المركز القومى للترجمة



برنارد شو

ميراث الترجمة

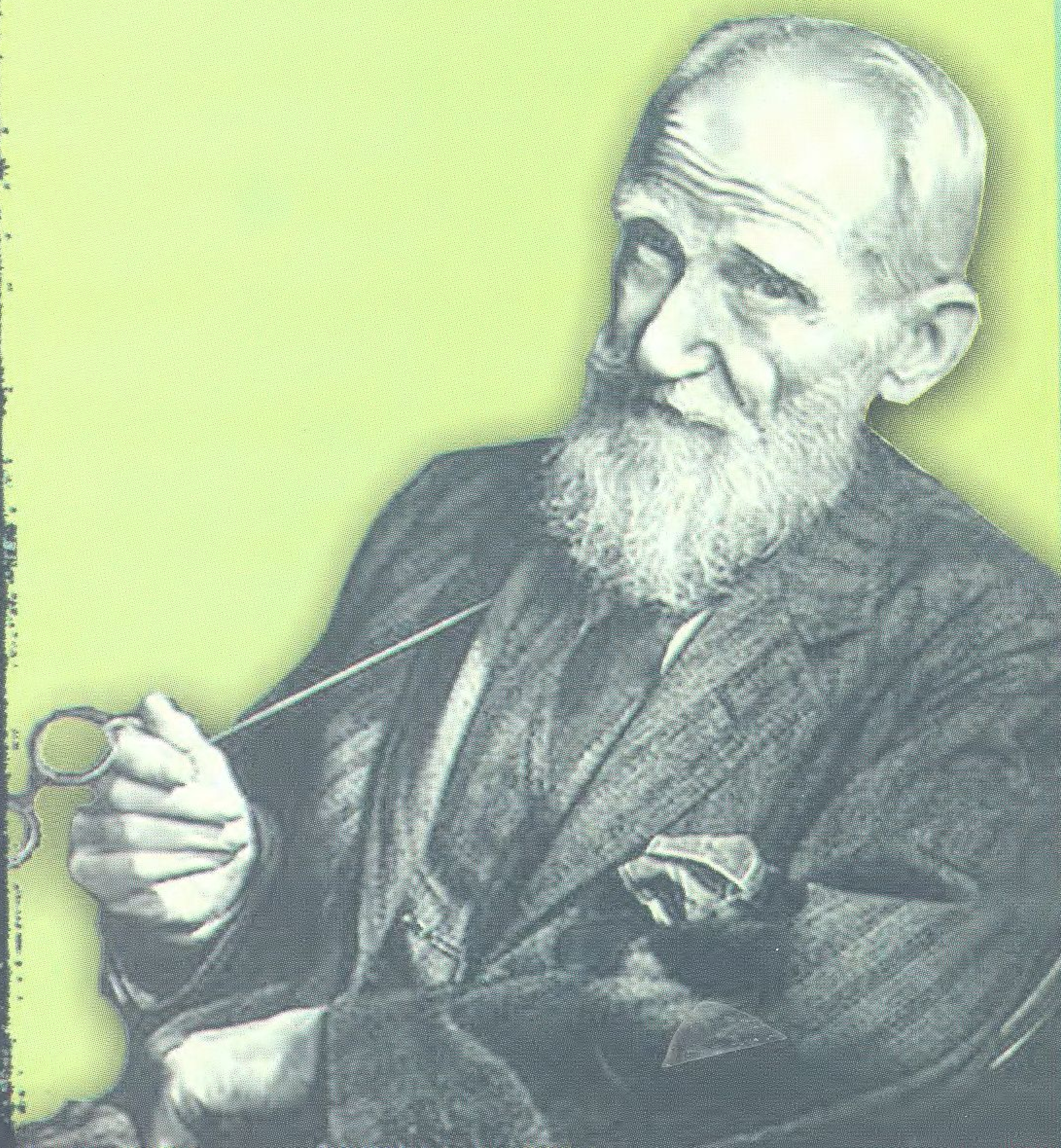
دليل المرأة الذكية

إلى الاشتراكية و الرأسمالية و السوفيتية و الفاشية

ترجمة: عمر مكاوى

مراجعة: على أدهم

الجزء الأول



1150

دليل المرأة الذكية

إلى الاشتراكية والرأسمالية والسوفيتية والفاشية

(الجزء الأول)

المركز القومى للترجمة
المشروع القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

سلسلة ميراث الترجمة
محرر السلسلة : طلعت الشايب

- العدد : ١١٥٠
- دليل المرأة الذكية (الجزء الأول)
- چورچ برنارد شو
- عمر مكاوى
- على أدهم
- ٢٠٠٧

هذه ترجمة كتاب :

دليل المرأة الذكية

إلى الاشتراكية والرأسمالية والسوفيتية والفاشية

تأليف : چورچ برنارد شو

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo
e.Mail:egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

دليل المرأة الذكية

إلى الاشتراكية، والرأسمالية
والسوفيتية، والفاشية

(الجزء الأول)

تأليف : چورچ برنارد شو
ترجمة : عمر مكاوى
مراجعة : على أدهم



٢٠٠٧

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

شو ، چورچ برنارد ، ١٨٥٦ - ١٩٥٠
دليل المرأة الذكية - إلى الاشتراكية والرأسمالية والسوڤيتية والفاشية /
تأليف : چورچ برنارد شو ؛ ترجمة : عمر مكاوى ؛ تقديم : على أدهم -
القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠٠٧
٤٦٤ص : مج ١ ؛ ٢٤ سم - (المشروع القومى للترجمة -
سلسلة ميراث الترجمة)
١ - المرأة والسياسة
(أ) مكاوى ، عمر (مترجم)
(ب) أدهم ، على (مراجع)
٣٢٠,٠٤

رقم الإيداع ٢٠٠٧/١٧٦٣٠

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 437 - 444 - 4

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

دليل المرأة الذكية

إلى الاشتراكية، والرأسمالية
والسوفييتية، والفاشية

تأليف چورج برنارد شو

ترجمه دكتور عمر مكاوي

راجعه علي أدهم

الجزء الأول

مقدمة المترجم

عن المؤلف :

ولد چورج برنارد شو فى يوليو ١٨٥٦ ، ومات فى نوفمبر ١٩٥٠ بعد أن عاش ما يقرب من قرن من الزمان ، وهو ثلث عمر « السوبرمان » أو الإنسان الأعلى الذى بشّر بمقدمه . وظل طيلة حياته الأدبية حتى يوم وفاته متألقا لامع الذكاء ، خصب القريحة لا تخبو حيويته ، ولا ينطفىء ذهنه . وكأنه قد أضاف بعمره الطويل المثمر ، دليلا جديداً على صحة نظريته الفلسفية فى التطور الخلاّق وقوة الحياة . كان برنارد شو عبقريا ، وتتميز عبقريته بأنها من صنع إرادته الجبارة وعناده الذى لم يفتر . ولقد أحرز كما يريد تماماً ، شهرة مدوية لا بين الشعوب الناطقة بالإنجليزية فحسب ، بل فى العالم أجمع . وعرفت مسرحياته ، جميع مسارح الكرة الأرضية ، وما زالت تمثل وتنتزع الإقبال والتصفيق من الجماهير على اختلاف مشاربها . وقد ترجمت أو مثلت أو أذيعت معظم مسرحيات شو باللغة العربية ، ولقيت وما زالت تلقى ، ماهى جديرة به من الترحيب .

كان شو متعدد المواهب ، وهو كما قال فيه حواريه ومترجم حياته الفيلسوف چود : « كالغابة لا تستطيع أن تحيط بها ، لما فيها من أشجار متنوعة ، كل منها يستحق الاهتمام »[1] هو فيلسوف ، وكاتب مسرحى ، ومفكر محترف (كما وصف نفسه)[2] وناقد ساخر من ألمع النقاد فى تاريخ الأدب الإنجليزى ، وداعية من أقوى دعاة الاشتراكية فى بلاده ؛ وكان فى شبابه من أعلام الجمعية الفابية التى تأسست سنة ١٨٨٤ وانضم إليها بعد عامين من تأسيسها بعد أن قرأ ماركس وباكل وهنرى چورج وبتلر وآدم سميث وپرودون وجيفونز و دى كوينزى وداروين ولامارك

---

(١) « شو » لمؤلفه س . ا . م . چود ص ٧ طبعة چولانكز سنة ١٩٤٩ .

(٢) دليل المرأة الذكية ص ٣ طبعة كونستابل سنة ١٩٥٧ .

وكل ما وقع فى متناول يده من مؤلفات فى الاقتصاد السياسى بل والعلوم السائدة فى عصره جميعاً ، وسرعان ما أصبح خطيب الجمعية المفوه ، ومحرر كتيباتها ومقالاتها . والجمعية الفابية هى النواة الاشتراكية التى انبثق منها حزب العمال البريطانى ، وكانت ولا تزال تمد الحركة الاشتراكية فى بريطانيا بخيرة عقولها المفكرة ، وصفوة مؤيديها وأنصارها [١] . وكان شو إلى ذلك داعية إلى حرية الفكر ، ومكافحاً ضد التعصب من كل لون ، وكان التعصب للعلم قد بلغ ذروته فى أيامه ، فحاربه ووصف العلم بالكنيسة الجديدة ووصف العلماء بأنهم كهنتها . وكان داعية ضد الحرب ، ونصيرا للمرأة ، ومحطما للأصنام المشهورة المعبودة . وكفاه جسارة أنه وقف يحطم أسطورة شكسبير ، وينال من شهرته فى الأدب الإنجليزى ويهاجمه وينقد مسرحه كما لم يفعل أحد من قبل ، حتى فضل إبسن عليه ، بل فضل نفسه عليه . ووقف مع ذلك فى الحلبة وحده لا يجد من ينازله إلا قليلا . لقد كان من الصعب منازلة شو بذكائه القاهر ، واطلاعه الذى يكاد يسع فروع المعارف البشرية جميعاً ، وذلاقة لسانه التى ليس لها نظير ، وأسلوبه القوى المتين الذى وصف بأنه أقوى أسلوب عرف فى النثر الإنجليزى منذ سويفت : وأخيراً بدعابته وخفة ظله ونكتته البارعة التى لا يعفى أحدا منها ولا شيئاً حتى نفسه [٢] والتى كانت تكفكف من غلوائه ، وتفل من عزمه ، وتوقعه أحيانا فى التناقض . ولكن هذا كان يحول خصومه إلى أصدقاء ، ونقاده إلى معجبين سواء كان ذلك عن رغبة أو رهبة . ثم هو بعد ذلك بيوريتانى متطهر ، نباتى لا يقرب اللحم والخمر ، يطلق شاربا ولحية حمراء ، فيبدو فى هالة أسطورية جعلته معبوداً للشباب فى بريطانيا ، وألمع شخصية أدبية عالمية فى الربع الأول من القرن العشرين . ومنح جائزة نوبل فى الأدب سنة ١٩٢٥ وقال عن ذلك : « إنها تشبه طوف النجاة ألقى للسابح بعد بلوغه الشاطىء » وتبرع بمبلغها الجسيم لأغراض إنسانية وثقافية .

كان شو فى كتاباته كلها ، وفى أقواله ، بل وفى حياته الشخصية ، يعتبر نفسه

---

(١) انضم المرحوم سلامة موسى إلى الجمعية الفابية سنة ١٩٠٨ .

(٢) مما أحنق تولستوى عليه وقوفه موقف السخرية فى أشد مواطن الجد ، فى مسرحيته الخالدة « الإنسان والإنسان الأعلى » .

داعية ومعلماً ومبشراً بالإصلاح ، وبحياة جديدة لبنى البشر . وبالرغم من أن مسرحه الفكرى يعد مدرسة قائمة بذاتها بين مدارس المسرح العالمى ، إلا أنه كان يعتبر مسرحياته مجرد طعم لاجتذاب الناس إلى المسرح ، حيث يستمعون إلى أفكاره وانتقاداته وآرائه الإصلاحية . ولذلك كانت مسرحياته المطبوعة تتميز بالمقدمات أو بالتعقيبات الضافية ، التى تمعن فى شرح أفكاره وآرائه . فهو بالرغم من سخريته ولسانه اللاذع وقلمه الحاد ، (وذلك له أصله النفسى المحتوم فى نشأته وظروف تكوينه الأولى) ، هو جاد كل الجد فيما يقول ويفعل . هو أبعد الناس عن السطحية والابتذال ، بل كان أشد الناس كراهية للسطحية والابتذال . ومن ثم كان له أثره العميق الغائر فى الرأى العام البريطانى ، وفى الفكر العالمى ؛ وأحدث ثورة عنيفة فى الكثير من الأوضاع السائدة ، وجعل الناس يعيدون النظر فى كثير من معتقداتهم وأحوالهم . هاجم الاستعمار البريطانى الذى هو الثمرة العطنة للرأسمالية البريطانية . والذى قام على أخس الأساليب وأشدها وحشية ومنها تجارة الرقيق ، وأفرد بهذه المناسبة الصفحات الطوال لدفاع مجيد عن شهداء مذبحة دنشواى سنة ١٩٠٦ فى مقدمته المستفيضة لمسرحيته : « جزيرة جون بول الأخرى » ، ودافع عن حرية إيرلندا ، وانتقد نظم الزواج والتعليم والخدمة العسكرية الإجبارية ، والطب والأطباء لما تقوم عليه العلاقة بين المريض المتألم والطبيب الفقير ، على أسس غير إنسانية ما دامت مصلحة الطبيب المادية ، بل قوت عياله يتوقف على طول مدة المرض وكثرة عدد المرضى . ولكن معركة شو الأساسية ، معركة حياته كلها ، كانت ضد عدم المساواة فى الدخل بين الأفراد ، لأنه فى رأيه أصل كل البلاء .

وصف شو من الكثيرين بأنه مشعوذ ومهرج ومضحك بلاط[١] وفوضوى «وبورجوازى»[٢]، ولكن ثقته بنفسه ، وإيمانه بما يقول ، وإرادته الخلاقة جعلته يكتب فى مجلة « ستردای ريفيو » واسمه لم يزل فى بداية شهرته سنة ١٨٩٨ :

(١) و. تشرشل فى كتابه : عظماء معاصرون ص ٣٩ ، ٤٠ طبعة مكميلان سنة ١٩٤٢ .

(٢) وصفه لنين بأنه رجل طيب ، وقع بين الفابيين ص ١ من كتاب كريستوفر كودويل : « دراسات فى ثقافة محتضرة » طبعة بودلى هيد سنة ١٩٥٧ .

« لقد ظللت عشرة أعوام أدخل فى رءوس الجماهير بعناد وإصرار لم يسبق لهما مثيل ، أنى إنسان ذكى ألمعى على درجة غير عادية من اللباقة ؛ والآن أصبح هذا جزءا لا يتجزأ من الرأى العام فى انجلترا ، وليس من قوة فى الأرض ولا فى السماء يمكنها أن تغير من هذه الحقيقة شيئاً » . والواقع أنه لم ينجح فى إقناع الناس بتفوقه وحسب ، بل بالكثير من أفكاره الأساسية أيضاً . فقد عاش شو حتى رأى هذه الأفكار ، وهى تصبح سياسة الدولة الرسمية يؤمن بها الجميع عمالا ومحافظين ، وأهم ما تحقق من ذلك : تأميم السكك الحديدية وتأميم مناجم الفحم والحديد والصلب ، ونظام الضرائب التصاعدية التى بلغت أكثر من ٩٠٪ من الدخل ، والتأمينات الاجتماعية التى بدأت بمشروع بفردج وتوجت بتأميم الطب والعلاج ، ونالت المرأة حق التصويت ودخلت البرلمان ، ونالت إيرلندا موطنه الأصلى ، استقلالها ، وتحررت معظم المستعمرات من ربقة الاستعمار البريطانى وبقيتها فى الطريق إلى ذلك .

لقد كانت حياة شو حياة عبقرى فذ يرتفع فى نظر الكثيرين إلى مرتبة أعظم المصلحين وطبعت عصرنا كله بطابعها ، والحديث عنها يطول ويتشعب ، بل يحلو ويعذب ، ولمن شاء من القراء أن يقرأ عن شو ما كتبه حواريوه ونقاده ومترجمو حياته من الأوروبيين والعرب وهم كثيرون أذكر منهم : تشسترتون وهندرسون وبيرسون وجود وهاريس ووارد وسلامة موسى والعقاد وعبد اللطيف شرارة والدكتور على الراعى والدكتور مهدى علام .

عن الكتاب :

لاحظ شو أن كتّاب الاقتصاد يمعنون فى التعقيد ، بل يتعمدون التعقيد فيما يكتبونه حتى لا يفهمهم أحد ، أو كما يقول عنهم ، حتى لا يكتشف أحد أنهم لا يفهمون ما يكتبون[1] ، حرصاً على إحاطة أنفسهم بالأهمية والغموض والرهبة كما يفعل الأطباء بتذاكرهم الطبية . ولاحظ شو أنهم فى كتاباتهم يخاطبون الرجل دائماً ، ولا يعترفون للمرأة بوجود ، بل الحق لا يعترفون بوجود رجل أو امرأة .

---

(١) دليل المرأة الذكية — التذييل — ص ٤٩٩ طبعة كونستابل .

إن هى إلا أرقام وأرقام جافة ، واصطلاحات لا حياة فيها ولا إنسانية ، وإن لم تخل من غرابة وسخافة . فاعتزم أن يضع كتابا جامعاً ، بل موسوعة كاملة فى الاقتصاد السياسى ، أو العلم السياسى كما يحلو للجمعية الفابية أن تسميه ، ويخص المرأة فيه بالخطاب دون الرجل . ووضع فيه خلاصة تجاربه وقراءاته فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والدين وغير ذلك مما حفل به الكتاب الذى بلغ ٨٦ فصلا .

والحق أنه ليس من أديب غير شو يمكنه أن يخوض فى مثل هذه الموضوعات الجافة ، ثم يعالجها كما عالجها بأسلوبه الفريد وخفة ظله ، وبراعته التى تجعل الحياة تدب فى هذا الصرح الجامد من الأرقام حتى ليصبح بين يديه بيجماليون أخرى . وشو له خبرة طويلة فى الحركة الاشتراكية فى بريطانيا ، ومارس الكفاح النقابى ، وتولى عدة مناصب فى مجالس البلديات سنوات طويلة من شبابه ، ورشح مراراً لعضوية البرلمان ولكنه كان يرفضها دائماً . هذا بالإضافة إلى ثقافته الموسوعية التى تكاد تجمع ثقافة عصر بأكمله . فهو يتحدث إذن عن كل فرع حديث خبير مدقق ، ويجعل القارئ يلهث وراءه ليلاحقه ، بل يرغمه إرغاماً على أن يفتح عينيه وحواسه ، وملكاته جميعاً . فهو ينتقل به من أساطير أنجولد سبى إلى آدم سميث ، ومن أفلاطون إلى إبسن ، ومن نيوتن إلى آينشتين ، ومن باستير إلى ستالين ، ببراعة الساحر الحاذق ، الذى يهدف من وراء كل عبارة ، بل كل إشارة إلى شىء محدد واضح ، وهو إقناع القارئ بوجهة نظره ، بل تغيير عقليته تغييرا شاملا . وكان شو يؤمن بقوة الإقناع ، وبأن الناس تتغير بعد الاقتناع . وكان هدفه كما قال تشسترتون أن يمنح الجمهور جزءا من عقله . وكان سلاحه فى ذلك ، بالرغم من اتساع دائرة معلوماته ، واتساع الهوة الثقافية بينه وبين جمهوره ، هو الوضوح وقد قال فى ذلك : « الوضوح هو أعظم وأثمن المواهب . إن موهبة المعلم هى القدرة على الإيضاح . وأنا يمكننى أن أوضح أى شىء لأى إنسان وأجد متعة فى ذلك »(١). وذلك قول إنسان مؤمن بما يقول ، غنى بالأدلة والبراهين ، إنسان جعبته مملوءة بالحقائق والأسانيد ابتداء من أوليات المعارف فى التاريخ المكتوب إلى

---

(١) جود ص ٤٥ ، على لسان اوبرى بطل مسرحية « أصدق من أن يكون صالحا » .

آخر خبر فى جريدة الصباح ، مع طواعية فى المنطق ، وسلامة فى الذوق وإصابة لفصل الخطاب .

والكتاب الذى بين يدى القارئ ، هو أكبر مؤلفات شو على الإطلاق ؛ وقد توفر عليه ثلاث سنوات كاملة[1] لم يكتب خلالها مسرحية واحدة ، ولم يربح منه شيئاً يذكر إذا قيس بأرباحه من مسرحية واحدة لا تكلفه ثلث الوقت ولا عشر الجهد الذى بذله فيه. وصفه ونستون تشرشل بأنه أعظم أعماله Magnum Opus[2] ولم يعبأ به كثيرون واعتبروه مضيعة لوقت شو ، وتعطيلا لملكته الفنية ؛ وأنه لم يضف جديدا إلى ميدان العلوم السياسية والاقتصادية . ومن هؤلاء جود الذى لم يكلف نفسه عناء قراءته[3]. ولكن الكتاب فى حد ذاته ، وصدوره من شو بالذات ، يعتبر حدثا فذا فى عالم الأدب والاقتصاد السياسى معاً . فلأول مرة يكتب أديب عظيم ، كتابا فى الاقتصاد ، لأول مرة يدفع الحياة فنان عظيم ، فى الأرقام والإحصائيات ، ويحولها بقدرته الخلاقة إلى حقائق إنسانية نابضة ، قريبة إلى النفوس يمكن أن تناقشها السيدات بكل بساطة ووضوح فى قاعات الاستقبال حول المدفأة .

وإذا كانت المشكلات التى عالجها شو فى كتابه ، لم تمس وترا حساسا فى نفوس النقاد المثقفين الإنجليز المترفين ، فإنها بالنسبة لنا ، نحن العرب فى مرحلتنا الثورية الراهنة ، تمس أدق أمور حياتنا اليومية ، وتتصل بكل ما يخطر على بال المواطن العادى فى الأمور العامة . بل إنه يجعل المسائل العامة ، مسائل شخصية تهم كل مواطن ، وتعنيه بالدرجة الأولى .

والفكرة الأساسية فى الكتاب ، هى فكرة المساواة المطلقة فى توزيع الدخل القومى بين الأفراد ، بصرف النظر عن السن أو الجنس أو المهنة ، بل سواء كانوا متعطلين أو عاملين . وهى فكرة تبدو لأول وهلة غريبة ، أو مثالية . ولكنها هى بعينها التى نادى بها كارل ماركس وأوجزها فى شعاره عن المجتمع الشيوعى

---

(١) وقيل خمس .

(٢) « عظماء معاصرون » لونستون تشرشل ص ٣٣ .

(٣) جود ص ١٤ .

المرجو وهو : من كل بحسب طاقته ولـكل بحسب حاجته . وذلك بعد أن ينتقل المجتمع من المرحلة الاشتراكية الراهنة التي يسود فيها مبدأ : من كل بحسب طاقته ولـكل بحسب عمله وهو المبدأ الذي نبذه شو على أنه غير واقعي . ففكرة المساواة عند شو تلتقي مع فكرة ماركس عن المجتمع الشيوعي على أساس أن احتياجات البشر المادية ، لا تتفاوت كثيرا بين فرد وآخر كما بيَّن شو . ويلتقي شو مع ماركس في أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بعد تأميم جميع وسائل الإنتاج . وإن اختلفا اختلافاً أساسياً في الوسيلة. فماركس يؤمن بالعنف والطفرة ، وشو يؤمن «بحتمية التدرج» وبالطريق البرلماني[1] . وشو يعتبر هذه المساواة في الدخل ، الشرط الأساسي لضمان استقرار أي مجتمع إنساني . وهي سبيل الخلاص الوحيد بعد ويلات الحضارة الرأسمالية التي تجري إلى مصيرها المحتوم بسرعة مذهلة لا ضابط لها . وقد استند في ذلك على حجة طريفة ، وهي أن فرص اختيار الأزواج والزوجات المتاحة للناس في مجتمع طبقي تتفاوت فيه الإيرادات والثقافات تفاوتاً كبيرا ، هي فرص محدودة بحدود الطبقة التي ينتمي إليها الشخص . فإذا ما تحققت المساواة المنشودة في الدخل ، اتسعت فرص الاختيار أمام الراغبين في الزواج ، بحيث تشمل أبناء المجتمع كله بلا غضاضة أو حرج أو قيود ، وفي هذا ضمان أي ضمان لتحسين سلالة الجنس البشري ، ومن ثم بقاؤه .

وقد حدد هـ . ج . ويلز الحد الأدنى للدخل ، للمواطن في المجتمع الاشتراكي المأمول بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه في العام وأطلق عليه اسم الدخل الأساسي . وهو ما يكفي للشخص لـكي يكون له بيت ريفي ، وشقة في المدينة ، ومكتبة ، وسيارة ، وبيانو ، وإحدى وسائل الرياضة الخلوية . ووافق شو على هذا الرقم . وقال في إحدى مقالاته الفابية[2]، إننا إذا بلغنا هذا المستوى ، ثم تفاوت الناس بعد ذلك فوق هذا الحد الأدنى ، ما شاء لهم التفاوت ، فلن يحدث ضرر اجتماعي أو صحي من ذلك ولن يتهدد الجنس البشري خطر الانقراض ، أو خطر السلالات الرديئة .

---

(١) لا مجال هنا لعقد مقارنة بين نظرية ماركس عن فائض القيمة ، ونظرية جيفونز عن القيمة الإيجارية وهي التي أخذ بها شو وأخذت بها الجمعية الفابية .

(٢) كتاب « المقالات الفابية » ص ٢١٨ طبعة جورج آلن سنة ١٩٤٨ .

ففكرة المساواة التى يدعو لها شو ، ليست مجرد مساواة رقمية فى الثروة ، بل هى فى الواقع العمل على رفع مستوى المعيشة إلى هذا الحد الذى افترضه ويلز ، وذلك عن طريق امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج بالتعويض ، وفرض الضرائب التصاعدية ، غير التصاعدية ، بما يكفل للدولة دفع هذا التعويض ، والحد من الفوارق الجسيمة بين الطبقات ، كل ذلك بالطريق البرلمانى ، ووفقاً لقانون «حتمية التدرج» وذلك حتى يختفى الفقر نهائياً من المجتمع ، فقد كان شو عدوا لدوداً للفقر ، كأن ثمة ثأر بينهما ، فلم أجد أقوى ولا أروع من شو فى حملاته على الفقر ، فقد وصفه بأنه جريمة الجرائم ، بل وباء ينبغى على كل شعب متمدن أن يقضى عليه بلا توان ، لأن الإنسان لا يمكن أن يفكر فى الأخلاق أو فى الجمال أو فى آدميته نفسها ، إلا إذا ضمن قوت يومه وقوت عياله أولا كما قال أفلاطون . والفقر لا يقتصر أثره على الفقراء ، بل يعدى المجتمع بأسره فهو على حد قوله فى مقدمة ماجور بربارا : « مصدر القذارة والدمامة ، والخيانة ، والمرض ، والذل ، والفحش ، والسكر ، والجريمة » .

ونحن الشعب الفقير ، الذى تتركز أهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى هدف واحد ، هو القضاء على الفقر ومحوه من الوجود ، ورفع مستوى المعيشة ، بنفس الأساليب التى اقترحها شو وفصّلها تفصيلا ، ندرك جيداً مدى الصدق فى حديث شو ومطابقته لواقعنا الراهن ، حتى كأن شو يخصنا بالخطاب .

وفى الكتاب لمسات رائعة ، بل ومضات عبقرية ، عند ما عالج مشاكل المرأة فى سوق العمل ، بل مشاكل الرجل عند ما يضطر لبيع ذمته وضميره من أجل لقمة العيش فيستوى مع المرأة التى تبيع جسدها، بل إن خطره الاجتماعى مضاعف . ثم فى تعريفه للحرية ، ذلك التعريف الفريد ، وهى أنها وقت الفراغ الذى يصنع المرء فيه ما يروقه لا ما يجب عليه ، وفى وصفه للعاطلين بالوراثة[1] باللصوصية ، لارتكابهم أحط أنواع الجرائم الاجتماعية ، وهى جريمة الكسل[2] .

---

(١) أدخل الرئيس جمال عبد الناصر هذا التعبير الموفق جدا فى لغتنا . وآثرنا استخدامه لنصف به طبقة الأثرياء القاعدين وهم من أسماهم شو بـ : The Ldle Rich

(٢) وصف شو ذلك منهم بأنه نفاق معكوس .

وبالرغم مما قاله شو فى الديمقراطية وعيوبها ، فهو على غير ماظن به الكثيرون كان يؤمن بها كأفضل النظم الممكنة . ولم يتحمّس للفاشية التى تنبأ لها بالانهيار قبل أن يتم ذلك بسنوات طويلة . وبالرغم من [illegible] شو [illegible] ، وتفوقه الذى لا يشك فيه اثنان ، وبالرغم من قوله المرة بعد المرة إنه اشتراكى لا لأنه يحب الفقراء بل لأنه يكرههم ويتمنى زوالهم من الوجود ، وبالرغم من سخريته المرة بالماركسيين الذين يحاولون كالقديس فرنسيس ، أن يجعلوا من البروليتارى الفقير صنما وإلـٰها معبوداً(١) .وبالرغم من إيمانه بالسوبرمان أو الإنسان الأعلى ، إلا أنه كان يفعل ذلك من شدة حبّـه للناس ، ومن فرط لهفته التى تبلغ حد نفاد الصبر ، لأن يراهم جميعاً فى مستوى معيشى لائق ، وفى مستوى عقلى وثقافى وخلقى رفيع . ومما يثبت ذلك قوله فى أخريات أيامه : « إن تجربتى كعلم ، ومثقف للناس ، أثبتت لى أن المواطن العادى لا تنقصه الكفاءة السياسية والأهلية السياسية ، ولكنه فقط جاهل . جاهل بالحقائق . وأنا لا يمكننى أن أغيّر عقول قرائى ، ولكنى أستطيع أن أزيد من معارفهم(٢) » .

أما لماذا خصّ المرأة بالقول ، ففى حقيقة الأمر لأنه يرى فى المرأة كما كان يرى إبسن فيها أمل الإنسانية . فهى تقوم بأعظم وأنبل عمل فى الوجود وهو حفظ النوع البشرى من الانقراض . فرسالة المرأة الغريزية ، هى البناء ، على عكس الرجل الذى ينزع إلى الحرب والتدمير . والمرأة بحكم وظيفتها فى البيت ، مدربة بفطرتها ، على السياسة والحكم أكثر من الرجل بل هى فى رأى شو أقدر على معالجة المشكلات الاقتصادية من الرجل . وكان شو يعلق أهمية حقيقية على المرأة بعد دخولها البرلمان ، لكى تصلح مفاسد النظام البرلمانى ، وتقوّم اعوجاج الديمقراطية الإنجليزية .

أما لماذا خصّ الذكية من النساء فذلك لأنه كان ذكيّا وكان معلّما . والمعلم الذكى المخلص فى عمله ، يفترض سلفا حُسْنَ الفهم أو على الأقل الرغبة فى حسن الفهم من تلاميذه . والدليل على حسن ظنه هذا ، هو هذا الكتاب نفسه بل هذا السفر الضخم الجامع الذى جاء كرد على سؤال بسيط واحد ، وجهته إليه إحدى السيدات(٣)

(١) وصف شو ذلك منهم بأنه نفاق معكوس .

(٢) چود ص ١٧١ .

(٣) هى أخت زوجته : مارى ستيوارت كولوند يلى وإليها يهدى الكتاب .

وهو : ما هى الاشتراكية ؟ ثم لعله يتحدى بذلك النساء جميعاً ، أن تقر إحداهن على نفسها بالغباء .

بقيت ملاحظتان : الأولى أننا وجدنا أن لابد من تزويد مثل هذا الكتاب الهام ، بالهوامش الضرورية لتفصيل ما أوجز المؤلف . ومعظم ذلك ترجمة لشخصيات وتعليق على أحداث كان يفترض شو فى قارئته الإنجليزية الإلمام بها . والثانية أننا رأينا أن ننقل فهرس المحتويات ، كما كتبه شو بنفسه مفصّلا ، بحيث يعتبر بحق موجزاً وافيا للكتاب كله . وقد تعمّد شو ذلك ، ليوفر على النقاد المحترفين عناء قراءة الكتاب نفسه ، ولعله بأنهم ، وهم الفقراء من ذوى الإيرادات المحدودة جداً ، قلّما يقرءون كتابا كلّفوا بنقده . يقول ذلك عن تجربة شخصية لأنه كان نفسه ناقدا محترفاً(١).

وبعد :

فإنى أرجو أن أكون قد وفقت بعض التوفيق فى نقل النص الكامل للطبعة الكاملة للكتاب طبعة ١٩٣٧ . وآمل أن أكون قد حملت للقارئ العربى ولو نفحة خفيفة من روح شو الإنسانى الطروب . فإنى لأعترف أن مهمة نقل أسلوب شو هى مهمة صعبة تتحدى كل ملكات المترجم ؟

القاهرة أكتوبر ١٩٦٠

دكتور

عمر مكاوى

---

(١) مقدمة طبعة كونستابل سنة ١٩٥٧ .

فهرس المحتويات

— ١ —

مسألة مطوية يعاد بحثها

الاشتراكية هي رأى أو وجهة نظر فى طريقة توزيع الدخل فى البلاد . توزيع هذا الدخل ليس ظاهرة طبيعية : إنه مسألة تنظيم ، عرضة للتغيير كأى تنظيم آخر . وقد أصابه التغيير فى خلال المدة التى تعيها ذاكرة الأحياء ، إلى حد أنه كان ليبدو فى نظر الملكة فيكتوريا ، أمرا شائنا بعيدا عن أن يصدّق ؛ ولا يزال فى تغيير مستمر من عام إلى عام . ولذلك فإن ما يجب علينا أن ننظر إليه بعين الاعتبار ، لا هل يتغير نظام التوزيع عندنا أم لا ، بل إلى التغيرات التالية التى نرغب فى حدوثها لكى نصل إلى إستقرار اجتماعى مزدهر . هذه هى المسألة المطوية ، التى أعيد بحثها فى القرن التاسع عشر تحت لواء الاشتراكية ؛ ولكنها مسألة يجب على كل إنسان أن يكون فيها رأيه الشخصى الأصيل دون أن يتلقاه من الاشتراكيين .

— ٢ —

التوزيع

عملية التوزيع ليست استحداثاً ثورياً ، ولا هى من الطقوس الموسومة : إنها حدث ضرورى لا يمكن تأجيله ، يتكرر فى الحياة المتحضرة كل يوم وكل ساعة . وبما أن الثروة تتكون من طعام ، والطعام إذا لم يستهلك فى الحال ، يصبح غير صالح للأكل ، وتتكون من مواد تبلى بالاستعمال ، وتهلك إذا احتفظ بها بدون استعمال ، فلا بد إذن من توزيع الثروة واستهلاكها فى الحال . والادخار مستحيل فالأشياء لا تبقى طويلا صالحة. أما ما يسمى ادخارا، فهو صفقة تعقد بين شخص يمتلك طعاماً فائضاً ، وآخر يريد استهلاكه ؛ فيسمح الأول للثانى باستهلاكه فى مقابل خدمة أو شىء يقدمه له فى المستقبل . وفيما بين الاثنين لا يوجد شىء مدخر ،

لأن أحدهما يستهلك ما يدخره الآخر . أما القول بأن على كل إنسان أن يدخر ، فهو سخف وهراء محض . والأمة التي تتوقف عن العمل ، لا بد أن تهلك في غضون أسبوعين حتى ولو كان كل فرد فيها قد « ادخر » مليونا .

— ٣ —
كم يبلغ نصيب كل فرد

هذه المسألة لا تسوى نفسها بنفسها . يجب أن يتولى القانون تسويتها ، ويتولى البوليس تنفيذ ذلك . إذا كان لا بد من تغيير أنصبة الأفراد ، فلا بد من تغيير القانون . أمثلة على نظام التوزيع القائم حاليا . واليوم أصبح هذا التوزيع يسيء للشعور العام بالعدالة ، ويتناقض مع الصالح العام . لدرجة أن اشمأز منه الناس بصفة عامة . ولكن هذا الاشمئزاز لا يمكن أن يكون له تأثير سياسي إلا إذا ترجم إلى لغة الأرقام الحسابية. لا يمكن أن تعالج المشكلة بحلول تقريبية : يجب أن تحدد هذه الحلول التقريبية بالضبط . وبما أن الثروة ، تقاس بالنقود ، فيجب أن يتم التوزيع على أساس الدخل .

— ٤ —
لا ثروة بغير عمل

بما أن الأمة تعيش من اليد للفم ، فلا بد من القيام بعمل إنتاجي مستمر ، وإلا لم يوجد بها طعام لتوزيعه . ولكن بالرغم من أن كل فرد يأكل الطعام ، إلا أن كل فرد ليس مرغما على العمل لأنه في ظل الظروف الحديثة ، يستطيع كل منا أن ينتج أكثر بكثير مما يكفي لطعام شخص واحد . ولو عمل كل فرد ، لحصل كل منا على قدر كبير من وقت الفراغ . ولكن من الممكن ترتيب الأمور بحيث يقوم بعض الأفراد بكل العمل ، ولا يتاح لهم أي فراغ ، وذلك لكي يتاح للآخرين كل الفراغ دون أن يعملوا . وهذان النقيضان ، يتمثلان في الاشتراكية الكاملة ، والعبودية الكاملة . أما نظم رق الأرض ، والإقطاع ، والرأسمالية فهي مراحل بين ذلك والصراع المتواصل الذي يشنه الأفراد والطبقات ، لتعديل نصيبهم من العمل

ولتوزيع الثروة ووقت الفراغ بما فيه صالحهم الخاص، هو المفتاح لتاريخ الثورات . وبسبب الاكتشافات والاختراعات العصرية ، تزداد قيمة المراهنات فى هذه اللعبة ، زيادة هائلة ، وتتفاوت الفروق بينها .

— ٥ —

الشيوعية

يجب أن ننظر الشيوعية بدون تحيز شخصى أو سياسى أو مذهبى ، على أنها طريقة للتوزيع كأية طريقة أخرى وكانت هى الطريقة التى اتبعها الحواريون قديما وهى تمارس فى أنحاء العالم ، فى نطاق العائلة . ولا غنى عنها فى نطاق المدن الحديثة . فجميع الخدمات والمرافق التى ينفق عليها من الميزانية العامة ، والتى هى تحت تصرف كل فرد بدون تمييز ، تعتبر نماذج للشيوعية فى التطبيق . فالطرق والكبارى والجيوش والأساطيل ، وإضاءة الشوارع ورصفها ، ورجال البوليس ، والكناسون ، ومفتشو الصحة ، كلها نماذج مألوفة وظاهرة .

— ٦ —

حدود الشيوعية

الشيوعية طريقة مُرضية للتوزيع ، ولا يمكن الجدال فيها ، لدرجة أن الذين على وعى بها ، قد يتساءلون لماذا لا يصبح كل شىء شيوعيا . الأسباب التى تحول دون ذلك . يمكن تطبيق الشيوعية فقط فى المرافق والخدمات الضرورية أو النافعة لكل إنسان ، والتى تتمتع بموافقة الجميع وتأييدهم الأدبى والأخلاقى . يمكن بسطها بحيث تشمل الأمور التى يكون المواطنون على استعداد للأخذ والإعطاء فيها ، تماما كما يدفع صاحب الزورق العوائد لإنشاء ساحة لعب الكريكيت ، ما دام لاعب الكريكيت سيدفع العوائد لصيانة البحيرة ، ولكن الخدمات التى تنشب حولها خلافات جدية فى الرأى ، مثل خدمات الكنيسة ، وبعض المنتجات التى يعتقد بعض الناس أنها مفسدة أو ضارة ، مثل المشروبات الكحولية ، فهذه تستبعد من

بمجال الشيوعية . وتطبق الشيوعية عادة خلسة ، لأن تطبيقها ضرورى فى حالة الإنفاق على العلم ، وعلى الثقافة عموماً ، ولأن المواطن العادى لا يدرك أهميتها بالدرجة التى تجعله يقبل أن يدفع تكاليفها . ولذلك تضطر الحكومات إلى منح هذه الأشياء للناخبين بدون أخذ رأيهم فيها ، تاركة إياهم يعتقدون أن مراصد جرينتش والمتاحف الوطنية والمتحف البريطانى وما إليها ، قد وهبتها لنا الطبيعة بلا مقابل .

— ٧ —

سبع طرق مقترحة

تعرض فى الوقت الحاضر أو تطبق سبع طرق للتوزيع :

١ — أن لكل واحدة أو واحد ما تنتجه أو ما ينتجه .

٢ — لكلٍّ ما تستحقه أو يستحقه .

٣ — لكلٍّ ما تستطيع أو يستطيع أن يضع يده عليه .

٤ — لعامة الناس ما يكفيهم للبقاء أحياء ، بينما يعملون طول اليوم ، وللارستقراطيين الباقى .

٥ — تقسيم المجتمع إلى طبقات ، ويكون التوزيع متساويا ، أو قريبا من ذلك ، فى نطاق كل طبقة ، وغير متساو فيما بين الطبقات .

٦ — فلنستمر على ما نحن عليه .

٧ — الاشتراكية : أى نصيب متساو لكل فرد .

— ٨ —

لكل واحدة ما تنتجه

العدالة الظاهرية فى هذه الطريقة . اعتراضان دامغان عليها :

(ا) من المستحيل أن نتأكد من مقدار ما ينتجه كل شخص حتى عندما يكون الشىء المنتج ، شيئاً مادياً .

(ب) معظم عمل الناس عبارة عن تقديم خدمات ، لا مجرد إنتاج أشياء

مادية . إن أوضح مثال للإنتاج الفردى ، هو الطفل الذى تلده أمه ؛ ولكن الطفل نفقة نافدة ، وليس مصدرا للدخل . يتكافأ الإنتاج المادى ، وأداء الخدمات ، فى الواقع العملى ، بأن يدفع للعمال أجوراً بحسب الوقت الذى يستغرقه إنتاج السلعة أو القيام بالخدمة ؛ ولكن هذا لا يسلك بنا إلى الطريقة التى نريدها ، لأن حساب الوقت يصبح متعذرا ، عندما يؤخذ فى الاعتبار ، الوقت الذى أنفق فى تأهيل العامل لأداء عمله . أمثلة توضيحية . مثال المرأة المتزوجة التى تدير بيتا وترعى عائلة . الطريقة مستحيلة التطبيق ، وهى فى جوهرها غير معقولة .

— ٩ —
لكل واحدة ما تستحقه

الذين هم فى رغد من العيش ، يميلون إلى الاعتقاد بأن هذا هو الحاصل بالفعل . الظروف التى تؤيد هذا الرأى . الحقائق التى تدمغه بالسخف . اقتراحات لتبنى هذا المبدأ ، وجعله مطبقا فى المستقبل . الاعتراض الأول والأخير ، هو أن ذلك شىء غير ممكن . فلا يمكن قياس الجدارة والاستحقاق بالمال . وحقيقة هذا الأمر يمكن تأكيدها فى الحال ، بتناول أى مثال واقعى لأى شخصين من الآدميين ، ثم محاولة تحديد نسبة دخل كل منهما على حسب مزاياهما أو عيوبهما .

— ١٠ —
لكل واحدة ما تستطيع وضع يدها عليه

تفترض هذه الطريقة سلفاً ، أن الناس متساوون فى القوة على وضع اليد والاغتصاب سواء كانوا أطفالا أم شيوخاً ، عجزة أم أناساً صحيحى الأجسام فى زهرة العمر . أى أنها تفترض سلفاً وضعاً لا وجود له . وفيما عدا ذلك فهى بكل بساطة دعوة لا أخلاقية ، يراها الجميع خطة مستحيلة ، حتى القراصنة ، إذا كان عليهم أن يبقوا معاً فى جماعة واحدة لأى فترة من الزمن . ومع ذلك فهى طريقة مسموح بها فى الوقت الحاضر فى مجال التجارة . السطو واستخدام العنف بطريقة غير قانونية محرمان ؛ ولكن التاجر يمكنه أن يحصل فى مقابل تجارته على

أكبر قدر يستطيعه من المال ، ويدفع فيها أقل قدر يستطيعه ؛ وصاحب الأرض يمكنه أن يستخدم العنف الذي يخوله له القانون ، للحصول على أقصى ما يمكن من المال فى مقابل استخدام أرضه . وقد أدت هذه الرخص المحدودة لانتزاع ما يمكن انتزاعه ، إلى نتائج غير مرضية لدرجة أن القوانين تصدر باستمرار للتخفيف من ويلاتها . إن هذه الطريقة ، وهى فى الحقيقة ليست طريقة على الإطلاق ، يجب أن تستبعد بسبب آثارها الوخيمة .

— ١١ —

حكم الأقلية

الطريقة التى تنص على جعل الأقلية من الأغنياء ، والأكثرية من الفقراء ، نجحت لمدة طويلة ، وما زالت تطبق بنجاح . المزايا التى تعزى لها . الطبقة الغنية بصفتها حامية للثقافة وراعية لها . وإيرادات الأغنياء بصفتها مستودعاً للنقود التى تزود المجتمع بذلك الرصيد الضرورى من الأموال الفائضة ، المسمى برأس المال . امتيازات الأغنياء هى ضمان لوجود طبقة حاكمة . صلاحية هذه الطريقة عندما تتخذ شكل النظام الإقطاعى . كيف تطبق بنجاح فى القرى وفى قبائل الأراضى الجبلية فى اسكتلندا . كيف فشلت فى المدن . لا فائدة فيها للحضارة المتمدينة ، ذلك أن كل أعمالنا الإدارية والحكومية تتم بواسطة موظفين عموميين بالأجر . وهذا يسلبها من جميع دعاواها إلا من مزعم واحد : أنها تزودنا برأس المال عن طريق إشباع حاجات الأقلية بحيث تفيض أموالهم عن احتياجاتهم . وحتى لو تحقق هذا الإشباع ، فهو باهظ النفقات للغاية . ولا يوجد أى ضمان ، على أن الأغنياء سوف يستخدمون شيئا من إيراداتهم كرأس مال ، أو على أنهم إذا فعلوا ذلك ، فسوف يستثمرونه فى داخل الوطن حيث تشتد الحاجة إليه إلى أقصى حد . هناك وسائل أخرى لجمع رأس المال وتزويد البلاد به . هذه الخطة تنهار وتتحطم ، تحت وطأة عيوبها الهائلة .

— ١٢ —

التوزيع بحسب الطبقات

هذا هو الحاصل الآن إلى حدما ، نشأنا على الاعتقاد بأن الملوك ، كطبقة ، ينبغى أن ينالوا نصيبا أكبر من العمال الفعلة ؛ وهذا هو الحاصل بصفة عامة. ولكن الملوك ينالون نصيبا أقل بكثير مما يناله ملوك صناعة الحديد ، وبارونات صناعة لحم الخنزير المحفوظ ؛ والعمال اليدويون غير الفنيين ينالون نصيبا أكبر من علماء الرياضيات الذين لا يحصلون على أى شيء من أبحاثهم ، ويتحتم عليهم أن يتعيشوا من منح الأستاذية الضئيلة . رجال الدين يحصلون على نصيب ضئيل جدا ؛ وسمسار المراهنات فى السباق ، يحصل على نصيب كبير . لايستطيع إنسان أن يحدّد القدر الذى ينبغى أن ينالوه ؛ ومع ذلك فلا يستطيع إنسان أن يبرّر حصولهم على ما يحصلون عليه فعلاً ، بأية حجة معقولة . والذين يقولون إن من المسلّم به أن ينال الكناسون نصيبا أقل مما يناله مديرو البنوك ، لا يستطيعون أن يحددوا مقدار ذلك الفرق ، وبدون هذا التحديد يصبح قولهم بلا أدنى وزن فى التسوية السياسية لموضوع التوزيع . إن الحجة الرئيسية فى إثراء طبقة معينة من الناس هى أن ذلك يمكنهم من خلق لون من التفوق الوثنى الموهوم يضفى عليهم المهابة والسلطان ، وهى أمور ضرورية فى تنظيم المجتمع ، ولكن الأشخاص الذين يتمتعون بالنفوذ والسلطان فى المجتمع العصرى ، هم فى الغالب أشد فقرا من جهة المال ، من الأشخاص الذين يحكمونهم . أمثلة توضيحية . إن السلطان الحقيق لا علاقة له بالمال .

— ١٣ —

ترك الأمور على ما هى عليه

ترك الأمور على ما هى عليه كالقول بترك الأمور تجرى فى أعنتها : اعتراف بأنها لن تبقى حيث تركناها . التغيير قانون من قوانين الطبيعة ؛ وعندما تهمله البرلمانات وتحاول الكنائس أن تتجاهله ، فإن نتيجة ذلك تكون لا تجنب

التغييرات ، بل جعلها تقع مسرعة ، وإساءة تقديرها ، وفي الغالب تكون فاجعة . وما لم تتغير القوانين والتشريعات الدينية بالكثرة وبالسرعة التي تحدث بها ألوان النشاط التي تحكمها وتسيطر عليها ، فسيحدث ضرب من التوتر يقضي حتماً على الحضارة لا يخفف منه إلا انتشار أفكار عصرية جديدة فيما يتعلق بالحكومة والكنائس .

— ١٤ —

كم يكفي كل شخص ؟

دراسة الفقر . الفقر لا ينتج الشقاء ، بل ينتج الذل والهوان ؛ ذلك ما يجعله خطرا على المجتمع . وشرور الفقر معدية ، ولا يستطيع الأغنياء أن يتجنبوها بأية وسيلة من وسائل العزل الممكنة . الأشياء الجذابة في الفقر . السخافة التي تقول بالسماح بوجود الفقر كوسيلة للعقاب . لا يمكننا أن نحتمل وجود الفقراء بيننا دائما . قانون إليزابث . ما هو مضمون الفقر . آلام الأغنياء . لا يمكن تجنب هذه الآلام ، إلا بأن يتخلوا بإرادتهم ، عن الكسل والنهم ؛ أي أن يتخلوا عن الامتيازات الوحيدة التي يضفيها عليهم الثراء . وما دام الاعتراض قائماً على وجود الأغنياء والفقراء على السواء ، يبرز هذا السؤال : كم يكفي كل شخص ؟ كم يكفي للحياة البدائية ؟ ما كان يكفي جداتنا ، لا يكفينا الآن . ليس هناك حد للاحتياجات الكمالية للجنس البشري . فالسؤال بتطبيقه على الحياة المتمدنة ، يبقى بغير جواب . مشكلة التوزيع لا يمكن حلها ، بإعطاء كل إنسان ما يكفيه . فلا يستطيع قط أي إنسان أن ينال كفايته من كل شيء . ولكن من الممكن أن نعطي كلّ إنسان نفس المقدار .

— ١٥ —

ماذا يجب أن نشتريه أولا ؟

تأثير التوزيع في الصناعة . الاقتصاد السياسي ، أو فن إنفاق الدخل القومي بما يحقق أكبر قدر من الصالح العام . أهمية النظام الذي تنتج السلع بواسطته . فالسلع التي تكون الحاجة إليها أعظم ، يجب أن تنتج أولاً . يجب أن يتقدم الطعام

والملابس والمساكن فى الترتيب على الروائح العطرية والجوهرات ، واحتياجات الأطفال يجب أن تسبق على احتياجات الكلاب المدللة . ولا يمكن بغير المساواة فى القــوة الشرائية ، أن نحافظ على هذا النظام الحيوى فى الصناعات التى تزوّد المشترين بحاجاتهم . عدم المساواة فى الدخل ، يغير هذا النظام ويقلبه رأسا على عقب بطريقة ميئوس منها : فالعمل الذى ينبغى أن يبذل لإطعام الأطفال الجائعين ينفق فى إنتاج الكماليات التافهة . ويبرر ذلك بالقول بأن المشترين يمنحون الوظائف والأعمال للعمّـال . سخافة هذه الدعوى .

— ١٦ —

تحسين النسل

تأثير التوزيع فى صفات الناس وطبائعهم كآدميين . مشكلة تربية الأمة . فى حالة تربية الحيوانات ، فالمشكلة بسيطة وإن كان هذا الفن صعباً وغير مؤكد ، لأن الحيوان إنما يولّـد ويربى من أجل تحقيق غرض واحد معيّـن ، مثل إمدادنا بالطعام ، أو للسباق أو جر العربات . والخبير فى تربية الماشية يعرف بالضبط أى نوع من الحيوانات يريد توليده . ولا أحد يعرف أى نوع من البشر نريد توليده . فلا يكفى أن نقول إن أنواعاً معينة من البشر لا نرغب فى وجودها . ولذلك فطرق خبير تربية الماشية لا يمكن تطبيقها على الناس : فلو جاء أستاذ مجنون من علماء السلالات ، وأقام مزرعة لتوليد الأجناس البشرية ، فإن القائم على أمر هذه المزرعة لن يعرف غرضه الذى يهدف إليه ، أو من أين يبدأ أو كيف يبدأ العمل . ومن ثم فسوف نرتد مرغمين إلى اللجوء إلى العامل الطبيعى للجاذبية الجنسية ، ونتخذه دليلنا الوحيد . إن عامل الجاذبية الجنسية عند الآدميين ليس شيئا عاماً مختلطاً بينهم ، ولكنه نوعىّ وذاتىّ دائماً : نحن نختار أزواجنا وزوجاتنا . ولكن هذا الاختيار يتراجع أمام عدم المساواة فى الدخل ، الذى يحصر اختيارنا فى دائرة ضيقة من أبناء طبقتنا الاجتماعية : أى من أشخاص لهم إيرادات مساوية لإيراداتنا ، والنتيجة هى انتشار السلالات الرديئة ، والشقاء العائلى . إن أهم شرط للتوزيع الحسن ، هو أن يفسح مجال الاختيار الجنسى ، بحيث يجعل أفراد الأمة

كلهم ، قابلين للتزاوج فيما بينهم بلا عائق . والمساواة فى الدخل هى وحدها القادرة على تحقيق هذا الشرط .

— ١٧ —

المحاكم والقانون

بالرغم من أن العدالة لا يجب أن تجعل أى اعتبار للأشخاص ، إلا أن المحاكم لا بد وأن تنظر بعين الاعتبار للأشخاص إذا كانت إيراداتهم غير متساوية . المفروض أن تتم المحاكمة على يد محلفين منتخبين من أقران المدعى عليهم وليس هذا فقط ، بل منتخبين من أقران المدعين أيضا وجماعة المواطنين كلهم . وهذا شىء مستحيل تطبيقه ، فى مجتمع متمدن يتألف من أشخاص لهم إيرادات غير متساوية ، ذلك لأن الشخص صاحب الدخل الكبير ، ليست له المصالح والامتيازات نفسها التى لصاحب الدخل الصغير . والوصول إلى المحاكم يكلف أموالاً ؛ ويحال بين الفقراء وبين المحاكم إما بسبب فقرهم وإما بسبب توعد الأغنياء إياهم وتهديداتهم لهم بأن يحرموهم للمحاكمة . مساوئ نظام الطلاق والنفقة . عملية بيع الأزواج والزوجات . الابتزاز . عيوب فى محاكم الجنايات . فساد القانون نفسه من منبعه الأول فى البرلمان ، على يد الأغلبية من الأثرياء هناك . قسوة القوانين التى تعاقب على جريمة السرقة التى يرتكبها الفقراء فى حق الأغنياء . الإعفاء التام من العقاب لجريمة كسل الأغنياء وتبطلهم ، وهى جريمة السرقة التى يرتكبها الأغنياء فى حق الفقراء . وهكذا تتسبب عدم المساواة فى الدخل فى انحراف القانون عن العدالة ، مما يؤدى إلى نوع من الفوضى وعدم احترام القانون ، وانتشار إحساس عام بالشك فى ذمة المحامين .

— ١٨ —

الأغنياء الكسالى أو العاطلون بالوراثة

الكسل ليس معناه عدم النشاط . إجهاد الأغنياء لأنفسهم أكثر من الطاقة ، ولجوؤهم إلى « العلاج بالراحة » أى أخذ أجازات إجبارية . رياضاتهم الخطرة ، والمرهقة . البنت تبذل جهدا فى الرقص ، أكثر مما يبذله ساعى البريد فى المشى .

تدريب الأغنياء القدامى ، على الطريقة الإسبرطية . سرعان ما يتبعها الأغنياء المحدثون ، الذين يبدأون أول ما يبدأون بممارسة عادة القعود بلا أى عمل أو نشاط . الوظائف الدبلوماسية والعسكرية ، تحفظ على الأغنياء النشطين نشاطهم . الوظائف الإدارية التى لا يدفع فيها أجر . إدارة الإقطاعيات . البرلمان . تأثير منع الحمل وحياة الفنادق ، فى زيادة احتمالات العقم التام ، والإغراق فى التفاهة والانغماس فى الملذات . الحالات الشاذة للعاملين البارزين الذين لهم دخول غير مكتسبة . فلورنس نايتنجيل وجون راسكين . المقصود بالكسل الاقتصادى ليس عدم النشاط ، ولكن الاستهلاك بدون إنتاج . محاولة تحقيق السعادة والحرية عن طريق امتلاك الكثير من المال بلا عمل يشغل الإنسان نفسه به ، هى محاولة تتصف بالغرور المضحك .

— ١٩ —
الكنيسة والمدرسة والصحف

مدرسة الكنيسة فى القرية . توقير الأغنياء ، يوصف للتلاميذ على أنه ولاء ودين . اضطهاد نظار المدارس والمعلمين الذين يلقنون التلاميذ أخلاقيات المساواة . فساد الجامعات والصحف . صعوبة الفصل بين الأشياء الزائفة التى تلقن للتلاميذ ، وتعلن فى الصحف ، لمصلحة الأغنياء ، وبين المعرفة الصادقة ، والأخبار الحقيقية ، التى للأغنياء والفقراء فيها مصلحة مشتركة .

— ٢٠ —
لماذا نصبر على ذلك ؟

نحتمل وجود سوء التوزيع ، بل نعضده ونؤيده لارتباطه بكثير من المنافع الشخصية والمتع الصغيرة التى يجلبها لنا عن طريق أعمال الإحسان والمهرجانات ، وفرصة كسب جائزة السباق فى كلكتا ، أو أن نرث ثروة من قريب مجهول . وهذه المهرجانات والجوائز يدرك مغزاها أضيق الناس عقولا ، فى أشد الطبقات جهلا ،

هذا بينما تبقى شرور النظام ، وهى شرور قومية كبرى ، لا يدرك مغزاها إلا أصحاب العقول المدربة ، القادرة على فهم المشاكل العامة . وبدون هذا التدريب يتبدد المورد الطبيعى الذى يزودنا بالعقول المدركة الواسعة الأفق . والفقر هو سبب حدوث هذا التبديد على نطاق مروّع ، ومن ثم يحل بنا قحط مصطنع فى العقليات السياسية القادرة على تولى أمور الدولة ، ويضطرنا لملء الوظائف العامة من الدرجة الأولى بمستخدمين من الدرجة الثانية وغالباً من الدرجة السادسة من حيث الكفاءة والذكاء . إن صبرنا على شرور عدم المساواة فى الدخل ، يرجع فى الواقع إلى افتقارنا للعقول النيرة والأفكار الملهمة .

— ٢١ —
أسباب إيجابية للمساواة

تقسيم الدخل بالتساوى ، قد وضع موضع التجربة الطويلة . والعمل الذى يتم فى العالم قد تم كله تقريباً ، ويتم بواسطة مجموعات من الأشخاص يتناولون دخولا متساوية . وظاهرة عدم المساواة الموجودة حالياً ، هى بين الطبقات لا بين الأفراد . وهذا الوضع مستتب تماماً : فليس هناك احتمال لأن يضطرب هذا الوضع من المساواة بين أفراد الطبقة الواحدة بسبب اختلاف شخصياتهم الفردية . وقد يأتى هنا أو هناك ، أفراد شواذ غير عاديين ، فيشقون طريقهم إلى طبقة أعلى أجراً ، أو يقذف بهم إلى طبقة المشردين الذين لا يدفع لهم شىء ؛ ولكن القاعدة السائدة هى أن كل طبقة ، تظل محتفظة بمستواها الاقتصادى ، وإلا فإنها ترتفع أو تهبط كطبقة ؛ وفى أى مستوى تكون فيه ، تظل محتفظة بظاهرة المساواة الداخلية بين أفرادها . إن الناس يبقون حيث كانت أوضاعهم الطبقية . والمساواة فى الدخل أبعد من أن تكون شيئاً مستحدثاً ، وهى تجربة قديمة معمول بها ، وهى التجربة الوحيدة الممكنة ، التى يمكن أن تطبق بين الأفراد العاملين فى الصناعة المنظمة تنظيما حديثاً . فالمشكلة إذن ليست مشكلة إدخال المساواة كنظام ، بل هى مشكلة بسط هذا النظام بحيث يخرج من نطاق الطبقات إلى نطاق المجتمع كله .

— ٢٢ —
الكفاءة والمال

للمساواة فى الدخل مزية كبرى : هى ضمان الترقية على أساس الكفاءة والجدارة. فى حالة عدم المساواة فى الدخل ، تحجب جميع المزايا والكفاءات ، بمزية واحدة : هى حصول الشخص على دخل كبير ، وهى ليست بمزية على الإطلاق. إن الدخول الهائلة ، تأتى عن طريق الإرث إلى شخصيات تافهة لا تساوى شروى نقير ، أو بطريق التجارة الماكرة فى الرذيلة أو باستغلال سذاجة الناس ؛ هذا بينما يشعر الأشخاص من ذوى الكفاءة الحقة بالمذلة ، إذا ما قارنوا بنساتهم بجنيهات الحمقى والبلهاء والاستغلاليين . إن صاحب إيراد ألف جنيه فى السنة ، ينتزع الأسبقية حتما من صاحب المائة ، وذلك من حيث الاعتبار الاجتماعى والشعبى ، مهما كان ترتيب جدارتهم عكس ذلك تماماً . الأشخاص المتساوون فى الدخل ، لن يكون بينهم امتياز إلا امتياز واحد ، هو امتياز الكفاءة الشخصية . فإن أصحاب الامتياز الطبيعى والمواهب الطبيعية ، هم على رأس الدعاة لمبدأ المساواة فى الدخل ، ويعارضهم دائماً معارضة مريرة ، الأشخاص العاديون بطبيعتهم أو الأقل من العاديين ، الذين يستحوذون على النصيب الأكبر من الدخل القومى .

— ٢٣ —
الحـــافز

من الحجج التى تساق ضد مبدأ المساواة ، أن الشخص إذا لم يكسب أكثر من الآخر مقابل اشتغاله بجد أكثر ، فلن يجد فى نفسه الدافع للعمل بجد أكثر أو للعمل وقتا أطول . والجواب على ذلك أنه ليس من العدل ولا من المرغوب فيه ، أن يشتغل الشخص بجد أكثر أو لوقت أطول من غيره . فى المصانع والصناعات الآلية ، من المستحيل بذل جهد إضافى أكثر مما هو مطلوب : فالعمل الجماعى يسير وفقا لسرعة الآلة ، ويتوقف عندما تتوقف الآلة . حافز الأجر الإضافى لا يغرى الكسول ، الذى ليس له إلا غرض واحد هو أن يتجنب العمل بأى ثمن .

وعلاج ذلك هو الإلزام المباشر أى جعل العمل إجباريا . إن ما نحتاج إليه ، هو حافز للمجتمع كـكل ، يحفزه على أن يختار لنفسه مستوى مرتفعاً للمعيشة ، بدلا من المستوى المهين البليد الذى هو فيه ، وكل مستويات المعيشة المرغوب فيها ممكنة التحقيق . نظام عدم المساواة لن يحققها لنا ، وليس هذا فقط ، بل سيحبطها إحباطاً . مشكلة العمل القذر . بالفحص نتبين أنه يتم غالباً بواسطة أسوأ الناس أجوراً ؛ ومن ثم فالعمل القذر فى وقتنا الحاضر لا يتم تحت تأثير حافز الأجر الإضافى . نتبين أيضاً أن عدداً من أقذر الأعمال يقوم بها أرباب المهن ممن تربوا تربية أرستقراطية ، وإن لم يتمتعوا بإيرادات غير عادية . الاعتراض على العمل القذر ، هو فى الحقيقة اعتراض على عمل يحمل وصمة الانحطاط الاجتماعى ، الحافز الحقيقى الفعال للعمل ، هو احتياجاتنا ، وهى متساوية ، ويدخل ضمنها الحاجة إلى وقت الفراغ .

— ٢٤ —

استبداد الطبيعة

لو توقف الجنس البشرى عن العمل ، لهلك جوعاً . لا أحد يطلق اسم العبودية على هذا الإجبار الطبيعى على العمل ؛ وجوهر العبودية هو أن تجبرى على حمل عبء العمل عن شخص آخر سليم الجسم ، بالإضافة إلى نصيبك من عبء العمل . التعب الممتع ، والمتعة المتعبة . جهل الناس بفن التمتع بالحياة . أساليب النصب والاحتيال فى مجالات التسلية والمتعة المعدة إعداداً تجارياً . العمل من أجل الهواية والمتعة ، أكثر ترويحا للنفس من تضييع الوقت والمال . العمل الممل يجعل الإنسان يرحب بأى تغيير حتى ولو كان مؤلما : ومن ثم تسير القطارات المخصصة للرحلات وقضاء الأجازات بصورة بشعة منفرة . العمل هو أن نعمل ما يجب علينا أن نعمله ؛ الفراغ هو أن نعمل ما نحبه ؛ الراحة أو عدم القيام بأى عمل ، ضرورة من الضرورات التى يفرضها العمل ، وليست فراغاً . العمل قد يستغرق اهتمام الإنسان وجهده ، لدرجة يصبح معها ضربا من الحمى أو الجنون ، مثل جنون إدمان الخمر . التحذير الذى ألقاه إلينا هربرت سبنسر .

— ٢٥ —

مشكلة عدد السكان

أمام كل اقتراح لتحقيق زيادة عامة فى إيرادات الأفراد ، ينهض الاعتراض القائل بأن مزايا هذه الزيادة ، ستبتلعها أفواه الأشخاص المتزوجين الذين لديهم عدد كبير جدا من الأطفال . وهناك زعم آخر يقول ، بأن حالة الفقر الراهنة ، ترجع إلى أن العالم أصغر من أن ينتج ما يكفى من الطعام لجميع الناس فيه . السبب الحقيقى هو أن هناك عددا أكبر من اللازم من الناس ، يعيشون كطفيليين عالة على رفاقهم بدلا من أن يعملوا فى الإنتاج . أمثلة توضيحية من نظام الخدمة فى البيوت . زيادة عدد السكان ، تؤدى إلى تقسيم العمل ، وتزيد من ثراء المجتمع بدلا من افقاره . حدود هذا القانون : قانون تزايد الغلة . احتمالات تضاعف عدد الآدميين ؛ المشكلة ليست مشكلة الطعام فقط ، بل أيضاً مشكلة مساحة الأرض اللازمة لهم . يجب أن يوضع فى الاعتبار ، السرعة التى يتزايد بها عدد السكان ، وكذلك الرغبة النهائية فى تحقيق الزيادة . إن عدداً كبيراً من الأطفال غير المنتجين ، قد يؤدى إلى تجويع أسرة ، وإن كانت الأمة ككل تملك فرصاً غير محدودة للعمل للبالغين من أفرادها ؛ لذلك ينبغى أن تتحمل الدولة جميع نفقات حمل وولادة وتربية الأطفال . الحوائل التى تقام للحد من تزايد عدد السكان . الحرب والطاعون والفقر . وسائل منع الحمل ، أو تحديد النسل بالطرق الصناعية . وأد البنات . رأى النبى محمد فى هذه العادة . الرأسمالية تتسبب فى وجود الطفيلية على نطاق هائل ، وبذلك تسببت فى ظهور زيادة مبكرة فى عدد السكان قبل الأوان ؛ يحد من هذه الزيادة بواسطة وفيات الأطفال ، وأمراض الفقر ، وأمراض الفخفخة . المساواة فى الدخل يمكنها أن تخلصنا من هذا ، وتضع مشكلة عدد السكان على أساسها الطبيعى. تعاليم الجامعات بخصوص هذا الموضوع تزعم أن القانون الطبيعى لتناقص الغلة هو الذى يلعب دوره الآن ؛ هذه التعاليم ليست إلا مظاهر للفساد والتعفن الذى دب فى العلوم السياسية بفضل الرأسمالية . إمكانية حدوث زيادة إقليمية أو محلية فى عدد السكان ، فى عالم يشكو من نقص عدد سكانه . أمثلة على ذلك .

— ٢٦ —
العلامة المميزة للاشتراكية

الاشتراكية شيء مستقل تمام الاستقلال ، عن الاشتراكيين أو كتاباتهم وأقوالهم . « الانضمام إلى صفوف الاشتراكيين » . كثير من الدعاة الاشتراكيين هم كذلك لاعتقادهم فى وهم كاذب يسمى « المساواة فى الفرصة » ، وهم خليقون بأن يتراجعوا عن معتقداتهم ، إذا تبينوا أن الاشتراكية معناها المساواة غير المشروطة فى الدخل بين الجميع ، بدون اعتبار للشخصية أو الموهبة أو السن أو الجنس . هذه هى العلامة الحقيقية المميزة للاشتراكية ، وهى المحك الذى يتميز به الاشتراكيون عن المحسنين الخيرين ، والأحرار ، والانقلابيين والفوضويين ، والوطنيين ، والنقابيين ، والساخطين من جميع الأنواع . نصيحة هنرى كاتر التى تقول ، « لكل واحد دجاجة فى القدر » هى نصيحة طيبة ورحيمة ؛ ولكنها ليست اشتراكية .

— ٢٧ —
الاستقامة وحب الخير

المصلحون الهواة ، الذين يعتقدون أن الدنيا يمكن إصلاحها بالجهود الفردية . أمرك للحدم بأن يتناولوا معك الغذاء . عدم المساواة ليست غلطة الأغنياء . الفقر ليس غلطة الفقراء . الاشتراكية لا علاقة لها بإعطاء الصدقات ، أو بالكرم الشخصى ، أو بالبر بالفقراء . الاشتراكية تمقت الفقر والفقراء ، ولا علاقة لها بموضوع التخفيف من آلامهم ، كما لا علاقة لها بتخفيف متاعب الغنى والأغنياء : الاشتراكية تعنى القضاء عليهما معاً بلا شفقة ولا رحمة . الارتياب فى الفضائل التى تغتذى على الآلام . الإعانات والصدقات ، أمور ضرورية فى الوقت الحاضر ، كضمان ضد التمرد والثورة ؛ ولكنها شرور اجتماعية خطرة . Panem et Circenes أى حق اللهو ومشاهدة ألعاب المصارعين . لا يمكن للحكومة أن تتلافى هذا العيب ، إلا بعد أن تمتلك سلطة تشغيل الناس فى الوظائف ، وهذه الآن فى أيدى

الأفراد والشركات . يجب أن تصبح الدولة هى صاحبة الأرض ، وصاحبة العمل ، والمعولة للمشروعات . لا يكفى أن تعرفى هدف الاشتراكية ، وأن تقتنعى بإمكان تحقيقها . الوصايا والمواعظ لا جدوى منها بدون قوانين ؛ والاشتراكية من البداية إلى النهاية ، هى مسألة قانون وليست مسألة استقامة شخصية أو حب الخير .

— ٢٨ —

الرأسمـــالية

الرأسمالية يمكن أن تسمى باسم أكثر ملاءمة ، هو « البروليتارية » . القضاء على الرأسمالية لا يعنى القضاء على رأس المال . النظرية الاجتماعية للرأسمالية . مدرسة مشنستر . الملكية ، فردية أو عقارية ، وشخصية . سلطات ملاك الأراضى . التمييز بين الملكية الفردية ، والممتلكات الشخصية . الملكية الفردية جزء لا يتجزأ من الرأسمالية . تناقضها مع الاشتراكية . الأحزاب المحافظة والعمالية ، هى فى أعماقها أحزاب تعمل إما على إبقاء الملكية الفردية وإما على إلغائها على التوالى . الملكية الأدبية .

— ٢٩ —

مشترياتك من السوق

مثال من عدم المساواة فى التوزيع ، تجدينه فى داخل الدكان . لا شىء يمكن الحصول عليه بسعر التكلفة : كل سعر عليه زيادة أو علاوة لحساب الملكية الفردية . متوسط أثمان الإنتاج للسلعة المعروضة فى البلاد كلها يعطينا سعر التكلفة الحقيقى للسلعة . هذا هو السعر الذى تهدف إليه الاشتراكية . فى ظل الرأسمالية يتحدد سعر جميع المنتجات المعروضة ، على أساس تكاليف إنتاج ذلك الجانب من السلع المعروضة التى تنتج تحت أسوأ الظروف وأقلها ملاءمة . إنتاج الفحم عن طريق تأميم صناعة الفحم ، يمكن أن يمد الجمهور ، بالفحم بمتوسط سعر التكلفة للطن . أمثلة على مرافق وخدمات كثيرة مؤممة موجودة لدينا حاليا .

— ٣٠ —

ضرائبك

التذمر من الضرائب . الحكومة تقدم خدمات ومرافق الصحة على أساس سعر التكلفة بالنسبة لها ؛ ولكن هذه الأشياء تتضمن أسعارا إضافية عالية دفعتها للاستغلاليين وأصحاب الأراضى فى مقابل المواد الخام ، والخدمات ، وأراضى البناء التى يقدمونها لها . فرض الضرائب على الدخول غير المكتسبة ، كوسيلة لتجنب هذه الزيادات فى الأسعار ، بل كوسيلة لإقامة المرافق أو الخدمات كلية على حساب أصحاب الأراضى والرأسماليين . ضريبة الدخل ، والضريبة الإضافية ، وضريبة الشركات . القرض الوطنى . الضرائب كوسيلة لإعادة توزيع الدخل . قرض الحرب . فشل المؤسسات الخاصة ، ونجاح المصانع التى تديرها الدولة فى أثناء الحرب .

— ٣١ —

العوايد التى تدفعينها

طريقة فرض العوايد ، تجعل منها صورة تقريبية لضريبة الدخل. كيف يستغل دافعو العوايد . أمثلة توضيحية : ماسحة البلاط ، شركات الشحن ، وتجارة الخمور . قانون الفقراء ، وتجارة البلديات ، ومصلحة البريد كأدوات للاستغلال .

— ٣٢ —

إيجارك

الإيجار هو أبسط أشكال الاستغلال وأكثرها صراحة . الفرق بين إيجار المنزل وثمنه . إيجارات الأراضى فى المدن الكبرى . سلطة منح الحياة أو الموت ، أو النفى ، التى يتمتع بها أصحاب الأملاك . مراعى الغنم . غابات الغزلان . قيمة جميع التحسينات ، يستولى عليها فى النهاية ، أصحاب الأملاك . الضريبة الواحدة .

— ٣٣ —
ما هو رأس المال ؟

تعريف رأس المال . المال الفائض . الصفة المرضية للحضارة الرأسمالية . الخبث فى وعظ الفقراء وحضهم على الادخار . رأس المال قابل للتلف والهلاك ، ولذلك يجب أن يستهلك فى الحال ، وباستهلاكه يختفى من الوجود . خطر اكتناز الأموال . عدم ثبات قيم النقود . التضخم المالى . خفض سعر العملة . الإنفاق المستمر شيء ضرورى .

— ٣٤ —
الاستثمار والمشروعات

طبيعة الاستثمار . الاستثمار ليس استهلاكا مؤجلا ، ولكنه عملية نقل للاستهلاك من أشخاص لآخرين وتأجيل للمطالبة بحق الطعام . استغلال الجائعين بواسطة الأذكياء . نمو الإقطاعيات . مثال توضيحى ، لقصر ريفى وحديقة ، نما وتطور حتى أصبح ضاحية سكنية . الملاك الذين يفتقرون إلى الموهبة الضرورية فى إدارة الأعمال ، يمكنهم أن يؤجروها . المشروعات الكبرى . سحر رأس المال .

— ٣٥ —
حدود الرأسمالية

رأس المال لا غنى عنه للحضارة ؛ ولكن الامتلاك الفردى لرأس المال ، يصبح فى النهاية عقبة فى سبيل الحضارة ، ويقلب نظام الأفضلية فى استخدامه . أمثلة : مصانع تقطير الخمور ، من جهة ، والفنارات والموانى من الجهة المقابلة . الخطأ فى الظن بأن الأسعار المنخفضة والمبيعات الكبيرة ، أكثر جلبا للربح من الأسعار المرتفعة والمبيعات المحدودة . حالات لتوضيح هذه النقطة : مرافق التلغراف والتليفون . كرات الثلج فى صناديق البريد . الربح التجارى ليس دليلاً على الفائدة الاجتماعية التى تتحقق من ورائه .

— ٣٦ —
الثورة الصناعية

بالرغم من أن رأس المال يبدأ من الجهة الخطأ ، إلا أنه يساق فى النهاية إلى الجهة الصواب . الاختراع والمخترعون . الآلات التى توفر الجهد . القوة : المائية والبخارية والكهربائية . البضائع المصنوعة باليد ، والبضائع المصنوعة بالآلات . رخص الأسعار . بالرغم من أن الثورة الصناعية قد اصطبغت بالشر إلا أنها ليست شرا فى حد ذاتها . الرجوع إلى الوراء ليس ممكنا ولا هو مرغوب فيه .

— ٣٧ —
إخراج رأس المال من البلاد

رأس المال لا وطن له ، فكل مكان وطنه . القيود على التجارة فى داخل الوطن ، مهما كانت نافعة ، إلا أنها تطرده إلى خارج البلاد . مثال : تجارة المسكرات قد تطرد إلى إفريقية إذا ما فرضت عليها ضرائب عالية فى إنجلترا ، وحرمت فى أمريكا : تجارة الرقيق لها قدرة فائقة على اجتذاب رأس المال . منع تجارة الرقيق ، ويأتى بعده تطبيق غير مباشر لنظام العمل الإجبارى بواسطة ضرائب الكوخ وما إليها . تطوير البلاد الأخرى بفضل الرأسمال البريطانى ، مع إهمال استغلال الموارد الصناعية فى أرض الوطن ، وإهمال تحسين مدننا . المنافسة الأجنبية التى يشكو منها الرأسماليون ، قد جاءت فى الغالب نتيجة لقيامهم بأنفسهم بتصدير رأس المال .

— ٣٨ —
الإعانات وإنقاص عدد السكان والجنات الطفيلية

استثمارات رءوس أموالنا فى الخارج ، تأتينا بواردات مجانية بلا مقابل فى صورة أرباح . إنفاق هذا الإيراد يمنح المواطنين وظائف وأعمالاً . ولكنها

مع ذلك أعمال ووظائف طفيلية . فالموظفون فى هذه الأعمال ، قد يكونون أكثر نعمة وتدليلاً من موظفى الصناعات الإنتاجية ؛ وهــذا بالإضافة إلى اختفاء المدن الصناعية ، وإحلال منتجعات الراحة الجذّابة محلّها ، قد يخلق جوّاً من الرخاء المتزايد ، والمتعة الراقية فى جميع الطبقات ؛ ولكن هذا لايوفر الأعمال المناسبة لطوائف العمال الأكثر خشونة ، والتى لفظتها المصانع المهملة ، وهؤلاء ينبغى التخلص منهم عن طريق الهجرة المكفولة ، هذا أو يُعمل على تهدئتهم بالإعانات . إذا لم توقف العملية عند حد ، فسوف تتحول انجلترا إلى بلاد الفنادق الفاخرة ، ومدن المتعة ، يسكنها نزلاء الفنادق الأغنياء ، وخدم الفنادق ، ومن فى ركابهم من موردين وموزعين ، وكلهم يعتمدون اعتمادا تاماً على الأموال القادمة من البلاد الأجنبيه . تستطيع هذه البلاد فى أية لحظة أن تفرض الضرائب على دخول الرأسماليين الغائبين عنها ، بحيث لا يبقى لها أثر ، وتتركنا نموت جوعاً . . .

— ٣٩ —

التجارة الخارجة وراية الوطن

رأس المال المدخر حديثا هو وحده الذى يمكن تصديره . رأس المال المستهلك فى تأسيس المناجم والسكك الحديدية ، والمنشآت الصناعية الثابتة ، لا يمكن شحنه فى السفن إلى خارج البلاد . عندما يصاب السوق الداخلى بالركود بسبب تغيّر أساليب الإنتاج ، أو انقطاع الطلب على البضائع ، يجب على المنشأة أن تغلق أبوابها ، أو تبحث لها عن أسواق فى الخارج . هذه هى بداية التجارة الخارجية . التجارة مع البلدان المتمدينة ، تقف فى سبيلها الرسوم الجركية الوقائية أو منافسة الصنّاع المحليين لها . أكثر الأسواق إغراءً وجلبا للأرباح هى البلاد المتخلفة ، التى ليس فيها جمارك ، ولا صنّاع ؛ ولكن ينبغى حماية تجارة السفن ، وشحناتها ، من أعمال الذبح والنهب التى يقوم بها الأهالى . هذا يؤدى إلى إقامة محطات التجارة ، حيث يطبق القانون البريطانى . وضم هذه المحطة للتاج ، يجعل منها نقطة أمامية للإمبراطورية البريطانية ؛ وتصبح حدودها ، جبهة أمامية . وكفالة الأمن فى هذه الجبهة بالبوليس يتطلب بالضرورة ضم المنطقة الخارجية على القانون الواقعة

خارج الحدود ؛ وهكذا تنمو الامبراطورية وتتسع بدون تدبير سابق ، حتى تنتقل عاصمتها إلى الجانب الآخر من العالم . . .

— ٤٠ —
الامبراطوريات تتصادم

تصادم الامبراطوريات النامية . حادثة فاشوده . مطالبة ألمانيا بمكان لها تحت الشمس . حرب ١٤ — ١٩١٨ . تطور احتراف الجندية ، إلى نظام التجنيد الإجبارى . ضغط التجارة الرأسمالية يؤدى بصورة آلية إلى حدوث توترات وهذه التوترات هى المسؤولة عن الحروب الحديثة ، وفساد الطبيعة البشرية ليس هو المسؤول عنها . فظائع الحروب إذن لا تعتبر ذريعة لليأس من الصلاحية السياسية للجنس البشرى . نحن نحتفل بذكرى انتهاء الحرب العظمى ، لا بذكرى إشعالها . الأصل الحقيق للبلوى . . .

— ٤١ —
تلميذ الساحر

لا اعتراض على التجارة الخارجية لذاتها . الحاجة لوجود نظم دولية ، كالحاجة إلى وجود نظم قومية . الاتحادات التى تعلو على القوميات . والكومنولثات ، هى مؤسسات مرغوب فيها بدرجة كبيرة : كلما قلت الحدود كان هذا أفضل . الاتحادات بين الدول تعترضها حقيقة صلبة ، وهى أن الرأسمالية تخلق جوا من المنافسة العالمية ، وتسعى لا إلى الاتحاد من أجل المصلحة المشتركة ، ولكن إلى التملك من أجل المصلحة الفردية . الرأسمالية تقاوم استقلال الشعوب وحق تقرير مصيرها . ويرجع ذلك إلى تلكؤها فى التخلى عن غنائمها . مستعمراتنا وفتوحاتنا . رأس المال بطبيعته جشع ، ولذلك لا يمكنه أن يتوقف عن الصراع إلا إذا قُتل . ومن ثمّ تأتى المقارنة بين حضارتنا ، وتلميذ الساحر ، الذى أطلق العفاريت ليقوموا بخدمته ، ولكنه لم يتمكن من إيقافهم عند حدهم عندما أصبحت حياته معلقة بالتخلص منهم .

— ٤٢ —

كيف تتراكم الثروة ويتحلل الرجال

العجز الشخصى الذى يسببه تقسيم العمل . توضيح ذلك من صناعة الدبابيس . تفاؤل آدم سميث . المواهب والمزايا المتعددة للحرفىّ الفردى . الجهل النسبى وعدم الكفاءة اللّذان يتميز بهما المستخدم بسبب تقسيم العمل . الجهل الفنى المطبق ، الذى يتميز به العامل الواقف أمام الآلة . الشكوى التى يجأر بها أوليفر جولد سميث وراسكين وموريس . العلاج ليس فى الرجوع إلى الوراء ، بل فى توزيع الفراغ المتاح بفضل الإنتاج بالجملة ، توزيعاً متساوياً . الجهل والعجز موجودان فى البيوت العصرية ، بنفس الدرجة من الخطورة كما فى المصانع . . .

— ٤٣ —

العجز من أعلا ومن أسفل

بما أن العجز لا يمتد إلى فراغ العمال ، فمن المهم أن يحصلوا على الكثير من الفراغ . لسوء الحظ توزيعه سيء مثل توزيع الدخل ؛ اتجاه الرأسمالية نحو تقسيم السكان إلى طبقة تقوم بالعمل كله وبدون فراغ ، وطبقة لا عمل لها ، وتحصل على كل الفراغ . النظام الإقطاعى يتجنّب ذلك ، بوضع جميع الخدمات العامة على عاتق ملاّك الأراضى . نقل هذه الخدمات إلى البيروقراطيين يترك الطبقة المالكة أو الرأسمالية ، أشد عجزا من البروليتاريا من حيث القدرة على إدارة الصناعة . هذا العجز يتزايد بنمو الحضارة الرأسمالية ، ويمكن اعتباره أحد مظاهرها .

— ٤٤ —

المرتبة الوسطى فى الحياة

عجز البروليتاريا والملاّك فى المجال الصناعى ، يستلزم تدخّل طبقة وسطى بينهم ، لإدارة العمليات الصناعية ، ولإنجاز العمل الذى تتضمنه . كيف ووجهت

هذه الضرورة . حق الإبن البكر فى الإرث . الأبناء الأصغر سنا ، يحرمون من الإرث ومن الملكية . المهن . رجال الأعمال . الكتبة . احتكار الطبقة الوسطى للتعليم ، يتحطم . وتفتح أبوابه الآن للبروليتاريين الأكفاء ، وكذلك الأبناء الصغار وسلالاتهم . النتيجة هى صلابة عود الأبناء الصغار . البنات المحرومات من الملكية . فتح أبواب المهن لهن . احتكار المرأة الطبيعى لمهنة التدبير المنزلى . وهذا لا يخلق ما يسمّى قضية المرأة وحسب ، بل قضية الرجل أيضاً ...

— ٤٥ —

أفول نجم صاحب العمل

كان صاحب العمل هو سيد الموقف فى عهد الشركات الصغيرة ذات رأس المال المتواضع . الشركات العصرية الكبرى ، أصبحت أكبر من موارده . الشركات المساهمة تحل محل الشركات الصغيرة ، والترستات تحل محل الشركات المساهمة . محلات بيع الأصناف المتعددة تغزو تجارة القطاعى . الحاجة الآن إلى رءوس أموال هائلة . نتيجة ذلك : صعود نجم الممول ، ووظيفته الخاصة أن يدبر رءوس أموال كهذه ، وأن يروّج لها لدى الشركات حتى تقدم على استغلالها . وهكذا يصبح صاحب العمل – المالك للشركة – صاحب عمل موظفاً لدى الشركة ، وبصفته موظفاً ، يسقط فى عداد البروليتاريا . لا يستطيع ابنه أن يخلفه فى منصبه ، وكان فى وسعه ذلك عندما كان صاحب العمل هو المالك . اختفاء هذه المحسوبية فى مجال الأعمال ، يعتبر كسبا اجتماعيا ، ولكنه يلغى التوريث فى طبقة أصحاب الأعمال والرأسماليين . « المرتبة الوسطى فى الحياة » التى امتدحها ديفو ورفعها إلى مكان عالٍ ، أصبحت الآن أقل الطبقات مرتبة فى المجتمع ...

— ٤٦ —

البروليتاريا

شعار كارل ماركس .. سقوط صاحب العمل من أبناء الطبقة المتوسطة ، فى عداد الموظفين البروليتاريين ، يؤدى إلى ظهور الاشتراكية . الجمعية الفابية .

نجاحها بجمعية للطبقة المتوسطة . فشل منافسيها الاشتراكيين بجمعيات للطبقة العاملة . تنظيم الطبقة العاملة ضد الرأسمالية . الحركة النقابية ، أو بمعنى آخر، رأسمالية الطبقة العاملة البروليتارية . . .

— ٤٧ —

سوق العمل واللوائح المصنعية

أصحاب الأعمال والمستخدمون على السواء ، يشترون فى أرخص الأسواق ، ويبيعون فى أغلى الأسواق المفتوحة لهم . النتيجة هى: تعارض المصلحة بين مشترى العمل وبائعه . الحرب الطبقية . قطاعات الحرب الطبقية . الرقيق يلقون عناية أفضل من التى يلقاها « البائعون الأحرار » لعملهم . كارل ماركس يتولى كشف النقاب عنها . القيود التى فرضتها القوانين المصنعية . معارضة أصحاب الأعمال . مخاوفهم لم يكن لها ما يبررها من حيث الأثر الذى أحدثته اللوائح . معارضة البروليتاريا . مصلحتها الأبوية فى تشغيل الأطفال . الأسعار فى سوق العمل . قيمة العمل تهبط إلى الصفر . نظرية الرأسمالية . مدرسة منشستر . فشل النظام الرأسمالى فى الوفاء بضماناته . الجيش الاحتياطى من المتعطلين . مرسوم الملكة إليزابث . الملجأ . تشغيل الأحداث هو فرض إجبارى تقريباً يضطر إليه الآباء .

— ٤٨ —

النساء فى سوق العمل

أجور الرجال هى أجور أسرة . أجور النساء هى أجور أفراد . نتيجة ذلك ، أن تصبح المرأة البروليتارية المتزوجة أمة لعبد رقيق ، وأن تُختلق التقاليد التى تحكم بأن الرجل هو كاسب القوت؛ عمل المرأة فى البيت يبدو من الظاهر ، كأنه عمل مجانى ، ولذلك فهو لا يعتبر عملا قط ؛ وعندما يدفع للنساء أجرهن على العمل مباشرة ، ينبغى أن يكون أقل من أجر الرجال . النساء فى طبقة الملاك يحتمين وراء شروط الزواج ، ونساء الطبقة المتوسطة يحتمين وراء قوانين ملكية النساء المتزوجات . تشغيل البنات فى العمل المرهق ، وهن يعتمدن اعتمادا جزئيا

فى معاشهن على أجور آبائهن ، يمكّن المهن من استغلال بعضها بعضاً ، ويخلق طبقة من النساء يعملن بأجرٍ أقل من أجر الكفاف ، دون أن يتعرضن للجوع منافستهن لبعضهن بعضا يخفض أجور جميع نساء طبقتهن ، إلى أقل من مستوى الكفاف ، والنتيجة هى : أن النساء اللواتى بلا زوج أو أب يعوّض النقص فى أجورهن ، يضطررن إلى تعويضه باحتراف البغاء ، أو احتمال متاعب الإرهاق الزائد عن الحد ، وسوء التغذية . أجر الخطيئة يكون فى الغالب أعلى بكثير من أجر الفضيلة . قوانين إثبات البنوة ، ومزايا الحصول على أطفال غير شرعيين . « فتاة أغنية القميص » وفتاة « احترس من البوبة » دعارة الرجال : رفاق الرقص ، المحامون ، الكتبة ، الصحفيون ، البرلمانيون المحترفون ، الأطباء .. الخ . الفرق فى النوع بين الدعارة الجسدية المفروضة على المرأة ، والدعارة الفكرية المفروضة على الرجل .

— ٤٩ —

رأسمالية النقابات

مقاومة البروليتاريا للرأسماليين . الاتحاد هو أول شرط من شروط المقاومة . الاتحاد صعب أو مستحيل بين العمال المتفرّقين فى أماكن متباعدة : (خدم البيوت ، والعمال الزراعيون) وبين العمال الذين يتفاوتون تفاوتا طبقيا كبيراً : (الممثلون) . الاتحاد سهل بين عمال المصانع ، والمناجم ، والسكك الحديدية . سلاح الاتحادات: هو الإضراب ؛ سلاح أصحاب الأعمال: هو الاتحادات المضادة ، وإغلاق المصانع . الحرب بينهم فى أسوأ حالاتها . الخيانة . هياج منشستر وشيفيلد . « تحديد مقدار العمل » ، و « تحديد مقدار الإنتاج » . ما يتكلّفه المجتمع فى هذه الحرب . الرأسمالية عاجزة عن وقفها لأن الروح النقابية ليست إلا تطبيقا للمبدأ الرأسمالى على العمل ، كما يطبق على الأرض وعلى رأس المال . مقاومة أصحاب الأعمال . محاولة منع الاتحادات العمالية واعتبارها مؤامرات إجرامية . رفض تشغيل العمال النقابيين . اتحادات أصحاب الأعمال تتحوّل إلى اتحادات للصناعات . الضحايا . عجز العمال بعد إدخال الآلات ، برغم النقابات

على التمسّك بأجر القطعة بدلا من الأجر بالساعة . النساء والبنات يراقبن الآلات فى المصانع ، وتؤلّف لهن نقابات خاصة بهن . فشل البروليتاريا فى أن يضمنوا لأنفسهم أى نصيب معقول من زيادة الإنتاج القوى الذى تخرجه الآلات .

— ٥٠ —

فرّق تسـد

عدم دوام المزايا التى انتزعتها النقابات من أصحاب الأعمال بواسطة الإضرابات يجعل من الضرورى على البروليتاريا أن تعمل على إقرارها فى صورة قوانين ثابتة (لوائح مصنعية وغيرها) ، ومن ثمّ : ظهور نواب عمال فى البرلمان ، وفى النهاية ظهور حزب عمالى مستقل . اللوائح المصنعية تبدأ بحماية الأحداث والنساء ، وبذلك تحمى الرجال أيضاً فى نفس الوقت فى المصانع . عندما يتوقف النساء والأطفال عن العمل ، تتوقف الآلة عن الدوران ؛ وعندما تتوقف الآلة عن الدوران يجب على الرجال أن يتوقفوا عن العمل . كيف انتزعت هذه الامتيازات من البرلمان بسبب الانقسام فى صفوف الرأسماليين ، بينما كان العمال هناك أقلية لا وزن لها . فى سنة ١٨٣٢ يحطم أصحاب المصانع احتكار ملاك الأراضى لعضوية البرلمان . اللوائح المصنعية كانت بمثابة انتقام ملاّك الأراضى لأنفسهم . هذان الحزبان الرأسماليان، يتنافسان على التأييد الشعبى ، برشوة البروليتاريا بحق التصويت . البروليتاريا فى النهاية تنال حقها الكامل فى الانتخاب . وفى هذه الأثناء برزت الاشتراكية إلى الوجود ، تحت زعامة الطبقة المتوسطة ، وحملت على عاتقها تعليم البروليتاريا سياسياً . الأوهام الخيالية ، التى تتصورها الطبقة المتوسطة عن البروليتاريا فى المصانع. فشل الجمعيات الاشتراكية فى الحلول محلّ الحركة النقابية . نجاح الجمعية الفابية كجمعية من أبناء الطبقة المتوسطة تتغلغل فى جميع التنظيمات القائمة . تأسيس حزب العمال فى البرلمان كاتحاد سياسى بين الجمعيات الاشتراكية والنقابات . تاريخ حزب العمال حتى سنة ١٩٢٧ . ميل النقابات العمالية لا إلى الاشتراكية ، بل إلى الرأسمالية التى يسيطر عليها العمال ، وتخضع فيها الطبقات المتوسطة وذوو الأملاك لمصلحة البروليتاريا . ولما كان للبروليتاريا ميزة الأغلبية

فى العدد ، فإن هـذا النظام سيفيد الأغلبية ؛ ولكن هذا الوضع لا تهضمه الطبقات المتعلمة والمالكة ، لدرجة أنهم يضطرون إلى الاستنجاد بالاشتراكية لتخليصهم منه .

— ٥١ —
رأس المـال المحلى

رأس المال يتحوّل إلى آلات ، وأدوات ، وتسهيلات أخرى للعمل . الاعتقاد الخاطىء بأن هذه العملية يمكن أن تصبح معكوسة ، أى يمكن للآلات والأدوات أن تتحول إلى مال « فائض » سائل » للإنفاق . لماذا تبدو هذه العملية المستحيلة فى نظر رجال الأعمال العمليين ممكنة الحدوث ، بل تحدث كل يوم ؟ طبيعة الصفقات أو المبادلات التى تضللهم . بما أن هذه المبادلات تتم بواسطة أشخاص قلائل فى كل مرة ، فإن محاولة فرضها على الطبقة الرأسمالية بأسرها فى نفس الوقت بالضريبة على رأس المال . لا بد وأن يكون مصيرها الفشل . دخل الرأسمالى دخل حقيقى : ما إن يستثمر رأس المال مرة واحدة ، حتى يصبح شيئاً خيالياً ، لأنه قد استهلك فى عملية تحويله إلى آلات وتسهيلات للعمل . ضريبة الشركات ، هى اسمياً ضريبة على رأس المال ، ولكنها فى الحقيقة ليست كذلك ، ويعترض عليها من الناحية العملية ، كما أنها غير سليمة نظرياً . محاولة تقدير ثروة البلاد على حسب مجموع قيمة الممتلكات الثابتة ، هى محاولة جنونية .

— ٥٢ —
سوق المـال

سوق المـال ليست سوقاً لشراء وبيع المال الفائض ، ولكن لتأجيره . الفرق بين التأجير والاقتراض . المال المدفوع فى مقابل تأجير المال الفائض ، يسمّى فى مجال الأعمال « فائدة » وفى المجالات الاقتصادية القديمة العهد «جزاء الحرمان ». فى حالة المال الفائض النقدى المعروض فى سوق المال ، يلتزم صاحب المال أمام مؤجّره بنفس التزام المؤجّر أمام صاحب المال ، لأن رأس المال إذا لم يؤجّر ، يهلك ويتلف

بعوامل التحلّل الطبيعي . الفائدة السلبية . الوظيفة الحقيقية لسوق المال هي أن يبيع الدخول السنوية مقابل مبالغ متجمدة من المال الفائض السائل . أسعار هائلة للفوائد ، يدفعها الفقراء . سعر البنك (القطع) . إقراض الشركات . المسئولية المحدودة . أنواع الأسهم والسندات . المياومة والسمسرة . العلاقة بين صفقات بورصة الأوراق المالية ، والصناعة ، تكاد تكون فى الغالب علاقة اسمية فقط . تحذيرات . الشركات الوهمية . الشركات الحقيقية التى ذهبت ريحها وأفلست . « أرباحك تأتى إليك عند الإعادة الثالثة لتكوين الشركة » . المجازفات التى تحفّ بالمشروعات التى يقوم بها رجال الأعمال المشربين بروح الجماعة ، ومن ذوى الضمائر الحية ، والبصيرة البعيدة والخيال الواسع .

— ٥٣ —

المضاربة

خطورة وضع المرأة كزوجة لمقامر . بيع وشراء أسهم وهمية بأسعار خيالية . كيف يصبح هذا ممكنا . يوم الدفع فى البورصة . الثيران والدّببة والوعول . الكونتانجو وبدل التأجيل . اختزان الدببة . الخسائر التى يتعرضون لها هى فقط خسائر فى الفروق بين الأسعار ، وليست فى المبلغ الأصلى . الغطاء . الصفقات غير حقيقية . تضييع غير عادى للنشاط والطاقة والجسارة والدهاء البشرى ويحدث هذا كل يوم .

— ٥٤ —

أعمال البنوك

المال الفائض اللازم للأغراض التجارية ؛ يؤجر معظمه من أصحاب البنوك . الأموال المسحوبة على المكشوف : (أى التى تزيد عن الرصيد المودع) . الكمبيالات المخصومة . سعر القطع فى البنك . كيف يحصل أصحاب البنوك على المال الفائض الذى يتعاملون به . الزبائن لا يجب أن يسحبوا ودائعهم فى وقت واحد . كلمة دَيْن . الدَّيْن ليس رأس مال : إنه وجهة نظر مجرّدة خالصة ، يكوّنها مدير البنك فنيا يتعلق

بمقدرة العميل على سداد ما عليه من السلع التى أعطيت له مقدماً . الدَّيْن شأنه شأن رأس المال المستثمر هو اصطلاح خيالى . والخلط بينه وبين رأس المال ، هو اعتقاد خاطىء وغلطة خطيرة بالنسبة لرجال الأعمال العمليين. الأوهام المبنية على هذا الاعتقاد الخاطىء . سعر القطع فى البنك يعتمد على العرض والطلب للمال الفائض المتيسر له . الطلب الفعّال . اقتراحات بشأن فرض الضرائب على رأس المال وعلى الدَّين . مثال افتراضى ...

— ٥٥ —

النقـــود

النقود كأداة للبيع والشراء . النقود كمقياس للقيمة . النقود كمادة خام تستخدم لأغراض أخرى ، ولذلك فلها قيمتها بصرف النظر عن استخدامها كنقود . هذه الخاصيّة الأخرى للنقود ضمان ضد خيانة الحكومات وخراب ذممها . خفض سعر العملة . النقود الورقية . التضخم . أمثلة وقعت بعد الحرب . الانكماش . الاستقرار المالى هو الشىء الرئيسى الذى نفتقده . كيف نحافظ على الاستقرار . التقلبات فى قيمة النقود ، كما يدل عليها حدوث ارتفاع أو هبوط عام فى الأسعار . الشيكات وغرف المقاصة ، كوسائل للاقتصاد فى العملة . الشيوعية تستغنى عن نقود الجيب. بنك انجلترا ، كبنك لأصحاب البنوك . العملة التى لها قيمة ذاتية هى أضمن أنواع عملات ، وأكثرها استقرارا .

انتهى فهرس الجزء الأول



الجزء الأول

مسألة مطروقة
يعاد بحثها

من السهل عليّ ياسيدتى العزيزة ، أن أشير عليك بالرجوع إلى الكتب الكثيرة التى تبحث موضوع الاشتراكية الحديثة ، والتى تتابع صدورها منذ أن أصبحت الاشتراكية من المسائل الدستورية التى ينظر إليها نظرة الاحترام فى هذه البلاد ، أى منذ العقد الثامن من القرن الماضى . ولكنى أنصحك بل أحضك بقوة على ألا تطالعى سطراً واحداً فى هذه الكتب إلا بعد أن تقعدى مع صديقاتك - أو أصدقائك - فتناقشوا فيما بينكم كيف يجب أن توزع الثروة فى بلد ما من البلدان المتمدنة المحترمة . ثم تحاولوا من تلقاء أنفسكم الوصول إلى أحسن طريقة ممكنة لذلك بقدر استطاعتكم .

ذلك أن الاشتراكية ليست سوى وجهة نظر يراها بعض الناس فى هـــذا التوزيع . وليس من المحتم أن تكون وجهة نظرهم هذه أفضل من وجهة نظرك ، أو أفضل من وجهة نظر أى إنسان آخر . فكم يجب أن يكون نصيبك من الثروة ؟ وكم يجب أن يبلغ نصيب جارتك ؟ ما هو ردك على هذه الأسئلة ؟

وبما أن الرأى لم يستقر حتى الآن على إجابة ثابتة لهذه الأسئلة فعليك أن تنفى عن خاطرك ذلك الوهم الكاذب الذى يسيطر علينا منذ الصغر ، وهو أن جميع النظم والقوانين التى نعيش فى ظلها بما فيها نظم توزيع الدخل المشروعة وحق الناس فى التملك ، إنما هى أشياء طبيعية موجودة منذ الأزل مثل : الطقس . وحالة الجو . ألا إنها ليست كذلك أبداً !! وبسبب وجود هذه النظم فى كل مكان فى عالمنا الصغير فإننا نسلم بأنها قد وجدت دائما وأنها ستظل موجودة دائماً ، وكأنها أشياء منفصلة مستقلة عنا وتعمل من تلقاء نفسها . وتلك لعمرى غلطة خطيرة . وحقيقة الأمر أن هذه النظم والقوانين كلها لا تزيد عن كونها مجرد وسائل ، وأساليب مؤقتة نضطر إلى استخدامها اضطراراً . وكثير منها لا يُطاع ولا يُعبأ به حتى من القوم

الحسنى النية، لولا وجود عسكرى بوليس على كثب أو سجن غير بعيد. والبرلمان عندنا لا يفتأ يتناولها بالتعديل والتبديل لأننا لا نرضى بها أبداً. وفى بعض الأحيان تُشطب وتُلغى كلية لتحل محلها قوانين ونظم جديدة، وأحيانا تبدل، وأحيانا تُهمل وتُطرح باعتبارها مصدراً للمضايقة. فأما الجديد منها فلا بد من عرضه على مجالس التشريع لجعلها صالحة (أو مناسبة) أو لجعلها تلائم الغرض منها الملاءمة كلها، لو كان المشرعون غير ميالين إليها. ولا نهاية أبداً لهذا الشطب والتعديل والتجديد. والسبب فى ذلك هو أن القوانين الجديدة إنما وضعت لإرغام الناس على القيام بأعمال لم يخطر ببالهم القيام بها من قبل (مثل شراء طوابع التأمين). أما القوانين القديمة فيوقف العمل بها حتى يباح للناس أن يفعلوا، ما كانوا يعاقبون عليه من قبل. (مثل قانون إباحة الزواج بأخت الزوجة المتوفاة أو بشقيق الزوج الذى اختاره الله إلى جواره). فأما القوانين السارية المفعول فيجرى عليها التعديل ثم يعدّل هذا التعديل، ثم يعدّل هذا مرة ثالثة، تماماً كما تصنع الأم بمريلة طفلها رتقاً وترقيعاً حتى لا يكاد يبقى من الرداء الأصلى خيط واحد. وفى الانتخابات يحصل المرشحون على الأصوات بفضل ما يقدمونه من وعود للناخبين باستصدار قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين سارية. ومنهم من يعد بإبقاء الأوضاع على ما هى عليه. وهذا شىء مستحيل. لأن الأوضاع لم ولن تبقى على ما هى عليه.

ففى مدى أجيال قليلة، تقع تغيّرات لا يصدّق أحد أنها ممكنة الوقوع، فالأولاد من الجيل الجديد يعتقدون أن نظام السنوات التسع فى المدرسة، ونظام معاشات الشيخوخة ومعاشات الأرامل وحق المرأة فى الانتخاب، وظهور النساء فى قاعات البرلمان (بنصفيات) قصيرة أو وقوفهن مترافعات فى المحاكم مرتديات أرواب المحامين، يعتقدون أن هذا كله جزء من نظام الطبيعة وأنه كان هكذا وسيظل هكذا إلى الأبد. ولو جاء إلى جدّاتهم شخص فقال لهن إن مثل هذه الأمور ستقع لرمينه بالجنون والخبال. ولو نما إلى علم جدّاتهم أن ثمة شخصا يسعى لتحقيق هذه الأمور لغدا فى نظرهن وغداً وشريراً أثيما.

فإذا ما رغبنا إذن ـ فى أن نقوم بدراسة نظام توزيع الثروة التى نحصّلها كل سنة فيما بيننا، فعلينا ألا نصنع صنيع الأولاد الصغار، أو صنيع الجدّات الكبار. بل

ينبغي أن نضع نصب أعيننا دائما أن نصيب كل واحد منا ، هو عرضة للتغيّر كل يوم تقريبا ، بصورة أو بأخرى ، ما دام البرلمان قائما،وأن نظام التوزيع عندما نودّع الدنيا سيكون مختلفاً عنه اليوم كما يختلف نظام اليوم عن النظام الذى كان سائداً فى القرن الماضى ، بل بشكل أعجب مما كانت الملكة فيكتوريا تتوقعه أو تحلم به . وفى اللحظة التى تظنين فيها أن النظام الحالى لتقسيم الأرزاق بين الناس هو نظام أبدى ثابت تحكمين على نفسك بأنك قد تحجّرت وصرت من مخلفات الماضى . وأى تغيير يحدث فى قوانيننا ونظمنا معناه أن نقوداً قد أخذت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جيب (قد يكون جيبك أنت) ثم وضعت فى جيب آخر . وهذا هو السر فى أن هناك جماعة من السياسيين يحبذون التغيير وجماعة أخرى يعارضونه .

إذن ليس المهم هو احتمال حدوث تغييرات كبرى فى نظام التوزيع أو عدم حدوثها (فالتغييرات وقوعها محتوم) ولكن المهم هو نوع التغييرات التى ترين أنت وأصدقاؤك بعد التفكير والبحث أنها كفيلة بأن تجعل الدنيا مكانا أفضل للعيش فيه . والمهم أيضا هو نوع التغييرات التى ينبغى مناهضتها والوقوف فى وجهها لأنها ستتسبب فى وقوع كوارث ومصائب لك ولكل الناس . وأيا ما كان الرأى الذى ستستقرين عليه فى هذا الشأن فسوف يكون رأيك قوة إيجابية دافعة ، لأن رأيك هو جزء من الرأى العام . والرأى العام يقف ـ عاجلا أو آجلا ـ وراء كافة التغييرات التى تصيب النظم والقوانين إذا قدّر لها البقاء. والرأى العام يقف وراء رجال البوليس والسجانين الذين يفرض عليهم تنفيذها خطأ كانت أو صواباً ما دامت قد صدرت وأصبحت ضمن قوانين البلاد المعمول بها .

أجل : من المهم جداً يا سيدتى أن تكوّنى لنفسك آراء خاصة فى هذا الموضوع . وإياك أن تغفلى أبداً عن القاعدة القديمة التى وضعها الفلاسفة الطبيعيون وهى أن الطبيعة تمقت الفراغ . فهذه القاعدة تسرى على رأس الإنسان . فلا يوجد ما يسمى رأس فارغ على الرغم من وجود رؤوس ذوات حصانة طبيعية ضد كل فهم وإدراك،وضد كل ما هو جديد.وتلك الرؤوس توصف بأنها صلبة جامدة مثل كرة البلياردو،بسبب عجزها عن التفكير أو القيام بأى نشاط عقلى . وأنا أعرف مقدماً أن رأسك ليس من بين تلك الرؤوس . لأنه لو كان كذلك فلن تكونى من

قارئات هذا الكتاب . ولهذا فأنا أحذرك من أنك لو تركت ركنا من رأسك فارغاً — مهما كان صغيراً — ولو لحظة واحدة — فسوف تندفع إليه أفكار الناس الآخرين من جميع الجهات لتسد فراغه : من الإعلانات ومن الصحف ومن الكتب ومن النشرات ومن الإشاعات ومن الخطب السياسية ومن المسرحيات والأفلام — ويمكنك أن تضيف إلى هذا : ومن هذا الكتاب أيضاً !!

حسن هذا ، وبالطبع لن أنكره. فأنا عندما أحضك على الاستقلال بتفكيرك . . (كما تحضنا عليه مربياتنا وأمهاتنا ومدرساتنا بالرغم من أنهن يقرعن رءوسنا بالعصا فى اللحظة التى نختلف معهن فى الرأى) لا أقصد أن تغلق عينيك وترفض رأى كل إنسان آخر . فأنا نفسى ـ بالرغم من أننى مفكر محترف أو شىء من هذا القبيل ـ إلا أننى أجدنى مضطرا لأن أقبل آراء أستعيرها من أشخاص آخرين فى كثير من المسائل الهامة التى لا أستطيع أن أكوّن لنفسى رأيا خاصاً فيها . ولا أن أنقد الآراء التى أستعيرها من الغير . فمثلا أنا أعتبر رأى كبير الفلكيين الرسميين الذى يقول: إن الساعة الآن هى الثانية عشرة. قضية مسلّمة لا تقبل الجدل . وإذا ماسافرت إلى بلدة غريبة فأنا أسلّم برأى أول شخص ألقاه إذا ماطلبت منه أن يدلّنى على الطريق إلى المحطة. وإذا مثلت أمام القضاء لا مفر من أن أسلّم بتلك القاعدة القانونية السخيفة التى تقول إن الملك ذات معصومة من الخطأ . هذا وإلا فلن أنتفع بركوب القطارات ، ولن تسوّى مشاكلى القانونية أبداً . ونحن لا يمكننا أن نبلغ مكاناً أو نُقدم على فعل إذا لم نصدق مايقوله لنا الأشخاص الذين يعرفون عن الموضوع أكثر مما نعرف بحكم عملهم ؛ بل بالرغم من أننا نرفض الاقتناع ببعض القواعد القانونية الجامدة التى تقول بعصمة بعض الأشخاص الذين نعلم أنهم معرضون للخطأ ، إلا أننا مازلنا ندافع عنها ، ونتقبلها بالرضى . وهكذا نجد أنفسنا ـ بسبب جهلنا فى كثير من النواحى ـ مضطرين لأن نمضى فى طريقنا بعيون معصوبة وأذهان مغلقة، برغم كل النصائح والمواعظ التى نسمعها ، والتى تحثنا على أن نفكر تفكيرا مستقلا وبشجاعة، وعلى أن نحتفظ بأصالتنا قبل أى شىء آخر.

كان القديس بولس[١] رجلا مندفعاً ضحل التفكير بدليل احتقاره للنساء بصفة

---

(١) St. Paul قديس ورسول ومن كبار الحواريين الأوائل، كانت رسالته هداية الوثنيين.

عامة . وقد هتف ذات مرة صائحاً « أقيموا الدليل على صحة جميع المسائل ثم استمسكوا بقوة بما هو سليم » وقد نسى القديس بولس فى اندفاعه أن من المستحيل على أية امرأة أن تثبت صحة كل شىء بالدليل : فحتى إذا توفرت لها المعرفة اللازمة لذلك فلن يكون لديها الوقت الكافى . والمرأة المشغولة فى عملها اليومى ليس عندها مايسمى بالمسائل المطروحة للبحث والمناقشة . كل شىء بالنسبة لها هو مسألة منتهية مفروغ منها ؛ اللهم إلا حالة الطقس . وحتى هذه فتعتبر مسألة مفروغاً منها إذا ما انتهت من شراء الملابس اللازمة سواء للصيف أو الشتاء .

فلماذا إذن قدّم القديس بولس نصيحته ؟ لا بد أنه كان سيتبيّن أنها غير عملية ، إذا ما فكر فيها مدة خمس دقائق .

وعلة ذلك أن المسائل المفروغ منها، أو المسلّم بها، لم ينته البحث فيها قط . لأن الأجوبة عليها لم تكن فى يوم من الأيام وافية أو حقائق نهائية . ونحن إنما نخطط النظم ونضع القوانين ، لأننا لا نستطيع أن نعيش فى مجتمع بلا نظم ولا قوانين . ونحن لانستطيع أن نقيم نظماً كاملة ، لأننا أنفسنا لسنا كاملين . وحتى لو تمكنا من وضع نظم كاملة فلن نستطيع أن نضع نظماً شاملة خالدة تصلح لكل زمان ومكان . ذلك أن الظروف تتغير باستمرار ، والقوانين التى قد تصلح لخمسين من الراهبات الحبيسات فى أحد الأديرة ؛ من المستحيل تطبيقها على أمة من أربعين مليونا من الآدميين الطلقاء . ولذا فإن واجبنا هو أن نبذل جهد طاقتنا فى زماننا هذا ، وأن نترك أبناءنا وخلفاءنا من بعدنا ، ليصنعوا خيراً من صنيعنا مااستطاعوا إلى ذلك سبيلا . ومادامت القوانين التى نضعها موقوتة بزمنها ، فإن كل مايتعلق بها من أمور يكون موقوتاً بزمن معين كذلك .

وقد يكون هذا الزمن ـ فى المجال السياسى ـ اثنى عشر شهراً وقد يكون اثنى عشر قرناً، بمقدار ما بين دخول نفَس وخروجه ، أو عهد برمّته من عهود التاريخ .

وعلى هذا فإنه قد تأتى فى التاريخ أزمات ، يعاد فيها بحث بعض المسائل التى ظلت مطوية منذ قرون طويلة .

وفى واحدة من تلك الأزمات الرهيبة التى تمخض عنها التاريخ . ، جاء القديس بولس وصاح صيحته الخالدة بأنه ليس فى العالم مسائل منتهية ، وأنه ينبغى علينا

أن نعيد النظر فى كل شيء بأنفسنا من جديد . وكان القديس بولس يعيش فى عالم يهودى كله ، ولم يكن فى هذا العالم ماهو أعظم قداسة من شريعة موسى ، ولم يكن فيه ماهو ألزم بالاتباع من عادة الختان المقدسة . وكان الدين كله والقانون كله يرتكزان على هاتين القاعدتين . ومع ذلك جاء القديس بولس ودعا اليهود إلى نبذ الشريعة الموسوية ، وإلى أن يستبدل بها نقيضها وهى شرعة المسيح . ثم أعلن على رءوس الأشهاد أن الختان إجراء لا أهمية له . أما الشيء المهم والذى لا غنى عنه لطهارة الروح وخلاصها ، فهو التعميد . وما دام قد دعا إلى ذلك ، فهل كان أمامه إلا الدعوة لحرية الفكر وفتح مغاليق العقل وإلى الاستهداء بنور القلب ، لكى يتمكن بها من مواجهة جميع القوانين وجميع النظم أيا كانت .

وكأنى أراك الآن يا سيدتى بعين الخيال تقفين ضمن المريدين والأتباع المجتمعين حول القديس بولس تستمعون إليه. بل إننا جميعاً نقف اليوم هذا الموقف نفسه . فها هى ذى مسألة ظلت مطوية فى ثنايا النسيان حقبة كاملة من التاريخ ، ألا وهى مسألة توزيع الثروة ، والملكية وماهيتها وأصلها . هذه المسألة قد تثاءبت فجأة وفتحت أشداقها واسعة أمامنا الآن . وينبغى علينا أن نحذو حذوها . فنفتح عقولنا وأذهاننا المغلقة على سعتها ؛ ثم نستعد لبحثها .

وعندما قلت إنها قد ظهرت فجأة ، لم أنس أنها لم تكن فى أى يوم من الأيام مطوية تماماً ، خصوصاً بالنسبة للمفكرين الذين لا همّ لهم إلا بحث النظم ونقدها . فقبل أن يولد القديس بولس بمئات السنين ، تصايح الأنبياء فى خلواتهم ومعابدهم يرفعون عقيرتهم بالاحتجاج على المظالم التى يعانيها الناس فى ظل الشريعة الموسوية وبشروا بمجيء المنقذ الذى سيتولى تخليصنا من ظلمها ووحشيتها . ولم أنس كذلك أن أنبياءنا نحن والذين نسمّيهم الشعراء أو الفلاسفة أو رجال الدين ، قد أعلنوا طيلة مئات السنين عن سخطهم على انقسام الأمة إلى أغنياء وفقراء إلى كسالى قاعدين وعاملين كادحين . ثم إذا بلحظة من اللحظات تأتى فيها المشكلة وتقفز فجأة على مسرح الأحداث ، وتصبح حديثا على كل لسان ، وموضوعا للبحث يدلى فيها كل إنسان بدلوه ، بعد أن بقيت مطوية لا يتسامع بها غير قلة قليلة من الحواريين الذين كانوا يسيرون على هدى أنبيائهم من الذين استشهدوا فى سبيلها . وفجأة إذا

بالأنبياء الشهداء وأتباعهم القليلين ، يتكاثرون وينتشرون لتصبح من بينهم معارضة برلمانية قوية سرعان ما تتحول وتصبح حكومات قوية ثابتة الأركان .

أما أنبياؤنا الإنجليز فهم لانجلاند Langland (١) ولاتيمر Latimer (٢) وسير توماس مور Sir Thomas Moor (٣) وجون بانيان John Bunyan (٤) وچورج فوكس Georges Fox (٥) وجولد سميث Goldsmith (٦) وكراب Crabbe (٧) وشللي Shelly (٨) وكارليل Carlyle (٩) وراسكين Ruskin (١٠) وموريس Morris (١١) ومعهم كثيرون من الأنصار والدعاة الشجعان المخلصين

---

(١) وليم لانجلاند ١٣٣٢ — ١٤٠٧ من الشعراء الإنجليز القدامى .

(٢) هيو لاتيمر Hugh Latimer ١٤٩٠ — ١٥٥٥ أسقف بريطاني وأحد دعاة حركة الإصلاح .

(٣) توماس مور ١٤٧٨ — ١٥٣٥ صاحب الرواية الكلاسيكية الشهيرة « يوطوبيا » وقد قطعت رأسه في برج لندن لمعارضة الملك .

(٤) چون بانيان ١٦٢٨ — ١٦٨٨ واعظ طائفة الخوارج . سجن وكتب في سجنه مؤلفه المشهور « رحلة الحاج » ، يفضله « شو » على شكسبير .

(٥) چورج فوكس ١٦٢٤ — ١٦٩١ أحد رجال الدين البارزين في انجلترا . ويعتبر مؤسسا لجماعة الكويكرز .

(٦) أوليفر جولد سميث ١٧٢٨ — ١٧٧٤ شاعر وروائي وكاتب مسرحي شهير . أهم رواياته — The Vicar of Weikafield - She Stoops to Conquer - أشهر قصائده : The Deseted Village - The Traveller

(٧) چورج كراب ١٧٥٤ — ١٨٣٢ شاعر إنجليزي تأثر به سير والتر سكوت وتوماس هاردي ، من أشعاره The Borough - The Parish Register - Tales of the Hall - The Village

(٨) شيللي الشاعر الانجليزي المشهور . من الشعراء الطبيعيين ومن أئمة الشعر ورواده الأوائل . ١٧٩٢ — ١٨٢٢ كان صديقا للشاعر بيرون .

(٩) توماس كارليل ١٧٩٥ — ١٨٨١ كاتب وفيلسوف ومؤرخ إنجليزي مشهور من أهم مؤلفاته : الأبطال — تاريخ فردريك الأكبر — كرومويل حياته وخطاباته — الماضي والحاضر — الثورة الفرنسية — سارتاس ريزارتاس ، من تلاميذه كير هاردي وچون راسكين .

(١٠) چون راسكين ١٨١٩ — ١٩٠٠ كاتب وناقد بريطاني . له أكثر من خمسين مؤلفاً .

(١١) وليم موريس ولد ١٨٣٤ — ١٨٩٦ شاعر إنجليزي نابه . اشتراكي ورجل أعمال ومصلح اجتماعي ومحاضر . صاحب مجموعة أشعار بعنوان « الفردوس الأرضي » . ومن أعماله « سيجورد » و « أنباء من المجهول » .

الذين ينتمون إلى مختلف الملل والمعتقدات ، أو لا ينتمون إلى أية ملة أو عقيدة وممن لم تسمعى عنهم قط . ولقد عمل هؤلاء على أن تظل المسألة معروضة على بساط البحث لمن جاء بعدهم ممن أوتى قبساً من نور إلهامهم . ولكن عامة الناس من الرجال والنساء ، لم يعيروها أدنى التفات . حتى كانت أيامنا هذه التى نعيش فيها أنت وأنا ، فإذا بنا نرى رجال السياسة يجلسون فى مقاعد الصف الأول فى مجلس العموم ، وفى جميع المجالس التشريعية فى أوروبا ، ومن ورائهم جماعات ضخمة من الناخبين من أفراد الشعب العاديين المحترمين ، ويتزايد عددهم يوماً بعد يوم ، إذا بنا نراهم ينادون بأن النظام القائم لتوزيع الثروة ، قد أصبح نظاماً سخيفاً وشاذاً بصورة لا تحتمل ، وأن لابد من أن يجرى فيه تغيير أساسى ، هذا إذا أردنا أن ننقذ حضارتنا من الدمار الذى كان مصيرا لكلّ الحضارات القديمة التى نعرفها ، والذى تسبب فيه نفس هذا الشر القائم اليوم .

تلك هى يا سيدتى الأسباب التى تدعوك إلى النظر للموضوع ، على أساس أنه مسألة جديدة معروضة للبحث ، ولم تصبح بعد قضية مسلمة أو أمرا مفروغاً منه ، وتدعوك أيضاً إلى أن تفتحى ذهنك إلى أقصى حد ممكن . وأنا بما لدى من خبرة قديمة فى هذه المسائل ، أنبهك بإصرار إلى عدم الانتظار حتى يأتيك الحل الجاهز الشافى للمسألة ، سواء منى أو من أى شخص آخر . ولكن عليك أن تحاولى أولا وقبل كل شىء أن تعثرى على الحل بجهودك الخاصة . فإنك — حتى لو جانبك التوفيق فى الوصول إلى الحل الصحيح — فسوف تمسين شديدة الاهتمام بالموضوع ، وفى ذلك وحده مكسب كبير . وليس هذا وحسب بل ستكونين أقدر من ذى قبل ، على فهم الحل الصحيح إذا ما عرض عليك .

- ٢ -

التوزيع

كل إنسان الآن ، يعلم أن الاشتراكية هى مشروع لتوزيع دخل الأمة بطريقة جديدة . ولكن ماقد يخفى عليك ، هو أن دخل البلاد يجرى توزيعه بيننا فى كل يوم وربما فى كل دقيقة . بل إن عملية التوزيع هذه ينبغى أن تجرى كل يوم حتى لو بقى على ظهر الأرض شخصان لاقتسام الدخل . ونقطة الخلاف ليست على مبدأ التوزيع ، بل على طريقة التوزيع ، على مبلغ نصيب كل شخص من الدخل ، وعلى أى أساس ينال ذلك النصيب . قال القديس بولس : « من لايعمل لايأكل » ولكن بما أن القديس بولس كان سيء الظن بالنساء ، فلم يجعل للأطفال حساباً عنده . والأطفال لايستطيعون أن يعملوا ، وإن كانت شراهتهم فى الأكل مذهلة . ولكننا إذا لم نطعمهم فلن تلبث الدنيا أن تخلو من الناس . إذن هذا الحل لايجدى .

وبعض الناس يتخيلون ، أنهم إذا ادخروا الأموال فإن ثروة العالم سوف يمكن الاحتفاظ بها . وهذا هراء وحديث خرافة . إن معظم مافى العالم من ثروات لايكاد يكفى لإطعامنا وإبقائنا على قيد الحياة مدة أسبوع واحد . فالعالم كله يعيش يوماً بيوم . ويمكن لقضيب الحديد ، الذى تقلب به النار فى حجرة الاستقبال ، أن يعيش دهراً طويلاً دون أن يمسه فساد ، ولكننا لانقتات بقضبان الحديد . ونحن نفعل كل مافى استطاعتنا لحفظ طعامنا حتى يبقى صالحاً أطول مدة ممكنة ، فنضع البيض فى مواد كيميائية لحفظه ، ونعبئ السردين فى العلب ، ونجمد اللحم فى الثلاجات ، ونجفف اللبن ، إلا أن الوضع لايزال مع ذلك ، هو هو بقسوته ومرارته . فنحن إذا لم نسرع باستهلاك معظم مالدينا من طعـــام خلال مدة وجيزة ، بعد إعداده للأكل سواء بخبزه أو طبخه أو صيده ، فسوف يتطرق إليه الفساد حتما ، وتعافه نفوسنا ، أو نأكله فيتسبب فى تسممنا . حتى الملابس لاتعيش

مدة طويلة ، إذا مالبسناها فى أعمالنا الشاقة ؛ ثم هناك الغسيل الذى يبلى أمتن الثياب . وربما عمدت إلى حذائك ، فركبت له نعلاً أو نصف نعل من الكاوتشوك لإطالة عمره ، ولكن نعل الكاوتشوك سوف يبلى هو الآخر .

إن كل عام يطل علينا ، يجب أن يجلب معه محصولا جديدا من الحبوب، وقطعانا جديدة من الأغنام والماشية . فنحن لانستطيع أن نعيش على ما تبقى من محصول العام الماضى . وبما أن السنة القادمة لم تأت بعد ، فعلينا أن نعيش فى حدود مواردنا فى العالم الحالى . علينا أن نقوم بصنع الأشياء ثم نستهلكها ؛ أن نبذر ثم نحصد ، ثم نطبخ ونخبز ونأكل . أن نربى الماشية ثم نذبحها ونلتهم لحومها (مالم نكن نباتيين مثلى) ، نوسخ الملابس ثم نغسلها ، وإلا متنا من القذارة والنتن ومن الجوع . أما مانسميه ادخاراً، فليس فى الواقع سوى عقد صفقات للمستقبل. مثلا : إذا خبزتُ مائة رغيف ورغيفاً . فلن آكل إلا الرغيف الواحد ، ولا أستطيع ادخار الباقى ، لأنها سوف تتعفن بعد أسبوع . كل ما فى وسعى أن أعمله ، هو أن أعقد صفقة مع شخص آخر ، يكون فى حاجة إلى المائة الرغيف الزائدة ، لكى يأكلها فى الحال هو وأسرته أو من يشتغلون لحسابه ، فأعطيه المائة الرغيف بشرط أن يعطينى هو مثلا ، خمسة أرغفة طازجة فى كل سنة من السنوات القادمة فى المستقبل . وهذا لايعتبر ادخاراً للأرغفة . المسألة لم تزد عن كونها صفقة بين طرفين : طرف يريد أن يحسب حساب المستقبل ، والطرف الثانى يريد أن يستهلك كميات كبيرة فى الحال . ونتيجة لذلك فأنا لا أستطيع أن أدخر ، إلا إذا وجدت شخصاً آخر يستهلك . أما القول بأن فى وسعنا أن ندّخر كلنا ، وفى وقت واحد ، فهو سخف وهراء . وحقيقة الأمر ، أن هناك قلة ضئيلة من الأغنياء الميسورين ممن يملكون أكثر مما يحتاجون إليه ؛ هؤلاء يمكنهم أن يدخروا للمستقبل ، لتأمين حياتهم بالطريقة التى وصفتها . وهم لايصنعون ذلك ، إلا إذا كان هناك أناس آخرون يستهلكون أكثر مما يمتلكون . إن بطرس لابد له أن يستهلك ما يدخره بولس . هذا وإلا فسدت مدخرات بولس وتعفنت. وفيما بين الاثنين لايوجد شىء مدخر ، إن الأمة كلها ، لابد وأن تقوم بصنع خبزها ، ثم تأكله وهى سائرة فى طريقها .

وأية أمة تتوقف عن العمل ، لابد وأن تموت . حتى ولو كان كل رجل وامرأة وطفل فيها ، يمتلك القصور والضياع ومليونا من الجنيهات فى صناديق التوفير والبنوك . وعند ما تقع عينك بعد الآن على زوجة رجل غنى (أو زوجة أى رجل) وهى تهز رأسها وتتحسر على تفشى عادة الإسراف ، والتبذير بين الفقراء — والحقيقة هى أن من المستحيل أن يدخروا كلهم فى وقت واحد — عندئذ هزّى أنت رأسك أسفاً على جهل تلك الزوجة الفاضلة . ولكن أرجوك بالله عليك ، ألا تثيرى حنق الفقراء ، بأن تعيدى على مسامعهم هراءها .

كم يبلغ نصيب كل فرد ؟

والآن ، ها أنت ذى أصبحت ترين ضرورة القيام بالكثير من الأعمال ، كالخبز والطبخ ، والخدمة ، وأعمال الحسابات كل يوم . وبعد الفراغ من خبز الأرغفة ، وصنع مختلف الأشياء ، يجب أن توزع بين الناس فى الحال ، لكل نصيبها أو نصيبه الذى حدده القانون . فما مقدار هذا النصيب ؟ وما هو المقدار الذى يجب أن يحصل عليه كل منا ؟ ولماذا يحصل كل منا على هذا المقدار بالذات بلا نقص أو زيادة ؟ نحن نرى أمامنا أرملة كادحة ، تعول ستة من الأطفال ، وتحصل على رغيفين كل أسبوع ، وفى الوقت نفسه نرى رجلاً أعزب منحلاً متبطلا ، يحصل كل يوم على مايكفى لإطعام ست عائلات كادحات مدة شهر . فهل هذه طريقة معقولة للتوزيع ؟ أليس من الأفضل أن تعطى الأرملة نصيباً أكبر ويعطى الأعزب نصيباً أقل ؟ هذه الأسئلة لاتسوّى نفسها بنفسها ، ولكن القانون هو الذى يتولى تسويتها . ولو انتزعت الأرملة من الأعزب رغيفاً من أرغفته ، ألقى بها البوليس فى السجن ، وأرسل أطفالها إلى ملجأ الأيتام . والبوليس يفعل ذلك ، لأن هناك قانونا ينص على أن نصيبها من الخبز رغيفان . وهذا القانون يمكن بالطبع ، تعديله أو إلغاؤه فى البرلمان إذا مارغب الشعب فى ذلك ، وأدلى بأصواته فى صالح هذا الغرض . ومعظم الناس إذا ما اطلعوا على هذه الحقائق ، يقولون : إن القانون ينبغى تغييره . وعند ما يقرأ الناس فى الصحف أخبار أرملة أمريكية ، مات عنها زوجها ولها منه ولد واحد ، له معاش قدره ١٥٠ جنيها فى الأسبوع للإنفاق منه على تربيته ، ولكنها تلجأ إلى المحاكم شاكية من ضآلة المبلغ ، فيزداد معاشها إلى مائتين ، بينما يعلم الجميع أن هناك أرامل أخريات ، قضين حياتهن من أولها إلى آخرها كادحات ناصبات ، لإعالة أسرات كبيرة ، ثم ختمن

حياتهن بعد ذلك فى الملاجئ ، عندئذ يشعر الناس بوجود ظلم فادح ، وغباء أثيم ، فى نظام توزيع الأرزاق بين المواطنين ، ويرون وجوب تغييره على الفور . وهم بالفعل يعملون على التخفيف من سوءات هذا النظام ، بتعديله تعديلا طفيفاً ، عن طريق اقتطاع جانب بسيط من نصيب الأرملة الغنية فى شكل ضرائب ، ثم إعطائه للأرملة الفقيرة فى شكل معاش للشيخوخة ، ومعاش للأرامل ، وإعانة بطالة ، وتعليم ابتدائى مجانى لأولادها ، وغير ذلك من الأشكال . ولكن الأرملة الأمريكية تبقى بعد كل هذا متمتعة بأكثر من مائة جنيه فى الأسبوع ، تقبضها لتربية الغلام ، بالإضافة إلى دخلها الكبير الخاص ، وتبقى المرأة الفقيرة فى أقصى المدينة لا تستطيع أن تحصل إلا على عشرة شلنات فى الأسبوع كمعاش ، أو ينتهى بها المصير إلى ملجأ العجزة . فالتفاوت لايزال كبيراً وغير عادل ، لدرجة أننا لا نكاد نلحظ أى أثر للتعديل الذى حدث فى قانون التوزيع . إن كل واحد منا يطمع فى نظام أكثر عدالة وأكثر إنصافاً . كل واحد فيما عدا الذين يجنون خيرات النظام الظالم . ومن حيث إن هؤلاء لايؤلفون أكثر من واحد على عشرة من الشعب ، والكثير منهم يسلمون بعدم عدالة وضعهم ، فإننا يمكننا القول بأن هناك شعوراً عاماً بالسخط على نظام التوزيع الحالى للثروة ، وأن هناك رغبة عامة فى تغييره بأسرع وقت ، وتتجلى هذه الرغبة بنوع خاص بين أولئك الذين يعلمون أن من الممكن تغييره .

ولكنك ياسيدتى لا تستطيعين أن تفعلى شيئا فى هذا السبيل ، إذا لم تعرفى تماماً القانون الجديد ، الذى تريدين استبداله بالقانون الحالى . ولا فائدة من القعود ثم تقولين : من العار أن تحصل مسز « ا » على ألف جنيه فى اليوم ، ومسز «ب» المسكينة على شلنين ونصف فقط ! لو شئت تغيير القانون ، وجب عليك أن تحددى ما يجب أن تحصل عليه مسز « ا » بالضبط ، وما يجب أن تحصل عليه مسز «ب» بالضبط . هنا تبدأ المتاعب الحقيقية . وكلنا على استعداد للقول بأن مسز «ب» يجب أن يكون نصيبها أكبر مما هو الآن ، ومسز «ا» يجب أن يكون نصيبها أقل . ولكن إذا ما طلب منا أن نحدد مقدار الزيادة والنقصان ، دب بيننا الخلاف على الفور : هذا يقول شيئا وذاك يقترح شيئا آخر . وتبقى الأغلبية منا ساكتة ليس

عندهم ما يقولونه . وربما انبرت واحدة فتقول : إن مسز « ا » أولى لها أن تخجل من نفسها ، أو تأتى أخرى فتقول : إن مسز «ب» تستحق ما هى فيه من فقر .

أما هؤلاء الذين لم يفكروا قط فى الموضوع ، فيقولون : إن الحل الأمثل هو أن نترك كل واحدة تحصل على ما عندها من المال . أى ترك الأوضاع على ما هى عليه . ولكن هذا ليس حلا للشكلة . بل إنه سوف يجرنا إلى التساؤل عن طريقة توزيع الأموال أيضاً . والنقود ليست إلا قصاصات من الورق ، أو قطعاً من المعدن ، تمنح لمالكها حقاً فى كذا وكذا من الأرغفة أو من البيرة أو من الماس أو من السيارات وما إلى ذلك . ونحن لا نستطيع أن نأكل النقود أو نشربها أو نلبسها . إن ما يوزع هو السلع التى تستطيع النقود شراءها . فكل شىء يدفع ثمنه بالنقود . وإذا جاء القانون ومنح مسز «ب» عشرة شلنات عندما تبلغ السبعين من العمر ، أو منح السيد الصغير « ا » ثلاثة آلاف شلن قبل أن يبلغ من العمر سبع دقائق ، فإنه فى الواقع يقسّم الأرغفة والسمك والثياب والمنازل والسيارات وعربات الأطفال ، فيما بينهما ، كما لو كان يسلم إليهما هذه الأشياء يداً بيد ، لا النقود التى توازى ثمنها .

— ٤ —

الثروة بغير عمل

قبل أن توجد الثروة التى ستقسم بين الناس ، لابد من أن يوجد العمل الذى ينتجها . فلا أرغفة بدون فلاحين وخبازين . وفى عالمنا هذا ، عدد قليل من الجزر الصغيرة ، تبعد عنا آلاف الأميال ، يعيش فيها الرجال والنساء ، يصطلون تحت أشعة الشمس ، ويقتاتون بثمار جوز الهند التى تقذفها إليهم القرود من أعالى الأشجار ، دون أن يحركوا ساكناً . أما نحن ، فليس هنا أدنى احتمال ولا أبعده ، من أن نعيش فى يوم من الأيام مثل هذه الحياة . إننا إذا لم نقم بأعمالنا اليومية بلا توقف ، فسوف نتضور جوعاً . وإذا وجد بيننا القعود الكسلان ، فلأن هناك من يقوم بعمل رجلين ، هذا وإلا لم يجد كلاهما ما يأكله . وهذا هو ما دعا القديس بولس لأن يقول قولته : « من لا يعمل ، لا يأكل » . لقد فرضت علينا الطبيعة عبء العمل اليومى ، ولا بد من توزيع هذا العبء علينا ، كما توزع الثروة التى ينتجها العمل .

ولكن ليس ضروريا ، أن يكون توزيع الثروة وتوزيع العمل بصورة متماثلة . فربما استطاعت امرأة واحدة أن تنتج أكثر بكثير من القدر الكافى لطعامها ، وإلا تعذر علينا إطعام الأطفال ، وهلك العجائز جوعاً . وما أكثر ما نرى من نساء لا يملكن غير يدين كادحتين ، ومع ذلك قد عُلْنَ بعرق جبينهن أسرات كبيرة قد يكون من بينها أبوان شيخان ، هذا علاوة على تدبير إيجار البيت كل شهر . كما أنه قد أصبح من الممكن الان تنظيم العمل ، عن طريق استخدام القوى المائية والبخارية والكهربائية والآلات الحديثة ، بحيث تستطيع امرأة واحدة ، أن تنتج أكثر مما كانت تنتجه ألف امرأة منذ مائة وخمسين عاماً مضت .

كما أدت سيطرة الآلة على القوى الطبيعية ، مثل الرياح والماء والنار الكامنة فى الفحم ، إلى توفير قدر كبير من العمل ، وإتاحة قدر كبير من الفراغ ، مما يتحتم أن يجرى عليه نظام التوزيع أيضاً . ولو افترضنا أن عَمَل شخص واحد لمدة عشر

ساعات سيكفى لإطعام عشرة أشخاص مدة يوم واحد ، فإنهم يمكنهم أن يوزعوا الأنصبة فيما بينهم بعدة طرق مختلفة : إما أن يحملوا عبء العمل عشر ساعات كاملة على عاتق واحد منهم ، تاركين التسعة الآخرين يتمتعون بوقت الفراغ كله . بالإضافة إلى تناول طعامهم مجاناً . وإما أن يقوم كل فرد منهم بعمل ساعة واحدة فى اليوم ، ويتمتع بتسع ساعات فراغ . أو بأية طريقة أخرى بين هاتين . مثلا : يمكنهم أن يرتبوا أمورهم بحيث يعمل ثلاثة منهم عشر ساعات كل يوم ، ينتجون فيها ما يكفى لثلاثين شخصا ، ويقعد السبعة الآخرون بلا عمل . وليس هذا فقط ، بل مع قعودهم هذا سيلتهمون طعام أربعة عشر نفراً ، ويستخدمون ثلاثة عشر خادما لتلبية طلباتهم ، ويبقى بعد هذا طعام يكفى الثلاثة الكادحين، لكى يستمروا فى مواصلة كدحهم .

وثمة طريقة أخرى للتوزيع : أن يعملوا كلهم عدداً من الساعات كل يوم ، أكثر مما يكفى لطعامهم ، بشرط ألا يُفرض عليهم عبء العمل إلا بعد بلوغهم سن النضج ، وبعد أن يتلقوا قدراً طيباً من التربية والتعليم ، ويُسمح لهم بالتوقف عن العمل عندما يبلغون سن الخمسين ، فإن بلغوها لم يكن عليهم إلا أن يمتعوا أنفسهم بقية حياتهم . وهناك غير هـــذه عشرات وعشرات من طرق التوزيع المختلفة ، تتردد بين الاستعباد والاستغلال المطلق ، وبين المساواة المطلقة فى توزيع العمل ووقت الفراغ والثروة . وليست النظم المسماة بأسماء: العبودية، وزرق الأرض، والإقطاع، والرأسمالية، والاشتراكية، والشيوعية ، فى مضمونها وجوهرها إلا طرقاً مختلفة لعملية التوزيع تلك التى وصفناها . وليست تواريخ الثورات ، إلا وصفا للنتائج التى ترتبت على صراع بين الأفراد أو الطبقات ، قاموا به بهدف تغيير نظام التوزيع لمصلحتهم .

والآن أرى أن من الأفضل أن نركز اهتمامنا مؤقتا على موضوع توزيع الدخل الذى ينتجه العمل . ذلك أن أقصى تفاوت موجود بين شخص وآخر فى العمل أو فى وقت الفراغ ، لا يكاد يذكر إلى جانب التفاوت الهائل بين الناس فى الدخل والذى يرجع إلى استخدام الآلات والأساليب الصناعية الحديثة . فأنت مهما فعلت فلن تستطيعى أن تضعى فى يوم الرجل الغنى أكثر من أربع وعشرين ساعة ، بينما تستطيعين أن تضعى فى جيبه أربعة وعشرين مليوناً من الجنيهات ، دون أن تلزميه بأن يحرك خنصره للعمل فى كسبها .

الشيوعية

لو أنني كنت موفقاً فى شرح ما عرضته عليك حتى الآن ، فرجائى إليك ، أن تبذلى ولو محاولة واحدة ، فى أن تحزمى أمرك ، وتختارى الطريقة التى تفضلينها لتوزيع دخل بلادك . وإياك أن تلجئى إلى الاشتراكيين ، أو إلى الرأسماليين ، أو إلى صحيفتك المفضلة ، تسألينهم عن الحل الصحيح . فلن يزيدوك إلا بلبلة وحيرة ، هذا إذا لم يقصدوا عن عمد إلى تضليلك . فكرى إذن فى الموضوع بنفسك ، وتصورى لحظة ، أنهم قد أقاموك وصية على أموال الأمة ، ووضعوا بين يديك دخل البلاد كله ، ثم عليك أن تقومى بتوزيعه بين الناس ، بحيث يحقق أكبر قدر من المصلحة لكل فرد فى الأمة .

وبهذه المناسبة ، أنصحك بأن تغفلى نصيبك أنت ونصيب أولادك وأقاربك وأصدقائك ، ولا تفكرى فيه ، حتى لا تتدخل عواطفك الشخصية فتفسد نزاهتك . وربما قالت بعض النساء : « كيف يتأتى لى ذلك ، وأنا لم أفكر مطلقاً فى إنسان آخر غير هؤلاء ، كما أنى لا أعرف أحداً غيرهم ؟ » ولكن مثل هذه الأقوال ، لا تحل المشاكل الاجتماعية ، فلم توجد الرأسمالية والاشتراكية لتوزيع الثروة على معارف وأصدقاء سيدة واحدة ، ولكن لتوزيعها على كل فرد فى المجتمع . وحيث أن الكمية المطلوب توزيعها كل عام محدودة ، فلو حصل ابن مسز ديكنز أو ابن أختها أو ابن أعز صويحباتها ، على نصيب أكبر ، فإن ابن مسز چونسون ، أو ابن أختها أو ابن أعز صويحباتها ، سيحصل على نصيب أقل . وعلى هذا فيجب على مسز ديكنز ، أن تنسى نفسها ، وأسرتها وأصدقاءها ، وليس هذا وحسب ، بل يجب أن تنسى طبقتها كذلك . يجب عليها أن تتخيل نفسها — بصفة مؤقتة — ملاكا منزلا من السماء ، نعمل فى طاعة الله ، دون أن يكون للمصالح الدنيوية أى تأثير عليها ، وألا تلق

بالا لشيء عدا الواجب الملقى على عاتقها ، وهو تقدير نصيب كل فرد ، من الدخل القومى ، بحيث يتحقق أكبر قدر ممكن من المصلحة للعالم مادياً وروحياً .

وأنا أعلم بالطبع ، أنه لا يوجد بيننا من يستطيع النهوض بهذا الواجب الثقيل . ولكن علينا أن نسعى لهذه الغاية بقدر الإمكان . وأعلم أيضاً ، أنه ليس ثمة ما هو أكثر إثارة للحنق ، من تلك الثرثرة الجوفاء ، التى يصك بعض الناس بها أسماعنا ، وهم يطروننا بنصائحهم فى أن نكون مستقلين ، وفى أن نفكر تفكيراً استقلالياً ، مع أنهم يعلمون جيداً أن عقولنا ليست فى الغالب إلا عقول القطيع ، ونصيبها من الاستقلال الفردى جد قليل ، بل إننى مستعد لأن أسمع ، بغير استغراب ولا دهشة ، أنك عندما دفعت ثمن هذا الكتاب ، قد دفعت أجرنى ، لكى أقوم نيابة عنك بمهمة التفكير . ولكن بالله عليك ، هل من الحصافة أن تتركى واحداً مثلى ، يملى أفكاره عليك ، أو يجعلك تعتقدين أنها أفكارك أنت ؟ الحذار الحذار من هذه الأحابيل التى أنصبها فى طريقك !! وخير لك يا سيدتى أن تتركينى ؛ لكى أطلعك على الأفكار التى بحثت فعلا فى هذا الموضوع ، والتى قمت أنا وآخرون غيرى بدراستها لنوفر وقتك ، ونعفيك من كثير من الجهد والعثرات وخيبة الأمل ، فهذا أفضل مما لو حاولت أن تتعرفى على وجهتك ، بالمرور فى أزقة ودروب مسدودة سبق أن ارتادها قبلك المرتادون ، وعرفوا أنها لا تؤدى إلى شيء .

إليك إذن بعض الأفكار التى اقترحت أو جربت من قبل ، ولنبدأ بأبسطها : ألا وهى فكرة العائلة ، والتى ابتدعها الحواريون وأتباعهم :

كانت العادة السائدة بينهم ، أن يأتى كل فرد إلى ممتلكاته جميعها فيطرحها فى فى بيت المال . وكان كل واحد يأخذ من بيت المال ما يحتاج إليه ، كان هذا فريضة دينية مقدسة ، لا تجوز مخالفتها أبداً . لدرجة أنه عندما بدا لأنانياس وسافيرا(١) ، أن يحتفظا لنفسيهما بشيء من المال ، أنزل القديس بطرس(٢) عليهما صاعقة ، قضت عليهما فى التو والساعة ، لأنهما « كذبا على روح القدس » .

---

(١) Ananias & Sapphira أنانياس وزوجته سافيرا من أعضاء المجتمع المسيحى الأول ، وقد عاقبهما القديس بطرس بالموت الفجائى بالصاعقة ، بسبب الكذب .

(٢) St. Peter القديس بطرس . أحد الحواريين الاثنى عشر .

تلك هى فكرة الشيوعية فى نقائها البدائى ، وما زالت بعض الجماعات الدينية الصغيرة تزاولها وتعتنقها إلى يومنا هذا . وفى تلك الجماعات يعيش الناس جنبا إلى جنب ، ويعرف الواحد منهم أخاه معرفة وثيقة ، كأنهم أسرة واحدة . ولكن المسألة لا تكون بهذه البساطة ، إذا أردنا تطبيقها على الجماعات الكبرى من البشر ، حيث لا يعيش الناس جنبا إلى جنب عيشة واحدة ، بل لا يعرف الواحد منهم جاره المجاور . بل إننا لا نستطيع ممارسة هذه الشيوعية البدائية ، فى نطاق الأسرة العصرية إلا بصورة جزئية محدودة . فالأب مثلا يعطى جزءاً من مرتبه للأم ، ويفعل مثل ذلك الأولاد ، عندما يبدءون فى العمل وكسب القوت . وتقوم الأم بشراء الطعام وتضعه على المائدة أمام الجميع ، ويشترك الجميع فى أكله على المشاع . ومع ذلك فكل منهم يحتفظ لنفسه بنصيب من دخله ، لمصروفه الشخصى المستقل . والحياة فى مثل هذه الأسرة ، ليست شيوعية خالصة ، ولكنها شيوعية فى بعض نواحيها ، وملكية فردية فى نواح أخرى . فكل عضو فى الأسرة ، يرتكب الخطيئة التى ارتكبها من قبل أنانياس وسافيرا ، ولكنهم لا يجدون مبرراً للكذب بشأنها (وإن كانوا يفعلون ذلك أحيانا) لأن من المتفق عليه فيما بينهم ، أن من حق الأولاد أن يحتفظوا بشىء لأنفسهم لمصروف الجيب . أما الأب فيحتفظ لنفسه بشىء للجعة والطباق . والأم تبقى لنفسها ما تشترى به ثيابها ، هذا إذا تبقى لها شىء .

وزيادة على هذا ، فإن مثل هذه الشيوعية فى الأسرة ، لا تشمل الجيران وجيران الجيران . فلكل بيت طعامه المستقل ، ومائدته المستقلة ، لا يشترك فيها سكان البيوت المجاورة ، وليس من حقهم أن يفعلوا ذلك . ومع ذلك ، فهناك بعض الاستثناءات فى هذا الصدد . وتقع هذه فى المدن العصرية الكبرى . صحيح أن كل أسرة تبتاع ما يلزمها من الجعة ، مستقلة فى ذلك عن غيرها من الأسر ، إلا أنهم جميعاً يحصلون على حاجتهم من الماء بطريق المشاع . فهم يدفعون كل شهر ما يسمى بعوائد المياه ، وتجمع هذه العوايد فى بيت عام للمال ، ويتولى هذا البيت تزويد كل منزل بالمياه بصفة مستمرة . وتسحب الأسر من هذه المياه ، كل على قدر احتياجاته سواءً قلت أم كثرت .

وبنفس هذه الطريقة ، يدفعون ثمن إضاءة الشوارع ورصفها ، وأجرة رجال البوليس الذين يحرسونها ، ونفقات إقامة الجسور فوق الأنهار ، ونفقات عملية التخلص من القمامة . ولا يوجد بيننا من يفكر فى أن يقول : « أنا من عادتى ألا أخرج من بيتى بعد الغروب ، ولم أستدع طيلة حياتى رجل البوليس مرة واحدة ، ولا عمل لى هناك فى الضفة الثانية من النهر ، فلا حاجة بى إلى عبور الكوبرى أبداً ؛ وبناء على ذلك : فلن أشترك فى دفع تكاليف هذه الأشياء » . إن كل واحد يعرف أن الحياة فى المدينة لا يمكن أن تستمر ، بدون إضاءة الشوارع ، ورصفها ، وإقامة الجسور ، وبدون رجال البوليس والمرافق الصحية . وإن أى إنسان مشلول أو طريح الفراش وإن لم يغادر فراشه أبداً ، أو أى أعمى لا يقدر مصابيح الشوارع كلها أن تبدد ظلام عينيه ، كلهم يعتمدون فى حياتهم على تلك المرافق العامة كالأصحاء سواء بسواء ، لأنهم يضمنون عن طريقها ، وصول زادهم وطعامهم إليهم ، وتوفير الأمن والرعاية الصحية لهم . ومثل هذا القول ينطبق على الجيش والأسطول والبوليس ، وينطبق على الفنار البعيد المنعزل فى عرض البحر ، وينطبق على أى مصباح من مصابيح الشارع ، وعلى صالة الاحتفالات العامة فى المدينة ، وعلى مجالس البرلمان . فجميع هذه الأشياء ينفق عليها من الأموال العامة ، التى تتألف من مجموع ما ندفعه من عوائد وضرائب . وكلها قد أنشئت لمصلحة كل فرد بلا أية تفرقة أو تمييز بينهم ، وبالاختصار كلها مؤسسات شيوعية أو عامة .

ونحن ندفع العوائد السنوية والضرائب ، للإبقاء على هذه الشيوعية . ولكننا لا نصنع مثل صنيع الحواريين القدماء ، فنطرح جميع ممتلكاتنا فى بيت المال ، بل نساهم فيها بقدر طاقتنا . وطاقتنا هذه تقدر بثمن البيت الذى نسكن فيه وغير ذلك . ولكن الذين يساهمون فيها بنصيب قليل ، يتمتعون بالحق نفسه فى استعمال المرافق العامة كالذين يدفعون النصيب الأكبر سواء بسواء . بل إن الغرباء القادمين على المدينة ، والمشردين الذين لا يدفعون شيئاً على الإطلاق ، يتمتعون بالمرافق العامة على قدم المساواة مع الآخرين . فالصغير والكبير ، والأمير والحقير ، والفاضل والشرير ، والأسود والأبيض والأصفر ، والشحيح والمتلاف ، والسكير والصاحى ، والسمكرى والخياط ، والجندى والنجار ، والغنى والفقير ، والشحاذ

واللص ، كلهم سواء فى حق استعمال هذه المرافق المشاعة والتمتع بها ، وهى التى تكلف الأمة الكثير من النفقات لصيانتها . وهذا النظام معمول به وناجح تماماً ، ولم يخطر ببال أحد أن يتقدم باقتراح ، يمنع الناس من المرور فى الطريق العام ، إلا إذا دفعوا إتاوة معينة ، وأبرزوا بطاقة تحقيق شخصية موقعا عليها من اثنين من أصحاب العمارات المحترمين . ومع هذا فإن الشوارع التى تمشين فيها ، تكلفك من المال أكثر من أى مكان آخر تذهبين إليه ، وتدفعين أجر دخوله فى كل مرة ، مثل المسارح ، أو أى مكان يلزم أن يقدمك شخص قبل دخوله كالنوادى .



حدود الشيوعية (١)

هل خطر لك قبل الآن، من مطالعتك فى الجرائد، أن الشيوعية ليست من قبيل الأساليب والأفكار الشريرة، التى تفتقت عنها عقول الثوريين الروس، وقطاع الطرق البريطانيين والأمريكيين، بل هى بالفعل إحدى الوسائل المشروعة والمعترف بها عندنا لتوزيع الثروة؟ هل خطر لك قبل الآن، أن الحواريين الأولين قد باركوها، وجرّبوها؟ هل خطر لك يوماً ما أنها تؤلف جانبا جوهريا من حياتنا اليومية، ومن حضارتنا، لا يمكن الاستغناء عنه أبداً؟ الأرجح أن مثل هذه الخواطر لم تطف بخيالك قبل الآن. وإنى لأزيدك القول فأؤكد لك أنه كلما زاد تغلغل المرافق الشيوعية فى حياتنا وحضارتنا، زاد نصيبنا من التمدن والترقى!! ونحن الآن فى وقتنا هذا، لا يمكن أن نخطو خطوة واحدة، بدون المرافق المشاعة، ونحن فى كل يوم نزداد فيها توسعاً ونمد سلطانها فى مختلف نواحى حياتنا بصورة مستمرة. ونحن إذا شئنا، استغنينا عن بعض المرافق العامـــة المشاعة. مثلا لو شئنا لجعلنا على كل طريق حاجزا خشبيا يعترض المرور، فلا يعبر شخص إلا إذا دفع إتاوة أو فرُضة معينة، ونحن مازلنا نرى بأعيننا الأكشاك الأثرية، وبقايا العوارض الخشبية، وهى لاتزال قائمة على الطرق الزراعية القديمة، منذ كانت أمثال هذه المكوس والضرائب تفرض عندها على كل عابر، ونحن لو شئنا لأزلنا أعمدة النور من الشوارع. واكترينا بدلا منها رجالا يحملون المشاعل ليضيئوا لنا الطرقات بالليل. ولا نزال نرى فى شـــوارعنا الأثرية رجالا مهمتهم إطفاء مصابيح غاز الاستصباح يعيّنهم القانون. ولو شئنا لاكترينا رجالا للبوليس أو للجيش باليومية

(١) لايقصد المؤلف هنا بالطبع المذهب السياسى المعروف، لكنه يقصد بيان مزايا المرافق العامة، فى مقابل المرافق والخدمات الخاصة.

أو بالمتطوعية، لتولى حراستنا وحمايتنا، ثم نسرحهم بعد أن يؤدوا مهمتهم. لو شئنا لفعلنا كل ذلك، ولكننا نحرص على ألا نقدم على شىء من هذا. فعلى الرغم من كثرة تذمر الناس من العوايد والضرائب — كما يفعلون اليوم وكل يوم — إلا أنهم يحصلون من ورائها على فوائد أكثر بكثير من أى أموال أخرى ينفقونها. لقد اعتدنا على وجود الكبارى التى تشيد لنعبر النهر عليها دون أن نفكر أبداً فى أن ندفع مليما واحداً لقاء استخدامها فى عبور النهر. لقد بلغ من اعتيادنا هذا الأمر، أن بعضنا يعتقد — كالأطفال — أن الكبارى هى أشياء قد زودتنا بها الطبيعة، ولا تكلفنا شيئا. وإذا ماتركت هذه الكبارى وأهملت، سقطت وانهارت. ثم لوجدنا فجأة، أن على كل واحد منا أن يبحث لنفسه عن طريقة يعبر بها النهر، هذا يخوضه برجليه خوضاً، وذاك يعبره سباحة، وغيرهما يؤجر قاربا. عندئذ وعندئذ فقط، نعرف مزايا المرافق المشاعة، وأن من الواجب ألا نبخل عليها بالدراهم القليلة التى ندفعها لمحصل العوايد فى سبيل صيانة الكوبرى والمحافظة عليه. ونحن — والحق يقال — قد تجرفنا حمى المبالغة، فنعتقد أن مبدأ الشيوع شىء عظيم ورائع، ومن ثم ينبغى أن يكون كل شىء مشاعاً.

ولكن هذا أيضاً لايحل المشكلة. فإننا قد جعلنا الجسر (الكوبرى) مشاعاً للجميع، على أساس أن كل فرد فى الأمة إما أنه يستعمله شخصياً، وإما أنه سيستفيد من وجوده. وفى وسعنا أن نضع فى هذا الشأن قاعدة عامة: كل شىء فى البلد يمكن لكل فرد أن يستعمله أو يستفيد من وجوده، يمكننا أن نجعله مشاعاً أو ملكية عامة. فالطرق والكبارى ومصابيح الشوارع، ومصادر المياه النقية، قد أصبحت ملكية شائعة بين الجميع فى المدن، بطبيعة الحال. وإن كان الناس فى القرى، والمناطق الريفية النائية، لايزالون يشترون المصابيح ويحملونها فى أيديهم فى الليالى المظلمة، ولا يزالون يحصلون على حاجتهم من الماء من آبارهم الخاصة. وإنى لأقول أيضاً، إنه ليس ثمة مايدعو لأن يبقى الرغيف غير مشاع للجميع حتى الآن. فليس هناك أجل ولا أعظم ولا أشرف ولا أنفع للبلاد من أن يختفى منها منظر طفل جائع، وأن يختفى القلق من وجوه الأمهات وربات البيوت، من شدة تفكيرهن

فى تدبير ثمن الرغيف للأسرة . وكذلك يمكن أن تصبح السكك الحديدية ملكاً[1]. مشاعاً للجميع بالطريقة نفسها . ويمكنك أن تتسلى بإحصاء الكثير . . والكثير من المرافق التى يستفيد منها كل فرد فى البلد ، والتى من أجل ذلك يمكن بل ينبغى أن تصبح مشاعة .

ولن يستطيع شىء أن يوقفك عن ضرب هذه الأمثلة التى ينطبق عليها هذا القول ، حتى تبلغى المرافق والمؤسسات والأشياء التى يستفيد منها كل فرد . فنحن عندما نجعل الماء مشاعاً للجميع ، فذلك أمر عادى . ولكن ماقولك فى الجعة ؟ ما قول المتعصب ضد شرب الخمور ، إذا ماطلبنا منه أن يدفع عوائد وضرائب لكى يتمكن جيرانه من الحصول على حاجتهم من الجعة ؟ إنه بلا شك سيعترض على ذلك بحجتين : الأولى أنه سيدفع أمواله فى شىء لايستعمله ولن يستعمله أبدا . والثانية أنه يرى أن شرب الجعة عمل غير صالح لايرضى عنه الرب ، ويؤدى فى النهاية إلى ضعف الصحة والجريمة والعربدة والفسوق وما إلى ذلك . وإن مثله ليفضل السجن على دفع الضرائب لمثل هذا الغرض .

والكنيسة هى أوضح وأبرز مثال فى هذا الشأن . فكنيسة إنجلترا مؤسسة من المؤسسات الكبرى المشاعة ، جميع ممتلكاتها موقوفة لحساب الرب ، معابدها ومواعظها وجمعياتها مباحة لكل إنسان ، وأساقفتها يقعدون فى البرلمان بجوار النبلاء ذوى الألقاب والرتب . وبالرغم من ذلك ، فنحن لم نتفق حتى الآن على جميع تعاليم كنيسة إنجلترا . ولا يزال الكثيرون منا يعتقدون أن منصة الاجتماع الكنسى التى تُصفّ عليها الشمعدانات فى ذكرى العشاء الأخير ، تشبه كثيرا المذبح فى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، من أجل ذلك ، جعلنا ضريبة الكنيسة ضريبة اختيارية ، أى يمكنك لو أحببت أن تؤديها أو تمتنعى عن أدائها . وعندما جاء قانون التعليم سنة ١٩٠٢ ، فوافق على منح جانب من أموال الدولة لمدارس الكنيسة ، امتنع كثير من الناس عن دفع الضرائب ، وفضلوا أن يتعرضوا لتوقيع الحجز على ممتلكاتهم وأثاث بيوتهم ، وبيعها فى المزاد العلنى كل عام ، على أن يدفعوا

(١) كانت السكك الحديدية فى إنجلترا فى ذلك الوقت غير مؤممة (١٩٢٧) ولكنها أممت أثناء تولى العمال الحكم عام ١٩٤٦ .

مليما واحداً من أموالهم للـكنيسة . وهكذا فلو أنك اقترحت أن يطبق مبدأ الشيوع على شيء لا يستفيد من ورائه — أو على الأقل لا يوافق عليه — كل فرد وكل شخص فى البلاد ؛ فإنك باقتراحك هذا تجلبين على رأسك المتاعب . كلنا نستخدم الطرق والكبارى ، وكلنا موافقون على أنها أشياء ضرورية ؛ ولـكننا نختلف مع بعضنا البعض فى المسائل الدينية ، وفى المزاج الشخصى ، وفى اختيارنا لأماكن اللهو وما إلى ذلك . ونحن على أتم استعداد لأن نتشاجر ونقاتل بوحشية بسبب هذه الخلافات . لهذا ؛ فنحن نجعل الطرق والكبارى حقا مشاعا دون أن يشكو من ذلك إنسان ، ودون أن يمتنع أحد عن دفع الضرائب . أما إذا حاولنا تطبيق مبدأ الشيوع على نوع معين من أنواع العبادات ، أو إذا حاولنا أن نطبق على الجعة والخمور ، ما نطبقه على الماء الآن ، وما ينبغى أن نطبقه على اللبن فى المستقبل إذا ماتوفرت لنا الحـكمة الـكافية بحيث نقدّر صحة الأمة تقديرها الحق ، إننا إذا حاولنا شيئا من هذا القبيل ، ثارت فى وجوهنا جماهير الناخبين ، وصوّتوا ضدنا ، وهاجمونا بكل سبيل .

ونحن نستطيع ـ إلى حد ما ـ أن نحتال على هذه المشكلة ، بالالتفاف حولها ، وبتناولها من زاوية أخرى : زاوية الأخذ والعطاء ، أو المنفعة المتبادلة ، كهذا الذى يتم بين الأشخاص الذين يريدون لأنفسهم أشياء مختلفة . مثلا : بعض الناس يحبون الأزهار ، ولا يحبون الموسيقى . وآخرون يهتمون بالرياضة والتجديف ولا تعنيهم الأزهار أو الموسيقى . ومع ذلك فكل هؤلاء الناس ، على اختلاف أهوائهم لا اعتراض لديهم على أن يدفعوا الضرائب لإنشاء متنزه عام ، فيه أحواض للأزهار . وفيه ملاعب «للـكريكيت» ، وبحيرة للتجديف والسباحة ، وفيه كشك لعزف الموسيقى . إذن فلن تعترض لورا ، على أن تدفع ثمن ما تريده بياتريس بشرط أن تدفع بياتريس ثمن ما تريده لورا .

وهناك أيضا كثير من الأشياء لا يستخدمها ، بل لا يفهم معناها إلا الأقلون . ومع ذلك ؛ فالجميع يساهمون فى تكاليفها ؛ لأننا بدونها لن يكون عندنا علم ولا كتب ولا لوحات فنية ، ولا حضارة ولا مدنية على مستوى رفيع . فلدينا متاحف عامة ، نعرض فيها أحسن اللوحات وأروع التماثيل ؛ وعندنا مكتبات عامة

تضم أحسن المؤلفات ، وعندنا مراصد عامة ، يراقب منها الفلكيون النجوم ، ويقوم فيها علماء الفلك والرياضيات ، بعمليات حسابية غامضة يستحيل علينا أن نفهمها؛ وعندنا معامل عامة للأبحاث يشتغل فيها علماء، المفروض فيهم أنهم يضيفون جديداً إلى معلوماتنا عن الكون : كل هذه المؤسسات تتكلف نفقات طائلة ، علينا أن نشترك جميعاً فى تحملها ، مع أن فينا الكثيرين لم يطأوا فى حياتهم متحفاً أو معرضاً للصور ، أو مكتبة عامة ، حتى ولو كانوا يسكنون قريبا منها ، أو لصق الجدار . ولن تجدى بين كل عشرة أشخاص ، واحداً يهتم بالفلك أو بالرياضيات أو بالعلوم الطبيعية . ولكننا جميعاً نحتفظ بفكرة عامة عنها هى أن هذه الأشياء ضرورية ، ولذلك لا نعترض على الإنفاق عليها من أموالنا .

بل إن الكثيرين منا ، لا يعلمون أننا نجرى عليها أية نفقات قط ، ويظنون أن هذه المنشآت قد وصلتنا بصفة هدايا من بعض الشخصيات . ومهما يكن من أمر فالواقع أن مجتمعنا يحتوى على قدر كبير من المرافق المشاعة ، حتى وإن لم نعلم من أمرها شيئا ؛ ويتضح ذلك من طريقتنا فى الكلام عن المؤسسات العامة ، فنحن نسميها مؤسسات مجانية ، أى لا نتكلف عند دخولها شيئا. فنحن نذهب إلى المعرض القومى للفنون وإلى المتحف البريطانى وإلى الكاتدرائيات ، ولا ندفع شيئا عند الباب ، ويظن البعض أن هذه المؤسسات قد نشأت من تلقاء نفسها ، أو هى نبت شيطانى ، ظهر على جانبى الطريق . ومع ذلك فهذه المنشآت تكلفنا أموالاً طائلة من أسبوع لأسبوع . فالمتحف البريطانى ، يجب أن يكنس ، وينفض عنه التراب ، وتمسح أرضيته وتلمع بعناية واهتمام أكثر من أى بيت ، لأن كثيراً من الناس يدخلونه ويطأونه بنعالهم الموحلة . أما مرتبات العلماء الأفاضل الذين يتعهدونه ، فهى تافهة ، إذا ما قيست بتكاليف صيانته ونظافته وتنظيمه . وبالمثل تحتاج الحديقة العامة ، إلى عدد من البستانيين أكبر مما تحتاجه أية حديقة خاصة . فيجب أن تشذب أشجارها ، وتقتلع منها الحشائش الضارة ، ويعنى ببذرها وتسميدها ، وما إلى ذلك مما يحتاج إلى تكاليف باهظة تدفع فى الأجور وأثمان البذور وأدوات الصيانة . والقاعدة أنه لا أخذ بلا عطاء . فنحن وإن كنا لا ندفع أجراً لدخول هذه الأماكن العامة ، إلا أننا ندفع هـــذا الأجر على شكل عوائد

وضرائب . ويستطيع المتشرد المسكين ، أن يفلت من دفع الإيجارات والعوائد ، بأن يعيش فى العراء ، يفترش الأرض ويلتحف السماء ، ولكنه إذا وقع أسيراً لمزاجه واشترى من أقرب دكان سجاير ، أو طباقاً ، فإنه عندئذ سيدفع فيه ، ما يوازى ثمانية أضعاف ثمنه الحقيقى بما فى ذلك تكاليف زراعته وإعداده للبيع . والحكومة تحصل على فرق الثمن هذا ، لتنفقه فى الأغراض العامة . أى لتنفقه فى سبيل المرافق العامة المشاعة والمحافظة عليها . وأفقر النساء طراً ، تدفع هى الأخرى نصيبها بالطريقة نفسها دون أن تدرى فى كل مرة تذهب لتشترى أى مادة من المواد الغذائية أو التموينية الخاضعة للضريبة . ولو أن هذه المرأة الفقيرة ، علمت أنها تتحمل الجهد والعناء وتشقى روحها ، لكى تدفع فى النهاية أجر كبير الفلكيين فى المراصد الملكية ، أو لشراء لوحة فنية جديدة للمعرض القومى للفنون ، فربما أعطت صوتها فى الانتخابات القادمة ضد الحكومة ، لأنها خدعتها وحملتها على فعل ذلك . ولكن بما أنها لا تعلم ، فهى تكتفى من أمرها بالتذمّر ، وإظهار سخطها على ارتفاع أسعار المأكولات . وقد تظن أن سبب ارتفاع الأسعار ، هو صعوبة الحصول على المواد التموينية ، أو يرجع إلى أحوال الدنيا ، أو إلى الإضرابات ، أو لأى سبب آخر يجعلها تتحمل دون أن تديم الشكوى . ولو علمت هذه المرأة أيضاً ، أن ما تدفعه من جيبها ، إنما يذهب للإنفاق على الملك والملكة ، فقد لا تعترض أو تحقد ، ولكن إذا عرفت أنها تدفع أجور ألوف الخادمات اللواتى يغسلن أرضية مجلسى البرلمان وغيرهما من المبانى العامة ، فلن ترضى بذلك .. لن ترضى أن تساعد الخادمات على أكل عيشهن ، لأنها هى أولى منهن بالمساعدة .

وهكذا نرى أن بعض النظم الشيوعية التى نطبقها ، قد فرضت علينا بدون موافقتنا : ونحن نتحمل تكاليفها دون أن ندرى ما نفعل . وعلى أية حال ، فإنها تشمل فى الغالب خدمات ننتفع بها كلنا ، أو هى ضرورية لنا ، سواء كنا متعلمين لندرك أهميتها ، أو جهلاء لا نعرف لها معنى .

والآن ؛ لنعد مرة أخرى إلى الأشياء التى تختلف عليها أذواقنا . عرفنا أن الصلوات فى كنيسة إنجلترا ، والجعة ، والنبيذ ، والمشروبات الروحية ، والمسكرات من جميع الأنواع ، هى عند بعض الناس لازمة للحياة كالشمس والهواء . وتعتبر عند آخرين شروراً وكفراً وسموماً قاتلة . بل إن أذواقنا لتختلف حول اللحم

والشاى . وهناك أشياء كثيرة لا يرى فيها أحد أذى ولا ضرراً ، ومع ذلك فليس لأحد رغبة فيها . اسألى مثلا أية سيدة عن الهدية التى تفضل أن تُهدى إليها ، فستقول لك واحدة، إنها تفضل كلبا،وأخرى تفضل«جراموفونا»، والتلميذة المجتهدة ستطلب «ميكروسكوبا» ، والبنت النشيطة سترغب فى دراجة بخارية «موتوسيكلا» واللواتى يؤثرن القعود فى بيوتهن ، يفضلن الكتب والصور ، والبيانو ، واللواتى يملن إلى معيشة الخلاء والهواء الطلق ، يرغبن فى الحصول على بنادق ، وقصبات صيد السمك وخيول وسيارات . ولو أننا طبقنا نظام الشيوع على هذه الأشياء ، بالطريقة التى نطبقها على الطرق والكبارى ، فسينجم عن ذلك خسارة كبرى ، وستضيع أموال طائلة لدرجة الحماقة والسفه . فلو أننا صنعنا من «الجراموفونات» أو ربينا من كلاب التدليل ما يكفى لإمداد كل امرأة بكلبها . ولو أننا قمنا بصنع «ميكروسكوبات» و«موتوسيكلات»بحيث تكفى لأن نعطى كل فتاة «ميكروسكوبا» و«موتوسيكلا» ، فسوف نجد بين أيدينا أكواماً وأكواماً من هذه الأشياء ، وقد تركتها الفتيات الزاهدات فيها ، أو اللواتى لايجدن فى بيوتهن مكاناً يضعنها فيه ؛ بل إنهن لو حصلن عليها فلن يتمكن من بيعها ، لأن كل واحدة تريد اقتناء مثل هذه الأشياء ، أصبح لديها ما تريد . والنتيجة الحتمية ، هى أن تلقى هذه الأكوام فى سلة المهملات .

ولا يوجد مخرج من هذه الورطة ، إلا أن نعطى الناس نقوداً بدلا من الأشياء المصنوعة ، ثم نتركهم أحراراً يشترون بها ما يشتهون . فبدلا من إعطاء مسز سميث «جراموفونا» وكلباً ، يساوى كل منهما خمسة جنيهات ، بينما هى لاتريد إلا «الجراموفون» ، سوف تلقى الكلب إلى عرض الطريق ، وبدلا من أن نعطى مسز جونز «جراموفونا وكلباً وهى لا تريد سوى الكلب - ونحن على يقين من أنها ستلقى «بالجراموفون» فى صندوق القمامة — بدلا من إضاعة عشرة جنيهات هى ثمن الكلب و«الجراموفون» الزائدين عن الحاجة ، نعطى لكل من مسز سميث ومسز جونز خمسة جنيهات . فتشترى «مسز سميث» جراموفونها، وتشترى مسز جونز كلبها المدلل . وتعيش كل منهما بعد ذلك سعيدة قريرة العين . وبالطبع ستحرصين على ألا يزيد إنتاج «الجراموفونات» والكلاب عن القدر الكافى لإشباع حاجة السيدتين فقط .

هنا تكمن فائدة النقود . إنها تمكننا من الحصول على ما نريده مباشرة ، لا ما يعتقد الغير أو يظنون أننا نريده . ومثل هذا يقع عندما تتزوج سيدة شابة ، فإذا بأصدقائها يتقدمون لها الهدايا بمناسبة زواجها ، ولا يقدمون لها نقوداً . فتجد معها بعد ليلة الزفاف ، ست سمكات « بكلاه » كبيرة ،وسبع أو ثمانى ساعات حائط أو منبهات ، وليس عندها زوج واحد من الجوارب الحريرية . ولو أن أصدقاءها لديهم ذرة واحدة من العقل ، لأعطوها نقوداً (وأنا أفعل هذا دائماً) ، ولو كان عندها هى ذرة من العقل ، لقبلت النقود (وهى دائماً تقبلها) وعندئذ يصبح عندها سمكة « بكلاه » واحدة ، وساعة حائط واحدة أو منبه واحد (إذا كانت ترغب حقاً فى اقتناء مثل هذه الآلة الفظيعة) والعدد الكبير من الجوارب الحريرية . إن النقود هى أعظم الأدوات نفعاً فى هذا العالم وأكثرها جلباً للراحة ، وتيسيرا للأمور . ونحن لا يمكن أن نستغنى عن النقود ، أو أن نصنع شيئاً بغير النقود . وقد قالوا لنا إن حب المال هو أصل جميع الشرور فى العالم ، ومع ذلك فالمال فى حد ذاته ، هو أعظم المخترعات التى اخترعها الإنسان منذ بدء الخليقة وأكثرها نفعاً . وإذا كان بعض الناس قد بلغ بهم الحمق والسفه ، أو بلغ بهم البخل والشح ، بحيث يؤثرون المال على أنفسهم ، فالذنب فى هذا ليس ذنب المال .

هانحن أولاء قد أصبحنا ندرك ونفهم أن عملية توزيع الأنصبة ، ينبغى أن تجرى سنة بسنة ، وموسماً بموسم ، وشهرا بشهر ، وأسبوعاً بأسبوع ، ويوماً بيوم ، وساعة بساعة ، بل ينبغى أن تجرى دقيقة بدقيقة . وأن هذه العملية يجب أن تكون فى شكل توزيع الأموال ، حتى ولو تحققت جزئيا بالطريقة البدائية ، طريقة فكرة الشيوع فى العائلة القديمة التى مارسها الحواريون ، أو تحققت بطريق العوائد والضرائب ، وهى فكرة الشيوع الحديثة المطبقة على الطرق والكبارى ومصابيح الشوارع وغيرها . ولكن هذا من شأنه أن يعود بنا مرة أخرى إلى نفس الأسئلة السابقة التى بدأنا بها وهى : كم يبلغ نصيب كل فرد ؟ ما هو نصيبى العادل ؟ وما هو نصيبك العادل ؟ ولماذا كان كذلك ؟ والشيوعية لم تنجح فى حل المشكلة إلا حلاً جزئيا . ولذا ، فلابد لنا من جولة أخرى فى الموضوع .

سبع طرق مقترحة

كثيراً ما تقترح الطريقة الآتية للتوزيع ، وهى لأول وهلة ، تبدو كأن فيها إنصافاً كبيراً للطبقات الكادحة : ذلك أن نترك لكل شخص ، ما قام هو بإنتاجه من ثروة البلاد . (والشخص هنا يتضمن المؤنث والمذكر) . وهناك من يقترح أن يأخذ كل واحد ما يستحقه ، بحيث يحرم الكسالى والأشرار والضعفاء ، ونتركهم يموتون جوعاً . ويأخذ الكادحون والطيبون والأذكياء كل شيء ليعيشوا ويتمتعوا . ثم هناك نفر من الناس لا يزالون يؤمنون بالحكمة القديمة المأثورة ، التى تقول : من استطاع أن يأخذ شيئا فليأخذه . ومن استطاع الاحتفاظ بما لديه فهو له . وإن كانوا نادراً ما يجهرون به فى أيامنا هذه . ومن الناس من يقول ليأخذ العامة والدهماء من الناس ، ما يكفيهم لسد الرمق ، حتى ينتهى أجلهم الذى قدره الرب لهم ، وليأخذ الخاصة والأعيان والأكابر الباقى ! وإن كان هذا القول أيضاً ، لا يقال صراحة ، كما كان يحدث فى القرن الثامن عشر . وآخرون يقولون : فلنقسم أنفسنا إلى طبقات ، وليتساو أفراد كل طبقة فيما بينهم ، ولا يكون التفاوت إلا بين الطبقات . مثلا يحصل الرجل من العمال على أجر قدره ثلاثون شلنا فى الأسبوع ، ومن العمال الفنيين على ثلاثة أو أربعة جنيهات . ومن الأساقفة على ألفين وخمسمائة جنيه فى السنة ، ومن القضاة على خمسة آلاف ، ومن كبار الأساقفة على خمسة عشر ألفاً . أما زوجاتهم فلهن ما يفلحن فى استخلاصه من براثنهم ، كل بحسب مقدرتها . وأخيراً هناك الذين يحتقرون الموضوع ، ويقولون بكل بساطة : « دع الأمور تجرى فى أعنتها » ، أى ترك الأوضاع على ما هى عليه .

أما الاشتراكيون فيقولون إن جميع هذه المقترحات لا تصلح . وأن الحل الوحيد الأمثل هو أن نعطى كل شخص نصيباً يساوى نصيب الآخر . مهما كان

هذا الشخص عجوزاً أم شاباً ، ومهما كان نوع العمل الذى يقوم به . وأيا كان أبوه وأيا كان أصله وفصله (والضمير هنا يسرى أيضاً على المذكر والمؤنث) .

فإذا ما استعرضت هذه المقترحات ، ربما تنزعجين من هذا الاقتراح أو ذاك ، وربما صدم بعضها مشاعرك . ولكنى أناشدك مناشدة ، ألا تلقى باللوم علىّ ، أو أن تلقى بكتابى إلى النار . فأنا لم أفعل شيئاً إلا أن نقلت لك مختلف المقترحات والأفكار ، التى عرضت من قبل ، أو جُربت فعلا فى حدود ضيقة ، وأنت على كل حال ، لست ملزمة بأن توافقى عليها ، أو على أى اقتراح آخر ؛ ولك مطلق الحرية فى أن تفكرى بنفسك ، فى إيجاد حل آخر أحسن منها جميعاً . ولكنك يا سيدتى ، لست حرة أبداً فى أن تشطبيها بجرة قلم ، وتنفيها من ذهنك ، بحجة أنها لا تعنيك ولا تهمّك . فالمسألة بالفعل هى مسألة طعامك الضرورى ، ومأواك الضرورى . هى جزء لا يتجزأ من حياتك اليومية . وأنت إذا لم تتخذى فيها قراراً بنفسك ، فإن الذين يشجعونك على تجاهلها أو إهمالها ، سوف يتخذون هم هذا القرار نيابة عنك . وإنى أطمئنك مقدماً ، أنهم سوف يهتمون بنصيبهم هم لا بنصيبك أنت . وعندئذ قد تجدين نفسك ذات يوم خارجة بغير نصيب فى التوزيع .

وأنا لا أبالغ . فقد رأيت بنفسى مثل هذا يحدث ، بكل قسوة وبلا أدنى رحمة . رأيته يتكرر أمامى طيلة عمرى الطويل الذى عشته على الأرض . ففى مسقط رأسى وهى بلاد تبعد عن انجلترا بمسيرة ساعة سفر عند أقرب نقطة فيها ، رأيت كثيراً من السيدات ذوات الحسب والنسب والأصل العريق ذوات المركز الاجتماعى المرموق ، ينتهى بهن الحال إلى ملجأ العجزة ، فى حالة تثير الشفقة ، لا لشىء إلا لأنهن كن يعتقدن أن مسألة توزيع الثروة ليست من اختصاصهن ، وأنهن ما دمن عائشات فى بحبوحة من النعمة واليسار ، فلا حاجة بهن إلى التفكير وإجهاد الذهن فى شىء . فلما أن وقعت الفأس فى الرأس ، وتبدل الحال غير الحال ، طفحت نفوسهن بالمرارة وبالحقد على الذين كانوا السبب . ولكنهن لم يدركن قط حقيقة الأمر ، ولا كيف حصل الذى حصل . ولو تعلمن هذا منذ البداية ، فربما استطعن تجنب المصير المظلم الذى انتهين إليه بدلا من العمل بكل ما لديهن

من قوة ، على التعجيل بخراب بيوتهن ، كالتى سعت إلى حتفها بظلفها .

ومن المحتمل جداً يا سيدتى ، أن تنتهى إلى هذا المصير السيء نفسه ، إذا لم تحرصى تماماً على فهم كل ما يدور حولك من أحداث . فالعالم يتغير الآن بسرعة كبيرة ، كما كان يتغير فى أيامهن الأولى عندما كن يحسبن أن الأيام ثابتة كالجبال الرواسى . ولكن الدنيا تتغير من حولك ، وتتغير بأسرع كثيراً من ذى قبل . وإنى لأعدك وعد حر أنك لو صبرت صبراً جميلا ، حتى تنتهى من قراءة هذا الكتاب (ويمكنك أن تفكرى قليلا وبشيء من التقدير ، فيما كلفتنى كتابته من جهد وعناء ، بدلا من التمتع بكتابة المسرحيات !!) أعدك أنك سوف تخرجين منه بمعلومات غزيرة ، عن طريقة تطور الأحداث ، وتغيرها ، وعن المخاطر التى تحف بك ، والفرص التى تتاح لك ، وأكثر بكثير مما تحصلت عليه فى جميع كتبكِ المدرسية .

وبناء على هذا ، سوف أتناول تلك المقترحات السبعة ، واحدة بعد أخرى فأشرحها لك ، وأدرسها معك فصلا فصلا ، حتى تتمكنى من الإحاطة بكل مايقال عنها ، سواء لها أو عليها .

لكل واحدة ما تنتجه

الطريقة الأولى المقترحة للتوزيع ، هى أن نعطى لكل واحدة (أو واحد) ما أنتجته بعملها بلا زيادة أو نقصان . وتبدو هذه الطريقة عادلة تماماً . ولكننا إذا حاولنا تطبيقها على الواقع ، اكتشفنا استحالتها تماماً . إذ نجد أن من المستحيل أن نحدد بالضبط مقدار ما أنتجه الشخص . كما أن جانبا كبيرا من الأعمال فى هذه الدنيا ، لا ينتج أشياء مادية ملموسة ، أو يعدل ويغير فى الأشياء المادية التى تخرجها لنا الطبيعة . هذه الأعمال هى التى تنحصر فى أداء خدمات معينة بشكل أو بآخر .

فصاحب الحقل ومن معه من الفلاحين والعمال الزراعيين ، يقومون ببذر حقل القمح ، وبحصاده . ولكن لا يوجد من يستطيع أن يحدد مقدار القمح الذى قام كل منهم بزراعته وعندما تدور الآلات فى مصنع « للدبابيس » مثلا ، وتقوم بإنتاج الملايين من « الدبابيس » ، فلن نجد من يستطيع القول ، إن كذا وكذا من الدبابيس هى من إنتاج الشخص الذى وضع تصميم الآلات ، وكذا وكذا من إنتاج الشخص الذى اخترع الآلات فى أول الأمر ، أو المهندس الذى قام بتركيبها ، أو الصانع الذى قام بصنعها ، وهذا دون أن نذكر شيئاً عن الأشخاص الآخرين الذين يشتغلون فى مصنع الدبابيس نفسه . إن المثل الوحيد الذى يمكن أن تطبق فيه هذه الطريقة فى التوزيع ، هو مثل المرأة عندما تقوم بالإنتاج ، من جهدها الخاص ، من قيامها بالحمل تسعة أشهر طويلة مضنية ، وتعرضها خلال ذلك الأمراض والمخاطر ، وكل ذلك تقوم به بمفردها دون معونة من أحد ، أو مساهمة من أحد ، أى إلى أن تلد مولوداً جديداً . ولكن حتى فى هذه الحالة الفريدة ، لا نستطيع أن نعطيها ما تنتجه وحسب ، لأنها لا تستطيع أن تعيش على حساب طفلها ، ولأنها أيضاً لا نستطيع أن تأكله . بل العكس هو الصحيح . فالطفل هو الذى يعيش على حسابها ، ويمتص حياتها .

«روبنسن كروزو» في جزيرته الصحراوية العجيبة ، استطاع — وله الحق — أن يدّعى ملكية القوارب والأكواخ ، والأسوار الخشبية التي قام بصنعها بيديه ، مستعينا بالمواد التي زودته بها الطبيعة . له الحق فيها لأنها لم تكن ثمرة عمل أى شخص سواه . ولكن بعد أن عاد «روبنسن كروزو» إلى المدينة ، لم يكن ليجسر على أن يمد يده ، فيأخذ كرسيا أو منضدة في بيته مدعيا أنها من عمل يده . فإن هذه الأشياء ، من عمل عشرات وعشرات من الرجال : رجال الغابات الذين غرسوا الأشجار ، والحطابين الذين قطعوها ، والنجارين والبحارة والشيالين الذين قاموا بنقلها ، ثم هناك النجارون الذين نشروها في ألواح وعروق ، والعمال الفنيون الذين تولوا صياغتها وتشكيلها وتنجيدها وطلاءها ، حتى تصبح في هيئتها الأخيرة كراسي ومناضد . ولا حاجة لذكر التجار والوسطاء « والقومسيونجية » ورجال الأعمال الذين أشرفوا على العملية كلها منذ البداية ، وكانوا طرفاً في جميع صفقات البيع والشراء ، ولا الذين أنشأوا الدكاكين والمخازن وبنوا السفن وسائر من اشتركوا في ذلك . ولو أن شخصاً تأمل الموضوع مدة دقائق قليلة ، فسوف يتضح له أن أى محاولة للتوزيع ، تقوم على أساس إعطاء كل عامل «ما أنتجه هو بالضبط ، سيكون مثلها كمثل إعطاء كل قطرة من قطرات المطر كمية المياه نفسها التي أضافتها هي بالذات في خزان المياه في منزلك . وهذا طبعاً مستحيل .

إن الشيء الوحيد الممكن تنفيذه ، هو أن ندفع لكل شخص نقودا ، على قدر الوقت الذي يقضيه في العمل . والوقت شيء يمكن قياسه بالأرقام . ومن السهل جداً أن تدفعى للعامل الذي يشتغل ساعتين ، ضعف المبلغ الذي تدفعينه له إذا اشتغل ساعة واحدة . وهناك من يعمل بأجر ستة بنسات في الساعة ، وهناك من يعمل بثمانية عشر بنساً في الساعة ، ومن يعمل باثنين وأربعين شلناً في الساعة الواحدة ، بل هناك من يعملون بمائة وخمسين جنيهاً في الساعة . وهذا التفاوت الرهيب في أسعار العمل ، يتوقف على عدد المتنافسين في الصنعة الواحدة . ويتوقف أيضاً على ما إذا كان الذين يشتغل لحسابهم أغنياء أم فقراء . فأنت مثلا تدفعين للخياطة شلناً لكي تخيط لك ثوبك في مدة ساعة . أو تدفعين الشلن نفسه للعامل الذي يقوم بقطع الأخشاب لمدفأتك لمدة ساعة ، هذا بالطبع عندما يتوفر

العدد الكافى من الخياطات والعمال المتعطلين الذين يتحرقون شوقاً للقيام بالعمل ، والذين يحاول كل منهم مزاحمة زميله وإغراءك بتفضيله هو عليه . وهو فى سبيل ذلك يعمد إلى عرض خدماته عليك بأقل أجر ممكن لا يكاد يمسك عليه رمقه . بل لا يكاد يبقى روحه فى جسده . هذا فى الوقت الذى ندفع فيه للممثلة المشهورة أجراً أسبوعياً يتراوح بين ٢٠٠ جنيه و ٣٠٠ جنيه ، وندفع لمغنّية الأوبرا المشهورة هذا المبلغ نفسه فى الليلة الواحدة . لأن الجمهور الذى يريد مشاهدتها أو الاستماع إليها ، سيدفع أكثر من هذا المبلغ . وأنت تدفعين للجرّاح المشهور ١٥٠ جنيه فى نظير استئصال زائدتك الدودية ، وتدفعين مثل هذا المبلغ للمحامى اللامع ، لكى يترافع عنك فى المحكمة . والسبب هو أن الجراحين والمحامين المشهورين ، قلة نادرة ، وأن عندهم من المرضى والزبائن كثيرون وكثيرون ، على استعداد لدفع مبالغ كبيرة لهم . وهم بالطبع يفضلون التعامل مع هؤلاء على تضييع وقتهم الثمين معك . هذا هو ما يسمى بتحديد سعر وقت العامل ، أو هو بالأحرى ترك هذا السعر ليحدد نفسه بنفسه ، عن طريق العرض والطلب .

وقانون العرض والطلب هذا لسوء الحظ ، قد يؤدى إلى نتائج غير مرغوب فيها إطلاقاً . ذلك أن نظام التوزيع الذى تحصل بموجبه امرأة ما على شلن واحد ، وامرأة أخرى على ثلاثة آلاف شلن ، فى نظير ساعة عمل واحدة ، لا يمكن أن يتفق مع مبادئ الأخلاق . ومع ذلك فهو الواقع الذى يطبق الآن . والذى لا يجب ولا ينبغى أن يقع أو يطبق أبداً . فالغلام الصغير الذى يتصادف أن يكون متمتعا بوجه جذاب يلفت الأنظار ، أو برشاقة فى الحركة والإشارة ، أو لديه شىء من الموهبة التمثيلية ، هذا الغلام الحدث ، قد يكسب بالعمل فى السينما أكثر مما تكسبه أمّه من حرفة عادية ، بمئات المرات . بل هناك ما هو أنكى وأسوأ . فالفتاة الحسناء ، تستطيع أن تتكسب باحترافها الرذيلة ، أكثر بكثير من أختها غير الحسناء التى تعمل كزوجة شريفة ، أو أم رءوم .

هذا فضلا على أنه ليس من السهل فى كل حالة أن نقيس الوقت الذى ينقضى فى العمل ، كما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة . صحيح أن ما تدفعينه للعامل لقاء ساعتين عمل ، هو ضعف ما تدفعينه له لقاء ساعة عمل واحدة . وهذه عملة

حساب بسيطة ، مثل عملية جمع ١ + ١ = ٢ ولكن تعالى بنا إلى عملية التوزيع بين مغنية الأوبرا ووصيفتها التى تساعدها على ارتداء ثيابها . أو بين العامل غير الفنى والطبيب . فنى هذه الحالات سيتعذر عليك تحديد الوقت الذى يتساوى فيه الجميع فى الأجر . فالوصيفة والعامل غير الفنى ، إنما يقومان بعمل بسيط يستطيعه أى إنسان سليم الجسم ، دون حاجة إلى تدريب أو دراسة طويلة مضنية وشهادات من الجامعة وما إلى ذلك . والطبيب عليه أن يقضى ست سنوات فى الدراسة الطبية والتمرين ، بالإضافة إلى قدر طيب من التعليم العام ، قبل أن يؤهل لمزاولة مهنته . والطبيب يحتج بأن وراء خدمته التى يقدمها لك ، ووراء كل دقيقة يقضيها إلى جانب سريرك ، توجد ست سنوات طويلة من الدراسة المضنية والكدح المتواصل ، لم ينل عليها أى أجر . وكل عامل فنى ، يستطيع أن يحتج بالحجة نفسها ، من أن هناك سبع سنوات قضاها فى التمرين ، قبل أن يضرب بمطرقته . أما مغنية الأوبرا فيتعين عليها أن تقضى وقتا طويلا فى حفظ دورها ، حتى وإن لم تتلق دروسا فى الغناء كما يحدث أحيانا . ويمكننا أن نسلّم بهذا العامل الجديد الذى تدخّل فى الموضوع ، وأنه ينبغى أن يوضع له اعتبار كبير . ولكن لا يوجد من يستطيع أن يحسب بالضبط مدى هذا التفاوت ومقداره ، سواء بحساب الوقت ، أو بحساب المال .

والصعوبة نفسها تواجهنا ، إذا ما عقدنا مقارنة بين عمل امرأة ذكية ، وعمل امرأة محدودة الذكاء . فربما ظننت أن عمل الذكية يساوى أكثر . وهذا معقول . ولكن إذا ما طلب إليك أن تحددى مقدار الزيادة بالجنيهات والشلنات والبنسات فسوف ترفعين على الفور راية التسليم ، وتعودين مرة أخرى ، إلى قانون العرض والطلب ، ليحل لك الإشكال ، اعترافا منك بأن الفوارق بين الأعمال لا يمكن قياسها بحساب النقود .

بينما كنت مشغولا فى سرد هذه الأمثلة للأعمال المختلفة ، خلطت بين الأشياء المادية المصنوعة ، وبين الخدمات المبذولة . ولكن من المهم أن ندقق قليلا فى التمييز بينها . ذلك لأن بعض الناس الذين لا يفكرون فى الأمر ، يميلون إلى الاعتقاد بأن ضارب الطوب ، أكثر إنتاجا من رجل الكنيسة . ونجار القرية

عندما يقوم بعمل حاجز خشبي ، يمنع الماشية من أن تدوس حقل القمح ، يجد بين يديه شيئا ماديا مصنوعا ، يستطيع أن يطالب بأجرة يده على صنعه ، حتى يدفع له الفلاح صاحب الحقل أجرته . ولكن عندما يقوم الغلام القروى بإحداث ضجة وضوضاء لكى يطرد الطيور عن الحقل ، فهو لا يضع يده على شيء مادى يثبت قيامه بالعمل ، مع أن الضوضاء التى أحدثها لا تقل فائدتها عن الحاجز الخشبي . وساعى البريد لا يعمل شيئا محسوسا على الإطلاق ، فهو يقوم بتوزيع الخطابات والطرود . و «عسكرى البوليس» لا يصنع أى شيء قط . وجندى الجيش لا يكتفى بعدم صنع أى شيء ، بل إنه يتلف أشياء وأشياء . والطبيب فى بعض الأحيان يقوم بصنع حبوب الدواء ؛ وهذا ليس عمله الحقيقى ؛ بل إن عمله هو أن يقول لك متى تتناولين الحبوب ، وأى نوع منها يصلح لتتعاطيه ؛ إلا إذا كان عنده من التعقل ما يجعله ينصحك بألا تقربى أى نوع منها على الإطلاق ، وكان عندك أنت من التعقل ما يجعلك تتبعين نصيحته الصادقة ، لا نصيحته الضارة المؤذية . والمحامى لا يقوم بصنع أى شيء مادى ؛ وكذلك رجل الدين ، وعضو البرلمان ، والخادمة فى البيت (ولو أن هذه قد تقوم بكسر الأشياء وتحطيمها) والملك والملكة والممثل وغيرهم . فإذا ما فرغ هؤلاء من أداء أعمالهم ، لم يبق تحت أيديهم ما يمكن وزنه أو قياسه أو تقدير قيمته ، كهذا الذى يبقيه الصانع اليدوى تحت يده حتى يستوفى أجره . كل هؤلاء يقومون بخدمات ؛ كلهم يعملون فى خدمة آخرين . فالخادمة فى بيت سيدها ، والبائع فى خدمة صاحب الدكان ، وساعى البريد فى خدمة الحكومة ، والملك فى خدمة الدولة . وكل واحد من خلق الله بلغ سن الرشد أو الحلم ، يعتبر نفسه فى خدمة المولى وفى طاعة الله ، كما يحلو لفريق منا أن يقول كذلك .

ولا بد لنا من أشخاص يعرفون طريقة صنع الأشياء ، وأشخاص يتولون تحديد وقت صنعها ، والكمية اللازمة منها . لا بد من وجود هؤلاء الأشخاص ، جنبا إلى جنب مع العمال الذين يقومون بصنعها فعلا . وقد يحدث فى حياة القرية البدائية أن يقوم الشخص بصنع الشيء ، بعد أن يكون قد اخترعه وصممه بنفسه أيضا . مثل الحداد أو النجار أو البناء فى الريف . أما فى المدن الكبيرة ، وفى الريف

المتحضر فهذا شيء مستحيل الوقوع. فهناك طائفة من الناس مهمتها صنع الأشياء، وطائفة أخرى مهمتها التفكير وإصدار القرارات، لتحديد نوع الأشياء التي ستصنع، ومتى وكيف وكم يصنع منها . بل تقوم بتحديد نوع العمال الذين سيقومون بصنعها .

ولو تم تقسيم العمل بهذه الطريقة بين الناس في الريف ، لتحسنت أحواله كثيراً . فإن من أكبر العيوب في القرية ، أن الفلاح هناك يقوم بمهام عديدة . فهو لا يقوم بزراعة المحصول وتربية الماشية فقط (ولو أن هذين العملين لا علاقة لأحدهما بالآخر أبداً ، وكل منهما يتطلب خبرة ودراسة وجهداً مضنيا) بل عليه أيضا أن يقوم بدور رجل الأعمال والتاجر وكاتب الحسابات ، وذلك عندما يتولى أيضا مهمة بيع محصوله وماشيته . مع أن هذه الأعمال كلها معقدة وتختلف تماماً عن مهنته الأصلية وهي الزراعة ، وتحتاج إلى طوائف أخرى من أرباب المهن . ومع كل هذا ، وكأن هذه الأعمال لا تكفيه ، إذا بنا نرى الفلاح يقوم بإدارة شئون بيته وأرضه . فالمفروض في الفلاح عندنا، أن يكون فلاحاً وتاجراً ويتقن عدداً كبيراً من المهن الأخرى ، وبعد ذلك يكون عمدة في بيته وأرضه ، أو شيئا من هذا القبيل . كل هذا في وقت واحد . والنتيجة أن الزراعة عندنا أصبحت فوضى . فالفلاح المجتهد ، نراه فقيراً لانه لا يعرف فن التجارة وأصول البيع والشراء ؛ والذي يجيد التجارة فقير لأنه لا يعرف شيئا عن الفلاحة . وكلا الرجلين في الغالب زوج مكروه ؛ والسبب أن عملهما اليومي ، ليس بعيداً عن جو البيت . بل إن الفلاح يواصل عمله وهو في البيت ، ويحمل معه هناك كل متاعبه ومشكلات عمله ، وهو ليس كالموظف الذي يغلق على مشكلاته في العمل باب مكتبه البعيد في المدينة ، ولا يفكر فيها إلا عند عودته إليه في الصباح . والمدينة مملوءة بطوائف عديدة من الناس ، هؤلاء يقومون بعمل يدوي ، وهؤلاء بأعمال الحسابات ، وهؤلاء في السوق فيأعمال البيع والشراء ؛ ولكنهم جميعاً بغير استثناء يتركون أعمالهم وأعباءهم وراء ظهورهم ، عندما يعودون إلى بيوتهم .

ونلتقي بالمشكلة نفسها ، عند ما نرى المرأة وهي تقوم بأشغال البيت . فالمرأة في البيت مفروض فيها ، ومنتظر منها ، أن تنهض بواجبات ومهام جمة . والمرأة

قد تصلح لتكون ربة بيت (أى مشرفة على شئون البيت) ولكنها لا تصلح أبداً لأن تطبخ الطعام . وربما لا يسبب هذا أى ضرر فى المدن الفرنسية ، حيث يعتاد أفراد الأسرة جميعاً ، تناول جميع الوجبات الهامة ، خارج المنزل فى أقرب مطعم . ولكن نساءنا فى الأرياف ، يتمن بإدارة شئون البيت ، وبالطبخ فى الوقت نفسه . وهـــذا يحدث دائماً إذا لم يتيسر لهن استخدام طباخ . وقد يتصادف أن تكون السيدة ربة بيت بارعة ، وطباخة بارعة أيضا ، ولكنها تعجز تماماً أمام تربية الأولاد . وإذا لم تستطع استخدام مربية مدربة للأولاد ، تعيّن عليها أن تقوم أيضاً بهذه الوظيفة التى لاتجيدها . وبهذا تسوء أحوالها ، ويتطرق الاضطراب إلى بيتها . وإن من نعم الله الجزيلة على مثل هذه السيدة وعلى أطفالها، أن المدارس (وهى جزء من النظام الشيوعى) تريحها من مشكلات الأولاد ومتاعب الأولاد ، معظم ساعات النهار . وواضح جداً ، أن المرأة التى يساعدها الخدم فى أعمالها المنزلية ، أو تحمل عنها المطاعم والمدارس بعض أعبائها ، لديها فرصة أوسع لكى تحيا حياة أفضل من التى تجمع بين هذه الوظائف الثلاث المختلفة .

إن من أعظم الخدمات الاجتماعية التى يمكن أن يؤديها أى شخص لبلاده ، وللإنسانية جمعاء ، أن يقوم بتربية أسرة ، والإشراف على أمورها . ومع هذا فلا يزال بين الناس ميل شديد ، إلى اعتبار عمل المرأة المتزوجة ، ليس عملا على الإطلاق ؛ وأنها لا تستحق عليه أجرا ، ما دام عملها لا ينتج منه شىء يمكن بيعه فى السوق . والرجل يحصل على أجر أكبر من أجر المرأة ، بحجة أن وراءه أسرة يتكفل بها ويعولها ؛ وإن كان ينفق هذه الزيادة على الخمر والقمار ، فلا تستطيع زوجته أن تقف فى وجهه . أما إذا كانت تشتغل فى بيته مديرة له بالأجر ، فإنها تستطيع أن تستخلص منه أجرها المقرر بقوة القانون. والرجل المتزوج هو الآخر يجد نفسه فى المأزق نفسه ، إذا ما ابتلاه ربه بزوجة سكيرة تنفق مصروف البيت على الخمر ، ولا حيلة له معها ؛ فإذا كانت أجيرة عنده ، استطاع أن يزج بها فى السجن بتهمة السرقة إذا فعلت الشىء نفسه.

والآن ، وقد كثرت الشواهد والأمثال بين أيدينا ، كيف تستطيع المرأة الذكية ، أن تحدد بالضبط قيمة ساعات عملها بالنقود ، بالمقارنة إلى قيمة ساعات

عمل زوجها ؟ ولتتصورى مثلا أن الزوج قد أخذ المسألة باعتبارها عملية تجارية بحتة : فقال : « يمكننى أن أستأجر مديرة لبيتى بكذا ، وخياطة لملابسى بكذا ، وسيدة لطيفة لمعاشرتها بكذا ، وبجمع قيمة كل ذلك يكون الحاصل هو القيمة المكافئة لوظيفة الزوجة». ولكنه حتما سيجد أن المبلغ أكبر بكثير من أن يستطيع الوفاء به !! وإنى أترك لك أنت أن تتخيلى الزوجة بدورها ،وهى تستأجر لنفسها زوجاً بالساعة وباليوم كما تستأجر عربة بالأجرة !!

ومع كل هذا ، فلا مفر من توزيع دخل البلاد بين الزوجات والأزواج ، وبين الغرباء على السواء . وحيث إن معظم أبناء البلاد هم إما زوجات أو أزواج، فإن تطبيق مثل هذه الخطة ، سيصبح مستحيلا ، لأن من المستحيل أن نتدخل بين الأزواج والزوجات كما رأينا بأعيننا . وبالتالى فهذه الطريقة الأولى للتوزيع لاتصلح البتة . أما الطريقة القديمة التى تقول بإعطاء الرجل كل شىء وترك المرأة وشأنها لتنتزع منه كل ما تستطيع الحصول عليه . فقد أسىء استغلالها بصورة بشعة . مما أدى إلى صدور القوانين لحماية ممتلكات الزوجات ، وصيانة حقوقهن فيها ؛ والتى بمقتضاها ، أصبح فى وسع المرأة الغنية المتزوجة من الرجل الفقير ، أن تحتفظ بجميع أموالها وممتلكاتها لنفسها . بينما يتعرض زوجها للسجن مدى الحياة إذا لم يقم بسداد الضرائب المستحقة على هذه الأموال والممتلكات . وعلى أية حال فإن من بين كل عشر أسر ، تسعاً على الأقل ليس لها أية أموال ولا ممتلكات . وعلى هؤلاء أن يدبروا أمورهم ، فى حدود مكسب الرجل من حرفته أو عمله أو وظيفته . وعند هذه النقطة ، تواجهنا أغرب الغرائب المحيّرة ، الزوجة لا تستطيع أن تتحصل على شىء لنفسها ، وأكبر الأولاد يشتغل بأجر قدره شلنات قليلة فى الأسبوع ، والأب يتحمل الفرق بين أجر هذا الابن وتكاليف معيشته . وعلى هذا فإن الذين يعملون على تشغيل الأحداث ، وإرهاقهم بالعمل وبأجور منخفضة إنما هم فى واقع الأمر يرهقون الآباء ، ويحملونهم أعباء فوق ما يحملون . ولنا عودة إلى هذا الموضوع فيما بعد .

والخلاصة أنك لو حاولت حل المشكلة ، بتطبيق مبدأ إعطاء كل واحد بحسب ما ينتجه ، أو بحسب قيمة ساعات عمله محسوبة بالنقود ،إذا حاولت تطبيق هـذا المبدأ على الزوجة والأطفال ورب العائلة ، فستجدين أن ذلك من رابع المستحيلات ، بل هو عبث لا يقدم عليه إلا مخبول .

لكل واحدة ما تستحقه

أما الطريقة الثانية المقترحة ، التى يتعين علينا أن نفحصها ، فهى أن نعطى كل واحدة ماتستحقه أو ماهى جديرة به . وكثير جداً من الناس — خصوصاً الذين لديهم كفايتهم ممن لم يعرفوا طعم الجوع والعرى — يعتقدون أن هذا هو مايحدث بالفعل الآن . أى أن المرأة المجتهدة النشيطة المقتصدة ، لايمكن بأى حال أن تقع فريسة البؤس والحاجة . ويعتقدون أن الفقر سببه الكسل ، وعدم الحرص ، والسُّكر ، والقمار ، وخيانة الأمانة : أى الخلق السيء بوجه عام . ويدلل هؤلاء الناس على قولهم ، بأن العامل السيء السيرة ، يجد صعوبة كبيرة فى الحصول على العمل أكثر مما يجد العامل الصالح الطيب السيرة . ويقولون : إن الفلاح أو صاحب الأرض ، الذى يقامر ويراهن بالكثير من الأموال ، أو يرهن أرضه ، سينتهى به الأمر إلى إضاعة أمواله وممتلكاته ، ثم إلى الفقر والبؤس ؛ ورجل الأعمال الذى يهمل أعماله سينتهى إلى الإفلاس . ولكن فاتهم أن هذا كله لايثبت سوى أنه لايمكنك أن تأكلى الكعكة ، وتملكيها فى الوقت نفسه . وهذا ليس معناه أن حقك فى الكعكة كان حقاً عادلا مشروعاً . إن كل ما ذكر من الأمثلة ، يثبت أن ثمة رذائل معينة ، أو نقط ضعف فى شخصية الإنسان ، تجعلنا فقراء . ولكنهم ينسون أن هناك رذائل معينة أخرى تجعلنا أغنياء بل فاحشى الثراء . فإن الأشخاص القساة القلب ، والأنانيين الجشعين ، والأشحاء المتشددين ، والذين يقفون من جيرانهم راصدين منتهزين فرصة ضعف تبدو منهم لينقضّوا عليهم ، هؤلاء فى العادة يصبحون أغنياء فاحشى الثراء . هذا بالطبع إذا كان لديهم من الذكاء والحصافة ، مايعصمهم من التمادى والمغالاة فى الطمع . ومن ناحية أخرى . نرى الأشخاص الكرماء ، أسخياء النفوس ، المشربين بحب الجماعة ، الودودين الطيبين ، الذين لايفكرون أبداً فى انتهاز الفرص ،

أو استغلال نقط الضعف فى الآخرين ، نراهم دائماً فقراء ، خصوصاً إذا كانوا مولودين فقراء . هذا بالطبع مالم يكونوا متمتعين بمواهب غير عادية . هذا ، والأوضاع التى نحن عليها اليوم ، تقرّر أن بعض الناس يولدون فقراء ، وبعضهم بملاعق فضية فى أفواههم . أى أن الناس مقسّمون فعلا إلى أغنياء وفقراء ، من قبل أن يبلغوا السن التى تتحدد فيها شخصيتهم ، قبل تكون لهم أية أخلاق على الإطلاق . إن الاعتقاد بأن نظامنا الحاضر فى توزيع الثروة ، يقوم على أساس الاستحقاق ، حتى ولو بشىء من التقريب ، إنما هو اعتقاد سخيف ومضحك وآثم معاً . وينبغى أن نستبعده ، وننفيه من أذهاننا نهائيا وبلا أى تأخير . إن أى إنسان يستطيع أن يتبين ، أن طريقة التوزيع هذه ، ستؤدى حتماً إلى نتائج عكسية لما هو مطلوب . إنها ستجعل قلة من الناس فى قمة الثراء ، وستجعل الملايين الكثيرة من المجتهدين النشيطين الكادحين ، فى حضيض الفقر والبؤس.

لعل أول تعليق يخطر ببالك ، ياسيدتى الذكية — على ما قيل ، هو أن الثروة إذا لم تكن موزعة بحسب الاستحقاق ، فإنها أولى أن تكون كذلك . وأن علينا أن نبدأ فى الحال ، بتغيير قوانيننا ، بحيث يصبح الأخيار الطيبون هم الأغنياء ، وبحيث لايتفاوت غناهم وثراؤهم إلا بحسب مالديهم من طيبة وخير . وعلينا أن نحرم الأشرار الفاسدين ، بحسب مافى نفوسهم من شر وفساد . وهناك عدة اعتراضات على ذلك . وأول اعتراض منها ، كاف لأن يحسم المسألة حسما نهائياً ، وهو أن ذلك الاقتراح مستحيل . إذ كيف يتسنى لنا أن نقيس مزية كل إنسان بالنقود ؟ خذى مثلا أى شخصية من بنى البشر ، ذكوراً أم إناثاً ، ثم انظرى هل فى استطاعتك أن تقررى نصيب كل منهم ، على أساس مزيّته أو مزيّتها . فإذا كنت من أهل الريف ، فلتأخذى مثلا حداد القرية وقسيسها ، أو غسالة القرية ومدرّستها ، كأمثلة نبدأ بها . ففى أيامنا هذه ، يحصل القسيس على نصيب أقل من نصيب الحداد . وقد ينال نصيباً أكبر . ولكن هذا لايحدث إلاّ نادراً وفى بعض القرى الكبيرة فقط . ولكن دعى جانباً ما يحصلون عليه الآن ، فأنت تحاولين أن تقيمى نظاماً جديداً ، وأوضاعا جديدة ، يحصل فيها كل واحد على مايستحقه فعلا . كما أنك لست فى حاجة إلى تحديد أنصبتهم فى صورة نقود وأموال ، كل مانريده منك ،

أن تحددى نصيب كل منهم بالنسبة للآخر . مثلا ، هل من رأيك أن يحصل الحداد على نصيب يساوى نصيب القسيس ؟ أم ضعف نصيب القسيس ؟ أم نصف نصيب القسيس ؟ أو أقل أو أكثر بمقدار كذا وكذا ؟ إذ لا فائدة من أن تكتفى بالقول، إن أحدهما يجب أن ينال أكثر ، والآخر ينال أقل . يجب أن تكونى مستعدة لأن تقولى أكثر بمقدار كذا بالضبط أو أقل بمقدار كذا بالضبط .

حسن إذن، فكرى فى الموضوع . القسيس قد حصل على تعليم جامعى . ولكن هذا لايعد مزية تحسب له . فالفضل فى تعليمه يعود إلى أبيه . ويتبع ذلك أنه لايمكنك أن تمنحيه شيئا فى مقابل شىء لافضل له فيه . ومع ذلك ، فالقسيس يستطيع، بما عنده من تعليم وتربية ، أن يطالع فى كتاب العهد الجديد المكتوب باللغة اليونانية ، الأمر الذى يعجز عنه الحـــداد تماماً . ومن جهة أخرى ، يستطيع الحداد أن يقوم بصنع حدوة حصان بسهولة ، وهو شىء لايستطيعه القسيس . فكم آية من آيات العهد الجديد ، تساوى حدوة حصان واحدة ؟ ما عليك إلا أن تسألى هذا السؤال السخيف ، لترى أنه لايستطيع أحد الإجابة عليه .

وإذا كانت عملية حساب مزايا الناس ، هى عملية متعذرة ولا جدوى منها ، فلماذا لاتحاولين قياس عيوبهم ؟ افترضى مثلا أن الحداد يسب الدين ويلعن ويشتم كثيرا ، ويسكر من حين لآخر !! وكل واحد فى القرية يعلم ذلك . أما القسيس فهو يعرف كيف يوارى مساوئه ، ويحتفظ بعيوبه فيما بينه وبين نفسه . لايطلع عليها أحداً . ولكن زوجته تعرفها . وزوجته لن تبوح بها إليك ، إذا ماعرفت أنك سوف تقتطعين جانباً من أجر زوجها ، بسبب عيوبه . وبما أنك تعرفين أن القسيس بشر وغير معصوم ، فلا بد من أن تكون له بعض العيوب . ولكنك لن تستطيعى معرفتها . ومع ذلك ، فافرضى أن له بعض العيوب ، وأنك استطعت الاطلاع عليها وإحصاءها !! افرضى مثلا أنه سيىء الخلق وأنه منافق أو أنه محب للمظاهر ، أو افرضى أنه يهتم بالرياضة البدنية ومخالطة المتأنقين ، أكثر من اهتمامه بالدين !! فهل ياترى هذا العيب يضعه فى مستوى الحداد من حيث السوء والفساد ؟ أو إنه أسوأ منه مرتين ؟ أو أسوأ مرتين وربع المرة ؟ أو أنه نصفه فى السوء فقط؟ وبعبارة أخرى : إذا أعطينا الحداد شلنا ، فهل نعطى القسيس شلنا مثله ، أو ستة بنسات أو شلنين ؟

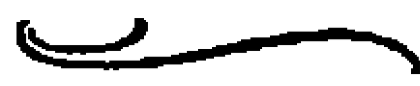
واضح أن هذه الأسئلة لا يمكن أن يلقيها إلا أحمق. فإننا فى اللحظة التى نهبط فيها من عالم المعنويات الأخلاقية، والتعميمات المجردة، إلى التفاصيل العملية، وواقع الحسابات فى دنيا التجارة والعمل، يتضح لكل إنسان عاقل، أنه لا علاقة البتة بين الخصال الإنسانية، حسنة كانت أم سيئة، وبين المبالغ المالية كبيرة كانت أم صغيرة. وقد يبدو للكثيرين أن من الأمور الشائنة، أن يحصل الملاكم الذى يضرب خصمه بقوة تكفى لطرحه أرضاً مدة عشر ثوان، على مبلغ من المـــال يساوى ما يحصل عليه كبير أساقفة «كنتربرى»، من وظيفته كرئيس أعلى لكنيسة انجلترا فى تسعة شهور. ولكن أى واحد من الذين تهولهم هذه الفضيحة الشائنة، لا يمكنه أن يترجم الفرق بين استحقاق الرجلين، إلى أرقام وأوراق نقدية. وأى من القائلين بأن الملاكم أولى بأن يحصل على مبلغ أقل مما يحصل عليه كبير الأساقفة، لا يستطيع أن يحدد مقدار ذلك بالأرقام. إن ما يجنيه الملاكم من ست أو سبع دقائق فى الملاكمة، يكفى لدفع ماهية قاض لمدة سنتين. وكلنا متفقون على أنه لا شىء فى الدنيا أدعى للسخرية من ذلك، وأن أى نظام لتوزيع الثروات، يؤدى إلى مثل هذه المهازل لابد أن يكون نظاماً فاسداً. ولكن الظن بأنه يمكن تغييره بحساب الأرقام، إنما هو أشد سخفاً من النظام نفسه. مثلا أن نحسب أن أوقية من كبير الأساقفة تساوى ثلاث أوقيات من القاضى وتساوى رطلا من الملاكم. إن فى وسعك أن تحسبى عدد الشموع التى تساوى رطلا من الزبد بسعر السوق فى أى يوم من الأيام، ولكنك لو حاولت أن تحسبى قيمة الروح الإنسانية، والنفس البشرية، كان أقصى ما يمكن أن تصلى إليه فى هذا المجال، هو أن تقولى: إنها جميعاً متساوية فى القيمة. إن نفوس البشر تقف أمام بارئها، على قدم المساواة تماماً. وهذا بدوره لا يساعدك فى قليل أو كثير، على تحديد نصيب كل منهم من الثروة. ولا مناص من أن تطرحى الفكرة كلها جانبا، وأن تسلمى بأن طريقة التوزيع على أساس المزيّة والجدارة هى أصعب من أن تنفع فيها تقديراتنا وحساباتنا غير المعصومة من الخطأ.

لكل واحدة ما تستطيع وضع يدها عليه

الطريقة الثالثة ، تقول : بأن نترك كل واحدة حرة فى أن تأخذ ماتستطيع وضع يدها عليه . وهذا سيلغى السـلام والأمن من العالم . ولو كنا جميعاً متساوين فى القوة البدنية ، وفى الحيلة والدهاء ، فربما كانت أمامنا جميعاً فرصة متساوية . ولكن عالمنا يضم الأطفال والشيوخ والعجزة . بل إن البالغين القادرين ، ولو كانوا فى سن واحدة ، وعلى درجة واحدة من القوة الجسمانية ، يتفاوتون فى حظهم من الطمع والخبث والدهاء . ولهذا لافائدة ترجى من هذه الخطة ، ولن نلبث طويلا حتى نسأمها . إن عصابات القراصنة وقطاع الطرق أنفسهم ، يلجأون إلى التفاهم فيما بينهم بهدوء ، عندما يقومون بتقسيم أسلابهم وغنائمهم ، ويفضلون ذلك على طريقة قطع الرقاب بالسكاكين .

والسطو والنهب والعدوان ، أمور محرمة قانوناً . ومع ذلك فما زلنا نسمح فى مجال التجارة والبيع والشراء ، لكل واحد أن يحصل على كل مايستطيع الحصول عليه ، دون أى اعتبار لشخص آخر إلا نفسه ؛ وصاحب الدكان ، أو تاجر الفحم ، قد لا يمد يده إلى جيبك ، لينشل محفظتك ، ولكنه يجعلك تدفعين فى بضاعته التى يبيعها لك المبلغ الذى يريده ويحدده هو . وكل إنسان حر فى مجال العمل الحر والتجارة . حر فى أن يحصل على أقصى مايمكن ، وأن يعطى أقل مايمكن ، فى مقابل استثمار أمواله ، مادام يستطيع إرغام زبائنه وعملائه والمستهلكين على قبول ذلك . يمكنه رفع قيمة إيجارات البيوت ، دون أى اعتبار لتكاليف بنائها ، أو لفقر المستأجرين . وهذه الحرية العجيبة ، تتولد عنها نتائج خطيرة وأضرار جسيمة ، لدرجة أن أكثر القوانين الجديدة التى تصدر بصفة مستمرة ، قد وجهت للحد منها وكبح جماحها .

وقد نرى أن من أهم مظاهر حريتنا ، أن نتمكن من إنفاق أموالنا ، واستعمال ممتلكاتنا ، على حسب ما نراه أفضل لمصلحتنا ، إلا أن من الواجب بادئ ذى بدء ، أن نحدد مقدار الأموال والممتلكات التى تُعطَى لنا للشروع فى استغلالها . وهـــذا التحديد أو التوزيع يجب أن يتقرر بمقتضى قانون أو نظام معين . أما الفوضوية (أو إلغاء القانون) فلا جدوى منها . ولا بد لنا إذن من متابعة البحث والتحرّى ، حتى نعثر على قانون عادل يمكن تطبيقه .



حكم الأقلية

أما الاقتراح الرابع ، فيقول: بأن تختارى شخصاً واحداً من كل عشرة أشخاص (مثلا) ثم تضفى عليه ثراءً عريضاً ، دون أن يكلف بأى عمل . فى الوقت الذى تفرضين فيه على التسعة الآخرين العمل والكدح طول اليوم وكل يوم . ثم لا تعطيهم من ثمرة عملهم ، إلا ما يكفى لإبقائهم على قيد الحياة ، ولإبقاء أسرهم وأطفالهم ، ليظلوا رهن عبوديتهم حتى تدركهم الشيخوخة والموت . وهذا هو ما يحدث فى الوقت الحاضر ، على وجه التقريب . ذلك أن عشرة فى المائة من أفراد الشعب البريطانى ، يملكون تسعين فى المائة من جميع الممتلكات فى البلاد . بينما لا يملك بقية أفراد الشعب أية ممتلكات على الإطلاق ، وإنما يعيشون من أسبوع لأسبوع ، على أجور لا تكاد تكفى للطعام الضرورى ، وفى حياة قوامها الفقر المدقع . والفضيلة الوحيدة التى يمكن أن تذكر لهذه الطريقة فى التوزيع ، هى أنها تمدنا بطبقة من الأرستقراطيين أى بطبقة من الأغنياء القادرين على تثقيف أنفسهم ، واحتمال نفقات التعليم الكثيرة ، وهؤلاء بحكم امتيازهم ، يصبحون مؤهلين لحكم البلاد وسن القوانين والمحافظة عليها ، وتنظيم الجيش وقيادته من أجل الدفاع الوطنى ، وإنعاش العلوم والمعارف والفنون والآداب والفلسفة والدين ، وجميع النظم والنواحى المختلفة التى تتميز بها الحضارات والمدنيات الكبرى عن مجرد مجموعة من القرى البدائية . وهؤلاء الأرستقراطيون ، يأخذون على عاتقهم أيضاً ، إنشاء المبانى الرائعة ، ويرتدون غالى الثياب وفاخرها ، ويبثون بمظهرهم الرائع ، المهابة والخوف فى قلوب الخارجين على القانون . ثم هم يجعلون من أنفسهم وسلوكهم ، مثالا حياً يحتذى ، لكل من يتطلع إلى المسلك الحسن والحياة الممتازة . ويظن رجال الأعمال والتجار ، أن هناك ما هو أهم من ذلك . فإننا — بمنحهم من الثروات والأموال أكثر بكثير مما هم فى حاجة إليه —

تمكنهم من إدخار مبالغ ضخمة من الأموال الفائضة ، المسماة رأس المال ، فيستغلونها فى مد السكك الحديدية ، وحفر المناجم ، وإقامة المصانع المملوءة بالآلات والعدد، وشتى الأساليب التى تُبتدع لإنتاج المزيد من الأموال والثروات.

هذه الخطة المقترحة للتوزيع ، تسمى حكم الأقلية . وهى ذاتها نفس الفكرة الإنجليزية القديمة ، التى قضت بتقسيم مجتمعنا إلى طبقتين : طبقة أرستقراطية تعيش على ما لديها من ممتلكات ، وطبقة شعبية تعيش من عمل يدها . هى فكرة القلة الغنية ، والكثرة الفقيرة . وقد نجحت هذه الطريقة دهراً طويلا ، وما زالت رهن التطبيق . وواضح أننا لو أخذنا أموال الأغنياء ، فقسمناها على الفقراء ، ونحن على حالتنا هذه ، فسيصبح الفقراء ، أقل فقرا مما كانوا بدرجة طفيفة لا تذكر ، ولكن المدد الفائض من رءوس الأموال سوف يتوقف ، لأن البلاد كلها لن يوجد فيها شخص واحد يستطيع أن يدخر مليما . ونتيجة ذلك ، أن تتقوض وتنهار قصور الإقطاعيين الريفية الجميلة ، وتتبخر العلوم والفنون والمعارف والآداب وكل ما نطلق عليه اسم الثقافة . هذا هو السبب الحقيقى فى أن أغلبية الناس يؤيدون بقاء النظام الحاضر ، ويقفون إلى جانب الأرستقراطية ، مع أنهم هم أنفسهم من الفقراء . مثلا إذا كان فى مقدور عشر نساء إنتاج ١١٠ جنيهات لكل منهن فى السنة فإنهن يرون من الحكمة ومن الأفضل لهن ، أن تقنع تسع نساء بمبلغ ٥٠ جنيها للواحدة فى العام فقط . على أن يغدقن على العاشرة مبلغ ٥٤٠ جنيها فى السنة بمفردها . ثم لا يطلبن منها أن تؤدى أى عمل ، ولكن تجعل من نفسها سيدة متعلمة وحاكمة بأمرها ، على أمل واحد : هو أن تحاول أن تجعل عملهن أغزر إنتاجا وأوفر ثمرة لمصلحتها الشخصية فقط . هؤلاء النسوة يفضلن تطبيق هذه الطريقة فى التوزيع على أن يعطوا لكل واحدة منهن ١١٠ جنيهات بالتساوى . ونحن إذا كنا نطبق نفس هذا النظام فى الوقت الحاضر، فلأننا مرغمون عليه إرغاماً. أغلب الظن أننا نطبقه لأننا لا نعرف أننا نطبقه ، ومن الجلى أننا لو تبينا ما نحن صانعون ، وفتحنا عيوننا على ما حولنا وما نحن فيه ، ثم تيسرت لنا الحرية للمضى فيه أو وقفه حسب ما يتراءى لنا أنه الحل الأوفق ، فربما اخترنا أن نمضى فى الطريق نفسه الذى كنا نسير فيه ومازلنا ، على أمل أن تكون عندنا طبقة أرستقراطية ،

تتولى صيانة الأشياء الرفيعة الممتازة فى عالمنا ، بدلا من أن تتحول جميعاً إلى جماعة بائسة تتساوى فى الفقر والبؤس ، مكبلة فى أغلال العمل اليدوى البدائى .

ولكن المساوئ والأهوال التى نجمت عن هذا النظام ، بلغت من البشاعة حدا جعل الدنيا بأسرها توشك أن تهب ثائرة فى وجهه . ولو وقع اختيارنا على هذا النظام دون غيره ، لوجب أن تكون أول خطوة نخطوها فى سبيل تطبيقه ، هى أن نحدد الشخص العاشر ، أو السيدة الأرستقراطية ، وكيف يتم هذا الاختيار ؟ طبعاً يمكننا أن نبدأ بعمل قرعة . ثم نترك الأرستقراطيين يتزاوجون فيما بينهم ، ويخلفون فى مراكزهم الممتازة أكبر أبنائهم . ولكن المأساة فى الموضوع ، هى أننا بعد أن نكوّن أرستقراطيتنا ونعدّها وننفق عليها ، لا نجد تحت أيدينا ضماناً بأنهم سوف ينفذون المشروعات ، ويصنعون الأشياء التى أردنا أن ينفذوها ويصنعوها ، والتى دفعنا لهم ثمنها غالياً . وحتى لو توافرت النيات الحسنة عند الأرستقراطيين ، فإنهم يحكمون البلاد أسوأ حكم ، لأنهم فى عزلة تامة عن عامة الشعب ، بحيث لا يستطيعون أن يفهموا أو يدركوا احتياجاتهم . بل إنهم يستخدمون سلطتهم لزيادة ثرائهم أكثر وأكثر ، وذلك بإرغام الشعب على العمل والكدح أكثر وأكثر ، وعلى قبول أجور أقل وأقل . وهم ينفقون المبالغ الطائلة على الرياضة واللهو وألوان المتع الحسية ، والمظاهر الكاذبة ، وينفقون أقل القليل على العلم والفن والمعرفة . كما أنهم يتسببون فى انتشار الفقر على نطاق واسع ، بسحب الأيدى العاملة من مجالات الإنتاج النافعة ، ورصدها للقيام بخدماتهم المنزلية العديدة ، والتى لا فائدة فيها . وهم يتهربون من الخدمة العسكرية ، أو يلتحقون بالجيش ثم يحولونه إلى معرض للأزياء والأبهة والفخفخة ، ويستخدمونه أداة للقهر والكبت فى داخل البلاد ، وأداة للغزو والفتح فى خارجها . وهم يفسدون التعليم فى المدارس والجامعات ، بهدف وضع هالات المجد على رءوسهم ، وإخفاء مباذلهم ومخازيهم . ويفعلون نفس الفعل بالكنيسة . ويحاولون جهدهم إبقاء عامة الناس فى الفقر والجهل والخنوع ، لكى يجعلوا من أنفسهم ومن طبقتهم شيئاً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه . وفى النهاية ، لم يكن هناك مفر من انتزاع مسؤولياتهم وسلطاتهم منهم ، وإعطائها للبرلمانات ، وللمؤسسات والمصالح الأهلية ، وللوزارة

الحرب ، والأدميرالية ، والمنظمات المختلفة فى المدن ، والأوصياء فى قانون الفقراء ، ولمجالس المقاطعات والأبرشيات والأحياء ، ومجالس المديريات ، التى يجلس فيها موظفون يقبضون أجورهم من الحكومة . وبالاختصار نقلت سلطاتهم إلى هيئات من مختلف الأشكال والألوان ، تعتمد فى ماليتها ، على الضرائب وعلى تبرعات الأهالى .

وحينما يقع هذا — وقد وقع هذا بالفعل — تنتفى على الفور كل الحجج الثقافية والسياسية والإنسانية ، التى تحتج بها الأرستقراطية لتبقى على نظامها . ويقع هذا التحوّل كلما نمت الحياة فى المدينة وتعقدت وتطورت ، وحلت المدينة محل القرية بالتدريج . وإذا حلا لإحدى الأميرات أو النبيلات من ذوات الألقاب ، أن تستقر فى إقطاعيتها النائية ، البعيدة عن العمران أو التى لا تصلها بأقرب مكان متمدن ، إلا قرية صغيرة على مبعدة عشرة كيلو مترات من محطة السكة الحديدية ، حيث الحياة فى بداوتها الأولى ، فسوف يلجأ رعاياها من أهل المنطقة إلى نبالتها . وسوف يجدون عندها كل ما لا يستطيعون أن ينتجوه ، ويصنعوه بأيديهم وبعملهم اليومى . فالأميرة صاحبة الحول والطول ، هى فى نظرهم ، رمز الجلال والعظمة والأبهة ، وتتركز فى شخصها الحضارة الإنسانية بما فيها من سمو ورفعة ، وما يحيط بها من خيال وأحلام . وهى بالفعل تستطيع أن تنجز لهم أموراً ، يحارون فيها ويعجزون عن التصرف بإزائها ، حتى لتبدو فى عينهم مثل صانعة المعجزات . ويمكنك أن تجدى مثل هذا الوضع وطبق الأصل ، فى كل قبائل « الهايلاند » أو قبائل الأراضى الجبلية فى « اسكوتلندا » قبل أن تمسها يد المدنية . كنت تجدين كل قبيلة من تلك القبائل ، تتخذ لنفسها من بين رجالها رئيساً أو شيخاً ، يمنحونه باختيارهم ورضاهم ، نصيب الأسد من الأرض الصالحة ، ومن مقتنياتهم وأسلابهم التى يستولون عليها فى غاراتهم على الأعداء . وقد لجأت هذه القبائل إلى هذا النظام ، بمحض إرادتها ، لأنهم وجدوا أنهم لا يستطيعون أن يقاتلوا ، أو ينتصروا فى قتالهم ، بدون رئيس يسوسهم ؛ بل وجدوا أنهم لا يستطيعون العيش معاً بدون زعيم ، يكون هو مصدر القانون ومنفذه . لقد كان الزعيم أو الرئيس أو الشيخ بالنسبة لهم ، مثل موسى بالنسبة لبنى إسرائيل

وهم تائهون يضربون فى الفيافى والقفار . وكان زعيم «الهايلاند» كالملك فى مملكته ، وكالأميرة فى مقاطعتها . ورعاياه يدينون له بالولاء بدون تفكير ، وبصورة غريزية لاشعورية .

ولكن زعيم قبيلة «الهايلاند» هذا ، إذا سار فى شوارع المدينة الكبيرة ، فلن تكون له سلطة أقل « كونستابل » يلقاه فى طريقه . بل قد حدث بالفعل ، أن «كونستابل البوليس» كان يقبض أحيانا على مثل هذا الزعيم، وكانت سلطات المدينة تقوم بشنقه . وحينما تغادر الأميرة إقطاعيتها ، وتسافر إلى لندن لقضاء عطلتها السنوية ، فإنها هناك لا تساوى شيئاً ، اللهم إلا فى أعين معارفها وأصدقائها الخصوصيين . وفى لندن يقوم الموظفون ، ومستخدمو الحكومة من جميع الرتب والدرجات ، بجميع المهام التى تتولاها هى فى الريف . ولو خطر لها أن تغادر البلاد نهائيا ، لتقيم فى أمريكا أو أوروبا ، حتى تتفادى دفع ضريبة الدخل فى بريطانيا ، فلن يشعر بغيابها أى إنسان فى لندن . ويظل كل شىء فيها يسير فى طريقه الطبيعى كما كان يسير قبل رحيلها . أما الأهالى الذين يعيشون فى أرضها ، يؤجرونها ويزرعونها ويشتغلون فيها ، لكى يوفروا لها الأموال التى تنفقها فى الخارج ، فلا ينالهم من سفرها شىء إلا الغبن والظلم والإهمال ، وينقلبون عليها يشتمونها ويطلقون عليها اسم اللاجئة أو الهاربة من وطنها وأملاكها .

فلا يجب بعد ذلك أن يتعجب الإنسان كثيراً ، إذا لم يعد الناس يتقبلون حكم الأقلية بقبول حسن ، وبرضى واختيار . والآن يُنتزع من هؤلاء الأغنياء فى كل يوم جانب كبير من أموالهم ، بواسطة الضرائب وضريبة التركات ، حتى تضاءلت ثروات الأسر القديمة بسرعة كبيرة ، وتقلص ظلها ، فبلغت مستوى المواطنين العاديين . وبعد أن تمر عدة أجيال على تطبيق ضريبة التركات الثقيلة السارية فى الوقت الحاضر ، فسوف تذهب عنهم إقطاعياتهم وممتلكاتهم تماماً . وعندئذ لن تنفعهم ألقابهم ولا أحسابهم ، بل ستجعل من فقرهم وبؤسهم موضوعاً للسخرية والاستهزاء . وقد بدأ هذا يحدث الآن فعلا . فإن أشهر قصورنا الريفية وأعظمها ، قد احتلتها الآن أسر رجال الأعمال المقتدرين الذين تنتمى أصولهم إلى الطبقة الشعبية جداً . وبعضها استولت عليها جمعيات تعاونية ، وحوّلتها إلى دور

للنقاهة والاستشفاء ، أو إلى ساحات لعقد المؤتمرات ، أو نواد عمالية ، أو فنادق ومدارس وملاجىء . بل تحول بعضها فعلا إلى بيمارستانات (مستشفيات).

لابد إذن من مواجهة الحقيقة الواقعة . وهى أن معظم الناس الذين تظلهم حضارتنا ومدنيتنا الحديثة ، يعيشون فى مدن كبيرة ، حيث تتوفر السكك الحديدية والسيارات ، وخدمات البريد والتليفون والتلغراف ، وينتشر فيها الراديو و«الجراموفون» . وهذه الوسائل كلها قد نقلت حياة المدينة ووسائلها وأساليبها ، إلى مناطق الريف النائية . بل إن أصغر قرية من قرى الريف ، أصبح لها الآن أبرشيتها الخاصة بها ، وقوة بوليسها المحلية . فى مثل هذه الظروف الجديدة ، تتبدد كل دعاوى النظام القديم ، الذى يجعل قلة من الناس شديدى الثراء ، والأغلبية كادحة ناصبة ، لا تحصل على الكفاف إلا بشق الأنفس . إن مثل هذه الطريقة لتوزيع الثروة ، قد اختفت الآن ، ولم تعد تصلح لشىء ، ولا لمناطق قبائل «الهايلاند» .

ومع ذلك ، فلا تزال هناك حجة واحدة ، يمكن أن تستحق المناقشة ، يحتج بها رجال الأعمال ، للإبقاء على طبقة من الأثرياء الفاحشى الثراء ، تعيش على حساب بقية الشعب . ويعتبرها رجال الأعمال أقوى الحجج لتأييد حكم الأقلية . وهى أننا بمنحنا قلة من الناس ، ثروات أكبر مما يستطيعون إنفاقها وتبديدها ، فسوف يتوفر لهم فائض مدخر من المال وهو رأس المال (ورأس المال هو المال المدخر) يمكنهم أن يقوموا باستثماره دون أن يخشوا مغبة الفقر والإملاق . يقولون لو أننا وزعنا الدخل القومى بين الناس بالتساوى . فلن يحصل كل منا إلا على زيادة ضئيلة تفيض عن احتياجاته (هذا إذا زاد شىء) وتكون النتيجة أننا سننفق كل دخلنا أو معظمه ، فلا يبقى فائض مدخر لصنع الآلات ، وبناء المصانع ، ومد السكك الحديدية ، وحفر المناجم وما إلى ذلك . ولا يشك أحد فى أن الأموال المدخرة ، هى ضرورة لا غنى عنها ، للحفاظ على مقومات حضارتنا ، لتظل فى مستواها الرفيع . ولكن من المؤكد أنه ليس هناك وسيلة أشد إسرافاً ، ولا أكثر تبذيراً وتبديداً للجهود والأموال ، من هذه الطريقة المقترحة .

ونبدأ القول ، بأن من المهم جداً ، ألا يوجد الادخار ، إلا إذا سبقه إنفاق وبكمية كافية : أى أن الإنفاق يأتى قبل الادخار . إن أية أمة تبدأ فى صنع

الآلات البخارية ، قبل أن يحصل أطفالها على كفايتهم من اللبن ، حتى تقوى أرجلهم على حملهم، هي أمة حمقاء تسيء الاختيار . ولكن هذا هو بالضبط ماتصنعه الأمة ، عندما تختار لنفسها النظام الذي يجعل الأقلية من أبنائها أثرياء ، وأغلبيتهم الساحقة فقراء . وهو بالضبط مانفعله الآن . وحتى لو جعلنا للآلة البخارية الأسبقية على توفير اللبن الكافي للأطفال ، فليس هناك مايضمن حصولنا عليها فعلا ، أو أننا إذا حصلنا عليها،أمكننا إقامتها للعمل.وها نحن قد جربنا السادة الإقطاعيين في الريف الإنجليزي ، أعطيناهم الأموال الوفيرة ، مجازفين بها على أمل أن يشجعوا الفنون والعلوم وينهضوا بها ، فما كان منهم إلا أن أنفقوها على صراع الديكة وسباق الخيل... وكذلك هناك نسبة هائلة من أموالنا نعطيها للأقلية الحاكمة على أمل أن يستثمروها كرءوس أموال ، فإذا بهم ينفقونها على أهوائهم وشهواتهم ونستطيع أن نقول : إن الأغنياء لايفكرون في الادخار ، إلا بعد أن ينفقوا وينفقوا حتى يتعبوا من الإنفاق . بل إننا نراهم عاكفين دائماً على اختراع أساليب جديدة للإنفاق والبذخ الشديد ، مما لم يكن يحلم بها أجدادهم منذ مائة سنة . ثم إذا زاد لديهم الدخل ، وتبقت منه بقية بعد بذخهم ، بحيث لايجدون مايفعلون به إلا أن يستثمروه كرأس مال أو أن يلقوا به في الهواء ، عندئذ لن يعوقهم شيء عن أن يستثمروه في أمريكا الجنوبية ، أو جنوب أفريقيا ، أو روسيا أو الصين ، في الوقت الذي نقف فيه عاجزين عن تطهير أحيائنا الشعبية الفقيرة التي تشبه المباءات القـــذرة ، بسبب الافتقار إلى رءوس الأموال في بلادنا . ونحن نرى كل عام مئات الملايين من الجنيهات ، ترسل إلى خارج البلاد بهذه الطريقة . ثم نشكو بعد ذلك من المنافسة الأجنبية في الصناعة ، في الوقت الذي نسمح فيه للرأسماليين عندنا أن يزودوا الأجانب بالآلات التي انتزعوها من مصانعنا نفسها ، ومن أيدينا ، ليلقوا بها إلى المنافسين في خارج البلاد .

وطبعا سينبري الرأسماليون زاعمين أننا بهذا لم نزدد فقرا ، بل ازددنا غنى . لأن الفوائد التي ستربحها رءوس أموالهم ، ستعود في النهاية إلى موطنها الأصلي أي بلادنا . وإنهم إنما لجأوا إلى استثمارها في الخارج ، لأنها تجلب أرباحاً أكبر مما لو استغلوها داخل البلاد . ويؤكدون لنا أننا أصبحنا بذلك أكثر ثراء

ورخاء . بسبب تصدير رءوس الأموال ، لأن ماينفقونه فى داخل البلاد سوف يزداد . وهذا بدوره سيتيح للعمال البريطانيين فرصاً أكثر للعمل والكسب . ولكن أى ضمان عندنا ، على أنهم سوف ينفقون أرباحهم داخل الوطن . إن الأرجح ، أنهم سينفقونها فى مونت كارلو ، وما ديرا، ومصر ، وما لا أعرف من البلدان . وحتى لو أنفقوا ما ينفقونه داخل الوطن ، وأتاحوا للعمال فرصا للعمل ، فهل لنا أن نسألهم أى نوع من العمل هذا ؟ أى نوع من الأعمال ستتاح لمواطنينا ، بعد أن تفلس جميع ورشنا ، وتخرب مصانعنا ومزارعنا ، وبعد أن أصبحنا نستورد الطعام والمنسوجات من الخارج بدلا من صنعها بأيدينا ؟ نحن لا يمكن أن نقتنع أبداً بقول الرأسماليين : إنه قد صار عندنا بدلا من المزارع أحسن ملاعب جولف فى العالم ؛ وبدلا من الورش والمصانع ، أصبح لدينا أحسن الفنادق وأفخمها ، وبدلا من المهندسين وصناع السفن والخبازين والنجارين والنساجين والغزالين ، أصبح عندنا سفرجية ووصيفات وخدم وحشم ووصيفات شرف وقهرمانات وحراس للملاعب وغابات للصيد ورؤساء خدم وغيرهم وغيرهم . وأن كل هؤلاء ينالون أجوراً أفضل ، ويلبسون ثياباً أرشق وأفخم من ثياب العمال المنتجين ، الذين حلوا محلهم . إن علينا أن نتدبر حالنا الذى صرنا إليه وسنصير إليه ، إذا أصبح عمالنا عاجزين عن إطعام أنفسهم وإطعامنا ، عاجزين كعجز الأغنياء القاعدين المتبطلين . افرضى مثلا أن البلاد الأجنبية ، أوقفت تصدير المواد الغذائية لنا بسبب ثورة نشبت هناك ، يعقبها إلغاء ديونهم المستحقة للرأسماليين البريطانيين ، كما حدث فى روسيا . أو بسبب قيام البلد الأجنبى بفرض المزيد من الضرائب أو الضرائب التصاعدية على الأرباح المكتسبة من الاستثمارات البريطانية . أى مصير سننتهى إليه فى مثل هذه الحالات ؟ بل أى مصير سننتهى إليه إذا زادت ضريبة الدخل المفروضة فى البلاد الأجنبية ؟ ربما يستطيع الخادم الانجليزى أن يتباهى بأن انجلترا بلاده تستطيع أن تلمع حذاء المليونير ، أحسن من أى أجنبى . ولكن أية فائدة نجنيها من ذلك ، إذا أصبح هذا المليونير الكبير معدماً بعد أن انتزعت منه ممتلكاته وصودرت ، أو صفّيت ثروته لسداد ضريبة الدخل ، ولم يعد يملك حذاء لتلميعه ؟

ولا بد لنا من العودة إلى موضوع رأس المال هذا فيما بعد ، بتفصيل أكثر . ولكننا

نكتفى فى هذا الفصل ، بأن نبين أن الفكرة القائلة بالا تكال على قلة من الناس ، لتتولى هى تدبير رأسمالنا الوطنى ، هى فكرة خرقاء. وليس عيبها فقط فى أنها تسمح بالإسراف والتبذير على أوسع نطاق ، بل لأنها تعرض ثروتنا لخطر الضياع. ويتزايد هذا الخطر كلما حدثت فى العالم أية تطورات سياسية ، كالثورات والانقلابات . أجل ؛ لم يبق فيها مقالة لقائل ، اللهم إلا أن تكون قضاء محتوماً لاحيلة لنا فى رده . وهذا زعم باطل لا ينهض على قدميه لحظة واحدة . فإن الحكومة تستطيع أن تحدّ من الإسراف وأن تفرض وسائل معينة لاستخدام ثروتنا كرءوس أموال ، بطرق اقتصادية سديدة ، أفضل مما يمكن أن تقوم به أقليتنا الثرية البائدة ، وبكيفية أقل استهتاراً وطيشاً . وهذا ماقامت به الحكومة بالفعل وسارت فيه شوطاً كبيراً . وتستطيع الحكومة أيضاً أن تؤمم البنوك ، كما سوف نرى بعد قليل . وهذا وحده كفيل بأن يجرّد الأقلية من سندها الاقتصادى الأوحد .

التوزيع بحسب الطبقات

ولننتقل الآن إلى الطريقة الخامسة المقترحة وهى ، أن المجتمع وإن كان على كل فرد فيه أن يعمل ، إلا أنه يجب أن يقسم إلى عدد من الطبقات المختلفة ، بحسب أنواع العمل التى تزاولها كل طبقة . وكل طبقة (والأحرى أن تسمى طائفة) يجب أن تنال أجوراً تختلف عن الطبقة الأخرى : مثلا هناك الكناسون والزبالون والغسالات ، وماسحات البلاط ، وجامعو القمامة من الطرقات . فأجور هؤلاء ينبغى أن تكون بغير شك أقل من أجور الأطباء ورجال الدين والمدرسين ومغنى الاوبرا وأرباب المهن بصفة عامة . وهؤلاء بدورهم ينبغى أن ينالوا أجورا أقل من القضاة ، ورؤساء الوزارات والملوك والملكات .

وقد يتبادر إلى ذهنك أن هذا هو الحاصل بالفعل فى الوقت الحاضر . ومن المؤكد أن هذا صحيح فى حالات كثيرة . ولكن لا يوجد القانون الذى ينص على ذلك ، ويحتم على الأشخاص الذين ينتمون إلى مهن أو حرف أو طوائف مختلفة ، أن تتفاوت أجورهم بحسب مهنتهم وحرفتهم وطائفتهم . لقد جرت العادة عندنا أن المدرسات فى المدارس ورجال الدين والأطباء بصفتهم سيدات وسادة متعلمين متنورين ، ينبغى أن تكون أجورهم أعلى من أجور الأميين الذين يعملون بأيديهم باليومية أو بالأجر الأسبوعى . ومع ذلك فنحن نرى فى الوقت الراهن أن «الأوسطى» من العمال الذى يقف أمام الماكينة ، وإن لم يتظاهر بأنه سيد محترم أو حاصل على شهادة كذا وكيت ، يقبض أجراً أكبر بكثير من أجور رجال الدين وبعض الأطباء . والمدرسة أو مربية الأطفال ، تكون محظوظة حقاً لو عاشت فى مستوى الطباخة الماهرة . ولدينا عدد كبير من أطبائنا ، بل من أشهرهم يظلون يعانون من شظف العيش حتى يبلغوا سن الاربعين أو الخمسين . وكم من

قسيس يعول أسرة كبيرة ، براتب لا يزيد عن سبعين جنيها فى العام . إذن حذار من أن تقعى فى تلك الغلطة الشائعة التى تقول : إننا ندفع اليوم للمتعلمين والمثقفين أكثر مما ندفع للعمال اليدويين ، وإن الأعمال العقلية والفنية أعلى أجوراً من الأعمال التى تعتمد على العضلات. الأغلب أن أكثر الناس علماً لا يحصلون إلاّ على النزر اليسير. وربما لا يحصلون على شىء قط. بل قد تكون الثقافة والتعليم ، إذا لم تصاحبها ثروة وممتلكات موروثة ، ضارة بصاحبها لا مزية تفيده فى كسب قوته وتساعده على العيش فى مستوى معقول . أما معظم الرجال الذين يكوّنون أكبر وأضخم الثروات فى مجالات التجارة والمال والأعمال ، فهم فى العادة أناس لا يتمتعون بأية مزية من حيث الثقافة أو التعليم أو حتى الحسب والنسب . وكان بعض القديسين والعباقرة الأفذاذ الذين لم يُعترف بعبقريتهم وبعظمتهم إلا بعد أن ماتوا بزمن طويل ، كانوا فى حياتهم أمثلة حية للفقر والبؤس البشرى .

وثمة وهم خاطىء آخر ، علينا أن ننفيه من أذهاننا ونطرحه جانباً (هذا إذا كنت تتخبطين فى مثل هذه الأوهام ، فإن لم تكونى كذلك فأرجو معذرتك على سوء ظنى) ذلك أن نتوهم أن بعض الناس ينفقون على طعامهم ومعيشتهم أكثر مما ينفق غيرهم . وإنى أقول : إن وجبة الطعام التى تملأ بطن العامل ، وتقيم صلبه ، كافية لأن تملأ بطن الملك وتقيم صلبه . وكثير من العمال يأكلون ويشربون أكثر مما يأكل الملك ويشرب . وجميعهم يستهلكون ملابسهم فى وقت أقصر بكثير مما يفعل الملك . وملكنا فى الواقع ليس ثريا بالمعنى المفهوم للثراء هذه الأيام . وربما ينظر روكفلر إلى جلالته ، كما ينظر إلى مسكين بائس ، لا لأن مستر روكفلر عنده أموال أكثر منه فحسب . ولكن لأن مستر روكفلر غير ملزم بأن ينفق أمواله فى الحفاظ على عرشه الكبير ، أى أنه ليس ملزماً بالصرف والإنفاق على ناس آخرين .

لكن إذا أردت معرفة تكاليف احتياجات الملك ومستر روكفلر الضرورية ، فستجدين أنها لن تزيد على تكاليف أى شخصين آخرين يعيشان عيشة مريحة بدرجة معقولة . ولو ضاعفت للملك راتبه ، فلن يأكل ضعف ما كان يأكله ، ولن يشرب ضعف ما كان يشربه ، ولن ينام عدداً من الساعات ضعف ما كان ينامه ملء جفونه ، ولن يبنى منزلا جديداً حجمه ضعف حجم قصر بكنجهام ، ولن يتزوج ملكة

أخرى لتكون له أسرتان بدلا من أسرة واحدة . والمرحوم مستر كارنيجى الثرى المعروف عند ما بلغت ألوفه إلى مئات الألوف،ومئات الألوف إلى ملايين انتهى به الأمر إلى التخلص منها وتبديدها فى وجوه الخير، ذات اليمين وذات الشمال بالأكوام . لأنه كان قد حصل فعلا على كل ما يهتم إنسان بالحصول عليه ، وعلى كل ما يمكن للنقود أن تشتريه سواء لنفسه أو لأسرته .

وهنا قد يخطر ببالك هذا السؤال وهو : لماذا إذن نعطى بعض الناس أكثر من حاجتهم ، ونعطى آخرين أقل من حاجتهم ؟ والجواب على ذلك أننا فى الغالب لم نعط لهم شيئا . وواقع الحال أنهم إنما يحصلون على ما يحصلون عليه ، لأننا لم نتخذ أى قرار فى الموضوع ، ولم نحدد لهذا أو لذاك ما ينبغى أن يحصل عليه . بل تركنا الأوضاع رهنا للظروف ، تركنا الأنصبة لعامة الناس يختطفونها اختطافاً وينتهزونها انتهازاً . أما الملك والعلية من القوم — أى ذوى المناصب الرفيعة ، فإننا قصدنا أن نمنحهم دخولا حسنة ، قصدنا إلى ذلك عن عمد ، لكى يصبحوا فى مركز خاص متميز يكفل لهم الاحترام والمهابة بين عامة الناس . ومع ذلك فقد أثبتت التجارب وشواهد الحال ، أن السلطان لا علاقه له بالثراء والدخل الكبير . فليس فى أوروبا من هو أكثر مهابة من البابا . ولا يستطيع إنسان ما أن يقول إن البابا رجل ثرى . ففى بعض الأحيان يكون للبابا أبوان وأشقاء وشقيقات من صميم الشعب ، وفقراء وفى مركز مالى متواضع للغاية . بل إن البابا نفسه أفقر من خياطه الخاص أو من بقاله الخاص. وقبطان الباخرة يجالس ويخالط عشرات من الناس ، يستطيعون أن يلقوا بماهيته الشهرية فى عرض البحر دون أن يفوتهم شىء . ومع ذلك فإن سلطة القبطان فى سفينته سلطة مطلقة ، لدرجة أن أشد الركاب وقاحة واجتراء لا يجسر على معاملته بغير الاحترام والتبجيل . ورئيس الكنيسة فى القرية ، قد لا يبلغ دخله ، خُمس دخل أحد رعاياه من الفلاحين الذين يقع اختياره عليهم لمساعدته فى عمله ، وأداء واجبه الدينى . وقد يكون كولونيل الفرقة أفقر رجل بين مرءوسيه الجالسين معاً إلى مائدة الطعام فى الثكنات . وقد يملك الواحد من مرءوسيه أكثر بكثير من ضعف دخله ، ومع ذلك فهو رئيسهم الأعلى . وأعظمهم سلطاناً ونفوذاً . أجل . إن المال ليس هو

سر السلطان ولا هو شرط الإمارة . والذين يتولون مقاليد السلطة بيننا ، ليسوا أكثرنا غنى بأى حال . فأصحاب الملايين فى عرباتهم الفارهة ، يطيعون أوامر عسكرى المرور . وفى نظام البرتوكول الاجتماعى يتقدم النبلاء على أعيان الريف الإقطاعيين، ويتقدم هؤلاء على رجال المهن، ورجال المهن يتقدمون على التجار ، وتجار الجملة يتقدمون على تجار القطاعى ، وتجار القطاعى يتقدمون على العمال الفنيين وهؤلاء يتقدمون على العمال غير الفنيين أو اليدويين . فإذا كانت الأسبقية فى البرتوكول ، تتبع دخل صاحبها وثراءه ، فسوف ينقلب النظام السابق رأسا على عقب . وسيسبق الجميع التجار ورجال المال ، وسيتحتم على البابا والملك ، أن يلبسا قبعتيهما احتراماً فى حضرة مقطّرى الخمور ، ومعبئى لحوم الخنزير فى علب الصفيح .

ومع ذلك ، فإننا عندما نتحدث عن سلطان الأغنياء وجاه الأغنياء ، فإننا نتحدث عن شىء حقيقى موجود لا شك فيه ، لأن الرجل الغنى يستطيع بجرة قلم أن يفصل من خدمته أى شخص لا يروقه منظره ، ويستطيع سحب صفقاته ومعاملاته مع أى تاجر لا يعامله بالاحترام الكافى . ولكن مقدرة الشخص على تحطيم شخص آخر أو سحقه ، هى شىء مختلف تماماً عن السلطة العامة ، السلطة اللازمة لحفظ القانون والنظام فى المجتمع. فربما تخضعين لأوامر قاطع الطريق ، الذى يسدد مسدسه إلى رأسك ، ويطالبك إما بنقودك أو بحياتك . وقد تخضعين لأوامر صاحب الملك ، الذى يخيرك بين دفع الزيادة فى الإيجار ، وبين حمل متاعك على ظهرك وجر أولادك وراءك إلى الشارع . مثل ذلك لا يسمى خضوعاً للسلطة ، بل هو خضوع للتهديد . أما السلطة الحقيقية فلا علاقة لها بالمال ، وهى عادة فى قبضة أشخاص ـ ابتداء من الملك إلى خفير القرية ـ أفقر وأرق حالا من كثير من الناس الذين يتلقون أوامرهم ويطيعونها .

ترك الأمور على ما هي عليه

والآن ماذا عن الطريقة السادسة للتوزيع ؟ الطريقة التى تقول بترك الأمور على ما هى عليه . كقول القائل : « دع المقادير تجرى فى أعنتها » . ومعظم الناس من أنصار هذه الطريقة . حتى ولو كانوا يكرهون ما هم فيه . فالناس قد جبلوا على الخوف من كل جديد ، خشية أن يجعل التغيير حياتهم أسوأ مما كانت . أولئك هم المحافظون . ولو أنصفنا لقلنا إن أى واحد من المحافظين لا يمكن أن يزعم وهو محتفظ بقواه العقلية (اللهم إلا فى موسم الانتخابات حيث لايقول أحد الحقيقة). أن من المستطاع أن نحتفظ بالأوضاع على ما هى عليه ، بمجرد أن نتركها تجرى فى أعنتها ، أو بمجرد إلقاء حبلها على غاربها .

وقد تبدو هذه الخطة لأول وهلة سهلة مريحة لا تكلفنا شيئا . ولكن الواقع المؤلم أنها ليست فقط صعبة التحقيق ، بل مستحيلة تماما . عندما وقف «يوشع» Joshua وأمر الشمس أن تقف على جبل «جبيون» بغير حراك ، وأمر القمر أن يقف ثابتا فى وادى أجالون ، لمدة ٢٤ ساعة فقط — وهى مدة بسيطة لا تكاد تذكر — كان رجلا متواضعا جدا ، إذا قيس بإخواننا الذين يتخيلون اليوم ، أن العالم سيقف ثابتا بلا حراك ، أو سيبقى يغط فى نومه غطيطا ، بشرط أن نحرص على عدم إيقاظه . ومع ذلك فنحن جميعا نعرف أن «يوشع» كان فى أيامه الخوالى يطلب تحقيق معجزة من المعجزات .

ولن يغيّر من الأمر شيئا أن نكتفى بالقول : إن الأوضاع قد بلغت حداً من السوء لا يمكن السكوت عليه ، أو إننا لا يمكن أن نصبر على بقاء الأمور على ما هى عليه . فإن رد أتباع الطريقة السادسة سيكون بسيطا : من لم يقبل الوضع الراهن فليفعل ما بدا له فلا سبيل إلى تغييره . وجوهر المشكلة هو أن الأوضاع

لن تبقى أبداً على ما هي عليه مهما حرصت أو حرصوا على عدم التدخل فيها . مثل هذا إذا امتنعت عن تنظيف حجرات بيتك ، ثم تتوهمين ، أنك ستجدينها على حالها فى العام التالى . ومثل هذا إذا تركت القطة نائمة على السجادة أمام المدفأة ، ثم تتوهمين بعد عودتك من الكنيسة ، أنك ستجدينها حيث تركتِها ، لا حيث وضعت زجاجات اللبن .

الحقيقة هى أن الأوضاع تتغير بسرعة ، وأنها تتغير بسرعة أشد إذا تركنا حبلها على غاربها مما لو أوليناها اهتمامنا . فقد وقعت فى خلال المائة والخمسين عاما الأخيرة تغييرات مذهلة فى هذا الجانب الذى نعالجه من حياتنا بالذات (أى فى مجال إنتاج وتوزيع الدخل القومى) . وقد وقعت هذه التغييرات ، وأصابتنا بالذهول لأنها لم تكن موضع اهتمام أحد فى البداية ، وألقينا حبلها على غاربها فانطلقت كما شاء لها هواها . فى خلال هذه الحقبة دخلت الآلات البخارية فى حياتنا ، ثم جاءت فى أثرها القوى الكهربية . ودخل التيار الكهربىّ فى كل بيت ؛ ثم المياه النقية ؛ ثم غاز الوقود ؛ وتولت الآلات تسيير القطارات على سطح الأرض ؛ والبواخر على سطح البحر ؛ والغواصات تحت الماء . وليس هذا وحسب، بل حملتنا الطائرات نحن وبضائعنا وأمتعتنا فى أجواز الفضاء . كل هذا أدى إلى زيادة إمكانياتنا وقدراتنا على إنتاج الثراء ، وتخفيف أعباء العمل وزيادة سرعته ؛ بحيث لم يعد هناك معنى لوجود فقير واحد بيننا . فالمنزل الذى يحتوى على المواقد الغازية ، والإضاءة الكهربية ، والتليفون ، والمكنسة الكهربية ، والراديو ، يدّخر فيه العمل والجهد إلى حد بعيد . ومع ذلك فهو لا يعطيك إلا فكرة بسيطة ومصغرة،عن مصنع حديث يعج بالآلات الأتوماتيكية الضخمة . ولو أن كل واحد منا قام بدوره ، ونهض بنصيبه من العمل أيام السلم ، كما كنا نفعل أيام الحرب ، فإن جميع لوازمنا واحتياجاتنا من المواد الغذائية والملابس والمساكن والكهرباء ، يمكن أن تتوفر بكميات كافية ، وفى أقل من نصف ساعات العمل اليومية التى نشتغلها فى الوقت الحاضر . وبذلك نترك بقية يومنا فراغا، نملؤه بالفنون والعلوم والمعرفة والثقافة واللهو والمرح والسياحة وإجراء التجارب ؛ والترويح عن النفس المكدودة فى شتى صور الترويح وأشكاله .

لقد أصبح أمامنا وضع جديد : ها هو ذا تغيير عميق ومذهل قد حل بنا فى الوقت الذى كنا نعتقد أننا قد تركنا الأمور على ما هى عليه . وكانت نتيجة عدم اهتمامنا به ، وعدم توجيهنا له وتنظيمنا إياه لمصلحة البلاد ، أنه ترك الفقراء أشد فقرا مما كانوا من قبل عندما لم تكن هناك آلات على الإطلاق ؛ وعندما كان الناس يحتفلون بالمليم ، أكثر من احتفالهم اليوم بالريال . هذا بينما صار الأغنياء ، أغنياء بدرجة جنونية لا يتصورها عقل . وأصبحنا نرى الرجال الذين كان ينبغى تشغيلهم لصنع الخبز للجائعين ، والملابس للعراة ، والمساكن للمشردين وأبناء السبيل ، أصبحنا نراهم يبددون قوتهم الإنتاجية فى خدمة الأغنياء المتبطلين وتوفير الكماليات وأسباب الفخفخة والأبهة لهم . مع أنهم لم يعودوا أرستقراطيين أو نبلاء بالمعنى القديم للكلمة ، بل أصبح كسلهم وبطالتهم وإسرافهم وتفاهتهم ، مضرب المثل فى الفساد الخلقى والتحلل والتعفن .

وقد تسبب هذا التغيير فى وقوع ثورتين ونصف ثورة فى السلطة السياسية . فطُوِّح بالأرستقراطيين من كبار ملاك الأراضى . ثم جاء رجال المال فطوّحوا بأصحاب الأعمال بدورهم . ثم جاء النقابيون فساروا نصف الشوط فقط للتطويح بسلطة رجال المال . وسأعود لشرح ذلك كله بصورة أتم وأشمل فيما بعد ؛ ولكن يكفينا الآن أنك ربما قد لاحظت من نتائج هذه الثورات ؛ بروز حزب العمال على مسرح السياسة . وبمجرد أن تستعرضى هذه الأحداث ، يمكنك أن تثقى فى كلمتى عندما أقول لك : إن السياسة لن تقف ثابتة بعد الآن ؛ ولن تكون أكثر ثباتا واستقرارا من الصناعة والتطور الصناعى ، من أجل سواد عيون الملايين من الناس من الطراز القديم الهيّاب المتردد ؛ الذين ما يزالون يدلون بأصواتهم فى كل انتخابات ، إلى جانب ما يسمونه بالروح المحافظة . ومعناها بالاختصار : أن نعصب أعيننا ونفتح أشداقنا فى بلاهة .

ولو قيل للملك «ألفريد»(١) فى زمانه : إنه سوف يأتى على انجلترا حين من الدهر

(١) King Alfred يعرف باسم ألفريد العظيم ٨٤٨ — ٩٠٠ م ، يعد من أعظم وأنبل الملوك الإنجليز .

تملك فيه أسرة واحدة خمسة قصور كبيرة ويختا بخاريا لتعيش فيها وتجوب البحار ، بينما يعيش ألوف الكادحين من الناخبين كل ستة فى حجرة واحدة ، وهم مع ذلك شبه جائعين،فإنه كان حريا أن يقول على الفور : إن الله لن يسمح بوقوع مثل هذه الخطوب فى أمة ، إلا أن تكون أمة فاسقة تستحق غضب الله ونقمته . ولا بأس من ذلك . فلقد طرحنا الله جانبا ؛ ولم نشركه فى الموضوع ؛ ومع ذلك فقد تسببنا فى وقوع تلك الخطوب الفادحة ؛ لا بسبب الفسق والفجور الذى يستوجب نقمة المولى ؛ ولكن بسبب تركنا الأمور كما هى عليه ، وجلوسنا نحلم ونتخيل أن الأمور ستترك نفسها أيضا كما هى عليه .

وبهذه المناسبة ؛ ألم يلفت نظرك أننا لم نعد نتحدث عن ترك الأمور على ما هى عليه حسب القول القديم ؛ بل أصبحنا نقول : « دع المقادير تجرى فى أعنتها » ! وهذا لعمرى تطور كبير فى مفهومنا للموضوع ، وتقدم نحو التعقل والحكمة ؛ لأننا على الأقل أصبحنا نعترف بأن الأمور تسير أو تجرى . بدلا من الظن السيء بأنها ثابتة لا تتحرك ولا تتغير ، كما أنه يتضمن إشارة غير مقصودة ؛ إلى وجود عامل طفيف من التوجيه والتحكم فى سير الأمور وجريانها . ولذا يتعين عليك أن تقتلعى من رأسك نهائيا ، الفكرة التى تقول بترك الأمور والأوضاع على ما هى عليه؛ على أمل أنها ستظل باقية على ما هى عليه — فهى لن تبقى على ما هى عليه . والذى يحدث ؛ هو أننا نجلس متبلدى الحس ، فاغرين أفواهنا فى بلاهة ، نتساءل فى دهشة عما سوف يقع بعد ذلك . وليس هذا شيئاً كالجلوس على شط الترعة ، والتحديق فى الماء وهو يجرى فيها ؛ بل هو كجلوسنا جامدين فى داخل عربة يجرها حصان جامح انطلق يعدو خارجا عن أعنته . ويمكنك أن تلتمسى لنفسك العذر بقولك « وماذا فى وسعى أن أفعل غير ذلك ؟ » ولكن جمودك وسلبيتك لن يمنعا وقوع التصادم المحتوم . والمفروض أن الناس فى مثل هـــذا الموقف الحرج ، يفكرون بعمق وصبر وسرعة وبكل جدية واهتمام ، لكى يجدوا وسيلة للإمساك بزمام الحصان . وفى خلال تفكيرهم هذا ، يعملون كل ما فى وسعهم لإبقاء العربة على الطريق السوى ؛ وبعيدا عن العثرات الخطرة بقدر الإمكان .

وسياسة ترك الأمور على ما هى عليه ، تطبقها الحكومة عندما لا تتدخل أبدا فى شئون الرأسماليين ؛ ولا تفكر بأية حال فى أن تقوم بنفسها بأعمال الرأسماليين أو بتشغيل واستثمار رءوس الأموال . وهذا ما يسميه الاقتصاديون الرأسماليون مبدأ حرية العمل أو « مبدأ عدم التدخل » « Laissez Faire » . وبعد أن امتحن هذا المبدأ فى بوتقة التجربة ؛ تطاير إلى هباء منثور ولم تقم له قائمة . وهو الآن لا يثير أدنى اهتمام . أما منذ مائة عام ؛ فقد كان هو المبدأ والقاعدة السائدة فى السياسة والاقتصاد . ولكن لا تزال عندنا بقية من رجال الأعمال وأذنابهم ، ممن يودون أن يتاح لهم جمع الأموال واكتنازها ، حسب هواهم دون اعتبار للمصلحة العامة ، لا يزالون ينادون به بقوة .

كم يكفى كل شخص ؟

الظاهر أننا قد أجهزنا على جميع الأفكار والخطط المقترحة لتوزيع الثروة ، فيما عدا الخطة الاشتراكية . وأحب أن ألفت نظرك ، قبل أن نمضى قدما فى مناقشتها أو التعرّض لها ، إلى شيء عجيب قد وقع أثناء دراستنا السابقة لمعظم الحلول السابقة . كنا نحاول مخلصين ، أن نوفّق فى العثور على خطة صالحة لتوزيع الثروة . ولكننا كلما حاولنا توزيعها بحسب جدارة الشخص أو استحقاقه ، أو بحسب العمل الذى يبذله ، أو بحسب مايتمتع به من مهابة وثقافة وأرستقراطية ، أو أى من الصفات الفردية ، وجـــدنا أن بحثنا ينتهى من تلقاء نفسه ، نهاية سخيفة لا جدوى منها . كما كان نصيبنا الفشل ، عند ما حاولنا أن نربط بين الثروة والعمل ، وبدا أنه أمر مستحيل أن يتحقق . ولما حاولنا أن ننشئ علاقة بين المال والأخلاق ، عجزنا وغلبنا على أمرنا . وعند ما حاولنا أن نكتشف علاقة ما بين المال والسلطان الذى يرهب جانبه ، غلبنا على أمرنا مرة أخرى . فلما قررنا أن ننفض أيدينا من الموضوع كله على أنه عمل غير صالح ، ولا يستحق منا كل هذا الاهتمام ، وقررنا أن نترك الأمور كما هى عليه ، وجدنا أنها لن تبقى حيث تركناها .

أليس هذا شيئا عجيبا ؟ فلنفكر إذن ، ولو لبرهة وجيزة ، فى الغرض أو الهدف المقصود تحقيقه من أية خطة لتوزيع الثروة ، يمكن أن نسميها خطة مقبولة . كل إنسان — فيما عدا رهبان الفرنسسكان وفقراء كلير(١) — سيقول إنه لن يقبل أى حل لا يلغى الفقر إلغاء تاماً (وحتى الفقر عند رهبان الفرنسسكان

---

(١) The Poor Clares الراهبات الفرنسسكانات يسمين باسم زعيمتهن الأولى القديسة كلارا .

يجب أن يكون اختيارياً وهو ليس مفروضاً عليهم) . وبناء على هذا ، فأول شيء نفعله هو أن نقضي برهة وجيزة ، في دراسة الفقر نفسه .

من المتفق عليه ، أن الفقر هو ضربة من ضربات الحظ السيء والشقاء الإنساني لا تستريح إليه ولا تطمئن به نفس الفقير المبتلى بالفقر . ومع ذلك ، فالفقراء وهم يعانون من ألم الجوع الحاد ، والبرد الشديد ، ليسوا بأتعس ولا أشقى من الأغنياء . بل هم في الغالب أسعد من كثير منهم . تستطيعين بكل سهولة أن تلقى أناساً تتضاعف ثرواتهم عند ما يبلغون سن الستين عشر مرات قدر ما كانوا يملكون وهم في سن العشرين . ولكنك لن تجدى أبداً واحداً منهم يقول لك إنه أصبح في شيخوخته أسعد وأهنأ مما كان في شبابه بمقدار عشرة أضعاف . وجميع المفكرين البعيدى النظر ، يؤكدون لك أن السعادة والشقاء إنما هي أمور نفسية ، ترجع إلى تكوين الشخص واستعداده ولا علاقة لها بالمال . فالمال يمكن أن يداوى الجوع ، ولكنه لا يداوى الشقاء . والطعام يملأ البطن ولكنه لا يملأ الروح . ولقد قال أحد الاشتراكيين الألمان المشاهير ، وهو « فردناند لاسال »[1] إنه عندما يبذل جهده لإثارة الفقراء ، وحضهم على الثورة على فقرهم ، لا يغلبه على أمره فيهم سوى شيء واحد : هو شعورهم بالرضا والقناعة ، وعدم الحاجة إلى المزيد . والفقراء كانوا بالطبع غير راضين . ولا يوجد على ظهر الأرض إنسان راض عن حاله . ولكن عدم رضا الفقراء ، لم يكن كافياً ليدفعهم إلى تجشم المتاعب ، واحتمال المشقات لتغيير أحوالهم بشكل جدّى . وحصول المرأة الفقيرة على بيت كبير ليكون ملكا لها ، وعلى كثير من الخدم والحشم وعديد من الثياب ، وأن ترزق بوجه مليح وشعر مرسل أو مموج بطريقة بديعة ، لاشك يبدو في عينها شيئا طيبا بل رائعاً . ومع ذلك ، فالمرأة الغنية التي تتمتع بكل هذه الأشياء ، تنفق جانباً كبيراً من عمرها في الأسفار والتنقل إلى أماكن نائية مستوحشة ، لا لشيء إلا لتنأى بنفسها عن هذه الأشياء من شدة مللها وضيقها بها . واضطرار المرأة إلى تمضية ساعتين أو ثلاث كل يوم في الاغتسال وارتداء الثياب ،

---

(١) Ferdinand Lassale ١٨٢٥ — ١٨٦٤ أحد الزعماء الأولين للحركة الاشتراكية في ألمانيا .

واستعمال أدوات الزينة المتنوعة كالفرشاة والمشط وما إلى ذلك ، ثم قيام الوصيفة أو القهرمانة بإحداث ما يلزم من تشويه وتلطيخ فى وجهها وهيئتها ، كما يحدث عموماً ، ليس بأسعد ولا أمتع من خمس دقائق فقط تقضيها المرأة فى القيام بمثل هذه الإجراءات المتعبة كما يسميها جنود الجيش . أما الخدم فهم متعبون لدرجة أن السيدات إذا اجتمع شملهن فلا حديث لهن إلا عن الخدم ومتاعب الخدم . والرجل السكران أسعد من الرجل الصاحى . وهذا هو سبب إقبال البائسين على الخمر . وهناك من المخدرات والمكيفات ، ما يجعلك تسبحين فى نشوة من السعادة المفرطة ، فى الوقت الذى تدمر فيه جسمك وروحك تدميراً . إلا أن ما يهم حقاً ، هو ما نتحلى به من أخلاق وسجايا . ولنعى ذلك جيداً ، إننا إذا اهتممنا بسلوكنا الشخصى وبأخلاقنا ، فإن سعادتنا سوف تتحقق من تلقاء نفسها . وكل الأشخاص ذوى الطباع المستقيمة ، والأخلاق السويّة ، لا يهدأ بالهم أبداً إلا إذا جعلوا كل أمورهم مستقيمة وسوية . وهم أحسن صحة ، وأشد إكباباً على أعمالهم ومسئولياتهم ، من أن يهتموا بالسعادة ويشغلوا أنفسهم بها. وليس الفقر فى عصرنا هذا ، هو نفس الفقر الذى بورك وامتدح فى موعظة الجبل . والاعتراض على الفقر الحالى ليس فى أنه يجعل الناس أشقياء ، ولكن لأنه يحط من كرامتهم ويبتذل آدميتهم . فإذا استطاع الفقراء أن ينالوا السعادة فى انحطاطهم ، مثلما ينالها الكبراء والأغنياء ، وهم فى رفعتهم وسموهم ، فهذا مما يزيد حالتهم سوءاً . وعند ما قال شكسبير على لسان الملك:

« ثم لترقدوا أيها الفقراء السعداء فى نومكم الهادئ ؛
أما هذا الرأس الذى يحمل التاج ، فينام فى القلق والهموم »

نسى الملك ، أن السعادة لا تصلح مبرراً للفقر والوضاعة . ألا إن شرارة الإنسانية المقدسة ، الكامنة فى نفوسنا ، لتتأجج وتشتعل احتجاجا وسخطاً على من يغريها أو يستدرجها لتخضع للذل والوضاعة ، مهما عمد إلى رشوتها بسعادة مجردة ، من ذلك الطراز الذى يمكن لأى خنزير أو سكران أن يحصل عليه !!

إن الفقر الذى نراه بين ظهرانينا اليوم ، فى جميع المدن الكبرى ، إنما يمتهن الفقراء ويحط من كرامتهم ، بل هو يُعدى بالذل والمهانة والانحطاط جميع الجيران الذين يعيشون على مقربة منهم . وأى شىء يصيب الجيران بالضعة والهوان ،

يمكن أن ينتشر كالوباء فيصيب البلاد كلها ، بل يصيب قارة بأسرها . بل إنه فى النهاية ينحط بالعالم المتحضر بأسره وهل العالم الآن إلا جيران متجاورون ؟ ولا يمكن للأغنياء أن يفلتوا من آثار الفقر الوبيلة . فعندما يتسبب الفقر فى انتشار وباء شديد العدوى ، وهذا ما يحدث دائماً عاجلا أو آجلا ، فإن الأغنياء يصابون بالعدوى ، ويرون أبناءهم يموتون أمام أعينهم بسببه . وعند ما يخلق الفقر الجريمة والميل إلى العدوان والعنف ، يصاب الأغنياء بالذعر ، ويلجأون إلى مختلف الوسائل لحماية أشخاصهم وممتلكاتهم . فإذا خلق الفقر الخصال السيئة والألفاظ البذيئة ، سرعان مايلتقطها أطفال الأغنياء ، مهما بذلت الجهود لعزلهم عنها . وهذه العزلة — لو تحققت — خليقة بأن تحدث فيهم أضراراً أكثر مما فيها من النفع . وإذا ماتنبهت النساء الفقيرات ذوات الحسن والجمال ، إلى أن فى استطاعتهن كسب أموال أكثر ، باحتراف الرذيلة بدلا من العمل الشريف — وهن يفعلن ذلك دائماً — فسوف يسممن دماء الشبان الأغنياء الذين يعاشرونهن . وهؤلاء بدورهم ينقلون الداء بعد زواجهم إلى الزوجات ثم إلى الأطفال ، ويتسببون لهم فى جميع أنواع الآلام والمحن ، التى تنتهى أحيانا بالتشويه الخلقى والعمى والموت ، والتى دائماً ما تنتهى بإلحاق ضرر ما ، مادى أو معنوى بسيط أو خطير . وهناك اعتقاد قديم شائع، يقول : « إن من الممكن أن يعيش الناس كل فى حال سبيله » وبهذا لا يصيبهم شيء مما يصيب جيرانهم أو مما يصيب قوماً يعيشون على بعد مائة ميل عنهم . وهذا خطأ جسيم ، بل إنه أخطر الأغلاط. والقول بأن الناس هم أعضاء فى جسد واحد، ليس مجرد موعظة دينية تتردد فى الكنيسة بلا معنى ، بل إنه يمثل الحقيقة بحذافيرها. فبالرغم من أن الأغنياء الذين يقطنون فى أقصى أطراف المدينة ، يستطيعون أن يتحاشوا الاختلاط بالفقراء الذين ينتشرون فى الطرف الآخر للمدينة ، إلا أنهم لا يستطيعون أن يجدوا مفراً ولا ملجأ من الموت معهم جنبا إلى جنب عند ما يدهمهم جميعاً الطاعون ، فلا يميز بين فقير وغنى . إن الناس يمكنهم فعلا أن يعيشوا ؛ كل فى حال سبيله وعلى حسب هواه ، ولكن بشرط أن يضعوا حداً للفقر . وإلى أن يحدث ذلك ، فلا يمكنهم إغــلاق عيونهم ولا آذانهم ولا أنوفهم عن مناظر الفقر البشعة،وأصواته المنكرة وروائحه النتنة، وهم يسيرون

فى طرقات المدينة كل يوم . وإلى أن يحدث ذلك ، لا يمكنهم أن يستشعروا الأمن والطمأنينة من أن أشد مخاوف الفقر هولا ، ألا وهى الجريمة والطاعون والموت المحقق ، لن تمسهم حتى ولو اعتصموا منها فى بروج مشيدة ، وأحاطوا أنفسهم بالجنود المدججين بالسلاح .

هذا ، وما دام شبح الفقر محلقاً فوق رءوسنا ، فلن نطمئن يوماً ولن نأمن أبداً أنه لن يلحقنا أذاه . وإذا حفرنا حفرة للآخرين ، فقد نقع فيها نحن . وإذا تركنا هوة عميقة بدون أن نقيم حولها سياجاً خشبياً ، فقد يسقط فيها أطفالنا وهم يلعبون . ونحن نرى بأعيننا كل يوم أحسن العائلات وأشرفها وأعلاها مقاماً ، يسقطون فى هوة الفقر السحيقة. وهى هوة غير محاطة بسياج . ومن أين لنا أن نعرف أن الدائرة لن تدور علينا نحن الآخرين ؟

ولعل أكبر حماقة يمكن أن تقع فيها أمة من الأمم ، هى أن تستخدم الفقر كوسيلة من وسائل العقاب على ذنوب لا تزج بمرتكبيها فى السجن . وأسهل شىء أن يقال للرجل الكسلان : « دعوه . دعوه فى فقره وبؤسه . فالفقر هو جزاؤه الحق على كسله وقعوده . وسيكون له فيه درس لا ينساه! » . ولكننا بهذا القول ، ندل على أننا نحن الكسالى لاهو ؛ لأننا لا نكلف أنفسنا شيئا من عناء التفكير قبل أن نضع قوانيننا ونظمنا . والحقيقة أننا لا يمكن أن نحتمل وجود الفقراء بيننا ، أيا كانوا سواء أكانوا كسالى أم نشيطين ، سكارى أم صاحين ، فاضلين أم آثمين ، حريصين أم مهملين ، حكماء أم بلهاء . فإذا استحقوا العقاب ، فلينالوه . ولكن بصورة أخرى غير الفقر . لأن الفقر لن يلحق بهم من الأذى ، نصف ما يلحقه بجيرانهم الأبرياء وبالمجتمع عموماً . إن الفقر هو إساءة عامة للوطن كله ، بقدر ما هو سوء حظ يلحق بالفرد . وأى تسامح فى بقاء الفقر ، إنما هو جريمة كبرى ترتكب فى حق الوطن .

وبناء على هذا ، يجب أن نعتبر من الشروط اللازمة للتوزيع الصحيح للثروة ، أن يحصل كل فرد على نصيب كاف يجعله أو يجعلها بمنجاة من الفقر وشروره . وهذا ليس كلاماً مستحدثاً ؛ ففى أيام الملكة اليزابث ، كان من بين قوانين انجلترا ، نص يحرم أن يُترك أى إنسان فريسة للجوع فأى إنسان فى ذلك الحين — مهما كان

شأنه — يمكنه أن يتقدم بطلب لصرف معونة له، إلى الموظفين القائمين على تنفيذ «قانون الفقراء»، وعلى كل هؤلاء الموظفين أن يطعموه ويمنحوه ملبساً ومأوى. وبالطبع كان هؤلاء الموظفون يتلكأون كثيرا فى تنفيذ هذا القانون الرحيم، وكانوا يضعون للمعونة مالا يخطر على بال من الشروط القاسية، المذلة للكرامة والمهدرة للآدمية. وإذا كان مقدم الطلب قادراً على العمل، أرسلوه للقيام بأشق الأعمال وأبغضها، فإذا رفض أرسلوه إلى السجن. وقد يكون المأوى الذى يمنحونه للمعدمين، هو ملجأ العجزة الرهيب، حيث يختلط العجوز بالشاب والفتاة البريئة بالصبي وبالبغايا العاهرات وبالمشردين فى صعيد واحد. وقد يستتبع التقدم بطلب هذه المعونة، أن يحرم المعدم من بعض حقوقه المدنية، مثل حقه فى الانتخاب إذا كان له مثل هذا الحق. وحقه فى الترشيح لبعض الوظائف العامة لثبوت تهمة العجز عليه. وبالاختصار، كان الأوصياء على قانون الفقراء أيام اليزابيث، يرغمون الفقراء المعدمين المستحقين للمعونة، إذا كانت لديهم بقية من الكرامة، يرغمونهم على أن يحتملوا ماهم فيه من فقر مهما طال بهم المدى، ولا يفكرون أبداً فى الذهاب لطلب المعونة التى ينص عليها القانون. ومع ذلك فإن الواجب يحتم على القائمين بأمر هذا القانون أن يساعدوا الفقراء الذين يتقدمون إليهم بطلبات المعونة، بأية صورة. وهكذا فإن القانون الإنجليزى — فى هذه الحدود التى ذكرناها — يعتبر فى أساسه قانوناً شيوعياً. أما جميع الأساليب القذرة القاسية التى تستخدم فى تنفيذه، فكلها أخطاء وأخطاء فاحشة. لأنها بدلا من أن تنقذ البلاد من وهدة الفقر والمذلة، قد جعلت الفقراء أشد ذلا وبؤساً مما هم. ومع ذلك، فالمبدأ قائم هناك فى صلب القانون. لقد أمرت الملكة اليزابث ألا يموت أحد من رعيتها من الجوع أو العرى أو من التشرد بلا مأوى. وحسبها أن تأمر بذلك. أما نحن الذين تعرضنا للتجربة المروعة التى مرت بها الأمة بأسرها؛ تجربة الفقر الشامل وآثاره الوبيلة، فيجب علينا أغنياء وفقراء — أن نخطو خطوة أخرى فنقول: لا يجب أن يوجد فى أمتنا فرد واحد فقير. وفى الوقت الذى نقوم فيه بتقسيم ثروتنا يوماً بيوم، فإن أول ما نطالب به هو أن نعطى كل شخص ما يكفيه ليعيش عيشة كريمة، وليصبح عضوا محترماً فى المجتمع. ولو ارتكب

الأفراد أشياء أو وقعوا فى مخالفات ما كان لهم أن يرتكبوها أو يقعوا فيها ، فلا يحملنا ذلك على القول بأنهم يستحقون الفقر جزاء نكالا . ولكن فلنمنعهم من فعل الشر ، ولنحملهم على أداء الواجب بكل الوسائل التى فى أيدينا لمنعهم من الشر أو حملهم على أداء الواجب ، إلا أن نتركهم فقراء ، فالحذار الحذار من تركهم فقراء !! لأنهم بفقرهم سيتسببون فى أذى كل فرد آخر فى المجتمع ، وسينشرون عيوبهم ومثالبهم بين المواطنين كالوباء المنتشر .

فإذا سلمنا بأنه لا ينبغى بأى حال من الأحوال ، وبأية ذريعة من الذرائع ، أن نترك الناس فقراء ،فإن علينا أن نقرر ما إذا كنا سنسمح لهم بأن يكونوا أغنياء،وإذا نحن قضينا على الفقر ، وغادرناه إلى غير رجعة ، فهل نسمح بالإسراف والبذخ ؟ وهذا سؤال صعب حقاً . لأن من السهل أن نضع للفقر حدوداً ولكن من الصعب أن نضع للبذخ حدوداً ، فعند ما نرى امرأة جائعة ، أو مهلهة الثياب ، أو لا تسكن فى حجرة مستقلة على الأقل ومؤثثة بفراش مناسب ، من السهل نصفها بالفقر . وإذا زادت نسبة وفيات الأطفال فى حىّ عن الآخر زيادة واضحة ، أو إذا انخفض مستوى العمر للبالغين هناك عن الرقم الذى ورد فى الكتاب المقدس لعمر الإنسان الطبيعى وهو ٧٠ سنة ، أو إذا انخفض متوسط وزن الأطفال فيه عن المستوى المقدر له إذا ما نالوا طعاماً كافياً ورعاية صحية كافية ،يمكننا بكل سهولة أن نقول إن الناس فى ذلك الحى يعانون من الفقر . ولكن معاناة الغنى والثراء ، أمر لا يسهل حسابه وقياسه ، والأغنياء يعانون الكثير فعلا . وكل شخص على صلة وثيقة بالأغنياء ، يعرف تماماً مدى معاناتهم ومقدار متاعبهم ، فهم دائماً يشكون من سوء الصحة ، ولا يكفون عن البحث وراء كل أنواع العلاج والعمليات الجراحية ، يجربونها الواحدة بعد الأخرى فإذا لم يكونوا مرضى حقيقة ، تخيلوا أنهم مرضى ثم هم فى قلق دائم على ممتلكاتهم وفى حذر دائم من خدمهم ومن أقاربهم الفقراء . ثم هم فى شغل دائم وهم مقيم بخصوص مستثمراتهم وأرباحهم ، ورغبتهم فى الاحتفاظ بمركزهم الاجتماعى،فإذا أنجبوا أبناء أزعجهم القلق على مستقبلهم لأنهم يعرفون مقدماً أنهم لن يتركوا لهؤلاء الأبناء ما يكفيهم ليعيشوا فى المستوى الذى نشأوا هم فيه ، فإذا كان الزوجان الثريان يملكان خمسين ألف جنيه فى العام ، ثم

رزقوا بخمسة أولاد ، فلن يتركا لهم إلا عشرة آلاف لكل منهم ، وبعدأن يربوهم ويجعلوهم يعتادون العيش فى حدود خمسين ألفاً كما تعيش تلك الطبقة من المجتمع التى تعيش فى هذا المستوى ، وإذا لم يتمكن هؤلاء الأولاد من الزواج بأغنياء ، فسوف يضطرون إلى الإنفاق فوق مستوى دخلهم لأنهم لم يعرفوا كيف يعيشون بطريقة أخرى أكثر تقشفا . وتكون النتيجة أن يغرقوا فى الديون . فالأغنياء يورثون أبناءهم عاداتهم وطرائقهم فى الحياة، وهى حياة غالية النفقات . ويورثونهم أيضاً ، أصدقاءهم الأغنياء وديونهم الفادحة ، ثم لاشىء بعد ذلك إلا قليلا . وهكذا تتفاقم أزمة الأغنياء جيلا بعد جيل وتسوء حالهم . ونحن لانفتأ نلتقى فى كل مكان بسيدات وسادة ليس لديهم الموارد الكافية للاحتفاظ بمراكزهم الاجتماعية . ونراهم يحسون بالبؤس والشقاء ؛ ربما أشد بكثير مما يحس بهما الفقير العادى من عامة الشعب .

ولا يبعد ياسيدتى أن يكون بين معارفك عائلات ميسورة الحال ، ولكنها لاتعانى شيئا بسبب يسارها وغناها ؛ فتجدينهم لايسرفون على أنفسهم كثيرا ، ويجدون أعمالا نافعة تبقى عليهم صحتهم ؛ وهم ليسوا فى قلق بخصوص مركزهم الاجتماعى ، ويودعون أموالهم فى استثمارات مأمونة ؛ ويقنعون بنسبة بسيطة من الربح ، ويربون أولادهم على العيش فى بساطة ، ويعلمونهم مهناً نافعة . ولكن معنى هذا أنهم لا يعيشون عيشة أهل الثراء وربما كانت دخولهم عادية . ولكن الاتجاه السائد بين الأثرياء ، هو أنهم لا يعرفون ما يصنعون بأنفسهم . وينتهون غالباً إلى الانضمام إلى جمعية خيرية . والإسراف فى الملذات التى يتفنن فيها أصحاب محلات وست إند ، ثم يبلغ بهم الإرهاق فى نهاية الموسم ، لدرجة أنهم يصبحون أكثر إعياء من خـــدمهم . وقد لا يكون لديهم ميول رياضية ، ولكن مركزهم الاجتماعى يضطرهم لمشاهدة حفلات السباق وحضور حفلات الصيد والقنص . وربما كانوا لايعبأون بالموسيقى فيما بينهم وبين أنفسهم ، ولكن عليهم أن يذهبوا للحفلات الموسيقية الساهرة . وقد لا يلبسون ما يحبون أن يلبسوا ، ولا يفعلون ما يحبون أن يفعلوا . إنما عليهم أن يصنعوا ما يصنع الأغنياء من طبقتهم لمجرد أنهم أغنياء ، هذا وإلا اضطروا للنزول إلى مستوى العمل النافع

أى مستوى الناس العاديين ، وهو ما يأبونه كل الإباء . وهكذا تسير بهم الأمور ، فما داموا لا يستطيعون القيام بما يحبون القيام به ، فلابد من أن يحبوا مايقومون به ؛ لابد من أن يتحايلوا حتى يقنعوا أنفسهم بأنهم يستمتعون بحياتهم وبتصرفاتهم تلك ، بينما الضجر يقتلهم . والأطباء يدجلون عليهم ، والتجار ينهبونهم نهباً . فإذا ما تشامخ عليهم من هو أغنى منهم ، انتقموا لأنفسهم بالتشامخ على من هم أفقر منهم .

وفى سبيل الخلاص من هذا النكد وذلك الشقاء ، يعمد ذوو المقدرة والروح الوثابة من الأغنياء ، إلى دخول البرلمان أو الالتحاق بالوظائف الدبلوماسية ، أو بالجيش أو يقومون بإدارة مقاطعاتهم واستثمار أموالهم بأنفسهم بدلا من تركها نهباً للوكلاء والسماسرة . بل يعمد بعضهم أحيانا إلى السفر والمغامرة لاكتشاف بلاد جديدة متحملين فى ذلك مشقات ومخاطر كبيرة . ثم تكون النتيجة أن تصبح حياتهم لا تفترق فى شىء عن حياة الناس الآخرين الذين يتقلدون تلك الوظائف ، أو يقومون بتلك المجازفات من أجل لقمة العيش . وهكذا لا تكون الثروات إلا عبثاً وهمًّا . ولولا الخوف من الفقر : ذلك الخوف الذى يتملكنا جميعاً ويطاردنا فى العصر الحاضر ، لرفض الكثير من الأغنياء أن يحملوا فوق كواهلهم فضل أموالهم وممتلكاتهم . إن الذين يستمتعون إلى أقصى حد بغناهم الفاحش ، وتميزهم به عن الآخرين هم وحدهم الذين يجدون المتعة الكبرى فى الكسل والقعود ، ويحبون أن يتخيلوا أنهم أحسن من جيرانهم ، وأن يعاملوا معاملة خاصة على هذا الأساس المزعوم . ولكن ليس فى الدنيا كلها بلد يسمح برعاية النفاق والرياء وحب التظاهر وحمايتها والإنفاق عليها . إن الكسل والنفاق والغرور ليست بالفضائل التى توجب التشجيع ؛ بل هى رذائل توجب القمع والحظر . هذا فضلا على أن من المستحيل إشباع هذه الرغبة المرذولة ، فى الكسل وحب إصدار الأوامر للفقراء من الأتباع . من المستحيل إشباعها — حتى ولو كانت صواباً — إذا انعدم وجود الفقراء فى المجتمع : أى إذا لم يكن بيننا فقراء يمكن إصدار الأوامر لهم أو التعالى عليهم بمظاهر الغنى الكاذب . إن ما نريده : لا مواطنين فقراء أو مواطنين أغنياء ، ولكن ببساطة أن يكون لدينا مواطنون عندهم فوق كفايتهم ، أى يعيشون فوق مستوى الكفاف . وهذا ينتهى بنا بالضرورة إلى السؤال الصعب التالى : كم يكفى كل شخص ؟ ما هو القدر الكافى لكل مواطن ؟

فى مسرحية شكسبير الشهيرة ، تناقش الملك لير مع بناته حول هذا الموضوع . وكان رأى الملك فى القدر الكافى لكل شخص هو أن يكون لديه هو مثلا مائة فارس فى خدمته . ولكن ابنته الكبرى عارضته فى ذلك وقالت بل خمسون فقط فيهم الكفاية . ولم تر أختها أى حاجة لأى فارس على الإطلاق إذا كان خدمها يستطيعون تلبية كل طلبات الملك . فأجابها الملك لير بأن المعيشة إذا اختصرت ، بهذه الصورة وقصرت فقط على مالا يمكن الاستغناء عنه ، فأولى بها أن تاتى بملابسها الفاخرة لأنها ستكون أكثر دفئا إذا لفت جسدها بملاءةاوأمام هذا الرد لم تجد الابنة ما تقوله . والواقع أنه لا يمكن أيضاً أن يحدد القدر الكافى لأى شخص . فإن ما يكفى فتاة غجرية ، لا يكفى سيدة صالونات محترمة . وما يكفى سيدة ما ، قد يترك غيرها غضبى محنقة . إنك عندما تتخطين بقدمك ، عتبة الفقر ، لا تجدين هناك أى سبب يدعوك للتوقف عند هذا الحد . فبواسطة الآلات الحديثة ، يمكننا أن ننتج أكثر بكثير من القدر الكافى لطعامنا وكسائنا ومسكننا فى مستوى معقول . وليس هناك أى حد للأشياء والمخترعات الجديدة ، التى يمكن أن نعتاد على استعمالها فى حياتنا اليومية ، كما أن الأشياء التى نستخدمها الآن ، تطرأ عليها كل يوم تطورات وتحسينات لا حد لها . لجداتنا استطعن أن يعشن بدون مواقد بوتاجاز ، وضوء كهربى وسيارات وتليفونات ، ولكن اليوم لم تعد هذه الأشياء مثاراً لدهشة أحد بل لم تعد من الكماليات . وأصبحت من الضروريات العادية فى حياة كل إنسان . وأى مواطن لا يستطيع توفيرها لنفسه ولأسرته ، لا يمكن أن يعتبر فى مستوى معقول .

وبنفس الطريقة ارتفع مستوى التعليم والثقافة ؛ ففى أيامنا هذه لو أننا رأينا خادمة فى مستوى جهل الملكة فيكتوريا عندما جلست على العرش ، لاعتبرناها فى عداد البلهاوات ناقصات العقل . وبالرغم من أن الملكة فيكتوريا شقت طريقها بنجاح على جهلها المطبق ، إلا أننا لا نستطيع أن نقول إن المعرفة التى تمتاز بها الخادمة العصرية على الملكة السابقة ، هى من ضروريات الحياة المتحضرة التى لا غنى عنها كالتليفون مثلا . فهناك فرق بين الحياة المتحضرة، والحياة ذات الحضارة الراقية . فما يكفى للأولى لا يكفى للثانية . فنرى لذلك مثلا : إذا جئت إلى منزلك

بفتاة قروية من الريف نصف متحضرة ، فهى قد تكون أقوى ساعداً ، وأكثر إخلاصاً فى العمل وأسلم طوية من كثيرات من الخادمات المتمرنات من أهل المدينة. ومع ذلك فسوف تحطم كل ما هو قابل للتحطيم فى البيت وستجدينها عاجزة عن كتابة الرسائل أو قراءتها . أما عن استخدامها الأدوات الحديثة كالساعات والسخانات وماكينات الخياطة والمكانس الكهربائية والغسالات ، فإن الحظ يسعدك لو استطعت تدريبها على غلق صنابير المياه فى الحمام بدلا من ترك مائها يجرى . ومن جهة أخرى فإن خادمتك المتمدنة النشيطة التى تستطيعين أن تعهدى لها بكل هذه الأمور ، ستصبح مثل الثور الذى دخل حانوت الخزف ، إذا ما أطلقت سراحها تمرح فى أحد المعامل العصرية ، التى لا يشتغل فيها إلا العلماء المتخصصون والمدربون تدريبا عاليا ، ولا تستخدم فيها إلا أدق الآلات ، والتى يبلغ من دقتها أحيانا أن حركتها لا تكاد تحس مثل حركة عقارب الساعة ، والتى تستحضر فيها سموم ومفرقعات من أخطر الأنواع ، ولكنهم هناك يعرفون كيف يتحكمون فيها. مثل هذا يحدث أيضاً إذا أطلقت سراح خادمتك الذكية فى غرفة العمليات الجراحية، حيث يقوم الأطباء والجراحون بأشياء لو حدثت فيها زلة يد واحدة لأهدرت حياة إنسان . ولو كان لكل خادمة عصرية من البراعة والمعرفة والصبر ، القدر الذى تحتاجه المعامل وغرف العمليات (وإن كانت هذه الصفات غير متوفرة دائماً لسوء الحظ فى غرف العمليات) فإن التدبير المنزلى يصبح فناً رفيعاً . فلا ننجز فقط أعمالنا المنزلية الضرورية بأسرع وأتم وأنظف طريقة ، بل يمكننا أن نخلق فى البيت أشياء أخرى كثيرة ، تبدو لنا الآن من رابع المستحيلات .

ويتكلف تدريب عامل المعمل أكثر مما يتكلف تدريب الخادمة العصرية . ويتكلف تدريب الخادمة أكثر مما يتكلف اقتناص بربرية متوحشة من الأحراش التى تعيش فيها . والذى يكفى فى حالة منها ، لا يكفى فى الأخريين . وهكذا فإن السؤال الجزافى الذى وضعناه عن القدر الكافى للمعيشة ، سيبقى بلا جواب. فكل شىء يتوقف على نوع المعيشة التى ترغبين فيها . فالذى يكفى المتشرد لا يكفى إنساناً متمدنا مثقفاً ثقافة عالية بما تتطلبه حياته من علاقات شخصية وحفلات وموسيقى وفن وأدب ودين وعلم وفلسفة . ونحن لا يمكن أن نكتفى بأى قدر من هذه

الأشياء : فهناك دائماً الجديد منها والذى سوف يكتشف ، والقديم منها الذى سيتحسن ويتطور . وبالاختصار لا يوجد شيء يسمى القدر الكافى من الحضارة وإن كان هناك ما يكفى مثلا بالنسبة لأى شيء على حدة ، مثل الخبز أو الأحذية فى أى وقت بعينه . فإذا كان فقر الإنسان معناه احتياجه لشيء أفضل مما لديه — ومن الصعب علينا أن نعثر على معنى للفقر غير هذا المعنى — فإننا بهذا المعنى سنظل فقراء مهما كان عندنا من الأموال . فإذا كان عندنا الكفاية من هذا الشيء أو ذاك ، فلن تكون عندنا الكفاية من كل شيء . وبالتالى إذا كانت خطتنا فى التوزيع هى أن نمنح بعض الناس كفايتهم ، وأن نمنح الآخرين فوق كفايتهم ، فلن تنفع هذه الخطة . لأن كل ما عندنا من أموال وأشياء ، سينفد قبل أن يشبع أى فرد . فكل إنسان لن يسكت فمه أبداً عن طلب المزيد ، وتكون النتيجة هى تكوين طبقة عجيبة شاذة من المرفهين المدللين ، الذين سيبقون طول حياتهم أشد سخطاً وتململا من جيرانهم الفقراء .

الطريق الأوحد إذن ، للخروج من هذا المأزق ، هو أن تعطى لكل فرد نفس المقدار الذى نعطيه للآخر . وهذا هو الحل الاشتراكى لمشكلة التوزيع . ولكن ربما تقولين إنك تفضلين البقاء فى هذا المأزق بدون حل ، على قبول الاشتراكية التى « لا تطيقين استساغتها » . ولا تستطيعين لها هضما . ولكن لا بأس . فمعظمنا فى بداية الأمر يتخذ مثل هذا الموقف . ولكن تحولنا عن رأينا السابق يتم عندما نكتشف تلك السلسلة الرهيبة من المظالم والشرور ، التى تحيط بنا من كل جانب . وعندما نكتشف الكثير من الأخطار والعقبات التى تجثم فى طريقنا . وكل هذه أشياء لا يمكن تجاهلها وإغماض البصر عنها . فربما عجزت عن اكتشاف أى طرافة أو منطق أو جمال ، فى مبدأ المساواة فى الدخل ، ولكن أية امرأة لها مثل عليا تستهويها وترشدها وتحركها ، تستطيع بسهولة أن ترى المظالم والمصائب والعيوب الكامنة فى نظام عدم المساواة . فإذا تتبعت هذه الشرور — والتى هى شخصياً فى صراع يومى معها — فسوف تقودها جميعا إلى منبعها الأصلى المشؤوم ، وهو عدم المساواة . وأنا أنوى الآن أن أكشف لك عن العلاقة التى تربطها .

ماذا يجب أن نشتريه أولاً ؟

إذا شئنا أن ندرس الآثار المترتبة على عدم المساواة فى توزيع الدخل القومى ، تلك الآثار التى نلمسها فى مؤسساتنا القومية ، وفى معيشة الشعب بأسره ، فإننا علينا أن ننظر أول ماننظر فى مجال الصناعة ،ونرى كيف تتأثر الصناعة بعدم المساواة ثم ننظر فى نظام الزواج ، ثم فى القضاء وكيف يسير ، ثم فى مبلغ الأمانة والصدق التى يتحراها البرلمان ، ثم فى مدى الاستغلال الروحى للكنيسة، ثم فى مبلغ الفائدة التى نجنيها من مدارسنا ومعاهدنا . ثم فى أهمية الصحافة ومزاياها ومثالبها . علينا أن ننظر فى كل ناحية من هذه النواحى الواحدة بعد الأخرى ، ونقدر مدى تأثر كل منها بطريقة توزيع الثروة .

وإذا ما بدأنا بالصناعة ، فسنجد أنفسنا قد انغمسنا فجأة فيما نسميه علم الاقتصاد السياسى ، ونسميه هكذا لنميزه عن الاقتصاد المنزلى أو التدبير المنزلى الذى تعرفه سيداتنا حق المعرفة . والرجال يجدون الاقتصاد السياسى علماً جافاً صعباً ، وهم يتهربون من دراسته كما يتهربون من مشكلات البيت وميزانيته .ومع ذلك فهو ليس معضلة عويصة . فالاقتصاد السياسى ليس إلا فن تدبير شؤون الأمة كما تدبر ربة البيت شؤون بيتها . وإذا كان الرجال يتهربون منه ، فيجب على النساء أن يقتحمن ميدانه . فللأمة دخل ثابت تنفق منه ، وتتصرف فيه ، كربة البيت تماماً . والمشكلة تنحصر فى كيفية إنفاق هذا الدخل ، للحصول على أكبر فائدة للصالح العام .

وأول شيء يجب أن تقرره ربة البيت ، هو تحديد الأشياء الضرورية ، ثم تحديد الأشياء التى يمكن الاستغناء عنها . ومعنى هذا أن على ربة البيت أن تضع قائمة باحتياجات بيتها مرتبة بحسب أهميتها ، فمثلا:إذا لم يكن فى البيت طعام كاف ،

ثم نرى ربة بيتنا المصونة ، تخرج وتنفق كل ما معها من نقود ، فى شراء زجاجة عطر رخيص ، وعقد لؤلؤ مزيّف، فماذا يمكننا أن نسمى مثل هذه المرأة ؟ سوف نصفها بالغرور والحمق والسخافة ، ونقول : إنها أم غير صالحة . وستسميها السيدة المشتغلة بالسياسة ، ستسميها بكل بساطة : اقتصادية فاشلة . بمعنى أنها امرأة لا تعرف الشيء الذى يأتى فى الأهمية الأولى ، عندما يحين وقت إنفاق النقود . والمرأة التى ليس لها من التعقل والحكمة ، ما يجعلها ترى أن الطعام والملابس وإيجار البيت ووقود التدفئة . تأتى فى المحل الأول ، وأن زجاجات العطر وعقود اللؤلؤ مزيفة كانت أو حقيقية إنما تأتى بعد ذلك بشوط طويل ، مثل هذه المرأة لايمكن أن تصلح للقيام على شؤون البيت . وحتى إذا دخلت محل الجوهرى ، فإن ساعة اليد تأتى فى الأهمية قبل العقد ، لأنها أكثر منه فائدة . ومعاذ الله أن أقول : إن الأشياء الثمينة والجميلة ليست مفيدة ؛ ألا إنها مفيدة تماماً ، واقتناؤها هو عين الصواب . ولكن بشرط أن تأتى فى دورها المناسب . ولكنها لايمكن أن توضع فى الاعتبار الأول . وقد يعتبر الإنجيل هدية لطيفة ومناسبة لصبى صغير . ولكن إذا أهديت هذا الإنجيل لصبى يتضور جوعاً ، بدلا من إعطائه كسرة خبز وكوباً من اللبن ، فهو تصرف مجنون فقد عقله . وعقل المرأة دائماً أجمل وأروع من جسدها . ومع ذلك فإذا لم ينل جسدها طعامه الكافى فسوف يهلك جسدها وعقلها . أما إذا أطعمت جسدها ، فالعقل سيدبر أموره بنفسه ، ويدبر أيضاً أمور الجسد ، إذن : الطعام يأتى أولا .

ويمكنك أن تنظرى إلى البلد كلها كأنها بيت كبير، وإلى الأمة كأنها أسرة كبيرة . وتلك هى الحقيقة الواقعة . فماذا نرى هناك ؟ أطفالا لاينالون إلا نصف كفايتهم من الطعام ، ويرتدون الأسمال ، وينامون فى جحور بشعة ، ويتشردون بالألوف فى أنحاء البيت الكبير . بينما نرى النقود التى ينبغى أن تنفق على طعامهم وكسائهم وإيوائهم فى مساكن لائقة ، نراها تبدّد بالملايين على زجاجات العطور وعقود اللؤلؤ والكلاب المدللة وسيارات السباق ، وعلى فاكهة الفراولة لتوضع على المائدة فى شهر يناير مع أن مذاقها يشبه طعم الفلّين . وما إلى ذلك من ضروب البذخ والإسراف . وماذا نرى أيضاً ؟ نرى إحدى شقيقاتنا فى الأسرة القومية الكبرى

لا تملك غير زوج واحد من الأحذية نعله مملوء بالخروق التى ينفذ منها الماء ، مما يجعل أختنا دائمة العطس والزكام طول الشتاء ، وليس لديها منديل لتمسح فيه أنفها . بينما نرى إحدى الشقيقات المواطنات ، عندها أربعون زوجاً من الأحذية ذات الكعب العالى وعشرات من المناديل الحريرية . ونرى شقيقاً صغيراً يحاول جاهداً أن يشب عن الطوق ، ليدعم عظام جسده النامية بمقدار من الطعام اليومى لا يتجاوز ثمنه بنساً واحداً . ولا ينى يصدع قلب أمه المسكينة عندما يثقل عليها بطلب المزيد من الطعام ثم المزيد . بينما نرى شقيقاً مواطناً من إخواننا الكبار ، ينفق خمسة أو ستة جنيهات على وجبة غداء واحدة فى فندق عصرى راق ، يتلوها عشاءُ دسم فى النادى ، وبعد ذلك تتلقفه يد الطبيب لتعالجه من الإفراط فى الطعام والشراب .

أمامك إذن صورة فاجعة للاقتصاد السياسى الفاسد . فإذا ما سألنا بعض السذج عن الموضوع قالوا : « المسألة بسيطة . فأما المرأة ذات الاربعين حذاءاً ، والرجل الغارق فى الشراب فى النادى ، فقد حصلا على نقودهما من أبيهما الذى كوّن ثروته من المضاربة فى سوق المطاط . أما الفتاة ذات الحذاء الممزق ، والولد المتعب الذى وكزته أمه فى رأسه منذ هنيهة لتسكت إلحاحه فى طلب الطعام ، فليسوا إلا رعاعاً نشأوا فى حمأة الفقر والبؤس » وهذا صحيح . ولكنه لايغير من الواقع شيئاً ولا ينفى أن الأمة التى تنفق النقود على الشمبانيا قبل أن توفر اللبن الكافى لأطفالها ، أو التى تقدم الوجبات الدسمة لطلاب الصيد من أنواع «السيليهام والوولف والألزاس والهجين » وغيرها بينما تدل نسبة وفيات الأطفال فيها ، على أن أبناءها يموتون بالألوف من سوء التغذية ، لاينفى أن مثل هذه الأمة هى أمة حمقاء وغبية وجاهلة وتضرب أسوأ الأمثال فى سوء الإدارة ، وستنحدر إلى ماهو أسوأ من ذلك بمضى الوقت مهما حاولت أن تخفى حقيقتها المؤلمة ، بأن تحصى مالديها من لآلىء ومجوهرات وكلاب الصيد من كل نوع . أجل إن مثل هذه الأمة ستنحدر من سىء إلى أسوأ ، حتى ولو ظن الأرستقراطيون فيها أن ثروتها قد تضاعفت ثلاث مرات لمجرد أن جميع كلابها المدللة قد أنجبت فى البطن الواحدة ستة جراء . ألا إن الطريقة الوحيدة لكى تصبح الأمة غنية مزدهرة ، هى أن تدبر شؤون

بيتها تدبيراً سليما : أى تقوم بتوفير احتياجاتها بحسب ترتيب أهميتها . وألا تسمح أبداً لاية أموال أن تبدد على الأهواء والنزوات والكماليات ، إلا بعد استيفاء كل الضروريات استيفاءاً تاماً .

ولكن لاجدوى من التعجيل باللوم على الأرستقراطيين أصحاب الكلاب . فجميع هذه السخافات المزرية الموجودة ، لايرتضيها أى عاقل ، ولكنها نتيجة حتمية لتفاوت الأسر فى الثراء . فالرجل الغنى يجر وراءه المرأة بصفته زوجاً لها أو أباً ،فيبدأ فى بيته مثل أى شخص آخر ، بشراء الطعام ثم الثياب ثم بتدبير المسكن الذىيأويه هو وأسرته . ويفعل الرجل الفقيرنفس الشىء . ولكن الفقير يجد أنه بعد أن ينفق كل ما يملكه علىهذه الضروريات ، لم يزل أبعد من أن يستكملها . فطعامه غير كاف ، وملابسه بالية قذرة ، ومسكنه حجرة واحدة أو جزء من حجرة ، وهذا المسكن الضيق نفسه غير صحى مع ذلك . وعندما يملأ الغنى بطنه ويكسو جسده ويأوى بأسرته فى بيت مريح ، يجد أن لديه البقية من النقود لإشباع نزاوته واستعراض نعم الله عليه أمام أعين الآخرين . وفى الوقت الذى يقول فيه الفقير « أريد المزيد من الخبز، والمزيد من الثياب، وأريد مسكنا أفضل لأسرتى ، ولكن العين بصيرة واليد قصيرة ! » نجد الغنى يقول : « أريد أسطولا من السيارات ويختا وماسات ولآلىء لزوجتى وبناتى ، وغابة للصيد فى اسكتلندا . فالنقود عندى ليست غاية فى حد ذاتها . فأنا على استعداد لان أدفع فى هذه الاشياء التى أريدها عشرة أضعاف ثمنها » وما أسرع ما ينهض رجال الأعمال ، فى همة ونشاط ، بصنع السيارات واليخت وبحفر المناجم لاستخراج الماسات من إفريقيا ، والغوص فى أعماق البحار لصيد اللآلىء ، وإمداد غابة الصيد المطلوبة بالأكشاك الخشبية والمعدات . ولا يعيروا الرجل الفقير أدنى التفات . فحاجته ملحة فعلا ، ولكن جيوبه فارغة ، ويده قصيرة بالغة القصر .

وإذا وضعنا المسألة فى صيغة أخرى . قلنا:إن الفقير يريد تشغيل العمال فى صنع مايحتاج إليه : أى الخبز والمنسوجات وبناء المساكن،ولكنه لايستطيع أن يدفع أجور الخبازين والنساجين وعمال البناء . بينما يستطيع الغنى أن يدفع أجور العمال لكى يقوموا بكافة الأعمال التى ترضيه وتدخل السرور على قلبه . وجميع العمال

الذين ينتفعون بنقود الغنى ، يعملون ويكدحون مثل غيرهم ، ولكن عملهم وكدحهم يؤدى فى النهاية إلى رفاهية طائفة قليلة من الناس وإغرائهم بالكسل والقعود . وكان الأفضل أن يتجه كدحهم وإنتاجهم إلى أعمال من شأنها أن توفر الطعام الضرورى للفقراء المعدمين . وهكذا فالنقود تنفق فى غير محلها المناسب . وتذهب بدداً ، وتؤدى إلى إبقاء البلاد فى فقرها ؛هذا إذا لم تزدها فقراً على فقر . وهذا كله ليس إلا من أجل إبقاء قلة قليلة من الناس متمتعة بالثراء الفاحش .

ولا يمكن أن يدافع مدافع عن هذه الأوضاع بالقول بأن الأغنياء يوفرون للناس الأعمال التى يقبضون عليها أجوراً . ووفرة العمل ليست فى حد ذاتها نعمة . فالقاتل يخلق عملا للجلاد . وسائق السيارة الذى يصدم طفلا فى الطريق ، يخلق عملا لرجل الأسعاف ويهيء رزقاً حسناً للطبيب وللحانوتى ، ولعمال الفراشة وللقسيس ولحائكة ثياب الحداد ، ولسائق عربة الموتى وحفار القبور واللحاد . وبالاختصار إن سائق السيارة القاتل يهيء رزقاً لعدد كبير من المواطنين المحترمين بحيث لو انتهت الحادثة بمصرعه هو الآخر ، فربما بدا من باب الاعتراف بجميله وبأياديه البيضاء على المجتمع أن يقام له تمثال كبير . إن الأموال التى يتصرف فيها الأغنياء ، ويوفرون بها تلك الأعمال التى لاحاجة للمجتمع فيها ، يمكن أن ترصد لأعمال نافعة ضرورية إذا كانت موزعة بين الناس بالتساوى . لأنه فى حالة توزيع الأموال بالتساوى لن يعطى أى فرد ما يشترى به سيارات وماسات إلا بعد أن يتم إطعام كل فرد وكساؤه وإيواؤه فى مسكن مناسب . كما لن تعطى أية أجور عالية للعمال لإغرائهم بترك أعمالهم النافعة ، ليتحولوا إلى جيش من الخدم والحشم القابعين فى بيوت الأغنياء . وسوف يقل التظاهر بالنفاق ، وتختفى صور الكسل والإسراف والتبديد فى نفس الوقت الذى يتوفر فيه الطعام والثياب والبيوت الصحية بالمساواة فى توزيع الثروة ، ستتوفر فى مجتمعنا الصحة والرغد والأمن والطمأنينة والفضيلة ، وبكلمة واحدة : سيعم الرخاء .

تحسين النسل

تساءلت امرأة فقالت : ترى هل تتحسن أحوال الناس إذا أعطيناهم نقوداً أكثر ؟ وأول ما يتبادر إلى ذهن الإنسان عند سماعه هذا السؤال السخيف ، هو أن يمسك بتلابيب هذه السيدة ويهزّها هزة عنيفة. إذا لم تكن الأسرة المتيسرة ، التى تسكن سكناً مناسباً ويتوفر لها الطعام الكافى ، ويرتدى أبناؤها ثيابا لائقة ، ويتلقون تعليما ملائماً ، ويتميز أفرادها بأخلاق طيبة ومعاملة رقيقة طيبة ، إذا لم تكن مثل هذه الأسرة أحسن حالا من غيرها من الأسر التى يعيش أبناؤها على نصف وجبة ، وثيابهم مهلهلة ، وتفوح منهم رائحة نتنة ، ويحتشدون جميعاً فى حجرة واحدة ، إذا لم تكن تلك أفضل من هذه وأحسن حالا ، فعفاء على العقل والمنطق وكل تفكير سليم !.

ومع ذلك ، فلنحتفظ بهدوء أعصابنا ولا داعى للاستسلام للغضب . فالمرأة التى تأكل جيدا وترتدى ثيابا نظيفة وتأوى إلى سكن لائق ، أحسن حالا من المرأة التى تجاهد لتمسك رمقها بالقليل من الشاى الساخن وكسرات من الخبز الجاف واللحم القديد ، وترتدى أسمالا قذرة ، وتقطن فى حجرة عفنة الريح فوق السطوح . هذا كلام لا شك فيه . ولكنه مع ذلك ينطبق بحذافيره على الخنزيرة كما ينطبق على المرأة . فالخنزيرة النظيفة التى تأكل جيدا ، أحسن حالا من الخنزيرة الجائعة القذرة . ولكنها خنزيرة فى كلتا الحالتين . ولا يمكنك أن تخلق من الخنزيرة غزالا . وفى المستقبل إذا لم تصبح نساؤنا من عامة الشعب ، أحسن حالا من سيداتنا الثريات اليوم ، حتى وهن فى أحسن حالاتهن ، فإننا حريون بأن نأسف أبلغ الأسف على التقدم الطفيف الذى حققناه . وهو أسف لو تعلمين شريف بل مقدس . فلنتأمل إذن أثر المساواة فى الدخل فى شعبنا ، فى طبيعته وصفاته الأساسية كشعب يتألف من آدميين وبشر .

ستجدين من تقول لك ، إنك إذا أردت خلق بشر أفضل ، فيجب أن تربيهم وتنشئيهم بنفس الاهتمام والعناية والدقة التى تربى بها سلالات الخيل والخنازير الأصيلة . وليس من شك فى أهمية هذا القول ؛ ولكن ستواجهك فى ذلك صعوبتان : الأولى أنك لا تستطيعين توليف الرجال والنساء كما تولفين بين الثيران والأبقار ، أو بين الأحصنة والمهرات أو الخنازير والخنزيرات بنفس الدقة والحرية المتاحة لك فى الحالات الأخيرة ؛ بحيث لا تتركين لهم أدنى حرية للاختيار أو للتفكير فى الأمر على الإطلاق . والثانية : أنك حتى لو تغلبت على الصعوبة الأولى ، فلن تعرفى كيف تخلقين سلالة طيبة . لأنك لا تعرفين أى طراز من الآدميين ترغبين فيه . أما فى حالة الحصان والخنزير فالمسألة سهلة للغاية . فأنت تريدين حصاناً سريعاً يصلح للسباق، أوحصاناً قوياً لجر الأثقال والعربات . وفى حالة الخنزير يكون هدفك ببساطة ، هو توليد خنازير سمينة ذات لحم وفير . وبالرغم من ذلك فإن أى خبير فى هذه العملية يستطيع أن يخبرك ، بأنه يلاقى فى عمله حالات كثيرة من الفشل ، مهما بلغت عنايته ودقته فى الاختيار .

ولكن ، ما إن تقعدى وتسألى نفسك أى نوع من الأطفال تريدينه ، حتى تعترفى بالعجز تماما عن تحديد ذلك هذا بالطبع فيما عدا اختيارك لجنس الطفل ذكراً أم أنثى . وعلى أحسن الفروض ، يمكنك أن تستبعدى أنواعا قليلة من الأطفال ، كالعجزة والصم والبكم والعمى والبلهاء ، أوالمصابين بالصرع وغير ذلك من أمراض الطفولة وعاهاتها . وحتى فى هذه الأنواع ، فأنت لا تعرفين كيف تتفادين ولادتها ، لأنه فى أغلب الحالات لا يلحظ أية عاهات أو شذوذ فى خلقة الآباء الذين أنجبوا هؤلاء التعساء المشوهين . فإذا انتقلت من مجال ما لا تريدين ، إلى ما تريدينه من الأطفال فقد يتبادر إليك أن تقولى : أريد أطفالا طيّبين . والطفل الطيّب هو الطفل الذى لا يسبب مشكلات لأبويه . ولكن ثبت أن الكثيرين جداً من الرجال والنساء النافعين لبنى جنسهم ، كانوا فى طفولتهم أمثلة على المشاغبة وإثارة المتاعب . وجميع الأطفال النشيطين ، المفرطين فى حيويتهم ، والواسعى الخيال ، والممتلئة رءوسهم بالأحلام ، والمتميزين بصفة عامة بالذكاء والشجاعة ، هم دائماً مصدر متاعب لآبائهم ، ويوصفون بأنهم أولاد أشقياء . حتى العباقرة

الأفذاذ بعد أن يكبروا ، نجد أن من النادر أن يتمتعوا بحب الناس ، أو أن يألف أحد عشرتهم حتى يموتوا . ويجب ألا ننسى أننا قد قتلنا سقراط بالسم ، وصلبنا المسيح ، وأحرقنا چان دارك ، فى وسط ضجيج من الحماسة والتصفيق والتهليل والتكبير ، بعدأن قررنا فى محاكمات رسمية تولاها محامون ورجال دين مسؤولون ، أنهم أشرار وخبثاء ، بل هم أكثر شراً وأخبث من أن يتركوا ليعيشوا ، وأن جزاءهم الحق هو الموت . إذا تدبرنا هذا جيدا ، فإننا نعترف بأننا أبعد ما نكون عن الصلاحية للحكم على ما هو خيّر وطيّب ، بل لا ينبغى أن ندّعى بتاتا أن لدينا أى ميل طبيعى ومخلص للخير .

وحتى إذا عهدنا إلى أية سلطة سياسية أو حكومة ، لكى تتولى هى اختيار أزواجنا وزوجاتنا لنا ، بهدف تحسين النسل ، فسوف يقع موظفوها فى حيرة بالغة عندما يواجهون مشكلة الاختيار أى اختيار الأصلح للأصلح . وربما بدأوا عملهم ، بمنع زواج أى شخص يشتبه فى إصابته أو إصابة أحد من أسرته بالسلّ أو الجنون أو الزهرى أو إدمان المخدرات والخمر وما إلى ذلك . ولكن هذا المنع سينتهى بهم حتما إلى منع الزواج منعا باتا . لأنه لا توجد فى المجتمع أية أسرة تخلو خلواً تاما من مثل هذه الشبهات . أما فيما يتعلق بالنموذج الخلقى الذى نريد توليد السلالة منه ، ترى أى نموذج أخلاقى تختارينه أنت ، ليكون أطفال الأمة على منواله ؟ القديس «فرنسيس» أم « چورچ فوكس »[١] أم « وليم بن »[٢] أم «چون ويسلى »[٣] أم « چورچ وشنطون» ؟ أم تراه «الإسكندر » أو «قيصر » أو « نابليون » أو « بسمارك » ؟ فالدنيا مملوءة بمختلف النماذج البشرية من كل لون وشكل. أما أن يعهد لمصلحة حكومية ، بمهمة إيجاد العدد اللازم من النماذج الضرورية ، والعدد اللازم من كل نموذج منها ، ثم إتمام عمليات التزاوج والتوليف والتهجين الضرورية ، فهى فكرة مسلية طريفة . ولكنها غير عملية . وليس هناك من حل ،

---

(١) Goerge fox ١٦٢٤ — ١٦٩١ مؤسس جماعة الكويكرز .

(٢) William Penn ١٦٤٤ — ١٧١٨ مؤسس ولاية بنسلفانيا . وأحد زعماء الكويكرز .

(٣) John Wesley ١٧٠٣ — ١٧٩١ مؤسس مذهب النظاميين .

إلا أن نترك الناس يختارون بأنفسهم أزواجهم وزوجاتهم ، ثم نعهد إلى أمنا الطبيعة ، بأن تتولى إخراج نتاج حسن .

وربما قال قائل : « أى نترك الأمور كما هى عليه الآن ! » . ولكن ما نريده هو عكس ما هو حادث الآن تماما . فأين هى فرصة الاختيار ، المتاحة أمام أى فرد منا ، عندما يعتزم اختيار وليفته أو قرينه ؟ قد تقوم أمنا الطبيعة بدور الدليل ، فتدل المرأة على وليفها ، بأن تجعلها تقع فى غرامه من أول نظرة . وسيكون ذلك الرجل المحظوظ هو أنسب وليف لها . ولكن إذا كان هذا الرجل لا يمتلك دخلا يساوى دخل أبيها أو يقاربه ، فسيعتبر خارجا عن طبقتها الاجتماعية ، وبعيدا عن متناول يدها ، سواء كان أعلى منها أو أدنى . وستجد المرأة نفسها فى النهاية مكرهة على الزواج ، لا من الرجل الذى أحبته والذى اختارته لها أمها الطبيعة ، ولكن من الرجل الذى تستطيع الوصول إليه والاقتران به . والأغلب أن كلا الشخصين لا يجتمعان فى واحد .

والرجل واقع فى نفس المأزق . فكلنا نعرف بالغريزة ، أن الزواج من أجل المال أو من أجل المركز الاجتماعى ، هو زواج غير طبيعى ، وأن أفضل الزيجات هو زواج الحب . ومع ذلك ، فإن جميع خططنا الواقعية تتجه إلى أن نتزوج من أجل المال أو المركز الاجتماعى أو كليهما . ما أسهل قولك ! « مس سميث » ، أو « مس جونز » ، « استمعى لصوت قلبك يا عزيزتى ، وتزوجى الزبال أو الدوق أيهما تؤثرين بحبك ! » ، ولكنها لا تستطيع أن تتزوج الزبال ، ولا يستطيع الدوق أن يتزوجها ، لأن الطباع والعادات تختلف . ولا يمكن لأشخاص من طباع وعادات مختلفة ، أن يعيشوا معاً تحت سقف واحد . والفوارق فى الدخل هى التى تخلق الفوارق فى العادات والطباع . وستجد « مس سميث » و« مس جونز » ، نفسيهما فى النهاية مكرهتين على حب الرجل الذى تستطيع كل منهما الحصول عليه . لأن من النادر جداً ، أن تتمكنا من الحصول على الذى اختاره قلباهما . وليس ما يحول دون القول ، بأن الأغلبية العظمى من زيجاتنا التى تتم فى الوقت الحاضر ، لا دخل للطبيعة فيها إلا أن تقوم بدور ثانوى جداً . أما العامل الحاسم فى الاختيار ، فهو الظروف الاجتماعية . وما أكثر الزيجات الفاشلة ، وما أكثر البيوت التى يخيم عليها الشقاء ، وما أكثر الأطفال المشوهين الشذاذ أبناء الكراهية والمقت وعدم

التكافؤ بين الأزواج !! والسبب فى هذا البلاء العميم ، هو أن الفتاة الصغيرة عند ما تكون على أهبة الزواج تفتش بغريزتها الصادقة ، عن فتى أحلامها من بين شبان البلدة غير المتزوجين ، فيقع اختيارها الأول عليه . فإذا لم تقابل رغبتها رغبة مماثلة من الطرف الآخر ، فإنها تجد نفسها مضطرة للاختيار بين اثنين أو ثلاثة على الأكثر من الشبان الذين ينتمون إلى طبقتها الاجتماعية ، وتجد نفسها مضطرة لأن تبذل من نفسها وماء وجهها ، فتسمع عبارات الغزل الممجوجة من خطابها المرتقبين هذا ، وإلا تعرضت لأن يفوتها قطار الزواج . وهى مضطرة إلى احتمال كل هذا وأكثر منه ، قبل أن تقنع نفسها فى نهاية الأمر بأنها تحب الشخص الذى تحمل له فى صدرها أقل مقدار من الكراهية .

فى مثل هذه الظروف ، لا يمكننا أن نحصل على سلالة نقية حسنة . وكل هذا بسبب عدم المساواة فى الدخل . فلو أن كل أسرة نشأت وتربى أبناؤها فى نفس المستوى الاقتصادى ، فسيكون عندنا جميعاً نفس العادات والطباع والثقافة وطرائق المعاملة . وفى هذه الحالة يمكن لابنة الزبّال أن تتزوج من ابن الدوق ، بنفس البساطة التى يتزوج بها الآن ابن سمسار البورصة من بنت مدير البنك . ولن يتزوج أى إنسان من أجل المال ، لأنه لن يترتب على الزواج أى مكسب أو أية خسارة مالية . ولن تضطر أية امرأة ، إلى أن تُعرض عن رجل تحبه لأنه فقير . ولن تتعرض هى أيضا إلى مثل هذه المهانة من أى شخص يحبها للسبب نفسه . وأما الزيجات الفاشلة ، إن حدثت ، فلن تحدث إلا بفعل الطبيعة والطبيعة وحدها . ولكن الفرص الكثيرة المتاحة لنجاح الزواج ، فيها أكبر عوض من ذلك . وإذا لم تتحسن سلالة النوع البشرى بالتزاوج فى ظل هـــذه الظروف المثالية ، فلا بد أنها غير قابلة للتحسين أبداً . وحتى إذا كانت السلالة البشرية غير قابلة للتحسين ، فهناك الكسب الكبير الذى أحرزته البشرية بتحقق السعادة والحب فى بيوت الزوجية ، وبزوال تلك اللعنة الشاملة ، لعنة القلوب الكسيرة المفجوعة فى حبها ، والتى تجعل عالمنا — خصوصاً عالم المرأة — على ما هو عليه من شقاء وبؤس . كل هذا من شأنه أن يضفى على مبدأ المساواة فى الدخل ، أهمية بالغة ويجعل له قيمة كبرى . وإن لم يكن هناك من الدعاوى والحجج ما ينهض فى جانبه غير هذه ، فكفاه بها دليلا على أفضليته .

المحاكم والقانون

إذا عرضنا لنظام المحاكم ، اتضح لنا لأول مرة وهلة ذلك التعارض المستحكم ، بين عدم المساواة فى الدخل والعدالة . ولو خطر لك يوما أن تفكرى فى مثل هذه الأمور ، لراعتك تلك الحقيقة وأذهلتك . فأول شرط من شروط العدالة فى تطبيق القانون ، هوألا يكون هناك اعتبار للأشخاص الماثلين أمامها . ويجب أن تحمل العدالة ميزاناً دقيقاً ، دون أن تتحيز ، عند ما تحكم بين زوجة العامل وبين المليونيرة . كما أنه لا يجب أن يُحرم أى شخص من حريته أو من حياته ، إلا بعد صدور قرار بذلك من مجموعة من المحلفين المنتخبين من بين أقرانه ، أى من بين أشخاص متساوين معه فى الدخل والمركز الاجتماعى . أما الآن فلا يحاكم العامل الفقير أمام محلفين منتخبين من بين وسطه الاجتماعى ، بل من بين مواطنين يدفعون ضرائب على الأملاك والعقارات . أى من ذوى الأملاك . وهؤلاء بالطبع ، يحملون للعامل فى أنفسهم حقداً طبقياً شديداً ، لأنهم يملكون أكثر مما يملك ، ويعتبرون أنفسهم فى مركز أفضل منه لهذا السبب . وحتى لو افترضنا وقوف متهم غنى أمام محلفين من عامة الشعب ، فلا يمكننا أن نتجاهل شعورهم نحوه : وهو الحسد المقرون بالمذلة ، والمهابة الشديدة لمركزه وثرائه ، ولهذا نرى من بين الأمثال السائدة بيننا ، أن هناك قانوناً للأغنياء ، وقانوناً للفقراء . وهو مثل غير صحيح على إطلاقه : فالقانون هو القانون وقد شرع لجميع الناس . أما التفاوت فى الدخل ، فهو الذى يحتاج إلى تغيير . والقانون المدنى مثلا ، الذى تنفّذ العقود على أساسه ، وتدفع التعويضات على جرائم التشهير والإصابات وأمثالها من المشكلات التى لا يستطيع رجال البوليس حلها ، هذا القانون يتطلب علماً واسعاً بالتشريع واللوائح ، ويتطلب قدراً من البلاغة والفصاحة فى الدفاع عن وجهات النظر المختلفة ، بحيث لا يمكن

لأية مواطنة أن تستفيد منه إلا بتوكيل محامين عنها ، تدفع لهم الأجور العالية . ومعنى هذا أن المرأة الغنية ، هى وحدها التى تستطيع أن تحتمى بالقانون وتستفيد منه ، أما الفقيرة فلا قدرة لها على ذلك . وتستطيع المرأة الغنية ، أن تهدد خصيمتها الفقيرة ، بأن تلجأ للمحاكم وتقاضيها،وتوكل أشهر المحامين للتغلب عليها ، هذا إذا لم تخضع وتستسلم لطلباتها من البداية . ويمكنها من جانب آخر ، أن تتجاهل حقوق الفقيرة ثم تقول لها . إذا لم يعجبك الحال فأبواب المحاكم مفتوحة أمامك . وهى تعلم جيداً أن فقر غريمتها وجهلها ، سيحولان بينها وبين الحماية القانونية الواجبة ، من استشارة محامين مقتدرين ... الخ . ولو حدث أن إحدى السيدات الثريات ، قد أعجبت بزوج إحدى الفقيرات ، وراقها منظره ، فإنها تستطيع أن تُغريه بهجر زوجته الفقيرة . وتستطيع بالفعل أن تشتريه منها بل تغتصبه اغتصاباً ، بالعمل على تجويعها ، حتى تضطر إلى تطليقه فى مقابل نفقة كافية تدفع لهـا . ومن حق المرأة فى أمريكا ، أن ترفع قضية لطلب التعويض عن الضرر الذى لحق بها فى مثل هذه الحالة . ولهذا فإن ثمن الطلاق فى أمريكا أعلى منه فى انجلترا . ويمكن للمرأة التى هجرها زوجها ، أن تضع ثمنا طائلا لطلاقها، قبل أن تمنح زوجها حريته ليتزوج من جديد . وكذلك الزوج يمكنه أن يبيع حرية زوجته بالطريقة نفسها . ويكثر فى هذه الأيام ، أن يعمد الرجال والنساء إلى اصطياد بعضهم بعضاً ، وإيقاعهم فى فخ الزواج بقصد جمع الربح بهذه الطريقة . وفى بعض الولايات الأمريكية ، أصبحت كلمة النفقة تعنى الابتزاز . وأرجو أن تلاحظى من فضلك ، أننى لا أهاجم نظام الطلاق والنفقة ؛ إن العيب فى نظرى هو فى النظام الذى يتيح لأية امرأة — لمجرد حصولها على دخل أكبر — أن تهيء لزوج امرأة أخرى فقيرة ، حياة مريحة موطأة الأكناف ، أكثر مما فى طاقة زوجته الفقيرة أن تهيئها له . والذى يسمح بالمثل لأى رجل غنى ، أن يغرى زوجة أى رجل فقير، بما يستطيع تهيئته لها من كماليات وملذات ومتع ليس فى مقدور زوجها أن يوفره لها . وبالاختصار : العيب هو فى أن يكون للمـال حساب أو أهمية فى عقود الزواج سواء عند إبرامها أو عند نقضها .

أما القانون الجنائى ، فبالرغم من شغفنا الشديد بأخبار الجرائم ومحاكماتها ، فإنه

يأتى فى المرتبة الثانية من الأهمية بعد القانون المدنى . ذلك أن الذين يرتكبون الجرائم هم قلة من الشواذ . بينما يتزوج كل الناس ويتعاملون فيما بينهم ويعقدون العقود ويفسخونها . هذا بالإضافة إلى أن البوليس يتولى تطبيق أحكام القانون الجنائى ، دون أن يطالب المجنى عليه بشىء فى مقابل ذلك . ومع ذلك فإن المجرمين الأغنياء يتمتعون فى ظل النظام الحاضر بمزايا جمة ، فهم قادرون على إنفاق المبالغ الطائلة فى توكيل مشاهير المحامين للترافع عنهم ، وفى التفتيش فى طول البلاد وعرضها عن أقل دليل يمكن تقديمه على براءتهم ، بل يستطيعون التفتيش فى جميع أنحاء العالم إذا لزم الأمر ، بما فى ذلك من رشوة للشهود أو الضغط عليهم ، ومن استنفاد الحيل القانونية كافة، من التأجيل إلى الاستئناف والنقض وما إلى ذلك . ونحن مغرمون جداً بأن نتحدث عن قضايا أمريكية يطلق فيها سراح المجرمين الأغنياء ، مع أنه كان من المحتمل جداً أن يشنقوا أو يرسلوا إلى الكرسى الكهربائى لو أنهم كانوا فقراء من عامة الناس . ولكن من ذا الذى يعلم كم فى سجون انجلترا من فقراء كان من المحتمل جداً أن يكونوا مطلقى السراح ، لو أن لديهم بضع مئات قليلة من الجنيهات ينفقونها فى الدفاع عن أنفسهم ؟ .

بل إنى لأقول : إن هناك شبهة ، تلوّث القوانين كلها ،وتحيق بها من أساسها ، ذلك أن الأغنياء هم واضعوها ومشرّعوها . حقا إن من حق جميع الرجال والنساء أن يدخلوا البرلمان ، إذا أستطاعوا إقناع عدد معين من الناس بانتخابهم ؛ هكذا ينص القانون.وقد اتخذت فى السنوات الأخيرة ، بعض التدبيرات لإتاحة الفرصة لبعض الفقراء لكى يتمتعوا بهذا الحق ، ويصبحوا أعضاء فى البرلمان . ويقبض أعضاء البرلمان اليوم مرتبات شهرية . كما أن الدولة أصبحت تتحمل جانبا من تكاليف المعركة الانتخابية نفسها . ومع ذلك فلا يزال مفروضاً على المرشح أن يودع الخزينةالعامة مبلغ ١٥٠ جنيها قبل بدء المعركة ، ثم عليه بعد ذلك أن يتحمل مبالغ ما بين الخمسمائة والألف جنيه للإنفاق على المعركة والدعاية لنفسه . ولو نجح المرشح ، فإن مرتبه الذى يساوى ٤٠٠ جنيه فى السنة ـ بدون معاش أو أى ضمان للمستقبل عندما يفقد كرسى النيابة (وهو أمر محتمل فى الانتخابات التالية) ـ لايمكن أن يكفيه، ليحيا حياة تليق بعضو البرلمان فى لندن. كل هذا يتيح للأغنياء

من رجال السياسة مزايا ضخمة ، لدرجة أن الفقراء ، وهم يؤلفون أغلبية السكان بنسبة ٩ : ١ لا يمثلهم فى البرلمان إلا أقلية . ويضيع معظم وقت البرلمان هباء فى الصراع الطبقى بين أغلبية من الأغنياء تحاول جاهدة المحافظة على امتيازاتها والتوسع فيها ، وبين أقلية من الفقراء تحاول الحد من هذه الامتيازات أو إلغاءها . هذا بدلا من أن يُشْغَل جهدُ البرلمان ووقتُه فى مناقشة الأصلح للأمة ، وإصدار القوانين التى تتلاءم مع الصالح العام .

وأسوأ الامتيازات التى يتمتع بها الأغنياء ويتمسكون بها ، بل اشدها جوراً هى حقهم فى الكسل ، وتوفير الحصانة القانونية والحماية الكاملة لهذا الحق ، وعدم التعرض له بأى سوء . والعجيب أنهم قرروا لأنفسهم هذا الامتياز ، وثبّتوه فى الأذهان ، حتى أصبح كأنه حق طبيعى أزلى لا نقض فيه ولا إبرام . حتى لقــد أصبحنا جميعاً ننظر إليه فى مهابة واحترام ، كأن الكسل هو الدليل على السيدة الحقيقية و « الجنتلمان » الحقيق ، بدون أى اعتبار لما قد يستهلكه من منتجات أو يتمتع به من خدمات ، لايقدم نظيرها منتجات وخدمات أخرى . مع أنه بذلك يضر البلاد والمصلحة العامة كما يضرها اللص سواء بسواء . بل الحق يقال إن هذه هى السرقة بالمعنى الكامل . ونحن لا يخطر ببالنا أبداً أن نسمح للناس بأن يرتكبوا جرائم القتل والخطف والنهب والسطو على المنازل وإحراق الممتلكات أو إغراقها وسائر جرائم الإتلاف فى البر والبحر ، كما لا يخطر ببالنا أن نسمح لهم بالمعافاة من الخدمة العسكرية ، لالشىء إلا لأنهم قد ورثوا عن آبائهم الذين كانوا يوما ما من ذوى الهمة والنشاط إقطاعية من الأرض ، أو عقاراً يدرّ عليهم ألفاً من الجنيهات فى العام . أجل نحن لا نسمح بذلك ولا نطيقه . ومع ذلك فنحن نسمح بوجود الكسل ونطيقه . وهو الذى يسبّب من الأضرار فى العام الواحد ، ما لا تسببه جميع الجرائم التى يعاقب عليها القانون ، والتى ترتكب فى جميع أنحاء العالم مضروبة فى عشرة أضعاف . ويعمد الأغنياء عن طريق أغلبيتهم البرلمانية ، إلى إنزال أقسى أنواع العقوبات وأغلظها ، على الجرائم التى من هذا النوع ، مثل السرقة والسطو والتزوير والاختلاس والنشل والنصب وقطع الطريق ، ويعفون أبشع الجرائم على الإطلاق من العقاب وهى جريمة الكسل ، التى يرتكبها الأغنياء كل يوم . بل

إنهم ينظرون إليها باعتبارها أسلوبا من أساليب الحياة الرفيعة ، وبالتالى يلقّنون أبناءنا فى المدارس ، أن العمل من أجل لقمة العيش ، إنما هو شيء مهين محط بالكرامة ، لا يضطر إليه إلا البائس المحتاج . أما العيش عالة على كدّ الآخرين ، فتلك هى سمة السيدة الأصيلة، و« الجنتلمان » الأصيل . أما العمل على زيادة الثروة القومية ، بالكد والكدح وأداء مختلف الخدمات ، فتلك هى الحطة والدناءة والسوقية والامتهان ، لا ينال المرء فى مقابلها إلا لقمة وخرقة وسقفا يأويه ، على أساس أن أى شيء يصلح للفقراء المستعبدين . وهذا لعمرى ليس إلا قلباً للموازين رأسا على عقب . ولا يعنى إلا أن نجعل شعارنا فى الحياة هو : « أيها الشر . أنت الخير ، بالنسبة لى ! » ولو أننا واصلنا المضىّ فى هـذا السبيل ، فسينتهى بنا حتما إلى كارثة محققة ، كتلك الكوارث التى نكبت بها الحضارات السابقة ، وتحطمت بسببها جميع الإمبراطوريات . ومع ذلك فليس هناك ما يمنع أبداً من وقوع الواقعة ، طالما ظلت الثروة موزعة بغير مساواة بيننا . وما دام الأمر كذلك فإن القوانين التى تحكمنا ستظل من وضع الأغنياء ومن صنع أيديهم . ولن يصدر أبداً أهم قانون نحن فى حاجة إليه ، وهو الذى ينص ويحتّم على الجميع أن يعملوا قبل أن يأكلوا ، لن يصدر مثل هذا القانون لأن الأغنياء لن يوافقوا عليه أبداً .

— ١٨ —

الأغنياء الكسالى أو العاطلون بالوراثة

أرجوك يا سيدتى ألا تغضبى فى هذه المرحلة حينما تجدين أن الأغنياء من أصحاب الإيرادات الكبيرة غير المكتسبة ، ليسوا دائما من الكسالى المرفهين . إن النشيطين منهم فى أغلب الأوقات يجهدون أنفسهم ، ويكلفونها فوق طاقتها ، لدرجة أنهم يحتاجون إلى إجازات إجبارية ليستعيدوا نشاطهم من جديد . أما هؤلاء الذين يحاولون أن يجعلوا الحياة كلها إجازة واحدة طويلة ، فيجدون أنفسهم محتاجين إلى إجازة من الاجازة أو إلى الراحة من عناء الراحة . فالكسل شيء غير طبيعى وممل ولا يمكن أن يصبر عليه أحد . أما دنيا الأغنياء المتبطلين — كما يسمونها — فهى دنيا حافلة بألوان النشاط والإرهاق البدنى المستمر . ولعلك عثرت فوق أحد رفوف منزلك العتيقة ، على كتاب صدر فى القرن التاسع عشر دافعت فيه إحدى سيدات الصالونات فى العصر الڤيكتورى عن نفسها ، ضد تهمة الكسل ؛ وذلك بعرض قائمة من أعمالها اليومية فى صالونات لندن سواء كمضيفة أو ضيفة . أما أنا شخصيا ، فأفضل أن أشتغل دلالا أدور فى الطرقات لبيع أربطة الأحذية ، على أن يحكم الله علىّ بهذه المعيشة . وفى الريف ، يتولى الأغنياء تنظيم مواسم للرياضة بكل دقة ، بحيث يكون لكل شهر من شهور السنة رياضته الخاصة به . فهم يربون الأسماك والطيور والحيوانات البرية ليمارسوا عليها رياضة الصيد والقنص ، بحيث يكون فى متناول يدهم فى كل وقت يشاءون ، حيوان مُعد لكى يقتلوه أو يقتنصوه . وهناك الرحلات والمخاطرات التى يقومون بها ويتعرضون فيها للأهوال ، والتمرينات الرياضية العنيفة والتى لا يعرف الفقراء عنها شيئا فى المدن ، ولكنها بالنسبة للأغنياء فى الريف ، أشياء روتينية تُمارس كل يوم فى قصور الإقطاعيين ، حيث تكثر الحوادث لدرجة أن كسر

عظام الترقوة، لا يعتبر شيئا ذا بال عندهم . وإذا لم يُشبع الصيد والقنص نهمهم ، فهناك دائما ، التزحلق على الجليد والبولو والتنس ، والتزحلق على الثلج الصناعى الذى يعدونه خصيصا ؛ وغير ذلك من الرياضات التى تتطلب جهوداً جسمانية شاقة هى أشق بكثير مما تطيقه كثير من السيدات الفقيرات . بل إن السيدة الشابة من أولئك الأرستقراطيات ، بعد أن تقضى يوما حافلا بتلك الرياضات العنيفة ، تقضى مساءها فى الرقص . بل إنها لترقص ما بين ساعة العشاء وساعة النوم مسافة أطول مما يمشيه « ساعى البريد » طيلة يومه على قدميه . والحق يقال : إن الذين يستمرئون الكسل لمجرد الكسل ، ويقعدون بلا حراك ، بطريقة كريهة ممجوجة ، إنما هم فئة ضئيلة من أبناء الأغنياء المحدثين أو محدثى النعمة كما يسمونهم . فهؤلاء المحظوظون السيئو الحظ ، لم ينالوا القسط الضرورى من التدريبات الرياضية والاجتماعية الدقيقة التى يتلقنها الأغنياء من ذوى الأصل العريق . فهؤلاء يرون فيما نسميه « الأرستقراطية » فنا رفيعا ودقيقا ، يحتاج من يمارسها إلى دربة ومهارة ، وتمرين طويل حازم . أما أغنياء الحرب ؛ فيظلون قاعدين لا يعرفون ماذا يصنعون بأنفسهم ولا بأموالهم . ومما يثير الشفقة حقا ، منظرهم وهم جالسون فى بلادة وغباء ، يستهلكون كميات هائلة من «الآيس كريم» و«الشكولاته» و«السجاير» و«الكوكتيل» ويطالعون أسخف الروايات والصحف المصورة ، ثم ينهضون لا لشىء إلا ليركبوا سياراتهم فيسيروا بها إلى غير هدف ، أو ينتقلوا من فندق كبير إلى فندق كبير آخر . ومصير أبناء هؤلاء المحدثين ، إما إلى الانتكاس مرة أخرى إلى هوة الفقر ، وإما أن يذهبوا إلى المدارس ، فيختلطوا بأبناء الطبقة الثرية الذين يستطيعون مجاراتهم فى الإنفاق ، ومنهم يكتسبون ثقافتهم وعاداتهم وطباعهم .

لعلك قد لاحظت أن هذا النظام « الإسبرطى » الذى اخترعه الأغنياء لشغل فراغهم ـ ما داموا غير مضطرين للعمل لكسب قوتهم ـ إنما هو إحياء للنظام القبَلى القديم ، أيام كان ينهض الفرسان والمقاتلة بأعباء الصيد والحرب ، وعلى النساء العمل فى البيت . ولكن إلى جانب هذا ، فإن على الطبقة الحاكمة أن تنهض بأعباء الوظائف العامة ، إذا كانت تودُّ الاحتفاظ بالسلطات السياسية فى أيديها . وتظل هذه الوظائف وقفا على الأغنياء بسبب مرتباتها الصغيرة بالنسبة لالتزاماتها

المالية الكبيرة ، التى لا يقدر عليها إلا من كان يملك دخلا آخر غير مكتسب . ثم بسبب الاختبارات الضرورية التى يتحتم أن يجتازها طالبو هذه الوظائف ، ولا يجتازها إلا الحاصلون على تعليم عال غالى النفقات . ولعل هذا يفسر لك العلة الكامنة وراء معارضة الطبقة الغنية ، لأية محاولة لزيادة مرتبات الوظائف الكبرى ، وعضوية البرلمان بحيث تمكّن أصحابها من الاستقلال المادى، على الرغم من أن هذه الوظائف بالذات هى كما قلت: وقف على أبناء الطبقة الغنية من أصحاب الأملاك . وهم أيضا يحتلون الوظائف الكبرى فى الجيش كضباط عظام ، ومع ذلك فهم يحرصون كل الحرص ، على أن يبقوا مرتب الضابط ضئيلا بحيث يتعذر عليه أن يعيش منه وحده . وهم يحتلون مقاعد البرلمان كلها ، ويعارضون معارضة شديدة فى دفع مرتبات معقولة للأعضاء لتعوضهم عما أنفقوه فى المعركة الانتخابية . ويحتفظون لأبنائهم بالوظائف الدبلوماسية ، ويشترطون ألا يقل دخل الشاب المتقدم إلى مثل هذه الوظائف ، عن ٤٠٠ جنيه فى العام . وقد قاوموا ولا يزالون يقاومون كل رغبة فى رفع المرتبات فى الوظائف الحكومية عموما ، لأن معنى ذلك أن تفتح أبوابها لأبناء الفقراء والمعدمين ؛ ومن ثمّ يزول احتكارهم المؤبد لهذه الوظائف . ولكن لابد من أناس يقومون بأعباء العمل الحكومى ، وإذا كان الأغنياء لا يسمحون لغيرهم أن ينهض به ، كان عليهم أن يقوموا به بأنفسهم .

وهكذا ترى أن الأغنياء يعملون فى البرلمان وفى السلك الدبلوماسى وفى الجيش وفى السلك القضائى . وفى مختلف وظائف السلطات المحلية والبلدية ، ناهيك عن القيام بإدارة إقطاعياتهم الخاصة. وأنت لا يمكنك أن تسمّى هؤلاء الناس الذين يقومون بكل هذه الأعمال ، أغنياء كسالى ، وإلا اتهمت بعدم الإنصاف والتهور . ولكنهم لسوء الحظ يقومون بهذه الأعمال الكثيرة وهذه الوظائف الإدارية ، لا لشىء إلا لتأكيد ذلك الامتياز الذى تتمتع به طبقتهم ألا وهو الكسل . وإذا تحرّينا الصالح العام ، فمن الخير أن يتخلوا عن هذه الأعمال كلها ، وينغمسوا فى ملذاتهم ومسراتهم الكثيرة ، كما يفعل سائر أبناء طبقتهم ، ثم يدعون هذه الأعمال فى أيدى موظفين ووزراء تدفع لهم الدولة أجوراً كافية نظير قيامهم بها ، وتتمشى مصلحتهم الشخصية مع مصلحة الأمة ككل .

ومن قبل ، كانت نساء الطبقة الغنية الكسول ، يحافظن على قوة أبدانهن ، وعلى صحتهن العامة ، بممارسة العمل الرئيسى الذى خصصته الطبيعة للمرأة ، وهو حمل الأطفال وتدبير شئون البيت . ولكنهن يلجأن فى الوقت الحاضر إلى إجراءات منع الحمل (وتسمى الآن إجراءات تحديد النسل) لا لتحديد عدد الأطفال ، أو تنظيم أوقات الوضع ، بل رغبة فى عدم الإنجاب إطلاقا .

وترَيْن كيف أن أعمال التدبير المنزلى القديمة ، أصبحت تستبدل بها تدريجيا المعيشة فى الفنادق ، أو فى الشقق المفروشة . وترين عبء إدارة شئون البيت ، يلقى على عاتق سيدات عاملات محترفات ، لا يقمن فى الواقع إلا بوظيفة مديرة فندق خاص . ولو كان الغرض من هذا التقسيم فى العمل أن تتفرغ المرأة لمهنة أو حرفة معينة من أى نوع ، فربما كان له ما يبرره . فلا شك أنك لاحظت أن كثيراً من السيدات ليس لديهن أى استعداد للقيام بالعمل المنزلى . فإذا كنّ فى المطبخ أو فى حجرة الأطفال ، شعرن بأنهن فى غير مكانهن الطبيعى كالرجال سواء بسواء ، أو كما يفترضه العُرف فى الرجال . أما النساء اللواتى يحصلن على دخول طائلة غير مكتسبة من أى عمل أو أية حرفة ، فإن حياة الفنادق لا تعنى بالنسبة لهن إلا العقم التام ، والتفاهة ، والتحلل الخلقى ، والانغماس فى ملذات النفس . ومثل هذه الحياة تستغلها أسوأ استغلال بعض النسوة الثريات لمصلحتهن الشخصية وملذاتهن الخاصة ، بعد أن أيقنّ أن لا أمل أمامهن فى حياة أفضل .

وهناك دائما الشواذ ، هناك قلة من الرجال والنساء ، يتمتعون بدخول طيبة غير مكتسبة ، لا يحركون أصبعا فى جمعها ، ومع ذلك نراهم يكدحون ويكدون أكثر من الذين يعملون ويكدحون من أجل لقمة العيش . وهناك غيرهم من الأغنياء ، ينفقون الجانب الأكبر من أموالهم وثرواتهم فى سبيل الصالح العام ، وجعل عالمنا خيرا مما هو . فمثلا «فلورنس نايتنجيل»[1] قامت بتنظيم المستشفيات أثناء حرب القرم ، وقامت أيضا بتنظيم أدمغة رجال الهيئة الطبية فى الجيش وتلقيحها

---

(١) Florence Nightengale ١٨٢٠ — ١٩١٠ الممرضة الإنجليزية الشهيرة صاحبة اليد الطولى فى إصلاح نظم المستشفيات . لعبت دوراً بارزا فى تنظيم التمريض أثناء حرب القرم ١٨٥٤ — ١٨٥٥ . كتابها الأشهر هو ملاحظات فى فن التمريض Notes on Nursing وغيره .

بالحكمة والتعقل . ومارست فى سبيل ذلك أعمالا كثيرة بغيضة ، بل خطرة فى عنابر المرضى معرضة نفسها للمرض والموت . هذا فى الوقت الذى كانت تملك فيه أسباب العيش الرغيد الهانئ فى بيتها،دون أن تضطر لأن ترفع إصبعا واحدة. وهناك أيضا «چون راسكين»[١] الذى أنفق من دخله الكبير مبالغ ضخمة ، ليثبت أنه كان على الأقل إنسانا شريفا ، أمينا على ذلك الجزء من الدخل القومى الذى وقع فى حوزته . ولكن كشف الحساب الذى نشره ، لأعماله الجليلة ، جعل الناس يشكون فى قواه العقلية . فلما سقط بالفعل صريعا لنوبات الكآبة والهياج ، وكلها من ثمار الحضارة الرأسمالية وما فيها من خبث وشر وغباء ، اقتنع الناس فى سرور شديد ، بأنهم كانوا على حق فيما رموه به فى البداية . وكان مصير «چون راسكين» هو نفس المصير الذى لقيه «دين سويفت»[٢] من قبله .

وهكذا — بعد أن تستنفد كل المعانى والمفهومات التى تتضمنها كلمتا «الأغنياء الكسالى» ومنها أن كلمة كسالى لا تعنى الذين لا يعملون شيئاً — وهو شىء مستحيل الوقوع — بل الذين لا يعملون عملا نافعاً ؛ الذين يستهلكون ولا ينتجون — بعد هذا يمكننا أن نطلق هذا الاصطلاح على طبقة من الناس يبلغ تعدادها عُشر عدد السكان . أما التسعة الأعشار الباقية ، فيقومون بخدمتهم ، وتوفير احتياجاتهم ومطالبهم وهم قاعدون . أما المستعبدون فى الارض ، الذين تبلغ عبوديتهم درجة لا يرتضيها القانون ولا يقرها ولا ينص عليها ، فإن الجوع كفيل بإبقائهم فى حظيرة القانون والنظام ، دون ما حاجة إلى أن يكلفوا سادتهم من النفقات ما كان أصحاب الرقيق القدماء يتكلفونه لإعالة عبيدهم والمحافظة عليهم . وهناك ما هو أشنع من ذلك ؛ فإن أية محاولة من جانب المرأة الغنية لكى تتعطف وتتكرم وتكلف خاطرها بالقيام بعمل أو بحرفة ما للإبقاء على صحة بدنها ونفسها ، هذه المحاولة تواجه من الفقراء بالسخط والثورة والمعارضة المرّة ، لأن معناها ، بالنسبة لهم ، أن هذه المرأة الغنية قد تسببت بنزولها سوق العمل ، فى حرمان امرأة فقيرة محتاجة من عملها الذى ترتزق منه .

---

(١) Gohn Ruskin ١٨١٩ — ١٩٠٠ كاتب وناقد بريطانى مشهور له أكثر من خمسين مؤلفاً .

(٢) Swift ١٦٦٧ — ١٧٤٥ «جوناثان سويفت» صاحب رحلات جيلفر . وقد مات مجنوناً.

والآن تأتى المهزلة الكبرى التى تتوج هذه المهازل جميعا . وهى مهزلة تفضّل الكثيرات من سيداتنا الذكيات ، أن تسميها حكم الله . ذلك أن كلمة مهزلة قد لا تعنى عندهن شيئا . فنحن عندما منحنا هؤلاء الأغنياء النعمة الكبرى التى يشتهونها ، ألا وهى نعمة الثراء مع الكسل (وهى الثمرة البلهاء ، للسعادة الكاملة أو الحرية الكاملة) ، عندما منحناهم هذه النعمة الكبرى ، فإننا قد جعلناهم بها بائسين ومرضى وفى حالة يرثى لها ، لدرجة أنهم بدلا من القعود بلا عمل ، نراهم يسعون للبحث عن أى شىء يعملونه « بهدف الاحتفاظ بلياقتهم البدنية طبعا » . وبدلا من اختيار العمل الذى يحبونه ، نراهم يسيرون معصوبى الأعين ، فى « روتين » جامد ، كالساقية التى تدور ، يسمونها حياة المجتمع وحياة اللذة . ولو أنك فرضت مثل هذه الحياة على خادمة كادحة ، لتلقيت منها ردا جارحا ، بل ربما طردتك من بيتها طردا . ولو فرضتها على صوفىّ متعبد ، لكفر بكل ما يؤمن به ، ولاذ منها بأذيال الفرار . ولعل الشىء الوحيد الذى يمكن أن يحتمل فى مثل هذا اللون من الحياة « الروتينية » هو العيش فى الريف الذى يمارسه الأغنياء ويعشقونه . ففى الريف يحاولون أن يقلدوا حياة الهندى الأحمر البدائى ، وأن يعودوا إلى حياة القبيلة بما فيها من صيد وقنص . ولكى يستمتع الإنسان بمثل هذه الحياة استمتاعاً مستمراً لا بد أن يكون بطبيعته نصف متوحش ، وكفى بذلك إرهاقاً وعناء للأغنياء الكسالى ! !



الكنيسة والمدرسة والصحف

وكما استولى الأغنياء على البرلمان والمحاكم ، استولوا أيضاً على الكنيسة . إن قسيس القرية العادى لا يقف فى الكنيسة ليحض الناس على الأمانة والمساواة فيما بينهم ، بل ليلقنهم الخنوع والخضوع للأغنياء الذين لا يمتازون بشىء إلا بأموالهم . وهو يسمى الخنوع والخضوع ولاء وقناعة وورعا . وقسيس القرية فى العادة يسير فى ركاب صاحب الإقطاعية الذى يقوم بوظيفة القاضى فى القرية ، ويطبق القوانين التى سُنت لصالح الأغنياء ، بواسطة برلمان من الأغنياء . فيأتى القسيس ويسمى ذلك عدالة وإنصافاً. وبما أن القرويين لاحظّ لهم من العلم بالدين أو بالقانون ، فإنهم سرعان ما يفقدون احترامهم لكلا الرجلين ، وينصرفون عنهما ساخرين مستهترين غير عابئين بشىء . وربما لمسوا قبعاتهم احتراماً للقسيس وللإقطاعى ، ولكنهم فيما بينهم يتهامسون بأن الإقطاعى ظالم وطاغية ولص كبير ، مهما أغدقت عليهم زوجته من عطفها وبرها أيام أعياد الميلاد ، ويقولون عن القسيس إنه منافق كبير . وفى الثورات فإن الذين يحرقون قصور الإقطاعيين والكنائس ، ليسوا إلا هؤلاء الفلاحين الذين يلبسون القبعات ويحنون الرءوس. إنهم عندما يهيج هائجهم يندفعون إلى «الكاتدرائيات» فيكبون التماثيل لوجوهها، ويحطمون نوافذها الغالية الملونة ، ويتلفون الأرغول .

وربما يكون من بين معارفك قساوسة ليسوا من هذا الطراز المنافق . وأنا على الأقل من بين معارفى قساوسة ليسوا على هذه الشاكلة . فإننا فى كل وقت نرى رجالا ونساء ، لا يترددون فى الوقوف فى وجه الظلم ، مهما كان الظلم قويا غنياً مزهوا بقوته وغناه . ومهما أحاط نفسه بالنفاق والمنافقين . ولكن النتيجة ، هى أن هؤلاء الرجال والنساء الشجعان ، تتلقفهم الألسنة بالشائعات الكاذبة ،

ويذكرون بالسوء عند ذوى السلطان ، ولا ينجون من غضبهم إلا قليلا . وعلى كل حال ، يجب ألا نحكم على مجتمعنا بما فيه من ثوّار متمردين — وهم قلة قليلة — ولكن بالملايين من الرعايا الخاضعين المستسلمين .

مثل هذا الفساد والتحلل ، يلحق بأطفالنا فى المدارس التى يتعلمون فيها . فإذا تجرأ بعض المدرسين ، وعلموا تلاميذهم واجباتهم الوطنية ، والحقائق الأولية فى حياتنا المتحضرة ، وأن ينظروا بكل احتقار لكل شخص قادر على العمل ثم يقعد عن القيام بنصيبه فى دفع سفينة الوطن إلى الأمام، بل لا يكتفون بالاحتقار ، وإنما يطاردونه مطاردة المجرمين ، مثل هؤلاء المدرسين الأفاضل يجازون على تعاليمهم هذه بالطرد من العمل ، ويحاكمون أحيانا بتهمة التمرد ، والإخلال بأمن الدولة . وهكذا ينتشر الفساد ويستشرى فى جميع مراحل التعليم ، من المرحلة الأولية إلى محاضرات الفلسفة المعقدة فى الجامعات . ويتحول العلم إلى مجرد دعايات منظمة لأدوية وعقاقير يصنعها الدجالون والمحتالون ، وتقوم بإنتاجها شركات الأدوية التى يحمل سنداتها الأغنياء . وتحاول هذه الدعايات أن تقنع الفقراء بأن شفاءهم فى هذه العقاقير ، مع أنهم لا يحتاجون إلا لطعام كاف ، ومسكن صحى . وتحاول أيضاً أن تقنع الأغنياء بجدواها ، مع أن الأغنياء ليسوا فى حاجة إلا لشغل فراغهم فى أعمال مفيدة تبقيهم فى صحة وعافية . أما علوم الاقتصاد السياسى ، فتصبح مجرد استعراض وقح لقائمة من الأدلة ، على أن أجور العمال لا يمكن أن تُرفع ، وأننا بدون الأغنياء الكسالى ، سينتهى بنا المصير إلى الهلاك المحتوم ، بسبب افتقارنا إلى رأس المال والمشروعات التى تستخدم فيها اليد العاملة ، وأن الفقراء إذا أجمعوا أمرهم واهتموا بتطبيق وسائل تحديد النسل ، فإن الدنيا ستصبح أحسن حالا بعد أن كانت أسوأ مكان للعيش فيه .

وهكذا يبقى الفقراء فى فقرهم ، لأنهم لا يعلمون الحقائق . أما الذين يتمتع آباؤهم بعيش ميسور ، يحتم عليهم أن يعلموهم ولا يبقوهم جهلاء ، والذين يحصلون على ما يسمى تعليما راقياً ، فعن طريق هذا التعليم الراقى ، يتلقون من الأكاذيب والأضاليل والحقائق المشوهة ، ما هو أشد خطورة من ذكاء المتوحشين البدائيين ، الذين لم يتلقوا أى نصيب من العلم على يد معلّم . وقيصر ألمانيا السابق طرد من

جميع مدارس ألمانيا وجامعاتها ، كل مدرس لا يعلم تلاميذه هذه الحقيقة الواحدة : وهى أن التاريخ والعلوم والدين كلها تثبت إثباتاً قاطعاً أن حكم أسرة «هوهنزلرن» — أى حكم أسرته الغنية — إنما هو أرقى أشكال الحكومات التى شهدها الجنس البشرى . ونحن نلوم القيصر على ذلك ، ونفعل الشيء ذاته مع فارق واحد : هو أننا استبدلنا بعبادة أسرة «هوهنزلرن» بصفة خاصة ، عبادة الأغنياء الكسالى بصفة عامة ؛ هذا مع أن أسرة «هوهنزلرن» لها تقاليدها العائلية المحترمة (وفيها أنهم يفرضون على كل فرد من أفرادها أن يتعلم حرفة من الحرف) التى تجعلهم أكثر تحملا للمسؤولية ، وأشد معرفة للواجب من أى « توم » أو « ديك » ، جمع بمحض الصدفة ثروة طائلة بعد أن أدلى دلوه فى سوق الأعمال والتجارة .

والناس تستقى أغلب أفكارها وآرائها من الصحف التى يقرأونها . ولو كانت الصحافة حرة ، فإن فساد التعليم فى المدارس يصبح شيئا هيّنا . ولكن الصحافة ليست حرة . لسبب بسيط واحد : هو أن تأسيس صحيفة يومية فى لندن يتكلف على الأقل ربع مليون جنيه ؛ ولذلك فإن الصحف يمتلكها الأغنياء . والصحف بعد ذلك تعتمد كل الاعتماد على الإعلانات التى ينشرها الأغنياء . والصحفيون الذين يعبرون عن آرائهم الحرة ، بالكلمة المكتوبة ، ويعارضون بها مصالح الأغنياء ، يفصلون على الفور من عملهم ، ويستبدل بهم آخرون يتفقون مع هذه المصالح ويسايرونها . وهكذا تتولى الصحف إكمال المهمة التى بدأتها المدارس والجامعات . بحيث لا يستطيع أى إنسان ، مهما حاول ، أن يفلت من الأفكار المزيفة والأكاذيب المنتشرة فى كل مكان وعلى أوسع نطاق ، والتى تُزرَع كل يوم وتُبث فى العقول بفضل البرلمان والقضاء والكنيسة والمدارس والصحافة ، متحدين جميعاً فى جبهة واحدة ، وبفضل سيل متدفق لا ينقطع من الإيحاء والتحريض والترغيب والتهديد . ولا يفلت من هذا التأثير إلا أقوى العقول وأعظمها استقلالا وأصالة ، وفيما عدا هذه القلة القليلة ، ننشأ كلنا وندرج ونحبو وقد ركّبت فينا أفكارنا وآراؤنا ، بطريقة خاطئة ، وبطريقة تضمن بقاءنا عبيدا بمحض اختيارنا ، بدلا من أن نكون عبيدا متمردين .

والذى يجعل من الصعب كشف هذا وتصديقه ، هو أن تعليمنا الزائف مشوب

بالكثير من الحقائق . فإن مصالح الأغنياء تلتقى إلى حد محدود مع مصالح أى إنسان آخر . وإلى هذا الحد المحدود تكون الحقائق فى برامج تعليمنا وثقافتنا . أما الزيف والكذب والتضليل ، فتبدأ عند النقطة التى تفترق فيها مصالح الأغنياء مع مصالح جيرانهم وإخوانهم . فالأغنياء مثلا يخشون وقوع الحوادث التى تقع فى القطارات خشية الفقراء لها . وهكذا نجد أن القانون الخاص بحوادث القطارات . والمواعظ التى تتلى فى الكنيسة بخصوص حوادث القطارات ، والتعليم المدرسى المختص بحوادث القطارات ، والمقالات الصحفية التى تتحدث عنها ، كلها تتجه بصدق وأمانة تامة ، نحو هدف واحد: هو منع حوادث القطارات . ولكن دعى أى إنسان يتقـــدم ويقول : إن حوادث القطارات سوف تقل إذا خفضنا ساعات العمل لعمال السكة الحديدية ، ورفعنا أجورهم ، أو إن هـــذه الحوادث ستقل إذا خفضنا حصة الأسهم فى شركات السكك الحديدية من حصيلة أجور المواصلات ورفعنا حصة العمال منها . أو إذا قال قائل: إن السفر بالقطارات من شأنه أن يصبح أكثر أمنا وسلامة ، لو تولت الدولة المواصلات الحديدية ، كما تتولى شؤون البريد والتلغراف ، لو حدث هذا فستسمعين الصرخات العالية ، والصيحات المجلجلة فى الصحافة والبرلمان والكنيسة ، كلها تحتج على هذه الأفكار والمقترحات ، وتصم قائلها بوصمة البلشفية أو الشيوعية ، أو بأية وصمة أخرى شائعة حينئذ ، تدل على أشنع ألوان المذلة والكفر والخيانة ، ممَّا يمكن أن يوصم بها إنسان .



لماذا نصبر على ذلك

ربما يأخذك العجب ياسيدتى ، وتتساءلين لماذا يصبر الأغنياء ، لا بل الفقراء على كل هذا ؟ بل على العكس من ذلك ، نجدهم ينبرون ليدافعوا عنه بحرارة وإخلاص ، كأنه تراث أخلاقى لا غنى عنه للصالح العام . ولا يسعنى إلا القول بأن الدفاع عن هذه الأوضاع لايصدر عن إجماع تام . فالواقع أنها عرضة للهجوم من ناحية أو أخرى ، من جانب المصلحين والمفكرين الذين يجرى فى دمائهم حب الجماعة وخيرها . وهى أيضا عرضة للهجوم من جانب رجال من الأشرار لا تكاد تُحصى شرورهم أو تُحتمل . ولكننا لو نظرنا إلى الموضوع نظرة شاملة من جميع الجوانب ، فإنى لأقول : إن القانون والدين والتعليم والرأى العام فيها من الشر والفساد والزيف والتحلل ، ما يجعل خطرها مستطيرا ، لدرجة أن عقول الناس البسطاء ، أصبحت غير قادرة على إدراكه والإحاطة به . وأصبح من الأيسر عليهم أن يحسوا بما فيها من منافع تافهة لا قيمة لها ، ثم يتكالبون عليها . الأغنياء مثلا ، قوم فاضلون محبون للخير والإحسان : فهم يعلمون أن (فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) . والقروية الشريفة البسيطة ، التى يعمل زوجها حطاباً ، أو بستانيا ، أو حارس ملعب ، والتى تتدرب بناتها على آداب الخدمة فى البيوت ، ليصبحن خادمات فى عصور الإقطاعيين ، هذه القروية البسيطة ، ترى فى سيد الإقطاعية ، إنسانا كريماً ، يمنحها العمل ، وتمنحها زوجته ثياباً وفرشاً وبعض الصدقات ، وبعض الكلمات الطيبة أحياناً للمرضى من بناتها ، وتشرف بنفسها على مستشفى المقاطعة والحفلات والاستعراضات والألعاب وألوان المتعة واللهو البريء التى تخفف عنها رتابة الحياة ، وملل الكدح المتواصل الذى ترزح تحته ، وتخفف من المرض بعض لواعجه أو آلامه وأهواله . بل إننا نرى فى المدن ـ حيث

لا يعرف الأغنياء أو الفقراء بعضهم بعضا — نرى أن مظاهر بذخ الأغنياء وإسرافهم تلقى من الجميع ترحيبا وإعجابا واستحساناً ، تزودهم على الأقل بشيء جميل يتفرجون عليه ويشاهدونه ويخوضون فى أخباره ويتحدثون عنه فى أسمارهم. والتاجر يفخر بزبائنه الأغنياء ، والخادم يتباهى بأنه يخدم فى بيوت الأغنياء ، أو فى أماكن اللهو والسرور التى يتردد عليها الأغنياء . وفى أغلب هذه المحلات ، توجد مقاعد وأماكن رخيصة متيسرة للفقراء . والناس البسطاء الخالية أذهانهم من كل شيء ، يحبون كل هذه المظاهر من العظمة والفخفخة ، بل يعشقونها عشقاً. وتجدنهم يطالعون أنباءها بشغف ، ويتأملون صورها فى الصحف باهتمام شديد ، بينما إذا وقع تحت أعينهم إحصاء عن نسبة وفيات الأطفال تحت سن الخامسة ، وأنها قد ارتفعت أو انخفضت ، لقلبوا الصفحة بسرعة لأنها لا تعنى شيئا بالنسبة لهم ، بل لعلها تجعل الصحيفة فى أعينهم مملة جافة ثقيلة على النفس . والناس لن يدركوا أن تكاليف ثوب امرأة من الأرستقراطيات ترتدى ملابسها على أحدث المودات ، إنما تكلف عشرة أطفال حياتهم كل عام ، لن يدركوا ذلك إلا عندما يتعلمون كيف يسألون أنفسهم هذا السؤال صباح مساء : هل هذه المظاهر الفخمة للثراء التى أتسلى بها لمدة خمس دقائق ، هى لصالحنا جميعاً ودائما ، أم لا ؟

وحتى بعد أن يبلغ الناس جميعاً ، هذه الدرجة من الرشد والنضج ، فهم يعتقدون أنه ما لم يكن هناك سيدات ثريات يرتدين أفخر الثياب وأحدث المودات فستصبح كل امرأة رثة الهيئة والهندام . ولكن لا داعى للخوف من ذلك . ففى وقتنا هذا ترتدى تسع من كل عشر سيدات ثيابا رثة زرية . أما إذا وزّع الدخل توزيعاً معقولا ، فستتمكن كل واحدة من العشر، أن تنفق على ثيابها لتبدو فى هيئة حسنة . ولن تحصل أية امرأة على ماسات وجواهر ، إلا بعد أن تتمكن كل النساء كافة ، من ستر أجسادهن بثياب لائقة . وهذا كلام معقول . وإن كان لا يروق المرأة التى تريد أن تتمتع هى بالماسات والجواهر ، دون أن تعبأ بغيرها من النساء ارتدين ملابس لائقة أم مشين فى الأسمال . بل لعل هذه المرأة تجد فى نفسها نوعاً من السرور الداخلى عندما ترى غيرها من النسوة فى مستوى أقل منها ، وفى مظهر أسوأ من مظهرها . وإن أمثال هذه العقليات التافهة ، وهذه النفسيات الوضيعة التى

تحس بالشماتة والسرور الداخلى الشرير فى مصائب الآخرين ومظاهر حرمانهم والذى يسميه الألمان Schadenfreude (وليس فى لغتنا كلمة تقابلها) هذه العقليات وتلك النفسيات ليس لها إلا جزاء محتوم وهو ثورة جارفة مدمرة كالتى وقعت فى روسيا . ثورة ستقع عاجلا أو آجلا تنتهى بالماسات والجواهر إلى دكان الرهونات حيث يمتنع صاحب الدكان عن إقراض أى نقود عليها . لأن الناس سوف يمتنعون عن شراء الماسات والجواهر أو لبسها بعد الثورة . فتصبح كالأحجار لا تسمن ولا تغنى من جوع . وسوف تضطر السيدات المرفهات إلى ارتداء الملابس القديمة والملابس الجاهزة الغليظة الأرخص ثمنا ، والأفضل مظهراً . حتى لا يتبقى لها فى دولاب الثياب شىء يرتدى . وحيث إن هذه الأحداث ، لا تقع فجأة ودفعة واحدة ، فإن صغيرات العقول الساذجات ، يبقين على اعتقادهن الوهمى بأن البوليس لا يمكن أن يسمح بذلك . أما التافهات ذوات النفوس الصغيرة ، فلا يبالين أحدثت الثورة أم لم تحدث ، بشرط ألا تهب ريحها إلا بعد موتهن .

وهناك شىء آخر يجعلنا نحب الغنى والثراء . ويجعلنا ندمن على شراء أوراق النصيب التى ترصد فيها جوائز مالية ضخمة ؛ ذلك هو الحلم السعيد بأننا قد نصبح أغنياء فى غمضة عين ، إذا تحققت إحدى تلك المصادفات السعيدة . ونحن لا نفتأ نطالع فى الصحف أخباراً عن أنباء عمومة ، أو أقرباء مجهولين ، يموتون فى استراليا تاركين خلفهم ثروات تبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لإحدى قريباتهم البعيدات وهى عاملة فقيرة ، أو ماسحة بلاط لم تكن تعرف قط بوجود هؤلاء الأقرباء . ونحن نسمع عن شخص لا يفضلنا فى شىء ، ثم إذا به يربح سباق كلكتا السنوى . ولكن هذه الأحلام المخدرة ستتبدد نهائياً إذا طبق نظام توزيع الدخل بالتساوى . وما أعجب شأن الناس !! إن تشبثهم بالأحلام الزائفة يزداد ، كلما كانوا أفقر من أن يراهنوا على حصان ، أو أبأس من أن يشتروا ورقة نصيب . ويتناسون ملايين الخاسرين فى كل مرة ، وهم فى ذروة النشوة والطمع فى ذلك المكسب اليتيم الذى يؤخذ من جيوب الملايين من الخاسرين .

ومن النساء الفقيرات ، من أوتيت كلمة فطرية ، تعصمها من الإنزلاق فى أحلام

المقامرين تلك . وهؤلاء غالباً يتحملن الكثير من الأعباء ، ويبذلن الكثير من التضحيات على أمل أن التعليم الذى يهيئنه لأبنائهن ، قد يرتفع بهم من حضيض الفقر إلى مستوى معقول من العيش . وكثير من الرجال الذين يتمتعون بقدر كبير من الذكاء والتفوق ، مما يجعلهم يحصلون على المجانية فى سنى تعليمهم كله ، يدينون بتفوقهم لأمهاتهم وما بذلنه من تضحيات من أجلهم . ومع ذلك فإن هذه الحالات شاذة نادرة مهما كانت أنوارها باهرة تخطف الأبصار . ولا يجب أن تحمل ذرة من الأمل أو الرجاء للملايين الناس العاديين . والعالم يتألف من أناس عاديين . بل الحق أن هذا هو معنى كلمة عاديين ، فإن الطفل العادى من أم غنية ، والطفل العادى من أم فقيرة ، على مستوى واحد من الذكاء والمقدرة الذهنية . ولكن ما إن يشبّا عن الطرق حتى يكون ابن الغنية قد تدرب على النطق والكلام وأسلوب معاملة الناس ومخاطبتهم ،ولقّن الكثير من المعارف مما يؤهله لجميع الوظائف الممتازة . فى الوقت الذى لا يتمتع فيه ابن الفقيرة ، حتى بالمظهر اللائق الذى يشجع من يراه على أن يمنحه أى عمل على الإطلاق ، ناهيك عن الوظائف الممتازة ، ومخالطة الأشخاص الممتازين . وبهذا تتبدد الكثير من الطاقات الذهنية والإمكانيات البشرية، وتجمد وتفسد . وفى هذا مافيه من خسارة على الأمة كلها . والطبيعة قاسية لا ترحم ، لا يعنيها إذا كان فلان غنياً أو فقيراً . فالطبيعة لا تمنح كل إنسان قدرة وكفاءة للقيام بالأعمال الإدارية . ربما تمنح هذه القدرة وتلك الكفاءة لشخص واحد من بين عشرين شخصاً على أقصى تقدير . والطبيعة لا تتحيّز لأبناء الأغنياء ، ولا تختارهم لتفرق عليهم مواهبها حسب هواها . ولكن لو وجد بين كل مائتى شخص ، عشرون غنياً ، فإن منحتها ستقع فى واحد من الأغنياء ، مع تسعة من الفقراء بحسب النسبة السابقة . فإذا استطاع الغنى أن ينمى موهبته ويهذبها ويصقلها ، فى الوقت الذى يعجز فيه الفقير عن ذلك ، فإن تسعة أعشار المواهب الإدارية التى منحتها لنا الطبيعة ، تكون قد ذهبت بدداً دون أن ننتفع بها . ولكى نسد هذا النقص الخطير ، نضطر إلى أن نحشر فى كثير من الوظائف والمناصب الإدارية أناساً لهم رءوس خنازير ، أو لهم أدمغة صلاب شداد كالصخرة الجلمود ، ولا يمتازون بشىء إلا بأنهم اكتسبوا عادة إلقاء الأوامر على الفقراء من عباد الله .

أسباب إيجابية للمساواة

لم نر حتى الآن أمامنا هيئة قومية كبيرة واحدة نجت من شرور انقسام الناس إلى طبقتين : أغنياء وفقراء ، أى شرور عدم المساواة فى الدخل. وأستطيع أن أمضى بك إلى ماهو أبعد من ذلك ، ولكننا لن نجنى إلا ماهو شر وأسوأ . أستطيع أن أبيّن لك، كيف يتسبب وجود ضباط أغنياء ، وجنود وبحارة فقراء ، يتسبب فى خلق السخط والتمرد بين صفوف الجيش والأسطول . وكيف تنتشر فى هذه الأيام نزعات التمرد وعدم الولاء للتاج ، لالشىء إلا لأن العلاقة بين العائلة المالكة وجمهرة الأمة ، ما هى إلا علاقة بين أسرة غنية كبيرة ، وملايين الأسر الفقيرة البائسة . وكيف أن مانسميه أمناً وسلاماً يرفرف على أرجاء البلاد ، ليس فى الحقيقة إلا حالة من الحرب الأهلية الصامتة بين الأغنياء والفقراء ، وتبدو أحياناً مظاهرها فى صورة إضرابات عمالية مدمرة فاجعة . وكيف أن أخلاق الحسد والتذمر والحقد ، إنما هى أمراض مزمنة متأصلة جذورها فى نفوسنا . ولو حاولت ذلك فلا ريب أنك ستصيحين فى وجهى فى فزع : « أوه . بالله عليك أن تتوقف . لا تقل كل شىء وإلا فلن ننتهى أبداً ! » . وسيكون الحق معك تماماً . فإذا لم أكن بعد كل الذى قلته ، قد أفلحت فى إقناعك بأن هناك اعتراضات كثيرة وساحقة ، على نظام عدم المساواة فى الدخل ، وبأن الحجج القائمة ضده إنما هى حجج قوية ومن أقوى الحجج ، إذا لم أكن قد أفلحت فى إقناعك بهذا ، فسوف أشك فى أنك كنت تكرهيننى من البداية ، وتستثقلين ظلى .

وبالإضافة لذلك ، فعلينا أن ننتقل إلى توضيح الأسباب والمبررات الإيجابية للطريقة الاشتراكية فى التوزيع . أى لنظام التقسيم بالتساوى . وأنا مهتم بهذه الطريقة شخصيا لأنها طريقتى المفضلة . ومن ثم نخير لك أن تراقبينى جيداً لتتأكدى

من أننى لا أتحيز ولا أميل مع هواى عندما أساعدك على دراسة الحجج والمبررات التى تساق فى تأييد نظام المساواة فى الدخل ، وعندما أبيّن لك أنها أقوى بكثير من تلك الحجج والأدلة التى ضد نظام عدم المساواة .

أولا : أن تقسيم الدخل بطريقة متساوية ، ليس فقط شيئاً ممكناً ومعقولاً ، بل إنه نظام وضع موضع التجربة الطويلة بالفعل . وثبت نجاحه . إن الجانب الأكبر من العمل اليومى الذى يتم فى العالم المتحضر قد تم ، ويتم دائما ، بل ينبغى أن يتم دائماً بأيدى جماعات وهيئات ومنظمات من الناس ، يتناولون أجوراً متساوية ، سواء كانوا طوالاً أم قصارا ، شقراً أم سمراً ، سريعى الحركة أم مبطئين ، شباباً أم كهولا ، يعفّون عن شرب الخمر ، أم يدمنون عليها ، بروتستانت أم كاثوليك ، متزوجين أم عزاباً ، صبورين أم قلقين ، أتقياء ورعين أم ماديين دنيويين ، وبالاختصار يتناولون أجوراً متساوية بدون أى اعتبار للفوارق التى تجعل الرجل لايشبه أخاه ، والمرأة لاتشبه أختها . لكل حرفة من الحرف مستوى معين من الأجور ، ولكل مرفق عام مرتب ثابت . وفى كل مهنة من المهن الحرة ، تحدد الأتعاب المدفوعة بحيث تمكن صاحبها من أن يعيش فى مستوى معيّن ، هو نفس المستوى الذى يعيش فيه أرباب المهنة كلهم . مثلا ، تختلف ماهيات العسكرى فى الشرطة ، والجندى فى الجيش ، وساعى البريد والعامل فى المصنع ، والنجار والبنّاء والقاضى وعضو البرلمان . فبعضهم ينال أقل من مائة فى السنة ، وبعضهم ينال أكثر من خمسمائة . ولكن جميع الجنود فى الجيش يحصلون على نفس المرتب . وجميع القضاة على نفس المرتب ،وجميع أعضاء البرلمان على نفس المكافأة . وإذا سألت أى طبيب لماذا حدّد أتعابه بشلنين ونصف أو بخمسة شلنات ، أو بجنيه ، أو بعشرة جنيهات ، أو بأى مقدار آخر أقل أو أكثر ، فلن يجد رداً أفضل من أن يقول : إنه لايطلب إلا ما يطلبه الأطباء الآخرون . وإن الأطباء يحددون أتعابهم بهذا المبلغ أو ذاك، لأنهم يرون أنهم لايستطيعون الاحتفاظ بمركزهم الاجتماعى ومستوى معيشتهم بأقل منه .

وقد يتقدم شخص متسرع ، من الذين يلقون القول على عواهنه ، فيقول مردداً كالببغاء ، إننا لو أعطينا كل إنسان نفس المبلغ من النقود ، فلن يمر العام حتى

نجد الناس قد انقسموا إلى أغنياء وفقراء كما كانوا من قبل . ولو قال لك هذا القول ، فليس لك إلا أن تردى عليه ، بأن ينظر حوله فى ملايين الناس الذين يحصلون على نفس المرتب أو نفس الأجر أو نفس الأتعاب ، ومع ذلك ما زالوا ولن يزالوا فى نفس المستوى الاجتماعى طيلة حياتهم . أما الحالات التى ينقلب فيها الفقراء إلى أغنياء ، فهى من أندر الحالات ، ومن شواذ القاعدة . ومع أن الحالات التى يتحول فيها الأغنياء إلى فقراء ، هى أكثر حدوثاً ، إلا أنها هى الأخرى حالات عارضة ، لاتقع كل يوم . إن القاعدة الثابتة ، هى أن العمال الذين تدفع لهم أجور متساوية ، يظلون فى نفس المستوى الاجتماعى ، لايرتفعون إلى أعلا ولا ينحدرون إلى أسفل ، دون ما اعتبار للفوارق الفردية فيما بينهم . يمكنك أن تطمئنى تماما ، إلى بقائهم على حال معيشية واحدة ، مادمت تعطين لكل منهم أجراً ثابتاً . والحق أنه قد يحدث هنا وهناك أن ينبعث وغد كبير ، أو عبقرى كبير فيفاجئك ، ويفاجئنا ، بأن يصبح فاحش الثراء ، أو مدقعاً فى الفقر مختلفاً عن بقية طبقته . لقد كان المسيح يشكو من الفقر ، ومن أنه أشد فقراً من الثعالب فى جحورها ، والطيور فى أوكارها ، لأنها تملك جحوراً وأعشاشاً بينما هو لايملك بيتاً يأويه . ونابليون ارتفع من حضيض الفقر ، فأصبح امبراطوراً . ولكن لاحاجة بنا إلى أن نشغل أنفسنا بأمثال هؤلاء الشواذ ، عندما نتهيأ لوضع خطتنا العامة ونظامنا فى التوزيع ، تماماً كما لايشغل صانع الملابس الجاهزة نفسه ، بالعمالقة والأقزام ، عندما يقعدليحدد المقاس الشائع لملابس الناس . أجل ياسيدتى يمكنك أن تطمئنى تماماً ، إلى أن التجربة العملية قد أثبتت وتثبت ، أننا لو وزعنا الدخل توزيعاً متساوياً بين جميع السكان فلن تحدث بينهم قسمة إلى أغنياء وفقراء أكثر مما يحدث بين سعاة البريد مثلاً فيصبحون شحاذين وأصحاب ملايين . إن الشىء الجديد الذى يمكن أن يحدث ، هو أن سعاة البريد سيحصلون على مرتبات تساوى مرتبات وكلاء البريد ، ووكلاء البريد لن يحصلوا على أقل أو أكثر من أى شخص آخر . والحاصل فعلا ، أن منح جميع القضاة نفس الدخل ، وجميع ربابنة الأسطول نفس المرتبات ، يؤدى بنا إلى النتيجة المرجوة . وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا ولأى سبب نظل متمسكين بإعطاء القاضى خمسة أضعاف مانعطيه لربان الأسطول ؟ هذا السؤال

لايفتأ يتردد على لسان قبطان الأسطول ويريد أن يعرف الإجابة عليه . ولو أنك قلت لهذا القبطان ، إنه لو قبض مرتبا يساوى مرتب القاضى ، فسيظل حيث هو فقيرا ، ولن يتغير حاله عن ذى قبل ، فإنه جدير بأن يسمعك ما تكرهين من ألفاظ القراصنة وعمال الموانى . ولهذا فأنا أنصحك أن تكونى على حذر ، عندما تدلين بمثل هذه الآراء .

المساواة فى الدخل إذن ممكنة وعمليـــة تماماً . وهى نظام لايصلح بصفة مؤقتة فقط ، بل يصلح بصفة دائمة . وهى فضلا عن ذلك عملية سهلة ومفهومة . وتريحنا من كل الضجة والصخب والشدّ والجذب ، الذى يثور حول مشكلة التوزيع ، وماذا يجب أن يعطى لـكل شخص . وهى نظام قديم ومعمول به ومطبق ، بالفعل على كتل عريضة من الآدميين الأحياء العاقلين . فضلا عن أنه يتمتع بميزة هائلة ، وهى ضمان ترقية الأكفاء على أساس الاستحقاق والجدارة .

الكفاءة والمال

لعل تلك العبارة الأخيرة التى أوردتها فى ذيل الفصل السابق ، قد حيرت « أشد سيداتنا ذكاء » إذا لم تكن قد أعارت المسألة اهتمامها الجدى منذ البداية ، ولهذا السبب فسأطيل فيها قليلا .

لاشىء يعمل على إخفاء الفوارق فى الكفاءة والجدارة والأهلية ، بين شخص وآخر كما تفعل الفوارق فى الدخل . إنها تطمس المواهب وتحجب الكفاءات وتعمى الأبصار عن الأشخاص الجديرين بالترقية . خذى مثلا : أن تأتى أمة تقدر صنيع أبنائها ، فتقدم منحة برلمانية قيمتها عشرون ألف جنيه ، لأحد المستكشفين العظام أو لأحد المخترعين الكبار أو لأحد العسكريين الأفذاذ (ويتحتم علىّ أن أضرب الأمثال من الرجال فقط لأن النساء لا يحصلن إلا على تماثيل تقام لهنّ بعد الموت لا قدر الله !) . وفى الطريق إلى بيته ليخبر زوجته بالنبأ العظيم وبالمنحة الكبرى التى منحها له البرلمان ، قد يلتقى عظيمنا العبقرى ، بأحد الحمقى المشهورين ، أو بأحد نجوم المجتمع المنحلين ، أو بأية شخصيـــة تافهة لا تساوى شروى نقير ، وكان الواحد منهم يمتلك لا عشرين ألفاً وحسب ، بل عشرين ألفاً كدخل فى العام الواحد ، وربما أكثر . أما العشرون ألفاً التى جدنا بها على صاحبنا العبقرى ، فلن تدر عليه إلا ألفاً فى العام . وبهذا الدخل البسيط سننظر إليه فى محافلنا الاجتماعية التى يتبارى فيها التجار والماليون والدجالون والنصابون ، ممن هم أغنى منه عشرات المرات ، سننظر إليه على أنه « شق مسكين » لا لشىء إلا لأن هؤلاء الأغنياء قد كرّسوا جهودهم لجمع المال وتكريسه لمصلحتهم الشخصية ، ولإشباع أنانيتهم وفرديتهم لا غير ، غير متورعين أحياناً ، عن المتاجرة بكل شىء فى سبيل ذلك ، المتاجرة بالأعراض وبالذمم واستغلال سذاجة إخوانهم من المواطنين

واستغفالهم بشتى السبل . إن من الحقائق البشعة المروعة أن تجدى رجلا زاول أحط الأساليب وأسفلها فى المكر والدهاء ، والنصب والاحتيال ، ثم ينجح مع ذلك فى اختطاف ثلاثة أو أربعة ملايين من الجنيهات من بيع شحنة من الويسكى الفاسد ، أو من تخزين محصول ضخم من القمح ، لكى يبيعه فيما بعد بثلاثة ضعاف ثمنه ، أو من إصدار صحف وجرائد ومجلات تافهة تتخصص فى نشر الإعلانات الكاذبة المضللة ! . إن من أبشع الحقائق وأفظعها أن نجد مثل هذا الرجل موضع الاحترام والتبجيل ، ونرى مصالحه مقضيّة ، وخدماته مؤداة . بل نراه ينتخب فى البرلمان ، وفى النهاية نراه فى منصب نبيل أو على رأس دوقية أو إمارة أو إقطاعية . فى الوقت الذى يحس فيه العباقرة الحقيقيون الذين كرّسوا أنبل مواهبهم أو خاطروا بحياتهم ، لمصلحة الإنسانية والارتقاء بالعلوم والمعارف ، يحسّون بالضّعة والمذلة والهوان ، كلما نظروا إلى ما فى أيديهم من بنسات ، وإلى ما فى أيدى النصابين والمحتالين من جنيهات ! .

إن تحقيق المساواة فى الدخل ، هو الشرط الأساسى لمعرفة المميزات العقلية والخلقية للناس ، الشرط الأساسى لبروز الكفاءة والأهلية والاستحقاق . إن الألقاب الشرفية والسمعة والشهرة والمركز الاجتماعى ، كلها أشياء تضر ولا تنفع ما دامت تشترى بالمال . لقد أثبتت الملكة فيكتوريا حنكتها وبُعد نظرها ، عندما قررت ألا تمنح أى لقب لأى إنسان ليس عنده من الأموال ما يحافظ بها عليه ، ويحيط لقبه بالمظاهر اللائقة به . وهكذا ذهبت الألقاب للأغنى لا للأكفأ ، لمن لديه المال لا لمن لديه الموهبة . ذلك أن جميع المزايا البشرية تنزوى وتختفى فى الظل ، إذا لم يتساو الناس فى الدخل . فالمرأة ذات الألف جنيه فى العام ، ستتقدم حتما سائر النساء ذوات المائة وإن كانت أقل منهن كفاءة وموهبة ودراية . وتستطيع أن تضفى على أولادها مزايا تؤهلهم للمناصب العالية ، وهى ليست متاحة لأولاد الفقيرات الذين قد يتساوون مع أولاد الثرية أو قد يتفوقون عليهم فى المواهب والاستعداد الطبيعى .

فإذا تســـاوى الأشخاص فى الدخل ، لم يبرز من بينهم إلا صاحب الكفاءة والموهبة والجدارة والاستحقاق . المال هنا لايساوى شيئاً ، أما الشخصية القوية ،

والأخلاق المتينة والكفاءة والقدرة على إنجاز العمل ، هذه هي كل شيء . وإذا استطعنا تغيير أوضاعنا وقضينا على الفوارق بين دخول العمال المنخفضة ، وبين الدخول العالية الأرستقراطيين والأغنياء العاطلين بالوراثة ، وطبقنا نظام الدخل المتساوي بين الجميع بحيث يكفل لكل رجل أو امرأة المستوى الطبيعي الذي يلائمه أو يلائمها ، لو تم هذا ، فسيكون لدينا أناس عظماء وعباقرة ، وأناس عاديون من الأوساط . وأناس صغار أقل من الأوساط . ولكن العظماء سيكونون هم العظماء حقاً ، الذين قاموا بجلائل الأعمال ، ولن يكونوا أبداً من البلهاء الذين دللتهم أمهاتهم ، أو ترك لهم آباؤهم مائة ألف جنيه في العام . أما الصغار فسيكونون هم التافهين ذوي العقول الصغيرة والأفكار الضيقة والضمائر المريضة والنفسيات الدنيئة ، ولن يكونوا أبداً هم الفقراء الذين لم تتح لهم أية فرصة للترقي ولتحسين مستواهم والتطور بأنفسهم . هذا هو عين السبب الذي يجعل البلهاء والحمق والمنحلين والأنانيين والنفعيين وذوي الضمائر المريضة ، يقفون دائماً في صف عدم المساواة في الدخل ، ويدافعون عن نظام الفوارق في الثروات (ذلك لأن فيه فرصتهم الوحيدة للتميز والتسامي على الآخرين) وهو أيضاً نفس السبب الذي يجعل العظماء الحقيقيين ، والعباقرة والشرفاء وذوي الضمائر الحية والعقول النيرة ، يقفون دائماً في صف المساواة ، ويدافعون عن نظام التوزيع المتساوي للدخل .



الحافز

إذا نحن عرضنا للحجج المقامة ضد نظام التوزيع المتساوى للدخل ، رأينا أن معظمها لا يخرج عن الآتى : هو أننا لم نتعود بعد على هذا النظام . وأننا درجنا على نظام عدم المساواة بين الطبقات كأنه أصبح مسألة بديهية وطبيعية ، بحيث لا يخطر ببالنا أن من الممكن تطبيق نظام آخر غيره . هذا بالإضافة إلى ما قام به المدرسون والوعاظ المعيّنون من قبل الطبقة الغنية الحاكمة ، من حشو أدمغتنا منذ الطفولة بالمعلومات الخاطئة ، وهى أن من الحرام البيّن ومن الغباوة الشديدة ، أن نجترئ على حق بعض الناس فى أن يكونوا أغنى وأثرى من الآخرين ، أو أن نشكك أو نمارى فى هذا الحق .

ولكن هناك حجج أخرى انتهينا بالفعل من مناقشتها ، ودحضناها دحضاً ، خلال دراستنا للخطط والطرق المختلفة لتوزيع الدخل توزيعاً غير متساو . ولكن تبقى من هذه الحجج حجتان ؛ سنتناولها بالبحث الآن .

وأولاهما تقول إن المرأة إذا لم تتح لها الفرصة للحصول على نقود أكثر من زميلتها أو جارتها ، فلن تجد فى نفسها الحافز أو الدافع على العمل وبذل مزيد من الجهد فيه .

وأحد الردود على ذلك ، هو أنه لا يوجد من يطالبها بأن ترهق نفسها فى العمل أكثر من غيرها ، عندما تقوم بأداء واجبها نحو أمتها ، فى مجالات العمل المختلفة . بل على العكس من ذلك ، إن المطلوب هو أن يقسّم عبء العمل بالتساوى بين العمال . والعمل عبء ضرورى ، بدونه لا يكون هناك دخل أو مال أو نقود للتوزيع . ولكن إذا وجد من بيننا أشخاص ، لا يجدون سعادتهم ومتعتهم إلا فى العمل وفى بذل الجهود المضاعفة ، ثم أصرّوا على أن يقوموا بهذه الجهود ،

ليتضاعف إحساسهم بالسعادة والمتعة ، فلا ينبغى عليهم أن يدّعوا بيننا أنهم يضحّون براحتهم فى سبيلنا ، وأنهم ينبغى أن يؤجروا على هذه التضحية . وعلى أية حال ، فإن هؤلاء النشيطين ذوى الطاقات الفائقة ، يمكنهم أن يصرفوا طاقاتهم الزائدة ، فى ممارسة هواياتهم الخاصة فى وقت الفراغ .

ومن الناحية الأخرى ، نرى أناساً خلقوا من طينة الكسل وحب الراحة ، نراهم كثيرى الشكوى والتململ ، ويحدون كل لحظة ينفقونها فى العمل ؛ ولكن هذا لا يجب أن يكون عذرا لإعفائهم من القيام بنصيبهم من العمل . بل يجب أن ينظر لكل امرأة لا تنهض بنصيبها الكامل من العمل ، على أنها لصة تسرق من الدخل القومى . وعلى هذا الأساس يجب أن تُعامل ، ويجب أن يتخذ فى شأنها ما يُتخذ فى شأن اللصوص من أى نوع .

ولكن قد يأتى زيد الكسلان أو عمرو البليد ، فيقول إنه يكره العمل ويحب الكسل ، وإنه على استعداد تام لأن يقبل القليل من الأجر ، وأن يقبل حياة الفقر والقذارة ، وأن يرتدى رثّ الثياب ، أو حتى لا يمانع فى أن يسير عاريا فى الطريق ، فى نظير أن يعفى من عبء العمل نهائيا ، أو يفوز بنصيب أقل من العبء . ولكن — كما رأينا — لا يمكننا أن نسمح بذلك . فقد رأينا أن الفقر ولو كان اختياريا ، هو نكبة اجتماعية شاملة مثل الفقر الإجبارى الذى لا حيلة للناس فيه . إن الشعوب والأمم التى تحترم نفسها ، يجب أن تصرّ وتتمسك ، بأن يعيش جميع مواطنيها حياة محترمة لائقة . ويجب أن تتمسك بشدة ، بأن يقوم كل مواطن فيها ، بنصيبه الكامل من العمل الوطنى ، وأن يحصل كل مواطن فيها على نصيبه الكامل من الدخل القومى . وبعد أن يقوم زيد الكسلان ، ورفيقه عمرو البليد ، بنصيبهما ومقطوعيتهما من العمل ، يمكنهما أن يقعدا فى الشمس أو فى الظل على هواهما ، ويطلقا العنان لغريزة الكسل والبلادة فيهما إلى الغاية . وسيتاح لهما فى المستقبل الكثير من الفراغ ، ليستلقى الواحد منهما على ظهره ويصغى لزقزقة العصافير ، أو يرنو متعجبا إلى جيرانه النشيطين المندفعين فى حمّى العمل ، كأنهم فقدوا عقولهم ، ولا يكفون لحظة واحدة عن ممارسة هواياتهم أو أعمالهم التى قد تكون رياضة بدنية ، أو رحلات استكشافية يرتادون

فيها بلاداً جديدة وبقاعاً مجهولة ، أو قد تكون دراسات أدبية أو فنوناً أو علوماً ، أو ما إلى ذلك من ألوان النشاط الذى نمارسه لذاته لا للأجر ، والذى نمارسه فقط عندما نستوفى احتياجاتنا المادية الضرورية . إننا فى هذه الحالة سننظر إلى الفقر وإلى عدم تقدير المسئولية نحو المجتمع ، نظرتنا اليوم إلى مظاهر البذخ والتبديد التى يحرمها القانون . وعلى صاحبنا زيد الكسلان وزميله عمرو البليد أن يسلما أمرهما لله ، ويخضعا للمعيشة اللائقة النظيفة المفروضة على الجميع ، والتى يكرهانها ويحذرانها أكثر من الفقر .

ومهما يكن من شىء ، فإن هناك عقبات مادية كأداء ، تنهض فى وجه كل من يحاول أن يمارس حريته فى تحديد نصيبه من العمل ، ليجعله أكثر أو أقل من نصيب زملائه ، فى حقل الإنتاج القومى العام . إن العمل فى مجال الإنتاج القومى ، ليس عملا فردياً منعزلا ، بل هو بطبيعته عمل جماعى تعاونى منظم ، وهو يتم فى الغالب بين جدران المصانع والمؤسسات الكبرى ، حيث يبدأ العمل وينتهى فى ساعات محددة . فمثلا ، ملابسنا ، سيتم غسلها فى مغاسل كبرى تدار بالبخار ؛ بدلا من ذلك العمل الفردى الذى اعتادت المرأة أن تقوم به فى طشت الغسيل، وتستخدم العصّارة الخشبية التقليدية ، ولوح الخشب فى الكىّ . وفى المستقبل ستقسم هذه العمليات ، بين النساء ، فتقوم جماعات منهن باستخدام الآلات والماكينات التى يتعذر على امرأة واحدة بمفردها أن تديرها ، حتى لو استطاعت أن تشتريها بأموالها . ويساعدهن رجال يتولون إدارة محطات القوى البخارية . ولو حدث وتقدم عدد من هؤلاء النسوة العاملات ، وعدد من الرجال العاملين فى ورشة الغسيل هذه ، ثم عرضوا على المدير أن يحضروا قبل موعد العمل بساعة ، أو أن يبقوا بعد موعد الخروج بساعتين ، لكى يحصلوا على أجور إضافية، فسيكون رد المدير عليهم هو أن طلبهم هذا مستحيل تنفيذه . لأنهم لن يتمكنوا من مزاولة عملهم بدون بقية عمال وعاملات الورشة . بل إن الآلات لن تدور ، مالم تشتغل محطة القوى البخارية التى تمد الورشة بالطاقة المحركة . المسألة إذن هى إما الكل أو لا أحد .

وموجز القول: أنه من المستحيل القيام بالعمل التعاونى ، أو بالعمل فى المصانع ،

أى بذلك العمل الحديث ، الذى ينهض عليه بناء مجتمعنا المتمدن ، إذا بدأت كل واحدة من العاملات عملها فى الوقت الذى يروقها أن تبدأه فيه ، وإذا كفت عن العمل فى الوقت الذى تراه ملائما لها . بل نرى فى كثير من المصانع ، أن الآلة تقوم بتنظيم خطوات ، بل حركات وسكنات العمال ، سواء الكسالى منهم أو النشيطون . فنراهم يسيرون فى عملهم جنبا إلى جنب كالصف المرصوص . والعمل فى السكك الحديدية يصبح بلا فائدة ، إذا خطر لـ « العطشجى » ومساعده مثلا أن يوقفا القطار ليشاهدا مباراة لكرة القدم عندما يحلو لهما ذلك . والمعروف أن أصحاب المزاج المتقلب الذين لا يثبتون على حال ، لا يصلحون أبدا للعمل فى مجالات الصناعة الحديثة . أما الذين يجدون فى أنفسهم الرغبة ، فى العمل باستمرار ، أو العمل مدة أطول من غيرهم ، فلن يشبعوا رغبتهم هذه إلا فى مجال الحرف والمهن الفردية نسبياً . بل إننا نجد مصداق ذلك فى مجال الخدمة المنزلية ، حيث يتضح لكل ، سيدة الفارق بين الخادم الكسول المهمل ، والخادم المخلص المحافظ على المواعيد . فبالرغم من هذه الفوارق الواضحة ، تلاحظين أن روتين العمل المنزلى يرغم كل خادم وخادمة ، على أن يحافظا على مستوى معين من الكفاءة والدقة . هذا ، وإلا تعرضا للطرد من البيت لعدم الصلاحية . والكسول البليد مشكلة فى حد ذاته ، فلا هو يرضى بالأجر القليل ، ولا من المستطاع معالجته بالأجر المرتفع .

ولا يوجد أى حافز خارجى يمكن أن يحفز عمال الدرجة الأولى ، على بذل أقصى جهودهم فى العمل . إن مصدر قلقهم هو أنهم قلما يستطيعون كسب قوتهم بعملهم الممتاز . فالعمل الجيّد يتم فى الوقت الحاضر ، فى ظروف توفرت فيها أسباب التثبيط وعدم التشجيع إلى أقصى حد .

وهناك استحالة فى أن ينال هذا العامل النشيط أجراً يساوى أجر عامل الدرجة الثانية . فإذا لم يجد ما يجازَى به نظير عبقريته وكفاءته ، برزت أمامه مشكلة الفراغ الضرورى ، ليزاول فيه هواياته الخلاقة ، بسبب انشغاله عنها فى كسب قوته . وما يحدث الآن ، أن الناس لا يرفضون — إلا فيما ندر — أية وظيفة أرقى من الناحية الفنية من وظيفتهم ، ماداموا قادرين على القيام بأعبائها . والسبب

الوحيد الذى يرفضونها من أجله ، هو أنها بالرغم من ارتفاع مستواها الفنى — أقل أجراً أو أقل فى المركز الاجتماعى أو ما إلى ذلك من الاعتبارات التى لا تتعلق بالعمل نفسه . وهناك مثل يوضح هذه الحالة بدقة : ضابط الجيش الذى يرفض القيام بمأمورية لن يؤجر عليها . هذا إذا كان فى وسعه أن يرفضها . ولكن إذا تساوى ضابط الجيش مع جاويش الفرقة فى الأجر وفى الإيراد والمصروفات ، وكان الاثنان من نفس الطبقة ونفس المركز الاجتماعى ، فلن يحتاج الأمر إلى حافز مادى — مثل العلاوة أو الترقية أو البدل — لحث أى جندى على قبول أية مأمورية أو أى عمل يجد فى نفسه الكفاءة للقيام به . ولكنه إذا رفض ، وهم كثيرا ما يفعلون هذا فى الوقت الحاضر ، فلأن نفقاته ستزيد ، ومصاريفه ستزيد ، وقلقه ومشاغله أيضا ستزيد ، ولأنه سيشعر بعدم الطمأنينة وهو فى الرتبة الأرقى بعكس ما هو فى الرتبة الأدنى .

ولكن ماذا نقول فى الأعمال القذرة ؟ لقد جرت العادة على أن نرى أن الأعمال القذرة الوضيعة ، يتولاها أشخاص قذرون وضعاء ، ندفع لهم أجوراً ضئيلة . وقد تأصلت هذه العادة فينا لدرجة أننا أصبحنا ننظر إلى هذه الأعمال نظرة الاحتقار . ونعتبرها عاراً وشينا ، وأنه ما لم توجد طبقة من البشر قذرة محتقرة ، لتنهض بهذه الأعمال فلن نجد من يقوم بها على الإطلاق . وهذا سخف وهراء . فأمامنا الأطباء والجراحون الذين تلقوا تعليما عالياً ، ندفع لهم الأجور العالية ، ويترددون على أرقى المجتمعات والحفلات ، ومع ذلك فهم يقومون بأقذر وأشنع الأعمال على ظهر هذه الأرض . والممرضات اللاتى يقمن بمساعدتهم فى أعمالهم ، قد حصلن فى الغالب على نفس درجاتهم العلمية — والتربوية تقريباً ، بل أحيانا قد يفقنهم فى المركز والمكانة الاجتماعية بانتمائهن إلى أسر أرستقراطية . ومع قيام الممرضات بأقذر الأعمال ، فلا يحلم أحد بأن يدفع لهن أجوراً أقل من أجور عاملات الآلة الكاتبة فى المدينة ، أو ينظر إليهن نظرة أقل احتراماً . مع أن عمل الكاتبة على الآلة الكاتبة ، أنظف بكثير من عمل الممرضة . وهناك الكثير من الأعمال البشعة ، مثل التحاليل المعملية ، والتشريح الذى يدخل فيه تشريح الجثث الميتة المتعفنة ، وتحليل فضلات وإفرازات الأحياء ، مما يثير اشمئزازك ، واشمئزاز كل سيدة أنيقة

مهذبة ، بل قد يحفزها على الغثيان . ومع ذلك فلابد من سيدات وسادة من المحترمين ، للقيام بها . وكل ربة بيت أنيقة ، تعلم أن البيوت لا يمكن إبقاؤها نظيفة لامعة ، بدون إنجاز الكثير من الأعمال القذرة . بل إن حمل الأطفال ، وولادتهم ، وإرضاعهم ، وتربيتهم ليست بأية حال من المسرات الممتعة ، ولا من الأعمال الشيقة التى تمارس فى حجرات الاستقبال . ولكن من ذا الذى يتجرأ ويقول : إنها ليست أعمالا شريفة؟ بل من أشرف الأعمال على الإطلاق ؟ ولن تستطيع ، حتى أشد النساء رقة ودلالا ، أن تفلت أبداً من أداء نصيبها من هذه الأعمال عندما يحين دورها .

ولا يجب أن ننسى أن هناك جانباً كبيراً من الأعمال القذرة نقوم به الآن ، بسبب الطرق والأساليب البدائية المتبعة فيها ، ولأننا نرصد لها أشخاصاً فقراء قذرين . إن مثل هذه الأعمال من الممكن جداً ، بل من المحتم أن تتم بطريقة أنظف ، وأن يقوم بها أشخاص أنظف ، وهناك الكثير من السيدات والسادة المحترمين ، لايأنفون من إصلاح سياراتهم إذا وقع فيها خلل فى الطريق . وهم يقومون بهذا العمل بأنفسهم . بأقل ما يمكن من الفوضى والارتباك ، ودون أن يلحق ملابسهم أو أشخاصهم إلا القليل من الأذى . بينما توقع الخادمة البليدة القذرة ، نفسها فى « حيص بيص » إذا قامت فقط بإشعال الموقد فى المطبخ . وعلى العموم ، من الممكن جدا أن نقوم بجميع الأعمال الضرورية فى هذا العالم بأقل قدر ممكن من الأذى والقذارة ، بحيث يحتمله أى إنسان سليم الجسم من أية طبقة كان . والحقيقة فى الموضوع هى أن الاعتراض لاينصب على مافى العمل من قذارة ، بل على مايحيط به من فقر وحطة ومهانة اجتماعية . فالسيد الإقطاعى المهيب لايمانع فى أن يسوق سيارته بنفسه ، ولكنه يرفض بكل شدة أن يرتدى ثوب سائقه . والسيدة الأرستقراطية المرفهة ، قد تقوم بترتيب الحجرة دون أن تتحرك منها شعرة ، ولكنها تؤثر الموت على أن يراها إنسان « بمريلة الخادمة » وطاقيتها البيضاء مع مافيهما من أناقة وانسجام . بل إن هذه الثياب ثياب العمل ، شريفة محترمة مثل أية أردية رسمية أخرى . بل إنها أكثر تشريفاً واحتراماً ، من أجمل الفساتين التى تملكها المرأة الكسول القاعدة . وقد بدأت الخادمات فى أيامنا هذه يعترضن على ستراتهن وملابسهن الرسمية ، لا لشىء إلا لارتباطها فى أذهان النـــاس ، بحالة العبودية

وبالمهانة وبالحطة التى كانت تقترن بالخادمات فى الزمن الماضى . وخادمات اليوم هن آخر من يقبل العبودية أو المهانة أو الإذلال ، ولكن لااعتراض لديهن على العمل نفسه . ولا عجب فى أن نرى الخادمة وسيدها (ولا أجرؤ على ذكر سيدتها) ينزلان معاً إلى حديقة الدار ، فيقومان بعزقها وريها جنباً إلى جنب ، إذا كان كلاهما من هواة فلاحة البساتين ، ونراهما يقومان معاً بغسل الكلاب والجراء وتنظيفها من الحشرات ، بكل اهتمام وعناية وشغف ، وبدون أى اعتبار للقذارة المرتبطة بهذه الأعمال ، أو للمهانةأو الحطة التى تكتنفها . ولو منحناالزّبالين فى الطرقات ، ألقاب الدوق واللورد وما إلى ذلك ، لما اعترض أحد على مهنة جمع الزبالة ! ولو حدث ذلك ، لوضع الزبالون شعاراتهم المصورة ، على قبعاتهم تتدلى منها الشرائط على ظهورهم كما يفعل دوقاتنا الآن بشعارات أسرهم بكل زهو واختيال . وسيتيه كل إنسان فخرا ، إذا تنازل زبّال ، وقبل أن يتناول طعام العشاء على مائدته ! أجل ، ياسيدتى ، يمكنك أن تطمئنى تماماً إلى أنه لايوجد من يعترض على العمل الضرورى من حيث هو عمل ، مهما كان نوعه ؛ إن الاعتراض الوحيد ، ينصب على قيام الشخص بعمل يقوم به فى العادة أشخاص أقل منه مرتبة ، أو أرقاء من الزنوج الملوّنين . بل نحن فى بعض الأحيان نتعمد الإهمال فى أعمالنا عن قصد وسوء طوية ، لالشىء إلا لأن الذين يقومون بها فى العادة أناس من طبقة أدنى من طبقتنا، ومن مرتبة أدنى من مرتبتنا . مثال ذلك: يكتب السيد الشاب من ذوى الأملاك ، إذا كتب ، بخط قبيح لايقرأ . يفعل ذلك عامداً متعمداً ، لالشىء إلا لأن الكتبة المحترفين خطهم فى العادة حسن ومقروء . وبذلك يثبت أنه شاب مأفون ؛ ومثلا يرتدى سفيرالجمهورية « البنطلون » بدلا من « النصفيـّة » والجوارب الحريرية الطويلة، فى حفلات البلاط الملكى ، لا لشىء إلا لأن « النصفية » تشبه سترة الخدم الرسمية. مع أنها أجمل منظرا وأروح للجسد. والجمهوريون المتعصبون يعتبرون ثياب الخدم الرسمية من مظاهر العبودية التى يحاربونها .

وهكذا كنا نحشو رءوسنا بالكثير من الهراء والسخافات عن العمل القذر والعمل الحقير . ومع ذلك فما زالت هناك حقيقة قائمة ، وهى: أن العمل المفيد إن

كان شريفاً يرفع من قدر صاحبه ، ويقف على قدم المساواة مع كل عمل شريف آخر ، ومع ذلك فإن الأعمال المفيدة لا يقبل عليها الناس ولا يرغبون فيها بدرجة متساوية . كما أن نسبة الإرهاق والمتعة والتشويق فيها ليست متساوية . وبعض الناس لديهم من الرغبات الشاذة ، والأذواق الغريبة، والأمزجة المختلفة ، ما يجعل لكل حرفة عشاقها والمقبلين عليها الراغبين فيها ، لدرجة الجنون فى بعض الأحيان فإذا خلت وظيفة العشماوى والعياذ بالله ، وجدت على الفور من يتقدم بطلب للالتحاق بها ، للقيام بوظيفة الشنق الرهيبة . وهناك فريق من الناس يطيب لهم أن يقوموا بأعمال الفنارات القائمة على الصخور فى عرض البحر فى عزلة تامة ، وفى ظروف محفوفة بالخطر بحيث قد تنقضى شهور وشهور قبل أن يستبدل بهم غيرهم، والفنار مع ذلك بناء ثابت على أرض صلبة . ولكن هناك فنارات عائمة لم تخطر لك على بال. فهى قائمة على عوامات ، وهى دائمة التأرجح والتقلب على ظهر الموج ، لدرجة أن معظمنا يفضل الموت على البقاء فيها . ومع ذلك فلا نعدم أن نجد أشخاصاً يعملون فى هذه الفنارات العائمة ، ويتناولون أجوراً ومعاشات ، ليست أفضل مما تجزى به الأعمال على الشاطىء . وأعمال التعدين ، والاشتغال فى جوف المناجم تبدو شاذة وغير طبيعية ، بل تتم فى أحوال فظيعة . ومع ذلك فهناك الكثيرون الذين يرغبون فيها . وإليك الأطفال ؛ لو تركوا وشأنهم ، لرأيتهم يقومون بأشق الأعمال ، وأشدها إرهاقا وإقلاقاً للراحة ، لا لشىء إلا لتسلية أنفسهم . وهم أشبه شىء بالصراصير التى لها مطلق الحرية لتقطن أى مكان فى البيت الواسع ، ومع ذلك فهى تفضل « البدروم » المظلم و «الكرار» الرطب ، على حجرة الاستقبال . وهناك مثل يقول « إن الله لم يخلق عملا إلا خلق له رجلا أو امرأة تقوم به » وهو مثل صادق إلى حد ما .

وإذا أخذنا فى اعتبارنا ، جميع هذه الاحتمالات والمتناقضات فى طبائع البشر، فما تزال هناك حقيقة قائمة ، وهى: أن من السهل أن تعثر على صبى يريد أن يصبح بستانيا للحدائق ، أو سائقاً لسيارة ، ومن السهل أن تعثر على فتاة تريد أن تصبح ممثلة فى السينما ، أو عاملة تليفون. ولكن من الصعب أن تجد الغلام الذى يريد أن يصبح من كاسحى المجارى ومنظفى البالوعات ، أو البنت التى تريد أن تصبح

كناسة أو زبالة . صحيح يمكننا أن نصنع الكثير ، لنجعل الأعمال الكريهة ، أكثر قبولا لدى الناس . بل إن بعض هذه الأعمال ، يمكن بالفعل الاستغناء عنها كلية ، وكان من المحقق الاستغناء عنها والتخلص منها منذ زمن بعيد ، لولا أن وجدت بيننا طائفة من الناس خصوصاً الفقراء البؤساء الغلاظ الجلود فيغرينا وجود هؤلاء الناس ، بإلقاء تلك الأعمال القذرة على عواتقهم . إننا نستطيع أن نتخلص نهائياً من الدخان والسناج وأوضار النار . ونستطيع أن نجعل أماكن الغسيل جميلة براقة بل أجمل من معظم مكاتب المحامين . أما الكراهية المرتبطة بعمل كاسحى المجارى فهى فى الأغلب من صنع الوهم وبحكم العادة ليس إلا . والعمل الشاق فى مناجم الفحم ، يمكن وضع حدله ، باستخدام قوة المد والجذر فى توليد القوى الكهربية للقيام بمعظم جهود العمال فى المناجم — وهناك الكثير من الوسائل ، التى تحول العمل البغيض المنفر ، إلى عمل مريح لاتزيد مشقته عما فى الأعمال الروتينية العادية . ولكن إلى أن يتم ذلك ، ويدخل حيز التنفيذ ، فسنجد الناس الذين ليس لديهم ميول خاصة إلى هذا العمل أو ذاك ، يفضلون الأعمال الأكثر متعة وبهجة .

ولدينا لحسن الحظ طريقة ناجعة ، للترغيب فى الأعمال ، وجذب الأنظار إليها . بحيث تتساوى فى الإقبال عليها مع غيرها من الأعمال . ودراسة هذه الطريقة ، ستؤدى بنا إلى بحث جانب هام جدا من حياتنا ، والذى نسميه أوقات الفراغ ، ويسمّيه البحارة حريتهم .

هناك شىء واحد نجمع على حبه : هذا الشىء هو الحرية . وأعنى بها التحرر من الالتزام بموعد أو بمسئولية ، أو بعمل ما ، إلا ما نحبه ونريده فقط . وبشرط ألا يشغل بالنا قلق أو تفكير فى دفع الإيجار آخر الشهر ، أو فى تدبير طعام الغد ، أو أية ضرورة من تلك الضروريات التى تجعلنا عبيداً . إننا لانكون أحراراً إلا إذا استطعنا أن نقول : « إن وقتى هو ملك لى وحدى » وتقاس حريتنا بطول هذا الوقت الذى هو ملك لنا . والعمال الذين يعملون عشر ساعات يومياً ، يثيرون الضجة والاضطراب ، لجعل ساعات عملهم ثمانية فى اليوم . وهم بذلك لايريدون أن يستبدلوا بعشر ساعات عمل ثمانى ساعات ، بل يريدون ست عشرة ساعة فراغ بدلا من أربع عشرة . فهذه الساعات الست عشرة الخالية من العمل ، يخصم منها

ثمانى ساعات للنوم ، وبضع ساعات للأكل والشرب وارتداء الملابس وخلعها ، والاغتسال والراحة . فلا يبقى من يوم العمل إلا ساعات قليلة هى وقت الفراغ الحقيقى . وهو الذى يستطيع العامل أن يقضيه فى ممارسة لهوه وتسليته وهواياته التى تعجبه وتجتذبه . وحتى هذه الساعات القليلة تنقص فى الشتاء لقصر يوم الشتاء ، ويقطع منها الوقت الذى ينفق فى الانتقال إلى الريف مثلا ، أو أى مكان آخر ينتجع للسرور والراحة . أما النسوة المتزوجات ، اللاتى يقمن بأعمالهن فى بيت الزوجية، فيحببْن أن يخرجن من البيت، ليتحررن من جو العمل. كما يريد الرجال أن يبتعدوا عن الأمكنة التى يباشرون فيها أعمالهم . والحق يقال إن معظم خناقاتنا العائلية تنشب لسبب واحد: هوأن الرجل يريد أن يقضى ساعات فراغه فى البيت، والمرأة تريد أن تقضى ساعات فراغهاخارج البيت. ولأجل هذا تعشق النساء حياة الفنادق ، أما الرجال فيمقتونها مقتاً .

إليك مثلا : رجل مّا وزوجته اتفقا بمعجزة ، على قضاء وقت فراغهما بعيدا عن البيت . وافرضى أن يوم عمل الرجل هو ثمانى ساعات ، وينفق ثمانى أخرى فى النوم وأربعا فى إفطاره وغذائه وعشائه واغتساله وارتداء وخلع ثيابه وراحته الفردية . ليس معنى هذا أنه يستطيع أن يوفر أربع ساعات خالصة لمتعته والترويح عن نفسه ؛ فإن معظم هذه الساعات الباقية يضيع فى الانتظار أمام شباك التذاكر ، وفى انتظار الرواية فىالسينما أو المسرح حتى تبدأ . ولا يجب أن يفكرا فى رياضات الهواء الطلق مثل لعب «التنس والجولف» وركوب الدراجات والسباحةعلى شاطىء البحر ، إلا فى عطلة نهاية الأسبوع ، أو عطلة المصارف . وهكذا يتطلع الرجال دائماً إلى المزيد من وقت الفراغ . ولعل هذا هو السبب فى أننا نرى أناساً يفضلون أعمالا شاقة ، وذات مواعيد مقلقة للراحة ، لأنها تتيح لهم فراغاً أطول ، يقضونه كما يروقهم . يفضلون هذه الأعمال ، على غيرها من الأعمال المريحة التى لاتتيح لهم مثل هذا الفراغ . وغالباً من المستحيل عليك إذا كنت تقطنين بلدة صناعية أن تعثرى على خادمة ذكية ، بل الحق أن من المستحيل أن تعثرى على أية خادمة على الإطلاق والسبب ليس فى أن الخدمة فى المنزل عمل شاق مرهق ؛

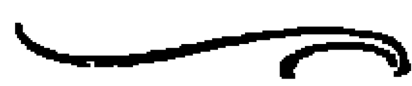
أو أن المعاملة فى البيت أسوأ مما تلقاه العاملة فى المصنع أو فى المحل التجارى ، ولكن السبب هو أن الخادمة فى البيت ليس لديها وقت الفراغ الذى تقتضيه على حسب هواها وتتصرف فيه كما تشاء . أى ليس لديها وقت يمكن أن تسميه ملكا خاصاً لها . فهى دائماً فى انتظار الجرس أن يدق ، مهما حرصت أنت على ألا تقرعى جرس حجرة الصالون ، مخافة أن تهرع إليك فى جلبتها وضوضائها البغيضة . وتتحايلين على إغرائها بالبقاء فى خدمتك ، بأن تمنحيها ، كل أسبوعين مثلا ، ليلة راحة تقضيها خارج البيت . ثم تزيدينها ليلة كل أسبوع ، ثم نصف يوم آخر فى الأسبوع ، ثم نصفين كل أسبوع . ثم تضطرين إلى الترخيص لها بأن تستقبل ضيوفها وأصدقاءها فى حجرة الاستقبال . وفى أن تستعمل البيانو من حين إلى آخر (ويتحتم عليك فى هذه الأثناء أن تنزحى عن بيتك بلا اعتراض) ثم ينتهى بك الأمر فتكتشفين أنك قد تنازلت عن حقوقك بما فيه الكفاية ، وتتبينين أن بقاء الخادمة لا يساوى كل هذا . وتشرعين فى القيام بنفسك على شؤون بيتك مستعينة بالآلات والاختراعات الحديثة التى توفر الجهد والوقت . بل إنك لو تنازلت وسمحت للخادمة أن تخرج من البيت كل ليالى الأسبوع بالإضافة إلى جميع الامتيازات الأخرى، فلن تشعر بالقدر الكافى من الحرية التى ترضيها . قد لا تكون لديها الرغبة فى قضاء لياليها فى الخارج ، حتى لأشرف الأغراض . ومع ذلك تريد أن تحس دائماً بأنها تستطيع ذلك لو أرادت ووقتما تشاء . تلك هى طبيعة الإنسان وفطرته التى فطر عليها .

والآن ، ها نحن أولاء نرى كيف أنه من المستطاع تدبير إجراءات معينة ، تعوّض الذين يقومون بالأعمال الشاقة أو التى تقل فيها المتعة والبهجة إلى حد ما . مثلا : امنحى الذين يقومون بهذه الأعمال فراغاً أطول، واجعلى سن اعتزال الخدمة فيها مبكراً ، وزيدى من إجازاتها ، وبهذا تنقلب فتصبح أعمالا مطلوبة يرغب فيها الكثيرون ويقبلون عليها . تماماً كغيرها من الأعمال السهلة المريحة الممتعة ، والتى لا تتيح فراغاً كافيا وإجازات كثيرة . ولو ذهبت إلى صالة عرض الفنون استقبلتك هناك سيدة حسنة المظهر ، تجلس أمام منضدة ، وليس لديها ما تعمله ، إلا أن تخبر أى إنسان يسألها عن ثمن أية لوحة من اللوحات المعروضة . وأن

تدوّن رغبته فى شرائها لو رغب فى ذلك . وتستطيع أن تقضى وقتا طيبا فى تبادل الحديث مع الصحفيين والفنانين الذين يقصدون إلى صالة العرض . فإذا أصابها شىء من الملل ، عمدت إلى كرسيها المريح ، فجلست عليه وتناولت رواية تطالعها . وكرسيها مريح للغاية ، وهى تحرص على أن يكون قريبا من المدفأة . وصالة العرض الجميلة ، لا بد من تنظيفها ومسحها وترتيبها كل يوم ، ليبقى لها رونقها وبهاؤها . وتقوم بعمليات المسح والكنس والتنظيف ، ماسحات للبلاط بالأجر . ولا شك أن عمل سيدتنا الأنيقة أنظف وأجمل وأمتع من عمل ماسحة البلاط . ولكى نحقق التوازن والمساواة بين العملين نلجأ إلى إحدى وسيلتين : إما أن نجعل المرأتين تتناوبان العمل ، فتجلس كل منهما على الكرسى يوماً ، وتتركه لزميلتها يوماً ، وتمسح البلاط يوماً بعد يوم ، أو أسبوعا بعد أسبوع حسب الاتفاق . فإذا كان هذا الوضع مستحيلا ، لأن ماسحة البلاط الممتازة ، قد تكون مديرة فاشلة ، وبالمثل قد تكون المديرة الممتازة ماسحة بلاط خائبة ، فإن علينا أن نترك ماسحة البلاط فى عملها الذى تجيده ، بشرط أن نسمح لها بأن ترجع إلى بيتها فى ساعة مبكرة قبل المديرة الرشيقة . أى أن نتيح لها وقت فراغ أطول مما نتيحه للمديرة الأنيقة الجالسة أمام المنضدة .

أما فى صالات العرض والمتاحف العامة ، حيث لا تباع الصور ، فليس هناك ما يدعو إلى وظيفة المديرة التى تقوم ببيع الصور وما إلى ذلك ولا يحتاج الأمر إلا إلى مشرفين لا عمل لهم سوى أن يرتدوا زيا رسميا محترماً ، يراقبون فيه الناس حتى لا يسرق أحد صورة ، أو يدخن سيجارة ، أو لا يعمد بعض المتفرجين المتحمسين إلى مظلته فيخرق بها صورة ثمينة ليشير إلى مواطن جمالها . قارنى إذن بين عمل هؤلاء المشرفين ، وعمل السبّاك أمام أفران صهر الصلب ، حيث يتعيّن عليه أن يبذل جهدا عضليا شاقاً ، ويتلظى بحرارة المعدن المصهور ، أى أنه يعمل فى جو أقرب إلى جهنم حمراء بالنسبة لشخص لم يتعود عليه . لو وضعنا عامل الصلب الضخم الجثة ، فى وظيفة المشرف على المعرض ، لملّها سريعاً وطلب إعادته إلى الأفران والحديد المصهور . أما المشرف ذو الثياب الرسمية ، فلن يطيق القيام بعمل السبّاك دقيقة واحدة ، ولن يقبله بأية حال من الأحوال . إما لأنه رجل مرفّه

رقيق ، وإما لأنه شيخ طاعن فى السن مرتعش اليد ، وإما لأنه كسول بالطبع يضيق بالعمل العضلى العنيف . أو للأسباب الثلاثة معاً. إن عمل السبّاك لا يصلح له إلا شاب قوى العضل ، أما عمل المشرف على المعرض ، فيصلح له شيخ عجوز رقيق العظام . ونحن فى الوقت الحاضر ، نحقق التوازن والمساواة بين العملين ، بأن ندفع لعامل الصلب أجرا أكبر . ويمكننا أن نحقق الغرض نفسه ، بأن نمنحه فراغاً أكبر ، سواء فى شكل إجازات طويلة ، أو ساعات عمل أقل . وجميع العمال يلجأون إلى هذه الطريقة من تلقاء أنفسهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، خصوصاً إذا كانت أجورهم بحسب القطعة أو بحسب الإنتاج لا بحسب ساعات العمل. فعند ما ترتفع الأسعار ، وتتكاثر الطلبات على المصنع ، وعلى العمل ، يرون أنهم يستطيعون أن يكسبوا ضعف ما يكفيهم لحياتهم العادية . عندئذ يستطيعون أن يختاروا بين قبض الأجر المضاعف ، أو التمتع بوقت فراغ مضاعف، كأن يشتغلوا مثلا نصف أيام الأسبوع . وهم فى العادة يفضلون الفراغ المضاعف وفى جيوبهم المبالغ التى كانوا يقبضونها نفسها بالعمل طول الأسبوع . إن العمال يفضّلون الاشتغال من الاثنين إلى الأربعاء والتمتع بالخميس حتى السبت إجازة ماداموا يقبضون الأجر نفسه . إن ما يرغب فيه العمال ، ليس نقوداً أكثر وعملا أكثر بل فراغاً أكثر وبالأجر نفسه . وهذا يثبت لك أن النقود ليست هى الحافز الوحيد للعمل . ولا هى أقوى الحوافز على العمل . إن الفراغ ، والرغبة فى الحرية يعتبران من الحوافز الهامة ، خصوصاً عند ما لا يكون العمل ممتعاً ولا جذاباً فى ذاته .



استبداد الطبيعة

التحرر التام من التزامات العمل أمر مستحيل ومناف لطبائع الأشياء . هذا هو أول درس ينبغى أن نتعلمه عندما نبلغ السن التى يمكننافيها أن نفهم معناه . إن الحرية الكاملة من التزامات العمل ينبغى أن تعتبر مخالفة وخرقاً صريحاً للقانون . فنحن عندما نتهرب من نصيبنا من العمل ، إنما نلقى به على كتف شخص آخر أو أشخاص آخرين . لقد قضت الطبيعة علينا فى حكمتها الأزلية ، أن الجنس البشرى سيهلك بالمجاعة لا محالة ، إذا توقف عن السعى والعمل . وهذا قضاء استبدادى بالطبع ، ولكن لا حيلة لنا فيه ، ولا فكاك منه . والمشكلة التى ينبغى علينا أن ندرسها ، هى البحث فى أوقات الفراغ التى يمكن أن نتيحها لأنفسنا بعد أداء العمل الضرورى . ولو كنا عبيدا مصفدين بالأغلال ، نعمل فى جوف سفينة حربية من سفن العبيد فى الزمن الماضى ، فإننا بعد أن نقوم بنصيبنا كاملا ، نستطيع أن نتخفف من أعباء العمل حتى الغد . والسؤال الذى يتبادر إلينا الآن ، هو : فى أى وقت نستطيع أن ننطلق ونترك العمل دون أن تعذّبنا ضمائرنا وتتهم أنفسنا بالإهمال أو بالكسل ؟ ولكن هذا السؤال لن نجد له جواباً فى نظام اجتماعى كنظامنا هذا . ذلك أن لدينا الآن الكثير من العمال الذين يقومون بأعمال غير نافعة ولا جدوى منها ، وليس هذا فقط بل يقومون بأعمال ضارة . فإذا قمنا بتوزيع الدخل توزيعا متساوياً ، وقسمنا العمل فيما بيننا تقسيما عادلا ، أمكننا أن نجد الرد على سؤالنا . عندئذ ، وعندئذ فقط يمكننا أن ننظر إلى حصّتنا من العمل ، لا على أنها تجلب لنا مكسبا من المال ، أو كذا وكذا من الأرباح ، ولكن على أنها تتيح لنا كذا وكذا من الحرية ، أى من أوقات الفراغ .

وهناك تغيير آخر سيحدث ؛ فنحن فى الحالة الراهنة . لا نكف عن التمرد والتذمر وإبداء السخط ، وربما أشعلنا الثورة ضد عبودية العمل وذل العمل ،

لا لأننا نشعر بأننا عبيد للطبيعة أو عبيد للضرورة ، ولكن لأننا عبيد لأصحاب العمل ، ولأولئك الذين يسوقوننا سوقاً للعمل من أجلهم . وهكذا نكره العمل ونمقته ونعتبره لعنة من اللعنات . وإذا تقاسمنا جميعنا عبء العمل وجزاءه بالتساوى فستزول هذه الكراهية من صدورنا ، وتختفى الأحقاد والعداوات . ولن يشعر إنسان بأنه مغبون أو مظلوم . كل واحد منا سيدرك تماماً ، أنه كلما أدى المزيد من العمل ، كلما حصل المجموع كله على المزيد من الثمار ، مادامت ثمار العمل ونتاجه ، توزع بين الجميع بالتساوى . وسرعان ما نكتشف بأن النزهة الخلوية فى الريف ، والاستلقاء على الظهور فى أجران الغلال ، ليست فى الواقع العمل الوحيد الممتع ، بل إن العمل فى المصنع ، إذا خلا من الإرهاق الزائد عن الحد يمكن أن يكون شيئا بديعاً ومتعة رائعة حقا ؛ لأنه يتم فى جو اجتماعى بمعنى الكلمة . ولعل هذا هو السبب الذى يجعل البنات يفضلن العمل فى ورش النسيج ، وإن حشرن حشرا فى أماكن صغيرة ضيقة ، يصم آذانهن ضجيج الآلات ، على الجلوس فى المطبخ بمفردهن . وعمال الطرق يقمن بأعمال شاقة مجهدة ، ولكنهم يستمتعون بالهواء الطلق ؛ وكثيرا ما نراهم يتبادلون الحديث ، ويتشاجرون ، ويقامرون ، ويجدون المتعة فى الانتقال من مكان إلى مكان . وفى هذا ما فيه من بهجة ولذة وهو ما ينقص العمل المكتبى القاعد ، الذى لا تتم فيه إلا عملية رتيبة كئيبة كعد النقود ورصدها فى الدفاتر ، فى مكتب عفن بشع المنظر . وإلى جانب الأعمال التى تستمد متعتها وبهجتها من ظروف العمل ، لدينا الأعمال البهيجة الممتعة فى حد ذاتها . مثل أعمال الفلاسفة والمفكرين ، وأعمال الفنانين المختلفة ، والتى يفضلون أن يقوموا بها مجانا وبلا أجر على أن يجلسوا بلا عمل . وهذه الأشياء السارة ستتحقق طبعا فى ظل نظام التوزيع المتساوى ، كنتيجة من نتائج إتاحة الفراغ الكافى للناس ، وليست نتيجة للعمل الإجبارى المفروض على الجميع .

والآن ، لك مطلق الحرية فى أن تنظر إلى تلك المسرات والمباهج التى تقدم أو تباع لنا ، على أنها أدعى إلى المتعة وأبعث على السرور من العمل نفسه . مثال ذلك القطارات المخصصة للرحلات ، والكبائن المعدة على الشواطئ للمصيفين ، ومدن الملاهى ، وشرب الخمر ، ومختلف الانفعالات الصبيانية التى يتعرض لها

الإنسان فى ملاعب الكرة ومباريات الكريكيت، ومشاهدة الفرق الصغيرة من المهرجين والممثلين الذين يتظاهرون بخفة الظل، ويتكلفون إضحاك الناس مع أنهم فى رأيي سخفاء مبتذلون — وما إلى ذلك من المحاولات التى تبذل لإغراء المرأة الذكية وإقناعها بأنها تقضى وقتاً طيباً، ولحظات سعيدة. مع أنها فى رأيي، ليست إلا وسائل لنهب نقودها، وإصابتها بالملل والإرهاق، لتعود فى النهاية إلى بيتها بائسة مكتئبة فى حال يرثى لها تماما. لك مطلق الحرية ياسيدتى أن ترى فيها رأيك. ولكن ألا يتبين لك أن الناس إنما يتهافتون على أى شىء ينقلهم من جو العمل، وبقصد التغيير وحسب. والسبب فى هذا التهافت أنهم لايمنحون الإجازات الطويلة الجديرة بأن تسمى أوقات فراغ، إلا على فترات متباعدة فى مناسبة عطلة البنك وغيرها من العطلات. وعندما يحين موعد هذه الإجازات، ترى هؤلاء المساكين المتلهفين، يسرعون إلى شراء تلك النزهات والمتع الرخيصة، التى يقرءون الإعلانات المضللة عنها، والتى تقدم لهم بالثمن الباهظ. من النادر جدا أن تتاح لهم الفرصة ليدركوا أن هذه المسرات ليست من المسرة فى شىء، وأن هذه المتع ليست من المتعة فى قليل ولا كثير. ولكنهم ينجرفون فى تيارها لأنها تنسيهم ملل العمل اليومى البغيض، ذلك العمل الذى يلقون فيه الهوان، ولا يدفع فيه أجر كافى، ولا تتاح فيه أوقات فراغ كافية. ولو تيسر للناس كل الناس أوقات فراغ حقيقية كل يوم، تضارع أوقات العمل وتساويها أو تزيد عليها، لعرفوا كيف يعثرون على المتعة الحقيقية التى تستهوى نفوسهم حقا. ولكنهم الآن وهم تحت وطأة العمل الروتينى الجاف قد تبلدت مشاعرهم وأصبحوا عاجزين تماماً عن تعلم هذا الفن الهام، فن قضاء أوقات الفراغ.

أجل، عندما يصبح لدى الناس الوقت الكافى من الفراغ، ليتعلموا الحياة، وكيف يحيونها، وليعرفوا الفارق بين المتعة الحقيقية والمتعة الزائفة، عندئذ لن يستمتعوا بأداء أعمالهم وحسب، بل سيدركون الحكمة التى أملت على «سير چورج كورنوال لويس»[1] أن يقول: «إن الحياة شىء يمكن احتماله، لولا مافيها من

(١) Sir George Cornewall Lewis ١٨٠٦ — ١٨٦٣ من رجال السياسة والأدب الإنجليز فى القرن التاسع عشر.

أسباب اللهو والتسلية ». لقد كان «سير چورچ» من الذكاء الفطنة ، بحيث اكتشف أن أسباب اللهو والتسلية ، لم تكن تسلّيه أو تلهيه ، بقدر ما كانت تضيّع عليه وقته ونقوده ، وتفسد عليه راحة باله ! وأنا أقول لك الآن : إنه لايوجد ماهوأشد مقتاً عند الرجل الصحيح النفس والجسم ، من تضييع الوقت عبثا . فإن لم تصدق قولى فلتتأمل الأطفال الأصحاء وهم يعملون ، أو وهم يتظاهرون بأنهم يعملون شيئا ، أى شيء حتى يتعبوا أبدانهم ويرهقوها إرهاقا !!. ولاشك أن الكبار إذا شغلوا أنفسهم ببناء قلاع حقيقية كما يبنى الأطفال قلاع الرمال،لمجرد الاستمتاع بلذة بنائها ، فإنهم بذلك يستجيبون لصوت الطبيعة ، حتى إذا تعبوا كفوا عن العمل ورغبوا عنه نهائيا ، ثم استسلموا لسلطان النوم كالأطفال. ولكننا لا نرغب فى القيام بأى عمل أبدا من أجل المتعة أو من أجل لذة العمل نفسه . إنّ ما نحن فى حاجة إليه حقا ، هو عمل نجد فيه مايحملنا على الاهتمام به والاندماج فيه، ليشغل كل جهودنا ويقوى عضلاتنا وعقولنا معا . إن العبد الذى يستعبده العمل لا يمكن أن يفهم ذلك ، لأنه مرهق بعمل كريه إلى نفسه ، ولأنه يشعر بالامتهان والإذلال فى عمله ، وبأنه مسحوق تماماً معنويا وماديا تحت وطأة أعبائه إلى أبشع حد . ولو أن مثل هذا العبد تمكن من الإفلات من العمل وحطّم قيده ، فإنه يندفع إلى إشباع غرائزه لايلوى على شيء، ويتكالب على الرذائل والآثام يعبّ منها عبّا. وهذا هو رد الفعل الطبيعى للذل والإرهاق اللذين كان يعانيهما . امنحى هذا العبد حريته وأطلق سراحه ، فربما لم يستطع الخلاص من خوفه القديم من العمل والتحرر من عيوبه القديمة . لكن لا عليك منه ، فسوف يموت وينقرض هو وجيله من العبيد . ولكن أبناءه من بعده سوف يتمتعون بحريتهم . وهناك طريقة لتبصيرهم بها ،وهى أن نضع بين أيديهم أعمالا وأشغالا إضافية خارج نطاق العمل اليومى ، تهدف إلى ملء فراغهم بأشياء نافعة ، إما بصنع أشياء نافعة جديدة ، وإما بتحسين الأشياء النافعة الموجودة فيما حولهم وتجميلها ، وإما بالاستزادة مماهو جميل ، فضلا عن التخلص من كل ماهو قبيح وسيء ، وبغيض فى عالمنا هذا . ومثل الدنيا فى هذا كمثل الحديقة تحتاج فى كل وقت إلى نزع الحشائش الضارة التى يجب أن تنزع ، كما تحتاج إلى بذر البذور وغرس الغراس . وهناك متعة ومنفعة

فى التدمير والإتلاف ؛ وهناك متعة ومنفعة فى الخلق والتعمير والبناء ، وكلها ضروريات سواء بسواء .

ولكى تستوعبي هذه المسألة تماماً ياسيدتى ، يجب عليك أن تميّزى بين العمل والفراغ ، وليس هذا فقط بل بين الفراغ والراحة . العمل: هو أن نقوم بالواجب علينا ، أو بما هو مفروض علينا أن نقوم به . الفراغ : هو أن نقوم بعمل مانحب أن نعمله . والراحة هي: أن نقعد ولا نعمل شيئا قط. وذلك حتى تستعيد عضلاتنا وعقولنا نشاطها، وتتخلص من آثار التعب . ونحن فى أغلب الأحوال نجد أن العمل الذى نحبه ، مرهقا ومجهدا كالعمل المفروض علينا تماماً . ويمكنك أن تتأملى هذا المثال : إفرضى أن العمل الذى نحبه يقتضى منا أن نجرى بأقصى سرعتنا لنضرب الكرة من أول الملعب إلى آخره !! أليس فى هذا العمل من المشقة والصعوبة ماهو أكثر بكثير مما نلقاه فى معظم الأعمال الضرورية المفروضة علينا ؟ ولك بعد ذلك أن تتصورى هؤلاء الناس الذين يجرون هذا الجرى الذى يقطع الأنفاس بقصد الراحة والمتعة والسرور !! الحق أنك لايمكنك أن تلسى مبلغ العناء الذى يتحمله اللاعبون فى الملعب وأنت قاعدة تتفرجين على المباراة ، لأن الفرق بينك وبينهم، كالفرق بين هذه التى تقرأ كتابا ، وهذا الذى يكتبه ويؤلفه ، وشتان بين الاثنين . ولو أتيح لنا جميعاً نصيبنا الحق ، بل نصيبنا الكامل من أوقات الفراغ ، فأؤكد لك أننا لن نقضيه كله فى ضرب الكرات بأرجلنا ، أو ضربها بعصى الجولف ، أو فى الصيد والقنص ، بل سيخصص الكثير من أوقات الفراغ حتما للعمل النافع المفيد . وسيكون من الممكن فى المستقبل تخفيض ساعات العمل الإجبارى إلى ثلاث ساعات أو ساعتين فقط فى اليوم ، مع إعتبار الإهمال فى العمل جريمة يعاقب عليها القانون . فى مثل هذا الوقت ، يتحتم أن نتيح للناس الكثير من الأعمال الاختيارية النافعة ليشغلوا بها أوقات فراغهم . وبهذا ننهض كلنا ، بجانب كبير جدا من العمل الوطنى المفيد ، بقصد المتعة والتسلية وإزجاء أوقات الفراغ .وهذا شيء من المستحيل تنفيذه فى وضعنا الراهن تحت إغراء المال. وبعض السيدات ابتلاها زمانها بزوج من أرباب الهوايات ، من ذلك الطراز من الرجال الذين يشغلون أوقات فراغهم كلها فى عمل مفيد، يجدون فيه لذتهم ومتعتهم بل حياتهم وسعادتهم. مثل هذه الزوجة

تعرف جيدا مبلغ العناء الذى تتحمله فى انتزاع زوجها انتزاعاً من عمله، لكى يتناول طعامه وحسب . والحق أن الغيرة من عمل الرجل ، قد تستبد أحيانا بهذه الطائفة من الزوجات . وقد تتسبب فى منازعات منزلية خطيرة . وهذا الوضع نفسه يتكرر عند ما تنهمك المرأة فى بحث من البحوث ، أو فى أى عمل يمتص اهتمامها ، ويشغل ساعاتها ودقائقها ، وتجد فيه سعادة روحها ، بل تجـــد فى عملها متعة أعظم من مصاحبة زوجها ، أو من الثرثرة مع صديقاتها . وفى المهن الفردية بالذات ، أى التى تمارس بمعزل عن الناس ولا ترتبط بمواعيد مكتب أو مصنع أو آلة بخارية ، فى مثل هذه المهن يكثر ضحايا العمل بدرجة ملحوظة وخطيرة . فأرباب هذه المهن يفرطون على أنفسهم فى العمل بلا تحرز ، بل إنهم أحيانا يقتلون أنفسهم قتلا من الإرهاق ، ويموتون فى سن مبكرة . وهذا ما حدا بالفيلسوف هربرت سبنسر Herbert Spencer[1] على ألا يدع فرصة تمر ، دون أن يحذر الناس من الإفراط فى العمل ، بصورة تجاوز الحد المعقول، أو مما سماه حمى العمل. وإن حمى العمل قد تستبد بنا استبداد الخمر . وضحايا إدمان العمل مثل ضحايا إدمان الخمر ، قد يواصلون أعمالهم بعد أن تستنفد طاقاتهم ، وتعتصر جهودهم ، لدرجة أن أعمالهم تحدث من الضرر أكثر مما تحدث من النفع .

(١) هربرت سبنسر Herbert Spencer الفيلسوف الانجليزى الشهير ١٨٢٠–١٩٠٣ من أنصار داروين وأكبر داعية لمذهب التجارة الحرة، وإن بدأ فى أول حياته نصيرا لهنرى جورج ومبدأ تأميم الأرض. أهم مؤلفاته :

Principles of Psychology - Synthetic Philosphy - Social Statics Principles - Principles of Sociology of Ethics.

مشكلة عدد السكان

والحجة الثانية التى تقوم فى وجه نظام توزيع الدخل بالتساوى ، تقول بأن فوائد هذا النظام ـ إذا كانت له أية فوائد ـ لن ينتفع بها إلا المتزوجون أصحاب الأسر الكبيرة الذين يعولون أطفالا كثيرين . والعجيب أن الذين يرددون هذا القول ، يعلنون فى الوقت نفسه أن الفقر الذى نعانى منه حاليّا ، إنما يرجع إلى كثرة الناس ، وزيادة عدد السكان فى العالم أكثر مما تحتمله موارده . أو بعبارة أخرى ، أن العالم أصغر وأفقر من أن ينتج الطعام الكافى لكل سكانه .

وحتى إذا كان لهذه الدعوى نصيب من الصحة ، فليس فيها ما يتنافى مع نظام المساواة فى التوزيع . فإذا كان لدينا القليل ، برزت أهمية المساواة فى التوزيع . حتى نعمل على المحافظة على ما لدينا منه ، ليكفينا أطول مدة ممكنة . وإذا كنا عقلاء ، لما جمعنا مساوئ نظام عدم المساواة ، مع مساوئ القحط وندرة الموارد . ولكن الدعوى باطلة . والواقع أنه كلما زاد عدد سكان العالم المتمدن ، كلما زاد ما تعانيه الكثرة من الفقر النسبى . والسبب المباشر فى ذلك هو سوء التوزيع ، هو الظلم البيّن فى عملية التقسيم سواء تقسيم الثروة المنتجة ، أو الفراغ المتيسّر . ويبلغ نظام التوزيع من السوء لدرجة أن نصف السكان يعيشون ، عيشة الطفيليين على كد النصف الآخر ، بدلا من أن يعملوا وينتجوا ما يكفيهم .

إليك مثلا ، حالة الخدم فى البيوت : إن الغالبية العظمى من الناس الذين يطيقون مصاريف الخادم ونفقاته ومرتبه ، يستخدمون واحداً فقط فى بيوتهم . ولكنك تلاحظين فى حىّ «مايفير» الأرستقراطى فى لندن ، أن الزوجين الثريين اللذين يختلفان على أرقى المجتمعات وأجمل الحفلات ، لا يسعهما أن يعيشا إلا فى شقة فسيحة يخدمهما فيها تسعة من الخدم على الأقل ، حتى قبل أن يولد لهما أبناء يحتاجون إلى خدمة خاصة . وكل إنسان يعرف أن أى زوجين يكفيهما خادم

واحد، أو على أقصى تقدير خادمان (ولا أقول شيئاً عن الملايين الذين ليس عندهم خدم على الإطلاق) وبهذا الخادم أو بهذين الخادمين يمكن أن تسير أمورها المنزلية على ما يرام . أما الذين يحتفظون فى بيوتهم بتسعة أنفس من الخدم البالغين ، عليهم أن يوفروا لهم المأوى فى «البدروم» أو فى الدور السفلى ، والملبس والمأكل ، وفوق كل ذلك عليهم أن يصلحوا ذات بينهم إذا تشاجروا، وأن يسوسوا شؤونهم، ويلقوا إليهم بالأوامر ، ويراقبوا تصرفاتهم ، وما إلى ذلك . . . فأولئك هم التعساء حقاً .

ونتيجة هذا الوضع ، هى أن الخدم التسعة ، إنما يخدم بعضهم بعضا ، قبل أن يخدموا أربابهم . وإذا اقتضى الأمر أو اقتضت التقاليد أو البدعة الشائعة ، أن يعين رئيس للخدم ووصيفة وقهرمانة ، فلابد من أن يطبخ لهم الطباخ طعامهم ، وأن تغسل لهم الغسالة ثيابهم ، وأن تنظف الخادمات حجراتهم. إن رؤساء الخدم والوصيفات والقهرمانات ، يحتاجون إلى خدمة ، لا تقل عما تحتاج إليه ربة الدار سواء بسواء. بل إنهم أكثر منها تدقيقا ، وأشد تمسكا بمكانتهم ، فلا يلوثون إصبعاً ، فى عمل ليس من اختصاصهم ، ولا يمدون يداً للقيام بشىء هو من اختصاص الخدم الأقل منهم مرتبة ومكانة . وهكذا فأنت تخطئين إذا قلت إن قيام تسعة من الخدم بخدمة زوجين شابين فقط ، هو شىء يبعث على الضحك . حقيقة الأمر أنه يوجد فى ذلك المنزل أحد عشر شخصاً بالغاً ، ينبغى خدمتهم وتدبير شؤونهم . وبما أن تسعة منهم يقومون بخدمة أنفسهم فيما بينهم ، فلن يتبقى إلا القليل من فضل جهودهم ، ليمنحوه للاثنين الباقيين . وهذا هو السبب فى أن الزوجين اللذين يستخدمان تسعة أشخاص فى بيتهما ، هما أكثر الناس شكوى من متاعب الخدم ، وقلة غنائهم ، وأنهم لا يكفون لأداء العمل المنزلى اللازم . ولهذا فإنهما يضطران إلى الاستعانة بالمزيد من الخدم ، بمن تقوم بمسح البلاط ، وبالخياطين الذين يشتغلون بالساعة، وبالسعاة الصغار لقضاء الحاجيات من السوق، وهكذا نرى كل أسرة عادية من حيث عدد الأفراد ، ولكنها غير عادية من حيث الثراء وضخامة الدخل ، نجدها قد حشدت فى منزلها جيشاً عرمرماً من الخدم ربما بلغ الثمانين عدداً . وبما أن الثلاثين يستنفدون معظم طاقاتهم فى خدمة أنفسهم فيما بينهم ، فلا يتبقى للسادة

الكرام إلا أقل القليل من العناية والخدمة . وهكذا فلا يوجد حد أقصى معقول للعدد الكافى من الخدم لتلك الأسر المنكودة ، إلا عدد ما تسعه حجرات النوم الإضافية التى تضم أجسادهم . الحقيقة هى أنه كلما زاد عدد خدمك ، كلما قل الوقت الذى يتفرغون فيه لخدمتك ، وبالتالى كلما ازداد احتياجك للمزيد منهم ، وهؤلاء يحتاجون إلى مزيد من الخدمة ومزيد من الخدم . وفى ذلك سعادة أى سعادة للخدم ، وشقاء أى شقاء للسادة الكرام .

ومن الواضح أن هذه القطعان من خدم البيوت ، لاتعول نفسها بنفسها . وإنما الذى يعولهم وينفق عليهم ، هو رب البيت . فإذا كان هذا من الأغنياء الكسالى العاطلين بالوراثة ، يعيش من إيجارات عقاراته ، أو من حصيلة أسهمه، فمعنى هذا أن الذين يعولونه ، هم المؤجرون والعمال فى الشركات التى يستثمر فيها أسهمه وأمواله. وهكذا نجد أن القصر كله بما فيه من خدم وسادة ورب القصر نفسه، ليس إلا مؤسسة طفيلية لاتعول نفسها ، وستظل مؤسسة طفيلية تعيش على حساب الغير ولو أصبحت الدنيا أكبر مما هى الآن بعشر مرات لتتسع لهم . الواقع أن عالمنا ليس متخماً بما فيه من الناس ، ولكنه متخم بما فيه من الكسالى الطفيليين ، وبما فيه من أيد عاملة موقوفة على خدمة هؤلاء الكسالى الطفيليين . أريحينا بالله عليك من هؤلاء الكسالى ، وادفعى بهذه الأيدى العاملة ، إلى أعمال نافعة مثمرة ، عندئذ لن نسمع لفترة طويلة من الزمن من يقول : إن الدنيا أصبحت مكتظة بسكانها . وقد تخرس هذه الأصوات إلى الأبد ، فإن للطبيعة طريقتها الخاصة فى حل مثل هذه المشكلات .

هناك من يفضل تبسيط الموضوع بالأرقام ، حتى يتمكن من فهمه ، كعملية حسابية سهلة . وإلى هؤلاء أقول : افرضى مثلا أن هناك ٢٠ رجلا ينتج كل منهم بعمله ما يساوى ١٠٠ جنيه فى العام . ثم اتفقوا فيما بينهم ، أو أرغموا بمقتضى القانون ، على أن ينزلوا عن ٥٠ جنيها منها لمالك الإقطاعية التى يعملون فيها . هذا المالك سيقبض فى نهاية كل عام ١٠٠٠ جنيه ليس فى نظير عمله ، ولكن فى نظير ملكيته للأرض . ويستطيع المالك أن ينفق ٥٠٠ جنيه فى العام على نفسه مما يجعله أغنى عشر مرات من أى واحد من العشرين رجلا . ثم ينفق الـ٥٠٠ جنيه المتبقية

فى استخدام ستة رجال وولد صغير بمبلغ ٧٥ جنيها فى العام لكل منهم . نظير قيامهم على خدمته ، وحراسة داره ، وتأديب أى من العشرين العاملين فى الأرض ، يتجرأ على أن يرفع صوته بالتذمر أو بالتمرد ، أو يتأخر فى سداد الـ ٥٠ جنيها المستحقة عليه . والخدم أو الخفراء الستة ، يرحبون بالعمل فى خدمة المالك ، لأنهم يتناولون أجرا أفضل من العشرين ، فالواحد منهم يحصل على ٧٥ جنيها فى العام بينما لا يتحصل الواحد من الفلاحين إلا على ٥٠ جنيها فقط . هذا وهم ليسوا على قدر من الذكاء وحسن التصرف ، ما يجعلهم مثلا يتّحدون يدا واحدة ويتخلصون من مالك الأرض، ويعملون جميعاً فى فلاحتها ، ويحصل الواحد منهم على ١٠٠ جنيه فى العام.

وما عليك إلا أن تضاعف العشرين فلاحاً ، والستة أو السبعة الخفراء ليصبحوا ملايين عداً ، فإذا أمامك صورة تقريبية الأوضاع فى كل بلد تطبق نظام عدم المساواة فى الدخل . فتوجد فيها طبقة من الملاك تحميها قوة مسلحة من البوليس والجيش ، ويوجد فيها ألوف مؤلفة من الخدم لخدمتهم ، ثم الكتل العريضة من العمال الذين يقومون بصنع الكماليات التى يعشقونها لدرجة الجنون . وهؤلاء جميعاً ، يطعمون ويكتسون وينفقون من عرق العمال الذين يشتغلون فعلا فى الأعمال النافعة المنتجة ، والذين كتب عليهم أن يعولوا أنفسهم كذلك وفوق ذلك . إن الزيادة فى عدد السكان : فى أى بلد ، قد تزيدها غنى وقد تزيدها فقراً . وهذا أو ذاك لا يتوقف على خصوبة أرضها ، ووفرة مواردها الطبيعية بل يتوقف على العدد الزائد من السكان : هل يُعبـَّأون للأعمال الإنتاجية النافعة أم لا ؟ . فإذا عبـّئوا فى الأعمال الإنتاجية النافعة ، زاد ذلك من ثراء البلد . وإذا اشتغلوا فى أعمال غير نافعة أو غير منتجة ، أى لصالح أصحاب الأملاك ، كخدم وحشم وحراس وجنود مسلحين ، أو فى أى من الوظائف والخدمات المقصورة على الاغنياء ، فإن البلد ستزداد فقراً . مع أن أصحاب الأملاك قد يزدادون غنى وثراء ، وقد يزداد عدد المعروض من الماسات والجوهرات والملابس الفاخرة والعربات الفارهة ، وتزداد أجور الخدم والحشم والحراس والخفراء والجنود ، وينالون تعليما أرقى عما كان يحلم به أجدادهم الأقدمون .

ولو سارت الأمور سيرها الطبيعى لوجب أن تزداد ثروة البلد بازدياد عدد

سكانها العاملين المنتجين . والفضل فى ذلك يرجع إلى نظام تقسيم العمل . ومعنى تقسيم العمل أن كل إنسان لا يقوم بأداء حاجياته الضرورية كلها بنفسه كما كان يفعل روبنسن كروزو ؛ بل يقسم العمل بين الأفراد أو بين مجموعات منظمة من الأفراد : كل مجموعة تنهض بجانب من العمل . وهذا من شأنه أن يجعلهم يجيدون العمل الذى يزالونه ، ويؤدونه بمهارة وسرعة ، لأنهم قد تخصصوا فيه وتفرّغوا له . هذا ومن الميسور فى ظل هذا النظام ، أن توجه هذه المجموعات من العاملين ، بوساطة طائفة من المديرين والموجهين الذين تلقوا قدراً كبيراً من الدربة والتمرين على فنون الإدارة والتوجيه . وهكذا يتوفر الكثير من الوقت والجهد ، يمكن أن يبذل فى صنع الآلات الجديدة ، وفى شق الطرق وما إلى ذلك من المشروعات التى توفر المزيد من الوقت والطاقة فى المستقبل. وبتطبيق نظام تقسيم العمل ، يستطيع عشرون عاملا أن ينتجوا أكثر من ضعف إنتاج عشرة عمال. وتستطيع مائة أن تنتج أكثر من خمسة أضعاف ما ينتجه العشرون . وإذا قسمت الثروة وقسم العمل بين الناس بالتساوى ، فإن شعباً من مائة شخص سيكون أسعد حالا ، وأرغد عيشاً ، من شعب مؤلف من عشرة أشخاص فقط . وهكذا إلى أن نصل إلى الشعوب الحديثة التى تُعدّ بالملايين ، والتى كان أولى بها وأجدر أن تكون أسعد حالا وأرغد عيشاً بآلاف المرات من الشعوب البدائية التى كانت تُعدّ بالألوف . ولكننا للأسف لسنا أسعد حالا ولا أرغد عيشا منها ، إلا بدرجة طفيفة غير محسوسة . بل نحن فى كثير من الأحيان أسوأ منها حالا . والسبب فى ذلك هو وجود الكسالى والمتطفلين على الكسالى من الذين يعيشون عالة على العاملين الكادحين ، وينهبون إنتاجهم كما ننهب نحن إنتاج النحلة المسكينة .

وعلى أية حال ، لا يجمل بى أن أدعك تعتقدين أننا لو قسمنا دخلنا بالتساوى فيما بيننا ، ضمنّا زيادة مطّردة فى دخل الأفراد . ذلك أن لدى بنى البشر قدرة عجيبة على التكاثر والتناسل بسرعة خطيرة ، إذا كانت الظروف مواتية . يستطيع زوجان من الآدميين (زوج وزوجة) أن يخلفا بعدهما نسلا يبلغ عدده عشرين مليونا من الأنفس بعد مضى ٤٠٠ سنة على زواجهما . هذا إذا حرص الأبناء على تجنب الحروب والأوبئة والطاعون والموت المبكر مما يهلك الحرث والنسل

ولو حدث وتناسل سكان الكرة الأرضية الأحياء البالغون بهذه السرعة ، فلن يمر وقت طويل قبل أن يكتظ بهم سطح الأرض بحيث لا يوجد فيها موضع لقدم ، بل لا تبقى فيها أرض صالحة لزراعة القمح والحبوب اللازمة لغذائهم الضروري . ثم إن هناك حد محدود لكمية الطعام التي تنتجها الأرض . فإذا لم يقابل ذلك حد لزيادة عدد السكان فسنضطر عاجلا أو آجلا إلى إنقاص أنصبتنا من الطعام بدلا من زيادتها .

ونحن نستغل السماء الآن ونجني منها الثمار كالأرض سواء بسواء ، وذلك باستخلاص الأزوت من الهواء في صناعة الأسمدة . ومع ذلك فهناك اعتبارات أخرى تعمل على الحد من تكاثرنا . فالإنسان لا يقتات بالخبز وحده . ومن الممكن أن يزداد تكاثر الناس ويزداد في نفس الوقت نصيبهم من الطعام . ففي أعقاب الحرب ، لم تعان انجلترا نقصا شديدا في المواد الغذائية ، ولكنها عانت أمر المعاناة من أزمة المساكن . وأصبحت المدن مكتظة بالسكان بدرجة رهيبة مما اضطرنا إلى مد بعض شوارع لندن مثلا ، مسافة أميال طويلة في قلب الريف ، لكي نوفر لكل أسرة منزلا فسيحاً وحديقة . ولكن سيأتي اليوم الذي نحزم فيه رأينا ، ونعمل على تحديد العدد اللازم من السكان ، ونتمسك بهذا العدد مادامت لا توجد ضرورة لزيادته . هذا إذا أردنا أن نبقى على صحة الناس ومستواهم المعيشي المعقول .

وفي مسألة تحديد عدد السكان ، ينبغي أن نوجه عنايتنا إلى المرأة التي تنجب الأطفال وتحملهم . من الممكن جداً أن تحمل المرأة عشرين مرة وتنجب عشرين طفلا . وفي بعض الأقاليم الريفية في أوروبا تضم بعض الأسرات خمسة عشر طفلا بل إن هذا الرقم شائع جدا ولا يعتبر شاذا . والمرأة المتينة البنيان ، المعنية بصحتها ، يمكنها أن تحتمل أعباء الحمل والولادة دون أن ينجم عن ذلك أي أذى أو عجز ، بل إنها تبقى صحيحة قوية ، كالتي لم تلد أطفالا قط . هذا إذا باعدت بين فترات حملها بصورة معقولة . ومع ذلك فإن الحمل والولادة ينطويان على كثير من المخاطر والآلام قد تبلغ درجة العجز التام ، وربما الموت هذا فضلا عن القلق والاضطرابات النفسية التي تصاحبها . وقد يظن الأب أنه بمنجاة من هذا كله ، ولكنه يعمل ليكسب قوته وقوت عياله حتى يشبوا عن الطوق ويصبحوا قادرين على العمل . وما داموا عالة

على أبيهم فهم حمل ثقيل على كاهله لا بد له من النهوض به وحده . وهكذا فإن أية زيادة فى عدد السكان ـ وإن كانت تتضمن زيادة فى رخاء العامل وثروته ـ إلا أنها تمثل أعباءً فادحة على الآباء . ولهذا يعمد معظم الآباء العقلاء إلى تحديد عدد الأفراد فى أسرتهم ، بالرقم الذى يستطيع الأب أن يكفله ، والذى تستطيع الأم أن تحمله وتنجبه بلا ضرر ولا أذى . ولا يمنع الآباء والأمهات من اتباع هذه الخطة الحكيمة ، إلا جهلهم بوسائل تحديد النسل ، أو إذا حرّمتها عليهم أديانهم ومعتقداتهم .

إن موضوع تحديد النسل وعدد السكان ، له أهمية كبرى فى مسألة المساواة فى التوزيع . ولكى ندرك مدى هذه الأهمية سيتعين علىّ أن أعود بك إلى الوراء قليلا . وقد تظنين أنى شطحت وخرجت عن الموضوع ، ولكن العلاقة بينهما ستضح لك حالاً .

إن النفقات الضرورية لمعيشة الأفراد العاملين ، تكاد تكون متساوية تماماً . سواء كانوا فلاسفة أو عمالا زراعيين يعزقون الأرض . ولكن نفقات العمل الذى يؤدونه تتفاوت تفاوتاً كبيراً . فالمرأة قد تستخدم فى أعمال التريكو أو ما إلى ذلك ، لفة واحدة من القطن أو من الخيط طوال اليوم ، ثمنها بنسات قليلة . بينما يحتاج زوجها إذا كان عالماً ، إلى قليل من الراديوم ليجرى عليه تجاربه فى المعمل ، يبلغ ثمن الجرام الواحد منه ١٢٫٥٠٠ جنيه . ورجال المدفعية فى ميدان الفلاندرز يؤدون عملهم فى ظروف خطرة ، يجازفون فيها بأرواحهم وبأشلاء أجسادهم ، وهم يحتاجون إلى نقود قليلة لطعامهم ونفقاتهم الضرورية. ولكن تكاليف الذخيرة والمعدات والأسلحة التى يستخدمونها ، تبلغ رقماً عالياً فى اليوم الواحد . ولو تعين على كل عامل أن يتحمل مصاريف صناعته ، وأثمان أدواته وعُدده ، وألزمنا الجنود فى الفلاندرز بتكاليف أسلحتهم وقنابلهم وذخيرتهم ومدافعهم ، لو صح هذا لما وقعت حرب أبداً . فإذا كان العمال فى جميع الحرف والمهن سيدفع لهم نفس الأجر ، ونفس الدخل ، فكيف نحل مشكلة تكاليف الصناعة وأدواتها ومستلزماتها ؟ .

تتفاوت تكاليف كل عمل ، تفاوتا خطيراً كما رأينا . ولا نستطيع تحقيق

التوازن فى هذا السبيل مهما لجأنا إلى طريقة التحكم فى الأجور أو فى الأجازات ، التى مر ذكرها . ولن يقول إنسان ـ وإن كان أشد الناس جنوناً وخبلا ، بأن الرجل الذى يقوم بتشغيل المطرقة الكهربائية التى يبلغ ثمنها آلاف الجنيهات ، يجب أن ينال أجراً أعلى نسبيّاً من أجر عامل الطرق الذى يستخدم فأسا أو بلطة لا تساوى بضعة شلنات . من المستحيل أن يتحمل كل عامل ثمن أدواته ومعداته ، مادمنا سنوزع الأنصبة بين الناس بالتساوى . ولا مفر من أن تزوّده الدولة بها ، أو تعوضه تعويضا يكافىء ثمنها ، إذا فرضنا عليه أن يأتى بها إلى محل عمله ، كما يحمل النجار معداته عندما يذهب إلى حيث يعمل .

ولنطبق إذن هذا المبدأ على حمل الأطفال وولادتهم وإعالتهم وهو العمل الشاق المحفوف بالآلام والمخاطر كما قدمنا . ينبغى ألا يتحمل الأبوين بنساً واحداً من هذه التكاليف . وفى وقتنا هذا ، يعوّض الآباء عن ذلك تعويضا تافهاً فيما يسمى بعلاوات الأمومة والبنوّة ، وبخصم لا يذكر من ضريبة الدخل على كل طفل فى الأسرة . ولكن إذا طبقنا نظام التوزيع المتساوى للدخل ، فأن كل طفل يولد ، يجب أن يرصد له نصيبه منذ ولادته ، ويعيّن الأبوان كوصيين على هذا النصيب لصالح أولادهم . ويكونان مسؤولين أمام الوصى العمومى أو المجلس الحسبى فى حالة وقوع أى إهمال أو تبديد من جانبهما . وذلك لضمان تمتع الأولاد بالفائدة الكاملة من دخلهم الخاص . وبهذه الطريقة تستطيع كل أسرة ذات أولاد ، أن تعيش عيشة راضية موطأة الأكناف . وفى هذه الحالة تستطيع كل أم أن تتحمل متاعب الحمل ومشقات الولادة ومخاطرها من أجل المزايا الطبيعية للأمومة وما يصحبها من تكريم وتعويض ومتعة .

ولو طبقنا هذا ، وسادت تلك الظروف السعيدة التى نشتهيها كلنا ، ثم عمد الشبان والشابات إلى التزاوج فى سن مبكرة ، ثم نقصت نسبة وفيات الأطفال المروعة حاليا ، إلى الحد الأدنى ، فإن هذا كله سيؤدى حتماً إلى زيادة مروّعة فى عدد السكان ، أكثر مما هو مرغوب فيه . والسرعة التى يزيد بها عدد السكان أمر آخر ينبغى أن ننظر إليه بعين الاعتبار . فقد يكون من المرغوب فيه ، أن نضاعف عدد السكان فى مائة عام ، ولكن قد يكون من غير المرغوب قط أن

تضاعف عددهم فى خمسين عاما . وهكذا نرى أن هناك ضرورة حتمية للتحكم فى عدد الناس عن عمد وأن تتبع فى ذلك كل الوسائل الممكنة .

والآن ما هى الوسائل المتبعة حالياً للحد من زيادة عدد السكان ؟ كيف نوقف فى الوقت الحاضر زيادة السكان عنــد الرقم الذى يحتمله نظامنا الاقتصادى القائم على عدم المساواة فى التوزيع ؟ ألا إن الوسائل المتبعة فى هذا السبيل هى من أحط وأخبث وأقذر الوسائل ! وليست الحروب ، والأوبئة ، والفقر الذى يقتل أعداداً لا حصر لها، من الأطفال بسبب سوء التغذية وسوء الحالة الصحية فى المساكن الفقيرة ، ليست إلا أمثلة على ذلك . وإلى جانب هذه الفظائع ، يعمل الكثيرون منا على تحديد النسل بالطرق الصناعية . وقد انتشرت ممارسة هذه الطرق ، انتشارا كبيرا خصوصا بين الطبقات المتعلمة ، وأرباب المهن ، بحيث أخذ عدد السكان يتناقص بصورة خطيرة فعلا . وقد تنبهت الحكومات فى فرنسا إلى هذا النقص وخشيت أن يقل عدد جيشها وعدد أبنائها ، بالنسبة لجارتها ألمانيا التى تزيد عنها بعشرين مليوناً . وتلجأ فرنسا فى ذلك إلى تشجيع الزواج ، وحض الأزواج على الإنجاب . ثم هناك عادة الإجهاض الجنائى التى انتشرت هى الأخرى بهدف تحديد النسل . وفى البلاد الشرقية عادة وأد الأطفال ، وهى طريقة أكثر صراحة وأوفى بالغرض من أساليبنا المتبعة فى تحديد النسل . فكانوا يأخذون الطفل غير المرغوب فيه، خصوصاً إذا كانت بنتاً ـ فيدسّونه فى التراب أو يتركونه فى العراء ليهلك . ولم يتمكن محمد النبى الإنسانى من أن يقنع العرب ، بأن عملهم هذا حرام ورجس من عمل الشيطان . ولكنه أنذرهم بقوله ، إنه فى يوم الحساب ستبعث البنت الموءودة وتصيح : أى ذنب جنيت ؟ (وإذا الموءودة سئلت بأى ذنب قتلت ؟) وبالرغم من محمد وتعاليمه ، فما زلنا نرى الأطفال فى آسيا يتركون فى العراء فريسة للموت . وحتى بعد أن سُنت الشرائع والقوانين التى تحرّم وأد الأطفال وقتلهم هناك . وهنا فى البلاد المسيحية ، مازلنا جميعاً نمارس عادة قتل الأطفال الذين لا نرغب فيهم ، بالعشرات والمئات والألوف ، عن طريق الإهمال ونقص التغذية والمعاملة السيئة والأمراض الفتاكة ، بحيث لو بُعث هؤلاء الأطفال يوم القيامة لصاحوا فى وجوهنا قائلين : « ألم يكن من الأرحم بنا لو أنكم وأدتمونا ؟ » .

ولو استعرضنا جميع الأساليب المختلفة لتحديد النسل ، فلا شك أن منع الحمل هو أكثرها إنسانية ، وأقربها إلى مفهوم الحضارة والمدنية ، وأقلها مجافاة للقواعد الأخلاقية والآداب العامة . ولكن قامت قائمة الأساقفة والكرديناﻻت عليه . ولعنوه بكل لسان ، وقالوا إنه حرام وخطيئة وإثم مبين . ولكن جميع صرخاتهم وحججهم اهتزت ثم تساقطت ثم ذهبت هباء . ذلك أنهم عندما رجعوا إلى تعاليم المسيحيين الأوائل الذين لم تكن عندهم مشكلة إسمها مشكلة زيادة عدد السكان ، بل كانو يؤمنون بأن الزواج فى حد ذاته خطيئة ، سواء منع الحمل فيه أم لم يمنع ، عندئذ لجأ أحبارنا الأفاضل إلى القول بأن الغريزة الجنسية لعنة أبدية فرضت علينا من خطيئة حواء الأولى . ولكن الحقيقة هى الحقيقة ، مهما صببنا عليها من اللعنات ، ومهما أغمضنا عليها العيون . إن الواجب علينا هو أن نواجهها لا بعين مفتوحة واحدة ، بل بعينين مفتوحتين معاً : إحداهما تنظر إلى النتائج الوخيمة المترتبة على عدم تحديد النسل، والأخرى تنظر إلى حقائق الغريزة الجنسية الطبيعية. والواقع أن المشكلة التى تواجهنا ، بل التى تواجه الجنس البشرى كله ، ليست فى هل نُحد من عدد سكانه أم لا ، المشكلة هى مشكلة الاختيار بين أحد طريقين للحدّ من عدد الأولاد .

هل نتتبع طريق منع الحمل ؟ أو أن نترك الأولاد يخرجون إلى الدنيا ، ثم نتولى ذبحهم وإهلاكهم بالإجهاض أو بالوأد أو بطرحهم فى العراء أو بالإهمال أو بإساءة المعاملة والقسوة أو بالطاعون والأوبئة ، أو بالمجاعات أو بالحروب أو بالقتل أو بالموت المبكر ؟ وأنا أتحدى أى أسقف أو كردينال أو حبر من الأحبار أن يختار الطريق الثانى . إن القديس بولس كان يكره الزواج ولكنه قال : خير لك أن تتزوج من أن تحترق . وقد يكره أساقفتنا وكرادلتنا منع الحمل (وبهذه المناسبة أنا أكرهه مثلهم) ولكن من منهم لا يقول قول القديس بولس عندما تفاجئه المشكلة وجهاً لوجه : « خير لنا أن نكون بغير أبناء أياما كانت الطريقة المتبعة فى ذلك ، من أن ننجب الأولاد ثم نقتلهم كما نفعل بهم الآن » ؟

ها نحن أولاء قد رأينا ، أن نظام عدم المساواة فى الدخل ، قد فرض علينا مشكلة تحديد النسل ، قبل أوانها . مع أن العالم لا يزال فسيحاً أمامنا لنتكاثر فيه .

فكندا واستراليا تعدادهما أقل من اللازم . وإذا قال الاستراليون رداً على ذلك ، بأن المناطق الزائدة عن الحاجة فى قارتهم ، لا تصلح للإقامة ، فيكفيهم أن نطلق عليهم اليابانيين الذين تحتشد بهم جزائرهم ولا يفتأون يقولون : « إذا لم تسكنوها أنتم فسنسكنها نحن » . ولا يمنعهم عن إتباع القول بالفعل ، إلا خشيتهم من بأسنا. إننا نطبق فعلا تحديد النسل بكل السبل ، حتى فى البلاد التى تكافحه الكنيسة فيها أشد مكافحة . ولعل الطريقة الوحيدة لكفنا عن ذلك ، هى أن نقضى على الفقر المصطنع ، الذى خلق المشكلة وألقاها فى سبيلنا قبل الأوان . وبما أن نظام توزيع الدخل بالتساوى ، يمكنه أن يحقق ذلك على أكمل وجه ، نرى أن الدعاة والمتعصبين ضد تحديد النسل ، والذين يتمنون صرف الأذهان عنه أطول فترة ممكنة ، يقفون فى صفنا ويؤيدون نظام التوزيع بالتساوى لهذا السبب ، ولغيره من الأسباب والمزايا التى عرضنا لها .

وعندما تأتى اللحظة المناسبة ، ولا يبقى فى قوس الصبر منزع ، ويتحتم علينا أن نحدد النسل ، لن يستطيع إنسان الآن أن يتنبأ بالطريقة التى سيتحقق بها ذلك. فربما تدخلت الطبيعة فى الأمر ، وتولت المسألة بنفسها . وهذا شىء محتمل جداً . والدليل على ذلك أننا نلاحظ أن عدد الأطفال يتغير بين النقص والزيادة بحسب حاجتنا إليهم . فلو حدث وتعرض الأطفال لأوبئة أومخاطر أو أية ظروف شاقة تقضى عليهم ، فلا يبقى منهم إلا القليل لينمو ويكبر ، فإننا نلاحظ أن الطبيعة تعمل — بدون أى تدخل منا — على إنتاج عدد كبير منهم لسد هذا العجز ، وتوفير احتياطى كاف للجنس البشرى لتؤمنه ضد الانقراض . وقد سمعنا أن نوعا من السمك يبيض مليون بيضة ، وأن ملكة النحل تضع أربعة آلاف بيضة فى اليوم . والآدميون بالطبع أقل خصوبة من السمكة والنحلة . ومع ذلك ففى حدود قدراتنا على الإخصاب ، نرى الطبيعة تعمل بعين مفتوحة : نراها تميز بين الفقير السيء التغذية والجاهل والمتخلف عقليا والمصاب بأى لون من ألوان العجز ، تميز الطبيعة بين هؤلاء ، وبين الأصحاء المثقفين المكتملين عقليا وجسمياً . فنراها تهب الأولين قدرة هائلة على الإنجاب ، ولكنها تبخل على الآخرين بالأولاد حتى دون أن يلجأوا لتحديد النسل . ولعل هذه الظاهرة ، تمثل إحدى المتاعب

الكثيرة التى تعانيها حضارتنا . فإن السلالات المنحطة تتفوق من حيث العدد على السلالات الراقية . ولكن أبناء السلالات المنحطة ليسوا فى الواقع إلا أبناء الجوع والجهل والفقر والمرض. وتلك السلالات لا تفتقر إلى التربية والتنشئة الطيبة وحسب ، بل تعانى من الذل والحطة بسبب ظروفها المهينة التى تعيش بها .ونحن عندما نتخلص من الفقر ، فسوف نتخلص من هذه الظروف كلها ، ومن السلالات التى تنبتها . وليس بالمستبعد أبداً ، أن نتخلص أيضاً — فى نفس الوقت — من ظاهرة الإفراط فى الخصوبة التى يتميز بها الفقراء والتى تحاول الطبيعة فى أوضاعها الراهنة أن تحدّ منها ، برفع نسبة وفيات الأطفال الفقراء إلى درجة رهيبة .

فاذا كان فى استطاعة الطبيعة ، أن تزيد خصوبة الناس ـ وهى تفعل ذلك حالياً ـ بهدف الحيلولة دون انقراض النوع البشرى بفعل الأوبئة ، فهل لنا أن نشك فى قدرتها على إضعاف خصوبتهم والحد من تناسلهم ، لتحقيق الهدف نفسه ، وهو الحيلولة دون انقراض النوع البشرى من شدة الزحام ؟ أعتقد فى قرارة نفسى أنها ستفعل ذلك بطريقة خفية غير مفهومة لنا . وأنها ستستجيب حتما لحكم الضرورة، ضرورتنا نحن وضرورتها هى أيضا . أما الذين يقولون إن العالم إذا تحسنت أحواله، فسوف يزدحم بالسكان ويزعمون أنهم بذلك يفهمون أسرار الطبيعة والكون ، فإن قولهم كذب وزعمهم باطل . وإذا كابر الاشتراكيون بدورهم وقالوا إن الطبيعة ستعمل من جانبها ، على بقاء عدد السكان فى نطاق محدود ، إذا ما طبق النظام الاشتراكى ، ولن نحتاج إلى الوسائل الصناعية لتحديد النسل ، فهم أيضا يزعمون أنهم يفهمون أسرار الطبيعة ولكنهم مثل سابقيهم يزعمون باطلا . إذ من ذا الذى يدرك أسرارها البعيدة ؟ ولكن الشىء المعقول ، هو أن نعمل على تحسين أحوال العالم ، ثم ننتظر ماذا يكون . أو كما يقول البعض لنؤمن بالله ، وبأن الشر لا يمكن أن يتولد من الخير . والذى يعنينا الآن ، أنه ما دامت مشكلة زيادة السكان لم تبرز إلى الوجود بعد ، اللهم إلا فى صورتها المصطنعة الزائفة ، المترتبة على سوء التوزيع ، والتى يمكن علاجها بتطبيق نظام التوزيع بالتساوى ، فإن من السخف حقاً ، أن ننكص عن القيام بواجبنا نحو أنفسنا الآن، وأن نقعد عن تحسين أحوالنا، لا لشىء إلا لأن الأحوال سوف تسوء فيما بعد . بعض الناس يقولون إن الشمس

تبرد حرارتها تدريجيا . وبعضهم يقولون إن نهاية العالم ستكون فى السنة القادمة . وآخرون منهم يقولون إن التزايد فى عدد السكان سيأتى على الحرث والزرع وسيجعل الأرض قاحلة جرداء . وهؤلاء جميعاً يمكننا أن نضعهم فى صفوف المتشائمين ذوى النظرة السوداوية للحياة . ولو أصغينا إلى هؤلاء لما قمنا بأى عمل على الإطلاق . إن من المعقول جداً أن نقول « فلنأكل ولنشرب لأننا غداً سنموت » لو كنا على يقين من الموت غداً . ولكن من الحماقة والبلاهة أن نقول : « إن الحياة لا تستحق أن نحياها ما دمنا سنموت غداً » فهذا أشبه بقول الكسالى البلداء : « لا فائدة . ولو بعد ألف سنة ! » لكى يبرروا كسلهم وإهمالهم فى واجباتهم . وواقع الحال يؤكد أن الأرض تستطيع أن تستوعب سكانها الحاليين ، وتكفل لهم أيضاً حياة طيبة ، بل أطيب منها فى أى وقت مضى . وما دمنا أحياء نعيش على ظهر الأرض ، فيجب ألا نتوقف لحظة واحدة عن العمل لتحسين أحوالنا أكثر فأكثر بقدر ما نستطيع .

ولا تنسى ، أن فى استطاعة شخصين أن ينتجا أكثر من ضعف ما ينتجه شخص واحد . وأن مليونين من البشر يستطيعون أن ينتجوا أكثر بكثير من ضعف إنتاج مليون واحد . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن عالمنا ينطبق عليه قانون « تزايد الغلّة » على حسب قول علماء الاقتصاد . فإذا بلغنا المرحلة التى يربو فيها عدد السكان على ما تقدمه الأرض من طعام ، فان كل طفل سيولد عندئذ ، سيجعل العالم أفقر مما كان . وعندئذ سينطبق على العالم قانون « تناقص الغلّة » . فإذا انبرى سيد من السادة الأفاضل ، وحاول أن يقنعك بأن العالم يقع الآن تحت طائلة قانون « تناقص الغلة » ، فاعلمى على الفور ، أنه قد تلقّن هذه العبارة فى جامعة من جامعات أبناء الذوات . واعلمى أن جميع الأغنياء يريدون أن يجعلوك تصدقين الخرافة القديمة التى تقول إن فقر الفقراء ، وغنى الأغنياء ، هما نتيجة حتمية لقانون أزلى من قوانين الطبيعة ، وليسا نتيجة لسوء التوزيع فى الدخل القومى ، الأمر الذى يمكن معالجته وتصحيحه .

ثم لا يجب أن يفوتك أن العالم يحتوى بالفعل على بقاع مكتظة بالسكان . ولكنه ككل لا يزال فسيحاً فيه متسع للجميع ، بل للمزيد . والقارب الصغير فى

عرض البحر ، إذا كان يحمل عشرة أنفس نجوا من الغرق ، وليس فيه إلا رطل من البسكويت ، ونصف لتر من الماء العذب ، يعتبر مكانا مكتظا بصورة رهيبة . وكوخ العامل الذى يتناول ثلاثين شلنا فى الأسبوع ، ووراءه ثمانية من الأولاد هو مكان يضيق ذرعاً بمن فيه . ولندن تعتبر مدينة مزدحمة بالسكان بصورة بشعة. فعلى الرغم من عدم وجود مشكلة عالمية لزيادة عدد السكان ، وأن العالم ككل ينطبق عليه قانون « تزايد الغلة» ، فإن هناك بقاعاً كثيرة تكتظ بمن فيها ، وتخضع لقانون «تناقص الغلة» . ولاشك أن تطبيق نظام المساواة فى الدخل، سيتيح لسكان تلك البقاع التعسة فرصة للخلاص والتحرر من ربقة قانون « تناقص الغلة » ، لينعموا بالرخاء والازدهار فى ظل قانون «تزايد الغلة» الظليل .

العلامة المميزة الاشتراكية

كنا حتى الآن ، نفنّد معاً الحجج الشائعة التى يُحتج بها على نظام المساواة فى توزيع الدخل ، والتى لم نتناولها فى دراستنا الأولى للطرق المختلفة للتوزيع . وقد انتهينا من ذلك ، دون أن نعنى أقل عناية بحجج الاشتراكيين أنفسهم ، أو بما جاء فى مؤلفاتهم الكثيرة فى الدفاع عن الاشتراكية . وهاقد رأيت ، أن أية امرأة ذكية ، يمكنها إذا جلست وفكرت ثم قدرت بنفسها ، أنجع الطرق لتوزيع الدخل القومى بين المواطنين ، فإن إدراكها السليم ومعلوماتها العامة وخبرتها بالحياة ستسوقها حتما إلى شىء واحد ، وهو أن توزيع الدخل بالتساوى ، هو أنجع الطرق للتوزيع . بل هو الطريق الوحيد الباقى أمام أى مجتمع حر ينشد الخير والازدهار والرفاهية لأبنائه . أجل ستنتهى إلى هذه النتيجة حتى وإن لم تسمع فى حياتها كلمة الاشتراكية ، أو تقرأ سطرا واحدا لأى كاتب اشتراكى. ولو استطعت ياسيدتى أن تجدى طريقة أفضل للخلاص من الفوضى التى نعيش فيها ، ومن الشقاء ، والبؤس الذى يحتوينا ويخيم علينا ، فسوف يستقبلك الناس بالهتاف والأهازيج ، مثل أعظم المستكشفين فى العالم .

ولعلك ستقولين لى : « وماذا إذا لم أستطع ذلك؟ أظنك ستقول: إذن فلتنضمى إلى صفوف الاشتراكيين ؟ »

ولكن مهلا ياسيدتى العزيزة : ألم تقرئى قط شيئاً للقديس أوجستين ؟(١) لو كنت قد فعلت هذا ، فستذكرين أنه اضطر إلى التسليم بأن المسيحيين الأوائل كانوا خليطاً عجيباً من البشر ، فيهم الصالح والطالح ، وأنه كان من بينهم من دأب على

(١) St. Augustine

ضرب زوجته ضربا موجعاً حتى تسوّد منها العيون ، لأنها تغريه بالشهوات . وكان من بينهم من يشتهي تحطيم معابد الكفار وتحريقها ويفضل ذلك على اتباع موعظة الجبل وتعاليمها : ولا شك أنك تلاحظين أننا نحن المسيحيين العصريين ، مازلنا كأسلافنا ؛ خليطاً عجيبا من كل لون وضرب ؛ فينا الصالح والطالح ؛ ومن المحتم علينا أن نشنق عدداً منا كل عام على عامود المشنقة ، من أجل مصلحة الوطن . وهأنذا أصارحك كما فعل القديس أوجستين ، وأعترف لك بأن الاشتراكيين ودعاة الاشتراكية فيهم أيضاً الصالح والطالح . ولو حدث أن انضممنا إلى صفوفهم ، فلا يجب أن يعني هذا ، أن ندعو من هب ودب منهم ، إلى بيوتنا لتناول الشاى . وأنا شخصياً أنصحك وأحذرك بقوة من أن تقدمى على ذلك أبدا . فالاشتراكيون بشر مثل سائر البشر . وهذا معناه بصريح العبارة ، أن منهم من لا يتورع عن سرقة الملاعق من فوق مائدتك ، إذا سنحت له الفرصة . أما الطيبون منهم ، فهم طيبون جدا ، ولطاف المعشر جدا . أما سوادهم فلا يختلفون كثيرا عن جيرانهم . وأما أشرارهم فبعداً لهم ! فإن من بينهم من هم أسوأ المجرمين وأدنأ الأوغاد طراً مما لا يمكن أن تصادفيه فى أى مكان على ظهر الأرض . ولكن ماذا تتوقعين أن تجديه فى أى حزب سياسى غير هذا ؟ وأنت ولا شك فى صف الملائكة الأبرار الأطهار — وآمل أن تكونى كذلك — وحتى لو كنت من الملائكة ، فلن تنضمى إلى صفوف الملائكة إلا إذا توفيت لا قدر الله .

وإلى أن يحين هذا الأجل المحتوم — ينبغى عليك أن تروّضى نفسك على الصبر واحتمال الناس الذين من لحم ودم ، والذين ليسوا إلا محافظين أو من حزب الأحرار أو اشتراكيين أو بروتستانت أو كاثوليك أو خوارج على الكنيسة أو غيرهم من البشر غير المعصومين . أجل إن الأحزاب يا سيدتى تتألف من خليط متباين من البشر فيهم الصالح والطالح ؛ فإذا قررت الانضمام إليهم ، عليك أن تتخيّرى صحبتك من بينهمُ بنفس الدقة والعناية ، التى تتخيرين بها صحبتك فى كل وسط. أى يجب أن تعامليهم معاملة الغرباء تماماً ، فليس فيهم ما يميزهم عن غيرهم من الغرباء . أما كارليل فقد أصدر حكمه عليهم جميعاً . وقال إنهم مجموعة من الحمقى . ومن ذا الذى ينكر ذلك ؟ الواقع أنهم يستحقون هذا الوصف تماماً .

ولكنك بعد هذا امرأة ذكية ، وتعلمين من هذا ما أعلمه وربما أكثر . ولكن هناك شيء ربما لم تكونى تتوقعينه . وهو أن هناك عدداً كبيراً من الناس يسمون أنفسهم اشتراكيين ، ولا يعرفون للاشتراكية معنى . وهؤلاء لو قلت لهم إنك توافقين على توزيع الدخل القومى بالتساوى بين الناس جميعاً ، دون تفرقة بين اللورد والعامل ، ولا بين الطفل الرضيع على كتف أمه والرجل البالغ ، ولا بين السكير المدمن والذى يعتبر شرب الخمر حراماً ، ولا بين كبير الأساقفة وخادم الكنيسة ، ولا بين الفاسق والقديس ، لو قلت لهم ذلك لاستبشعوا قولك وسخفوه وفنّدوه . ولقالوا لك إن هذا كله ضلال مبين ، وتخبط لا يقول به إلا رجل الشارع الجاهل المأفون . وأن أى اشتراكى متعلم مثقف ، لا يمكن أن ينزل إلى مستوى هذا الهراء والعبث . وسيحاولون أن يقولوا لك إن الهدف ليس تحقيق المساواة فى الدخل ، بل تحقيق المساواة فى الفرصة . وربما كان ما يقصدونه من ذلك ، أن الرأسمالية لاضير منها فى حد ذاتها ، إذا ما أتاحت الفرصة لكل إنسان لكى يصبح رأسماليًّا . فإذا قلت لهم وكيف نحقق هذه المساواة فى الفرص ، بدون المساواة فى الدخل ، ارتج عليهم ولم يحيروا جوابا . إن المساواة فى الفرص مستحيلة . إعطى ولدك مثلا ، قلم حبر وحزمة من ورق الكتابة ، ثم قولى له إن أمامه فرصة متساوية معي ليكتب مسرحية . ثم انظرى ماذا يكون جوابه !! إياك أن تسمحى لنفسك بأن تُخدعى بتلك الأكاذيب . ولا بمن يقول لك ألا تأبهى للاشتراكية ولا تخشى جانبها لأنها لا تعنى اشتراكية وفى الحقيقة . وأنا أقول لك إن الاشتراكية معناها الاشتراكية . والاشتراكية معناها المساواة فى الدخل ثم لا شيء آخر . أما ما عدا ذلك فليس إلا شرطا من شروط تحقيقها أو نتيجة من نتائجها .

وإذا وجدت عندك الميل للسير فى هذا الطريق ، والاستعداد لمعرفة المزيد عن الاشتراكية فيمكنك أن تقرئى كل الكتب التى ألفت فى شرح الاشتراكية . يمكنك أن تدرسى الاشتراكية المثالية أو الطوبوية لسير توماس مور والاشتراكية الثيوقراطية أو الدينية لطائفة الإنكاس Incas الدينية [1] وأفكار

---

(١) Incas : قبائل بدائية فى بيرو بأمريكا اللاتينية ، اكتشفت عندما غزا الإسبان أمريكا على يد بيزارو سنة ١٥٣٣ . وكانوا يمارسون نوعاً من اشتراكية الدولة .

سانت سيمون[١] وشيوعية فورييه[٢] وروبرت أوين[٣] ومايسمى بالاشتراكية العلمية لكارل ماركس [٤] والاشتراكية المسيحية لكانون كنجسلي [٥] والأب ف . د . موريس [٦] وكتاب وليم موريس أنباء من المجهول (ويعتبر قطعة فذة من النثر الفني الرائع ، ينبغي أن تطالعها على أية حال) ثم الاشتراكية الدستورية لسيدني وبياتريس وب [٧] وكتابات الجمعية الفابية (ذات المقام العالى

(١) Saint Simon ١٧٦٠ — ١٨٢٥ الاشتراكي الفرنسي المثالى صاحب نظرية خيالية عن مجتمع بشرى يتألف من ثلاث طبقات . رجال الدين — الخدم — العمال . وكل ملكية تؤول للمجتمع بعد وفاة صاحبها . التعليم مجانا . . . الخ : من مؤلفاته . حول علم الإنسان — المسيحية الجديدة ، إعادة تنظيم المجتمع الأوروبى .

(٢) Charles Fourier ١٧٧٢ — ١٨٣٧ الفيلسوف الإشتراكي المثالى . كان هو الآخر فرنسيا . وكان يتجه بفكره إلى مجتمع زراعي بعيد عن مبادئ الرأسمالية . ولكنه فشل فى إقامة المستعمرات الزراعية التى كان يؤمن بها .

(٣) Robert Owen ١٧٧١ — ١٨٥٨ الاشتراكي المثالى الإنجليزى . كان من رجال الأعمال الناجحين وكان يدفع أجور عماله رغم توقف مصانعه عن العمل وكان يقول بأن مازاد عن ٥٪ من الأنتاج ينبغى أن يرصد لصالح العمال . أوقف تشغيل الأحداث فى مصانعه . ثم تخلى عنها نهائيا ليتفرغ لدعوته الإشتراكية — أسس عدة مجتمعات إشتراكية فى أوريستون ولا ناركشير ولكنها لم تدم طويلا . من مؤلفاته : كتاب عن العالم الأخلاقى الجديد ، آراء جديدة عن المجتمع .

(٤) Karl Marx ١٨١٨ — ١٨٨٣ صاحب مذهب الاشتراكية العلمية . وواضع فلسفة المادية الجدلية التى تقوم عليها الاشتراكية الحديثة . أهم مؤلفاته . رأس المال (٣ أجزاء) والبيان الشيوعى بالإشتراك مع فردريك أنجلز .

(٥) Canon Kingsley .

(٦) F. D. Maurice ١٨٠٥ — ١٨٧٢ أحد رجال الدين الإنجليز البارزين . من زملاء تشالز كنجسلي ومن مؤسسى الحركة الإشتراكية العلمية . اتهم بأفكاره الإلحادية . من مؤلفاته : الأخلاق الاشتراكية — الفلسفة الأخلاقية والميتافيزيقية — مذهب التضحية .

(٧) Sidney & Beatrice Webb الزوجان الفابيان الشهيران . سيدنى ١٨٥٩ — ١٩٤٧ وبياتريس ١٨٥٨ — ١٩٤٣ . من أنشط وأبرز الأشتراكين الإنجليز . وكان سيدنى عضوا فى البرلمان ووزيرا فى وزارة رمزى مكدونالد ونال لقب لورد باسفيلد ورفضت زوجته أن تشاركه فيه . من مؤلفاتهما : تاريخ الحركة النقابية — الديمقراطية الصناعية — الحكومة الانجليزية المحلية (٦ أجزاء) — الحركة التعاونية المستهلكين — الشيوعية السوفيتية : حضارة جديدة ؟

والمكانة المحترمة بين الناس) ثم هناك عدد آخر من الاشتراكيات والتعاليم الاشتراكية التى يدعو لها بعض الشبان الذين لم تتح لهم الفرصة بعد ، ليصبحوا مشهورين ولكنهم جميعا مع ذكائهم الشديد، إذا لم يهدفوا باشتراكياتهم تحقيق المساواة فى الدخل ، فكأنهم لم يصنعوا شيئاً ينقذ حضارتنا من الانهيار . والقاعدة الذهبية التى تقول إن تدبير لقمة العيش يأتى أولا ، ثم الفضيلة بعد ذلك هى قاعدة أزلية ، قديمة قدم أرسطو وجديدة جدّة هذا الكتاب . فشيوعية المسيح وأفلاطون ، والمذاهب الدينية الكبرى ، كلها تسلم بالمساواة فى احتياجات العيش المادية كشرط أساسى لقيام مملكة السماء فى الأرض . وأى إنسان مهما كان لونه ومهما كانت عقيدته ، يهديه تفكيره إلى هذه النتيجة ، وبأية طريقة كانت فهو اشتراكى . وأى إنسان لم يؤد به سعيه وتفكيره إلى هذه النتيجة فليس باشتراكى، مهما ادعى من الادعاءات ومهما انتحل لنفسه من النّحل ، ومهما دبّج الخطب والمقالات فى مدح الشيوعية والاشتراكية، ومشى يدعو إليها فى طول البلاد وعرضها ، حتى ولو استشهد فى سبيلها .

إذن أصبحت تعلمين ما هى الاشتراكية بالضبط ، سواء وافقت هواك أم لا — وأصبحت تعلمين لماذا تنتشر دعوتها هذا الانتشار فى كل الأوساط ، ولماذا يحمل لواءها المفكرون وذوو التجربة والعقول الراجحة من جميع الطبقات . وأصبح فى وسعك أيضاً أن تميزى بين الاشتراكيين الحقيقيين ، وذلك الخليط العجيب من الفوضويين والنقابيين والوطنيين والراديكاليين والمتمردين من جميع الأشكال والألوان والذين يُعتبرون — عن جهل فاضح — من ضمن الاشتراكيين أو من ضمن الشيوعيين أو البلشفيين لا لشىء إلا لأنهم يعادون الأوضاع القائمة . ثم يمكنك أيضاً أن تعرفى حقيقة أولئك السياسيين المحترفين أو الانتهازيين الذين هجروا صفوف الأحرار ، وانضموا إلى العمال لأنهم بدأوا يحسّون أن سفينة حزب الأحرار قد بدأت تغرق . وأصبحت الآن قديرة على أن تضعى كلا فى وضعه الحقيقى ، وتقدّرى كل شىء التقدير السليم، وخصوصاً ذلك الهراء الذى يكتبه ويقوله كل يوم السياسيون والصحفيون أعداء الاشتراكية ، مع أنهم لم يجهدوا عقولهم ولو لمدة خمس دقائق ، ليبحثوا الموضوع بحثا جدّيا ، وليفكروا فيه مليّا . وكل ما يعنيهم هو أن يخلقوا لأنفسهم صنما بلشفيا، ثم يشعلون فيه النار ، ويدورون حوله يرقصون ويهزجون ، كما يفعل أطفالنا حول عفريت الست ليلة الخامس من نوفمبر .

الاشتقامة وحب الخير

والآن وقد أصبحت تعرفين ، ما هى الاشتراكية ، دعينى أهمس لك بهذا التحذير ، فإذا لم ترى ضرورة له ، فأنا أعتذر لك عنه مقدماً . أقول إن الشعب الإنجليزى وبالأخص السيدات الإنجليزيات ، قد نشأن نشأة استقلالية متطرفة ، على الإستقامة والاعتزاز بالرأى إلى أبعد حد . والسيدة الإنجليزية إذا اقتنعت بصواب شىء ، أعلنت ذلك صراحة وبغـــير مواربة ، وشرعت على الفور فى مزاولته أو تطبيقه على نفسها ، بل أمرت أبناءها وخدمها وتابعيها بأن يحذوا حذوها . وقد عرفت فى حياتى سيدات يتمتعن بذكاء مفرط وحيوية فطرية فائقة ، ويؤمن إيمانا راسخا ، بأن العالم يمكن أن ينصلح حاله ، إذا ما سرنا على مبادئ الصدق والاستقامة وحب الأنصاف ، وطبقناها على سلوكنا الشخصى وعلى من حولنا . وعندما اقتنعن بسلامة مبدأ المساواة فى الدخل شرعن على الفور فى القيام بأفعال مضحكة كثيرة مثلا : كن يأمرن الخدم بتناول الطعام جنبا إلى جنب مع أفراد الأسرة (متناسيات أن الخدم لم يشترطوا ذلك فى عقد العمل ، وربما استنكروه بشدة) وما إلى ذلك من الحماقات والسخافات التى لا يعلمها إلا الله . وينتهى الأمر ، إلى إنذار الخدم لهن بترك الخدمة ، وإلى تهديد أزواجهن بالطلاق لكى يهربوا بجلودهم هرباً . وكثيرا ماينفذون تهديداتهم .

وقد يكون من الطبيعى أن تتصور النساء الفقيرات الجاهلات ، أن نظام عدم المساواة ، هو ذنب معلق فى رقاب النساء الثريات الارستقراطيات ، سوف يحاسبن عليه يوم الحساب . هذا طبيعى جدا ومفهوم . أما العجيب حقاً ، فهو أن كثيراً من السيدات الثريات يشاطرنهن هذا الرأى ، ويشعرن بالذنب والخجل بسبب ثرائهن وتميّزهن بالغنى ؛ فيسرفن فى بذل الصدقات والحسنات ما استطعن إلى

ذلك سبيلا ، كأنما يخففن بها عن ضمائرهن المعذبة ، بل المريضة . مع أن المفروض أن السيدة الثرية تعرف قبل غيرها ، أنها لا حيلة لها فى ثرائها ، كما أن الفقيرة لا حيلة لها فى فقرها . إن أمثال هؤلاء الارستقراطيات ، ينظرن إلى الإشتراكية كأنها عمل من أعمال الخير والبر بالفقراء . ولا شىء على ظهر الأرض أبعد عن حقيقه الاشتراكية ، ولا أشد عداوة لها من تلك النظرة الظالمة الخاطئة . إن الاشتراكية تمقت الفقر مقتا . وســـوف تعمل على القضاء على الفقراء من فوق ظهر الأرض حتى لا يبقى لهم أثر . وكل داعية من دعاة المساواة ، يجب أن يتحلى بصفة أساسية : هى كراهية الفقر من صميم قلبه ، وألا يطيق أو يصبر على وجود الفقراء فى أى مكان . وفى ظل الاشتراكية سيعتبر الفقر جريمة نكراء . وسيعاقب الناس عليها ، تماما كما يعاقبون الآن على كشف العورة فى الطريق العام بتهمة العمل الفاضح . والاشتراكية تمقت أشد المقت وتحارب أعف الحرب ، الإحسان والبر ومنح الصدقات ، ليس فقط من الوجهة العاطفية لأنها تزرع الذل فى نفوس المساكين أصحاب اليد السفلى ، وتزرع الغرور الآثم والزهو الخبيث فى نفوس الأغنياء أصحاب اليد العليا ، وتملأ قلوب الطرفين معاً بالأحقاد ، بل لأنه لا داعى لوجودها فى ظل المساواة ، وفى بلد تسير أموره بالعدل والحكمة والنظام . فلن يكون هناك عذر للفقير لكى يمد يده بالسؤال ، ولن تتاح الفرصة للغنى لكى يتفضل بالإعطاء . وإلى أولئك الذين يحبون أن يقوموا بدور السامرى الطيب أو المنعم المتفضل ، أقول : عليكم أن تتذكروا أنه لا يوجد سامريون[١] طيبون ، إلا إذا وجد معهم اللصوص . فربما كان الزعماء المنقذون شخصيات جميلة ساحرة كما هو مسطور فى ألواح التوراة والزبور ، وفى الروايات الخيالية ، ومع ذلك فإن وجودهم يعنى حتما وجود الآثمين والخاطئين والضالين أى ضحايا الفقر والرذيلة والتعاسة . ولذلك فوجودهم علامة سيئة لا تدعو أبداً إلى الاستبشار والتفاؤل .

---

(١) Samaritan . نسبه إلى جماعة دينية من أتباع موسى . وما تزال لها بقايا فى فلسطين يسكنون حول مدينة نابلس . وهم يؤمنون بأنهم الورثة الحقيقيون لموسى . ينتسبون إلى بلدة سامريا .

أمضى فى القول ، فأزيد ، وأقول ، إن الفضائل التى تعيش على عذاب الناس وتقتات من آلامهم ، هى فضائل زائفة مشكوك فى أمرها . نرى سيدات يقضين فراغهن فى المستشفيات ، ويستغرقن فى جهود عنيفة فى جمعيات البر والإحسان ومؤسسات الرحمة والمعونة وأمثالها . ومتى انتهت الحاجة إلى خدماتهن وجهودهن فى الخير ، عندئذ يدخرن جهودهن لأنفسهن ، فيرتفعن بمستوى أخلاقهن ، ويتعلمن بالتدريج كيف لا يتدخلن فى شئون غيرهن . ولا شك أن العالم سيظل دائماً فى حاجة إلى عاطفة الرحمة والإحسان والشفقة بالضعفاء . ولكن هذه العواطف لن تنفق سوى على الجوع والمرض والبؤس التى يمكن القضاء عليهاقضاء مبرماً . أما أن تبقى هذه الفظائع الرهيبة ، بقصد إتاحة الفرصة لسيداتنا الفضليات ، ليمارسن عطفهن السامى عليها ، فكما لو كنا نشعل النار فى بيوتنا ، لنتيح الفرصة لفرقة المطافىء ، لكى تمارس مهارتها وبراعتها فى الإطفاء . إن الشعب هو الذى يكره الفقر ، لا أولئك الذين يعطفون على الفقراء ويبكون من أجلهم . والشعب هو الذى سيضع حداً له . ونحن لا يمكن أن نمنع الإحسان والصدقات فى الوقت الحاضر ، لأنها تكفكف شيئاً من سخط الساخطين؛وربما كانت تحمينا من ثورة جارفة يشعلها الجائعون .ومع ذلك فهى شر وأذى . ونحن عندما نمنح المتعطلين إعانة تسد رمقهم ، لا نمنحها كرماً منا ولا حبا لسواد عيونهم،ولكن لأننا لو تركناهم فريسة للجوع،فسيبدأون بتحطيم نوافذنا ، ثم ينتهون بنهب محلاتنا وحرق بيوتنا .

والواقع أن ثلث الأعانة التى نمنحها لهم ،قد أخذ مباشرة من جيوبهم . ومع ذلك فإن طريقةدفع هذه الإعانة هادمة لأخلاقهم. فهم يعلمون أنها حق لهم .وسواء أخذ جانب منها من جيوبهم ، أم لا ، فهم على يقين من أن الأغنياء سيدفعونها طوعاً أو كرها. وكان المتعطلون فى روما القديمة ، لا يطالبون فقط بالخبز لطعامهم ، بل بحق اللهو والتفرج على ألعاب المصارعين ليسروا عن أنفسهم (Panem et circenses) وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت روما مرتعاً لجيوش من المتعطلين،الطاعمين الكاسين الذين يملأون حلبات المصارعة وأماكن اللهو. وكان ينفق عليهم بالطبع من الأموال التى جمعت من المستعمرات والفتوحات وكانت تلك بداية النهاية لروما القديمة . وربما سرنا فى طريق روما إلى النهاية المحتومة ، إذا بلغنا المرحلة التى نمنح فيها

المتعطلين الخبز مع حق مشاهدة مباريات كرة القدم أو الملاكمة . والحق إننا قد تخطينا بالفعل مرحلة الخبز . وليس فى تلك الإعانة المدفوعة قسرا ، أثارة من خير أو رحمة . بل نحن جميعاً ، ندفعها متأففين ونجحدها جحوداً . (لأن الأموال مأخوذة من جيوبنا جميعاً) ولو استطعنا ، لأوقفناها من الغد .

إننا لن نحقق المساواة فى الدخل ، إذا جعلتها كل امرأة مشكلتها الخاصة. ولكننا سنصل إليها حتما إذا جعلتها كل امرأة مشكلتها العامة . إذا اعتنقتها كمذهب سياسى. ومعنى ذلك أنها لن تتحقق إلا بقوة القانون . ولن يكون ذلك بإصدار قانون واحد بل بسلسلة من القوانين . ولن تكون هذه القوانين مجرد مواعظ تلقى أو وصايا تحفظ وتروى. وعندما نزلت الوصايا العشر على بنى إسرائيل، رسمت لهم مجموعة من القواعد الأخلاقية ، لاتتنافى أبداً مع قوانينهم السائدة ولكن ظلت هذه الوصايا بلا أى تأثير سياسى أى غير محترمة عملياً ، إلا بعد أن سُنّت القوانين والتشريعات المستوحاة منها لتحدث أثرها المطلوب . أما وصايا الاشتراكية العشر فواحدة : واحدة هى الأولى وهى العاشرة . وهى التى تقول : « يا أيها المواطن ، لا تأخذ دخلا يزيد أو ينقص عن دخل جارك » . وقبل أن تطاع هذه الوصية ، ولكى توضع موضع التنفيذ ، ينبغى أن تُسن وتصدر مئات من التشريعات والمراسيم الجديدة فى البرلمان . وفى نفس الوقت يجب أن تلغى وتعدل وتشطب مئات من التشريعات والمراسيم القديمة. وليس هذا بكاف، بل يجب أن ننشىء ونبتدع مصالح وإدارات حكومية جديدة ، ونقوم بتشغيل وتدريب عدد لاحصر له من الرجال والنساء للقيام بوظائفها . ثم علينا أن نعلم الأطفال وننشئهم بطريقة مختلفة ، وأن نكافح فى كل خطوة من هذه الخطوات ، الجهل والغباء وقوة تحكم العادة ، والتعصب والتحيّز . وفوق كل هذا علينا أن نكافح ضد مصالح الأغنياء العميقة الجذور فى كل مكان .

ولك أن تتصورى مثلا قيام حكومة اشتراكية انتخبها الشعب بأغلبية ساحقة . ثم قرأت الحكومة الفصول السابقة من هذا الكتاب ، واقتنعت بما جاء فيها من آراء .ولكنها لم تكن مستعدة لإحداث أى تغيير فى الأوضاع . ثم جاءتها امرأة جائعة وقالت:« أريد منك أيتها الحكومة عملا لا إحساناً». وبما أن الحكومة لاتجد

لديها عملا للمرأة فإنهـــا تقول لها . « اذهبي واقرئي كتاب شو ، وسوف تفهمين كل شيء » وسوف ترد المرأة على ذلك بقولها : « أنا امرأة جائعة . ولن أصبر على قراءة كتاب مستر شو حتى وإن كان كاتباً لوذعيا . هل لك — إذا تكرمت — أن تعطيني شيئاً من الطعام أتبلّغ به ، وعملا يمكّنني من دفع ثمن هذا الطعام بمال حلال؟» ولن تجد الحكومة بُدا من أن تعترف للمرأة الجائعة بأن ليس لديها أعمال متوفرة لتمنحها أحدها . وهكذا تكتفي بأن تمنحها إعانه البطالة ، وهو ما يحدث اليوم .

وسوف تظل الحكومة عاجزة تماماً عن أن تمنح الجائعات شيئاً عدا إعانة البطالة ، أو إعانة الضمان الاجتماعي ، وذلك من الأموال التي تجمعها من الضرائب على أصحاب الأعمال والممولين وملاك الأراضي ، الأمر الذي تفعله كل حكومة غير اشتراكية . بل لن تستطيع الحكومة الاشتراكية أن تفعل أكثر من ذلك ، إلا بعد أن تستولى على جميع السلطات التي تشرف وتهيمن على مجالات العمل وفرص تشغيل العمال ، وهي ما يملكها الآن أصحاب العمل والرأسماليون . ولكي تستولى الحكومة على هذه السلطات ينبغي أن تحل محل ملاك الأراضي وأصحاب الأعمال والممولين ، وأن تصبح هي صاحبة الأرض وصاحبة العمل والمتصرفة الوحيدة في الأموال . وبعبارة أخرى لن تستطيع الحكومة أن توزع الدخل القومي بالتساوي ، إلا بعد أن تستولى على الدخل القومي الذي ستوزعه ولا تتركه أبداً في أيدي الملاك الفرديين . وقبل أن تتحقق هذه الخطوة ، سوف تجدين أن من المستحيل تطبيق الاشتراكية ، مهما اشتدت رغبتك ومهما ارتفعت حرارة حماستك ، بل لعلك ستعاقبين عقاباً رادعاً لو سوّلت لك نفسك أن تستثيرى الناس بالخطب وبالمحاضرات ، وتشرحي لهم جميع الخطوات التي تؤدى بنا إلى المساواة التامة في الدخل . أما إذا حاولت تطبيق الاشتراكية في حياتك الخاصة ، وفي منزلك ، فستجدين نفسك عاجزة تماماً عن أن تفعلي شيئاً جديداً ، أكثر مما تفعلينه اليوم وكل يوم : أي أن تواصلي العمل للاحتفاظ بمكانتك الاجتماعية ووضعك الاجتماعي التي تعيشين فيه اليوم ، ذلك باستثمار أموالك أو قبض أجرك أو أتعابك بما فيه صالحك وحسب ما تقتضيه مصلحتك وما إلى ذلك . وبالاختصار ستلزمين مكانك ، وتعرفين قدر نفسك كما يقولون .

وهكذا ترين أن فهم الاشتراكية شيء ، وتطبيقها شيء آخر تماماً. يقول لنا يسوع المسيح لاتشغلى بالك بطعام الغد أو بكساء الغد . ويحثنا ما تيو آرنولد[1] على أن ندافع عن المساواة بين البشر . ولكن هذه كلها وصايا ومواعظ وليست قوانين. وإلا كيف يمكنك بالله ، أن تضعيها موضع التنفيذ فى وقتنا هذا ؟ لولم تشغلى بالك بالغد فى ظروفنا الراهنة ، معناه أن تصبحى فى الغد متشردة فى الطرقات . وليس ثمة من يقنع المرأة الذكية ، بأن مشاكل حضارتنا ، يمكن أن ينهض بها أو يحلها المتشردون . أما عن دفاعنا عن المساواة بين البشر ، فلندافع عنها بكل قوانا ، ولتنقطع أنفاسنا فى تأييدها . ولكن كيف ؟ كيف نحقق هذه المساواة ؟ إن المرأة الذكية لايسعها أن تسير فى الشارع وتمد يدها فى جيوب الأغنياء الذين يملكون أكثر مما تملك . أوأن توزع أموالها على الذين يملكون أقل مما تملك. سوف يمنعها البوليس حتما. ويحيلها فوراً وفى الحال إما إلى زنزانة السجن، وإما إلى مستشفى المجاذيب . والمرأة الذكية تعلم تماماً أن الحكومة تستطيع — بقوة القانون — أن تقوم بأعمال يعجز عنها الشخص بمفرده. وحتى لو استطاع ، لما سُمح له بها . مثلاً : يمكن الحكومة أن تقول لمسز چوبسون « إذا قتلت مسز دوبسون (أو أى مسز أخرى) فسوف أشنقك » . ولكن إذا قال زوج مسز دوبسون لمسز چوبسون « إذا قتلت زوجتى فسوف أخنقك » فإنه بذلك يكون قد ارتكب جريمة التهديد بالقتل ، وسيعاقب عليها عقاباً رادعاً ، حتى ولو كانت مسز چوبسون مجرمة خطرة سفاكة للدماء . وفى أمريكا ، يلجأ الغوغاء فى بعض الأحيان إلى خطف المجرمين وانتزاعهم بالقوة من أيدى رجال البوليس . ثم يشنقونهم على فروع الأشجار . ولكنهم لو حاولوا ذلك فى إنجلترا فسوف يفرّق البوليس جموعهم ، أو يطلق الجيش الرصاص عليهم ، أياً كان المجرم ، وأياً كانت جريمته ، ومهما بلغ سخطهم عليه .

إن الدرس الأول الذى ينبغى أن يتعلمه الناس المتمدنون ، هو ألايحاولوا قط، أن يحلوا محل رجال القانون، وأن ينفذوا القانون بأيديهم . والاشتراكية من ألفها

(١) Matthew Arnold ١٨٢٢ — ١٨٨٨ شاعر وناقد انجليزى .

إلى يائها ، مسألة قانون . على الاشتراكية ، أن تحمل الكسالى حملا على العمل ، ولكن عليها ألا تسمح للأفراد بأن ينفذوا ذلك ويرغموا بعضهم بعضا على العمل . فلو رغبت المرأة الذكية مثلا ، فى أن تعالج داء البلادة والكسل فى إحدى جاراتها ، فربما أحست بإغراء قوى يدفعها لأن تتناول أقرب مقشة إليها ، وتشرعها فى وجهها قائلة : « إذا لم تقومى إلى عملك فوراً ، وتنهضى بنصيبك من الجهد القومى ، فسوف أضربك بهذه المقشة ، حتى أجعل جسدك أسود وأزرق » . وهذا بالفعل ما يحدث الآن من وقت لآخر . ولكن هذا التهديد فى حد ذاته جريمة . وإذا نفذ هذا التهديد ، كان جريمة أخرى أشنع من سابقتها . وكلتا الجريمتين أسوأ من جريمة الكسل حتى وإن كانت جارتنا البليدة تستحق فعلا ما هو أسوأ من الضرب بالنعال القديمة . إن العلاج ، علاج كل شيء ، ينبغى أن يكون قانونيا . ولو تحتم ضرب المرأة البليدة المتكاسلة ، فيجب أن تضرب بناء على حكم من المحكمة ، ويجب أن ينفذ الضرب موظف رسمى ، وبعد محاكمة قانونية عادلة . هذا وإلا أصبحت الحياة جحيما لا يطاق . لأنه لو سمح لنا أن ننفذ القانون بأيدينا كما يروقنا ، فلن تجرؤ أية امرأة على المخاطرة بالسير فى الشارع بمفردها ؛ إذ ربما صادفها واحد من ذوى الحس المرهف لكل ما هو جميل ، فيرى فى قبعتها شيئا لا يتفق مع أصول الجمال فى نظره ، فينتزعها من فوق رأسها ويطأها بقدمه . وربما قابلها أحد المتدينين المتعصبين الحنابلة ، وارتأى أن منظر ساقيها المكشوفتين غير لائق ، فصبّ على جواربها الحريرية الرقيقة ، الزفت والقطران معربا عن سخطه واستنكاره . ناهيك عن ذكر جماعات الغوغاء الذين على هذه الشاكلة .

ثم إن المرأة الذكية قد لا تكون أقوى جسداً وأمتن عضلا من جارتها البليدة . وفى هذه الحالة ، فربما انتزعت جارتها منها المقشة ؛ وتولت قرعها على ظهرها لأنها تعمل أكثر من اللازم ، وتُظهرها بمظهر التقصير والعجز والكسل بالنسبة لها . بل هذا قد حدث بالفعل ، وبكثرة ، وسط العمال النقابيين المتحمّسين .

ولا حاجة بى إلى المزيد من الشرح لهذه النقطة . فإذا حدث وآمنت بالاشتراكية ، فلن يفرض عليك هذا الإيمان أى تغيير فى حياتك الخاصة . وحتى

لو رغبت فى ذلك، لما استطعت عمل شيء له جدوى أو فائدة لقضية الاشتراكية .
أما ما تتناقله الصحف من القول ، بأن ليس من حق رئيس الوزراء الاشتراكى أن يركب سيارة ، أو ليس من حق الكاتب المسرحى الاشتراكى أن يقبل أتعاباً مقابل تمثيل مسرحياته أمام الجمهور ؛ أو إذا كان الاشتراكى مالكا لأرض أو رأسماليا فليس من حقه أن يقبض إيجاراً على أراضيه ، أو فوائد على أمواله . أو أن عليه أن يبيع ممتلكاته وكل ماله ليوزعه على الفقراء (وهذا أسوأ شيء يمكن أن يفعله بها)، كل هذه الأقوال إنما هى من باب الترهات والأباطيل . وليست إلا دليلا مشيناً على جهل قائلها لا بأبسط مبادئ الاشتراكية وحسب ، بل بأبسط أصول الحضارة والمدنية .

الرأسمالية

الذى لايفهم ماهى الرأسمالية ، لايمكنه أن يحولها إلى الاشتراكية، بل لن يفهم بوضوح طريقة تطبيق الاشتراكية . ولذلك فمن الضرورى أن ندرس الرأسمالية بنفس العناية والدقة والاهتمام الذى ندرس بها الاشتراكية . وبادىء ذى بدء أقول إن كلمة الرأسمالية كلمة غير دقيقة بل هى اصطلاح خاطىء .أما الاسم المناسب لنظامنا الحاضر فهو « البروليتارية » . إن أى منصف يريد أن يفهم نظامنا الحالى، ثم يريد أن يضع حدا له ، لأنه نظام يؤدى إلى ضياع رءوس الأموال وتبديدها بصورة رهيبـــة جعلت معظم مواطنينا فقراء كفيران الكنيسة ؛ لايلبث أن يتبين أن تسمية مثل هذا النظام بالرأسماليـــة ، هى تسمية خاطئة بل مضللة ؛ ذلك أنها تحمل الناس على الاعتقاد بأن الاشتراكيين يهدفون إلى القضاء على رأس المال وتدميره ، أو أن الاشتراكيين يزعمون أنهم يستطيعون الاستغناء عن رأس المال ، وبالاختصار يحمل الناس على الاعتقاد بأن الاشتراكيين أشد حماقة وأسوأ خطة من أسلافهم أو جيرانهم الرأسماليين .

وهذا هو بالضبط ، الغرض الخبيث الذى يهدف إليه أصحاب الصحف . فهم يريدون أن تظن الظنون بالاشتراكيين ، وفى الوقت نفسه يحاولون إقناعك بأن الشعب البريطانى شعب حر ومستقل ، وأنه يحتقر البروليتاريا بسليقته (اللهم إلا نفر قليلون من الأوغاد والسكارى والروس الحمر والمهيجين المحترفين) . ومن أجل ذلك يتجاهلون عن عمد ، كلمة « البروليتارية » فى مقالاتهم ، ويستخدمون بدلا منها كلمة « الرأسمالية » التى ترضى غرورهم وتخدم غرضهم لأنها تعنى أن الرأسماليين هم الحراس الأشداء والأبطال الصناديد الذين يذودون عن ذلك الشىء الضرورى لحياة الأمة ، ألا وهو رأس المال .

وعلى أية حال ، عليّ أن أستعمل الأسماء والمصطلحات كما وجدتها وكما هى سائدة . وعليك أيضاً أن تفعلى المثل . فلنتفق فيما بيننا إذن أننا عندما نتحدث عن الرأسمالية، فإننا نقصد النظام الذى تبقى فيه الأرض ملكا لأفراد اسمهم ملاك الأراضى ، ويستطيع هؤلاء الملاك أن يمنعوا أى شخص من الإقامة فيها ، أوزراعتها أو استخدامها بأية صـــورة ، إلا تحت شروطهم التى يضعونها ويفرضونها . وربما يقول لك المحامون ، إنه لايوجد عندنا شىء اسمه ملكية خاصة للأرض . لأن جميع أراضى الدولة هى ملك للتاج . ويستطيع الملك أن يستردها فى أية لحظة بمقتضى القانون . ولكن حيث أن الملك لن يفعل ذلك فى وقتنا هذا على الأقل ، وحيث أن صاحب الأرض سيبقى حر التصرف فيها ، ويستطيع أن يمنعك من أن تطئها بقدمك ، فإن الملكية الفردية للأرض حقيقة واقعة رغم أنف القانون .

والمزية الأساسية الكبرى التى تدّعى لهذا النظام ، هو أنه يتيح لملاك الأراضى الفرصة لأن يصبحوا أغنياء ، وأن يجمعوا مبالغ طائلة من الأموال الفائضة تسمى رءوس أموال . وهذه المبالغ تعتبر ملكية فردية . وهكذا ، فجميع الصناعات فى البلاد كلها ، لا يمكن أن تقوم لها قائمة بدون الأرض وبدون رءوس الأموال ، ومن ثمّ تعتبر هى الأخرى ملكية فردية . ولكن حيث أن الصناعة لا تقوم إلا بالعمل — تعيّن على الملاك — لمصلحتهم الشخصية — أن يهيئوا الأعمال والوظائف للناس وللأفراد الذين لا يملكون شيئا (ويسمون بروليتاريين) ويتعيّن عليهم أن يدفعوا لهم أجوراً تكفى وحسب لإبقائهم على قيد الحياة، والتزاوج فيما بينهم وإنجاب الأطفال ، بشرط ألا تغريهم هذه الأجور بأن يفكروا فى ترك العمل أبداً أو التوقف عنه لحظة واحدة .

وبهذه الطريقة يعمل الملاك جهدهم ، على تأجير العمال بأقل أجور ممكنة ، بشرط أن يستمر دولاب الصناعة فى الدوران بلا توقف ليزود أفراد الشعب باحتياجاتهم على أن يبقوا فى حاجة دائمة للعمل المستمر (وإلا هلكوا جوعا ،) حتى تستنفد قواهم ، ولا يصلحوا بعد ذلك إلا لملجأ العجزة . ومن الأشياء المسلم بها تماماً — حتى من الذين يدافعون عن هذا النظام — أنه يتسبب فى خلق تفاوت

هائل فى الدخل بين الأفراد . وبتزايد السكان ، تنخفض أجور العمال المنتجين ، مما يؤدى فى النهاية إلى انتشار التذمر والسخط والبؤس والجريمة والمرض بصورة مروعة ، قد تتفاقم فتنفجر فى ثورة جائحة مدمرة ، ما لم يوضع حد لزيادة السكان بأية كيفية ، بحيث يتمكن الملاك من توفير القدر الكافى من الأعمال والوظائف للعمال . والحجة فى ذلك هى أن تلك حقيقة واقعة ينبغى أن نواجهها ؛ وأن الطبيعة الإنسانية فى جوهرها أنانية ؛ ومن ثم فهى لا تستجيب إلا لدافع الربح المادى ؛ ولا تتحرك همتها وتشتعل نشاطها إلا بإغراء المال . وليس أمامنا بعد ، طريق يمكن أن نسلكه لبناء حضارة حديثة كبرى ، سوى هذا الطريق .

وقد جرت العادة على تسمية هذا المذهب ، بمذهب مدرسة منشستر . ولكن هذه التسمية لم تعد شائعة . ولكنه يوصف الآن بصفة عامة بالرأسمالية . فالرأسمالية إذن معناها أن على الحكومة واجباً واحداً : هو أن تحافظ على الملكية الفردية للأرض ورأس المال وأن تحميها . وأن تُبقى على قوة بوليسية كافية ومنظمة، تقف على أهبة الاستعداد لتنفيذ جميع العقود المبرمة بين الأفراد ، الذين ينشطون بكل سبيل لتحقيق مصالحهم الخاصة . هذا بالإضافة طبعا إلى واجب المحافظة على الأمن والنظام ، وبناء جيش برى وأسطول بحرى للدفاع عن الوطن ، وللقيام بالمغامرات الحربية لضم أراض جديدة .

وفى الناحية المقابلة للرأسمالية ، تقف الاشتراكية وتصر على القول بأن الواجب الأول للحكومات ، هو المحافظة على المساواة فى الدخل بين الأفراد، وتنكر إنكاراً مطلقاً وقاطعاً حق الملكية الفردية فى أية صورة كانت . وكل عقد مبرم ستنظر إليه على أساس أن الأمة هى أحد أطرافه ، مع جعل الاعتبار الأكبر للصالح العام وللوطن . ولن تسمح أبداً بوجود عقود تلزم أى فرد أو أية امرأة على العمل ، حتى تستهلك قواها وتموت قبل الأوان فى وهدة الفقر والبؤس، لالشىء إلا لإتاحة الفرصة لامرأة أخرى لتعيش فى رفاهية وفخفخة ، دون أن تحرك إصبعها فى عمل مفيد . إذن من الحقائق الدامغة التى لا شبهة فيها ، أن الاشتراكية إذا جاءت فسوف تلغى حق الملكية الفردية ، وستلغى حرية التعاقد : بل إنها قد فعلت ذلك وإلى مدى بعيد أبعد مما يتصوره الناس . فإن الصراع السياسى بين الرأسمالية

والاشتراكية كان مشبوب الأوار منذ قرن مضى ، ولا يزال مستعرا . وفى خلال هذا الزمن ، أرغمت الرأسمالية على التسليم شيئا فشيئا ، بالإجراءات الاشتراكية التى تهدف إلى تخفيف ويلاتها والحد من أضرارها الوبيلة ؛ أرغمت الرأسمالية على ذلك تحت ضغط السخط الشعبي المتزايد .

وبهذه المناسبة أحذرك من أن تقعى فريسة للحيرة والبلبلة عندما تستخدمين اصطلاح الملكية الفردية. وهو اصطلاح يساء استعماله أحيانا. فتقصد به الممتلكات الشخصية Personal property أو المنقولات . وكان القانون فى الماضى ، يميز ويفرق بوضوح بين الممتلكات الشخصية أى المنقولات ، والممتلكات الحقيقية أو العقار Real property الثابت . إلى أن ابتلينا برأس المال؛ فأصبح من الضرورى أن نميز بين ملكية الأرض وملكية رأس المال . وقد أدت المحاولات المبذولة للتمييز بين هذه الأنواع إلى فوضى وبلبلة خطرة؛ إلى أن صُرف النظر عن الموضوع تماماً عام ١٩٢٦ . أما الاشتراكية فهى أبعد ما تكون وأعقل من أن تعترض على وجود الملكية الشخصية . وتعلم تماماً أن الملكية الشخصية لا يمكن القضاء عليها . بل إنها تعلم أنها سوف تزيد ويتسع المجال أمامها فى المستقبل . ولكن الشيء الذى تعترض عليه الاشتراكية ، وتتناقض معه تناقضاً تاماً ، ولا يمكن بحال أن تتفق أو تتصالح معه : هو الملكية الحقيقية أو الملكية العقارية الثابتة .

ولكى أزيدك إيضاحاً سأضرب لك الأمثال : مظلتك ملكية خاصة بك أو ملكية شخصية . غداءك ملكية خاصة بك أو شخصية . هكذا تعتقدين . ولكن الواقع غير ذلك . فأنت لا تملكين المظلة والغذاء ملكية مطلقة بغير قيد ولا شرط ، ولكن بشروط وشروط عامة . فأنت لا تملكين المظلة لتفعلى بها ما تشاءين . فلا حق لك بأن ترفعى مظلتك وتضربينى بها على أم رأسى لأنها مظلتك . ولا حق لك إذا دعوتنى لتناول الغداء معك ، فى أن تضعى سم الفار فى الطعام لتقتلينى به ، لمجرد أنه طعامك وأنت حرة التصرف فيه . بل لا حق لك فى وضع السم فى طعامك أنت عندما تحاولين الانتحار . فالانتحار جريمة يعاقب عليها القانون البريطانى . إن حقك فى استعمال المظلة والغذاء هو حق شخصى، ولكنه محدود ومقيد بالاعتبارات العامة . هذا شيء ؛ أما إذا امتلكت إقطاعية فى إنجلترا أو فى أسكتلندا ، ففى وسعك

أن تطردى منها كل سكانها ، ليذهبوا ليشربوا من البحر أو ليذهبوا إلى الجحيم . وربما كان من بينهم امرأة مريضة تحمل مولودها على ذراعها ، فتخرجينها من بيتها وتلقين بها فى الطريق العام وتحت رحمة الثلوج والعواصف والأقدار . بلا جريرة جنت ولا ذنب اقترفت . ولكن لا لشيء إلا لأنك أو لأن ناظر زراعتك الحصيف ، قد رأى أن من الأفضل استغلال أراضى الاقطاعية فى تربية الأغنام والغزلان بدلا من استعمالها لسكنى الرجال والنساء والأطفال . لأن الربح فى الحالة الأولى سيكون أضمن وأوفر . ويمكنك أن تحرمى القرية فى إقطاعيتك ، من بناء مرسى للمراكب البخارية لصالح تجارتها ولصالح أهلها ، لا لشيء إلا لأن لك قصرا قريبا منها ، ولأن منظر البحر من النافذة سيتشوه بوجود المرسى ومداخنه وجلبته وضوضائه . هذا مع العلم بأنك لا تنفقين فى تلك الغرفة أكثر من أسبوعين كل عام ، وكثيرا ما تتغيبين عنها السنوات الطويلة . هذه ليست أمثلة خيالية من ابتداع قريحتى ، بل هى والله العظيم ، أمور وقعت فعلا . وتقع مراراً وتكراراً إنها جرائم أقبح وأشنع من جريمة ضربى على أم رأسى بمظلتك . وإذا تساءلت لماذا يسمح لملاك الأراضى أن يفعلوا ما يشاءون بأراضيهم وممتلكاتهم ، مالا يسمح لك أن تفعليه بمظلتك ؛ فالجواب على ذلك أن الأرض ملكية فردية — أو بحسب اصطلاحات المحامين — ملكية حقيقية أو ملكية عقارية أو عقار ثابت . أما المظلة فليست إلا ملكية شخصية . أو من المنقولات . أو ملكية متنقلة إذن لاتدهشى أبداً ياسيدتى إذا سمعت الاشتراكيين يقولون : كلما عجلنا بزوال الملكية الفردية ، كان ذلك خيرا وبركة .

تدّعى الرأسمالية والاشتراكية كلتاهما ، أن هدفهما هو تحقيق أكبر قدر من المصلحة للجنس البشرى . والخلاف هو فى البرامج العملية التى تنتهجها حكوماتها. الخلاف هو فى الوصايا والتعاليم إذا راقك أن تسمى البرامج العملية وصايا وتعاليم . وبرامج الرأسمالية ووصاياها وتعاليمها وسننها ، هى المحافظة على الملكية الفردية فى الأرض وفى رأس المال ، وصيانة العقود الفردية وحمايتها ، وعدم السماح بأى تدخل من جانب الدولة فى الصناعة والتجارة، وأن تقتصر وظيفة الدولة فقط على إقرار الأمن والنظام. أما وصايا الاشتراكية وبرامجها وسننها وتعاليمها، فهى المساواة

فى الدخل ، وهذا يتضمن أن يستبدل بالملكية الفردية، الملكية العامة أو ملكية الدولة ، وأن يستبدل بالعقود الفردية، العقود التى تنظمها الدولة وتشرف عليها . وأن يتدخل البوليس كلما تعرض مبدأ المساواة للتهديد . وأن تشرف الدولة وتسيطر وتهيمن وتنظم جميع الصناعات ومنتجات الصناعات بصورة شاملة وتامة .

وهكذا ترين أنه لا يكاد يوجد على ظهر الأرض تعارضاً ولا تناقضاً أوضح وأصرح من التعارض والتناقض بين هذين النظامين . فإذا اتجه بصرك إلى برلماننا رأيت حزبين متعارضين: المحافظين والعمال. يمثلان على وجه التقريب الرأسمالية والاشتراكية. ولكن أعضاء البرلمان لا يشترط فيهم أن يكونوا على شىء من التربية السياسية؛ بل لا يشترط فيهم فى الواقع أن يكونوا على أى قدر من التعليم إطلاقاً . والقليل منهم ، هم الذين يتصادف أن قاموا بدراسة جادة ، كهذه التى تقومين بها أنت الآن، للمشاكل الاجتماعية والسياسية . أجل قليل منهم جدا هم الذين يفهمون المبادىء أو الوصايا والتعاليم والسنن والبرامج التى تمثلها أحزابهم . وكثير من أعضاء حزب العمال ليسوا اشتراكيين . وكثير من المحافظين ليسوا رأسماليين ؛ بل إقطاعيون يسمّون توريز Tories . وهم حريصون حرص الاشتراكيين أنفسهم على أن تتدخل الدولة فى كل شىء وتدس أنفها فى مشاكل كل فرد. وجميعهم بلا استثناء مشغولون أبدا، يروحون ويجيئون متنقلين من مشكلة إلى أخرى ، يؤجلون منها ما يؤجلون ، ويبتّون فيما لا يستطيعون تأجيله أكثر مما أجلوه ، وهم فى ذلك لا يعملون بوحى من مبدأ أو وصية أو برنامج أو نظام . وخير ما يمكنك قوله جبرا بخاطرهم هو أن سياسة حزب المحافظين ـ إذا كانت له سياسة على الأطلاق ـ سياسة رأسمالية . وسياسة حزب العمال ـ لو أن له سياسة ، ـ هى سياسة اشتراكية . ولو رغبت أن تدلى بصوتك ضد الرأسمالية ، فليكن صوتك مع العمال . وإذا رغبت أن تصوتى ضد الاشتراكية فليكن صوتك مع المحافظين . وأنا أعرض الموضوع على هذه الصورة لأنه ليس من السهل إغراء الناس وحضّهم وإقناعهم بالتصويت فى جانب شىء بعينه . فعندما نذهب إلى لجان الانتخات فنحن نذهب لندلى بصوتنا ضد كذا وكذا أكثر مما لصالح كذا وكذا . وضد فلان وفلان ، أكثر مما هو من أجل فلان وفلان .

والآن أصبح الوقت مناسباً لأن نتناول الرأسمالية بالدراسة عندما تمس مصالحنا الشخصية أو عندما تطرق أبوابنا ، وقبل أن نشرع فى ذلك ، أرجو أن تغفرى لى جهلى بأحوالك الشخصية. فربما كنت من الرأسماليين، وربما كنت برولتيارية، وربما كنت بين بين . ومعنى هذا الاحتمال الأخير أنك تملكين دخلا مستقلا يكفى لإعالتك والصرف عليك ، ولكنه لا يكفى لإدخار رأس مال فائض . وأحياناً ستجدينى مضطرا لأن أنظر إليك كما لو كنت فقيرة فقراً مدقعاً تهتمين بالشلنات القليلة التى تنقص أو تزيد فى سعر طن الفحم ؛ لما لها من أهمية كبرى فى ميزانية بيتك. وأحياناً أخرى سأعتبرك من ذوات الغنى والثراء واليسار ، لا يشغل بالك إلا كيفية استثمار الألوف التى لا تستطيعين إنفاقها .

ولكن لا حاجة بك لأن تبقى أنت على جهل بأحوالى الشخصية . وما دمنا قد بلغنا هذا الحد من علاقتنا ، فالأفضل أن تعرفى من الذى تتعاملين معه : أنا ياسيدتى من ملاك الأرض ورأسمالى . وأبلغ من الثراء حدا تشملنى فيه الضريبة التصاعدية . وفضلا من ذلك لدى ملكية من نوع خاص اسمها الملكية الأدبية ، أحاسب الناس على استعمالها والاستفادة منها ، تماماً كما يحاسب صاحب الأرض مؤجريها ويحصل منهم الإيجار . ومن مبادئى أننى أكره عدم المساواة فى الدخل وأعترض عليها وأحاربها بشدة ، لا لأننى رجل فقير ذو دخل محدود ، ولكن لأنى رجل غنى ذو دخل عريض . ولكنى أعرف تماماً حقيقة الحال عندما يكون الإنسان برولتياريا ، وعندما يكون برولتياريا فقيرا بنوع خاص . فقد سبق لى أن اشتغلت كاتبا عمومياً ، وتقلبت سنوات طويلة فى شقاء البطالة والعوز الذى يشمل أهل المهنة . وعشت سنوات من أتعس وأشق هذه السنين عالةً على أمى . لقد عرفت أقصى درجات الفشل ، وأقصى درجات النجاح . أما الطبقة التى ولدت ونبت فيها فهى أشد الطبقات بؤسا وشقاء . لا لأنها فقيرة ، بل لأنها تدعى الاستقراطية ، وتحاول جهدها أن تحافظ على المظاهر والأبهة دون أن تملك سهما أوقيراطا لتنفق منه على مظاهرها . وأنا أقحم عليك هذه المسائل الخاصة بى ، عامداً متعمداً ، لأن من الأفضل أن تعرفى الدوافع التى تدفعنى إلى التحيز لهذا المبدأ أو ذاك . وكثيرا ما يكتب الأغنياء عن الفقراء ، والفقراء عن الأغنياء، وكلهم لايعرفون حقيقة

ما يكتبون عنه . أما أنا فأعرف المشكلة كلها من ألفها إلى يائها ، وذلك من واقع تجاربي الشخصية . أجل ؛ عرفت كل شيء فيما عدا الجوع والتشرّد الحقيقيين . وهما شيئان نسأل الله ألا يوقع بين براثنهما إنساناً ، حبيبا أو عدواً . فإذا سمعتني مرة أصيح قائلا ما قاله الثعلب : هذا عنب فج غير ناضج ، فإياك والظن بأن العنب بعيد عن متناول يدى . الواقع أن العنب كله تحت يدى ، وكأحلى وأشهى وأنضج ما يكون .

والآن ، وقد فرغنا من ذلك ، دعينا نهبط إلى الواقع وإلى الحقائق الواقعة .

مشترياتك من السوق

اسألى نفسك ذات مرة هذا السؤال : « من أى جانب فى حياتى اليومية ، يمسنى ذلك النظام ، نظام عدم المساواة فى توزيع الدخل القومى ؟ » والجواب على ذلك سهل ميسور وواقعى تماماً . كلما نزلت إلى السوق تتسوّقين ، وتشترين أشياءك ، فإن نظام عدم المساواة يتعقبك ، ويتدخل فى كل عملية شراء تقومين بها . لاشك أن عليك أن تدفعى ثمن كل رأس كرنب تشترينها ، وكل رغيف خبز . وكل ضلع ضأن وكل زجاجة بيرة وكل طن فحم ، وثمن تذكرة الاتوبيس أو الترام وتذكرة المسرح . وكلما مددت يدك لتدفعى أجر الخادمة التى تعمل بالساعة فى بيتك ، ولتدفعى أتعاب الطبيب كلما زارك ، وأتعاب المحامى نظير كل كلمة ينطق بها أمامك ، كلما فعلت ذلك فأنت لا تدفعين ثمن أى من هذه الأشياء كلها فقط ، بل تدفعين الثمن مضافاً إليه مبلغا آخر زائد ، يدخل فى النهاية ، إلى جيوب أشخاص لم يؤدوا لك أية خدمة، ولم يبيعوا لك أى شىء .

كل امرأة ذكية لا تتوقع بالطبع ، أن تحصل على سلع أو خدمات بأقل من تكاليفها ونفقاتها ، من تدريب ومواد خام ، وعمل وإدارة وتوزيع وما إلى ذلك . ومع ذلك فلا توجد امرأة ذكية ، تقبل على نفسها أن تدفع أكثر من هذه التكاليف الضرورية ، لا لشىء إلا لتوفير الكماليات وأسباب الترف والأبهة للعاطلين بالوراثة ،وخصوصاً إذا كانت تعانى مشقة كبيرةفى تدبير أمورها وتوفير احتياجاتها وتضطر فى سبيل ذلك للإلتحاق بعمل شاق مرهق يضعف صحتها ويذهب بجمالها .

والاشتراكيون يريدون أن يمحوها من هذه الزيادة فى الأثمان عن سعر التكلفة . ويقترحون لتحقيق ذلك ، أن تتوفر السلع للجميع بسعر التكلفة ، عن طريق تأميم الصناعات التى تنتجها . ولاشك أن هذا الاقتراح سيلقى الرعب والفزع

فى قلوب العاطلين بالوراثة (وتابعيهم وأذنابهم ومأجوريهم) وسيبذلون قصارى جهدهم لإقناع المرأة الذكية فى صحفهم وخطبهم ومواعظهم الكنسية ، بأن التأميم رجس من عمل الشيطان . وجريمة شاذة تتنافى مع طبائع الأشياء ، ومن شأنها أن تخرب البلاد وتهلك العباد . وهذا كله هراء . فإن بين أيدينا اليوم ، وفى وقتنا هذا ، الكثير من الأشياء المؤممة ؛ ومع ذلك لم ترتفع شكوى بسببها ولم تسؤ حال فرد من جرائها . فعندك الجيش والأسطول والمرافق العامة والبريد والتلغرافات والتلفونات والطرق والكبارى والفنارات والموانى والترسانات ، كلها أشياء ضخمة ومرافق قومية ، ومؤممة . وإذا جاء شخص ليقول لنا الآن : إن وجود هذه المرافق فى أيدى الحكومة ، هو جريمة تتنافى مع طبائع الأشياء ، أو مصيبة تخرب البلاد وتهلك العباد ، فسيحال حتما إلى أقرب مستشفى المجاذيب من محل سكنه ، وهى أيضاً مؤسسة قومية مؤممة .

وعندنا تأميم أبلغ من هذا وأبعد أثراً . وهو ما يسمى بالبلديات ومجالس البلديات . فبرلمان وستمنستر يتولى شئون البريد والمرافق المؤممة ، ولكنه لا يدير شئون الصناعات . وبدلا منه، تقوم مجالس البلديات أو مجالس المديريات ، بإدارة هذه الصناعات لصالح دافعى العوايد فى الإقليم أو المديرية أو المقاطعة . وهكذا نرى ورشا ومحطات لتوليد التيار الكهربائى وغاز الاستصباح للإضاءة ، ومحطات تنقية مياه الشرب ، والترام ، والحمّامات العامة وأماكن الغسيل وجمع القمامة ، ومرافق الصحة العامة ، والمكتبات ، وصالات العرض ، والمتاحف ودورات المياه والحدائق والمتنزهات وساحات الألعاب بما فيهامن فرق موسيقة وتمثيلية ومسارح وغيرها الكثير والكثيرمن المرافق العامة،التى تمس المصالح المباشرة للإمبراطورية، وللدولة ، والتى لا يعرف عنها الجمهور شيئاً ، كلها تدار بواسطة البلديات ومجالس البلديات ومجالس المديريات .

ومعظم هذه المرافق يمكن أن تتولاه شركات ومؤسسات خاصة بالاشتراك مع المؤسسات والهيئات العامة . والواقع أن الكثير منها فى الوقت الحاضر يقوم بجزء من المشروعات الخاصة وجزء منها تقوم به البلديات ومثال ذلك: أن الشركات الخاصة تقوم بمد أسلاك الكهرباء فى حى من الأحياء بينما تقوم البلدية بذلك

فى الأحياء الأخرى . ولكننا نلاحظ أن سعر كيلو النور من البلدية، أرخص من سعر كيلو النور من الشركة الخاصة . بل يجب أن يكون كذلك دائماً ، إذا توفرت النزاهة والأمانة والكفاءة فى الإدارة .

وسوف تسألين لماذا يجب أن يكون أرخص ؟ حسناً . السبب بسيط . لأن البلدية لا تأخذ لنفسها ربحاً ، كما أنها تدفع لرأس المال مبالغ أقل ، وتنفق على الإدارة مبالغ أقل مما تفعل الشركات . وهذه المزايا الثلاث تُترجم للمستهلك فى صورة رخص الأسعار . ولنعقد مقارنة بين المؤسسات العامة ككل ، وبين المؤسسات الفردية .

ولنبدأ أولا بالمرافق المؤممة فعلا . فنقول متسائلين : ما السبب الذى يجعل مصلحة البريد المؤممة زهيدة التكاليف — بالنسبة للجمهور — إلى هذا الحد ومع ذلك لخدماتها منتشرة على أوسع نطاق مما لا تطيقه أية شركة خاصة قد تسوّل لها نفسها أن تقوم بعملية توزيع الخطابات ، مما حدا بالحكومة أن تحرّم بمقتضى القانون وجود شركات للبريد ؟

السبب هوأن تكاليف نقل الخطابات تختلف وتتفاوت كثيرا بين خطاب وآخر. فتكاليف إرسال الخطاب من بيت إلى بيت مجاور، زهيدة لدرجة لا تذكر بحيث لا تكاد تقوّم بمال . وإذا ألححت فى تحديد رقم أيا كان، عليك أن تحسبى تكاليف إرسال الخطابات من هذا النوع بالآلاف ، لا بالخطاب الواحد. ولكن تكاليف إرسال نفس الخطاب من جزيرة وايت إلى سان فرانسسكو كبيرة جدا . فلابد من نقله بالقطار، ثم بالباخرة ليعبر البحر، ثم فى القطار إلى ساوثهامتون أو ليفربول، ثم بالباخرة مرة أخرى عبر الأطلنطى ، ثم عبر القارة الأمريكية، وفى النهاية يسلّم إلى الناحية الأخرى من الدنيا فى سان فرنسيسكو . وإذا طالبك مدير عام مصلحة البريد ببنس واحد نظير إرساله « دستة » خطابات لك إلى عمارة مجاورة لسكنك ، فأنت تتوقعين بالطبع أن يطالبك بجنيه أو بما يقرب من الجنيه لإرسال خطاب واحد لك إلى سان فرنسيسكو . ولكن ما تفعله مصلحة البريد فى الواقع ، أنها تتولى إرسال الثلاثة عشر خطابا بسعر موحد هو ثلاثة بنسات ونصف للخطاب . وقد يخفض هذا السعر إلى ما كان قبل الحرب ، فلا يطالبونك بأكثر من بنس

واحد للخطاب . إن مدير عام مصلحة البريد يأخذ منك أقل من تكاليف إرسال الخطاب البعيد ، وأكثر من تكاليف إرسال الخطاب القريب . ولكن بما أن لديه آلافاً مؤلفة من الخطابات ذات المسافة القصيرة ، وليس لديه إلا مجرد عشرة فقط من الخطابات البعيدة المسافة ، فنى وسعه أن يعوّض هذا بذاك . وهذه التسوية فى الثمن أو المطالبة بمبلغ ثابت لجميع الخطابات ، يسميها الاقتصاديون « تسوية » Averaging . وآخرون من العامة يسمونها « العالى يرمى فى الواطىء » .

أما علة تحريم أعمال البريد على الشركات الخاصة ، فهى كالآتى : لو سمحنا للشركات أن تحشر أنوفها فى عملية البريد، سرعان ما نجد أمامنا شركات تبيع طوابع بريدية بسعر « الدسته » ثلاثة بنسات لتقوم بإرسال الخطابات فى حدود أميال قليلة . أما خطابات المسافات البعيدة التى تتكلف أعلى الأثمان ، فسوف تكون من نصيب السيد مدير عام مصلحة البريد الذى سيضطر إلى رفع سعر طوابعه ليواجه مصاريفه . وعندئذ نشعر أننا أصبنا بغبن شديد . لأننا فى مقابل ميزة الرّخص فى خطابات المسافات القصيرة، نتحمل الخسران الشديد فى إرسال الخطابات البعيدة . أما الرابحون فى جمع الأحوال فهم أصحاب الشركات الخاصة ، التى أفسدت نظامنا المؤمم وقلبته رأساً على عقب . وهم لن يكتفوا بإحداث هذه الفوضى ، بل سيرفعون أيضا أسعار الخطابات القصيرة المسافة ، إلى السعر التقليدى وهو بنس واحد لكل خطاب ، إن لم يكن أكثر .

ولننتقل الآن من هذا المرفق المؤمم ، الذى استقرت أحواله واستتب نظامه منذ أمد بعيد ، إلى مرفق آخر لم يؤمم بعد ، ولكنه قد يؤمم فى الغد القريب . وهو يمس مصالح كل ربة بيت فى البلاد، ويرتبط بحياتها اليومية ارتباطا وثيقا . وأعنى به الفحم وتموين البيت بالفحم وأسعار الفحم ووفرته أو شُحه . إن الفحم هو شىء ضرورى وجوهرى فى حياتنا حيث نعيش فى جو شديد البرودة . وسعر الفحم مرتفع بدرجة مخيفة مع أننى أكتب هذه السطور والوقت منتصف الصيف والمفروض أن الفحم من أرخص ما يكون . وأمامى الآن إعلان بتاريخ ١٦ يونية يعرض الفحم اللازم لمدفأة حجرة الاستقبال بسعر الطن ٣٦ شلنا وثلاثة بنسات والفحم الحجرى الأنترسيت بسعر الطن ٧٠ شلنا وهذا أكثر بكثير مما يتكلفه

طن الفحم فى المتوسط . فلماذا وبأى حق أدفع هذا المبلغ الضخم ؟ ولماذا وبأى حق تدفعين هذا الثمن الباهظ ؟ السبب هو بكل بساطة : لأن صناعة الفحم غير مؤممة . السبب هو أن صناعة الفحم ما تزال ملكية فردية .

إن سعر التكلفة لطن الفحم أو أكثر من الطن يتراوح بين لاشيء على الإطلاق، وبين جنيه واحد على الأكثر بدون حساب تكاليف النقل والتوزيع فى طول البلاد وعرضها . وربما لا تصدقين أن الفحم فى بعض المناطق يمكن امتلاكه بدون مقابل . ولكنى أؤكد لك أن فى ساحل سندرلاند ، عندما ينحسر المد ، يستطيع أى عابر سبيل، على الشاطىء أن يمد يده ويلتقط الفحم كما يلتقط الأصداف وأعشاب البحر مجانا. ودون أن يطالبه إنسان بمقابل. ولقد رأيتهم بعينىّ هاتين، رأيت الناس يجمعونه بهذه الطريقة ، وكل ما يحتاجه الواحد منهم ، هو « زكيبة » أو قفة ليضع الفحم فيها ، ثم ظهراً يحملها عليه . وربما استخدم ظهره هو لهذا الغرض . ثم يذهب إلى بيته فيملأ مخزنه بالفحم ، ويقوم بالمرور على بيوت الناس لبيعه لهم بالقطاعى . وفى غير هذا المكان ، فالفحم نادر الوجود على الساحل ، ومن الصعب الوصول إليه . وقد حفرت آبار عميقة ونقبت الأرض فى قاع البحر لمسافات تبلغ الأميال . ولكنهم لم يعثروا على أى فحم إلا بعد عشرين عاماً من العمل الشاق والنفقات الباهظة . وفيما بين هذين الطرفين ، أى الوفرة الوافرة ، والندرة النادرة ، توجد مختلف المناجم والمحافر . بعضها ينتج كميات شحيحة وبنفقات غالية، بحيث لايلجأ الناس إليها إلا عندما يشحّ الفحم فى السوق وترتفع أسعاره ارتفاعاً خيالياً ، وبعض المناجم تنتج كميات وافرة ويمكن الحصول عليها بسهولة وبنفقات قليلة . بحيث يكون العمل فيها مربحاً فى جميع الأوقات مهما انخفض سعر الفحم وأغرق السوق إغراقاً . والمبلغ الكافى لحفر منجم للفحم ، يتراوح من ٣٥٠ جنيها إلى أكثر من مليون . ولكن ماتدفعينه فى طن الفحم ، لايمكن بأى حال من الأحوال أن ينخفض إلى أقل من تكاليف استخراج الفحم فى أغلى المناجم بالذات بل لايمكن أن ينخفض إلى مستوى هذه التكاليف .

إليك السبب إذن : الشيء الذى يرفع الأسعار هو ندرة الصنف فى السوق ، والشيء الذى يهبط بالأسعار هو وفرة الصنف فى السوق . وسعر الفحم معرّض

للارتفاع وللهبوط مثل الفراولة ، فهى غالية إذا شحت ، ورخيصة إذا توفرت .

والصنف أو السلعة يمكن أن تشح فى السوق بطرق عدة : عن طريق خفض الكمية المطروحة فى السوق بالإبطاء فى صنعها ، أو وقفه تماماً ؛ أو عن طريق زيادة عدد الناس الذين يتكالبون على شرائها.أو الذين عندهم المال الكافى لشرائها. وثمة طريق ثالث: وهوأن تُكتشف مجالات جديدة تستخدم فيها . ولنطبق هذا على الفحم إن شُحّ الفحم أو نُدرته فى السوق، يمكن أن تحدث نتيجة لتزايدعدد السكان أو لظهور مجالات جديدة يستخدم فيها الفحم . مثلا بدلا من اكتفاء الرجل بجوال من الفحم يضعه فى المطبخ ،قد يحتاج إلى ألوف من الأطنان منه ، إذا أفتتح مصنعاً لصهر الحديد . أو إذا امتلك بواخر من عابرات المحيط . وهذه العوامل الأخيرة هى المسؤلة بصفة أساسية عن ندرة الفحم وغلاء ثمنه فى هذه الأيام لدرجة أن التفكير بدأ يتجه إلى محاولة حفر المناجم والأنفاق تحت سطح البحر ، بحثا وراء موارد جديدة للفحم . ولا شك أن هذا سيتكلف أموالا كثيرة ، ولكن لن يُبدأ فى تنفيذ ذلك ، إلا إذا ارتفع سعر الفحم بالدرجة التى تغطى النفقات وتكفل الأرباح . وإذا انخفض السعر بحيث ، يؤثر على هذه الأرباح أو يقتطعها ، فإن العمل فى المنجم يتوقف على الفور ويُترك مهجوراً . ولكن ما هى النتيجة المترتبة على ذلك ؟ أن السوق سيشعر بنقص الكمية الواردة له من ذلك المنجم المتروك ، وهذا النقص سيؤدى إلى ندرة وشح فى الكمية المعروضة ، وهذا يؤدى مرة أخرى إلى رفع السعر ، حتى يغطى من جديد نفقات إعادة فتح المنجم ، وأرباح صاحبه .

وهكذا تدرك المرأة الذكية (بل غير الذكية أيضا) أنها مرغمة على دفع ثمن التكاليف اللازمة لاستخراج الفحم من أغلى المناجم وأكثرها نفقة ، وذلك من خلال ثمن طن الفحم الذى تشتريه من السوق ؛ وهذا بالطبع بالإضافة إلى أرباح صاحب المنجم ؛ مع أن المناجم الغالية التكاليف لا تنتج إلا أردأ أنواع الفحم . أما الفحم الجيّد فهو فى العادة يأتى من مناجم متوسطة التكاليف. فإذا ارتفع صوتها بالاحتجاج على ارتفاع السعر ، قالوا لها مؤكدين إن السعر لا يكاد يفى بأجور الفحّامين وعمال المناجم ، ولا يكاد يضمن بقاءهم فى العمل . وهو قول صادق

مائة فى المائة . ولكنهم أ . . . را عنها جانبا من الحقيقة ، وهى أن المناجم الممتازة تحقق لأصحابها أرباحاً طائلة على حسابها هى أيضا . ولا أقول شيئا عن حقوق امتياز أصحاب الملك .

وهنا تبرز أمامنا مشكلة أخرى : هى أن عمال المناجم الممتازة لا تدفع لهم أجور أكبر من عمال المناجم الضعيفة الإنتاج ، والتى تكاد أرباحها تفى بتكاليفها وسبب ذلك أن الرجال يستطيعون — على عكس جوالات الفحم — أن ينتقلوا من مكان إلى مكان ومن منجم إلى منجم . والحد الأدنى الذى يقبله أفقر العمال وأتعسهم يسرى على الجميع ، ويجب أن يقبله الجميع . وهكذا تساير أجور العمال جميعاً ، أقل مستوى للأجور فى أسوأ المناجم وأشحها إنتاجاً . هذا فى الوقت الذى تضارع فيه أسعار الفحم المباع فى السوق ، أعلى مستوى للتكاليف فى أغلى المناجم نفقة . أما العمال فيشتد بهم السخط ويضربون على العمل ، وهذا يؤدى إلى تفاقم أزمة الفحم ، وازدياد شحه فى السوق ، وإلى رفع أسعاره أعلى فأعلى . وأما ربات البيوت فيزمجرن ويدمدمن وهن فى الطريق إلى السوق وبعد العودة من السوق ، ولكن تبرمهن لا يخفض الأسعار ، وتأففهن لا يخفف من الأزمة . فيكتفين بصب جام غضبهن على البائع . وفى وسط هذا الجو الملبد ، لا يحس بالسعادة والغبطة والهناء إلا أصحاب المناجم ، وبالأخص أصحاب المناجم الممتازة .

والعلاج فى هذه الحالة ، هو أن نطبق بالطبع خطة مدير مصلحة البريد العتيدة فى التسوية . فلو كان أمر المناجم بيد مدير مصلحة البريد ، لا بل بيد مدير مصلحة المناجم والمحاجر ، لأمكنه على الفور أن يضرب المناجم الممتازة بالمناجم الشحيحة الانتاج ، وضمها كلها معاً لإنتاج الفحم اللازم للبلاد ، ثم يقوم ببيعه للمستهلكين بمتوسط سعر التكلفة فى جميع المناجم بدلا من بيعه بسعر تكاليف أسوأ المنا . م حالا . ولنضرب لذلك أرقاماً إفتراضية : فلو كان نصف كمية الفحم المعروضة فى السوق ، يتكلف الطن منها جنيها ، والنصف الثانى يتكلف الطن شلنين ونصف شلن ، فيمكن أن يحدد سعر البيع للطن بأحد عشر شلنا وثلاثة بنسات بدلا من جنيه . ولو كان أمر جميع المناجم بيد شركة احتكارية كبرى « ترست » فلن تفعل ما فعله مدير مصلحة المناجم أبداً . ولو قطعت فى سبيل ذلك الرقاب .

والسبب هو أن هدف الشركات ، هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح من أجل حملة الأسهم ، لا تخفيض سعر الفحم إلى أقل حد ممكن من أجلى ومن أجلك . ليس على ظهر الأرض سوى مالك واحد يعمل لمصلحتك أنت ، ولا يطمع فى أى ربح كان . هذا المالك هو مدير عام مصلحة المناجم المعيّن من قبل الحكومة والذى يعمل لحساب الأمة كلهـــا ولمصلحتها . أى يعمل لحسابك أنت ومصلحتك أنت ، وكذلك لحساب ومصلحة جميع ربات البيوت ومستهلكى الفحم فى جميع أنحاء البلاد .

وآمل الآن ، أن تكونى قد أدركت السبب فى إصرار عمال المناجم ، والمستهلكين الأذكياء وغير الأذكياء ، وجميع مشترى الفحم ، إصرارهم على تأميم مناجم الفحم . وأيضاً السبب الذى يفزع من أجله أصحاب المناجم وبائعو الفحم كلما سمعوا صيحة التأميم أو دعوة إلى التأميم . ولكن لن ينفعهم صراخهم ولا مزاعمهم بأن التأميم معناه الفساد والرشوة وارتفاع الأسعار والخراب العاجل الداهم لتجارتنا وصناعتنا ، والنهاية المحتومة لإمبراطوريتنا وغير ذلك مما يخطر لهم على بال . أجل ؛ لن ينفعهم ذلك ، لأننا نعلم أنه كله بسبب خشيتهم بل هلعهم من احتمال حرمانهم من الأرباح التى جمعوها من إرغامنا على شراء الفحم بسعر أكبر بكثير مما يتكلف . ولكننا نلاحظ أنهم مهما تصايحوا وضجوا ، فهم حريصون كل الحرص على إغفال النقطة الحسّاسة فى الموضوع كله . وهى توفير الفحم لكل من يطلبه بسعر التكلفة . ويحاولون أن يشغلوا أذهان الشعب عنها ، ويشتتوا ذهنه إلى أشياء بعيدة عن لُب الموضوع وهى القول بأن التأميم بدعة ورجس من عمل البلاشفة . والقول بأن الحكومة البريطانية حكومة فاسدة وعاجزة ، بحيث لا يمكنها أن تتولى إدارة فرن صغير لخبز البطاطس ، بأمانة ونزاهة وكفاءة . فما بالك بمنجم كبير للفحم . وقد تقرئين فى الصحف عن عشرات المناقشات الحامية التى تدور فى مجلس العموم حول تأميم الفحم . ومئات المقالات تعقيباً وتعليقاً على تلك المناقشات . ولكنك لن تجدى فيها أبداً ، ما أخبرتك به الآن وللتو عن تلك الحقيقة الهامة ، وهى التفاوت فى تكاليف المناجم ، وأننا بتسويتها جميعاً ، أى بتحديد متوسط سعر التكلفة فيها كلها ، يمكننا أن نخفض سعر الفحم بدرجة كبيرة . وأنت بتفهمك هذه الحقائق

البسيطة الهامة ، يمكنك الاستغناء تماماً عن تلك المناقشات البيزنطية . ولو تفهمها الناس ، لأصبح كل مشترٍ للفحم من أنصار التأميم . مهما بذل أصحاب المناجم ، ولو أنفقوا آخر بنس فائض فى جيوبهم ، للتشكيك فى جدوى التأميم وصرف الناس عنه والحيلولة دونه ، وهو أمر محتوم .

ها أنت ذى يا سيدتى قد رأيت واقتنعت ، بأن الملكية الفردية الخاصة لمناجم الفحم ، شيء يعنى ويهم كل امرأة وكل ربة بيت ، شيء يصادفها ويقابلها كلما نزلت إلى السوق لتشترى الفحم . وكلما ناقشت البائع فى سعر الفحم . بل إنها تهمها وتعنيها بنفس الدرجة ، كلما نزلت لتشترى مقصًّا ، أو طاقم سكاكين ، وشوكاً ، أو مكواة . ذلك أن مناجم الحديد ومناجم الفضة تتفاوت فى نفقاتها كما تتفاوت مناجم الفحم . وكذلك إذا اشترت رغيفين من الخبز ؛ وذلك لأن حقول القمح تتفاوت من حيث الخصوبة والغلة ، تماماً كمناجم الفحم . إن أردب القمح تتكلف زراعته فى حقل ما مبلغاً يتفاوت إلى حد كبير عما يتكلفه فى حقل آخر . ونفس المشكلة تلقاها وتواجهها كلما اشترت أى شيء أو أية سلعة مصنوعة . ذلك لأن المصانع تتفاوت فيما بينها بحسب بُعدها أو قربها عن خطوط السكك الحديدية ، أو الموانى الرئيسية ، أو القنوات الملاحية ، أو المدن ذات الأسواق الكبرى ، أو مواطن المواد الخام المتوفرة ، أو حيثما توجد موارد طبيعية لتوليد القوى لإدارة ماكيناتها ، وهذه العوامل تؤثر على تكاليف الإنتاج . والسعر الذى تقرئينه فى فاترينة المحل ، يمثل أقصى سعر للتكلفة فى أسوأ المصانع وأشح المناجم حيث تبلغ نفقات الإنتاج أعلى ما يمكن . وإياك أن تعتقدى أنه يدل على متوسط سعر التكلفة فى جميع المناجم أو المصانع . فهذا لا يتحقق ولا يمكن أن يتحقق إلا بعد تأميم المصانع والمناجم ، وتحديد متوسط عام لسعر التكلفة . وهكذا تبقى المرأة فقيرة فى بلد متخم بالثراء . والسبب هو أنها بعد أن تدفع السعر المرتفع تتحمل أبهظ التكاليف فى أسوأ ظروف للإنتاج ، بينما يتمتع بزبدة كل شيء صاحب المصنع وصاحب المنجم . وذلك بعد أن يملأ جيوبه بالفرق الهائل بين الأسوأ والأحسن . ويعمل الاشتراكيون على إنقاذها من الوضع المجحف الذى هى فيه . ويرون أن تتحول المناجم والمصانع من ملكية الأفراد إلى ملكية الدولة . ويرى معهم هذا الرأى خلق كثير من الناس لا يعرفون

ما هي الاشتراكية ولا يحلمون بأن يسموا أنفسهم يوماً ما اشتراكيين . ولكن الفرق بين الاشتراكيين ، وبين أنصار التأميم من غير الاشتراكيين ، هو أن الفريق الثانى ، يهدفون فقط إلى رخص أسعار الفحم . بينما يبغى الاشتراكيون هدفاً أبعد من ذلك . وهو وضع جميع المناجم تحت يد الأمة، حتى لا تبقى أداة للظلم الاجتماعى ولعدم المساواة فى الدخل بين الأفراد . والفريقان يتفقان معاً على أن المشكلة العملية الملحّة هى مشكلة التأميم . وهكذا يتقدم ركب الاشتراكية إلى الأمام بدون أن تكون لها أغلبية من الاشتراكيين الرسميّين فى البرلمان ، بل حتى بدون أن يكون لها أى عضو فى البرلمان .

ولتلاحظى أيضا أن الفرق بين أعلى رقم لتكاليف الإنتاج فى أسوأ الظروف ، وبين أدنى رقم لتكاليف الإنتاج فى أحسن الظروف ، هذا الفرق يسميه الاقتصاديون الريع فهناك ريع المناجم ، وريع حقوق الطبع، وريع حقوق الاختراع تسمى فى عرف الاقتصاديين حقوق الامتياز . ومعظم الناس لا يطلقون كلمة « ريع » إلا على الأرض أو المنازل . فيقال ريع الأرض أو ريع البيت . وعلى أى حال فالريع هو يؤلف جانبا من ثمن الشىء أيا كان ، ما دام له ثمن . فيما عدا الأشياء المؤممة (أملاك الدولة) والأشياء التى تنتج فى أسوأ الظروف الممكنة .



ضرائبك

عليك بالإضافة إلى دفع أثمان مشترياتك من المحلات والدكاكين ، أن تدفعى ضرائب وعوائد وحساب التليفون (إذ كان عندك تليفون) وإيجار المنزل وإيجار الأرض . ولنبحث الآن هذه الجوانب من مصروفاتك الشخصية ، لنرى إن كان سيمسّك شيء منها من نظام التوزيع الذى نعيش فى ظله . بل إن كان سيمسّك المرة تلو المرة والكرة تلو الكرة ، أم لا .

كلما دفع الناس العوايد للبلدية ، زمجروا وتأففوا وأبدوا استياءهم من دفعها . وجحدوها على البلدية جحداً . لأنهم — فى ظنهم — لا يحصلون على شيء فى مقابلها . فإذا حصلوا على ذلك الشيء ، فإنه لا يكون خاصاً بهم ، وإنما تقاسمهم فيه كل الناس . فيحرمون من متعة التملك الفردى فى مقابل ما دفعوه ، كما يشعرون بها مثلا وهم يرتدون ملابسهم ، أو يستعملون أثاث بيوتهم، أو يسكنون فى بيوتهم الخاصة التى لا يشاركهم فيها أحد . ولكنهم لو — فكروا فى الأمر — لعرفوا أنهم لن يستطيعوا الاحتفاظ طويلا بملابسهم ولا بأثاث بيوتهم ولا ببيوتهم نفسها، إلا بفضل الشوارع المرصوفة المضاءة والتى يحرسها رجال البوليس وبفضل حنفيات المياه والمجارى وجميع الخدمات والمرافق التى ينفق عليها من أموال العوايد التى تدفع للبلدية . ولو شرعت المرأة الذكية فى التفكير فى هذا ، سرعان ما تتحقق أن ما تجنيه فى مقابل العوايد التى تدفعها ، إنما هو أكبر بكثير من قيمتها : بل إنها تستفيد منها أكثر من أى بند آخر من بنود مصروفاتها المنزلية . وعندما تسمع من المرشحين لمجالس البلديات ، وهم يطوفون بها فى دعاياتهم الانتخابية أنهم سوف يخفضون العوايد إلى أقصى حد أو يلغونها إلغاء تاما (وهو شيء لا يستطيعونه ولا يجسرون عليه لحسن الحظ) فستعرف أنهم إما أن يكونوا مغفلين أو مخادعين أو كليهما . وسوف تعلن فى كل مكان أنها سعيدة راضية لحصولها على تلك

الخدمات العديدة التى تقدمها لها البلدية ، بسعر التكلفة أو بسعر أقرب ما يكون لسعر التكلفة لأن للبلدية لا تحقق أى ربح خاص لنفسها . وليس هذا فحسب ، بل إن البلدية ورجالها ليقومون — بلا مقابل — بقدكبير من أعمال الإدارة والتوجيه والإرشاد مما يكلف مصاريف كثيرة ، كان لابد من محاسبة المنتفعين عليها فيما لو كانت مؤسسة خاصة هى التى تقوم بأعمال البلدية . بل إن المصالح والإدارات العامة الأخرى لا تتردد فى ضم نفقاتها على حساب دافعى الضرائب .

وتجدين نفس الشيء ونفس الفائدة ، تعود عليك من دفع الضرائب . ويمكنك أن تقولى بكل إطمئنان إن جميع المرافق العامة التى تنفق الحكومة عليها من ضرائبك ، إنما هى مؤسسات خالية من الرغبة فى الربح أو فى الاستغلال . وإنك تحصلين على جميع ميزاتها وخدماتها بسعر التكلفة . أو بمبلغ أقل بكثير جدا مما لو تولتها شركات أو مؤسسات خاصة .

وقد يخيل إليك أنك مادمت تدفعين عوايدك وضرائبك كاملة ، فسوف تفلتين من مختلف الأتاوات التى تفرض عليك وتتعقبك فى كل مكان تنفقين فيه مالا فى أى وجه من الوجوه . ولعلك أيضاً قد بدأت تشعرين نحو محصل البلدية أومحصل النور عندما يطرق بابك فى المرة القادمة ، بشعور مختلف. ستحسين نحوه بالشكر والتقدير وسترنّ طرقته على الباب فى أذنك رنين الموسيق ، وستدفعين له حسابه راغبة لاكارهة ، راضية لا ساخطة .

ولكن مهلا يا سيدتى ! ! وآسف لأنى سأفسد لك حلمك الجميل . فالحقيقة المرة أن الرأسمالية تنهبك وتسرق أموالك ، عن طريق الحكومة ، وعن طريق البلديات والمجالس البلدية ومجالس المديريات والمجالس القروية ، تماماً كما تفعل بك عندماتشترين أى شيء من الدكان . إن الحكومة والسلطات المحلية يا سيدتى،تضطر لشراء كميات كبيرة من السلع والأدوات والمواد من الأفراد والشركات الخاصة الاستغلالية ، حتى تتمكن من المضى فى خدماتها ، وإدارة مرافقها العامة . وهى تشترى هذه الأشياء بأسعار عالية ، أعلى بكثير من سعر تكاليفها . وهذه الزيادة تعود عليك أنت ، أنت دافعة الضرائب والعوايد وليس هذا هو كل شيء ! بل إن الحكومة بهيلها وهيلمانها : حكومة البلاد التى تعمل لصالح البلاد والعباد، لاتستطيع

أن تستخدم شبرا واحدا من أرض البلاد ، إلا إذا دفعت الأموال لشخص ما ، أو لمؤسسة ما ، حتى يسمح لها باستخدام هذاالشبر من الأرض . ولكن الحكومة تملك من الوسائل ، ما تعوض به ما تدفعه فى هذه الأبواب : مثلا عندما تشترى الحكومة قطعة أرض لازمة لمشروعاتها ، فإنها تجمع ثمن هذة الأرض من الضرائب التى تفرضها على مُلاّك الأراضى . وإذا احتاجت الحكومة إلى رءوس أموال ، جمعتها من الضرائب التى تفرضها على الدخل غير المكتسب للأغنياء والرأسماليين . وبهذه الوسائل والأساليب يمكنها أن تهيء لك خدمة عامة أو مرفقاً عاما بسعر التكلفة الحقيق . بل يمكنها لو شاءت أن تهيئها لك بدون مقابل ، وأن تحمل على الأغنياء كل الغرم .

ولكنك لا تدفعين الضرائب والعوايد لقاء المرافق العامة التى ينتفع بها كل من هب ودب فقط ، بل إن أموالك تذهب للإنفاق على أشياء أخرى . فإذا فكرت فى المسألة قليلا ، فسوف تصيحين بالشكوى — إذا كنت من الأغنياء — ، لأن الاشتراكيين نهبوك وسرقوك لحساب الفقراء . فإذا كنت من الفقراء شكوت أيضا لأن الرأسماليين سرقوك ونهبوك ، لأنهم ينفقون من العوايد والضرائب التى تدفعينها ، ما يجب أن يدفعوه هم من « جيوبهم » .

ولنتأمل الآن أصل هذه الشكاوى ومصدرها. ولنبدأ بإخواننا الأغنياء . يؤخذ منهم ضرائب تبلغ ربع أو ثلث دخلهم . فإذا كانوا أغنياء جداً أخذ منهم أكثر من نصف دخلهم بالتمام والكمال ، لا للصرف على المرافق العامة ، أو على مرفق بعينه ، ولكن بهدف تأميم جانب من دخولهم. أى ينتزع منهم هذا القدر بالقوة والإكراه وبدون أى تعويض ليصبح ملكا للأمة. أصبح هذا فى حكم الأمر الواقع، والأغنياء يدفعون ما عليهم وهم صاغرون دون أن يحلموا بأن يطالبوا بتعويض فى مقابله ، أو أن يمتنعوا من الدفع وإلا صودرت بضائعهم وممتلكاتهم بالقوة وبيعت وفاء للضرائب المستحقه. بل إنهم إذا صودرت ممتلكاتهم بهذه الطريقة، لا يُسمّون هذه المصادرة بلشفية أو شيوعية . ولكنها مع ذلك أمور تحدث ، وتحدث فى بريطانيا بشكل روتينى وبالتحديد فى يناير من كل عام عندما يحين ميعاد الدفع . فإذا جاء شهر إبريل ولم تحصل الضرائب والأموال الاميرية ، نُفّذت القوانين



اللازمة لضمان أموال الحكومة المستحقة والتى يسميها وزير المالية قوانين الأموال المقررة ، أو قوانين الملكية ، ولكنها فى الواقع ، قوانين نزع الملكية .

وليس فى قوانيننا ، ولا فى دستورنا ، ولا فى عاداتنا وتقاليدنا ، ولا فى تاريخنا البرلمانى ، ولا فى أى قاعدة من قواعدنا الأخلاقية أو الاجتماعية ، ما يمنع أو ما يحول دون زيادة هذا الثلث ، أو هذا النصف المصادر من الدخل ، إلى ثلاثة أرباع ، أو إلى تسعة أعشار ، أو مصادرته كله بقضه وقضيضه إذا لزم الأمر وهذا يحدث بالفعل عندما يموت رجل غنى جدا . فتقوم الحكومة بالاستيلاء على دخل وإيراد ممتلكاته كلها لمدة ثمانى سنوات بعد تاريخ الوفاة . أما إذا مات أصحاب الممتلكات الصغيرة التى يدفع عنها ضرائب ، تأخذ الحكومة مايوازى دخلها فى مدة عشرة شهور من تاريخ وفاة صاحبها . وفيما بين هذين الطرفين تحصّل الحكومة مبالغ متفاوتة من تركات أصحاب الأملاك على حسب حجمها . وهو ما يعرف بضريبة التركات .

ثم هناك بعض الضرائب التى يدفعها الأغنياء والفقراء على السواء . واسمها ضرائب غير مباشرة . بعضها على أنواع معينة من الطعام أو الدخان أو المشروبات الروحية . وتقومين سيادتك بدفعها فى الدكان كلما اشتريت شيئا . لأنها جزء من الثمن . وبعضها فى صورة ضرائب دمغة : مثلا تدفعين بنسا إذا أعطيت لأحد من الناس إيصالا بمبلغ ٢ جنيه فأكثر . وستة بنسات على كل عقد ابتدائى ، ومئات الجنيهات على عقود التسجيل ووثائق أخرى لا حصر لها ولاعد ، مما لا يعرفه ولا يستعمله فقراء الناس ، والذين لا يملكون أرضا أو عقارا . وليس من هذه الضرائب ما يُجمع أو يحصّل من أجل خدمه عامة أو مرفق عام كالماء أو النور أو الطرق أو البوليس . إنها مجرد عملية نقل وتحويل الدخل من جيوب الأفراد إلى الجيب العام أو جيب الأمة . وهذه لعمرى شيوعية خالصة . وإذا أغفلنا حساب الضرائب غير المباشرة المفروضة على المواد الغذائية والتى يقع عبؤها على جميع الطبقات ، فإن مجموع ما يصادر كل يوم من الملكيات الفردية وتضم إلى ممتلكات الدولة ، يبلغ ماقيمته مليونا من الجنيهات .

وهذا الرقم من شأنه أن يفزع الأغنياء ويجعلهم يفتحون أفواههم دهشة وهولا

ويتساءلون : ماذا تصنع الحكومة بهذا كله ؟ أى شيء يعود عليهم نظير هذه المبالغ التى تبدو ضخمة فى أعيننا نحن الفقراء الذين تحسب دخولنا بالمئات فى العام لا بالملايين فى اليوم ؟ وهذا هو الجواب : الحكومة تنفق على جيش وأسطول وموظفين عموميين ومحاكم وما إلى ذلك ، وهى تفعل ذلك بسعر التكلفه أو بسعر قريب جدا من ذلك مما لا تطيقه أية شركة أو أية مؤسسة خاصة. ثم هناك أكثر من مائة مليون جنيه كاملة ، تسلم كل عام عدًّا ونقدا كمعاشات وإعانات اجتماعية ، للأشخاص البؤساء ذوى الدخل المحدود أو الذين لا دخل لهم على الإطلاق .

وهذه العملية ماهى إلا عملية إعادة توزيع للدخل فيما بين الناس . أى أنها فى حد ذاتها عملية اشتراكية خالصة مائة فى المائة . يقوم موظفو الحكومة بأخذ الأموال من الأغنياء وإعطائها إلى الفقراء ، لأن الفقراء ليس لديهم الكفاية ، والأغنياء لديهم مافوق الكفاية ، دون أدنى اعتبار لأشخاصهم أومدى استحقاقهم . ومرة أخرى ، لا يوجد أى نص دستورى أو أى تقليد سابق أو أى شيء يمنع من توسيع نطاق هذه العملية إلى أى حد نراه . فى وسعى أن أتذكر أننى عاصرت زمناً ، لم يكن فيه أية ضريبة تصاعدية على الدخل. وكانت ضريبة الدخل عبارة عن بنسين على كل جنيه ، بدلا مما هى الآن أربعة شلنات وستة بنسات ، أو خمسة شلنات صحيحة . وأذكر أن جلادستون[1] كان يطمع فى أن يلغيها نهائيا ، كما أنهم فى ذلك الوقت السحيق ، لم يكونوا يحلمون ، أو يخطر فى بالهم ، أن يستخدموا هذه الضريبة كوسيلة لتحقيق المساواة فى الدخل . أما اليوم فإن أهم أغراض الضرائب هو تحقيق المساواة الكاملة بالفعل بالتوسع فيها إلى أقصى حد وبدون الإخلال بنظامنا المالى الدورى .

إلى هذا الحد والفقراء يحصلون على خيرما فى الصفقة . ولكن بعض الأغنياء يستفيدون كثيراً من الضرائب . ولعل أكبر بند للمصروفات الحكومية فى وقتنا هذا، هو ذلك المبلغ السنوى الذى تدفعه الحكومة نظير تأجير الأموال التى اقترضتها

(١) Gladstone ١٨٠٩ — ١٨٩٨ وليم إيوارت جلادستون من رجال الاستعمار البارزين فى بريطانيا . وكان رئيسا الوزارة فى عهد الملكة فيكتوريا . من مؤلفاته : الدولة وعلاقتها بالكنيسة وفى عهد حكومته وقع احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢ .

أثناء الحرب . وجميع هذه الأموال حتى آخر بنس ، قد صرفت وانتهت . ولكن علينا أن نستمر فى دفع إيجارها (أو فوائدها) إلى أن نسددها ثانية لأصحابها . ومعظم هذه الأموال ، اقترضتها الحكومة من الأغنياء ، لأنهم وحدهم الذين كانوا يملكون فائضاً من الأموال ليقرضوه . وهكذا تجمع الحكومة كل عام مبلغاً كبيراً من المال من الأغنياء فى صورة ضرائب ، ثم ترده مرة أخرى إلى الأغنياء الذين أقرضوها أيام الحرب . وهذه العملية هى ببساطة عملية إعادة توزيع للدخل فيما بين الأغنياء بعضهم بعضاً . ولايكسب من هذه العملية بالطبع إلا دائنو الحكومة . أما الخاسرون فى الصفقة ، فيثيرون ضجة مفتعلة حول مايسمونه عبء القرض الوطنى . ولكن الأمة لم تخسر بنساً واحداً ؛ كل مافى الأمر أنها أخذت من فارس بريطانى مغوار ، وأعطت فارساً بريطانياً مغواراً . وأما مدى مافى هذه العملية من خير أو شر ، فيتوقف على ما إذا كانت ستزيد أو تنقص من حدة التفاوت فى الدخل . وهى لسوء الحظ لابد وأن تؤدى إلى زيادتها بصورة عامة . فالحكومة تأخذ الأموال من جميع الرأسماليين ، لا لتعيد توزيعها عليهم جميعاً ، ولكن لتوزعها على فريق منهم ، وهم حملة سندات القرض الوطنى . تلك هى حقيقة الضرر فى ذلك القرض ، الذى ليس بقرض على الإطلاق ، مادام الشعب هو صاحبه . ولأزيد المسألة وضوحاً أقول : إن الفيل عادة لايشكو من ثقل وزنه ، مادامت أرجله تحمله . ولكن إذا تحول العبء على جانب منه دون الآخر ، بدلا من توزيعه بالتساوى على الأرجل الأربعة ، سرعان مايبدأ الفيل فى الشكوى من التعب ، وربما لايقوى على الوقوف طويلا ، وإذا صادفته أية عقبة فى الطريق ، وقع على ظهره . هذا هو مايحدث بالضبط لتجارتنا وماليتنا فى ظل نظام عدم المساواة الذى نعيش فيه .

وقد يقال إن من حق الرأسماليين الذين أقرضوا الحكومة أيام الحرب ، أن يقبضوا إيجاراً أو فوائد على أموالهم ، لأنهم قدموا تضحيات . وحيث أننى واحد من هؤلاء الرأسماليين ، ومن حملة سندات القرض الوطنى ، أقول بكل صراحة ، وبدون خبث وسوء طويّة ، إن حكاية التضحيات هذه هراء وبهتان عظيم . لقد كان الأغنياء أثناء الحرب، هم الذين لم يستدعوا إلى الميدان ، ولم يقدموا أية تضحية .

بل على العكس من ذلك ، عرضت عليهم صفقة رابحة ، مضمونة كالذهب الإبريز ، لاستثمار أموالهم بفائدة ٥ ٪ عدًّا ونقدا ، فى وقت كانوا يقبلون فيه ٤ ٪ فقط . أما الذين ضحوا حقا ، فهم الآلاف ومئات الآلاف الذين فقدوا عيونهم وأيديهم وأرجلهم أو قتّلوا تقتيلا فى الميدان . إن منقذى البلاد الحقيقيين هم الذين عملوا وقاتلوا . أما الذين لم يصنعوا شيئا إلا أن يختطفوا الفطيرة التى صنعها غيرهم ، ثم يقضمون منها الجانب الأكبر (هم وخدمهم وحشمهم وتوابعهم) دون أن يفكروا فيما يتبقى للجنود ، فهؤلاء لم يقدّموا أية خدمة ولا أية تضحية . إنهم على العكس زادوا من حدة الأزمة فى التموين والمواد الغذائية . والسبب الذى من أجله تركناهم ناعمين كاسبين مدلّلين بهذه الصورة المثيرة للحنق ، لم يكن لمزّية شخصية يتمتعون بها ، ولا لخدمة جليلة أدوها ، ولكن لما لا نزال نحمله فى نفوسنا من احترام تقليدى للثروة والأموال الفائضة لذاتها . لأنها هى السند وهى القوة ، ولأننا نخشى ألا يتوفر المطلوب منها فى وقت الحاجة ، إذا لم ندلّل أصحابها ، إذا لم ندالل تلك الطبقة التى لا تسعد ولا ترضى إلا إذا كان لديها أكثر مما نستطيع إنفاقه . ولنا عودة إلى هذا الموضوع فيما بعد عندما نقوم بدراسة موضوع طبيعة رأس المال ومصدره . أما الآن ، فإذا كنت إحدى مشوهى الحرب ، وأصابتك شظية أثناء الغارات فأفقدتك إحدى عينيك ، أو فقدت زوجاً أو ابنا ، أو كنت من الذين أدوا نصيبهم من عبء الدفاع الوطنى طيلة سنوات الحرب ، ثم أصبحت الآن من دافعى الضرائب ، فإن أقل ما يقال ، هو أنك ستدهشين ، إذا رأيت أموالك تؤخذ منك بواسطة الحكومة ، لتعطى لسيدة غنية مرفهة لا تصنع شيئا ، او لم تصنع شيئا ، إلا أن تبعثر الأموال ذات اليمين وذات الشمال . ولن يقنعك شىء مما تزعمه الحكومة لتبرر ترددها وتحرّجها من التضحية بحقوق هذه السيدة فى ديونها وأموالها. مع أن الحكومة لم تتردد أيام الحرب فى التضحية بأشلاء زوجك أو بحياة فلذة كبدك . إن أقصى ما يقال، لتبرير تصرف الحكومة هذا ، هو أنها صنعت ما صنعته تحت حكم الضرورة . والضرورات تبيح المحظورات .

وإليك مثال آخر يبين لك كيف تستخدم ضرائبك ، لإثراء الاستغلاليين والمرابين بدلا من أن ترصد لمنفعة تعود عليك . كان نفوذ الاستغلاليين والمرابين

فى بداية الحرب من القوة بحيث حملوا الحكومة على أن تصدر لهم تصريحاً بصنع جميع الذخائر والقنابل ، بدلا من أن تقوم الحكومة بصنعها فى المصانع القومية (أى مصانع الدولة) . وهكذا كنت تدفعين الضرائب أيام الحرب ، لكى يتقاضى عمال ترسانة وولوتش الحكومة أجورهم كاملة ، وهم جلوس لا يفعلون شيئا ، لأن الشركات الاستغلالية ، تولت العمل كله لتجنى من ورائه الأرباح . ثم لا تنسى أنك أيضا ستدفعين أجور عمالهم ، والأرباح التى ستدخل جيوبهم بعد إنجاز العمل . ولكن ليت هذا كان كل شىء ! ! . . سرعان ما تبين أنهم لم يصنعوا العدد اللازم من القنابل ، وما صنعوه كان ثمنه مرتفعاً أكثر من اللازم ، بل كانت القنابل لا تنفجر بالضبط فى الوقت اللازم لانفجارها . وكانت النتيجة ، وقوع مجزرة بشعة بين جنودنا الشبان فى ميدان الفلاندرز ، لأنهم تركوا هناك فى الخنادق بدون أية حماية تقريبا ، بسبب نقص الذخيرة وفسادها . كنا أيامها بالفعل على شفا الهزيمة وكانت جيوشنا معرضة لخطر الإبادة التامة . عندئذ أخذت الحكومة الأمر على عاتقها ، وقامت بفتح المصانع الحكومية (ولعلك قد اشتغلت فى واحد منها) وأنتجت القنابل والذخائر على نطاق واسع ، وبكثرة شديدة ، لدرجة أننا لم نستطع حتى الآن أن نتخلص من المتبقى منها بعد انتهاء الحرب. ثم قامت الحكومة بكبح غرور الاستغلاليين ، وأدبتهم ولقنتهم درساً فى أصول مهنتهم نفسها (فلم يكونوا، ويا للحسرة!! ، يعرفون كيف يمسكون دفاترهم ولا كيف ينظمون حساباتهم كما يجب . وكانت الأموال تتسرب من أيديهم كالماء السائب) وقامت بتحديد أرباحهم عن طريق إجراءات سريعة حاسمة . ولكن مع ذلك ، للأسف الشديد ، بعد هذه التجربة العملية الرائعــــة (والتى تعتبر انتصارا مدويا لفكرة تأميم الصناعات) بدأت الصحف الرأسمالية فى أعقاب الحرب ، تنشر البيانات السخيفة ، والمقالات المأجورة ، تزعم فيها أن الحكومة إذا قامت بدور رجل الأعمال ، فستنتشر فيها اللصوصية والرشوة والإهمال ، كما أن الحكومة تفتقر إلى الكفاءة والقدرة على إنجاز الأعمال . بينما تتمتع المؤسسات الفردية بالكفاءة الممتازة ، والاستقامة والنزاهة ، مما يحتم على الحكومات أن تمتنع عن القيام بأية أعمال يمكن أن تنهض بها الشركات الفردية ، وتجنى من ورائها الأرباح . واستجابت الحكومة. وما أسرع

ما بيعت المصانع الحكومية بسعر الخردة للاستغلاليين المرابين ، وتشرد العمال الحكوميون فى الشوارع والطرقات ، جنبا إلى جنب مع الجنود المسرحين من الجيش ، ويعيش الجميع على الإعانة ، وقد بلغ مجموعهم جيشا من المتعطلين قوامه مليونان من الرجال .

ليس هذا إلا مثالا واحداً ـ وهو مثال مثير مفجع للغاية ـ لما يجرى الآن بصفة مستمرة . وللعواقب الناجمة عن تبديد أموال الضرائب التى هى أموالك ، على السماسرة الاستغلاليين الذين تلقى إليهم بمشروعات كان من الممكن أن تقوم بها السلطات العامة ، بصورة أفضل ، وبدون أن تطالبك بأية أرباح .

وهكذا ترين أنك عندما تدفعين الضرائب والعوايد ، فأنت لاتدفعين فقط سعر التكلفة فى الخدمات والمرافق العامة ، ولكنك تدفعين أيضاً مبالغ ضخمة ، تذهب إلى جيوب أصحاب الأعمال الفرديين على صورة أرباح زائدة عن الحد ، أو أرباح لاداعى لها على الإطلاق . وتذهب أيضا إلى جيوب أصحاب الأراضى والرأسماليين الذين تستخدم أراضيهم ورءوس أموالهم فى المشروعات . وأيضا إلى أصحاب الأملاك الذين يحملون سندات قرض الحرب والقرض الوطنى وغير ذلك من السندات . ولكنك قد تستعيدين جانبا من أموالك كمعاش يدفع لك عند الشيخوخة ـ أو إعانة بطالة ـ أو بصورة أو أخرى إذا كان هذا من حقك ، أو إذا كنت أنت نفسك من حملة سندات قرض الحرب ، أو من حاملات الأسهم فى إحدى الشركات التجارية المتعاقدة مع الحكومة أو مع المجالس البلدية ، وفى هذه الحالات سيكون من الصعب علىّ أن أحدد مكسبك أو خسارتك فى الصفقة كلها . ولكن يمكننى أن أؤكد لك أن نسبة الخسارة هى عشرة إلى واحد . وأن الأغنياء سيبتزّون منك نقودا بواسطة الحكومة وضرائبها ، أكثر مما تأخذين منهم ، هذا إذا كنت ستأخذين شيئا على الإطلاق . وأعتقد أن هذا يكفى لموضوع الضرائب . والآن لننتقل إلى موضوع العوايد .

العوائد التي ترفعينها

العوايد لا تدفع بالتساوى . ويجب على البلدية ـــ شأنها شأن الحكومة ـــ أن تعترف بأن الناس متفاوتون فى القدرة على الدفع . والعوايد تقدر على أساس قيمة البيت الذى يشغله دافع العوايد ، وعلى أساس إيراده . فالشخص الذى يملك بيتا أو دكانا يدرّ دخلا سنويا قدره مائة جنيه ، هو أغنى وأيسر من الذى يملك بيتاً أو دكانا يدرّ دخلا قدره عشرون ، ولذا يدفع عوايد أكثر من صاحبه .

العوايد إذن ، فى الواقع ، ضريبة دخل تصاعدية ، كما أنها فى الوقت نفسه أتاوة تدفع من أجل المرافق العامة . ثم هناك القروض البلدية ، ووضعها وضع القرض الوطنى . وحيث أن البلديات تتميّز بالكسل والتبديد والإسراف كالحكومات تماماً ، لأنها قد دأبت مثلها على منح مشروعاتها للسماسرة الاستغلاليين ، فيجب أن تتوقعى أن ما حدث لضرائبك ، سيحدث بالمثل لعوايدك ، ولكن على نطاق ضيّق .

ومع ذلك ، فهناك بعض العيوب والمآخذ الأخرى فى نظام العوايد .

لك أن تتأملى فقط ما يحدث فى القطاع المؤمم ، الحكومى والبلدى ، حتى بفرض أن ما ينفق عليه من الضرائب والعوايد يُنفق بنزاهة وأمانة وإخلاص ، وذلك عندما يأخذ هذا النظام طريقه للتنفيذ ، ويطبق على أفراد يتفاوتون تفاوتاً شديدا فى الدخل ، هذا فى قمة الغنى وذاك فى حضيض الفقر وهو بالفعل ما يحدث الآن : ـــ فمثلا المرأة التى لا تستطيع أن توفر لنفسها الغذاء الكافى ، ليدر اللبن فى ثديها حتى تتمكن من إرضاع طفلها ، هذه المرأة لا يمكن ولا يجب أن تساهم فى نفقات تربية وتنظيف خيول السيسى البيضاء التى يحاكى بياضها بياض اللبن الحليب أو بياض الكريمة النقية ، فى اصطبلات قصر بكنجهام . وإذا كانت هذه

المرأة تعيش هى وزوجها وأولادها فى غرفة وحيدة ضيّقة، فى عمارة سكنية مكتظة بأمثالها من الفقراء فى حى من أحياء الفقراء ، هو أبعد ما يكون عن الحدائق العامة وما فيها من أزهار ، وفرق موسيقية وأماكن لركوب الخيل ، وممارسة رياضة التجديف والنزهات النهرية أو البحرية ، إن مثل هذه المرأة تجد غضاضة بلا شك فى أن تساهم فى دفع تكاليف هـــذه الأماكن التى لا ينتفع بها إلا الأغنياء فى الغالب ، الأغنياء الذين تُثبت خيولهم العربية وسياراتهم الفارهة، أنهم قادرون على أن يدفعوا رسما للدخول فى هذه الأماكن يكفى لتغطية نفقات صيانتها ، بدون العودة عليها ، وهى الفقيرة المحتاجة ، ومطالبتها بدفع نصيبها فى تلك النفقات .

وقصارى القول : إذا كانت مصاريف الجانب المؤمم من المرافق والمؤسسات ، مصاريف إجبارية تفرض على كل فرد على السواء ، فإنها لا يجب أن تقدر على أساس إمكانيات الأفراد ومواردهم ، إلا إذا كان لكل فرد نفس الدخل المتساوى . وعلاج هذه الحالة ليس فى أن نزيل الحدائق العامة ، ونطلق سراح خيول السيسى البيضاء ، ونقول « للبرنس أوف ويلز » إنه لا يمكن أن تكون له أكثر من حلة واحدة ، إلا بعد أن يحصل ابن كل امرأة فقيرة على حلتين — لا . لا . لا . هذا ليس مستحيلا فقط ، بل هو مظهر من مظاهر الحسد والحقد واللؤم . الحل هو تحقيق المساواة فى الدخل . وإلى أن يتم ذلك يجب علينا أن نستمر مسلمين — أمرنا الله — فى دفع عوايدنا وضرائبنا بروح طيبة وبلا منّ ولا أذى بقدر المستطاع . لأننا يجب أن نعلم حق العلم أننا لو حاولنا الهبوط بمستوى مصروفاتنا العامة لتتمشى مع أدنى مستوى يعيش فيه الأفراد ، فإن الحياة تصبح شيئاً لا يطاق ، حتى بالنسبة للمتوحشين .

وعلى أية حال ، فهذا القول لا ينطبق على بعض النواحى المعينة التى يقع فيها دافع العوايد فريسة « للاستغلال » . والاستغلال هو أن تربحى من الرجل أو من المرأة نقودا بدون مقابل . أى بدون أن تعطيه أو تعطيها شيئاً مساوياً لنقوده ، وفى الوقت الحاضر يقوم أصحاب الأعمال الفرديين — كلهم تقريبا — باستغلال

دافعى العوايد بطريقة خفية لا يلحظونها ، إلا إذا عكفوا على الموضوع ودرسوه كما ندرسه الآن . والأسلوب الذى يتبعونه هو كالآتى :

تستخدم المرأة فى بيتها خُداما . تهيء لبعضهم عملا منتظما ، ولبعضهم عملا مؤقتا . فمثلا الطباخة والوصيفة تقومان بعمل منتظم دائم . أما المرضعة أو الممرضة فعملهما مؤقت . وماسحة البلاط (أو الغسالة) عملها باليومية أو بالمقطوعية . أى أنها تُستخدم لمدة ساعات فقط كل يوم ، أو يوماً واحداً فقط ، ثم يُستغنى عنها لتذهب لحال سبيلها وتدبر أمورها قدر الاستطاعة ، إلى أن تحصل على عمل مؤقت آخر . فإذا مرضت الغسالة لم يأبه لشأنها أحد من مخدوميها . وحتى الأغنياء عندما يموتون ، ويتركون فى وصاياهم ثروات لخدمهم ، لا يفكر الواحد منهم أن يذكر الغسالة فى وصيته .

أقول ، إن من الأمور المريحة بلا شك ، أن تتمكنى فى أى وقت تشائين، من المناداة على امرأة فى الطريق — كما تنادين على التاكسى — ثم تستخدمينها لمدة ساعة أو نحو ذلك، فإذا أنجز العمل تخلصت منها، دون حرج ولامسئولية عليك قِبَلها ، ما دمت قد دفعت لها شلناتها القليلة . ولكن ما معنى هذا بالنسبة للغسالة؟ معناه أنها عندما تمرض ، أو تتعطل عن العمل ، أو تشيخ وتهرم ، فسوف تفضل ربات البيوت من هى أصغر سناً ، وأقوى ساعداً . ولابد لها من شخص ليعولها وينفق عليها . هذا الشخص هو دافع العوايد . لأنه هو الذى يدفع إعانات العجز والشيخوخة ، ومصاريف ملاجىء العجزة ، ومعاشات الشيوخ وجانباً من إعانة البطالة . فإذا لم يقم دافع العوايد بذلك ، كان على ربة البيت أن تستغنى نهائياً عن الغسالة ، فإذا استخدمتها دفعت لها أجرا أكبر . بل إن الخدم الدائمين لا يمكن الاستغناء عنهم — كما هو الحال الآن — إلا بعد دفع معاشات لهم عندما يمرضون أو يهرمون . هذا إذا لم يقم دافعو العوايد بأمر إعالتهم بعد العجز أو التبطل . وبهذه الطريقة تحمل ربة البيت ،جميع دافعى العوايد الآخرين ، نصيبا من تكاليف الخدمة فى بيتها . حتى ولو كان الكثيرون منهم لا يستخدمون غسالات أو خادمات باليومية .

وربما كان مثال الغسالة ، الذى سُقته لك ، ليس أبلغ الأمثلة ولا أوقعها ،

لأنك وأنت المرأة المجرّبة ، ستقولين لى إن الغسالات والخادمات باليومية ، لسن على هذه الحالة من السوء . إنهن يدبرن شؤنهن على ما يرام ، بل من الصعب الحصول على إحداهن فى هذه الأيام . بل إن الخادمات الدائمات ، يجدن أمامهن فرصاً كثيرة للعمل فى غير خدمة المنازل . فإذا قبلن العمل عندك ، قبلنه كارهات متدلّلات . دعينا من هذا المثال إذن . ولكن ما قولك فى الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى ، التى تستخدم جيوشا جرارة من العمال المؤقتين باليومية ؟ شركات الشحن والتفريغ مثلا : إن عمال الشحن يشتغلون بالساعة . وهم يُعدّون بالمئات . ولا يعلمون هل يتوفر العمل لهم مدة ساعة أو ثمانى ساعات . وما زلت أذكر الوقت الذى كانوا يُؤْجَرون فيه على الساعة بنسين . وعندما طالبوا بأجر ستة بنسات للساعة ، ثم حصلوا على مطلبهم ، اعتبروا ذلك نصرا عظيما أحرزوه . وشركات الشحن تحقق أرباحا ضخمة ، أما عمال الشحن وعائلاتهم فيكادون يعيشون بصفة دائمة على إعانة البطالة .

وإليك أشد الأمثلة شذوذاً وتطرفا: ملجأ العجزة والمشردين. أو تكيّة العَجَزة والمشردين . إن دافعى العوايد هم الذين ينفقون بأموالهم عليه . وإذا جاء رجل وقال إنه معدم فلا بد من إيوائه وإطعامه وكسوته . وقد اعتاد بعض الرجال على البقاء فى الملجأ وإن كانوا قادرين على العمل . وهم يبقون هناك ، إلى أن يشتد حنينهم إلى قضاء سهرة فى الشرب والمجون . وعندئذ يطالبون بإخراجهم من الملجأ . فيطلق صراحهم لكى يقضوا مأربهم . فيتجهون إلى الميناء ، ويعملون فى شحن أو تفريغ سفينة من السفن ، ثم ينفقون النقود التى كسبوها على شهواتهم ونزواتهم ؛ وفى الصباح يعودون إلى الملجأ مساكين معدمين ، ويستأنفون إقامتهم هناك على حساب دافعى العوايد . وكل امرأة تشتغل فى عمل مؤقت ، يمكنها أن تصنع نفس الصنيع . وأنا أكرر لك أن هذه هى الحالات الشاذة فقط . فإن العمال الشرفاء المحترمين لا يفعلون ذلك أبدا . ولكن العمل المؤقت ، المهدّد بالانقطاع والتشرد فى أية لحظة ، لا يجعل الناس شرفاء ولا محترمين. ولولا إهمالهم واستهتارهم، وإدمانهم على الخمر التى تلهب نشوتهم ، وتطفىء ذكاءهم ، لما استطاعوا أن يحتملوا ظروف العمل المؤقت المملوءة بالخوف والقلق والحذر من مستقبل غير مضمون .

والعمل فى الشحن عمل خطر . وفى الموانى الكبرى وفى أيام زحمة العمل ، تقع حادثة فى كل عشرين دقيقة تقريبا . وشركات الشحن لا تكلف نفسها بإنشاء مستشفى لعلاج كسور المصابين . ولماذا تفعل ذلك ؟ فهناك ملجأ العجزة أو « الشفخانة » التى أنشئت بمقتضى قانون الفقراء والتى ينفق عليها دافعوا العوايد ، وفيها متسع للجميع . أو قد تكون هناك مستشفى قريبة أنشئت بتبرعاتهم وصدقاتهم . ولاشىء أسهل على الشركة ، من حمل المصاب فى الحادث إلى هناك ليعالج على حساب دافعى العوايد دون أن تتكلف شيئا . ولا عجب إذن ، أن نرى رؤساء ومديرى شركات الشحن ، من أشد الناس حماسة للدعاية ـ والدعاية فقط ـ للتبرعات والصدقات والأعمال الخيرية العامة . فهذه التبرعات فى رأيهم فى محلها تماماً ، لأنهم أول المستفيدين منها .

وهناك مؤسسة عامة أخرى تقوم على حساب دافعى العوايد والضرائب . وهى السجن بقوته البوليسية ومحاكمه وقضاته وتوابعه ، ممن يتكلفون نفقات باهظة . ونسبة هائلة من الجرائم التى يشتغلون بها ، سببها الخمر . وتجارة الخمر مربحة إلى أقصى حد . وهى تسمى فى انجلترا « التجارة » فقط . وهى اختصار كلمة « تجارة التجارات » ولكن لماذا هى تجارة مربحة ؟ لأن تاجر الخمور يقبض ثمن المشروبات التى يشربها السكير . فإذا ما فقد وعيه ، قذف به إلى الشارع . وعلى دافع العوايد أن يتحمل ثمن كل الإساءات والشرور التى يرتكبها السكران بعد ذلك. بل يتحمّل الأمراض التى سيجلبها على نفسه وعلى أسرته، والفقر والإملاق الذى سيتردّى فيه . ولو أن تكاليف هذه الأشياء ضُمت على حساب تجار الخمور ، بدلا من دافعى الضرائب والعوايد ، لاختفت أرباح هذه التجارة حتما .

والذى يحدث الآن هو أن يحصل التاجر على الغُنم كله ، ويتحمل دافع الضريبة الغُرم كله . ولعل هذا ما جعلهم فى أمريكا ، يحرمون هذه التجارة بقوة القانون . فأغلقوا الصالونات (أى محلات الشرب العامة بلغة أمريكا) . وسرعان ما وجدوا أنهم أغلقوا فى نفس الوقت عدداً كبيرا من السجون . ولو ولّوا دافع العوايد إدارة البارات ومحلات الشرب ، وإدارة السجون فى نفس الوقت ، فسوف يحرص كل الحرص على حض الناس على تجنب شرب الخمر ، والامتناع عن السكر

والعربدة ، لأن ذلك سيتسبب فى خسارة فادحة فى ميزانية البلديات ومجالس البلديات . ولكن ما يحدث الآن غير ذلك . فتجار الخمور يستغلون دافع العوايد استغلالا شائنا ، والأمة كلها تضعف وتتحلل ويدب فى روحها الفساد ، ويثرى حفنة من الأشخاص ثراء فاحشا يفوق الوصف . صحيح أن هؤلاء الأثرياء قد يعيدون بناء بعض كاتدرائياتنا الأثرية من آن لآخر ، ولكنهم حتى وهم يفعلون ذلك ، فإنهم ينتظرون أن يُنصّبوا أرباباً فيها من حملة الألقاب . ألا إنها صفقة خاسرة بالنسبة لى ولك ، خاسرة بدرجة لا يقبلها عقل !

وهناك لعبة أخرى تحتال بها البلدية والحكومة على سلب نقودك . فبالرغم من أنهما ملزمتان بمنحك جميع الخدمات والمرافق بسعر التكلفة ، ودون أن تجمعا أية أرباح استغلالية ، إلا أنهما أحيانا يستغلانك استغلالا مكشوفاً . بل الواقع أنهما تتباهيان بأرباحهما كدليل على كفاءة الإدارة والمهارة فى العمل والنشاط والهمة . وهذا يحدث عندما تدفعين ثمن الخدمة أو المرفق ، لا فى صورة ضرائب وعوايد ، ولكن بالطريقة العادية عندما تشترين أى شىء ، أو تستخدمين أى شىء ، فتدفعين الثمن أو الأجرة فوراً . يحدث هذا عندما تدفعين ثمن طابع البريد الذى تضعينه على الخطاب فى مقابل إرساله ، أو ثمن التيار الكهربائى فى منزلك عندما تقوم البلدية بإمدادك به . فهذه المبالغ لا تدخل ضمن العوايد ، بل هى نتيجة عملية بيع وشراء كأية عملية بيع وشراء أخرى .

ويحدونى الأسف حقا إذ أقول إن مدير عام مصلحة البريد المحترم ، يستغل هذا الوضع ، ويطالبك بأكثر من متوسط نفقة إرسال خطاباتك وخطابات الآخرين . وهو بهذه الطريقة يحقق ربحاً يسلمه لوزير المالية . ووزير المالية يستخدم هذه الأموال ، فى خفض ضريبة الدخل والضريبة التصاعدية على الأغنياء . وهكذا تدفعين أنت أكثر وأكثر لكى يدفع الأغنياء أقل وأقل . يذهب جزء من ثمن طابع البريد إذن إلى جيوب أصحاب الملايين . وإذا كنت من دافعى ضرائب الدخل الأغنياء ، فسوف تستردين طبعاً هذا الجزء . ولكن بما أن معظم الناس ليسوا أغنياء ، وكل الناس يشترون الطوابع ، فالنتيجة هى أن الأغنياء وهم القلة ، يستغلون الفقراء وهم الكثرة . وممارسة هذه الطريقة المنكودة فى الاستغلال ، يُعد شيئاً

خطيراً ومبدأ خطأ من أساسه . ومع ذلك هناك من يصفق ويهلل لها بل هناك من ينادى بالتوسع فى هذه الأساليب الاستغلالية ، عندما تضم الحكومة التلغرافات للبريد ، والتليفونات للتلغرافات ، واللاسلكى للجميع .

وعندما تقوم البلدية ، بتزويد البيوت بالتيار الكهربائى، تضطر لدفع تكاليف صيانة الورش والآلات ، ابتداء من لحظة تسلمها ، ثم عليها أن تتركها عندما ينتهى موعد استئجارها من أصحابها . وهو ما لا تضطر إليه الشركة الأصلية صاحبة المؤسسة . ولكن البلدية مع ذلك تقدم التيار الكهربائى بسعر أقل من الشركة الخاصة : ثم هى فوق ذلك تحقق ربحاً طيباً . وهى تستخدم هذا الربح فى تخفيض العوايد . وقد يهتم دافعوا العوايد بهذا ، وقد يظنون أن أى عمل مربح لابد وأن يكون صواباً . وهذا يُغرى البلدية بالتمادى فى هذا الاتجاه ومحاولة زيادة أرباحها عن عمد ، بل إنها تعمد إلى مطالبة المستهلك بثمن أكبر من ثمن التكلفة . وفى هذه الحالة يتحمل الذين يستهلكون تياراً كهربائيا أكثر من غيرهم ، جانبا من عوايد الذين لايستهلكون تياراً على الإطلاق . وحتى لو كان الجميع يستخدمون الكهرباء ، فسيظل هناك تفاوتاً فى كمية الاستهلاك . ولا يخفى عليك أن أصحاب المحلات والدكاكين الصغيرة ، الذين يكافحون من أجل قوتهم ، مضطرون لأن يضيئوا محلاتهم طول الليل ويسرفوا فى إضاءتها لجذب الزبائن إليها ، وعند آخر الشهر يجدون أمامهم فاتورة ثقيلة لحساب النور ، أكثر مما يجده أناس أغنى منهم،ولكن ليس عليهم إلا مصاريف إضاءة بيوتهم وحسب .

ولايجب علينا أن ننفق وقتاً أكثر من هذا على العوايد والضرائب . ولو أنها جميعاً ألغيت نهائيا (وليس أحب إلينا من ذلك ، لو أنه ممكن) ثم حلت محلها الأرباح الاستغلالية تبتزها الحكومة والبلدية من الأهالى ابتزازاً ، فى نظير قيامها بالمرافق العامة ، فالنتيجة أن النظام الذى نعيش فيه ، لن يكون اشتراكية الدولة ، أو اشتراكية البلديات ، ولكنه سيصبح رأسمالية الدولة ، ورأسمالية البلديات.وهكذا ترين أنك عندما تدفعين عوايدك وضرائبك فالمفروض ألا يذهب منها شىء لجيوب الأغنياء والعاطلين بالوراثة ـ إلا أنك قد تكونين إلى حد ما فريسة « للاستغلال »عن طريقها،كذلك عندما تذهبين لشراء أى شىء من السوق .

إيجارك

عندما ننتقل من عوايدك وضرائبك إلى إيجارك ، سترتفع شكواك عالية . ذلك أنك عندما تدفعين عوايدك وضرائبك، إنما تسلمينها لموظف عمومى ، يعطيك فى مقابل قسم منها ، خدمات عامة أو مرافق عامة تعود عليك بالمصلحة ، ولكنه لا يقول لك شيئا عن بقيتها. ولكنك تعلمين أن بعضها يذهب إلى الفقراء والمعدمين وأرباب المعاشات وهؤلاء أفقر منك . وبهذا تساعد نقودك على تحقيق قدر من المساواة فى الدخل ، وتعتبر بهذا دفعة إلى الأمام فى الطريق السليم . وتعلمين أيضا أن بعضها يذهب إلى جيوب ملاك الأراضى والسماسرة والاستغلاليين ومن إليهم وهؤلاء أغنى منك ، وبذلك تعمل نقودك على تفاقم الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة ، وتعتبر نكسة إلى الوراء لأنها تسير بالمجتمع إلى الطريق الخطأ . كل هذا معلوم ومفهوم ؛ ولكن الحال يختلف مع الإيجار . فأنت بدفع الإيجار ، تسلمين أموالك مباشرة إلى مستغلك يدا بيد ، ليفعل بها ما يشاء .

ودفع الإيجار عملية سهلة واضحة . فإذا أنت أجرت قطعة أرض لتعملى عليها، فالواضح البين أن صاحب الأرض إنما يعيش ويقتات من عرقك وكدك . وأنت لا تستطيعين منعه من ذلك . لأن القانون يعطيه الحق فى طردك من أرضه ، إذا لم تدفعى له أجرة استخدامك لها . ولعلك أصبحت معتادة على هذا الوضع ، بحيث لم يعد يبدو شاذا فى نظرك . وأى شخص يدعى أنه يملك قطعة من الأرض لا ننظر له باستغراب ، مع أنه إذا ادعى ملكية الهواء أو ضوء الشمس أو البحر ، لرميناه جميعاً بالجنون . ولا تختلف الأرض عن الهواء والشمس والبحر فى شىء . ثم هناك إيجار البيت الذى تسكنينه إذا كنت تسكنين فى بيت بالإيجار . فقد يبدو من المعقول أن الرجل الذى تولى بناء البيت من حقه أن يقبض ثمنه . ولكن يمكنك

بكل سهولة أن تعرفى هذا الثمن بالتحديد ، وتقارنيه بما تدفعيه من إيجار . فلو أنك فكرت فى التأمين على البيت ضد الحريق (وسيرحب صاحب البيت جداً بهذا) فسوف تعرفين تكاليف بنائه بالدقة. لأن هذه التكاليف هى قيمة بوليصة التأمين فإذا لم ترغبى فى التأمين عليه ، يمكنك أن تسألى أى بناء أو مقاول فيخبرك عن الثمن بمقارنته بما يتكلفه بناء منزل مثله . وستجدين بعد هذا أنك لو اقترضت هذا المبلغ بضمان البيت ، فإن الفائدة السنوية التى تدفعينها ، تساوى قيمة البيت بعد خصم ثمن الأرض .

وهكذا فإن ما تدفعين من إيجار يربو بكثير عن قيمة البيت . هذا ما لم تكونى فى خدمة صاحب البيت ، أو أن البيت أصبح عتيقا لا يصلح للإستعمال فى غرضه الأصلى الذى بنى من أجله : مثلا إذا كان قلعة أثرية من قلاع العصور الوسطى . وفى المدن الكبرى مثل لندن ، تزيد قيمة الإيجار على ثمن المنزل كثيرا . بحيث إن تكاليف البناء لا تكاد تذكر ، بجانب الإيجار . أما فى الأماكن النائية ، فقد تكون هذه الزيادة قليلة ، بحيث لا تشجع على بنائه ، لأنها لا تحقق ربحاً معقولا ، وتقدر هذه الزياده فى الجملة ، فى جميع أنحاء البلاد ، بعدة مئات من الملايين كل عام .وهذه المبالغ ليست ثمنا للمنازل ، ولكنها ثمن ترخيص أصحاب المنازل ، للمؤجرين ، أن يسكنوا فى الأرض التى بنيت عليها .

وهذه الأرض هى أرض الوطن ، وأرض الله . وإذا جاء شخص وحرّم على شخص آخر أن يعيش على أرض الوطن إنجلترا ، فكأنه قد حَرَمه من حق الحياة ، لأن الأمر سينتهى به إلى توديع الحياة فعلا . ولاشك أن هذا لو حدث ، فهو مناقض للعدالة وللقانون الطبيعى ؛ ويستطيع أى محامى أن ينبئك بأنه لايوجد شىء اسمه ملكية خاصة الأرض. وأنه لاحق لأحد أن يمتلك الأرض إلا المَلك . ويمكنه أن يستردها من ملاكها الحاليين فى أى وقت يراه مناسبا . وبما أن ملاك الأراضى كانوا لقرون عديدة ، هم صانعو القانون ، وصانعو الملوك كذلك ، فقد أجمعوا ـ سواء بالملك أو بغير الملك ـ على أن حق تملك الأرض هو حق ثابت مثل أية ملكية أخرى تباع وتشترى ولكن بعد دفع أتعاب المحاماة والشهود وما تنص عليه العقود والوثائق الخاصة بذلك . وحقوق ملكية الأرض هذه

أو صكوكها ، قد تداولتها الأيدى بالبيع والشراء مراراً وتكراراً . بحيث لا يمكنك أن تعرف من هو صاحب أرضك الأصلى سواء أكان باروناً فارساً يعيش كأسلافه كالملك المتوج فى إقطاعيته ، على حساب عرق رقيق الأرض منذ أيام وليم الفاتح أم أرملة فقيرة ، عمدت إلى استثمار مدخرات عمرها وكدحها الطويل بامتلاك قطعة أرض لتبقى ملكا خالصاً لها .

ومع ذلك فالحقيقة هى الحقيقة . إذا وجد صاحب أرض ومؤجر ، فمعنى ذلك أن شخصاً عاطلا بالوراثة ، ويحتمل أن يكون فسداً منحلا ، يمكنه أن ينادى البوليس ، ويقول لامرأة محترمة مجتهدة كادحة : « إما أن تسلمينى ربع مكسبك الشهرى ، وإما أن تخرجى من أرضى » . بل إن صاحب الأرض يمكنه أن يمتنع عن قبول الإيجار ، ويأمر بطردها من أرضه بلا قيد ولا شرط . وأحيانا يفعل ذلك ولك أن تعودى بذاكرتك إلى الوراء . فقد حدث فى اسكتلندا أن طُرد شعب بأسره من الصيادين والفلاحين وعائلاتهم ، طردوا طرداً من بلادهم إلى مجاهل أمريكا . لأن أصحاب الأرض التى كانوا يعيشون عليها ، كانوا يريدون تحويلها إلى مراع وغابات لتربية الغزال . وفى انجلترا نفسها ، أُخرج الناس من ديارهم فى الريف ، فى أعداد كبيرة ، ليفسحوا الأرض لقطعان الأغنام لأن أصحاب الأرض وجدوا أن الأغنام مربحة لهم أكثر من الناس . وعندما مُدّت السكك الحديدية لأول مرة ، ولزم إنشاء محطات كبرى بتـــوابعها من الأرض العريضة الفسيحة ، هدمت بيوت خلق كثير من الناس ، وشرّد سكانها فى الطرقات . مما أدى إلى اكتظاظ المناطق المجاورة بالناس ، حتى باتت لسنوات كثيرة ، مصادر للأمراض والأوبئة التى تمتد منها إلى لندن . وما زالت هـــذه الأمور تحدث وتحدث كل يوم . وقد تحدث لك فى أية لحظة ، على الرغم من القوانين القليلة التى سُنت لحماية المستأجرين فى المـــدن ، أثناء أزمة المساكن التى أعقبت الحرب ؛ وعلى الرغم مما حدث فى إيرلندا عندما قامت الحكومة بشراء الأراضى الزراعية ، ثم أعادت بيعها للفلاحين ، مما أدى إلى تخفيف حدة الأزمة مؤقتاً . وكلها بمضى الوقت لم تعد تجد فتيلا ، لأن الحكومة قد استبدلت بملاك الأرض ملاكا آخرين .

وفى المدن الكبرى والضواحى ، تستطيع المرأة الذكية ، أن تعرف كيف

يستعبدها صاحب الأرض ، ويرغمها على النزول على طلباته . ومن العجيب أن أصحاب البيوت يؤمنون بتطبيق مبدأ المساواة بين المستأجرين دون أن يحشروا أنفسهم فى زمرتهم . وستلاحظ ارتفاع الإيجارات فى قلب المدينة . ولو كان لها أو لزوجها عمل فى وسط المدينة ، فربما فكرت فى أن تتخذ مسكنها فى الضواحى حيث الإيجارات أقل ، ثم تستعمل الترام أو القطار فى الذهاب والإياب . ولكن سرعان ما تكتشف أن المالك قد عرف هذا قبلها وأعد له عُدّته . فإذا كانت الإيجارات فى الضواحى أقل ، وكلما بعد السكن المدينة وأوغل فى الريف ، كلما كان إيجاره أقل ، فإن ما تكلفه المواصلات سيغطى هذا الفرق حتما . وسترى أنها وهى فى الضواحى تنفق كما لو كانت فى سط المدينة ، وزوجها يمشى على رجليه إلى محل عمله ، وهى تمشى على رجليها إلى السوق . إن أية ميزة تحاول ان تستفيد منها ، ستجد عندها صاحب الملك بالمرصاد . وسوف يختطفها منها عاجلا أو آجلا . وإذا كانت الأرض ملكا لقلة قليلة من الناس ، فإنهم يستطيعون فرض شروطهم على الآخرين ، الذين لا يستغنون عن الأرض ليعيشوا فوقها ، أو يشتغلوا عليها ، وإلا تضوروا جوعاً وهلكوا فى العراء ، أو غرقوا فى البحر . يجب أن يكون هذا مفهوماً وواضحاً حتى للمرأة المحدودة الذكاء . إن أصحاب الأرض ينتزعون اللقمة الفائضة من المستأجرين ، ولايتركون لهم إلا مايتبلغون به ، وإلا مايكفيهم ليتناسلوا ويتركوا أجيالا ، تضمن لأصحاب الملك استمرار مكاسبهم وأرباحهم .

من السهل أن تتبينى كيف صارت الأمور إلى هذا الوضع الزرىّ الأحمق . مادامت الأرض واسعة تتسع لكل إنسان ، فإن نظام الملكية الفردية للأرض ، هو النظام الأمثل . فعندما كانت الأرض واسعة ، لم يكن ملاك الأرض يمنعون أى إنسان آخر فى أن يمتلك منها ما يريد . وكانوا على حق فى سن أشد القوانين صرامة ، لحماية حقوقهم فيها ، ولردع أى مغتصب ، أو واغل فى أرضهم ، أو سارق لحصولاتهم . فأولئك المغتصبون الواغلون ، كانوا أوغاداً يريدون أن يأخذوا ما ليس لهم بحق ، يريدون أن يجنوا ما لم يزرعوا . ولكنّ هذا كله تغير الآن . وتكاثر السكان حتى ملكوا كل شبر من الأرض يمكن أن ينتفع به ، ولم يتبق شىء لمن جاءوا من بعد . بل إن أفضل الأراضى وأحسنها غلة ، قد وضعت الأيدى عليها

منذ أمل بعيد . ومن جاء بعد ذلك فليس له إلا أن يكتفى بامتلاك أرض قاحلة ، أو أقل خصوبة ، أو أن يستأجر الأرض الخصبة من ملاكها . وقيمة هذا الإيجار تعادل الفرق بين محصول الأرض الخصبة والأرض الجدباء . فى هذه الحالة ، يكتفى ملاك الأرض الخصيبة بتأجير أراضيهم ، ويقعدون بلا عمل سوى تحصيل الإيجارات . أى يعيشون على كد الآخرين وكدحهم ، أو كما يحلو لهم أن يقولوا ، يعيشون من ريع أملاكهم .

فلما أنشئت المدن والصناعات الكبرى ، ارتفع سعر الأرض إلى أرقام خيالية . وفى لندن يبلغ ثمن فدان واحد من الأرض ، فى القطع المطلة على الشوارع الرئيسية ، ملايين كثيرة من الجنيهات . ورجال الأعمال يدفعون الإيجارات الضخمة ، التى ترفع من قيمة الأرض إلى هذا المستوى ؛ بالرغم من وجود أرض على بعد أربعين ميلا من العاصمة ، يمكنهم تملكها بلا مقابل تقريباً . والأرض التى أجرت مرة ، تُؤجَّر مرة ثانية من الباطن ، وتُؤَجر مرارا من باطن الباطن ، حتى يصبح لها نصف «دستة» من المستأجرين والمؤجرين . وكلهم يحصلون على إيرادات أكبر مما يحصل عليه صاحب الأرض الأصلى . أما المستأجر الذى يشغل الأرض فعلا ، فعليه أن يدفع لهؤلاء جميعاً كل إيراداتهم . وفى خلال السنوات المائة والخمسين الأخيرة نمت القرى فى أوروبا ، ومعسكرات الرواد والمستكشفين الأوائل فى القارات الأخرى ، حتى أصبحت مدنا وعواصم كبرى ، تدرّ أموالا بالملايين . ومئات الملايين . ومع ذلك فإن أغلبية السكان الذين تأتى هذه الملايين من جيوبهم ومن كدّهم ، ليسوا أغنياء بل فى حال رقيقة ، بل لعل منهم من هم أسوأ حالا من القرويين سكان الريف ، أو من الرواد الأوائل الذين سكنوها أول مرة وأقاموا فيها معسكراتهم البدائية ، عندما كان الفدان منها لايساوى جنيها واحداً . وفى خلال هذه السنوات التى ذكرتها ، تضخمت ثروات الملاك إلى درجة أسطورية ، حتى أصبح الواحد منهم ، يقبض يومياً من الأموال ـ بدون أن يقوم بأى عمل ـ أكثر مما تحصل عليه امرأة من كدحها الشاق ستين عاماً .

وهذا كله كان من الممكن تجنبه ، لو أوتينا الحكمة والتعقل ، لكى نتمسك بالمبدأ القائل بأن تبقى الأرض ملكية جماعية فى الواقع ، كما هى منصوص عليها

فى النظريات القانونية . ويجب أن تُجمع جميع الإيجارات وتوضع فى حصيلة عامة، لاستخدامها فى أغراض عامة . ولو كان هذا هو المعمول به ، لما كانت لدينا الأحياء السكنية الفقيرة ، ولا العشش الحقيرة ، ولا الشوارع والحارات النتنة القذرة . بل ما كانت بنا حاجة إلى العوايد والضرائب . فكل إنسان سيستفيد من الإيجار الذى يدفعه ، وكل إنسان سيكسب الإيجار من العمل الذى يؤديه . ولن تتاح الفرصة لأى عاطل بالوراثة أن يتمتع بالعيش على حساب الآخرين . وسيصبح رخاء مُدننا الكبرى رخاءً حقيقيا ، يتقاسمه الجميع وليس كما هو الحال الآن ، استعباد وفقر وبؤس لتسعة من كل عشرة من السكان ، وغنى فاحش للعاشر العاطل الذى لا نفع فيه للبلاد أو للعباد . هذه الشرور واضحة لا تحتاج إلى دليل، مهما ادعى المُلاك ، واستخدموا ذكاءهم ودهاءهم ، لإغراقنا فى سيل من السفسطة والأكاذيب : يكفى لدحضها أن الصيحات قد ارتفعت منذ زمن بعيد حتى قبل أن يكون للاشتراكية وجود : بالغاء جميع الضرائب إلا الضريبة المفروضة على مُلاك الأرض ؛ ولا يزال بين ظهرانينا من يدعو إلى هذا المذهب ، ويسمّون « أنصار الضريبة الواحدة » .

رأس المال

ألا إن أنصار الضريبة الواحدة ليسوا على خطأ من حيث المبدأ : عيبهم أنهم متخلفون عن العصر ، فقد نبت من حق تملك الأرض، أسلوب بشع للعيش في كسل وتبطل على كد الآخرين وكدحهم ، ولكن الأرض ليست هي الملكية الوحيدة التي تدرّ على صاحبها إيجاراً مربحاً ، إن المال الفائض عن حاجة صاحبه ، يفعل نفس الشيء ، إذا ما وضع في موضعه الملائم . والمال الفائض عن حاجة صاحبه اسمه : رأس مال . وصاحبه اسمه : رأسمالي . ونظامنا الذي يقوم على إيداع جميع الأموال الفائضة في البلاد ، في أيدي الأفراد ، كالأرض سواء بسواء ، اسمه : النظام الرأسمالي أو الرأسمالية . ومالم تفهمي الرأسمالية على حقيقتها ، فلن تفهمي طبيعة المجتمع الإنساني الذي نعيش فيه اليوم . وستظلين غافلة تجهلين الدنيا التي تدور من حولك أو كما يقول المثل: تحلمين في جنة البلهاء والمغفلين. والرأسمالية تبذل جهدها في إبقائك هناك راتعة في جنتك . ولكن بما أن الواجب يحتّم عليّ ، أن أمضي لأشرح لك النظام الرأسمالي ، فإن في قراءتك لبقية هذا الكتاب ، مجازفة بسعادتك الوهمية التي كنت سادرة فيها . وربما أصبحت بعد قراءة الكتاب متمردة شقية لا تعرف للراحة معنى . بل ربما اندفعت إلى الشوارع هائجة مائجة ، وفي يدك راية حمراء تلوحين بها ، وتجعلين من نفسك أضحوكة بلهاء وأكون أنا قد فعلت بك أكثر مما فعلت بك الرأسمالية في أي وقت من الأوقات . ومن ناحية أخرى ، فأنت إذا لم تفهمي الرأسمالية على حقيقتها ، فربما وقعت فريسة للغش والنصب ؛ وخسرت أموالك كلها — إذا كان عندك أموال — فإذا كنت معدمة ، فقد يخدعك المخادعون ، ويجعلونك تضحّين بنفسك وبجهدك وبسعادتك وبجميع أنواع التضحيات ، لصالح المغامرين والمرتزقة ، والدّجالين ، وأنت مقتنعة

تمام الاقتناع بأنك إنما تتبعين أنبل المثل العليا ، وتزاولين أشرف الفضائل . ولهذا فقط فسوف أجازف ، وأحيطك علما بكل شيء : من أنت ؛ وما هو وصفك فى المجتمع ، وما الذى يحدث لك فيه .

إذا نظرتِ من حولك ، إلى كل هذا الفقر والبؤس والشقاء الذى يحيط بك من كل جانب ، ثم لا تجدين طريقاً للخلاص منه ، فأنت واقعة لا محالة فى هوة اليأس القاتل.ولن ينقذك من هذا اليأس إلا أن تكونى ضيّقة الأفق قصيرة النظر لا تفكرين فيما هو أبعد من أنفك . ولكنك إذا كنت كذلك ، فلن يخطر ببالك أبداً ، أن تشترى كتابى هذا ، وأن تقرئيه . ولا خوف أبداً — لحسن الحظ — من أن نواجه حقيقة نظامنا الرأسمالى ، وننظر إليها بعينين مفتوحتين وما إن تعرفين هذه الحقيقة ، حتى تتبينى أنه ليس نظاماً أبدياً ، ولا هو مستقرّ الدعائم منذ زمن طويل ، ولا هو مستعصيا على العلاج . بل إن علاجه ليس صعباً ، إذا ما توصلنا لتشخيص مرضه بالطريقة العلمية . وأنا أستخدم كلمة علاج عن عمد ، لأن الحضارة التى جاءت ثمرة الرأسمالية ، هى فى نظرى مرض ، سببه قصر النظر ، والأخلاق الفاسدة . ومن المرجح جداً ، أن نكون قد متناو انقرضنا جميعاً منذ دهر طويل بسبب هذا المرض ، لولا حسن الحظ ، ولولا أن مجتمعنا الإنسانى السعيد ، قد قام — قبل الرأسمالية وبعدها — على مبادىء الوصايا العشر وتعاليم الإنجيل ، وحِكم المشرّعين والفلاسفة والمفكرين العظام . وكلها تتعارض معارضة صريحة مع مبادىء الرأسمالية وأخلاق الرأسمالية . ومع أن الرأسمالية قد قوّضت كثيرا من الحضارات القديمة ، وربما قضت أيضاً على حضارتنا هذه إذا لم نأخذ حذرنا ، فهى بدعة قريبة العهد جداً . فعُمر الرأسمالية على أسوأ الفروض ، لا يكاد يبلغ مائتى عام مع أن الخطايا والشرور والآثام ، التى نشرتها ثم أطلقتها من عقالها ، ثم مجدّتها تمجيدا ، هى الخطايا السبع المهلكات والعياذ بالله . وهى الخطايا القديمة قدم الطبيعة البشرية .

وكأنى أسمعك الآن تقولين صائحة « يا إله السموات:إرحمنا برحمتك يارحيم !! أى علاقة بين هذا الذى تقوله ، وبين تمـّلك سيدات وسادة من الآدميين ، للمال الفائض ، والذى تقول إنه هو كل شىء فى الرأسمالية ؟ » وأنا أجيبك على هذا

إجابة قد تبدو غير معقولة وسخيفة ، وهي أن مثل نظرتك الساذجة البريئة هذه ، هي سبب ما نحن فيه من أحوال الفقر والبؤس والخمر والجريمة والفسق والموت قبل الأوان ، وبها نمت وترعرعت . وعندما ننتهي من دراسة هذه المسألة البسيطة وما تنطوي عليه من احتمالات ، أي مسألة المال الفائض أي رأس المال ، فسوف تجدين أن هذا المال الفائض ، هو أصل جميع الشرور . مع أنه كان يجب — ومن الممكن أن يكون — أصل جميع الفضائل والخيرات .

ما هو المال الفائض ؟ هو المال الذي تطرحينه جانبا عندما تشترين كل شيء أنت في حاجة إليه ، لكي تتوفر لك حياة مناسبة بمركزك ومكانتك . فإذا استطعت أن تعيشي بعشرة جنيهات في الأسبوع ، بالطريقة التي اعتدت عليها وارتضيتها لنفسك ، ثم كان دخلك خمسة عشر جنيها في الأسبوع ، تبقى لديك خمسة جنيهات في نهاية الأسبوع ، هي المال الفائض . وأصبحت امرأة رأسمالية في هذه الحدود . لكي تكوني رأسمالية إذن ، يجب أن يكون لديك مال أكثر مما هو كافٍ لمعاشك .

ويتبع ذلك أن الشخص الفقير لا يمكن أن يصبح رأسماليا . لأن الفقير هو إنسان لديه أقل مما يكفيه لمعاشه . وأنا أعرف أسقفا — كان أولى به أن يعرف أكثر مما يعرف ، وخيراً مما يعرف — دأب على حض الفقراء في حي إيست إند في لندن على أن يصبحوا رأسماليين بالتوفير والادخار . وذلك في وقت كان الفقر فيه أشنع وأفظع مما هو في وقتنا هذا . لقد كان الأولى بهذا الأسقف ، أن تُنزع عنه مُسوحه وتمزّق على رءوس الأشهاد . وأن تطرح قلنسوته الكنسية عن رأسه ، وتداس علناً بالأقدام ، جزاءً وفاقا له على فكرته تلك البشعة الأثيمة . تصوري يا سيدتي ، امرأة ليس عندها المال الكافي لإطعام أطفالها كما يجب ولا لكسوتهم كسوة لائقة ، تصوري هذه المرأة وهي تترك أولادها يجوعون أكثر مما هم جائعون ، وتذهب وهي في أسمالها البالية ، لتشتري شهادات الإدخار ، أو تضع نقودها في صندوق التوفير بالبريد ، إلى أن يتجمع لها مبلغ تشتري به أسهما وسندات ! ! إن جزاء هذه المرأة هو المحاكمة بتهمة إهمال أطفالها . وهو جزاؤها الحق !! ولو وقفت في المحكمة لتقول إن الأسقف هو الذي حرّضها

على ارتكاب هذه الفعلة الشاذة ، فقد يرد عليها القاضى بقوله ، المرجح أن الأسقف لم يكن يقصد أن تقتطع من قوت عيالها الضرورى ، ولا من قوتها الضرورى لتوفر . فإذا عقّبت على ذلك بالتساؤل لماذا لم يقل لها الأسقف ذلك . عندئذ ستؤمر بأن تبقى لسانها فى فمها ، ولا تنطق المزيد ، وسيؤمر السجّان بأن يذهب بها إلى زنزانتها .

الفقراء لا يستطيعون الادخار . وخير لهم ألا يحاولوا ذلك . فالإنفاق ليس ضرورة حتمية بل هو واجب حتمى . وهناك من بيننا تسعة أشخاص من كل عشرة ، ليس لديهم ما يكفيهم للإنفاق على أنفسهم وذويهم . وإذا قام واعظ ورع ، وحضّهم على الادخار ، فهو لا يكون أحمق ومغفلا فقط، بل إن عمله هذا خبيث ولئيم وشرير . وفى هذه الأيام بدأت المدرّسات فى المدارس ، يشكون من ظهور علامات نقص التغذية على أطفال المدارس ، والسبب هو انتشار جمعيات بناء المساكن للموظفين ، ودعاياتها العريضة بين الآباء لشراء منازل خاصة تكون ملكا لهم ، وبالتقسيط . ومن ثم يدّخرون ويقتطعون من قوتهم الضرورى وقوت أولادهم . ولحسن الحظ ، فإن عادة الادخار لا وجود لها بين الفقراء . وإذا أحصينا جميع الأموال الفائضة المودعة فى بنوك الادخار وجمعيات بناء المساكن والجمعيات التعاونية . وصناديق التوفير ، لبلغت بضع مئات من الملايين . وهو رقم كبير حقاً ، ويعتبر بحق رصيدا للطبقات الكادحة . ولكنه ليس إلا قطرة صغيرة فى بحر رءوس الأموال المستثمرة كلها . وإنها لصفقة رابحة بالنسبة للفقراء لو استغنوا عن مدخراتهم وألقوا بها فى الخزينة العامة للبلاد ، بشرط أن يلقى الأغنياء فيها برءوس أموالهم أيضا . إن الجانب الأكبر من رأس المال البريطانى ، أى رأس المال الذى له قيمته ووزنه ، إنما يتألف من الأموال الفائضة للأغنياء الذين لديهم أكثر من كفايتهم . إنه مدخر ومتوفر لهم ، دون أن يسبب لهم أى حرمان أو عوز . والسؤال الوحيد الذى يشغل بالهم هو ماذا هم صانعون به ؟ وربما كان الجواب هو أن يحتفظوا به عندهم ليوم عبوس قمطرير قد يحتاجون إليه فيه . وهذا حل سهل بسيط . ولكن افرضى أن هذا المال لن يدوم . بالطبع ستبقى أوراق النقد على حالها ، وكذلك أوراق البنكنوت ، والعملة المعدنية .

ودفاتر الشيكات ، ودفاتر الحسابات فى البنوك ،كل ذلك سيبقى حيث هو فى مكانه الأمين لايلحقه أى تغيير . ولكن هذه الأشياء كلها ليست فى الواقع إلا وثائق قانونية تعطيك الحق ، فى المطالبة بالسلع أو البضائع أو الأشياء التى تحتاجين إليها ، والطعام يأتى فى مقدمتها . وكلنا يعلم أن الطعام لايبقى طويلا على حاله . فأية فائدة إذن فى أموالنا الفائضة ، إذا كان الطعام الذى نشتريه بها قد فسد وتعفن .

تدرك المرأة الذكية أن النقود والأموال تعنى فى الحقيقة ، الأشياء والحاجيات التى تشتريها بها . وأعظم هذه الحاجيات وأولها فى الأهمية ، قابل للتلف والفساد . عندما تدرك ذلك ، فسوف تعرف أن المال الفائض لايمكن ادخاره ، بل يجب إنفاقه فى الحال. إن المرأة الساذجة الشديدة السذاجة ، هى التى تعمد إلى جوربها القديم فتدس فيه نقودها الفائضة ومدخراتها ، ثم تخفيه تحت بلاطة المطبخ . وهى تظن طول الوقت أن المال هو المال دائماً . ولكنها مخطئة فيما ظنت . الحقيقة هى أن النقود الذهبية وحدها هى التى ستظل محتفظة بقيمتها بحسب مافيها من معدن الذهب الذى صُنعت منه . ولكن العملة الذهبية بَطَل استعمالها بحكم القانون فى أوروبا فى الوقت الحاضر . فليس هناك إلا النقود الورقية . وفى خلال العشر السنوات الأخيرة ، شاهدنا بأعيننا كيف هبطت قيمة النقود الورقية فى انجلترا بحيث أصبح الشلن لايشترى أكثر مما تشتريه ست بنسات قبل الحرب . بينما الألف جنيه فى أوروبا لاتكاد تكفى لشراء طابع بريد . وهناك الأوراق المالية التى تبلغ قيمتها ٥٠ ألف جنيه ولاتكاد تكفى لدفع ثمن تذكرة الترام . والذين كانوا يظنون أنهم وأولادهم يملكون مايكفيهم مدى الحياة ، سقطوا فى هوة الفقر والبؤس ؛ حدث هذا فى طول أوروبا وعرضها . وحتى هنا فى انجلترا ،كثيرا ماتجدين نساء ترك لهن آباؤهن أموالا تكفيهن ليعشن عيشة راضية ، ثم وجدن أنفسهن لايستطعن أن يوفرن لقمة العيش إلا بشق الأنفس ، وبربط الحزام على البطون . كل هذا نتيجة للاتكال على النقود ووضع كل الثقة فيها .

وقد تقوم الحكومة بطبع أكوام هائلة من أوراق النقد والبنكنوت دون أن يكون عندها من البضائع والسلع مايضمنها ويحل محلها ، وبهذه الطريقة يقع الناس فريسة للغش والنصب والخداع وتُنهب مدخراتهم نهبا ، لأنها لم تعد تساوى

نصف قيمتها أو ربع قيمتها الأصلية . وبهذه الطريقة نفسها ، تمكن نفر قليل من رجال الأعمال ، من أن يجمعوا ثروات طائلة ، لأنهم بعد أن حصلوا على البضائع على الحساب أو « بالشكك » ، استطاعوا بعد انخفاض سعر العملة أن يدفعوا ديونهم بنقود لاقيمة لها . وبالطبع استخدم هؤلاء الأغنياء كل مالديهم من نفوذ وسلطان ، لحمل الحكومة على أن تطبع المزيد من الأوراق النقدية الزائفة ، وأن تنحدر من سيء إلى أسوأ فى هذا الطريق الوبيل . ثم كان هناك دائنون آخرون من رجال الأعمال ، لم يكن من مصلحتهم أن تسير الحكومة فى هذا الاتجاه . فاستخدموا نفوذهم لوقفها . وكانت النتيجة أن الحكومات أصبحت فى حيص بيص لاتعرف رأسها من رجلها . فهذه جماعة من كبار رجال الأعمال تنصحها بأن تطبع المزيد من أوراق النقد ، وتلك جماعة من كبار رجال الأعمال تنصحها بأن توقف طبع الأوراق النقدية ، أو تحُدّ من طبعها . وليس فى الشعب من يفهم أن كلا الفريقين يتلاعب بأقوات الناس . ولكن كان الفوز حليف نصحاء السوء ، أصحاب المشورة العوراء . لأن الحكومات نفسها كانت مدينة ، ويسعدها جداً أن تدفع ديونها بأوراق رخيصة ، مقتدية بذلك بالملك هنرى الثامن الذى غشّ دائنيه ونصب عليهم ، بإعطائهم عملات فضية أقل وزناً . وبذلك بخسهم أموالهم بخساً .

وسوف تنتهى المرأة الذكية ـ ومعها كل الحق ـ إلى هذه النتيجة الحتمية ، وهى أن كنز الأموال وجمعها ليست أبدا طريقة ناجحة ولا مأمونة للادخار . فإذا هى لم تنفق أموالها فى الحال ، فلن تكون مطمئنة أبداً ، على قيمتها بعد عشر سنوات . أو بعد عشرة أسابيع أو حتى بعد عشرة أيام أو عشر دقائق خصوصاً فى وقت الحرب .

ولا ريب فى أنك أيتها السيدة اللبيبة الفطنة ، ستلفتين نظرى بلطف وتقولين : ولكنى ياسيدى لا أريد إنفاق مالى الفائض ، وأفضل الاحتفاظ به . وهذا لفت نظر فى محله . فمادامت هناك رغبة فى شراء شيء بالأموال الفائضة ، فلن يتبقى منها شيء فائض ، والمرأة إذا فرغت من التهام غذائها الشهى، فلا معنى أبداً لأن تنصحيها

بأن تطلب غذاء آخر لتأكله فى الحال ، حتى تطمئن إلى أن نقودها قد أنفقت فى شيء مفيد . إنها فى هذه الحالة ستفضل أن تلقيه من النافذة على أن تتخم بطنها بطعام لاتريده ، وليس له مكان فى معدتها . إن ما تريد السيدة أن تعرفه هو كيف يمكنها أن تنفق مالها ثم تحتفظ به فى نفس الوقت . وقد يبدو هذا مستحيلا ، ومع ذلك فهى تستطيع فعلا أن تنفقه ، وفى نفس الوقت تزيد دخلها وإيرادها بعد هذا الإنفاق . ولو أحببت أن تعرفى كيف تتم هذه الأعجوبة ، فلتطالعى الفصل التالى .

الاستثمار والمشروعات

لنفرض أنك فرغت من تناول غدائك ،واستطعت أن تعثرى على إنسان جائع يمكنك الركون إليه ، وإلى أنه سوف يقدم لك غداء آخر بعد عام مثلا وبلا مقابل . فى هذه الحالة يمكنك أن تنفق مالك الفائض بشراء غذاء آخر ومنحه له الآن بلا مقابل . وبهذه الطريقة تكونين قد أنفقت مالك فى التو والساعة ، وفى الوقت نفسه ادخرتيه للعام القادم . فإذا استخدمنا العبارة الأخرى قلنا،إنك ضمنت بذلك أن طعامك الفائض قد أكل وهو طازج صالح الأكل،وفى الوقت نفسه ضمنت لنفسك طعاماً طازجاً صالحاً للأكل فى العام القادم .

وسوف تبادرين على الفور فتقولين ، إن من أسهل الأشياء أن تعثرى بدلا من شخص واحد ، على مليون شخص جائع رهن إشارتك ، لالتهام الطعام . ولا يمكنك الاطمئنان إلى واحد منهم ، لا ليقدم لك غداءك أنت بعد عام ، بل ليوفر لنفسه هو غداءه ، ولو استطاعوا ذلك لما كانوا يتضورون جوعاً . ومعك كل الحق يا سيدتى ولكن هناك طريقاً جانبيا نستطيع أن ندور فيه حول هذه العقبة ونتفاداها . صحيح أنك لن تستطيعى أن تجدى بنفسك الجائعين الذين يمكن الاعتماد عليهم . ولكن صاحب البنك الذى تودعين فيه حساباتك أو سمسار البورصة الذى تتعاملين معه أو وكيل قضاياك ، أيًّا من هؤلاء يمكنه أن يتولى هذه المهمة نيابة عنك . يمكنه أن يعثر على الكثيرين من الأشخاص الذين يمكن الارتكان عليهم تقريبا . وبعضهم من الأثرياء فاحشى الثراء والمتخمين جداً بالطعام ، ومع ذلك فهم جائعون أبداً ، وفى حاجة دائمة إلى كميات هائلة لا نهاية لها من الطعام الفائض .

ولكن ما هو الغرض الذى يريدون من أجله الطعام الفائض ؟ وما وجه العجب فى هذا ؟ يريدونه بالطبع لكى يطعموا به الرجال الذين لا يمكن الاعتماد

عليهم ويسدوا به أفواههم . لا على أمل أن يردوا هذا الجميل فى العام القادم، ولكن لكى يتمكنوا من تشغيلهم وتوظيفهم فى الحال فى أعمال ومشروعات ستدر أموالا وطعاماً فيما بعد . وليس هناك ما يمنع أية امرأة ذكية لديها الموهبة والكفاية على حذق الأعمال التجارية ، من أن تقوم بذلك بنفسها .

افرضى مثلا أنها تمتلك قصراً ريفياً منيفاً تحوطه حديقة كبيرة . وافرضى أن حديقة القصر تعترض الطريق الموصل بين مدينتين هامتين ، وأن الطرق العامة التى تدور حول حديقتها ، طرق ملتوية وعرة مملوءة بالتلال والمرتفعات والمنخفضات ، وخطرة على السيارات . تستطيع هذه السيدة فى هذه الحالة أن تستخدم طعامها الفائض ، فى إطعام الرجال الجائعين ، لكى يقوموا بشق طريق واسع معبّد فى قلب حديقتها . فإذا ما انتهوا من ذلك ، سرّحتهم ، ليبحثوا لهم عن عمل آخر يأكلون منه بقدر استطاعتهم . ويبقى لها الطريق الجديد فيمكنها أن تحصّل من كل سيارة تمر فيه شلنا نظير السماح لها بذلك . وكل السيارات ستفعل ذلك راضية ؛ لتتفادى الخطر والمشقة ولتوفر الوقت الكثير . ويمكنها أن تحتفظ بواحد من الرجال الجائعين ليقوم نيابة عنها بتحصيل هذه الشلنات. وبهذه الطريقة تكون قد حولت طعامها الفائض إلى دخل ثابت . وبرطانة أهل المدن أقول إنها تكون قد نزلت ميدان العمل الحر واستخدمت رأسمالها الخاص فى مشروع تعبيد وإنشاء الطرق .

فإذا رأت بعد ذلك أن حركة المرور على الطريق قد زادت واشتدت ، لدرجة أن الشلنات والطعام الفائض الذى تمثله ، قد تجمعت وتراكمت بين يديها أكثر مما تستطيع إنفاقها (أو أكلها فى بطنها) فلابد من أن تسعى لإيجاد وسائل جديدة لإنفاقها ، حتى لا يتعفن الطعام الفائض الجديد . لابد لها من أن تستدعى الرجال الجائعين مرة أخرى ، وتخلق لهم عملا جديداً يقومون به ، فربما كلفتهم ببناء منازل على طول الطريق كله ، وبعد ذلك يمكنها أن تقدم الطريق للسلطات المحلية كهدية منها بلا مقابل ، لكى يتولى دافعو العوايد أمره كأى شارع عمومى من شوارع المدينة ، ومع ذلك فإن دخلها سيزيد زيادة فاحشة لأنها ستؤجر مساكنها وعماراتها على جانبى الطريق . ثم بعد أن يتجمع عندها المزيد والمزيد من المال

الفائض، يمكنها أن تؤسس محطة أو محطات لخدمة السيارات «والأوتوبيس» لنقل الناس الذين يستأجرون مساكنها ، إلى المدن التي يشتغلون فيها ، لكي تشجع الناس على السكنى فى عماراتها . ويمكنها أن تنشيء محطة توليد كهربائية ، ومحطة لغاز الاستصباح لإمداد المنازل بالنور والغاز ، ويمكنها أن ترجع إلى قصرها الكبير ، فتحوله إلى فندق ، أو تهدمه وتزيله ، وتملأ أرضه وحديقته بالعمارات الحديثة والشوارع الجديدة . وسوف يقوم الجائعون بجميع هذه الأعمال كلها . وكل ما عليها أن تفعله هو أن تلقى لهم بالأوامر اللازمة ، وتلقى لهم بالطعام اللازم لهم مما عندها من فائض . وذلك أثناء قيامهم بتنفيذ تلك الأوامر .

ولكنك سوف تقولين ، لا ريب أن السيدة التى تستطيع أن تصنع كل هذا ، وتشرف على تنفيذه ، لابد وأن تكون امرأة قادرة فذة «باتعة» حقاً . ولكنى أقول لاداعى أبداً لأن تكون كذلك . افرضى أنها أغبى الغبيات ، أو افرضى أنها أكسل من أن تتعب نفسها بالتفكير فى ذلك ، أو افرضى أنها من عبقريات الزمان مشغولة دائماً بالفنون أو بالعلم أو بالدين أو بالسياسة !! حسناً : لو كان لديها المال الفائض فحسب ، فسوف يندفع نحوها رجال ونساء جائعون ، يملكون الموهبة اللازمة ، والكفاءة المطلوبة ، ويعرضون عليها مشروعات لتنمية إقطاعيتها ، واستغلال حديقتها ، على أن يدفعوا لها كذا وكذا فى العام ، فى مقابل أن تسمح لهم باستثمار أرضها . أو استثمار مالها الفائض . وسوف يتولون هذا كله ، وإنهاء كافة الإجراءات القانونية مع وكيل قضاياها ، بحيث لن تحتاج لأن ترفع إصبعها الخنصر فى المسألة كلها . اللهم إلا أن توقع أحيانا ، باسمها الكريم على عدة أوراق . وغالباًماستفعل ذلك وهى متضررة مكدودة . وبعبارة رجال الأعمال أقول : إنها تستطيع أن تستثمر رأس مالها فى تنمية واستغلال إقطاعيتها وأراضيها .

والآن يمكنك أن تقررى بنفسك المدى الذى يمكن أن تبلغه هذه المشروعات إذا لم تقتصر فحسب على استثمار مدخرات سيدة واحدة ، أو على استغلال إقطاعية سيدة واحدة فى الريف . إن الشركات الكبرى تقوم بجمع الملايين والملايين من الأموال الفائضة فى مبالغ صغيرة أو كبيرة من كافة الناس فى سائر أنحاء البلاد ، الذين يريدون أن يساهموا معها بأموالهم كلٌّ على حسب إمكانياته ، ثم تقوم هى

بتشغيل الجائعين فى حفر المناجم التى تمتد تحت سطح البحر ، والتى قد تحتاج إلى عمل يستمر عشرين عاماً قبل أن تصل إلى الفحم . ويمكنها أن تمدّ الخطوط الحديدية وتسيّر البواخر الجبارة ، وتبنى المصانع التى تستخدم ألوف العمال ، ويمكنها أن تمد خطوط الكابلات عبر المحيط وما إلى ذلك . فليس هناك نهاية أو حد لما يمكنها أن تقوم به ما دامت تستطيع أن تقترض أو تستعير الطعام الفائض بما يكفى لسد أفواه الرجال الجائعين الذين توظفهم فى أعمالها ، وذلك حتى تنتهى الإعدادات اللازمة وحتى تبدأ المشروعات فى الإنتاج وإدرار أرباحها على مهل .

وفى بعض الأحيان تحبط هذه الخطط ، وتفشل تلك المشروعات . فيخسر أصحاب الطعام طعامهم . وهم عندما يساهمون بفائض مالديهم من الطعام ، إنما يجازفون به ، وبأنهم قد يخسرونه، لأن الطعام كما نعلم لا يبقى صالحاً مدة طويلة ، ويدب فيه الفساد بسرعة . وعلى أية حال فسواء جازفوا به أم لم يجازفوا، فسيفسد ويتعفن، استثمروه أم لم يستثمروه . وعلى هذا ، فالشركات تجد دائماً المال المتوفر ، معروضاً أمامها بصفة دائمة وهكذا تنمو حضارتنا الحديثة وتتوسع . وهى لعمرى حضارة عجيبة حقا ! فقراؤها كثيرون بالملايين وأغنياؤها قلة معدودة ، ومع ذلك فهى تعج بالمحلات والمصانع والسكك الحديدية والمناجم وعابرات المحيط ، والطيارات والتليفونات والقصور والعمارات الشاهقة ، والعشش السكنية القذرة ، وكل هذا يستند ويتوقف على شىء أساسىّ واحد ، هو عملية بذر المال الفائض (أو الطعام الفائض) ثم حصده ثم بذره ثم حصده ، باستمرار .

هذه هى تعويذة المال الفائض المسمى برأس المال . وهذا هو السحر الكامن فيه . وهذا هو أيضا السبب فى أن الكسالى والعاطلين بالوراثة ، الذين يملكون الأرض والمال الفائض يصبحون أغنياء غنًى فاحشاً ، دون أن يعرفوا كيف حدث ذلك ، ولا من أين جاء ويورّثون أبناءهم وهم فى المهد ، غناهم الفاحش وثراءهم العريض ، فى الوقت الذى يقوم بالعبء كله وبالعمل كله ، أشخاص معدمون لا يملكون أرضاً ولا مالاً ، إلا أن يشتغلوا كالعبيد من شروق الشمس إلى غروبها ، ولا يزالون كما هم فقراء بعد انتهائهم من العمل ، كما كانوا فقراء قبل أن يغمسوا أيديهم فيه .

حدود الرأسمالية

كثير من الناس متأثرون جداً بما حققته الرأسمالية من مشروعات لدرجة أنهم يعتقدون أنك لو قضيت على الرأسمالية ، فقد قضيت على الحضارة . وهي في نظرهم شيء ضروري لا يمكن الاستغناء عنه . ومن ثم علينا أن نبحث مسألتين هامتين :

الأولى — ما هي عيوب الطريقة الرأسمالية في العمل ؟

والثانية — هل هناك طريقة أخرى ؟

وإذا نظرنا للمسألة من زاوية واحدة ، فلا توجد بالفعل طريقة أخرى غيرها لجميع المشروعات تحتاج إلى عمل أسابيع وشهور وسنوات كثيرة ، وتقوم بها مجموعات كبيرة من الرجال ، قبل أن تبدأ في الإنتاج وتؤتي ثمارها . وهي تحتاج إلى كميات كبيرة من الأموال الفائضة . مثلا لو تطلب الأمر تشييد ميناء كبير فقد يستغرق هذا عشر سنوات . وحفر المنجم قد يحتاج لعشرين سنة . وفي خلال تلك السنوات ، لن يجد الرجال الذين يقومون بذلك ما يأكلون لأنهم لم ينتجوا في ذلك الوقت ما يساوي طعامهم الضروري . ولابد من أناس آخرين يوفرون لهم الطعام والثياب والمأوى وما إلى ذلك ، دون أن يكونوا في حاجة إلى قبض الثمن فوراً . تماماً كما يفعل الآباء بأبنائهم الذين يربُّونهم وينفقون عليهم حتى يكبروا . وهذه حقيقة ثابتة لا دخل للرأسمالية فيها ولا للإشتراكية . فتلك ضرورة تمليها وتفرضها طبيعة الأشياء . ولا يمكن تجنبها أو تغييرها بأية ثورة سياسية أو أي وسيلة من وسائل التنظيم الاجتماعي .

إذن ، المال الفائض ضرورة حتمية للقيام بالمشروعات . ولكن ليس معنى ذلك أن جمع هذا المال وتدبيره وتشغيله ، يجب أن تقوم به الشركات الفردية ،

التى لا عمل لها إلا التهافت على كل مال فائض ، فى يد كل غنى غارق فى الكماليات متخم بالثروة التى لا يدرى أين ينفقها ، أو فى يد أصحابها من ذوى الدخل المحدود الذين أدخروها ليوم الحاجة .

أجل ليس هناك ما يحتم أن تقوم بذلك الشركات الفردية . ولكى نشرح ذلك أقول : إن هناك مشروعات ضرورية للغاية ، لن تُقدم عليها الشركات وأصحاب الأعمال لأنهم لا يستطيعون إغراء الناس بالإنفاق عليها . خذى مثلا على ذلك : الفنارات فى عرض البحر . فبدون الفنارات لن يجرؤ إنسان على ركوب البحر إلا إذا جازف بحياته ، وسوف تضطر السفن التجارية لأن تسير ببطء وحذر . وربما غرق منها الكثير ، مما يؤدى إلى ارتفاع نفقات البضائع التى تحملها . فالفنارات إذن ذات نفع عظيم لنا جميعاً ، حتى الذين لم يروا البحر بأعينهم أبداً ، ولا ينتظر أن تكتحل عيونهم بمرآه أبدا . ولكن الرأسماليين لن يُقدموا على بناء الفنارات أبدا . ولكن لو استطاع ملاحظ الفنار أن يفرض على كل سفينة تمر به ، جُعلا معينا ، وربح من ذلك أرباحاً طائله ، لأسرع الرأسماليون إلى بناء الفنارات ، والإكثار منها بحيث يتحول البحر إلى شعلة من الأنوار كما هو الحال فى برايتون . ولكن بما أن هذا مستحيل ، ولما كان الفنار يلقى بضوئه إلى جميع السفن بلا تمييز ، ولا يستطيع ملاحظ الفنار بأية حال ، أن يرغم قبطان السفينة على أن يضع يده فى جيبه ويسلمه ثمن إرشاده له ، لما كان الأمر كذلك ، يترك الرأسماليون الشاطىء مظلما كالليل البهيم . هنا تتقدم الحكومة إلى الأمام . وتقوم بتحصيل المال الفائض اللازم ، من السفن على هيئة رسوم إضاءة (وهو إجراء ظالم من جانبها ، لأن كل إنسان ينتفع بالفنار على قدم المساواة) . ثم تتولى هى بناء الفنارات . وهنا أيضا تلقى الرأسمالية فشلا ذريعاً مخجلاً ، فى أن تزود أمتنا وهى أمة بحرية كبرى ، بإحدى الضروريات الأولية للحياة (لأننا بدون السفن سنتضور جوعاً) . وتترك الأمر للحكومة أى للأمة لتوفر الأموال اللازمة لإنجازها ، بطريق المشاع ، ولتحصيل الضريبة اللازمة من السفن التى تقترب من الشاطىء .

ومع ذلك ، فغالباً ما ترفض الرأسمالية ، أن تنهض بالعمل الضرورى ، حتى ولو كان فيه بعض الربح لها .

مثال الفنار ، يذكرنا بالموانى . والموانى ضرورية كالفنار . وكل سفينة تدخل الميناء عليها أن تدفع رسوم الميناء . وأى إنسان أو شركة تشيد ميناءً ، تستطيع أن تجنى من ورائه الأرباح . ولكن الموانى الكبيرة ، تحتاج إلى تشييد حواجز للأمواج ، وأرصفة طويلة تمتد إلى مسافات بعيدة فى عرض البحر ، وتحتاج إلى سنوات لتشييدها . ثم إن هذا كله معرض دائماً للتلف وللتدمير إذا اجتاحته عواصف شديدة . كما أن رسوم الميناء لا يمكن أن ترفع إلا إلى حد معيّن ، وإلا فضّلت السفن أن ترسو فى الموانى الأرخص . كل ذلك ينأى برأس المال الخاص ، عن التفكير فى القيام بتشييد الموانى ، لأنه يفضل مشروعات أخرى أقل تكاليفاً ، وأكثر ضماناً فى الربح . يفضل مثلا إنشاء مصنع لتقطير الخمور ، لأنه يحقق أرباحاً ضخمة ، وتكاليف بنائه معروفة على وجه الدقة ، ويمكن الاطمئنان دائماً إلى أن مبيعات البيرة والوسكى لن يصيبها كساد . يمكنك أن تقدرى على وجه الدقة تكاليف بناء مصنع تقطير كبير دون أن يتجاوز خطأك مئات قليلة من الجنيهات . بينما لا تستطيعين تقدير تكاليف بناء ميناء كبير دون أن تخطئى فى مليون أو أكثر . ولكن هذا كله لا ينهنه من عزم الحكومة على تشييد الميناء . لأن الحكومة لا تنظر إلا إلى اعتبار واحد هو : هل مصلحة الأمة تتطلب تشييد الميناء ، أو تشييد مصنع الخمور ؟ أما الرأسماليون الفرديون ، فلا يدخل فى حسابهم مصلحة البلاد ولا مصلحة العباد ؛ كل ما فى حسابهم ، هو مصلحة أنفسهم ومصلحة عائلاتهم . وهذه المصلحة تحتم عليهم أن يختاروا أكثر الطرق ضمانا ، وأكثرها ربحاً ، لاستثمار مالهم الفائض . وتمشيا مع هذه المصلحة ، يقع اختيارهم على مصنع الخمور . ولو تركنا الأمر للرأسماليين ، واعتمدنا عليهم ، لملأوا البلاد مصانع للخمور بالقدر الذى يحتمله سوق الويسكى والبيرة . و لن نرى فى بلادنا ميناءً واحداً . وإذا قاموا ببناء مصنع للخمور ، أنفقوا أموالاً طائلة على الإعلانات ، ليُغروا الناس بشرب الخمر ، وليقولوا لهم إن الوسكى الذى يصنعونه أفضل وأعتق وأفيد للصحة من أى ويسكى آخر فى العالم . وأن من الواجب ، بل فرض على كل إنسان أن يشرب الويسكى كل يوم . وأن يجعل شرب الويسكى عادة من عاداته . وحيث أن هذا كله كذب وبهتان وتزييف للحقيقة ،

فإن عملية طبع ونشر هذه الإعلانات ، تعتبر فى نظر المصلحة العامة دعوة لإضعاف صحة المواطنين ، وصرفاً للناس عن العمل ، ودعوة صريحة شريرة لنشر كل الشرور والآثام والأضرار التى تتضمنها الخمر .

ولا يقتصر الرأسماليون الفرديون على اختيار وتفضيل المشروعات التى تعود عليهم بأكبر ربح ممكن ، ولكنهم يفضلون ما يعود عليهم بأقصى ربح ممكن وبأقل جهد ممكن كذلك . وهكذا يفضلون دائماً إذا ما عرضوا سلعة أو خدمة ما للبيع ، عرضوها بأغلى سعر ممكن . بدلا من أرخص سعر ممكن . وبعض السذّج ، يتصورون أنه كلما انخفض السعر ، زادت المبيعات ، وكلما زادت المبيعات زادت الأرباح . ولكن هذا هو تصور السذّج ، ولا شأن له ولا اعتبار عند الرأسماليين. صحيح أنه كلما انخفضت الأسعار زادت المبيعات ، ولكن شطر المسألة الثانى ليس صحيحاً دائماً . ليس من الضرورى أنه كلما زادت المبيعات زادت الأرباح . فربّ نصف « دستة » من سلعة غالية تدر نفس الربح « لدستة » كاملة من نفس السلعة إذا بيعت رخيصة ، وربما جاءت بربح أكبر .

خذى مثلاً خطوط الكابل التى تمد عبر المحيط لإرسال المكالمات التليفونية والبرقيات للبلاد الأجنبية . ترى كم تطلب الشركة التى مدتها ، ثمنا لكل كلمة مرسلة ؟ إذا جعلت الثمن جنيها للكلمة ، لما تحمّله إلا القليل من الناس . ولو جعلته بنساً لازدحم الكابل بالمكالمات طول الليل والنهار . ومع ذلك فإذا جمعت الحاصل فى الحالتين لكان الربح هو هو . ومادام الأمر كذلك فإن من الأوفر فى الجهد إرسال كلمة واحدة بجنيه ، عن إرسال مائتين وأربعين كلمة بسعر الواحدة بنسا . والرأسماليون يفضلون توفير أقصى جهد ممكن ، مع تحقيق أقصى ربح ممكن .

ونفس القول ينطبق على التلغراف . فعندما كان التلغراف فى أيدى الشركات الفردية ، كان استعماله محدوداً وغالى النفقات جداً . فلما تسلمته الحكومة شرعت على الفور فى مد خطوط التلغراف إلى جميع الأماكن النائية والمنقطعة عن العمران ، وليس هذا فحسب ، بل خفّضت من أسعار البرقيات . فعلت كل هذا دون أن

تجنى ربحاً من ورائه . بل إنها فى الواقع أدارته ـ بحسب عُـرف الرأسماليين ـ بالخسارة. ولكن الحكومة أقدمت على ذلك لأن التلغراف الرخيص ، فيه نفع عميم للمجتمع كله ، للناس الذين لم يرسلوا أى تلغراف فى حياتهم ، وللذين يرسلون فى اليوم ست برقيات على السواء . إن مرفق التلغراف مرفق هام وحيوى للأمة كلها بحيث أصبح من المرغوب فيه ، أن يخفّـض سعر البرقيات على مرسليها ، إلى أقل من تكاليف المرفق ، ويتحمل الفرق كل فرد فى الأمـة فى شكل ضرائب . وهو إجراء عادل بحق .

وهذا بلا شك ، شىء فوق طاقة الرأسمالية الفردية ، ولا يمكنها أن تحتمله قط فهى تعمل على إبقاء الأسعار فى أعلى مستوى ممكن ، أعلى بكثير من تكاليف الانتاج والخدمة ؛ ساعية بذلك وراء أقصى ربح . ثم إن الرأسمالية لا تملك من القدرة ولا من السلطة ما يجعلها تقوم بتوزيع تكاليف الانتاج على جميع الأشخاص المنتفعين . فلا تجد من تحمّـله هذه التكاليف ، إلا الذين يشترون البضاعة فعلاً ، أو الذين يدفعون أجرة المرفق أو الخدمة . ومن الجائز أن تضيف الشركات، أجرة الرسائل التلغرافية والتليفونية إلى حسابات زبائنها ، ضمن أسعار الأشياء التى تبيعها لهم . ولكن يبقى جانب كبير من مراسلاتنا التليفونية والتلغرافية ، لا علاقة لها بالتجارة . ولا يمكن تحويل أثمانها على أحد آخر غير مرسليها الحقيقيين. والاعتراض الوحيد الوجيه على تخفيض أثمان التلغراف إلى أقل من سعر التكاليف ، وإلقاء الفرق على كاهل الضرائب ، هو أن هذا سيُـغرى الناس بإطالة برقياتهم ، وبالإقبال على التلغراف بدلا من التليفون . ولن تعدمى امرأة تلصق فى آخر تلغرافها عبارة : « مع التحيات القلبية المخلصة من الجميع إلى عزيزتنا العمة چين . وقبلة حارة من الطفل»،وما إلى ذلك مما يمكن قوله فى التليفون أوكتابته فى خطاب . هذا سيؤدى إلى ازدحام الخطوط التلغرافية لدرجة الاختناق ، مما يجعل من المتعذر إرسال برقيات إطلاقاً . أما التليفون ، فبعض النساء ،سوف يتشبثن بسماعة التليفون طول اليوم ، لا يتركنها ثانية واحدة ، لو عرفن أن هذا لن يؤثر على جيوبهن ، ولن يدفعن فيه المزيد . وبالرغم من بقاء الوضع كما هو عليه الآن ، فإن مرفق التلغراف يتحمل عبئاً أكثر من اللازم . وذلك بفضل الأشخاص المغرمين بتدبيج وتنميق رسائلهم

بحيث لا تقل بحال عن اثنتى عشرة كلمة هى أقصى عدد من الكلمات يُدفع عليه أقل أجرة . تجدينهم متبرمين غير راضين ، إذا تصادف وجاءت رسالتهم فى ست كلمات فقط، لأنهم لم يستوفوا حقهم كاملاً . ولا يخطر ببالهم أنهم بذلك يضيعون وقتهم ووقت الموظفين ، بالإضافة إلى أنهم يزيدون عبء الضرائب عليهم . وقد يبدو المبلغ تافهاً . ولكن جميع الأعمال العامة تتألف من هذه الأشياء التافهة ولكن مضروبة فى كذا وكذا مليون بحسب تعداد السكان فى البلاد . والتفاهات لا تبقى تفاهات ، إذا تضاعفت بهذه الصورة . أما أفعال المزاح السخيف التى يرتكبها بعض المغفلين ، ويبتكرونها لمداعبة مصلحة البريد ، كأن يلقوا بكرات من الثلج فى صناديق البريد وما إلى ذلك ، فمن الممكن أن تتسبب فى تعطيل المرفق كله ، إذا لم يتقدم العقلاء ، بوحى من ضمائرهم ، ليلقوا بها فى سلة المهملات .

من الضرورى جداً أن نفهم هذه الأمور بوضوح تام ، لأن معظم الناس بسطاء وسذج ، يجهلون حقيقة ما تنطوى عليه المشروعات الكبرى ؛ مما يُغرى الرأسماليين بهم ، ويخدعونهم بالقول بأن الرأسمالية نظام ناجح لأنه يحقق أرباحاً ضخمة ، وبأن المرافق العامة (المؤممة) نظام فاشل لأنه لا يحقق أى ربح . وينسى البسطاء المساكين ، أن الأرباح تأتى من جيوبهم هم . وأن كل خير يعود على الرأسماليين الفرديين فى هذا الصدد ، إنما يعود بالشر والوبال والخسارة على زبائنهم. وأخيراً على الجميع أن يعرفوا عن يقين ، أن اختفاء الربح معناه بكل بساطة ، اختفاء الارتفاع فى الأسعار .

الثورة الصناعية

ها أنت ذى قد رأيت ـ الآن، كيف أن الأمة لا يمكنها أن تعتمد على الرأسمال الفردى . لأن هناك مشروعات كثيرة وحيوية ، مثل عمليات المجارى فى المدن ، وبناء الفنارات على الشاطىء ، مما لا يستطيع رأس المال أن يتحمله ، ولو استطاع لما رغب فيه قط . ورأيت ـ أن المشروعات التى يرغب رأس المال فى تنفيذها ويقبل عليها ، إنما يقوم بها بطريق معكوس . فيرفض تشييد ميناء ، حتى يبنى مصانع الخمور بقدر ما تستوعبه تجارة الخمور ، ويشيد لرجل غنى واحد خمسة قصور فاخرة ، بينما تموت نسبة هائلة من أطفال الأمة من شدة الازدحام فى الأحياء الفقيرة .

وبالاختصار، فإن الرأسماليين الفرديين . بدلا من أن يبدأوا فى العمل المرغوب فيه ، أى الذى تحتاجه البلاد قبل غيره ، نجدهم على العكس من ذلك ، يبدأون من الناحية الخطأ دائما . وغاية ما يقال دفاعاً عن هذه الخطة الوبيلة ، هو أنك ربما لو بدأت من الناحية الخطأ ، فقد ينتهى بك الأمر إلى جانب الصواب، بعد أن تكونى قد نلت كفايتك من وعثاء الطريق ، وعقباته وأخطاره، ناهيك عن شروره وآثامه. أجل هذا هو واقع الرأسماليين، فهم لم يقوموا بأى شىء نافع ، إلا بعد أن أكرهتهم الظروف إكراها عليه ، مهما كانوا أشخاصاً محترمين موقّرين . فبعد أن يشترى الفقراء كل المشروبات الروحية القوية المعتقة ، التى يمكنهم دفع ثمنها ، وبعد أن يشترى الأغنياء كل خيول السباق وكل اللآلىء والجواهر التى يجدون لها مكاناً على رقاب زوجاتهم، بعد هذا كله، وليس قبله بأى حال من الأحوال ، يبدأ الرأسماليون ـ مضطرين كارهين ـ فى التفكير فى أن يستخدموا أموالهم المكدّسة، فى إنتاج أشياء أكثر فائدة من الجواهر وأقل ضرراً من الخمر .

وقبل أن يحشد الجائعون حشداً للعمل فى إقامة الورش والطواحين ، وصنع

الآلات وتركيبها ، يجب أن يكون هناك مخترع - (وتحتمل أن يكون امرأة) ليخترع هذه الآلات بذكائه . فيأتى الرأسماليون ويشترون اختراعه . ولو كان المخترع بارعاً فى المساومة - وهى شىء لا يجيده إلا الأقلون من المخترعين - لأجبرهم على أن يدفعوا له فى نظر استفادتهم من الإختراع،ما يجعله غنياً، ويدخل فى زمرتهم. ولكن فى معظم الأحوال يكون المخترع هو الطرف الخاسر فى الصفقة . لأن عليه أن يبيع حقه فى الاختراع ، بجنيهات قليلة لا تكاد تفى بثمن النماذج والتجارب الضرورية التى قام بها .ولعل موهبة الإدارة والقدرة على التنظيم، والبراعة فى إدارة الآلات ، أسعد حظا من موهبة الإختراع . وأصحاب هذه المواهب يمكنهم أن يتعاملوا مع الرأسماليين بشروط مجزية لصالحهم . خصوصاً فى مجال الصناعات الحديثة الكبرى. ولو كنت تتمتعين بإحدى هذه المواهب ، فلن يعبأ رجال الأعمال بما عندك من براءات الاختراع ، ولن يشتروها منك ، ولكنهم سوف يشترونك أنت بسعر طيب . ويضمونك إلى المؤسسة . أما مخترع الآلة الأول الذى ابتدع فكرتها من العدم ، فيظل أسير سذاجته وطيبة قلبه ، ولن يكون له مثل حظك . وعلى أية حال ، فقد سعى الرأسماليون لإصدار قانون شيوعى يقضى بتأميم جميع الاختراعات بعد مضى أربعة عشر عاماً من تسجيلها ؛ يمكنهم بعدها من استخدامها واستغلالها بلا مقابل دون أن يدفعوا لصاحبها شيئا . وسرعان ما يقنعون أنفسهم أو على الأقل يحاولون إقناع الآخرين بأنهم هم الذين اخترعوا الآلات بأنفسهم ، وبأنهم يستحقون ما هم فيه من ثراء نظير عبقريتهم الفذة . وما أكثر الذين يصدقون ! !

وهكذا بعد أن يتزود كبار الرأسماليين بالمخترعات الميكانيكية ، والتى هى فوق مستوى قدرة المنتجين الصغار ، يبدأون على الفور بإخلاء السوق من منافسيهم من صغار المنتجين . فيقومون بالعمل الذى كان يقوم به النسَّاج على نوله اليدوى فى كوخه الصغير ، بتكاليف أرخص : فى مصانعهم الكبيرة ذات الأنوال الميكانيكية العالية الثمن ، والتى تُدار بالبخار . ويرغمون صاحب طاحونة الهواء ، أو الطاحونة التى تدار بالماء ، على هجر عمله ، عندما يقومون هم بعملية الطحن فى منشآت كبيرة تدور فيها آلات قوية وطواحين حديدية ضخمة . وبدلا من

استخدام الحداد المفتول الساعد ، يستخدمون المطرقة الميكانيكية ، التى يعجز عن حملها ألف ڤولكان (١) . ويستخدمون مقصات تستطيع قطع صفائح الصلب ، والقضبان الحديدية الثقيلة ، بسهولة أكثر مما تفتحين بها علبة اللبن المجفف المصنوعة من الصفيح . ويقومون بإنزال سفن هائلة الحجم من الصلب إلى البحر ، تدور بالآلات ، مما لو رآها عمال السفن الذين صنعوا مراكب كولومبوس ، لتولوا عنها مدبرين ، وقالوا إنها من عمل الشيطان . ويشيدون العمارات التى ترتفع لتناطح السحاب ، وتحتوى على مئات المساكن ، الواحد فوق الآخر ، ومبنيّة كلها من الصلب والخرسانة ، بحيث لو سرت بينها لوجدت مجموعة من الشوارع الرأسية متفرعة من الشارع الأفقى الذى تسيرين فيه . وهم يصنعون بالآلات ، من نسيج الدنتلا فى اليوم الواحد ، أكثر مما تستطيعه عشرة آلاف امرأة تعمل باليد ويصنعون الأحذية بالآلات ، وساعات الحائط بالآلات ، والدبابيس والإبر بالآلات . بل هم يبيعون لك الآلات لتستخدميها بنفسك فى منزلك الخاص . مثل المكنسة التى تعمل بتفريغ الهواء ، لتحل محل مقشتك التقليدية . وهم يمدون تيارات الكهرباء والماء التى يستخدمونها فى مصانعهم ، إلى منزلك ، ليزودونك بالماء والغاز والكهرباء حتى تتمكنى من إضاءة حجراتك ، وتدفئتها ، وحمل شخصك الكريم فى مصعد كهربائى ، من البدروم إلى أعلى حجرة فى السطح ، دون أن تتحملى مشقة الصعود والنزول على السلّم . ويمكنك أن تغلى الماء فى قِدرك ، وتطبخى غذاءك بواسطتها . بل يمكنك عمل الخبز القديد بواسطة الآلة . ويبيعونك فرنا صغيرا لهذا الغرض ، مزوداً بجهاز توقيت آلى ، يتولى قذف الخبز بعد أن يتقدد ، وقبل أن يحترق .

وقد تبدو السلع المصنوعة بواسطة الآلات ، أسوأ وأردأ نوعاً من المصنوعة باليد . ولكن هذا يحدث فقط فى أول عهدها . وسرعان ما تتحسن وتصبح أجود وأفضل منها . أو على الأقل تضاهيها فى الجودة . وحتى لو كانت أقل منها فى الجودة ، ففيها ميزة الرّخص . وعلى كل حال سواء كانت أجود أم أردأ ، أغلى أم أرخص ، فسرعان ما تصبح هى الوحيدة الموجودة فى السوق ، ولن تتمكنى من الحصول على

---

(١) Vulcan إله النار والحديد فى الأساطير الرومانية .

بديل لها ولو أردت . ذلك لأننا نسينا كيف نصنع الأشياء بأيدينا ، وأصبحنا في الوقت الحاضر نعتمد اعتمادا كليا على الصناعات الآلية الكبرى ، على الرغم من محاولات الحرفيين المهرة الذين ورثوا مهارتهم أبا عن جد ، وسعيهم في أن ينفخوا الحياة في الصناعات اليدوية القديمة . وعندما اخترع وليم موريس — وهو فنان عظيم وحرفيّ عظيم — قصته الخيالية عن الذراع التي انخلعت من الفأس في القرية ، ولم يتمكن أحد من إعادتها إلى مكانها من الفأس . حتى اضطروا إلى إحضار آلة كبيرة ، وثمانية من المهندسين خصيصا من لندن لتركيبها في مكانها ، فهذه القصة التي تدل على جهل الناس بالأشياء الصغيرة وكيف تُصنع ، لم تعد الآن خيالية ولا بعيدة عن التصديق كما كانت في أيام الملكة آن . ولكن عزاءنا الكبير ، هو في أن الآلات قد صنعت لنا الآن فؤوساً كثيرة رخيصة ، بحيث لو انخلعت ذراع فأس ، لما اهتممنا بإعادتها إلى مكانها كل هذا الاهتمام . بل ربما طرحناها بعيداً واشترينا غيرها ، ولكن بشرط أن يكون الرجال والنساء الذين يقفون وراء هذه الآلات الضخمة في المصانع ، يعيشون حياة أفضل من أسلافهم الذين كانوا يعملون بأيديهم كل شيء . لو تحقق هذا الشرط فإن ما حلّ بنا من تغيير يكون نعمة وبركة .

وليكن في علمك ، أنني لا أزعم أن هذه المزايا قد توفرت كلها وبصفة دائمة . في وقتنا هذا . فمعظمنا لا يزال يستعمل أدوات رخيصة ورديئة ، ومعظمنا لا يزال يحيا حياة رخيصة وسيئة للغاية . ولكن الغلطة ليست غلطة الآلات والمصانع الكبيرة ، ولا هي في استخدام المال الفائض في إقامتها : الغلطة هي غلطة التوزيع غير المتساوي للمنتجات ، ولأوقات الفراغ المتاحة ، بعد تخفيف عبء العمل وخفض ساعاته .

وبعد ، فإن هذا النظام السيء للتوزيع ، ليس نظاماً حتمياً ، ولا هو ضرورة لازمة ، إذا لم يتجمع المال الفائض في أيدي أفراد قلائل . ولو كان هذا المال الفائض تحت تصرف البنوك المؤممة ، والبلديات ، التي تشرف وتهيمن على استخدامه لصالحنا جميعاً ، فإن استغلال رءوس الأموال في الصناعة على نطاق واسع ، يصبح خيراً عميماً كله لا تشوبه أية شائبة . بدلا مما هو حاله الآن :

خير ، ولـكن تخالطه الشرور من نوع أو من آخر؛ نعمة، ولـكن تحفها اللعنات من كل جانب . مما حدا بصمويل بتلر (١) أن يقول فى كتابه المشهور عن اليوتوبيا المسمى إيرون Erewhon يجب أن يعتبر صنع الآلات ، أو مجرد امتلاكها ، جريمة يعاقب عليها .

ولا يزال هناك عدد من أشد خصوم الاشتراكية ذكاء وألمعية ، ينادون بالعودة إلى حياة القرن الثامن عشر ، أى إلى ما قبل أن تدخل الآلة حياتنا . ولـكن معنى هذا الاقتراح الوجيه ، أن نعود إلى تعداد السكان الضئيل فى ذلك الوقت . ذلك أن الوسائل البدائية القديمة ، لا يمكن أن تنتج ما يكفى للاثنين والأربعين مليونا من مواطنينا . إن استخدام رءوس الأموال فى الصناعة على أوسع نطاق ، بحيث ننفق مثلا مليونا من الجنيهات من المال الفائض ، لنحصل على بكرة الخيط بأربعة بنسات ، أصبح شيئا ضروريا فى حياتنا . وقد وجد ليبقى إلى الأبد . فإذا ما ساد النظام الاشتراكى ، فسيصبح المليون جنيه ملكية عامة لا فردية ، وسينخفض ثمن بكرة الخيط إلى أقل من بنسين : وإذا كان قصارى القول حاداه فإنى ألخص الموضوع كله فأقول : إن استخدام رءوس الأموال فى الصناعة شىء ، والرأسمالية شىء آخر تماماً . رءوس الأموال لا تسبب لنا أى ضرر ولا أى أذى ما دام رأس المال خادماً لنا وليس سيداً . أما الرأسمالية فتحوّله — بطريقة تلقائية ومحتومة — إلى سيّد يتصرف فينا بدلا من أن يكون خادماً لنا . وهكذا أصبحنا فى ظل الرأسمالية ، عبيدا وخدماً للأفراد القلائل ، بدلا من أن نكون فى ظل الاشتراكية خدّاما وموظفين فى الحكومة .

وأذكّرك إن احتجت إلى التذكير، بأن مرحلة الانتقال الكبرى التى مرت بها الحرف اليدوية فى الكوخ الصغير ، لتصبح صناعات آلية واسعة النطاق فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يطلق عليها الاقتصاديون والمؤرخون اسم الثورة الصناعية.

---

(١) Saumel Butlr ١٨٣٥ — ١٩٠٢ كاتب إنجليزى ورسام وموسيقى . كتب فى نظرية التطور وأصل الأنواع . أحسن مؤلفاته « إيرون » وهى قصة خيالية تدور حول علاقة نظرية التطور بالثورة الصناعية ، وتحكى عن شعب يعاقب على المرض ولا يعاقب على الجريمة . ومن مؤلفاته أيضا الحياة والعادة Life & Habit وطريق كل الجسد The Way of All Flesh وغيرها .

اخراج رأس المال من البلاد

كل حديثنا حتى الآن ، كان يدور حول نمو الرأسمالية وتطورها الراهن ، فى داخل حدود الوطن . ولكن رأس المال لا يعرف له وطناً ؛ أو بالأحرى يجد لنفسه موطنا فى كل مكان يحل فيه . ومن العجيب أن يأتى الاشتراكيون والشيوعيون المحترفون ، ويسمّون أنفسهم دوليّين ، ويرفعون راية حمراء ، التى هى راية العمال فى جميع البلاد والأركان ، ويدّعون أنهم وحدهم الدوليون وسواهم القوميون والوطنيون المحليوّن . ومعظم الرأسماليين ، يتباهوون بالفعل بأنهم وطنيون قوميون ، يفخرون بوطنيتهم وقوميتهم ، ويلوّحون بالراية البريطانية فى كل مناسبة تلوح . ولكن مع ذلك — مع تباهى الاشتراكيين والشيوعيين بدوليّتهم ، وتباهى الرأسماليين بقوميتهم ، فإنك إذا هبطت من سماوات الشعارات والهتافات ، إلى أرض الواقع الصلبة ، سترين أن الامر عكس ذلك تماماً . ستجدين أن كل الخطط العملية التى يدعو لها الاشتراكيون البرطانيون ، تؤدى إلى إبقاء رأس المال البريطانى فى داخل حدود بريطانيا ، لينفق منه على تحسين الأحوال فى أرض الوطن. بينما يعمد الرأسماليون البريطانيون إلى إخراج رأس المال البريطانى من بريطانيا ، إلى أطراف الأرض بمئات الملايين فى كل عام . ولو أكرهنا الرأسماليين — وتحت أيديهم كل الأموال الفائضة فى بريطانيا — على أن ينفقوها فى داخل الجزر البريطانية ، أو لو بلغت بهم الوطنية الحقة ، أو حب الجماعة والصالح العام ، أو ضيق الأفق الدولى ، أو أى دافع من الدوافع ، ليفعلوا ذلك من غير إكراه ، فربما استطاعوا على الأقل ، أن يتظاهروا ويتفاخروا بحق ، بأنهم وطنيون مخلصون . ولكننا لسوء الحظ نسمح لهم بأن يخرجوا به من البلاد لينفقوه حيثما شاءوا . أما من ناحيتهم هم ، فلن يقع اختيارهم — كما رأينا — إلا على المكان والبلد الذى يعود عليهم بأكبر دخل وأكبر ربح . وهكذا ، فهم كما بدأوا فى الاتجاه العكسى ، فى

مشروعاتهم الداخلية ، لايتحركون فى اتجاه الصواب والخير ، إلا بعد أن يستنفدوا إمكانيات الجانب الخطأ ، وينالوا منه كفايتهم ، ويفعلون نفس الشىء تماماً فى مشروعاتهم واستثماراتهم فى الخارج .

ومرة أخرى نعود إلى مثال تجارة الخمور ، لأنه الواقع أوضح الأمثلة على أن الجانب الخطأ أو الاتجاه الخطأ هو أكثر الاتجاهات ربحاً ، ومشروعاته هى أكثر المشروعات مكسبا من الناحية التجارية .

لقد أصبح واضحاً ومؤكداً ، أن إطلاق يد الرأسمالية ، فى تجارة الخمور فى بريطانيا ، سيؤدى حتما إلى القضاء على إنجلترا قضاء مبرماً ، مما أرغم الحكومة على التدخل فى الأمر . فالمشروبات الروحية يمكن أن تقطّر بتكاليف زهيدة جداً بحيث يمكنك أن تُسكرى امرأة ببنس واحد . وتغيّبيها عن الوعى تماماً ببنسين ، وتحققين فى نفس الوقت ربحاً طيباً . وعندما رخّصنا للرأسماليين بذلك ، فعلوه بلا تردد ولا وازع ، لأنهم لاينظرون إلى أى اعتبار آخر ، سوى أرباحهم . ومالبثت الحكومة أن رأت جماهير الناس ، تُعبّ هذه السموم فى بطونها عبّاً ، ثم يسكرون ويعربدون ويخربون بيوتهم ، ويصابون بالجنون من تعاطى الخمور الرديئة ، وما لا حصر له من المصائب والنكبات . فأصدرت الحكومة قانوناً ، ينص على أن يدفع كل مقطر للخمر ،كذا وكذا من المال على كل جالون من الخمر القوية المعتمة يقطره فى مصنعه ، بحيث لا يستطيع أن يجنى من تجارته أى ربح ، إلا إذا رفع أسعار بيع الخمر . وهذا جعل الخمور غالية الثمن . ولكن لا يزال هناك سكر وعربدة ومدمنون كثيرون . وما زالت النساء العاملات الكادحات ، يعانين أمر المعاناة ، من تسرب النقود من جيوبهن ، واقتطاعها من ميزانية البيت ، لتذهب إلى حساب الويسكى والبيرة التى يشربها أزواجهن . ولكن على كل حال ، لم يعد فى وسع العمال الآن ، أن يفرطوا فى الشراب بلا حساب ، وبطريقة تؤدى بهم حتما إلى الخراب ، كما كانوا يفعلون أيام هوجارث[1] عندما رسم لوحته الفنية الرائعة « طريق الخمور » .

---

(١) Hogath رسّام إنجليزى مشهور ولد فى أواخر القرن السابع عشر ، مات ١٧٦٤ . وشهرته جاءت من لوحاته الهزلية الكاريكاتورية .

وقد سبقتنا الولايات المتحدة ، فى هذا الطريق بشوط طويل ، لعزم الحكومة هناك على معاومة التحلل والفساد والانهيار المعنوى والأدبى والخلقى، الذى سببته تجارة الخمور الحرة . فقد حاولت حكومات الولايات الأمريكية ، اتباع أسلوب فرض الضرائب على الخمور القوية ، ثم وجدت أن من المستحيل وقف الإفراط فى الشرب بهذا الأسلوب . فاتخذت الحكومات ، واحدة بعد أخرى قراراً حازماً بتحريم تجارة الخمور تحريماً قاطعاً . فلما فعلت ذلك أغلبية حكومات الولايات ، أصبح من الممكن إصدار قانون إتحادى (أى قانون يسرى على جميع الولايات الأمريكية) يحرم تجارة ، بل حيازة ، أية مشروبات مسكرة فى أى مكان داخل الولايات المتحدة . وكانت الفوائد التى جُنيت من هذه الخطوة الحازمة ، فوائد جليلة ، وعاجلة لدرجة أن الأمريكيين الذين كانوا يشترون الخمور من المهربين أينما وجدوهم ، كانوا يصوّتون فى صف التحريم ، ويؤيدون دعاة التحريم . وبالطبع كان يصوّت فى صف قانون التحريم ، المهربون الذين بلغت أرباحهم أرقاماً أسطورية . وإجراء تحريم الخمر سوف يُتخذ عاجلا أو آجلا فى كل بلد رأسمالى ، لأنه إجراء وقائى ضرورى ضد الآثار المدمّرة لتلك التجارة الوبيلة . والبديل العملى الوحيد لمثل هذا الإجراء هو وضع تجارة الخمور تحت إشراف البلديات أى : الاشتراكية .

ويعمد تجار الخمور وزبائنهم ، إلى صفحات الجرائد ، فيسوّدونها بالقصص والحكايات والنوادر ، من أن التحريم قد فشل فى أمريكا ، وأن الأمريكيين قد لجأوا إلى المخدرات ، لتعذر حصولهم على الويسكى ، وأنهم أصبحوا يشربون فى ظل التحريم ، أكثر من ذى قبل . واقتبسوا لذلك كلمة سخيفة قالها أسقف من أساقفة أبروشية بيتر السابقين وهى : أنه يفضل أن يرى انجلترا بلدا حُرّة ومخمورة ، عن أن يراها بلدا مستعبدة وصاحية . (كأن السكران يمكن أن يكون حُرا على أية صورة من الصور ، حتى ولو هرب من قبضة البوليس). ويتعين عليك أن تتذكر دائماً هذه الحقيقة التى يغفلونها دائماً ، وهى أن ملايين الأمريكيين الذين لم يسكروا فى حياتهم مرة واحدة ، ولم يلمسوا فى الاعتدال فى شرب الخمر، أى أضرار، هؤلاء الملايين قد صوّتوا من أجل التحريم والقضاء على هذه العادة البغيضة لشرب الخمر،

يحدوهم على ذلك الصالح العام لبلادهم ، واعتبارات الكرامة الإنسانية ، والحرص على بقاء الحضارة . ولا تنس أيضاً أن الاستغلاليين عندنا قد انتهزوا الفرصة ، وانغمسوا إلى الأذقان فى عمليات التهريب ، تهريب الخمر إلى أمريكا . وينظرون بالطبع إلى الإجراءات المتخذة ضدهم من جانب الحكومة الأمريكية ، على أنها عدوان وافتئات على حرية التجارة وعلى الحرية البريطانية . ولو كانت أمريكا دولة ضعيفة مثل الصين عام ١٨٤٠[1] ، لدفع هؤلاء الاستغلاليون بلادنا إلى الحرب لفرض الويسكى على أمريكا بقوة السلاح .

على أية حال ، إياك أن تندفعى إلى الاعتقاد بأن التحريم هو الوسيلة المثلى لعلاج مشكلة الخمر ، لا لشيء إلا لأنه أسلوب عنيف لمكافحة الاستغلال البشع فى تجارة الخمور . فنحن إذا ما تخلصنا من الرأسمالية ، لا يستطيع أحد أن يقطع بأننا سنتخلص أيضاً من مشكلة الخمر . وعلى أية حال فلنا عودة إلى هذا الموضوع فيما بعـــد . إن ما يعنينا الآن هو أن نؤكد أن رأس المال ليس له وطن وليس له ضمير . فإذا هُزمت الرأسمالية فى بلد من البلاد المتحضرة أمام قوانين التحريم ، يمكنها أن تبعث بأموالها إلى الخارج ، إلى أى بلد لم يبلغ بعد هذه الدرجة من الحضارة ، وهناك يمكنها أن تصنع ما تشاء . فقد تسبب الرأسماليون الإنجليز فى إبادة جماعات كاملة من الزنوج عن طريق الخمر وتجارة الخمر ، عندما حُرِّم عليهم أن يصنعوا نفس الصنيع بمواطنيهم الإنجليز . لقد كانوا على وشك أن يتمادوا فى جريمتهم تلك ، ويفرشوا أرض أفريقيا السوداء بجماجم وعظام الأهالى ، بحيث تصبح الصحراء مقبرة كبيرة للسكان ، لولا أنهم اكتشفوا وسيلة للربح أفضل من بيع الخمر ، ألا وهى بيع الرجال والنساء أنفسهم بدلا من تسميمهم وقتلهم بالخمر . كانت تجارة الخمر تجارة رابحة ، ولكن تجارة الرقيق كانت أكثر رواجاً . وقد جمعوا أرباحاً هائلة ، من عمليات الاختطاف بالجملة للأهالى ،وشحنهم على ظهور المراكب وبيعهم فى أمريكا ، كعبيد . وهناك مدن كاملة مثل مدينة بريستول شُيدت على عظام الزنوج وجماجمهم . وهناك ملكات متوجات من ملوك البيض ، ساهمن

(١) أيام حرب الأفيون ١٨٤٠ عندما فرض الاستعمار البريطانى الأفيون وتجارة الأفيون على الشعب الصينى بقوة السلاح

بأموالهن فى تجارة الرقيق وربحن منها الكثير . . وكان من الممكن أن تظل تجارة الرقيق تجارة مشروعة فى بريطانيا ، لولا جهود الفضلاء والمفكرين البريطانيين ، التى انتهت بتحريمها بمقتضى القانون . وكانت عيون هؤلاء الأخيار من الرجال ، متجهة إلى المآسى والفواجع التى ترتكبها الرأسمالية فى أطراف الأرض ، بينما غفلت عن مأساة الأطفال البريطانيين الذين كانوا يشتغلون فى المصانع البريطانية فوق طاقتهم ، ويُضربون بنفس القسوة التى يُضرب بها أطفال الزنوج فى مزارع سادتهم الإقطاعيين .

ولو كان إحساسك مرهفاً ، وقلبك رقيقاً ، فاحذرى أن تفقدى رشدك وأنت تقرئين عن هذه الفظائع . إن السخط من أجل الفضيلة حافز قوى . ولكنه طعام وبيل تضوى به الأجسام . ضعى نصب عينيك المثل القديم الذى يقول إن الغضب شر ناصح . وإياك إياك والتمادى فى الانفعال . والرأسماليون عندنا . لم يكونوا أشراراً سيىء القصد ، فى البداية . إنهم لا يقصدون الشر للشر . أبداً . بل إنهم لا يلوثون أيديهم بالعمل أبداً . إنهم يتمتعون فى الغالب بأيد كأيدى السيدات الناعمات ، أيد طيبة خيرة مثقفة تنتمى إلى أرقى الطبقات . إن كل جريرتهم هى أنهم استثمروا أموالهم الفائضة بالطريقة التى تجلب لهم أكبر الأرباح . فلو حققت تجارة اللبن أرباحاً أكبر من تجارة الخمر، أو لو كسبوا من هداية الزنوج للمسيحية أكثر من بيعهم كعبيد ، فما لاشك فيه أنهم كانوا سيتاجرون فى اللبن وفى الكتب المقدسة بنفس الرغبة ونفس الحماسة ، أو بالأحرى بنفس التلقائية والسلبية ، التى تاجروا بها فى الخمر أو فى الرقيق .

وما إن قضوا مأربهم من تجارة الخمر ، وأوقفت تجارة الرقيق ، مضوا فى طريقهم يمارسون المشروعات الصناعية العادية ، ووجدوا أن الأرباح يمكن أن تُجمع ، من تشغيل العبيد فى المصانع ، كما تُجمع من خطفهم وبيعهم. واستخدموا نفوذهم السياسى لإغراء الحكومة البريطانية ، بضم مساحات شاسعة من إفريقيا للإمبراطورية ، وبفرض ضرائب على الوطنيين لايمكنهم دفعها ، إلا إذا اشتغلوا لحساب الرأسماليين كما هو الحال مع العمال البريطانيين مع فارق واحد ، هو أن أجورهم أبخس ، وتنقصهم الحماية التى يجدها العمال البريطانيون فى قوانين المصانع

الانجليزية ، وفى الرأى العام الإنجليزى . وجمعت ثروات طائلة بهذه الطريقة ، واتسعت رقعة الإمبراطورية . ورفعوا شعار « التجارة فى أعقاب الراية » ومعناه الحقيقى أن راية الإمبراطورية تأتى فى أذيال التجارة ، ثم يعقب ذلك مزيد من التجارة . وقام الرأسمال البريطانى بتطوير العالم وإنمائه فى كل مكان (إلا فى مكان واحد هو بريطانيا) وأعلنت الصحف وهللت وقالت هذا عمل رائع عظيم،وأعرب الجنرالات العظام أمثال لورد روبرتس[1] عن إيمانهم بأن الله قد كتب فى لوحه المحفوظ ، أن ثلاثة أرباع الدنيا يجب أن تحكم بواسطة الشباب خريجى مدارسنا الخاصة ، والتى (بهذه المناسبة) لا يبذل فيها أقل جهد لأن يُشرح لتلاميذها الحكمة من وراء السلب والنهب الذى تتعرض له بلادهم ، لتنمية بقية بلاد العالم وتطويره ، اللهم إلا ما تتمتع به طبقتهم الصغيرة المحدودة من ثراء مؤقت .

أجل ؛ لا يوجد فى تاريخنا السياسى كله ، عملا أبشع ولا أفظع من أن يُسمح بكل طيش ونزق المال البريطانى الفائض الذى نحتاج إليه فى بلادنا احتياجاً مراً ، لتعزيز طاقاتنا الإنتاجية إلى أقصى مداها ، ولإزالة الأحياء السكنية القذرة التى هى بؤرة للفساد الاجتماعى ، يُسمح له بأن يخرج من البلاد ويصدّر إلى الخارج بواقع مائتى مليون جنيه فى العام. فى الوقت الذى نترك فيه الأمة ترزح تحت عبء البطالة ، ويُستنزف قواها البشرية ، بهجرة سكانها باطراد إلى الخارج ، وتتحمل نفقات قوات بحرية وعسكرية هائلة ، لا نجنى من ورائها إلا تدعيم قوات خصومنا الأجانب الذين يقفون لنا بالمرصاد.هذا وتعمل أموالنا فى الخارج على تمهيد الطريق أمام الصناعات فى البلاد الأخرى لكى تقوض دعائم استقلالنا الصناعى،لأنها باتت تصنع لنا بضائع ومنتجات ، كان من الممكن أن نصنعها بأنفسنا ولأنفسنا ، وبنفس الدرجة من الإتقان.ولو أن جانبا صغيرا من المال البريطانى الفائض الذى أنفقه الرأسماليون الإنجليز ، لتزويد أمريكا الجنوبية بالسكك الحديدية والمناجم والمصانع أنفق فى شق الطرق إلى مدننا الساحلية ، واستغلال القوى المائية الجبارة الكامنة ، فى حركة

(١) Lord Robrts ١٨٣٢ — ١٩١٤ أحد العسكريين البريطانيين المعاصرين .

المد والجزر ، وحركة التيارات البحرية على طول سواحلنا الجرداء فى اسكتلندا وإيرلندا ، أو حتى لو أنه أنفق لوضع حد لتلك السخافات الرأسمالية السقيمة مثل نقل المحاصيل الزراعية من مقاطعة إنجليزية إلى مقاطعة إنجليزية أخرى عن طريق أمريكا ، لو فعلنا ذلك لما كنا الآن جالسين نشكو مُر الشكوى من البلاد التى دفعنا فيها بأموالنا الفائضة لتنميتها ، ومن أنها أصبحت تنافسنا فى التجارة والصناعة ، فتبيع بأسعار أرخص من أسعارنا ، وتتسبب فى تعطل عمالنا لعدم وجود عمل لهم ، ومن ثمّ يلقى بهم فى الطرقات عالة على الصدقات العامة .



الإعانات وإنقاص عدد السكان
والجنات الطفيلية

استهوتنى قليلا النزعة البلاغية فى أواخر الفصل السابق شأن الاشتراكيين عندما يكتسبون — مثلى — عادة التحدث إلى الجماهير . وآمل ألا أكون قد تماديت فى بلاغتى الخطابية فأثرت سخطك ، وجعلتك تتجاوزين عن حقيقة جوهرية . وهى أنه بينما تجرى هذه الأحداث الفظيعة الرهيبة ، تعود أرباح رءوس الأموال التى خرجت من البلاد ، إلى داخل البلاد من جديد مالا حلالا بلا مقابل (وذلك فى صورة واردات ليس لها ما يقابلها من الصادرات) وأن هذا المال ينفق هنا بين ظهرانينا بواسطة الرأسماليين . وهذا الانفاق يهيء العمل الوفير للعمال . إن رأس المال هو الذى خرج ، ولكن الدخل والأرباح تعود إلى البلاد . وهنا يبرز هذا السؤال : تُرى هل نحن الآن — بكوننا فقراء مدلّلين نعيش عالة على كد الأمم الأخرى — أسوأ حالا مما كنا فيه ؟ فإذا كانت الأموال التى تدخل البلاد فى صورة أرباح ودخل ، أكبر من التى خرجت فى صورة رءوس أموال ، أفلا تتحسن أحوالنا بذلك ؟

والرد الذى يتبادر إلى الذهن على الفور ، هو النفى القاطع . ذلك لأن نفس رءوس الأموال ، لو أنها أنفقت فى داخل البلاد ، كان من الممكن أن تدر دخلا مساويا لما جاءت به من الخارج وربما أكبر ، ولو أن الرأسماليين لن يحصلوا منه على الشيء الكثير . والحق لعلهم لا يحصلون منه على شيء قط ، لو أنها أنفقت فى الأعمال والمشروعات العامة الكبرى النافعة ، مثل إزالة الأحياء السكنية الفقيرة ، وعمل «كورنيش» على شواطيء الأنهار ، وشق الطرق ، والتخلص من لعنة الدخان العادم من جو المدن ، وإنشاء المدارس والجامعات الحرة ، وما إلى ذلك من المصالح العامة ، التى لا يمكن تدبير تكاليفها إلا على الطريقة الشيوعية ،

بواسطة فرض العوايد والضرائب ، ولكن المشكلة ليست بهذه البساطة بل هى أشد تعقيدا من ذلك .

افرضى أنك عاملة فى مصنع ، وتعودت أن تقفى أمام آلة من الآلات هناك ، كما تسكنين أنت وأهلك فى حى فقير من أحياء المدينة الصناعية المكتظة بالسكان ، وفجأة تجدين نفسك مفصولة من العمل ، والمصنع أغلقت أبوابه . والسبب هو أن التجارة والأعمال والنشاط قد تسربت إلى خارج البلاد بطريقة غامضة غير مفهومة . وستتبينين سريعاً أن عمال الصناعة بمن هم على شاكلتك ، لم يعودوا مطلوبين للعمل ، بينما تكتشفين أن هناك طلباً شديداً على الوصيفات والقهرمانات والموظفات فى محلات « الخردوات » الأنيقة . والجارسونات فى الفنادق المنتشرة حيث يقضى الناس عطلة نهاية الأسبوع بعد رحلة خلوية بالسيارة ، وكذلك على الخادمات على ظهر البواخر الشامخة التى تشبه القصور المشيدة ، والخياطات والطباخات من الدرجة الأولى (اللاتى يبعدن عن الأنظار بين جدران المطبخ ، فلا يظهرن إلا إذا دُعين ونُودين باسم « الرئيسة » ، « باللغة الفرنسية » : Chef) وما إلى هؤلاء من مختلف الألوان والأشكال من السيدات اللاتى يحتاج الأغنياء العاطلون بالوراثة إلى خدماتهن . ثم تجدين نفسك وأنت العاملة السابقة فى المصنع ، عاجزة عن الالتحاق بمثل هذه الأعمال . لأنها تتطلب دراية خاصة . كما أنك لست من الطراز الذى ، يلائم هذه الأعمال . فلا تتوفر فيك طريقة الكلام اللازمة ، ولا المظهر ، ولا الهيئة ، ولا آداب السلوك التى تعتبر ضرورات لا غنى عنها . لكل هذا ، وبعد أن تنقضى فترة طويلة فى يأس ومسغبة ، تعثرين على عمل فى مصنع كريمة وشيكولاتة ، أو ورشة مربى وكراملة . أو تصبحين ماسحة بلاط باليومية . فإذا كانت لك ابنة ، فسوف تربينها وتعدّينها للعمل فى مصنع الشيكولاته والكريمة ، أو فى وظيفة وصيفة أو قهرمانة . ولن تفكرى أبداً فى إلحاقها بمصنع غزل أو نسج .

ومن المحتمل جدا ، أن ابنتك ستقبض راتبا أكبر مما كنت تحصلين عليه فى مصنعك القديم . كما أنها ستلبس ثيابا أفضل من ثيابك ، وستتعلم طريقة الكلام اللطيف الظريف ، وسلوك السيدات المحترمات وآدابهن ، أكثر منك بكثير

وقد يبلغ بك السرور والامتنان ، أن تحمدى الله وتشكرى فضله ، لأنه قيّض بعض الهنود أو الصينيين أو الزنوج أو أى أجنبي آخر ، ليقوموا الآن بالعمل الشاق الذى كنت تقومين به . وحرّر ابنتك من إساره بحيث أصبحت تقوم بعمل أرق وأكبر أجراً وأكثر احتراماً . وإذا كان لك ابن ، فربما أصبحت حاله هو الآخر أحسن من حال أبيه الذى كان عاملاً فى صهر الحديد ، لأنه التحق بوظيفة مرّن لخيول السباق . فضلا عن قربه من الناس الأفاضل ، وتخلقه بأخلاق « الجنتلمان » . ولو امتد بك العمر ، لرأيت مناطق مصانع الفخار القبيحة المنظر تختفى من الوجود نهائيا فى مثل مدينة منشستر وشيفيلد وبرمنجهام ، وتحل محلها مدن سكنية أنيقة ، ومنتجعات الراحة والمتعة مثل بورنماوث وشلتنهام ومالفرنز . وربما عشت حتى ترين أودية ويلز تسترد جمالها التليد ، الذى كانت تتمتع به قبل أن تفسده المناجم . وشىء طبيعى جداً فى نظرك أن تسمى هذه التغييرات رخاء ورفاهية ، ثم تُجمعى رأيك وتصوّتى فى صالحها. فإذا جاءك من يحذرك وينبهك إلى أن هذا معناه أن الأمة قد أصبحت تعيش طفيلية وعالة على العمل الأجنبى ، وأنها بسيرها فى هذا الطريق ، إنما تسعى إلى حتفها بظلفها ، لوجاءك مثل هذا الشخص لكان جزاؤه منك المقت والنفور والازدراء .

ومع ذلك فهو تحذير له فائدة كبرى ، وله ما يبرره حقا . فلو أن أمة من الأمم ، تمكنت من تحويل جميع الأيدى الخشنة العاملة فى المصانع ، إلى موظفين فى المصانع نفسها ، حسنى المظهر ، حسنى العبارة والسلوك والآداب ، يتمتعون بقدر حسن من التعليم ، ويُحترمون الاحترام الكافى ، ويمنحون نصيباً عادلاً من الثروة التى ينتجونها ، لو تمكنت أية أمة من فعل ذلك فلاشك أنها تكون أمة أغنى وأسعد حالا مما كانت عليه قبل ذلك ، ولكنها إذا حولتهم إلى وصيفات وقهرمانات وبائعات للقبعات التى تساوى الواحدة منها عشرين جنيها (هذا بالطبع إذا كن عاملات لا عمالا) فإن الأمة بذلك تحطّم عمودها الفقرى الذى تعتمد عليه ، وتستبدل بتاريخها وماضيها المجيد ، فصلا صغيرا ويكتب عنها فى باب الأمبراطوريات المضمحلة المنهارة . إن الرفاهية والكسل اللذين يعيشان فيها ،

سيجعلانها عاجزة عن إجبار البلاد الأجنبية على دفع الجزية ، والأرباح ، التى تعيش منها . فإذا كفت هذه البلاد عن إمدادها بالطعام ، لم تعرف كيف تطعم نفسها بنفسها ، لأنها قد نسيت طريقة إعداد هذا الطعام وصنعه . وبهذا يتقوض بنيانها وسط مظاهر الأبهة والأرستقراطية الزائفة.

ولكن هذه الصورة القاتمة ، لمستقبل أى بلد تترك أعمالها الحيوية فى أيدى بلاد أخرى ، وتعتمد فى أمور معاشها وضروريات حياتها على الأجانب ، وتقعد راضية ناعمة فى جنة طفيلية مريحة ، كطفيلية السيدات المرفهات ، هى فى الواقع مرغوب فيها إلى حد كبير . فلو تحوّل جميع رؤساء العمال فى المصانع إلى رؤساء خدم وسعاة فى بيوت الأغنياء ، وذلك على أثر لمسة سحرية من عصا المَلاك الحارس فى قصة سندريللا ، فقد يكون هذا نعمة وبركة عليهم . وربما لم يعترضوا عليه . ولا زوجاتهم كذلك ، ولكن هذا لا يمكن أن يحدث . من المحتمل حقاً أن ينشّىء رئيس العمال ولده ليصبح ندلاً ، ولكنه هو نفسه سيصبح متعطلا . لأنه لن يكون لائقاً للعمل الجديد ، وقد بلغ من السن عتياً ، بحيث لا يستطيع أن يتعلم بسهولة حرفة جديدة . وبما أن حرفته الأصلية لم تتعرض فقط لأزمة مؤقتة من أزمات الكساد المعتادة ، ولكنها رحلت عن البلاد إلى غير رجعة ، فستحق عليه البطالة الأبدية ، وبالتالى سيتضور جوعاً . والرجل الجائع رجل خطر دائما ، مهما كانت أفكاره السياسية معتدلة ومحترمة . إن أى رجل يضمن قوت يومه ، لا يمكن أن يكون ثوريا ، وكل آرائه السياسية لن تزيد عن كلمات تقال . أما الجائعون ، فهم يفضلون إثارة الشغب والفوضى ، على أن يموتوا جوعاً . فإذا تجمع عدد كاف منهم ليتغلبوا على رجال البوليس ، نهبوا وأحرقوا بيوت الأغنياء وقلبوا الحكومة ، ودمروا مظاهر الحضارة تدميراً . أما النساء فسوف يحرّضن الرجال على هذه الأفعال تحريضاً ، وذلك قبل أن يرين بأعينهن أطفالهن وفلذات أكبادهن، يمتن بين أيديهن من الجوع ، ولا لوم عليهن فى ذلك إلا قليلاً .

وهكذا فعندما يرسل الرأسماليون رءوس أموالهم إلى خارج البلاد ، بدلا من تدبير الأعمال الدائمة لمواطنيهم فى داخل بلادهم ، تهب فى وجوههم جماهير الرجال البائسين المتعطلين عن العمل . ولن يكون أمامهم إلا أحد أمرين : إما أن

يطعموهم ، وإما أن يتوقعوا ثورة جامحة . ومن هنا يأتى ما نسميه إعانة البطالة . مهما كانت هذه الإعانة صغيرة فلابد أن تكفى الشخص ليعيش . فإذا اجتمع كل اثنين أو ثلاثة معاً فى مسكن واحد، وضموا إعاناتهم معاً أمكنهم أن ينفقوا منها على أنفسهم ، وتناقص حرصهم على البحث عن عمل ، وتزايدت رغبتهم فى أن يقلدوا السيدات والسادة الأرستقراطيين فى حياتهم : أى أن يمتّعوا أنفسهم على حساب الآخرين ، بدلاً من أن يكسبوا شيئاً بعرقهم . وقد تعلمنا أن مثل هذه الحال، كانت السبب الرئيسى لاضمحلال روما القديمة ثم سقوطها . ومع ذلك فنحن نندفع إلى هذا المصير نفسه منذ وقت طويل ، تندفع إليه لا نلوى على شىء . ثم جاءت الحرب ، فدفعتنا دفعة قوية فى الاتجاه المحتوم نفسه ، حتى تهاوينا رأساً على عقب. فقد اتضح فشل الرأسماليين ، فى أن يوجدوا عملاً للمتعطلين فى أعقاب الحرب . وقد بلغ عددهم بما لا يقل عن مليونى متعطل من الجنود المسرّحين . وكان هؤلاء الجنود طيلة أربع سنوات كاملة ، طاعمين كاسين بصورة طيبة ، ومدربين على استخدام السلاح ، ومنهمكين فى أعمال الذبح والحرق والتدمير ، ويواجهون المخاطر والموت فى كل يوم وفى كل لحظة من تلك السنوات الرهيبة . فإذا لم يُمنح هؤلاء الرجال نقوداً ليعيشوا بهـــا ، فلا شك أنهم سينالونها بالقوة وبالإكراه . ومن ثم تحتم على الحكومة أن تجمع الملايين من الأموال الفائضة من الرأسماليين ، وتعطيها للجنود والمسرّحين . ومازالت ماضية فى هذا السبيل ، والرأسماليون يوافقونها على مضض ، ويجأرون بالشكوى بكل لسان ، ولكنهم يعلمون أنهم لو لم يفعلوا ذلك ، خسروا كل شىء .

ثم استبد اليأس بالرأسمالية ولم تعد تصبر على تلك الحال ، وحاولت عدة محاولات لكى تتخلص من المتعطلين ، وتطهّر البلاد منهم : ومن هنا جاءت فكرة إخلاء البلاد من جانب من سكانها . لأنها تزعم أنها أصبحت مكتظة بهم أكثر من اللازم . ولكن كيف يتم ذلك ؟ حيث إن المتعطلين لن يرضوا بأن يموتوا جوعاً، كما لن يسمحوا بأن يُضربوا بالرصاص ، أو أن يُخنقوا بالغاز أو أن يُقتلوا بالسمّ ، وهذه هى الأساليب الرأسمالية المعهودة فى التخلص ممن يراد التخلص منهم ، بل فى التخلص من أية مشكلة تلقاهم ، لذلك وجد الرأسماليون ، أن من

الممكن إغراءهم بمغادرة البلاد ، وأن يجربوا حظهم فى أماكن أخرى . لذا قامت الحكومة بدفع أجور السفر أو جانب كبير منها لمن شاء أن يهاجر من البلاد ، بحيث يمكنهم أن يسافروا ومعهم بقية من مال . وقد أعلنت الحكومة أثناء كتابة هذه السطور ، أنه لو رغب أى مواطن انجليزى أو أية مواطنة إنجليزية ، فى أن تتفضل بمغادرة البلاد إلى الجانب الآخر من العالم ، فلن يتكلف الشخص إلا ثلاثة جنيهات فقط بدلا مما هو فى الحقيقة أى: خمسة أضعاف هذا المبلغ . وقد أعلنت الحكومة أنها ستتحمل الاثنى عشر جنيها الباقية تشجيعاً للمهاجرين . فإذا لم يتجمع العدد الكافى من الذين يغريهم هذا العرض السخىّ ، فربما عمدت الحكومة قبل أن يمثُل هذا الكتاب للطبع ، إلى عرض السفر مجانا على من يشاء ، بل ربما أعطت كل شخص أيضاً عشرة جنيهات ، تساعده على شق طريقه فى موطنه الجديد . وحتى لو فعلت ذلك ، فهو أرخص بالنسبة لها مما لو أبقتهم فى داخل البلاد يعيشون على الإعانة .

وهكذا نرى الرأسمالية وقد دفعت البلاد إلى هذا الوضع العجيب . وهى أن يُنظر إلى سكان البلاد ، وللمواطنين العاملين ، على أنهم مصدر ضعف الأمة ، وأنه ينبغى لها أن تتخلص منهم كأنهم حشرات سامة . (والمهذبون منا يطلقون على عملية الطرد الجماعية للمواطنين هذه ، اسم : الهجرة المكفولة) ثم يتركون البلاد خالية ، إلا من الرأسماليين ومُلاك الأراضى وخدمهم وحشمهم ، وكلهم يعيشون على الطعام المستورد ، والمصنوعات المستوردة ، عيشة راقية متأنقة . وهم بهذا يحققون حلم السادة الأرستقراطيين ، فى جنة وارفة الظلال ، فيها استهلاك على طول الخط ، ولا إنتاج قط ، تمتد بين ربوعها المتنزهات والحدائق الجميلة ، والمنتجعات والمصحات الفخمة الفسيحة ، بلا مصانع ولا ورش ولا مناجم ولا دخان ، ولا مساكن عمّالية قذرة ، ولا أى من هذه المناظر المؤذية المكدرة للخواطر ، مما يمكن تلافيه تماماً ، باستخدام أكوام المال التى تتدفق على البلاد كأرباح اكتسبت فى الخارج ، وأيضاً باللجوء إلى أساليب منع الحمل وتحديد النسل على أوسع نطاق للحد من زيادة عدد السكان عن العدد الموجود فعلا .

ومن المؤكد أنك ستقولين على الفور ، إن الرأسمالية إذا فعلت كل هذا ، فقد

حققت جنة الله على الأرض . وحتى إذا تناسينا أن هذه الجنة لو تحققت ،فستكون جنة البلهاء والغافلين لا جنة الله على الأرض (وأقول قولى هذا وأنا آسف لأننا جميعا قد درجنا على أن ننظر إلى تلك الأمور ، كأنها المثل الأعلى للمجتمع الإنسانى) أجل ، لو تناسينا هذا ، ولو سلمنا أيضاً أن هذه الجنان والفراديس قد تحققت جزئيا فى بقاع كثيرة من عالمنا الأرضى ، تمتد من مونت كارلو إلى جليفيجلز ، ومن جليفيجلز إلى پالم بيتش وإن لم تتحقق فى دولة بأكلها ، لو تناسينا ذلك ، ولو سلمنا بهذا،فإنه سيكون الدليل على قرب انهيار امبراطوريتنا وحضارتنا . لأن هذه الأمور نفسها هى التى قضت على امبراطوريات قوية سابقة فى روما وإسبانيا ، إذ انتهت بها إلى حالة من العقم والجمود والانهيار المعنوى والخلقى ، أدى إلى تفسخها وتمزقها ، ثم إلى نهبها على يد الأجانب الذين كانت تعتمد عليهم كل الاعتماد . مثل هذه الخطة المشؤومة دمرت حضارات وإمبراطوريات من قبل ، ولم يحدث ولن يحدث أبداً ، أن تُبنى دولة ثابتة الدعائم متينة الأركان، من شعب كامل من الطفيليين ، حيث يعيش العمال سعداء قانعين يتقاسمون ثروات الرأسماليين ، ويتمتعون بالصحة والعافية ، وأيضاً بالظرف واللطف ، لأن الرأسماليين قد بلغت بهم رقة القلب ، وسمو المشاعر ، وحسن التهذيب ، حداً جعلهم يأنفون من مناظر القبح والشناعة والقذارة التى يخلقها الفقر والمرض ، وجعلهم يحرصون على ألا تتأذى عيونهم بها ، ويخشون أن تنتقل إليهم عدواها الوبيلة ، لو بلغ بالرأسماليين الذكاء وبعد النظر ، بحيث يعبأون حقا بسعادة مجتمعهم وصحته ورفاهيته ، وإن كان شقاؤه وأمراضه وعذاباته ، بعيدة كل البعد عن أنوفهم الرقيقة ، لو حدث هذا فسوف يصبح جميعهم اشتراكيين . لسبب وجيه جدا ، وهو أن الإنسان لا يجد متعة فى أن يكون رأسماليا إذا كان يتعين عليك أن تهتمى بشئون خدمك ، ومن تتعاملين معهم أيا ما يكونون (ومعنى اهتمامك بهم أن تقاسميهم دخلك) بنفس الإخلاص والولاء الذى تهتمين بهما بشئون أسرتك، ولو كان ضميرك يقظا وشعورك مرهفاً إلى هذا الحد ، فسوف تكتشفين سريعاً أن هذه المسؤولية باهظة ثقيلة إلى درجة لا تطاق . والسبب هو اضطرارك دائماً للتوفيق بين مصالحك ومصالح الآخرين المتعارضة، وليس هذا فحسب، بل ستضطرين

لتدبير أمورهم كافة وعلاج مشكلاتهم نيابة عنهم . وهو شيء مستحيل فضلا عن عدم جدواه على الإطلاق . ما أسهل أن تقولى إن الخدم يجب أن يلقوا معاملة طيبة ، لا كواجب إنسانى ، ولكن لأنهم إذا لم يعاملوا باللين والحسنى فسوف يصبحون ناقمين وخوّنة ومهملين . ولكنك إذا عاملت خدمك كما تحبين أن تُعاملى به ، ومعنى ذلك أن تنفقى عليهم مثل ماتنفقين على نفسك ، فمافائدة الخدم إذن؟ إنهم سيصبحون همًّا ثقيلا لاشك فيه . سينظرون إليك كأنك نعمة وبركة نزلت عليهم من السماء . أما وقتك وحياتك وراحتك ، فسيذهب نصف هذا كله فى تدبير أمورهم ، ونصفه الآخر فى الحديث عن مشكلاتهم . عندئذ ستذهب عنهم صفة الخدم ، ويصبحون عيالا عليك . بل ستجدين نفسك مكرسة كلها لخدمتهم هم . أما إذا قلت بعد ذلك إنهم خدمك ، فلن يكون فى هذا عزاء لك ، بل دليلا على أنك لم تعودى سيدة لهم ولا سيدة لنفسك ومصيرك . وهذا هو السبب فى أنك تنتهزين الفرصة ، وتهربين من منزلك المريح ـ بخدمه وحشمه ـ إلى معيشة الفنادق . (إذا كنت قادرة على تكاليفها) لأنك فى الفندق بعد دفع الحساب والبقشيش ، ينتهى كل ما بينك وبين خادمة الغرفة ، والجرسون ، ولا حاجة بك قط إلى أن تكونى أنت ربتهم ، ولا أن يكونوا هم عيالك .

وعلى أية حال ، فإن أغلب الذين يقومون على خدمتك ، ويلبون طلباتك ، ليسوا خدماً خصوصيين ، وليسوا على اتصال شخصى بك ، فهم من الموظفين الذين يشتغلون لحساب البائعين والتجار الذين تتعاملين معهم . وبما أن هؤلاء التجار والبائعين ، يتاجرون ويبيعون على أسس رأسمالية ، فستجدين أمامك جميع مخلفات الرأسمالية من عدم مساواة فى الدخل ، وبطالة وعرق ونصب ، وانقسام للمجتمع إلى طبقات ، بما يستتبع ذلك من تفكك فى الأسرة وقيامها على غير أسس سليمة ، وغير ذلك من الشرور ، التى تحول بين المجتمع الرأسمالى وبين الاستقرار والأمن والسلام . إن النظام الرأسمالى المكتفى ذاتيا هو أفضل من النظام الرأسمالى الطفيلى . لأنه على الأقل سيكون بمأمن من التعرض للمجاعة ، كما حدث لألمانيا فى الحرب بالرغم من انتصاراتها العسكرية فى البداية . أما الرأسمالية الطفيلية ، المعتمدة اعتماداً تاماً على غيرها ، مهما بلغ مظهرها من الأرستقراطية والوجاهة والأناقة ، فإنها من حيث الجوهر عرضة دائماً لخطر الموت جوعاً .

التجارة الخارجية وراية الوطن

لنعد الآن فنسأل أنفسنا هذا السؤال : هل إرسال رأسمالنا إلى الخارج هو كل ما تستطيع الرأسمالية أن تفعله عندما يجد أصحاب الأعمال الذين يعملون لحساب الرأسماليين فى المشروعات الصناعية (والذين هم أنفسهم رأسماليون أيضاً خصوصا فى المراحل الأولى للتطور الرأسمالى) أنهم لا يجنون الأرباح الكافية من بيع بضائعهم ومنتجاتهم فى داخل البلاد ، هذا إذا استطاعوا بيعها على الإطلاق ، ومع العلم بأننا رضينا بدفع ضريبة تتكفل بنفقات الهجرة ، لكى نتخلص من الرجال والنساء المتعطلين بسبب تصدير رأس المال ؟

من الواضح أنهم لا يستطيعون تصدير رأس المال الذى استثمروه بالفعل ، لأن العمال قد أكلوه واستهلكوه كله تاركين بدلا منه مصانع وسككا حديدية ومناجم وغير ذلك. وهذه أشياء لا يمكن شحنها فى سفينة أو إرسالها إلى أفريقيا . إن مايستطيعون إخراجه من البلاد . هو رأس المال المدخر حديثا . وهل مايخرج بالفعل — حسب ما رأينا — أكواماً وأكداساً . أما صاحب العمل البريطانى ، الذى يعمل بواسطة رأسمال ثابت ، فى شكل مصانع ثابتة فى أرض بريطانية ، يستأجرها لمدد طويلة ، فيجب عليه أن ينتهى أولا من بيع كل بضائعه التى يملكها فى داخل البلاد ، والتى يستطيع زبائنه البريطانيون أن يشتروها ، ثم يغلق أبواب مصانعه حتى يستهلك كل المخزون لديه من البضائع ، وهذا سيؤدى بالطبع إلى إفلاسه (لأن صاحب الأرض لن يصبر عليه) . وأمامه مخرج آخر : هو أن يقوم ببيع بضائعه الزائدة فى مكان آخر غير بريطانيا ، أى يصدرها خارج البلاد .

ولكن إرسال البضائع إلى البلاد المتحضرة ، مسألة لا تتم بهذه البساطة ،

فجميع تلك البلاد تمارس سياسة تحمى بها بضائعها من المنافسة . ومعنى هذه السياسة أن تفرض ضرائب ثقيلة (عوايد جمركية) على السلع الأجنبية . أما البلدان غير المتحضرة ، التى لا تمارس هذه السياسة ، والتى يبهر أنظار مواطنيها ، أقمشتنا القطنية التافهة ، وأداوات الزينة النحاسية اللامعة التى نصنعها ، ويرون فيها مستحدثات وطرائف رائعة ، هذه البلدان هى أحسن المواطن التى يجب أن تُطرق فى أول الأمر .

ولكن التجارة تتطلب وجود حكومة مستقرة ، لتضع حدا لعادة نهب الأجانب . وهى عادة غير معروفة عند القبائل البدائية ؛ فتلك القبائل ، تتصف بالأمانة والشرف والمسالمة . إنها بالعكس عادة المتمدينين ، الذين يهبطون فى تلك البلاد البدائية ، ولا يجدون قانوناً يكبح جماحهم ويردعهم . بل إننا مازلنا هنا فى انجلترا حتى وقت قريب جداً نمارس هذه العادة الذميمة . فقد كان من الخطر جداً أن تغرق سفينة من السفن بالقرب من سواحلنا . لأن معنى غرق السفينة ، أن تنهب نهباً ، قبل أن يفكر إنسان فى مد يد الغوث ، لإنقاذ بحارتها وركابها . ولا يزال الصينيون يذكرون جيدا ، بعض الحوادث المذهلة للسلب والنهب والاغتصاب قامت بها سيدات انجليزيات . أجل سيدات انجليزيات من ذوات المقام والألقاب . وذلك فى أيام كان القانون فيها موقوفاً ولا يُعمل به . وكانت هناك تحف فنية لا تقدر بمال ، ولكنها تحت يد من تسبق يده إليها . أما المتاجرة مع الاهالى سكان البلاد الأصليين فكانت تتم بالصورة الآتية : تبدأ بزيارة تقوم بها سفينة من السفن ترسو على الشاطىء . وكانت المدافع والسيوف التى تحملها على ظهرها ، كافية جداً لإلقاء الرعب فى قلوب الأهالى لو أبدوا روحاً عدائية . ثم تتقاطر فى إثرها سفن أخرى وهنا تبدأ الصعوبة الحقيقية . فبتكاثر النازحين من الرجال البيض تنشأ محطة للتجارة ، ثم تنمو ، وتجتذب غيرهم من البيض من شذاذ الآفاق . واللصوص وقطاع الطرق والبلطجية ، الذين لفظتهم الحضارة الرأسمالية ، بعد أن اعتصرت آدميتهم وطاردتهم بقوانينها ونظمها . وسرعان ما يتحول المكان بفضل هؤلاء الهمج المتوحشين من البيض ، إلى جحيم حقيق

بلا قانون ولا شريعة إلا قانون الغابة وشريعة القوة الغاشمة . فيُقتل المبشرون ويُنهب التجار، وتُرتكب أفظع الجرائم التي تخطر على البال . ويجأر الناس بالشكوى ويطالبون حكوماتهم بوضع حد لتلك الأعمال الإجرامية . فتُرسل سفينة حربية وتجرى تحقيقاً فى الوضع القائم . ثم يُرفع تقرير إلى الحكومة ، يتلخص عادة فى أن من المستحيل القيام بأى عمل مجد ، إلا بعد أن تؤلف حكومة متمدينة لها مكتب بريد وبوليس وجيش وأسطول قريب من الساحل ، على استعداد لأنه يهب للنجدة فى أى وقت . وباختصار ، تُضم البقعة إلى إحدى الإمبراطوريات المتمدينة. ويقوم دافع الضرائب المتمدين ، فى العاصمة المتمدينة ، بدفع التكاليف دون أن يجنى مليما واحدا من الأرباح .

ولا يتوقف الأمر بالطبع عند هذا الحد . فالغوغاء واللصوص والهمج الذين تسببوا فى إحداث الفوضى ، يغادرون المنطقة بعد استتباب النظام فيها ، إلى منطقة أخرى مجاورة ، خارج حدود المستعمرة الجديدة ، ويواصلون أعمالهم الإجرامية مع الأهالى ، ثم يعطفون على التجار البيض فينهبونهم ويسببون لهم شتى المتاعب . ومرة أخرى يطالب التجار حكومتهم المتمدينة ، بأن تتقدم وتتولى تمدين منطقة أخرى . وهكذا تنمو الامبراطورية المتمدينة وتتسع قطعة بعد قطعة على حساب دافع الضرائب فى الوطن الأم ، دون أن يبدى رأيا فى شىء أو يستشار فى أمر من هذه الأمور ، ولو لم تكن لديه أقل رغبة فى أن ينتقل نشاط أمته المحبوبة إلى الجانب الآخر من الدنيا ، ومع أن شعوره الوطنى ، لم يتخط قط حدود بلاده ، وحدود عقيدته الدينية وحدود حكومته المحلية . وهكذا وجدنا أنفسنا ، نحن سكان الجزر البريطانية ، وقد انتقلت عاصمتنا من لندن إلى قنال السويس . ثم وجدنا أنفسنا فى مركز عجيب حقاً . ذلك أن رعايا أمتنا ، أو إخواننا من المواطنين الذين يفرض علينا الواجب الوطنى ، أن نبذل فى سبيل الدفاع عنهم آخر قطرة من دمائنا ، يتألفون من خليط كبير من الناس ، ليس من بين كل مائة منهم إلا أحد عشر فقط أبيض اللون أو حتى مسيحياً . ثم يعلن بعضنا فى وسط هذه الفوضى ، أن الإمبراطورية عبء ، وأن تكوينها كان غلطة كبرى ، ويأتى آخرون فيمجدونها ،

ويرون فيها رمزا للعظمة والمجد والانتصار . ولا حاجة بى أو بك إلى أن ندخل معهم فى مناقشة حول هذا الموضوع الآن . فإن ما يعنينا فى هذه اللحظة، سواء كانت الامبراطورية البريطانية غلطة كبرى أو مجداً مؤثلا ، هو أنها قد نشأت وتأسست على غير قصد ولا نية مبيّتة. أما الخطة السياسية الوحيدة التى كان يجب أن تُدرس بعناية ، فلم تكن إلا سلسلة من المغامرات التجارية ، فرضها علينا الرأسماليون فرضاً ، بعد أن اضطرهم نظامهم الرأسمالى ، إلى البحث عن زبائن أجانب ، والتهافت على الأسواق الأجنبية ، قبل أن تشبع احتياجات بلادهم الأولية ، ولو بنسبة العُشر فقط .

الامبراطوريات تتصادم

لو كانت الامبراطورية البريطانية هى الدولة الوحيدة القائمة فوق ظهر الأرض فربما سارت الأمور بسلام وأمان (فيما عدا القليل من أعمال القمع البوليسية) إلى أن تصبح الدنيا كلها متمدينة يرفرف عليها العلم البريطانى. وذلك حلم الاستعمار البريطانى. ولكنه حلم لا أكثر. ويتناقض مع واقع الأحوال فى العالم. فهناك جميع الدول الأخرى كبيرها وصغيرها، وكل منها لها أحلامها الاستعمارية، وتجارها ورجال أعمالها الأذكياء ذوو التجربة والمراس، والذين يتكالبون على الأسواق الأجنبية، وكلها لها الأساطيل والجيوش التى تسيرها لشد أزر تجارها ورجال أعمالها، ثم للعمل على ضم هذه الأسواق إلى أراضيها. وهكذا تشق كل دولة طريقها إلى إفريقيا وآسيا، وتوسّع حدودها شيئاً فشيئا، وفى النهاية يلتقون عاجلا أو آجلا، ويقع الاصطدام. وقد كاد أحد هذه الاصطدامات (ويطلق عليه اسم حادثة فاشودة[1]) أن يوقع الحرب بيننا وبين فرنسا. ولحسن الحظ تراجعت فرنسا، لأنها لم تكن على استعداد للقتال فى ذلك الوقت بالذات. ثم تقاسمت فرنسا وبريطانيا السودان فيما بينهما. وكانت فرنسا قد زحفت إلى إفريقيا قبل ذلك، وضمت إليها الجزائر وتونس (بالفعل) أما إسبانيا فكانت تتقدم نحو مراكش. ثم انتاب الفزع إيطاليا ألا يتبقى لها نصيب من الغنيمة، فهجمت على طرابلس وضمتها إليها. أما انجلترا فكانت جاثمة على مصر، وعلى الهند.

والآن أرجو أن تتخيلى نفسك، ولو لوهلة واحدة، تاجراً من تجار ألمانيا مملوء العياب بالبضائع، مما لا يستطيع تصريفه فى ألمانيا. ثم لا تجدين أمامك مفراً

(١) وقعت سنة ١٨٩٨ وأعقبها رسوخ أقدام الاحتلال البريطانى لمصر ووادى النيل. وأعقبها إبرام اتفاقية السودان بين مصر وانجلترا سنة ١٨٩٩ الذى قضى على مركز مصر فى السودان.

من أن تغلق مصنعك وتفلسين إفلاساً ، أو أن تبحثى لك عن سوق أجنبى فى إفريقيا . وتخيلى نفسك وأنت تنظرين إلى خريطة إفريقيا ، فستجدين أن ساحل البحر الأبيض بأكمله ، وهو زبدة القارة ، وكلاها ومفاصلها ، أصبح ممتلكات بريطانية،وفرنسية وإيطالية وإسبانية . أما قلب القارة - كما تسمينها - فملك لإنجلترا وفرنسا . ولن تستطيعى أن تذهبى إلى أى مكان إلا عن طريق قناة السويس ، أو حول رأس الرجاء الصالح لتبحثى لنفسك عن سوق فى أقصى الجنوب أو فى الشرق . عندئذ لن يصعب عليك أن تفهمى ما كان يعنيه القيصر الألمانى عندما اشتكى بمرارة من أن ألمانيا لم يُترك لها « مكان تحت الشمس » . لقد كانت تلك الحرب الضروس البشعة حرب سنة١٩١٤ - سنة ١٩١٨ ، هى فى جوهرها وحقيقة أمرها ، صراعاً دموياً بين الرأسماليين فى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا من جانب ، والرأسماليين فى ألمانيا من جانب آخر من أجل السيطرة على الأسواق الإفريقية . أما من حيث المظاهر الخارجية ، فقد وُجدت أسباب أخرى : مثلا فيما يتعلق بالنمسا، جعلت من اغتيال الأرشيدوق حجة، وذريعة لإخضاع الصرب ، وروسيا عبأت قواتها ضد النمسا لتمنعها من ذلك . وزعمت ألمانيا أنها إنما استُدرجت إلى حلبة النزاع الروسى النمسوى، بموجب محالفتها مع النمسا . أما فرنسا فقد استدرجت هى الأخرى لتحالفها مع روسيا . وقد حاول الجيش الألمانى محاولة يائسة ، لإلحاق الهزيمة بالجيش الفرنسى قبل أن تنضم إليه القوات الروسية . ثم كان على انجلترا أن تهاجم ألمانيا لأنها كانت متحالفة مع فرنسا وروسيا. ثم اخترق الجيش الألمانى أراضى بلچيكا ، دون أن يعلم أن هناك اتفاقا سريا بينها وبين انجلترا ، يقضى بأن ترسل بريطانيا إلى بلچيكا قوات مسلحة للدفاع عنها إذا تعرضت لغزو من ألمانيا . وما إن أطلقت الرصاصة الأولى حتى تحول جميع البريطانيين والبلچيكيين والألمان والفرنسيين والنمسويين والروس ، إلى قطعان ثائرة صاخبة من الأغنام ، ثم رسموا لأنفسهم مختلف المعاذير والمبررات المثالية لشن الحرب وتأريث نارها . بالإضافةإلى ذلك السبب المادى القوى ، وهو أنه إذا لم يقتل تومى وبوالو وإيفان، هانز وفريتز فإن هانز وفريتز سيقتلان تومى وبوالو وإيفان . وقبل أن يستحر القتـال ويشتد ، لم يكن هناك فيه ما يعنى الأتراك والبلغاريين واليابانيين

والأمريكان . وغيرهم من الدول الأخرى التى لم يكن لها شأن فى هذا الصراع أكثر مما لك أنت شخصياً . ولكنهم سرعان ما دخلوا المعمعة بقضهم وقضيضهم ، وبدا كأن العالم كله قد فقد عقله ، ولم يشر أحد إلى بيت القصيد فى الموضوع ، وهو موضوع الأسواق ، إلا عند ما كان يحلولهم أن يسخروا من القيصر لمطالبته بمكان تحت الشمس .

ومع هذا ، فإن الحرب كان من الممكن تجنبها لولا الأحلاف والتكتلات . وهذه الأحلاف والتكتلات ، لم تكن لتعلن الحرب، ما لم تستعد قبلها باستعدادات عسكرية ضخمة ، وبالأخص الأسطول الألمانى الجديد الذى أنشىء خصيصا لحماية أسواق ألمانيا ومستعمراتها . وقد ألّفت هذه القوات العسكرية ، بهدف خلق الشعور بالأمن والطمأنينة فى داخل بلادها ، ولكنها بدلا من ذلك خلقت شعورا بالخوف والفزع ساد جميع أنحاء العالم . وأصبحت كل أمة لا تجرؤ على البقاء عزلاء من السلاح ، إلا إذا كانت أصغر من أن تقف فى وجه القوى العظمى فى العالم ، وإلا إذا استفادت من المنافسة بين هذه القوى ، فاستطاعت أن تتحاشى ووع غزو من الطرفين عليها . وسرعان ما بدأت الأمم المسلحة ، تحس بالذعر أكثر من ذى قبل ، ولم تعد تجرؤ على البقاء بمفردها . وكان عليها أن تؤلف أحلافاً وتكتلات من اثنتين أومن ثلاثة من الدول . كما يفعل رجال البوليس عندما يقتحمون أحياء اللصوص ؛ فكانت ألمانيا والنمسا فى مجموعة ، وفرنسا وانجلترا وروسيا فى مجموعة أخرى . وكل منهما تحاول أن تغرى تركيا وإيطاليا وأمريكا بأن تنضم إليها . ولم تكن الخلافات القائمة بينها ، تدور حول بلادها وأوطانها ؛ فلم يبن الأسطول الألمانى لقذف ميناء بورتسموث بالقنابل، ولا الأسطول البريطانى ليدمر برمرهافن مرهافن . ولكن الأسطول الألمانى تدخل فى شمال إفريقيا ، وكان هذا هو الهدف الحقيقى لبنائه ، عندئذ أقبل عليه الأسطولان البريطانى والفرنسى ، فأبعداه عن هذا السوق التى هى إحدى الأمكنة التى تحت الشمس . فلما وقع ذلك ، ارتأى الدبلوماسيون الرأسماليون فى تلك البلاد ، أن أول هدف لهم، ليست هى الاسواق بل يجب أولا أن يغرقوا الأسطول الألمانى فى قاع البحر بواسطة الأسطولين البريطانى والفرنسى ، (أو العكس بالعكس) متذرعين بأية حجة من الحجج . ولما كان من

المستحيل أن يكون لك فى البحر أساطيل ، بدون جيوش برية تحميها وتؤيدها فقد تألفت الجيوش ونمت وتضخمت كالأساطيل . وأصبح سباق التسليح شيئا مشهورا فى الدنيا ، كشهرة سباق الدربى سواء بسواء . وانقلبت جميع مشاعر الود والمحبة والتعاطف، بين الأمم المتمدينة، إلى مشاعر الفزع . والفزع هو أبو الكراهية والغدر وسائر الموبقات . وبعد، فقد انفجر كل هذا الخليط من المتفجرات، ونسف معه الملايين منا. ولم يكن كل هذا بسبب الأسواق الافريقية فحسب لا. ولكن كان بسبب نزاع تافه بين النمسا والصرب ، كان من الممكن تسويته بأبسط الجهود ، دون إراقة قطرة واحدة من الدماء . كان هذا ممكنا ، لو كانت العلاقات بين الدول علاقات إنسانية شريفة ، بدلا من ذلك التنافس والتناحر الرأسمالى المشؤوم .

وأرجوك ألا تنسى ، أنه فى السنين الأولى من عُمر الرأسمالية ، لم يعمد الرأسماليون إلى إرغامنا على أن نقاتل ونحارب فى سبيل أسواقهم ، بل كانوا يؤجرون لهذا الغرض ، رقيق الأرض من الألمان ، والمرتزقة من الجنود البريطانيين . أما الآن فقد تغـــير الوضع : اتسع نطاق الحروب التى يشنونها ، بحيث صار لزاماً على كل زوج وأب وابن وأخ وحبيب ، إذا كانت فيه القوة على حمل البندقية ، أن يذهب ليعسكر فى الخنادق ، كما تذهب الماشية إلى السلخانة بنفس العجز والسلبية والاستسلام ، تاركين وراءهم ظهريا كل شىء ، الزوجة والأطفال والبيت والعمل ، ومتنكرين للأخلاق وللإنسانية ، ويزعمون مع ذلك أن تصرفهم هذا ، هو عمل بطولى ومجيد ورائع ، وأن أسماءهم سوف تخلد إلى الأبد . مع أنه يشعر بأفظع ألوان الخوف والرعب من الحرب وأهوالها ، ويعلم علم اليقين ، أن جنود الأعداء الذين يحاربهم دفاعاً عن حياض وطنه ، إنما هم فى نفس موقفه وفى نفس ظروفه سواء بسواء ، وإذا ما هبطت حمى التكالب على الأسواق ، وفترت حرارة النزاع بين الطرفين المتقاتلين ، لم يكن ليحلم أو ليتصور أنه يستطيع أن يخدش أى فرد من أولئك الجنود أو يصيبه بأى أذى .

ولقد تعمّـدت أن أنتقل بك إلى موضوع الحرب ، لأن ضميرك لا شك قد أزعجك وأقض مضجعك كلما فكرت فيها . فأنت بلا ريب قد شاهدت الرجال فى أوروبا ، يهبون ويذبح بعضهم بعضا ، ويقتّـلون أنفسهم تقتيلا مستخدمين

أبشع الأساليب وأشدها هولا . وربما نال ابنك وساماً عسكرياً ، لأنه خاطر بحياته بالطيران فى الجو ممتطيا طائرة ، ثم ألقى قنبلة ، على قرية نائمة فى سلام ، فنسف عدداً من الأطفال وطوّح بأشلائهم ذات اليمين وذات الشمال ، وشوه أو قتل آباءهم كل مقتل . ولربما بدت هذه الأفعال من الناحية العسكرية أو القومية أو الوطنية ، غزوات مجيدة ، أما من جهة الخلق والمنطق السليم ، أو من حيثما نظر الإلـه الكبير الذى هو إلـه الإنجليز والألمان والفرنسيين والأتراك على السواء ، فلن تكون إلا نوبات جنونية هوجاء ، تنطوى على أخبث الشرور الجهنمية التى تفتق عنها ذهن البشر . بل إنها بصورتها تلك ، قد دفعت الكثيرين منا إلى هوة اليأس ، وفقدان كل أمل فى الطبيعة الإنسانية ، والقيم الإنسانية . ثم أعقب هذا اليأس موجة شريرة من الاستهتار وعدم المبالاة بكل شىء ، تخالطها اندفاعات من الحقد والكراهية التى لا يملك أحد إلا أن يوارى وجهه منها خجلا وأسفاً . اللهم إلا حفنة من السذج الفارغى العقول ، الذين شلت الحرب تفكيرهم وأفقدتهم الصواب ، حتى باتوا مرضى العقول لا يرجى لهم شفاء . ولا أكاد أصدق أنك كنت بمنجاة تماماً من هذا الشعور الساحق بالاستهتار وعدم المبالاة . ولو كان لديك من المشاعر الإنسانية ، قدر ما لديك من الذكاء ، فلا شك أنك ستحسين بمشاعر بنى جنسك من البشر ، كما فعل ملك بروبد نجناج ، عندما جرّ جيلفر[1] من يده ، كما يفعل الطفل مع العسكرى الصفيح ، ثم استمع منه إلى خطبة الوطنية ، المملوءة بالحماسة والفخر عن الأمجاد والبطولات التى يحفل بها التاريخ العسكرى .

ولعل الأمر يهون عليك قليلا ، إذا نظرت إلى الموضوع على ضوء ما درسناه حتى الآن . فسوف تتبينين أن الخطأ ليس فى شخصياتنا بقدر ما هو خطأ فى النظام الرأسمالى الذى تركناه ليسيطر على حياتنا ، حتى تفاقمت خطورته ، فأصبح كالغول الأعمى الذى لا نستطيع كبح جماحه . لا نحن ولا الرأسماليون . ومن السخف أن نزعم أن شباب أوروبا قد فقدوا رشدهم ، ورغبوا فى أن يصطاد بعضهم بعضا من جحور محفورة فى الأرض ، فيتقاذفون القنابل حتى تتمزق أحشاؤهم ، وتبقر

---

(١) Gulliver بطل رحلات جليفر المشهور المؤلف الإنجليزى الساخر جوناثان سويفت Jonattan Swift (١٦٦٧ — ١٧٤٥)

بطونهم . أو أنهم تمنوا أن يظلوا مختبئين فى تلك الجحور ، فيأ كلهم القمل وترعى فى أجسادهم الحشرات،ويشعرون بالغثيان من رائحة النتن ، المنبعثة من جثث الموتى التى لم تدفن ، ثم يعانون صنوفاً من الإرهاق الذى لا يوصف ، والملل الذى لا يطاق ، والذعر الذى يخلع القلوب . ومن السخف أن نزعم أن امرأة من النساء ، قد رغبت يوماً فى أن ترتدى أفضل ثيابها ، التى تبقيها ليوم الأحد ، لا لشىء إلا لتتمتع بالشرف الذى ناله ابنها لأنه قد قتل أطفال امرأة أخرى . فأما الرأسماليون وصحفهم ، فيحاولون دائبين أن يقنعونا بأن هذه هى طبيعتنا ، وأننا سنبقى كما نحن ، بالرغم من مواعظ أعياد الميلاد ، ومن خطب عصبة الأمم . ولكن زعمهم هذا باطل وكذب وبهتان . وليس فيه من الحقيقة أدنى نصيب . أما الحقيقة الفاجعة ، أما حقيقة أمر هذه الفظائع ، فهى أننا وجدنا أنفسنا مرغمين على خوضها ، وارتكاب شرورها ، مرغمين على ذلك إرغاماً . ولم تكن لدينا أية نية لفعل ما فعلنا . والدليل على أننا كنا نمقت أنفسنا لما فعلناه ، هو أننا طوحنا بأثواب البطولة الزائفة ، كما تطوح الريح بقبعاتنا . وما إن وضعت الحرب أوزارها ، حتى أخذنا نرقص فى الشوارع أسابيع طويلة ، وقد جن جنوننا من الفرح ؛ إلى أن اضطر البوليس إلى كفنّا عن ذلك ، حتى لا نعطل حركة المرور . ومازلنا حتى اليوم نقف دقيقتين كحداد وطنى عام ، لا تمجيداً لليوم الذى نشبت فيه الحرب ، ولكن احتفالا باليوم الذى انقشعت فيه غمتها ، وانجابت سحابتها . لم نحتفل بالانتصار ، بل قذفناه فى الهواء بعيدا ، ونحن نلعنه بنفس الروح السلبية التى جعلتنا نحارب من أجله . لقد كان احتفالنا بيوم الهدنة ، بيوم وقف الحرب ، بيوم انقطاع ذلك السيل الطويل من عربات الصليب الأحمر ، التى تبدأ رحلتها المنكودة من محطات السكك الحديدية ، تحمل على ظهرها شحنة من الرجال المشوهين . كان هذا هو ما رقصنا وهللنا وفرحنا من أجله هذا الفرح الجنونى ، الممزوج بالحسرات المريرة . وإذا كان للحقيقة أن تتكشف فى يوم من الأيام ، وفى دنيانا هذه لا فى العالم الآخر ، فالحقيقة هى أننا لم نكن مسؤولين مسؤولية مباشرة عن تلك الحرب ، أكثر من مسؤوليتنا عن زلزال طوكيو . فقد وجدنا أنفسنا ، مع الفرنسيين والأتراك والألمان والبقية من المتحاربين ، مشتركين معنا فى مباراة

للقتل والذبح والتدمير . ولم تكن نتيجتها إلا خرابنا ، والقضاء على حضارتنا . وحتى الرأسماليون أنفسهم أصابتهم عدوى الفزع ، لدرجة أن حى السيتى فى لندن ، قد اضطر لمواجهة الواقع ، باللجوء إلى إجراء شاذ بوقف جميع الالتزامات المالية قانونيا وسمى ذلك «التأجيل الجبرى للدفع» .ثم فشلت كل محاولة للمضى فى الحرب بواسطة المتطوعين وحدهم . فلم يكن فيهم الكفاية . فكان أن أرغموا الناس إرغاماً على القتال . أما النساء فتركن رجالهن يذهبن إلى الموت ، لأنه لا حيلة لهن فى الأمر ، ولأن حب النقار والشجار متأصل فيهن تماماً كالرجال ، ولأنهن يطالعن الصحف (والصحف لم يُصرّح لها أبداً أن تقول الصدق) ولأن أغلب النساء كن فى حالة من الفقر تُغرى بقبول العلاوات التى منحتها الحرب لهن ، لجعلتهن أحسن حالا والأزواج فى الخنادق ، مما كن من قبل ، والأزواج فى البيوت .

ولكن كيف انتهى بهم الأمر إلى هذه الحال ؟ الجواب هو بكل بساطة الخطيئة الأولى خطيئة آدم وحواء . وهى فى لغة العصر ، أنهم تركوا بلادهم تعيش وتأكل وتكتسى وتحكم ، بالأسلوب الرأسمالى وهو أسلوب جمع الأرباح من كل وجه . وذلك بدلا من اتباع الطريق المستقيم . طريق الرخاء والرفاهية التى « تشمل جميع الناس على ظهر الأرض » . إن أول سفينة رست على سواحل إفريقيا ، بهدف المتاجرة مع الأهالى وبيع البضائع بأسعار أعلى من سعر التكلفة ، وبسبب انكماش السوق فى داخل الوطن ، هذه السفينة الأولى هى التى أشعلت نار الحرب . وهى لن تكتفى بإشعال هذه الحرب ، بل ستشعل حروباً أخرى أشد هولا ، إذا بقينا متمسكين بالرأسمالية كنظام لمعيشتنا ، وقيمنا الأخلاقية . وجميع هذه الشرور تبدأ أول ما تبدأ صغيرة ، بادية البراءة . وليس من فضول القول بعد هذا أن نقول إن الأمة التى تملك خمسة شلنات لتقسمها على أبنائها ، فتعطى فانى « أربعة شلنات وتترك سارة بشلن واحد . بدلا من أن تمنح كلا منهما نصف كراون (أى شلنين ونصف)، وتعمل على أن تكسب كل واحدة هذا المبلغ، بعرقها وكدحها . مثل هذه الأمة ، إنما تضع البذرة لجميع الشرور والآثام ، التى تحمل المفكرين وذوى النظر البعيد ، على أن يصفوا حضارتنا الرأسمالية المالية ، بأنها مرض ، وليست نعمة ولا بركة .

تلميذ الساحر

مهما يأخذك الروع مما رأيت ، فإياك أن تبخس من أهمية التجارة الخارجية. فليس هناك ما يعيب التجارة الخارجية فى ذاتها . فبدون تجارة خارجية لن يكون عندنا ذهب . وفى الذهب فوائد كثيرة ، وفيه أيضاً جمال كثير . ولن أضيف إلى فوائد التجارة الخارجية ، حصولنا بفضلها على الشاى الذى نشربه ، لأننى أعتقد أن من الخير لنا أن نستغنى عن هذه المادة الصينية المنبهّة، التى تفعل فعلها الضار ببطء شديد . ولاشك أن من الأسلم ، أن تعيش الأمة على الطعام والشراب اللذين تنتجهما بنفسها ، كما يفعل الاسكيمو فى ظروف أشق وأقسى من ظروفنا بكثير . ولكن هناك الكثير من ضروريات الحضارة الراقية ، لا تجدها الأمم فى أراضيها وداخل حدودها ، ولابد من تبادلها بعضها مع بعض . ثم هناك ضرورة فى السفر والمتاجرة ، والتعرف على بعضنا البعض فى جميع أنحاء الكرة الأرضية . ولابد من إنشاء قوانين دولية وعلاقات دولية ، مثل المعاهدات التجارية ، والمؤتمرات الدولية للبريد، وحقوق النشر والطبع وما إلىذلك ؛ وأخيراً عصبة الأمم . ثم هناك تبادل الاكتشفات الفنية والأدبية والعلمية بينسائر الدول، بما فيه مصلحة الجميع . كل هذا أدى إلى عقد الكثير من المعاهدات الدولية ، مما وضع حداً نهائياً لسياسة « الاهتمام بأنفسنا لمصلحة أنفسنا » وسياسة إلقاء الطوب على كل أجنبيوغريبعن البلاد . إن التجارة الخارجية الشريفة لايمكن بأية حال أن تعرضنا للمتاعب .

كما أن ارتباط الدول الصغرىمع بعضها البعض فىاتحادات كبرى، أوكومنولث ليس من الأمور المكروهة ، بل على العكس من ذلك ، كلما زالت الحدود بين الدول كلما كان هذا أفضل . هذا والقيام بإقرار الأمن والنظام فى الأماكن غير المتمدنة، لم يكن من شأنه أن يزرع الكراهية لنا فى قلوب الأهالى. بل كان الأحرى

به أن يجعلنا محبوبين عندهم : وكان هذا هو الشيء الغالب فى البداية . ثم إن قيامنا بضم البلاد الأخرى تحت رايتنا ، عندما تكون فى حاجة حقيقية إلى ذلك ، كان أولى به أن يقابل بالترحيب ، لأنه سيعتبر لونا من الأخوة بيننا وبين أهالى تلك المناطق ، بما يقويها ويدعم مركزها . ولم نسكت نحن فى الواقع عن ترديد هذا الزعم وهو أننا دخلنا تلك البلاد الأجنبية من أجل صالح سكانها ، لا من أجل صالحنا نحن — ولسوء الحظ لم نستطع أن نثبت هذه المزاعم وتلك الادعاءات عندما طال الوقت بنا هناك . فأيا ما كانت الدوافع الشريفة التى دفعت الاستعماريين المثاليين ، وأيا ما كانت الحوافز النبيلة التى حفزتهم ، فإن تجارنا الرأسماليين ، لم يذهبوا إلى هناك إلا ليجمعوا أكبر قدر ممكن من الأرباح من السكان وليس لأى غرض آخر . لقد هاجروا من وطنهم لأن المجال هناك ضاق بهم ، أو لأن أرباحهم هناك لم تعد تشبع أطماعهم وجشعهم . ولا يمكن أن نتوقع منهم أن يكونوا مثاليين منزّهين عن الغرض ، عندما تطأ أرجلهم السواحل الأجنبية . وليس هذا فحسب ، بل لقد قاموا يذيعون فى كل مكان ، أن أنصار البقاء فى الوطن ، أنصار انجلترا الصغيرة ، وأعداء التوسع ، ليسوا فى الحقيقة إلا أصدقاء لجميع البلدان فيما عدا بلدهم هم ؛ هكذا وصموا خصومهم ، بينما كانوا أنفسهم أعداء لكل بلد بما فيها بلادهم . أعداء لكل بلد يوجد فيها عامل أو كادح يمكنه توفير أى قدر من الربح لهم . ثم يزعمون بعد ذلك أن تمدين البلاد المستعمرة وترقيتها ، هو «عبء الرجل الأبيض» ثم يطرقون فى جلال وعظمة ، كأنهم آلهة تيتان[1] المكدودة ، ويواصلون على كره منهم حمل هذا العبء الفادح ، عبء النهوض بالأمم الأخرى والشعور والمسؤولية تجاهها ؛ كأنه واجب مقدس فرضته عليهم العناية الآلهية . فلما تمدّن الأهالى بدرجة كافية ، وأعلنوا أنهم الآن على استعداد لحكم أنفسهم بأنفسهم ، تشبث الرأسماليون بأسواقهم وغنائمهم ، كما يتشبث النسر بالفريسة ، وألقوا عنهم أقنعة الحواريين الزائفة ، ودافعوا عن ممتلكاتهم بالسيف والنار . وقالوا إنهم سيقاتلون حتى آخر قطرة من دمائهم من أجل سلامة الامبراطورية . ودفعوا بالفعل الأجور لآلاف من الرجال الجائعين ، ليحاربوا من أجل مصالحهم البعيدة . وعلى الرغم منهم ،

---

(١) Titans [نسل العمالقة فى الأساطير اليونانية ، والمعنى أنهم بناة الامبراطورية وحماتها].

تحررت نصف قارة أمريكا الشمالية بعد حرب دامية ، خلفت وراءها بركانا من الحقد والكراهية، لايزال يسيطر على انتخابات شيكاجو بعد مائة عام من استقلال أمريكا . ثم انتزعت أيرلندا الكاثوليكية الرومانية ، وجنوب أفريقيا ، ومصر ، انتزعت هذه البلاد استقلالها الذاتى منا. وتسير الهند فى هذا الطريق نفسه . وهم لايشكروننا من أجل ذلك ، بل يلعنوننا بكل لسان. لأنهم يعلمون أية مقاومة وأية حرب تشنها الرأسمالية على رغبتهم فى التحرر .

ثم لتنظرى من الناحية الأخرى ، لأستراليا ونيوزيلندا وكندا . فنحن لانجرؤ على قهرهم بالقوة بعد أن فشلت محاولتنا مع أمريكا الشمالية . وهكذا وجدنا أنفسنا مضطرين لأن نزودهم مجاناً بأسطول باهظ النفقات لحماية سواحلهم من الغزو ، ولهم حق الأفضلية فى التجارة معنا ، بينما نسمح لهم بفرض عوايد جمركية فادحة فى موانيهم ، على بضائعنا لحماية منتجاتهم من منافستنا. ونسمح لهم بأن يمثلوا بلادهم فى المؤتمرات الدولية، كما لو كانوا شعوباً مستقلة. بل إننا نسمح لهم أن يتصلوا بالملك مباشرة بدون الرجوع إلى مجلس الوزراء فى لندن . وكانت نتيجة هذا كله ، أنهم تعلقوا بنا تعلقاً شديداً ، أوشك أن يصبح استبداداً بنا واستغلالا لنا . وهم يلوّحون برايتنا بنفس الحماسة الذى يلوّح بها الأمريكيون برايتهم ذات الأشرطة والنجوم . وهذه العلاقة لاترجع إلى أننا من جنس واحد . فقد كان الأمريكيون هم أيضاً من جنسنا ومع ذلك انفصلوا عنا ، كذلك كان الأيرلنديون وزعماؤهم . أما الكنديون الفرنسيون فهم من جنسنا ، من حيث أننا جميعاً ننتمى للجنس البشرى وحسب ، ومع ذلك فهم يتعلقون بنا بقوة ويتبعوننا إلى الحرب بجرأة واندفاع شديدين ، لدرجة أثارت هواجسنا، وجعلتنا نظن بأنهم ربما طلبوا منا يوماً أن نفعل معهم نفس الشىء فى المستقبل، ونحارب من أجلهم كما حاربوا من أجلنا . أما آخر بلد ستطالب بالاستقلال قريبا عن الامبراطورية البريطانية ، فربما كانت انجلترا البروتستانتية نفسها ، ومعها أولستر واسكتلندا كحلفاء لها ، ودولة أيرلندا الحرة على رأس قائمة الخصوم .

وكانت الرأسمالية عند حسن الظن بها ـ أو سوء الظن بها ـ فى قيامها بإفساد كل هذه العلائق الطيبة، وكل هذا الإخلاص المتبادل. والواقع أننا لم نعد نستغل المستعمرات

استغلالا رأسمالياً : بل إننا نسمح لها بأن تقوم بذلك بنفسها ، فإذا فعلت أسمته حكومة ذاتية . فعندما كنا نحكمها ونتمسك بالسيطرة عليها ، كانت تلقى علينا ، تبعة الشرور والويلات التى جاءت بها الرأسمالية ؛ وأخيرا رفضت أن تحتمل هذه التبعية لحكومتنا ، فلما تركنا سكانها يحكمون أنفسهم بأنفسهم ، خفت حدة كراهيتهم لنا بالتدريج . وأدى التغير الذى حدث فى الأوضاع ، إلى الإيقاع بهم فى هوة من الفقر والفوضى بالنسبة لما كانوا عليه من قبل . فمازالت عيوب الرأسمالية ومآسيها ، جاثمة على صدورهم ، وآخذة بخناقهم . ومارست الحكومات الذاتية ألواناً من الاستبداد ، يهون أمامها استبداد الحكومات الأجنبية ، الغريبة عن البلاد تماماً . وتوترت العلاقات بينها وبين الامبراطورية ، أكثر من ذى قبل. بل لقد تفاقمت وأصبحت تشبه العلاقة بين انجلترا أو ألمانيا سنة ١٩١٣ ، والتى كانت أشد توتراً من علاقتنا بإرلندا فى ذلك الحين . إن السماح بتكوين أشد الحكومات تحرراً فى المستعمرات ، لن يكسبنا ودّ شعوبها ، ما دام الرأسماليون هناك ، فى تنافسهم وتكالبهم على الأسواق . فالروح الوطنية ، من الممكن أن تخلق من الفرنسيين والإنجليز أو الإيرلنديين والإنجليز ، أعداءً ألداء كالوحوش المفترسة ، إذا ما مست كرامتهم الوطنية بخدش . لقد ضحّى الفرنسيون والإيرلنديون بمصالح بلادهم ، وأهدروها إهداراً ، فى سبيل الخلاص من الحكم الإنجليزى . أما الرأسمالية ، فتجعل الناس أعداء على الدوام ، دون تمييز أو تفرقة فى الجنس أو اللون أو العقيدة أو الوطن . وإذا تحررت جميع الأوطان فى العالم ، فإن الرأسمالية كفيلة بأن تعود بهم إلى التقاتل ، كما لم يتقاتلوا من قبل . هذا إذا بلغ بنا الحمق أن ندعها تفعل بنا ذلك .

هل شاهدت يوماً ذلك الشىء العجيب المسمى قطرة البرنس روبرت ؟ إنها خرزة من الزجاج ، تنطوى على ضغط وتوتّر داخلى شديد ، بحيث لو أصبتها بأقل خدش فى أى ركن من أركانها ، انفجرت وتطايرت شظاياها وأصبحت أثراً بعد عين . تلك كانت حال أوربا سنة ١٩١٤ . ارتكب حفنة من الرجال جريمة قتل فى الصرب . وفى اللحظة التالية كان نصف أوربا يقتل نصفها الآخر . ولم يكن هذا التوتر الداخلى الرهيب ، وعدم الاستقرار ، من صنع ولا من خلق الطبيعة البشرية : لقد كانت حالة التوتر هذه منافية تماماً للطبيعة البشرية . وأنا أكرر قولى هذا ، لأنها

حالة رعب مزمن ، تجمع واحتشد حتى أصبح شيئاً لا يمكن احتماله . وهذه الحالة شبيهة بحالة المرأة التى تقدم على الانتحار، لأنها لم تعد تحتمل خوفها ورعبها الدائم من الموت . كانت الرأسمالية هى المسؤولة عن هذه الحالة . وربما قلت إن الرسمالية فى جوهرها ، ليست إلا غريزة الجشع والطمع ، والجشع والطمع من الغرائز البشرية. وهو قول حق . ولكن ليس الجشع والطمع هما الطبيعة البشرية كلها . بل يؤلفان جانباً منها وحسب . بل إن من شأنهما أن يزولا أو تخف حدتهما إذا أشبعتا إشباعاً ، كالجوع بعد تناول وجبة من الطعام . والجوع شىء ضرورى ، وهام من أجل صحة الجسد ، ما دام ينتهى بالإشباع . ولكن الجوع فى ظل الرأسمالية يتحول إلى خوف ، خوف من الفقر والعبودية والذل . وهذا الخوف لا شأن له بصحة الجسد ولا صحة النفس . وكما رأينا فإن رأس المال يمضى تلقائياً فى طريقه ، مستقلا عن إرادة الإنسان ، بل مستقلا عن سلطان الجشع الغريزى فى الإنسان ، وعن الضمير الإنسانى على السواء . إن رأس المال يتقدم فى طريقه معصوب العينين، وبحركة آلية . حتى نرى حولنا جماهير غفيرة من الآدميين ، وقد تحولت إلى ضحايا رهيبة ، للفقر والبؤس والهوان ، ولا يخلصهم مما هم فيه ، إلا انتفاضات وثورات دموية هوجاء . ونرى فى الناحية الأخرى حفنة من الرأسماليين المتخمين بالثراء ، يلهثون تحت عبء ثرواتهم وملايينهم ، التى تنمو وتتضخم بلا توقف ، وهم يحاولون جهدهم أن يتخلصوا منها ، فيطرحونها بعيداً عنهم بالأكوام والأكداس ، وينفقون ما استطاعوا على ملذاتهم وشهواتهم . ولو استطاعوا لألقوها فى البحر ؛ ولكنهم لو فعلوا ذلك لحُجر عليهم كما يُحجر على المجانين . وبعضهم ، مثل روكفلر ، يحاول إنشاء المؤسسات الخيرية . مثل مكتبات كارنيجى ، ومستشفياته ومدارسه وكنائسه . إن أمثال هؤلاء الخيّرين ، يفعلون ذلك ، إذ يرون حولهم آثار الفقر والجهل التى خلفها النظام الذى مكنهم من إحراز الملايين . مثل هؤلاء المليونيرين السيئ الحظ ، لو وصفناهم بالجشع والطمع ، أخذاً بظواهر الأمور ؛ (ولا أقول شيئاً دفاعاً عن شخصياتهم العادية جداً) فإننا نكون حمق وسخفاء . الأصوب من ذلك ، أن نقارنهم بتلميذ الساحر، الذى استحضر عفريتا من الجن ليأتيه بشىء من النبيذ ، ولما كان يجهل التعويذة التى يصرفه بها بعد أن جاءه بما يكفيه ، انتهى أمره إلى الغرق فى بحر من النبيذ .

كيف تتراكم الثروة ويتحلل الرجال؟

ما زلت راغباً فى أن أؤكد حقيقة موقفنا حيال نظام خرج عن سيطرتنا وإرادتنا وحدود علمنا : ألا وهو موقف العجز والاستسلام والسلبية المطلقة . ولكى نقربه إلى أذهاننا ، أقترح الانتقال من الموضوعات الكبيرة مثل الامبراطوريات وتصادمها وحروبها وغزواتها ، إلى الموضوعات الصغيرة المألوفة . خذى مثلا الدبابيس ! ! ولست أدرى لماذا لا أستعمل الدبوس إلا فيما ندر ، بينما زوجتى لا يمكنها أن تعيش بدون صناديق مملوءة لحافتها بالدبابيس ، تكون دائماً فى متناول يدها . ومع ذلك فهذا هو الواقع . ومن ثمّ فسوف أتناول بالدراسة موضوع الدبابيس ، ما دامت لها هذه الأهمية عند السيدات وإن كنت أجهل سبب ذلك .

لقد مر على الدنيا حين من الدهر ، كان صانعو الدبابيس ، يستطيعون فيه أن يشتروا مادتها الخام ، ويتولون تشكيلها ، وصنع رأس الدبوس ثم سنّه ، ثم يقومون بزخرفته ، ثم يحملونه إلى السوق ، أو إلى منزلك ، ويبيعونه لك بأنفسهم . كان عليهم أن يلمّوا بثلاثة حرف مختلفة : الشراء ثم الصناعة ثم البيع . وكانت الصناعة، أى عملية صنع الدبوس تحتاج إلى مهارة خاصة ، لأنها تشمل عدة عمليات مختلفة . وكان صانعو الدبابيس يجيدونها جميعاً ، ويعرفون طريقة صنع الدبوس من البداية إلى النهاية ولكن ورقة الدبابيس لم تكن تساوى كما هى الآن مليما واحداً ، كانت الدبابيس فى تلك الأيام غالية، تتكلف كثيراً؛ لدرجة أن بدل الملابس الذى كان يدفع للمرأة العاملة ، كان يسمى نقود الدبابيس . ونفس هذا الاسم يطلق على مصروف الجيب .

وكان آدم سميث[1] فى نهاية القرن الثامن عشر ، يتباهى بأن صنع دبوس واحد يحتاج إلى ثمانية عشر رجلاً ؛ كل رجل يقوم بجزء من العمل ، ثم يسلِّم الدبوس لمن يليه . ولم يكن أحد منهم بقادر على صنع دبوس واحد بأكمله ؛ أو على شراء مادته الخام أو على بيعه عندما ينتهون من صنعه . وأقصى ما يقال عنهم ، هو أنهم قد يعرفون طريقة صنع الدبوس ، وإن عجزوا عن القيام بصنعه فعلاً ؛ ومعنى هذا أنهم كانوا أقل حيلة وأشد عجزاً من صانع الدبابيس القديم . فلماذا إذن تباهى بهم آدم سميث ، واعتبر اشتراك ثمانية عشر رجلا فى صنع الدبوس ، تقدّماً ومظهراً من مظاهر الحضارة المدنية ، مع ما فى ذلك ما فيه من للعجز والجهل المشين ؟ السبب هو أن كل رجل من الرجال يقوم بجزء صغير من العمل ، ولاشيء غير ذلك . يقوم بهذا الجزء طول اليوم ،ويكرره مراراً وتكراراً ، فهو يجيده إجادة تامة ، وينجزه بسرعة فائقة . وفى أيام آدم سميث كان فى وسع الرجال الثمانية عشرة ، أن ينتجوا خمسة آلاف دبوس فى اليوم لكل واحد منهم . وهكذا أصبحت الدبابيس رخيصة ومتوفرة . وكان من المفروض أن تصبح البلاد أغنى مما كانت ، نظراً لوفرة ما فيها من الدبابيس ، ولو أنها قد حوّلت الرجال المقتدرين والفنيين المهرة ، إلى مجرد آلات تقوم بدورها المرسوم بدون تفكير أو إعمال ذكاء ، ويقتاتون بالطعام الفائض من موائد الأغنياء ، كما تقتات الآلة بالفحم والشحم والزيت . وهذا هو ما حدا بالشاعر جولد سميث الذى كان اقتصادياً بعيد النظر ، بقدر ما كان شاعراً مجيداً ، حدا به إلى أن يجأر بالشكوى من أن . . . « الثروة تتراكم والرجال يتحللون » .

واليوم اندثر رجال آدم سميث الثمانى عشر ، كما انقرضت حيوانات ما قبل التاريخ ، مثل الدبلودوكاس . واستبدلت الثمانية عشرة آلة من اللحم والدم ، بآلات من الصلب الخالص ، تستطيع أن تلفظ من جوفها الحديدى ، مئات الملايين من الدبابيس . حتى عملية شبكها فى الورق الأحمر تتم بواسطة الآلة . وكانت

---

(١) Adam Smith ١٧٢٣ — ١٧٩٠ من أكبر كتاب الاقتصاد السياسى الكلاسيكيين فى القرن الثامن عشر . صاحب نظرية تقسيم العمل . أهم مؤلفاته على الإطلاق ثروة الأمم — نظرية العواطف الأخلاقية .

النتيجة أنه فيما عدا قلة قليلة من الرجال الذين صمموا الآلات، لا يكاد يوجد إنسان على ظهر الأرض يعرف كيف يصنع دبوساً، أوحتى يعرف طريقة صنع الدبوس. أى أن العامل الجديد فى مصنع الدبابيس، لا يحتاج إلى عُشر معشار الذكاء والدراية والمهارة التى كانت لصانع الدبابيس القديم. وعزاؤنا الوحيد فى هذه الكارثة أى فى هذا التحلل الرهيب، هو أن الدبابيس أصبحت رخيصة، لدرجة أن الدبّوس الواحد لا قيمة له على الإطلاق. وحتى بعد إضافة أرباح طائلة على سعر التكلفة، يمكنك أن تشترى عدداً من دست الدبابيس بمليم واحد. وأصبحت الدبابيس عرضة للإهمال والتضييع والإلقاء بها بلا مبالاة، حتى احتاج الأمر إلى كتابة الإرشادات والمواعظ للأطفال نحضهم (بلا أى جدوى طبعاً) ألا يضيّعوا الدبابيس، وأن سرقة دبوس واحد، تعتبر خطيئة وإثماً كبيراً.

وكثير من المفكرين الجادين من أمثال جون رسكين، ووليم موريس، سببت لهم هذه الحالة إزعاجاً شديداً، كما أزعجت من قبل جولد سميث. وبدأو يتساءلون هل نعتقد اعتقاداً صادقاً أن التقدم فى الثراء يتطلب أن نفقد مهارتنا الفنية، وأن نُزرى بقدر عمالنا إلى مرتبة الآلة الصماء، لا لشىء إلا ليكون لدينا من الدبابيس، ما يمكننا أن نبدد منها بالأطنان دون أن نبالى؟ وعندما نأتى إلى موضوع توزيع وقت الفراغ، وسنأتى إليه فيما بعد، فسنرى أن علاج هذه الحالة الطارئة، لا يكون بالرجوع القهقرى إلى الأساليب البدائية العنيفة فى الصناعة؛ فإن الآلات الحديثة توفر الكثير من الوقت، وإذا ما قسم وقت الفراغ فيما بيننا تقسيما متساوياً، فإن الآلة تحررنا من عبء العمل، وتجعلنا نتفرغ إلى أعمال أخرى أرقى وأجمل من صنع الدبابيس وما شاكل ذلك. ولكن حتى يتحقق هذا، فما زالت الحقيقة باقية. وهى أن الدبابيس تُصنع الآن بأيدى رجال ونساء عاجزين تماماً عن صنع شىء واحد بأنفسهم، بل عاجزين تماماً عن تنظيم أمورهم فيما بينهم، بحيث يمكنهم منفردين أو متجمعين أن يصنعوا شيئاً له قيمة، حتى ولو وزعوا العمل فيما بينهم. إن العمال الآن، يتميزون بالجهل والعجز، ولا يستطيعون أن يحركوا أصبعاً فى عملهم اليومى، إلا بعد أن تتخذ جميع الترتيبات

اللازمة للعمل بواسطة أصحاب العمل . بل إن هؤلاء بدورهم لا يفهمون شيئاً فى الآلات التى يشترونها ، وإنما يدفعون أجوراً ، لأناس آخرين من الفنيين الذين يتولون تركيبها وإدارتها ، وذلك بناءً على تعليمات وتوجيهات مخترع الآلة أو مهندسها .

وقولنا عن الدبابيس يمكن أن يقال عن الملابس . فى الماضى كانت عملية صنع الملابس تتم بأكملها ، إبتداء من جزّ صوف الأغنام إلى غزل الصوف إلى نسيج الثوب ثم تفصيله حتى تصبح معدة للّبس ، على أيدى أهل البيت فى القرية ، وخصوصاً أيدى النساء . ولهذا السبب ما تزال المرأة العانس التى لم تتزوج ، تسمى إلى اليوم ، المرأة ذات المغزل أو « Spinster » . أما اليوم فلم يبق شيء من هذا كله فيما عدا عملية جزّ الصوف من الغنم ، بل إن هذه هى الأخرى أصبحت تتم بواسطة الآلات كعملية حلب البقر ، كما تقوم الآلة بالحياكة أيضاً . تعالى إلى المرأة اليوم ، واعطها نعجة ، واطلبى منها أن تصنع لك ثوباً من الصوف . ستجدينها عاجزة تماماً عن ذلك ، بل وربما تجدينها تجهل وجود أية علاقة بين النعجة والثوب . وعندما تعود المرأة من الدكان ، وهى تحمل ملابسها التى اشترتها من هناك ، فإنها تدرك الفرق بين الصوف والقطن والحرير وبين الفانلة ، والصوف الإسبانيولى ، بل ربما عرفت الفروق الدقيقة بين الدنتلا وماشاكلها من الأنسجة . أما عن طريقة صنعها ، ومن أى شيء صنعت ، أو كيف صارت إلى المحل الذى عرضت فيه ، فلا تكاد تعرف شيئاً قط . حتى البائعة التى تبيعها لها فى الدكان ، ليست بأوسع علماً فيها فى هذه الأمور . بل إن الذين يشتغلون فى هذه العمليات ، لا يزيد علمهم عن ذلك شيئاً لأن أغلبهم أفقر وأبأس من أن تتاح لهم فرصة الاختيار بين الأقمشة المختلفة عندما يذهبون لشراء ملابسهم .

وهكذا خلق النظام الرأسمالى حالة من الجهل الشامل عن كيفية صنع الأشياء التى بها نعيش وعليها نقتات وبها نكتسى . وفى نفس الوقت يتم صنع هذه الأشياء كلها على نطاق واسع جبار لم يسبق له مثيل . فإذا رغبنا فى معرفة المعلومات الضرورية عن الأشياء التى نشتغل بصناعتها طول اليوم ، تعيّن علينا أن نشترى كتباً ، بل دوائر معارف كاملة لنلم بأصول الصناعة وفروعها . وبما أن هذه

الكتب قد ألفها أشخاص لا يلوّثون أيديهم بصنع شيء ، ويستمدون معلوماتهم من كتب أخرى ، فإن ما سيطلعوننا عليه ، سيكون معلومات بالية ، انقضى عليها عشرون أو أربعون سنة ولم تعدلها قيمة عملية . ثم إن معظمنا عندما نذهب إلى البيت مرهقين من عناء العمل ، لا نجد لدينا بالطبع أقل رغبة فى قراءة أى شيء عن عملنا الذى أرهقنا واستعبدنا طول اليوم . إن ما نحتاج إليه هو الذهاب إلى سينما ، تصرف أذهاننا عنه ، وتحملنا بعيداً بعيداً عن جوه البغيض ، فى عالمها الخيالى المثير .

إنه حقا عالم عجيب ، عالم الرأسمالية هذا بما فيه من جهل وعجز ينتشران انتشاراً ذريعاً بين الناس ، ومع ذلك فهو يباهى بانتشار التعليم والثقافة واتساع الأفق . ففى هذا العالم العجيب ، يعيش آلاف من أصحاب الأملاك ، وملايين من العمال باليومية ، ولا يستطيع الواحد من هؤلاء أو أولئك ، أن يقوم بصنع شيء بنفسه ، أو أن يعرف ماذا يصنع ، إلا إذا جاء شخص آخر ليرشده ويأخذ بيده ، بل ليس منهم من يعرف كيف وُجد هذا النظام الذى يعيشون فى ظله الذى أوجد لهم البضائع من كل لون ، والتى تملأ الدكاكين ، ولا كيف تُباع ، وكيف تُشترى . فإذا ارتحل الواحد منهم خارج بلاده ، وشاهد قبائل المتوحشين والاسكيمو والقرويين فى قلب الريف ، وهم يصنعون أشياءهم بأنفسهم ، لأيقن أن هؤلاء البدائيين أكثر منه ذكاءً وقدرة على الخلق والتصرّف والابتكار ! واتصاف البدائيين بهذه الصفات ليس عجيبا ، بل العجب ألا يكونوا كذلك . إننا نحن المعرضون للموت والانقراض من تراكم البلاهة والغباء على عقولنا ، بسبب إهمال مواهبنا الذهنية حتى ركدت كالماء الآسن، هذا ، مع نشاطنا إلى حشو أدمغتنا ، بالكلام الفارغ والهراء والخرافات التى تمتلىء بها الصحف المصورة والروايات والمسارح والأفلام . ولعل هذا الحشو الفارغ هو الذى يبقينا أحياءً . ولكنه حشو يزيّف لنا كل شيء بصورة سخيفة مغرقة فى السخف ، بحيث يتركنا كالمجانين الخطرين ، المتعلقين بالأوهام فى عالم حقيقى غير وهمى .

وإنى لاستميحك عذراً ، لانطلاقى فى الكلام على هذا النحو ، ولكن حيث أننى أنا نفسى ، من مؤلفى الكتب والمسرحيات ، فأنا أعلم منك بسخافاتها ومضارها

بل وخطورتها .وعندما اتطلع حولي ، فأرى كيف بلغنا في هذه المرحلة التي نعيشها ، أقصى درجات الجهالة والعجز والحماقة والضلال المبين ، وكيف أن قوى الرأسمالية العمياء قد وقع اختيارها على هذه المرحلة بالذات لتمنح فيها حق التصويت لكل فرد ، مما أدّى إلى اكتساح الأغلبية الساحقة من الأصوات النسائية اللائى أخذن أفكارهن السياسية — إذا كانت لهنّ أفكار سياســية على الاطلاق — من السينما والأفلام السينمائية ، فطغت طغيانا تاماً على أصوات السيدات القلائل ممن أوتين رجاحة العقل وحسن التقدير . عندما أرى كل ذلك ، أعلم أن من الأجدر بى ، أن أتوقف قليلا عن كتابة المسرحيات ، لكى أناقش فى هذا الكتاب الحقائق السياسة والاجتماعية ، مع السيدات اللواتى لديهن من الذكاء ورجاحة العقل وحسن التقدير ، ما يجعلهن يصغين إلىّ ويأبهن لقولى .

العجز من أعلى ومن أسفل

إياك أن تستخلصي مما قلته الآن ، أننى أنكر على الناس اللهو والمسرات ، فأنا شخصياً قد جمعت أكثر أموالى بإدخال السرور عليهم . وأنا أعلم أكثر مما يعلم معظم الناس ، أن السيدة التى تعمل طول الوقت ، ولا تلهو بعض الوقت ، ستتحول إلى امرأة جامدة المشاعر . وأعلم أيضاً أنها تعمل لكى تتمكن من الاستمتاع بالحياة ، ولتمسك رمقها ولا تتعرض للموت من الجوع والتشرد . ولا شك أن أية امرأة تحتاج إلى الفراغ ، حاجتها إلى أجرها . ولكن الحصول على الخبز يأتى قبل النزهات وارتياد دور السينما . وأنا أشعر بعطف شديد — وربما شاركتنى هذا الشعور — على ذلك السيد الفرنسى الذى قال فى حماسة : إنه لو حصل على كماليات الحياة ومسراتها ، أمكنه أن يستغنى عن الضروريات . ولكن يا للحسرة ! فالطبيعة لا تشاركنا عواطفنا . بل تأتى بكل قسوة ، وتضعنا أمام أمرين : إما الإهتمام بلقمة العيش فى المحل الأول ، وإما الموت جوعاً . وأمنية السيد الفرنسى ، أقل أهمية من أمنية النساء العاملات ، اللواتى يطالبن بثمانى ساعات عمل فى اليوم . فإن كان ما يتمنيه فى الواقع هو زيادة قليلة فى ساعات الفراغ بعد الراحة الضرورية والنوم والساعات المستهلكة فى الطبخ والطعام والاغتسال ، إلا أنهن يدركن أن الفراغ لا يُنال إلا عن طريق العمل . ولن تستطيع امرأة ما أن تنكص عن أداء نصيبها من العمل ، إلا إذا طرحته على كاهل امرأة أخرى ، واقتطعته اقتطاعاً من وقت فراغها .

وهكذا ، فعندما أقول إن الرأسمالية قد انحدرت بشعبنا إلى حالة زرية من العجز والجهل ، فأنا مصمم على ما أقول . ولن ينفع فى تعزيتى ، أن تقولى لى إن فتيات المصانع لسن مغفلات ولا بلهاوات كما صورتهن . خصوصاً فى مجال القيل

والقال ، والاستمتاع والتسلية وأنهن على قدر عظيم من اللباقة والفطنة ، بحيث يستطعن قراءة الشفاه قبل أن يسمعن الكلام بآذانهن ، بل يستطعن قراءة أفكارك قبل أن تنطق . وقد تدربن على ذلك وهن فى زحمة العمل فى عنابر الغزل والنسيج ، وسط ضجيج الأنوال والآلات التى تصم الآذان وتجعل من المتعذر على أى إنسان أن يسمع كلام إنسان آخر . هذا وقيامهن من آن لآخر بالنزهات الخلوية فى العربات التى تجرها الخيول ، ورقصاتهن ، ولعبهن الورق ، وتفننهن فى ارتداء الأزياء المختلفة ، وإقبالهن على الحفلات الموسيقية المذاعة فى الراديو ، كل هذه الأشياء تثيرهن وتحفز فيهن الهمم ، وتثقفهن بصورة لم تعهدها من قبل جداتهن . كما أنهن يستهلكن كميات هائلة من الحلويات . ويتخذن إجراءات منع الحمل ، لتجنب الإفراط فى الولادة ، ومتاعب الأمومة وتربية الأولاد إذا زادت عن الحد الضرورى . وأنا أجيب على هذا ، بأنه كله ليس إلا من باب الاستهلاك ، ولا يدخل فى باب الإنتاج . وحتى إذا كن مشتغلات فى إنتاج هذه الملاهى والمسرات ، كعاملات فى شباك التذاكر ، أو يقمن بعمل ثانوى فى تنظيم تلك الرحلات الخلوية ، أو فى محطة الإذاعة ، مثل أن تقوم الواحدة منهن بلف سلك رفيع حول بكرة ، وتظل تكرر هذا العمل طول اليوم ، وما إلى ذلك ، فهن فى هذه ، لسن أكثر من آلات صماء ، يشتركن فى عمل روتينى سقيم ، دون أن يعرفن شيئا عما يحدث قبله ، ولا عما يحدث بعده .

والنظام الرأسمالى الذى يلقى بالعمل كله على طبقة واحدة ، وبالفراغ كله على طبقة أخرى ، بقدر ما يسمح به القانون ، إنما يشلّ قوى الأغنياء تماماً كما فعل بالفقراء . فالأغنياء يؤجرون أراضيهم أو أموالهم الفائضة (رءوس الأموال) للآخرين ، وبذلك يحصلون على الكثير من الطعام واللهو دون أن يُحتاج منهم إلى أن يرفعوا إصبعاً واحدة من أجل ذلك . ويتولى وكلاؤهم نيابة عنهم ، تحصيل الإيجارات وإيداعها فى البنوك ، وتتولى الشركات التى أجرّت أموالهم الفائضة ، إيداع قيمة هذه الإيجارات (حصص الأسهم) كل نصف سنة فى البنوك باسمهم بنفس الطريقة . وقد ذكرهم بسمارك(١) فى حديثه ، فقال عنهم ، إنهم طبقة

(١) بسمارك Bismark ١٨١٥ — ١٨٩٨ أول من وحد ألمانيا . وعين أول مستشار للامبراطورية الألمانية المتحدة .

من الناس ، ليس عليهم من واجب إلا أن يتناولوا مقصاً ، ويقصوا به كوبونات الأسهم والسندات . ومع ذلك فقد كان بسمارك مخطئا فى ذلك أيضاً : فالبنك يتولى عنهم هذه العملية . إن كل ما يفعلونه هو أن يوقعوا على الشيكات التى يدفعون بها ثمن كل شيء ، ثم يتفرغون بكليتهم إلى اللهو والسرور . وسوف يحصلون على أموالهم ودخولهم سواء فعلوا هذا أم لم يفعلوه . وليس من حجة لديهم يبررون بها ذلك ، إلا أن أسلافهم وجدودهم السابقين ، قد عملوا وكدّوا وأنتجوا . كأن أسلاف أى فرد وجدوده لم يعملوا ولم ينتجوا قط . أو كأن عمل الأسلاف وكدهم وإنتاجهم ، مبررات للكسل والقعود ، لا لأن يحذوا هم أيضاً حذو الأسلاف والجدود . فنحن لا يمكن أن نعيش ونقتات بفضائل جداتنا السابقات . فربّ جدة فلحت أرضها بنفسها ، وابتكرت الوسائل لاستغلال ثروتها حتى تزايدت ونمت ، فلما جاء فى أعقابها خلفاء لها ، ووجدوا أن هذه الثروات من الممكن أن تكفيهم عناء العمل ، ما دام هناك آخرون يقومون فيها بالعمل نيابة عنهم ، لم يترددوا لحظة واحدة فى تأجير الأرض ، وتأجير الأموال الفائضة (أى استثمارها) .

وقد ورث بعض كبار ملاك الأراضى عندنا ، أراضيهم من أيام عهد الإقطاع ، أيام لم تكن هناك مصانع ولا سكك حديدية ، وكانت المدن صغيرة محدودة ، لدرجة أنهم سوّروها وأحاطوها بجدار ، كما نفعل بالحدائق اليوم . وفى تلك الأيام كان لزاما على الإقطاعيين وعلى رأسهم الملك ، أن يؤلفوا جيوشاً للدفاع عن البلاد على نفقتهم . وكان لزاماً عليهم أن يسنّوا القوانين وينفذوها ، وينهضوا بالأعمال العسكرية ، والأعمال البوليسية والحكومية من كل نوع . لقد مات هنرى الرابع(١) من الإرهاق فى العمل . وقد بذل حياته ليعرف مبلغ الصدق والحق فى هذه الحكمة التى كانت سائدة فى تلك الأيام ، وهى أن أعظم الرجال ، هو الذى يجعل من نفسه خادماً للجميع . أما اليوم فقد انعكست الآية ، وأصبحت أعظم النساء بيننا هى التى تجعل من الجميع خُداماً لها . وأصبحت جميع الأعمال والواجبات التى كان

(١) هنرى الرابع Henry IV ملك انجلترا ١٣٦٧ — ١٤١٣

ينهض بها البارونات من الإقطاعيين ، يقوم بها اليوم موظفون بالمساهية . ولعل هناك بقية من الإقطاعيين فى الريف ، يجلسون إلى يومنا هذا ، بمجلس القضاء بين الناس ، بصفتهم عُمدا فى الناحية ، وبدون أجر . ولا يزال سائداً بينهم تقليد قديم ، بأن الخدمة العسكرية ، والعمل كضباط فى الجيش ، هى الأعمال اللائقة بأبنائهم . وقليل منهم يقومون بمساعدة الوكلاء والمحامين ، فى إدارة إقطاعياتهم التى يعيشون فيها فعلا ، ويسمحون لزوجاتهم بإدارتها . ولكن هذه الحالات النادرة ، ليست إلا بقايا ومخلفات لعصر مضى ، ونظام انقرض . ولا يزاول هذه العادات ، إلا فئة من الأثرياء المحدثى النعمة ، الذين يشترون بأموالهم الإقطاعيات ويتعمدون القيام بأعبائها ، واحتمال مشقات العمل فيها ، لا لشىء إلا ليكونوا فى زمرة السادة ، وفى عداد الأشراف ، والنبلاء ذوى الألقاب . ونحن نرى فى كل وقت ، أمثال هؤلاء المحدثين فى النعمة ، تستهويهم هذه الأمور برهة من الزمن ، فيشترون الإقطاعية من صاحبها النبيل الحقيق ، ويحلون محله ، ويحاولون أن يملأوا مركزه فى الريف . وعلى أية حال ؛ فإن أصحاب الأراضى الأرستقراطيين ، سواء كانوا أرستقراطيين بالوراثة أم بالثراء الحديث ، يستطيعون فى جميع الأوقات أن يبيعوا قصورهم وضياعهم ، ويهجروا الريف ليعيشوا فى أى مكان يختارونه فى العالم المتمدن ، دون أن يلتزموا بأية واجبات أو مسئوليات عامة أو خاصة . وجميعهم يفعلون ذلك عاجلا أو آجلا . وهكذا يفصمون الرابطة الوحيدة التى تربطهم بالأرستقراطية الإقطاعية القديمة ، فلا يبقى لهم منها إلا الألقاب والرتب والنياشين. واليوم لم يبق أى أثر لهذه الطبقة من الأرستقراطيين الإقطاعيين ، فقد ذابت واندمجت فى الطبقة الرأسمالية الصناعية التى تتعاون معها ، وتتزاوج معها دون تفرقة أو تمايز . لأن النقود تستطيع أن تعوّض كل شىء ، وتسد كل نقص . ولو لزم الأمر لأن نطلق على الأغنياء أى اسم ينتهى بحرفى « ية » من أى نوع ، فإننا نسميهم الطبقة « البلوتوقراطية » ، أى طبقة الأغنياء ، التى تحوّلت دوقياتها وإقطاعياتها وألقابها القديمة ، مندمجة مع الثروات والأموال المستحدثة ، إلى أعمال ومؤسسات وشركات صناعية وتجارية ، التى ليست إلا أشكالا مختلفة لرأس المال ، والتى لا تلزم صاحبها بأية التزامات أو واجبات أو مسئوليات عامة بأية صورة من الصور .

وقد يتصور العاملون الكادحون ، الذين يقضون سحابة يومهم فى العمل والنصَب ، والذين لا يستمتعون بفراغهم إلا خلسة . أن حياة الطبقة البلوتوقراطية هى المثل الأعلى فى السرور والمتعة واللذة ، لأن مخيلتهم لا ترسم لهم إلا حياة كلها أجازة واحدة متصلة . ولكن فى تلك الحياة عيب هام وخطير . هى أنها تصيّر البلوتوقراطيين أشخاصاً عاجزين كالأطفال إذا تركوا بمفردهم ليعولوا أنفسهم بأنفسهم . ولا يكاد يوجد على ظهر الارض من هو أتعس ولا أبأس ، ولا أحوج إلى الرثاء والشفقة ، من السيدات والسادة ، الذين ولدوا فى النعمة والثراء ، ثم زالت عنهم أملاكهم وثرواتهم فجأة . ولكن هل خطر لك أنهم ربما كانوا بالمثل فى حاجة إلى الرثاء لو أن ممتلكاتهم كانت ملقاة بين أيديهم ليتولوا بأنفسهم الاستفادة منها بقدر ما يستطيعون ؟ إنهم لن يعرفوا كيف تزرع أراضيهم ، ولا كيف تستغل مناجمهم ، ولا كيف تسير قطاراتهم أو سفنهم . إن مصيرهم هو الهلاك المحتوم ، وهم محاطون بما سماه الدكتور جونسون[1] D. Jhonson « مظاهر الغنى الفاحش التى تتجاوز أحلام أبخل البخلاء » . وإذا لم يستعينوا بالجائعين وبعمل الجائعين سيضطرون إلى القول : « أنا لا أستطيع عزق الأرض ، وأنا أخجل من التسول (حتى ولو كنت أعرف كيف أتسوّل) أما الجائعون فيمكنهم الاستغناء عن الاغنياء تماماً . بل إنهم بدون الاغنياء ستتحسن أحوالهم كثيرا . أما الاغنياء فلا يستطيعون الاستغناء يوماً واحداً ، بل لحظة واحدة عن الجائعين .

ومع ذلك ، فإن معظم الجائعين ، إذا تركوا وحدهم ، سيصبحون عاجزين لا حول لهم ولا قوة كالبلوتوقراطيين تماماً . وإليك مثال الوصيفة ، وهو مثال مألوف للسيدة الذكية التى تمكنها مواردها من استخدام إحداهن فى منزلها . فربما صلحت المرأة كوصيفة ممتازة . ولكن لابد لها من منزل لها تقيم فيه ، ولابد من وجود مديرة لشئون هذا المنزل قبل أن تبدأ الوصيفة عملها فيه . وكثير من الوصيفات إذا تزوجن ، لم يستطعن تدبير شؤون بيوتهن الخاصة إلا على أسوأ صورة . ولو أنك كلفت واحدة من الوصيفات بإدارة فندق كبير يستخدم عشرات

---

(١) Dr. Samuel Jhonson كاتب إنجليزى ١٧٠٩ — ١٧٨٤ كان سيد الكتاب الإنجليز فى القرن الثامن عشر أهم مؤلفاته غرور الرغبات البشرية . القاموس — حياة الشعراء — راسيلاس .

من الوصيفات مثلها ، لظنت بك الظنون ، وأنك إنما تسخرين منها ، كما لو طلبت من بواب بنك انجلترا أن يدير البنك . وقد يكون البنّاء ، ممتازا جدا فى صنعته ، ولكنه لا يستطيع أن يبنى المنزل وحده ، أو حتى يقوم بصنع الطوب اللازم للبناء . وأى عامل يستطيع أن يصنع عارضة خشبية عبر جدول من الماء ، أو أن يلقى ببضعة أحجار فيه ، ليعبر فوقها المجرى . ولكن اطلبى منه أن يشيّد كوبرى أو قنطرة ، مهما كانت فى أبسط صورها ، أو فى أعظم صورها مثل القنطرة الرابعة على نهر التايمز . إنك لو طلبت منه هذا ، فكأنك تطلبين من طفلك الرضيع أن يهيىء مهده بنفسه ، أو أن يقوم بتطريز صديريه بيديه ، أو كأن تطلبى من طباخك الخاص ، أن يقوم بتصميم وبناء مطبخ حديث ، أو وابور للمياه الصالحة للشرب .

إن مظاهر هذا العجز الزرى ، تتزايد وتتفاقم باستمرار ، بتقدم الحضارة . فنى القرى نجد نجارين وحدادين فى استطاعتهم أن يصنعوا بأيديهم أدوات وأشياء كثيرة . بل يمكنهم أن يتخيروا ويشتروا المواد الأولية لصناعة هذه الأدوات ، ثم يبيعونها بأنفسهم بعد إتمام صنعها. أما فى المدن التى يتوقف عليها وجودنا كله ، فنجد الجماهير الفقيرة من العمال ومن البلوتوقراطيين الذين لا يستطيعون صنع أى شيء ، ولا يعرفون كيف يصنع أى شيء . بل إنهم عاجزون عن شراء أو بيع أى شيء إلا من المحلات الخاصة لهذا الغرض ، بحيث لو لم توجد هذه المحلات ، بما لها من فاترينات تعرض عليها البضائع وعليها أسعارها المحددة ، لقضوا جوعاً وهلكوا عرياً .

المرتبة الوسطى فى الحياة

والآن وقد ظهر عجز ملاك الأراضى والرأسماليين عن أن يصنعوا شيئاً بأيديهم ، أو حتى عن إرشاد الآخرين إلى صنع شىء ؛ كما اتضح أيضاً عجز العمال عن صنع أى شىء ، إلا بعد أن يوجهوا ويرشدوا إلى ما يصنعون . فكيف يسير العالم إذن ؟ لابد إذن من وجود طبقة ثالثة ، بين طبقة الملاك من جهة وطبقة المعدمين من جهة أخرى ، طبقة وَسَط بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، تتولى هى تأجير الارض وتأجير رأس المال ، وإرشاد العمال وتوجيهم إلى ما يفعلونه بالأرض وبرأس المال .

وهذه الطبقة موجودة فعلا . ويمكنك أن ترى بنفسك هذه الطبقة الوسطى ، وهى تقوم بجميع أعمال الإدارة والإرشاد والتوجيه ، واتخاذ جميع القرارات فى أنحاء البلاد . هذا بالإضافة إلى قيامها بالأعمال الثقافية والأدبية والفنية . ولننظر الآن فى كيفية نشوء هذه الطبقة ، وكيف تخرج باستمرار من العائلات الرأسمالية .

يقوم الرأسماليون بعمل آخر غير تملكهم لرؤس الأموال . هذا العمل هو أنهم يتزوجون ويلدون أطفالا . والدخل الذى يكفى فى الوقت الحاضر شخصين ليعيشا حياةً طيبة ، قد لا يكفى غداً لثلاثة أو أربعة أبناء ينضمون إليهما . ولا أقول شيئاً عن احتمال تضاعف هذا الرقم مرتين أو ثلاثاً . فإذا ما كبرَ الأبناء الثلاثة أو الأربعة ، وأصبح لكل منهم ثلاثة أو أربعة أبناء ، تحول ثراؤهم الطائل ، أو ما كان يسمى أيام جدهم ثروة طائلة ، إلى فقر وعوز وإملاق بالنسبة للحفدة .

وتلجأ العائلات من ذوات الأملاك ، إلى إجراء معين لتتحاشى انحدارها

إلى هذه الحال . هو أن تورّث الإبن الأكبر كل التركة ، تاركين الأخوة الصغار ، ليدبروا شئونهم بأنفسهم ، والبنات ليتزوجن رجالا من ذوى الأملاك ما استطعن إلى ذلك سبيلا . وهذا الإجراء اسمه حق الإبن البكر فى التركة . وقد ظل قاعدة متبعة فى نظام توريث الأراضى فى انجلترا حتى سنة ١٩٢٦ ، إذا مات صاحب الأرض بدون وصية ينص فيها على غير ذلك . أما فى البلاد التى لا يوجد فيها مثل هذا القانون ، حيث يرث جميع الأولاد أنصبة متساوية فى تركات ذويهم ، وهو المتبع بين ملاك الأراضى فى فرنسا ، فإن على الأسرة أن تجد فيما بينها حلاً من نفس النوع الذى يحفظ التركة من التفتيت ، هذا وإلا اضطرت إلى بيعها وإعطاء كل وريث جنيهات معدودات لن تبقى فى يده طويلا . ولذلك تكاد جميع الأسر من ذوى الأملاك ، تجمع على الاتفاق فيما بينها ، على أن تبقى التركة تحت يد الإبن الأكبر ليتولى زراعتها ومباشرتها ، وعلى أن ينطلق الأبناء الصغار لحال سبيلهم ليكسبوا قوتهم بعرق جبينهم ، مثل سائر الجائعين المعدمين . ولكن مثل هذا الإجراء ، لا يمكن اتباعه إذا كانت الملكية رءوس أموال ، وليست أرضاً ، حيث يعيش جميع أفراد الأسرة على الفوائد والأرباح التى تدرها الأموال الفائضة المؤجرة وقد يوصى الأبوان بجميع أموالهما أو بمعظمها لابن واحد . ولكن القاعدة العامة أنهم لا يفعلون ذلك . والذى يحدث هو أن تتقسم الأموال بين الأولاد والأقارب المستحقين من الدرجة الثانية ، إلى أن يجد الورثة أنفسهم عاجزين عن العيش مكتفين بأرباح أسهمهم .

وأرجوك ألا تنسى ، أن الأبناء الصغار الذين ألقى بهم فى خضم الحياة ، ليشقوا طريقهم ويكتسبوا قوتهم بعرق جبينهم ، لا يزالون محتفظين بعادات الأغنياء وأذواقهم ، وطريقتهم فى الكلام وبمظاهرهم وبالتربية التى نشأوا وتربوا عليها . فهم من أصل طيب كما نقول . وربما كان من أقربائهم الأقربين ، أمراء وحملة ألقاب . وربما تلقى بعضهم تعليمه فى إيتون وهارو ، وحصل على شهادات من أكسفورد وكامبردج . وآخرون منهم أقل من هؤلاء مرتبة . وقد يكون أجدادهم أو آباؤهم من الذين جمعوا ثروات طائلة من التجارة والأعمال المالية ، وربما التحقوا هم بمدارس المدينة الكبيرة ، أو ببعض المدارس العصرية المنتشرة

فى هذه الأيام ، بدلا من إيتون ، ثم دخلوا بعض الجامعات الشعبية الجديدة ، أو لم يذهبوا إلى أية جامعة على الإطلاق . وربما كان من أقربائهم الأقربين عمدة أو شيخ بلد . ولكنهم بلاشك قد نالوا تعليما متوسطا فى المدارس الثانوية ، لا فى مدارس أولية وحسب . ومع أن هؤلاء ليسوا على شاكلة الأغنياء المنتفخين بذكريات غناهم وأصلهم الطيب ، كما يحلو لهم أن يحسبوا أنفسهم ، إلا أنهم مازالوا يحتفظون بطباع وعادات الطبقة الرأسمالية ،وطريقتهم فى الحديث والكلام . وهم فى العادة ، يوصفون بأنهم سادة ،وإذا خوطبوا باحترام ، قُرنت أسماءهم بألقاب ، مثل لقب السيد المحترم أو سعادة البيك . . . بدلا من السيد فلان مجرداً .

وسرعان ما يجد هؤلاء المعدمون الذين يتحلون بثقافة الأغنياء ونشأتهم ، أن عليهم أن يعيشوا بذكائهم ومواهبهم . فتريتهم يلتحقون بالجيش والأسطول كضباط أو بالوظائف المدنية الكبرى ، ويصبح منهم رجال الدين والأطباء والمحامون والكتاب والممثلون والرسامون والمثالون والمهندسون ونظار المدارس وأساتذة الجامعات وعلماء الفلك وما إلى ذلك من سائر المهن والحرف . ويؤلفون فيما بينهم ما نسميه طبقة أرباب المهن . وهم من ناحية المركز الاجتماعى ، يعاملون باحترام خاص . ولكنهم يرون بأعينهم رجال الأعمال الناجحين ، وهم أقل منهم شأنا فى العلم والذكاء والموهبة والشخصية الاجتماعية ، يرونهم يجمعون أموالا ضخمة وثروات طائلة . ومن العجيب أن تجدى أن أرقى الأعمال الذهنية ، هى أقل الأعمال جزاءً وربحاً . بل من المستحيل على الإنسان أن يكتسب قوته من مزاولتها وحدها . ولقد كان سبينوزا Spinoza[١] يتعيش من حرفة شطف العدسات.وروسو Rousseau[٢]من نسخ النوت الموسيقية وأينشتين Einstein[٣]

---

(١) Benedictus Spinoza ١٦٣٢ ١٦٧٧ الفيلسوف الهولندى الذائع الصيت.

(٢) Jean gacques Rousseau ١٧١٢ — ١٧٧٨ الفيلسوف والكاتب الفرنسى الشهير . من أنبياء الثورة الفرنسية .

(٣) Albert Einstein ١٨٧٩ — ١٩٥٥ صاحب نظرية النسبية التى هى أساس الطاقة الذرية . نال جائزة نوبل سنة ١٩٢١ .

من مرتب الأستاذية . أما نيوتن Newton[1] فلم يطعمه قانون الجاذبية ولا مقياس التفاضل والتكامل ، لقمـــة عيش واحدة . ولـكنه كان يأكل من عمله كناظر لدار المسكوكات . وهو عمل كان يستطيع القيام به أشخاص آخرون غيره وبنفس الدرجة من الإتقان . وحتى لو كانت المهنة تدر ربحا كبيرا فإن مكاسبها ستظل محدودة مع ذلك . لأنها عمل ينبغى أن يقوم به فرد واحد من بدايته إلى منتهاه . فالجراح لا يمكنه أن يستخدم آلافاً من المرءوسين لعلاج ملايين المرضى فى وقت واحد ، كما يفعل أى ملك من ملوك صناعة الصابون مع زبائنه الذين يعدّون بالملايين ، ولا يستطيع عميد الأكاديمة الملكية للفنون أن يحيل على سكرتيره ، السيدة الجالسة أمامه للرسم والتى تدفع مبلغ ألفى جنيه ، مقابل عمل صورة لها .

كما أن العادة جرتَ ، أن سنوات النجاح فى أى مهنة من المهن ، تسبقها جهود شاقة مضنية وصراع مرير بوسائل محدودة وموارد شحيحة . وأنا مثلا ، يعتبرنى الناس نموذجاً واضحاً للنجاح فى فرع من أعظم فروع الأدب كسباً وأكثرها ربحا . ولـكنى بلغت الثلاثين من عمرى دون أن أحصل على مجرد قوت يومى من كتاباتى . وفى سن الثامنة والثلاثين ، كنت أعتبر نفسى فى عداد الأغنياء ، لأننى كنت أكسب ستة أو سبعة جنيهات فى الأسبوع . بل إننى اليوم ، وأنا فى السبعين من عمرى وقد حققت أقصى ما يمكن من نجاح مادى فى عملى ، فمازلت أقرأ فى الصحف من يوم لآخر تحت عنوان وصايا وتركات : أن أرملة أحد رجال الأعمال الناجحين والتى لم تـكن مشهورة ولا معروفة قط ، قد ماتت عن تركة تزرى بكل مكاسبى ، وتجعلها تبدو إلى جانبها شيئا تافهاً لا يذكر .

وهكذا نجد أرباب المهن ، والموظفين الحكوميين ما لم يكونوا من محدثى النعمة الذين يعتبرون التجارة عملا منحطاً غير جدير بمكانتهم ، يحضّون أبناءهم دائماً على خوض ميدان العمل الحر المربح ، هذا إذا لم يكن لديهم الاستعداد الفطرى الذى يستحوذ على الوجدان ، نحو مهنة من المهن . وقد لا تتاح الفرصة

---

(١) Isaac Newton ١٦٤٢ — ١٧٢٧ العالم الرياضى الإنجليزى الشهير صاحب قانون الجاذبية .

لرجل الأعمال ، لكى يقام له تمثال تكريما له ، اللهم إلا إذا دفع ثمنه من جيبه ، ثم أهداه إلى بلدته ومسقط رأسه ، وألحق به متنزها عموميا فسيحا اشترى أرضه أيضاً بأمواله ، وقد يكون عمله جافاً مملا فى حد ذاته مهما كانت أرباحه مغرية ومثيرة للمشاعر ، ولكن رجل الأعمال مع ذلك ، لا يربح من عمل يده فقط كالجرّاح أو الرسّام ، بل يربح من عمل الآخرين أيضاً . ثم إن عمله لا يتحتم أن يكون مملاً وجافاً فى جميع الأحوال ، فالأعمال المالية العصرية ، قد أصبحت الآن مسلّية ، ومثيرة للاهتمام ، وشائقة ، بل فيها من الإغراء على البحث العلمى ما لا يتيسر فى كثير من المهن العادية . كما أن أوجه نشاط رجال الأعمال ، متعددة ومتفاوتة . والواقع أن أساطين التجارة وكبار رجال المال العصريين ، عندما يقبضون بأيديهم على دستة من المؤسسات الكبرى الممنوعة ، يصبحون فى مركز يمكنهم من الإطلاع على أحوال العالم ، ويجعلهم أكثر تطورا وأوسع أفقاً من الناحية العقلية ، من أرباب المهن العاديين . بل هناك ما هو أهم من ذلك وأخطر : فقد عرفوا أقدار العلماء والفنيين ، وعرفوا كيف يختطفون أقدر الأساتذة الجامعين وأكفأ الموظفين الحكوميين ويشركونهم معهم فى أعمالهم ، لا بصفتهم موظفين إداريين ، ولكن كمفكرين وعلماء وبحّاثة ودبلوماسيين . ولا يعتبر أرباب المهن ، طبقة أرستقراطية ومثقفة ، إلا فى البلاد المتخلفة صناعيا بصفة خاصة . أما فى البلدان الأوروبية ، فإن مجتمع رجال المال والتجارة ، يعتبر مركزا للثقافة والتنوير يتضاءل بجانبه مجتمع أرباب المهن . وفى الوقت الذى يحض فيه صاحب المهنة ، أو الموظف الحكومى الكبير ، ابنه على عدم التكالب على الوظائف التى لا مستقبل لها ، أو على المهن التى قد تتطلب منه أن ينهض فى جوف الليل على صوت جرس الباب ليطبّب مريضا دعاه ، ويقول له : ومن أجل أى شىء كل هذه المتاعب ؟ من أجل حياة هى أشبه بحياة الكلاب . عندما يفعل ذلك أرباب المهن والموظفون ، فهم يعقدون فى أذهانهم مقارنة بين حياتهم وحياة رجال الأعمال والتجار الناجحين ، التى تمتلىء بالفرص التى لا حد لها ، وكذلك لا حد لما فيها من ابتكار وخلق وتجديد . إن أرباب المهن والموظفين يحاولون صرف أنظار أبنائهم عن أن يسلكوا مسلكهم فى الحياة ، لأنهم يريدونهم أن يكونوا

أسعدا حالاً منهم ، وأن يجنبوهم المسالك الوعرة التى ساروا فيها ، ولم يجنوا منها إلا الخسران ، وضيق ذات اليد ، والتدهور الاجتماعى .

وما هو العمل التجارى بصفة عامة ؟ العمل التجارى ، (أو العمل الحر) هو القيام بتأجير الأرض من ملاّك الأرض ، وتأجير المال الفائض من الرأسماليين . ثم تشغيل الجائعين لاجتناء الأرباح من عمليات التأجير يوماً بيوم ، ثم يدفعون لهم أجورهم التى تكفى لقوتهم الضرورى ، ويتبقى بعد ذلك ربح صاف يعود على التاجر أو على رجل الأعمال . ويستطيع الرجال والنساء من الذين أوتوا المقدرة والعزم ، ويتمتعون بنوع من الحرص والتدقيق فى المسائل المالية ، أن يجمعوا الثروات الطائلة بهذه الوسيلة . بل إن هناك أرباحاً مذهلة ، تُجمع أحيانا بطريق الصدفة . ويحدث هذا إذا عثر رجل الأعمال على شىء مستحدث ، يمكن أن يلفت أنظار الجمهور ، أى يكتشف بدعة من البدع أو تقليعة من التقاليع ، يمكن أن يغرم الناس بها ويولعون . وقد جمعت ملايين الجنيهات من بيع عقاقير وأدوية تضر بالصحة أكثر مما تفيدها ، وعقاقير تزعم أنها تعيد الشعر للرأس ، مع أنها تتركها أشد صلعاً مما كانت (ويمكنك أن تقرئى فى هذا الموضوع رواية تونو — بنجاى[(١)]) . ثم هناك أشياء لا يحتاجها الإنسان فى الحقيقة ، وهناك بعض المتع الزائفة التى تترك الإنسان مرهقا ملولاً . ومع ذلك فأسعارها مرتفعة . ولا يفتأون يعلنون عنها بكل الوسائل ، ولمدة طويلة حتى يحملوا الناس — بحكم العادة وبحكم الاستمرار — على التصديق بأنها أشياء هامة ، بل بأنهم لايستطيعون العيش بدونها .

ومع ذلك ، فإن المجال الرئيسى للعمل التجارى ، هو فى العمل النافع الشريف : من زراعة للأرض ، وإنتاج للطعام ، إلى بناء للمنازل وصنع الثياب والأدوات وماكينات الخياطة ، إلى مد الكابلات حول العالم ، وبناء البواخر والطائرات الجبارة لتحوّل المحيطات والأجواء إلى سبل مطروقة معبّدة . ولاشك أن تصميم هذه المشروعات وإدارتها وتنفيذها ، يتيح أفضل الفرص للعمل ، لمن يقوم

---

(١) Tono - Bungay رواية للكاتب الإنجليزى هـ . ج . ويلز ندد فيها بتجارة الأدوية .

على أمرها من ذوى المقدرة والنشاط والهمة العالية . وهؤلاء الأكفاء وإن لم تكن لديهم أملاك . إلا أنهم يمتازون بالتعليم والتربية العالية ، بل وبالمركز الاجتماعى الذى يتمتع به أصحاب الأملاك . أما المتعلمون الذين يفتقرون إلى الكفاءة والقدرة والنشاط ، والذين لا يجدون لأنفسهم مهنة ثابتة يزاولونها ، فيقنعون بالالتحاق بأعمال روتينية كوكلاء أو كتبة ملحقين بالأعمال والمشروعات التى أنشأها وأدارها الأكفاء المقتدرون . أما النسوة اللائى ينتمين إلى هذه الطبقة ، فمُكرهاتٌ على الزواج منهم ، ليضمنّ لأنفسهن لقمة العيش وسدّ الرمق .

وهكذا ، نرى أمامنا طبقة متوسطة بين طبقة الملاك ، وطبقة الجائعين . وتنظر إليها كلتا الطبقتين ، على أنها نعمة من نعم الله عليها . فهى تقوم باستغلال الأرض ورأس المال لمصلحة أصحاب الأملاك ، وتدفع لهم إيجارا لأرضهم وإيجارا لأموالهم الفائضة ، دون أن تكلفهم فى سبيل ذلك أقل عناء . وهم يدفعون للجائعين أجورا يتعيشون منها دون أن تكلفهم بأن يفكروا فى شيء ، أو أن يتحملوا أى مسؤولية ، أو أن يتخذوا أى قرار ، بل دون حاجة بهم إلى معرفة أى شيء على الإطلاق ، إلا مقطوعيتهم المحددة من العمل ، فى المشروع الكبير الذى يعملون فيه . فلا يحمل الجائعون مسؤولية شراء المواد الخام ، ولا بيع المنتجات ، ولا تنظيم الخدمات والوظائف ، ولا البحث والجرى وراء الزبائن أينما كانوا ، ولا شيئا من هذا قط . إنهم فى ميدان العمل الحر ، كالأطفال يُقال لهم ماينبغى أن يفعلوه ، وما ينبغى أن يتركوه ، ثم يطعمون ويكسون ويُهيّأ لهم المأوى اللازم ، ما داموا يفعلون ما أمروا به . وقد لا يكون طعامهم أو كساؤهم أو مأواهم فى مستوى طيّب ، ولكنهم على أية حال يضمنون بقاءهم على قيد الحياة ، حتى يلدوا جيلا آخر أو طقما آخر من الجائعين ، ليحلوا محلهم عندما تُستنفد قواهم أو كما يقال للآلة ، عندما يُستهلكون.

وفى حالات قليلة نادرة ، تنهض هذه المشروعات على أكتاف رجال ونساء برزوا من أعماق جماهير الجائعين ، وربما من حضيضهم الأسفل . فليس من الضرورى أن يكون رجال الطبقة المتوسطة جميعاً من سلالة أصحاب الأملاك . وهؤلاء القلة النادرة النابعة من أعماق الفقر ، هم العباقرة الذين علّموا أنفسهم بأنفسهم ، كل ما هم فى حاجة إليه ، حتى أصبحوا ملمين بكل ما يحتاج الناس إليه .

ولكنهم كما قلت ، قلة نادرة لا ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار . ففى المسائل الاجتماعية الكبرى ، يجب أن نضع نصب أعيننا إمكانيات المواطنين العاديين فى المحل الأول . أى الإمكانيات المتوفرة لدى كل فرد من أوساط الناس ، فيما عدا العجزة والبلهاء والمعتوهين . ولا يجب أن نهتم كثيرا بتلك الإمكانيات الخارقة ، التى يتمتع بها رجل واحد أو إمرأة واحدة من بين كل عشرة آلاف . فإذا تركنا جانبا هذه الحالات المعدودة التى استطاع فيها أفراد نشأوا فى الفقر المدقع ، وجمعوا ثروات طائلة ، أو أصبحوا مشهورين كفلاسفة أو مفكرين أو مكتشفين أو كُتّاب ، أو حتى حُكام للممالك ، ولا أقول شيئا عن القديسين والشهداء ، إذا تركنا هؤلاء جانبا ، نستطيع أن نقول باطمئنان : إن الأعمال التجارية والمهن على اختلافها ، مغلقة الأبواب تماما فى وجوه الأميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة ، ولا يعرفون مسك الحسابات ، والتنقل بين البلدان ، والتعامل مع الناس ، والتصرف فى الأموال كما يجب ، وبالاختصار هى مغلقة الأبواب فى وجوه الذين لا يظهرون بمظهر أبناء الطبقة المالكة على قدر المستطاع .

وبمعنى آخر ، كانت الأغلبية العظمى لجماهير الناس الذين يعملون بالأجر الأسبوعى ، مُبعدةً نهائيا عن مجال احتراف المهن أو تعاطى الأعمال التجارية . كأنما هناك قانون يحتّم ذلك ، ويفرض عقوبة الموت على من يتجاسر على مزاولتها . كان هذا هو الوضع منذ خمسين عاماً فقط . وما زلت أذكر وأنا صبىّ صغير ، رجلا كان أبى يستخدمه عاملا فى طاحونة . ولم يكن يعرف القراءة ولا الكتابة ولا فك الخط ، ومع ذلك فقد كانت لديه موهبة خارقة فى الحساب ، لدرجة أنه كان يستطيع أن يحلّ فى لمح البصر ، جميع المسائل الحسابية التى تعترضه فى العمل . مثلا إذا كان هناك عدد كذا من جوالات الدقيق بسعر كذا للجوال ، كان فى وسعه أن يخبرك بالنتيجة فى الحال وبدون تفكير ، مما لا يقدر عليه أبى أو أى واحد من كتبته . ولكن بما أنه كان لا يعرف حروف الهجاء ، ولا كيف يحرّك القلم على القرطاس ، كما كان يفتقر إلى أسلوب التخاطب والسلوك ، والمظهر والهيئة المقبولة ، والتى بدونها لا يمكن أن ينخرط فى سلك التجار أو الصناع أو المحامين أو الأطباء أو رجال الدين ، فقد عاش ومات عاملا فقيرا ، بلا أى أمل فى أن

يرتفع إلى مستوى الطبقة الوسطى . أو أن يدّعى أنه على قدم المساواة مع والدى فى المركز الاجتماعى . ومع أن والدى كان مُعدماً (أى لم يكن من ذوى الأملاك) واشتغل موظفا حكوميا من الطبقة المتوسطة ، ثم اشتغل بالتجارة بعد ذلك ، فإنه لم يكن يفاخر قط بانتمائه إلى الطبقة المتوسطة ، بل على العكس كان يكره أن يوصف بأنه منها ، لأنه كان يتشبث بأصله المنحدر من طبقة ذوى الأملاك ، وذلك لأنه كان ابنا صغيرا لأبناء صغار (إذ لم يحالفه الحظ ليكون ابنا بكراً) لرجل من هذه الطبقة المحظوظة ، وهكذا فهو وإن لم يسعده الحظ ، واضطر أن يعيش بذكائه ومواهبه عيشة لم يتوفر له فيها النجاح التام ، إلا أنه ابن ناس ، أو من أصل طيب أو جنتلمان أصيل

كان هذا هو الوضع منذ ستين عاماً مضت . ولكننا منذ ذلك الحين أرسينا دعائم الشيوعية فى التعليم . ولو كان طحان أبى غلاماً اليوم ، لذهب إلى المدرسة ، وبقى فيها تسع سنوات سواء أراد أبواه ذلك أم لم يريداه . وذلك على نفقة المجتمع كله . ولا شك أن موهبته الرياضية ، كانت ستؤهله للحصول على منحة دراسية تمكنه من دخول المدرسة الثانوية ، ومنحة أخرى تدفعه إلى الجامعة ، فيتخرج منها ويشتغل بمهنة من المهن . وعلى أقل تقدير كان سيصبح محاسباً ولو فى محل لبيع الكتب أو كأى كاتب حسابات عادى . وبهذا ينال وظيفة من وظائف الطبقة المتوسطة ، ويندرج فى سلكها كواحد من أفرادها .

والمغزى الاجتماعى لكل ما ذكرت ، هو أن الطبقة المتوسطة التى كان يحتكرها الأبناء الصغار لذوى الأملاك ، ثم أبناؤهم من بعدهم ، أصبحت الآن مطعّمة بأبناء الطبقة العاملة . وهذا الدم الجديد الذى سرى فيها ، حرّرها من ذلك الهراء السخيف عن الأصل العريق والأصل الطيب وما إلى ذلك . كما أن سلالة الطبقة العاملة ، يتميزون بالدّربة والمهارة ، والروح العملية ومواجهة الحقائق ؛ كما زالت الفوارق القديمة فى طريقة الكلام والمظهر العام والملابس أو قلّت كثيرا عن ذى قبل ، لأن الطبقة العاملة عرفت كيف تتخلق بأخلاق الطبقة المتوسطة ، وتتقن أساليبها أحسن منها . بل هناك ما هو أفضل من ذلك ، وهو أنهم أخذوا يفرضون أخلاقهم وسلوكهم هم ، وطرق تخاطبهم هم ، على الطبقة المتوسطة .

حتى أصبحت من ضمن تقاليدها الثابتة فرجل مثل أبى، وإن كان تاجرا أو نصف تأجر ، كان يخجل من مهنته كتاجر ، وفى نفس الوقت كان عاجزا عن أن يحدد موقفه من ذلك وهو نصف سيد من أصل عريق ، ومع ذلك فكان لا يملك شروى نقير ، يؤكد به مزاعمه عن هذا الأصل العريق . ولو عاش أبى ليكون غلاماً صغيراً فى يومنا هذا ، لما كانت له أدنى فرصة للفوز فى مجال التنافس الشديد على الأرض ورأس المال ، وعلى الوظائف العمومية ، أمام أبناء الطبقة العاملة الذين كان أجدادهم لا يحلمون أبداً ، أن يجلسوا فى حضرته . أما السادة المعدمون الذين لا نفع فيهم ، والموظفون الذين لا يؤدون أية خدمة وهم فى وظائفهم ، ويتمتعون بقدر عظيم من الوقاحة وسلاطة اللسان ، كالذين وصفهم ديكنز Dickens [1] فى كتاباته ، هؤلاء عليهم أن يقنعوا بنفاية الوظائف التى تأنف منها الطبقة المتوسطة . وتريهم أبداً ساخطين متبرمين ، مفلسين يائسين ، يتصارعون من أجل منصب زائف ويستدينون دائما من أقاربهم (والواقع أنهم يتسوّلون) وهم دائما عاجزون عن أن يعترفوا ، أو لا يريدون أن يعترفوا بأنهم سقطوا إلى الأبد من عداد ذوى الأملاك ؛ ولم يكن سقوطهم فى ذلك المركز المتوسط ، حيث يحتكرون جميع الوظائف والأعمال ، التى تتطلب قدرا محدوداً من التعليم والسلوك الحسن ، بل إن سقوطهم كان بين صفوف الجائعين مباشرة ، دون أن تتوفر لديهم الصلابة والجلد ، الذى يجعل حياة الجائعين محتملة .

وماذا عن البنات ؟ وظيفة البنت هى أن تتزوج . وما زلت أذكر زمنا لم يكن أمام البنات سوى ثغرة واحدة ينطلقون منها إلى الحياة المشتهاة ، وهى الزواج . فإذا فشلت البنات فى العثور على زوج ، ولم يكن لهن مصدر خاص للرزق، أصبحن مربيات أو مدرسات فى المدارس أو « صديقات » (وهى كلمة مهذبة للعشيقات) أو متسوّلات أرستقراطيات ، يطرقن الأبواب على أنهن أقارب فقراء لأهل البيت . لقد حرص الآباء على أن يلقنوا بناتهم ، أن العمل ليس من شيمة السيدة

---

(١) Charles Dickens ١٨١٢ — ١٨٧٠ يعد أعظم الروائيين الإنجليز أهم رواياته : آمال عظيمة — قصة المدينتين — أوليفر تويست — مذكرات مستر بكويك — أوقات عصيبة وغيرها .

الأرستقراطية ، وليس من شيمتها أيضاً أن تعرض الزواج بنفسها على الرجال . هذا فى الوقت الذى كانت فيه أبواب المهن مغلقة فى وجوههن . وكذلك أبواب الجامعات ، ووظائف التجارة والأعمال الحرة . كما أن الفقر والعوز ، من شأنه أن يقطع كل الأسباب بينهن وبين مجتمع ذوى الأملاك . فأما شيمة السيدات الأرستقراطيات ، فكانت تعزلهن عزلا عن مجتمع الكادحين الذين فى نفس مستواهم من الفقر والعوز . وهكذا يجدن أنفسهن محرومات من الزواج من كلتا الطبقتين . وتصبح الحياة بمثابة كابوس مزعج بالنسبة لهن .

أما اليوم فالفرص المتاحة أمام البنات ، أكثر بكثير مما كانت فى الماضى . فلدينا الآن منهن المحاميات والطبيبات . ولكن للأسف ما تزال الكنيسة مغلقة فى وجوههن — مع ما فى ذلك من خسارة فادحة على الكنيسة — لأنها تستطيع أن تنتقى نسوة على قدر عظيم من طلاقة اللسان ، يكن خير من يصلح لمواقف الوعظ والإرشاد على خشبات المنابر ، بل إن من السيدات من هن قديرات على إدارة الأبروشيات على أكمل وجه ، وعلى أن يقمن مقام تلك الحثالة من الوعاظ الذين كثيرا ما تبتلى بهم الكنيسة . ولكن لا على المرأة من السلك الكهنوتى ووظائف السلك الكهنوتى ، ما دامت أبواب الوظائف الدنيوية ، المدنية والحكومية ، كلها مفتوحة أمامهن على مصاريعها . أما إغلاق الوظائف العسكرية أمام المرأة فهو والحق يقال ضرورة اجتماعية ، لأن نساءنا أغلى بكثير من أن نعرضهن للخطر وللموت — لا قدر الله فى الميدان ، بالإضافة إلى تعرضهن الطبيعى للخطر فى ولادة الأطفال . فلو قتل تسعون شاباً من كل مائة ، لأمكننا أن نعوض الخسارة . فأما إذا قتلت تسعون فتاة من كل مائة ، فإن فى هذا نهاية الأمة . وهذا هو ما يجعل الحروب الحديثة ، التى لا تقتصر ميادينها على أرض المعركة ، بل تمطر المدنيين من الرجال والنساء ، وهم فى بيوتهم الآمنة ، بلا تمييز ، بوابل من القنابل الشديدة الفتك ، والغازات السامة ، ما يجعلها أشد من أية حروب وقعت من قبل .

هذا وتتعلم نساء اليوم تعليم الرجال ، فتذهبن إلى الجامعات والكليات الفنية ، إذا كان فى مقدورهن ذلك . وبما أن الخدمة المنزلية أو التدبير المنزلى أصبحت من الموضوعات التربوية التى يمكن تعليمها فى كليات خاصة ، فإن فى وسع المرأة

أن تتدرب عليها كما تتدرب على وظيفة مديرة فندق ، أو على مهنـــة المحامى أو الطبيب ، أو المحاسب أو موظف التأمين . وبالاختصار ليس هناك فى الوقت الحاضر ، ما يعوق المرأة من أن تشق طريقها إلى الأعمال التجارية أو المهنية ، إلا بقايا التعصب والجمود الفكرى والتعلق بالأوهام . أو أبوان رجعيان ، أو خجل وتهيب ، يقعدان بها عن اقتحام ميدان الحياة . أو حب التعالى والادعاء ، أو الجهل بأحوال العالم الذى نعيش فيه ، وما إلى ذلك من الحماقات الأخرى ، التى لا تعالج إلا بالأفكار العصرية وقوة الشخصية . ذلك ألا فائدة فى مواجهة عالم اليوم ، بأفكار مائة سنة مضت ، أيام كانت المرأة التى تعول نفسها بنفسها ، ترتكب عملا مخالفاً للتقاليد والشرائع والقوانين ، هـــذا مالم تكن فلتة من فلتات العبقرية . كانت المرأة فى ذلك الحين إذا افتتحت محلا للبيع ، أو حتى لو قامت بزيارة عائلية لامرأة تدير محلا للبيع ، تعتبر خارجة من عداد السيدات المحترمات . وأنا فى هذا أعرف أكثر منك (لأن من المحتمل أن أكون أكبر منك سناً) واعلم أن بقايا هذه التقاليد البالية ، ما زالت تتسبب فى تضييع وتبديد حياة الكثير من السيدات غير المتزوجات ، بصورة فاجعة يرثى لها . ومع هذا فلا يمر عام ، إلا ونرى المزيد من ألوان النشاط التى تمارسه السيدات خارج نطاق البيت ، سواء فى الأعمال التجارية وفى المهن المختلفة ، بل فى أعمال الكشف والارتياد والمخاطرات فى البلاد المجهولة ، المحفوفة بالأخطار ، تصاحبهن آلات التصوير السينمائية ، وتلتقط لهن مختلف الصور .

وهذا التطور السريع فى حياة المرأة ، يعود الفضل فيه إلى التقدم الهائل الذى يحرزه الإنتاج الرأسمالى ، الذى يحوّل الأعمال المنزلية — كما رأينا من أعمال جزّ الصوف وتخمير البيرة ، والغزل والنسيج ، إلى أعمال أبسط من هذه بكثير ، لا تزيد عن النزول إلى السوق واختيار لوازم البيت من المحلات المختلفة . ثم انتهت هذه الأخيرة ، إلى مجرد رفع سماعة التلفون ، وطلب جميع الحاجيات الضرورية بالتلفون ، من محل كبير ، يحتوى على جميع الأصناف التى ترغب فيها ربة البيت . ولقد رأيت كيف يؤدى الإنتاج الكبير ، إلى تحديد النسل ، مما تسبب فى نقص عدد الأطفال فى أسر الطبقة المتوسطة لدرجة ملحوظة للغاية . وأصبحت سيدات هذه

الطبقة ، اللواتى كن يجأرن بالشكوى من أعمال البيت التى ليس لها أول ولا آخر ، أصبحن اليوم خاليات فارغات لايجدن ما يشغلن به أوقاتهن فى البيت ، بالرغم من أزمة الخدم . ومن العلامات الواضحة فى أيامنا هذه ، أن المرأة بدأت تزحزح الرجل عن كثير من الوظائف والأعمال الخاصة بالطبقة المتوسطة . بل حللن محلهم فى كثير من الوظائف العامة كوظائف البلديات . واليوم تبدلت نظرتنا للعمل التجارى والأعمال الحرة والمهن المختلفة ، ولم نعد نعتبرها وقفاً على الرجال وحدهم .

ومع ذلك فلا يزال الرجال أغلبية ساحقة فى تلك المصالح والأعمال ، وسيظلون أغلبية فيها ، ما بقى نظامنا العائلى على ما هو عليه . لأن وظيفة الحمل والولادة وتربية الأطفال، بما فىذلك التدبير المنزلى ، هى وظائف وقفعلى المرآة وحدها . وتحتكرها المرأة احتكاراً تاماً بلا منازع . وبما أنها من أشد الوظائف حيوية وأهمية بالنسبة للجنس البشرى ، فهى تمنح المرأة من السلطان والنفوذ والأهمية مالا تناله أبداً فى أية مهنة ، أو أية وظيفةأخرى . ومهما حاولالرجل فلا يستطيع أن ينافس المرأة أبداً فى هذا المجال . أما عن كون هذه الوظائف ضرب من العبودية ، فهى فعلا عبودية ولكنها عبودية للطبيعة لا للإنسان : بل الحق يقال هى وسيلة تستخدمها النساء فى استعباد الرجال . وتخلق مشكلة تسمى قضية الرجل ، جرت العادة على وصفها خطأ بقضية المـــرأة . والمرأة بصفتها زوجة وأم ، تقف بمعزل عن التطور الكبير الذى وصفناه فى هذا الفصل ، وهو ظهور الطبقة المتوسطة ، من رجال الأعمال وأرباب المهن من طبقة ذوى الأملاك . فهو تطور لايخضع لنوع الجنس . ذلك أن البنات الصغيرات غير المتزوجات مثل إخوانهن الصغار المحرومين من الإرث ، عنـــدما يشتغلن طبيبات ومحاميات وقسيسات فى الكنائس الحرة ومديرات أعمال ومحاسبات وكاتبات على الآلة الكاتبة (ويسمين فى أمريكا كاتبات اختزال) عندما يشتغلن فى هذه الأعمال ، فإنهن يتركن اعتبار الجنس وراءهن ظهريا كما يفعل الرجال . ففى مجال الأعمال والمهن لاوجود لرجل أو امرأة . فكلهم سواسية من الناحية الاقتصادية ماداموا

يقومون بنفس العمل على قدر طاقة كل منهم . والنقص الوحيد الذى تعانى منه المرأة فى حلبة المنافسة مع الرجل على تلك الأعمال ، هو أن الرجل يتحتم عليه أن ينجح فى عمله ، وإلا فشل نهائياً فى حياته ، بينما تحتفظ المرأة بسهم آخر فى جعبتها ، وهو احتمال زواجها . والمرأة الشابة التى تنظر إلى عملها أو وظيفتها كسند مؤقت ، أو مصدر مؤقت للرزق حتى تعثر على الزوج المناسب ، لا يمكن أن تتقن عملها ، كما يتحتم على الرجل أن يتقنه .



أفول نجم صاحب العمل (١)

قد يبدو لأول وهلة ، أن أصحاب الأعمال لابد وأن يكونوا أقوى طبقة فى المجتمع نفوذا وثراء ، لأن الطبقات الأخرى لا تستطيع القيام بأى عمل دون الاستعانة بهم . وكذلك كانوا بالفعل منذ مائة عام مضت . ففى ذلك الوقت ، لم يكن صاحب النفوذ الأول فى المجتمع ، هو الرأسمالى أو صاحب الأرض ، أو العامل ، ولكنه كان صاحب العمل ، لأنه هو وحده القادر على تشغيل العمال ورءوس الأموال واستغلال الأرض . ولقد بدأ أصحاب الأعمال هؤلاء ، موظفين صغارا فى المكاتب . ذلك أن الأعمال التجارية ، والمشروعات الصناعية ، كانت محدودة النطاق ، بحيث كان فى وسع أى موظف من الطبقة المتوسطة تلقى شيئا من التدريب على أعمال الكتابة الروتينية فى مكتب أبيه ، أو فى أى مكان آخر ، ويمكنه أن يجمع عدة مئات قليلة من الجنيهات ، هذا الموظف كان فى وسعه أن يدخل فى شركة مع موظف حاذق آخر يتميز بالحرص والتدبير ، ويؤسسان معاً عملا تجارياً ، أو مشروعاً صناعياً ، ويقومان فيه بدور أصحاب العمل .

فلما تراكمت الأموال الفائضة ، واتسعت المشروعات ، والأعمال المالية إلى مدى هائل ، وجدت الشركات الصغيرة زبائنها ينصرفون عنها إلى المؤسسات الكبرى ، والشركات التى اندمجت بعضها مع بعض (الاحتكارات والترستات) . لان هذه تستطيع برأسمالها الضخم ، وآلاتها الغالية الثمن ، أن تبيع بأسعار أرخص ، ثم تربح مع ذلك أرباحاً أضخم بكثير من الشركات الصغيرة ، مما يتسبب فى إفلاسها . وتستطيع النساء أن يلمسن هذه الظاهرة عندما ينزلن إلى السوق . فقد اعتادت

---

(١) Employer صاحب العمل وكان يعنى فى الماضى أنه مالكه أيضا . أما الآن فهو بمثابة المدير العام للشركة الذى يتولى تشغيل العمال وإدارة الشركة لحساب مالكها الأصلى أو حملة الأسهم . وعلى هذا الأساس جرى استخدامنا لهذا التعريف فى سائر الكتاب .

السيدات أن يشترين مظلاتهن من دكان المظلات ، وأحذيتهن من دكان الأحذية ، والكتب من دكان الكتب ، وإذا شئن أن يتناولن الغذاء خارج المنزل ، تناولنه فى المطعم . أما اليوم فهن يشترين كل هذه الأشياء كافة ، من محل واحد بما فى ذلك تناول الغذاء وكل شيء . فنى لندن محلات هائلة الحجم ، فسيحة الأركان ، مثل محل سلفردج وهوتيلى على هذه الشاكلة . وتجدين فى المدن الإقليمية ، محلات كبرى لبيع أصناف متعددة من الحاجيات . وقد أصبحت هذه المحلات بالتدريج هى المكان الوحيد الذى تشترين منه كل لوازمك . لأنها تنتزع الزبائن والعمل والربح من المحلات الصغيرة المنفصلة ، وتتسبب فى خرابها . ولا يجد هؤلاء التجار المفلسون أمامهم من وسيلة لكسب القوت إلا بالالتحاق فى إحدى هذه المحلات الكبرى كموظفين أو بائعين أو مساعدين أو مديرين للأقسام . وهم إذا وفقوا لمثل هذا العمل ، يعتبرون أنفسهم محظوظين . هذا بالطبع إذا لم يكن السن قد تقدمت بهم بحيث لا يستطيعون معها احتمال هذا التغيير فى حياتهم .

وأحيانا يقع هذا التغيير دون أن يشعر به أحد . فبعض الأعمال التجارية تتم بالقطاعى ، ولابد من القيام بها وإنجازها فى محلات صغيرة منتشرة فى أرجاء المنطقة . وأحسن مثل على ذلك ، محطات البنزين ، والمحلات العامة (كالمطاعم والبارات والمقاهى . . . إلخ) ومحلات بيع السجاير . وقد تبدو لك هذه المحلات التجارية ، كأنها مشروعات مستقلة ، ولكنها ليست كذلك فى الواقع . فجميع المحلات العامة (البارات والمطاعم) مرتبطة بعضها ببعض ، ويملكها أصحاب مصانع البيرة والخمور والمشروبات الأخرى ، بالعشرات . كما أن شركة واحدة من شركات البترول قد تملك مائة محطة بنزين ، وكذلك الشركات الكبرى تملك محلات بيع السجاير واسم هذه المؤسسات الكبرى[1] ترستات (شركات احتكارية) . وكانت الأعمال التجارية الصغيرة ، ملكا لشخصين شريكين يبدآنها برأس مال يقدر بالمئات ، ولكنها انهزمت واستسلمت أمام منافسة الشركات الكبرى التى تقدر رءوس أموالها بالألوف . ثم أرغمت هذه الشركات على الاندماج والاتحاد

---

(١) Trust الترست لون من ألوان الاحتكار تتفق فيه عدة شركات متشابهة على توحيد الأسعار ونظم البيع فيما بينها .

بعضها مع بعض ، فى ترستات تقدر رءوس أموالها بالملايين .

ومن ضمن هذه التغيُّرات ، تغير هام جدا من الناحية السياسية . فعندما كان أصحاب الأعمال يتمتعون بمطلق الحرية فى العمل كل على طريقته الخاصة ، كانوا يستخدمون ما نسميه رأس مال صغير . وفى تلك الأيام لم يجدوا صعوبة فى الحصول عليه . بل كانت رءوس الأموال تتدفق عليهم أكثر مما يشتهون . وكان أصحاب البنوك يوزعونها عليهم بسخاء لاستغلالها لحسابهم . وأصحاب البنوك — كما سنعرف فيما بعد — يمتلكون أغلب الأموال الفائضة ويحتفظون بها مدّخرة لحين الحاجة. تلك كانت أيام ملوك القطن المتعجرفين ، أيام شبندر التجار الزاهرة . وكان صاحب العمل أو أى رجل يستطيع إدارة أى عمل تجارى مربح ، يضع فى جيبه كل بنس يتبقى فى الخزينة ، بعد أن يسدد لصاحب الأرض إيجار أرضه . وللرأسمالى (وكان هو نفسه فى أغلب الأحوال) فوائد أمواله ، وللعمال والموظفين أجورهم . ولو كان مقتدرا وموفقا ، فإن فيما يتبقى له من الأرباح ما يكفيه ليعيش عيشة الأغنياء ، بل ليسلك طريقه إلى مقعد البرلمان بماله ، إذا كان مقعد البرلمان يستهويه . وليس هذا فحسب ، بل أحيانا كانت مكاسبه تكفيه ليشترى بها لقباً ، ويدخل فى زمرة حملة الألقاب . وبما أن صاحب الأملاك والعامل كليهما ، لا يصلحان لشىء قط بدونه ، فقد كان فى مركز قــــوى متين ، أو على حسب وصف الاقتصاديين الامريكيين : سيدا للموقف .

فلما نزلت شركات المساهمة ، ميدان العمل التجارى ، مع أن المفروض أنها لا تصلح إلا لأعمال البنوك والتأمينات ، تغير موقف أصحاب الأعمال . ذلك أن الشركة المساهمة تقوم بتشغيل ، لارأس مال فرد واحد أو فردين ، ولكن رءوس أموال كثيرة تخص المئات بل الألوف من الرأسماليين ، وأسمهم حملة الأسهم . كل يساهم بقدر ما يستطيع أو ما تستطيع فى رأس المال العام للشركة . وقد بدأت هذه الشركات بأسهم قيمة الواحد منها مائة جنيه ، ثم أصبحت الأسهم بسعر عشرة جنيهات ، ثم بجنيه واحد . حتى أصبح أى مشروع تجارى اليوم ، ملكا لجمع غفير من الرأسماليين أصحاب الأملاك . وربما كان الكثيرون منهم فى حالة مالية متواضعة، لم تكن لتسمح لهم فى الزمن السابق لعهد الشركات المساهمة ، ليصبحوا من ذوى

الأملاك ، أو ليسمّوا بهذا الاسم . وترتبت على هذا نتيجتان : الأولى أن أية امرأة عندها خمسة جنيهات تستطيع الاستغناء عنها ، يمكنها أن تعطى أى شركة من الشركات الحق فى إستخدام هذه الجنيهات الخمسة ، فى مقابل أن تعطيها الشركة مثلا خمسة شلنات كل عام من أرباحها مادامت الشركة قائمة . وبهذه الطريقة ، تقوّت الرأسمالية واشتد ساعدها . فإن اتساع مجال التملك فى الصناعة حتى أصبح لا يقتصر فقط على الأغنياء أصحاب الأموال والثروات الطائلة، بل شمل الفقراء الذين يملكون مبالغ محدودة ، قد وسّع القاعدة التى ترتكز عليها الرأسمالية . ولكن هذا حدث على حساب أصحاب الأعمال الذين ضعف مركزهم بالتدريج ، ثم دالت دولتهم تماماً ، وأصبحوا مجرد موظفين .

وقد حدث ما حدث على هذه الصورة : أدى نظام الشركات المساهمة إلى جمع رءوس أموال أضخم بكثير من ذى قبل ، للبدء بالعمل ، بالمقارنة إلى الشركات القديمة المحدودة الإمكانيات . ومن قبل كان من المعروف أن صاحب العمل الذى يملك ما قيمته ألف جنيه من الآلات وما يتبعها من مبان وأدوات وغير ذلك (وكان يسمى هذا كله منشأة أو مؤسسة) ، لا يستطيع أن يضارب صاحب العمل الذى يملك ما يساوى عشرين ألف جنيه عن المنشآت وكان مصيره إلى الإفلاس والطرد من السوق وكان أصحاب الأعمال يستطيعون بسهولة الحصول على قرض مقداره عشرون ألف جنيه ، ما دام هناك اعتقاد بأنهم يستطيعون أن يربحوا من عملهم . ولكن لما نزلت الشركات المساهمة إلى الميدان ، مزودة بمئات الألوف ، ثم شرعت هذه الشركات تندمج بعضها ببعض فى شركات احتكارية مزودة بالملايين ، لم يبق أمام أصحاب الأعمال أدنى فرصة للبقاء ، وما كان فى وسعهم أن يجمعوا هذه المبالغ من معارفهم وأصدقائهم ، كما لا يوجد أى بنك يوافق على أن يسحبوا منه هذه المبالغ الكبيرة بضمانهم الصغير . فأصبح لزاماً عليهم إذا ما أرادوا الاستعانة بالمزيد من رأس المال ، أن يحوّلوا منشآتهم ومشروعاتهم ، إلى شركات مساهمة .

هذا بالطبع شىء مفهوم وواضح ، أو يبدو أنه كذلك ؛ ولكن أصحاب الأعمال لم يروه مفهوماً ولا واضحاً . فأنت لن تقدمى على شراء أية أسهم فى أية شركة

جديدة ما لم تطمئنى إلى ما يسمى بالمستقبل المضمون أو المركز الحسن أو السمعة الطيبة التى تتمتع بها هذه الشركة . ومعنى ذلك ، أن يكون قد سبقك للانضمام إليها والمساهمة فيها ، أشخاص ممن يتوفر لهم الثراء الكبير ، والمركز المالى والاجتماعى المرموق ، أى ممن هم محل ثقة ويمكن الرجوع إليهم والاستئناس برأيهم فى مسائل التجارة والأعمال . وإذا ساهمت فى الشركة بدون هذا الضمان ، فسوف تندمين على ما فعلت ، وربما لم تتح لك الفرصة لتظهرى هذا الندم إلا فى ملجأ المتشردين .

وهكذا فلابد لكل شركة ولكل مشروع ، من كسب ثقة الناس به من البداية ، وإثارة اهتمامهم بأمره . وكسب ثقة الناس ، فن له أصول . والغالب أن أصحاب الأعمال ، وهم رجال عمليون ، لا يجيدون هذا الفن ، ولا يعرفون أصوله . ولذلك فعندما يريدون جمع رءوس الأموال بالقدر الكافى ، يضطرون إلى اللجوء إلى أشخاص — احترفوا هذا الفن وأجادوه — أشخاص يعرفون من أين يبدأون وإلى أين يذهبون . وهؤلاء الأشخاص اسمهم سماسرة ، أو المروّجون للأسهم ، وإن كانوا هم يفضلون أن يسمّوا أنفسهم مموّلين . وبالطبع يقبضون على خدماتهم هذه عمولة كبيرة جداً . وبنفس الطريقة يفرض المحاسبون والوكلاء القضائيون الذين توحى أسماؤهم بالثقة ، يفرضون ثمناً غالياً لأسمائهم ، واستغلالها فى الدعاية للشركة الناشئة . وأفراد هذه الطائفة ، يجدون أنهم يمكنهم أن يجمعوا أرباحاً ضخمة من عملية الترويج للشركات الجديدة ، وجلب رءوس الأموال الضخمة لها . وبالطبع تزداد أرباحهم ، كلما كانت الأموال التى يجلبونها للشركة ضخمة كبيرة . ولذلك لا يحفلون بالمبالغ الصغيرة . والنتيجة أن صاحب العمل يجد أن من الأسهل بالنسبة له ، أن يجمع مبالغ ضخمة لشركته ، من أن يجمع مبالغ صغيرة . فلو أنه ذهب إلى السمسار أو المروّج أو المموّل ، وأبدى له رغبته فى جمع عشرين ألف ٢٠,٠٠٠ جنيه ، نظر إليه شذراً وربما طرده فى احتقار شديد . فإن مثل هذا المبلغ التافه لا يمكن أن يضيّع وقته من أجله . بل ربما كان منه إهانة وتحقير لمكانته وسمعته المالية . أما إذا رغب صاحب العمل فى ١٠٠,٠٠٠ جنيه فربما استمع إليه فى تأفف واستعلاء ، وربما وافق على أن يحصل له عليها . مع أن صاحب العمل مضطر : لأن يبقى مدينا بهذا المبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه فضلا عن أنه

سيدفع فائدة ثابتة عليه ، ومع ذلك فإنه يعتبر نفسه محظوظاً لو حصل بالفعل على ٧٠,٠٠٠ جنيه عداً ونقداً . والباقى وهو ٣٠,٠٠٠ جنيه يذهب إلى جيوب السماسرة يقسمونها فيما بينهم ، فى مقابل سماحهم له باستغلال أسمائهم وسمعتهم الطيبة ، وفى مقابل المتاعب التى تجشموها فى جمع المال . أما أصحاب العمل فيقفون بين أيديهم خاشعين عاجزين : فهم إما أن يوافقوا على عقد الصفقة أو لا يوافقون . وإذا رفضوا الشروط لم يحصلوا على رأس المال اللازم ، ولم يبدأوا أى عمل . وهكذا يصبح الممولون والوسطاء والسماسرة ، والمروّجون ، ومن إليهم ، سادة الموقف فى الوقت الحاضر . أما الذين يديرون وينظمون ويشرفون فى حقيقة الأمر على صناعة البلاد كلها ، والذين كانوا جديرين فى عهد الملكة فيكتوريا ، بأن يصبحوا من أساطين التجار وأقطابهم ، فقد أصبحوا الآن تحت رحمة رجال لم يستخدموا عاملاً واحداً من عمال المصانع ، ولم يدخلوا مصنعاً ولا منجماً فى حياتهم ، ولم يلوثوا أيديهم قط بغبار العمل وأوضاره ، وليس فى نيتهم أن يفعلوا ذلك فى يوم من الأيام .

وليت هذا كان كل شىء ! فعندما يحوّل صاحب العمل منشأته إلى شركة مساهمة ، يصبح مجرد موظف لا أكثر . وقد يكون على رأس الموظفين فى الشركة ، يصدر الأوامر لهم ، يفصل هذا ويعيّن ذاك كما يتراءى له ، ولكنه ليس إلا موظفاً ، يستطيع حملة الأسهم أن يفصلوه ويستبدلوا به مديراً آخر ، إذا رأوا أنه ينال أكثر مما يستحق نظير خدماته . وهو يحتاط بالطبع لهذا الأمر ، فيبيع ممتلكاته فى المنشأة القديمة إلى الشركة ، نظير عدد من الأسهم يمتلكها فيها ، وتكون كافية لتضمن له الحصول على أغلبية الأصوات (فكل سهم له صوت) ضد حملة الأسهم الناقمين عليه . وعلى أية حال كان من مصلحته دائماً ، أن يكون فى مركز ثابت كرئيس للشركة بأن تحقق الشركة على يديه نجاحاً مرموقاً ، أو على الأقل بأن يقنع حملة الأسهم ، بأنها قد حققت هذا النجاح على يديه . ومهما بلغ مركزه من الثبات والمتانة ، فهو بشر وليس مخلداً على الأرض . فإذا مات أو اعتزل الخدمة ، لابد من العثور على مدير جديد ليحل محله . وهذا المدير الجديد ليس وراثاً له من صلبه ، ولا هو من أقربائه الأقربين أو البعيدين ، بل هو شخص غريب

يدخل الشركة كموظف قابل للعزل فى أى وقت ، ويتولى إدارتها بالمرتب الشهرى أو بنسبة معينة من الأرباح .

ويستطيع المدير الموظف أن يتناول — بحسب كفا — مرتباً عالياً جداً . وقد تكون له سلطة واسعة إذا حققت الشركة أرباحاً كبيرة على يديه . ويصبح وجوده فيها شيئاً لازماً لا غنى لها عنه حتى يموت أو يتقاعد ، ومع ذلك فهو لا يمكن أن يكون بالنسبة لها ، فى وضع صاحب العمل القديم بالنسبة لمنشأته الصغيرة ، والذى كان لا يفتأ يبتدع طرقاً خاصة فى إدارة عمله من وحى ذكائه وعبقريته ، ويصر على تسميتها « أسرار المهنة » ويحرص عليها حرصاً شديداً ضد الطامعين والسارقين . وقد أصبحت أسرارهم هذه الآن ، مجرد روتين مكاتب ، يستطيع الموظفون أن يتعلموها بسهولة كبيرة ، وبدون حاجة إلى ذكاء أو عبقرية . أما سر المهنة الوحيد الذى يحسب له الحساب فى الوقت الحاضر ، فهو الآلات والمخترعات الجديدة ، والتى لم تعد سراً على الإطلاق . لأن جميع المخترعات الميكانيكية العظيمة ينطبق عليها النظام الشيوعى بحكم القانون : أى أن مخترع الآلة مسموح له بموجب قانون براءات الاختراع ، بأن يحتكر استغلال اختراعه لمدة أربعة عشر عاماً فقط من تاريخ تسجيله ، وبعدها يصبح ملكا للجميع وتحت تصرف أى إنسان . على عكس الوضع الماضى الذى كان يسمح للمخترع أن يحتفظ بسر اختراعه مدى الحياة كملكية فردية له ، يجبر كل من يستغله أو يستخدمه من أصحاب الأعمال على دفع إتاوة له ، فى مقابل سماحه لهم بحق الاستغلال .

وتستطيعين من تلقاء نفسك ، أن تحدسى النتيجة المترتبة على ذلك ، فإذا كان اختراع آلة بخارية ، مثلا ، يحتاج إلى جهـــود مضنية يبذلها شخص عبقرى ، فإن إدارتها وتشغيلها ، قد لا يحتاج إلى أكثر من عاملين من العمال العاديين . وإذا استهلكت تستطيع أية شركة هندسية عادية ، أن تستبدل بها غيرها ، آلة مثلها صنعتها على نفس منوالها . وكل مشروع جديد ، يتطلب فى بدايته موهبة الخلق والمبادأة ، ويحتاج إلى طاقة ونشاط ومثابرة غير عادية ، إلا أنه بعد أن ينهض وتقوم قائمته ، ويوضع له نظام العمل الروتين ، فإنه يستمر فى سيره الطبيعى ، بواسطة أشخاص دربوا على هذا الروتين ، واعتادوا عليه ، حتى أصبحت القاعدة

التى يسيرون عليها هى : « أنك إذا تحيرت فيما يجب عليك عمله ، فانظر كيف تصرفوا فيه آخر مرة ، وافعل مثلما فعلوا » . وهكذا فالرجل العبقرى الشديد الذكاء ، قد يؤسس مشروعاً صناعياً عظيماً ، ثم يتركه لابنه من بعده ، وهو شخص عادى جداً ، فيتولى إدارته وتشغيله بعد موته ، ويمكنه أن يمضى فى هذا العمل على أكمل وجه ، حتى دون أن يكون له نصيب من الفهم والإلمام بدقائق العمل ، مثلما كان لأبيه . بل يستطيع الأب العبقرى أن يترك هذا المشروع لابنته ، وهو مطمئن إلى أنها حتى وإن لم تتولى بنفسها إدارته ، فإنها تستطيع بكل سهولة أن تؤجر أصحاب عمل موظفين ، ليقوموا بالإدارة بدلا منها نظير ماهية شهرية ونسبة من الأرباح . إن مصنع كروب الشهير فى ألمانيا تملكه سيدة . ولا أذهب بك بعيدا فأقول إن المقدرة الإدارية ، أى الكفاءة فى إدارة الأعمال ، أصبحت الآن بضاعة كاسدة فى السوق . مع أنه لا تزال هناك مشروعات صغيرة ، تسير بالطريقة القديمة ، طريقة الطبقة المتوسطة الفقيرة ، يمنح فيها صاحب العمل موظفيه الحاذقين أجوراً ومرتبات ، قد تزيد عما يحصل عليه هو نفسه من أرباح العمل . ولكن فن إدارة الأعمال لم يعد وقفاً على صاحب العمل الرأسمالى ، الذى كان فى القرن التاسع عشر هو المحتكر الوحيد له ، وبفضله ارتفع إلى أعلى الدرجات، ولم تعدله الآن تلك القيمة . فأصحاب العمل اليوم لم يعودوا رأسماليين ، ولم يعودوا يحتكرون الكفاءة الإدارية ، كما انتقل النفوذ السياسى والاجتماعى الذى كان يتمتع به أسلافهم ، إلى رجال المال وأصحاب البنوك والسماسرة والمروّجين ، الذين يحتكرون اليوم فنا آخر : هو فن جمع الملايين من الأموال الفائضة . وهذا الاحتكار الجديد سيتحطم بدوره ، ويزول عندما نطبق الشيوعية على البنوك ونؤممها ، وهو ما سنأتى على ذكره حالا .

وحتى تبلغى هذه النقطة ، يمكنك أن تضعى كل هذه التطورات جنبا إلى جنب ، وتتأمليها قليلا ، ثم تعيدى النظر فى أوضاع الطبقة المتوسطة ، وتتدبريها بعمق وإدراك فأنت الآن قد عرفت كيف ظهرت هذه الطبقة إلى الوجود ، من سلالات الطبقة المالكة ، الذين لا يملكون شيئا ، ولكنهم على حظ من التعليم والمعرفة ، أى أنهم معدمون ، ولكن متعلمون . ثم كيف شرعت هذه الطبقة الجديدة ، فى تدعيم مركزها ، بامتهان المهن المختلفة ، وبالقيام بأعمال طبقة الملاك نيابة عنهم .

ثم عرفت كيف ارتفعت هذه الطبقة إلى قمة السلطان والثراء ، عندما أدّى تطور الآلة الحديثة (والذى يسمى بالثورة الصناعية) إلى اتساع نطاق المشروعات الصناعية وتعقدّها ، بحيث تعذر على طبقة الملاك والطبقة العاملة كلتيهما أن تفهما منها شيئا ، وكانت الطبقة المتوسطة هى الوحيدة القادرة على إدارة المشروعات وتشغيلها (تسمى عموماً طبقة أصحاب الأعمال) وأصبحت بذلك هى سيدة الموقف . ثم عرفت ، كيف استطاعت الأجيال الأولى من أصحاب الأعمال أن يؤسسوا مشروعاتهم التجارية والصناعية ، ثم نظموا أمورها ، بحيث أصبحت إدارتها عملية روتينية ، يستطيع أى رجل يعرف القراءة والكتابة ، أن يتدرّب عليها ، ثم يتولى إدارتها . ولم تعد هناك حاجة إلا إلى المزيد والمزيد من رءوس الأموال لتغذية المشروعات وتوسيع نطاقها باستمرار . فلما تضخمت المشروعات ، انتقل السلطان من أصحاب الأعمال إلى رجال المال ، الذين يقبضون على السلطة فى الوقت الحاضر : أى أصبحوا سادة الموقف . ثم عرفت ، أيضا كيف أثر هذا التحوّل فى مركز صاحب العمل نفسه . فبعد أن كان يؤجر الأرض ورأس المال من الملاك ، والعمل من العمّال ، فى مقابل مبالغ محددة يدفعها فى شكل إيجارات وأجور ، ثم يحتفظ لنفسه بما تبقى من أرباح ، بعد خصم تكاليف المواد الخام والاستهلاك (إذا كان هناك شىء من ذلك) ، أصبح هو نفسه أجيراً لدى الشركات والترستات ، يقوم لهم بأعمال الإدارة بالمرتب ، بينما يقبض حملة الأسهم الأرباح ، والفوائد كذلك . فها أنت ذى قد رأيت أن صاحب العمل ، فى سعيه للحصول على مركزه المتواضع فى الوقت الحاضر ، كان عليه أن يواجه منافسة أنداده من أفراد الطبقة المتوسطة كما كان الحال فى الماضى ، وليس هذا فحسب ، بل عليه أن يواجه منافسة الأذكياء من أبناء الطبقة العاملة الذين صعدوا إلى مستوى الطبقة المتوسطة بالتعلم فى المدارس على نفقة المجتمع ، وفقاً لنظام المنح الدراسية ، الذى يستعمل كسلم يصعد عليه أبناء العمال من المدارس الأولية ، إلى الجامعة ، ثم إلى أرقى درجات التخصص الفنى . وهذا لا ينطبق فقط على أصحاب الأعمال ، بل على كتبتهم وموظفيهم الصغار أيضا ، وبصورة أوضح . فبعد أن كانت أعمال الكتبة ، وقفا على أبناء الطبقة المتوسطة من ذوى الذكاء المحدود ، تغيّر الوضع ، فأصبح العمال اليدويون المهرة ، يقبضون

أجوراً أعلى من ماهيات الكتبة ، لأنهم أقل منهم عدداً ، والطلب عليهم أكبر . والفضل فى ذلك يرجع إلى التعليم الإجبارى ، الذى قضى احتكار أبناء الطبقة المتوسطة ، للقراءة والكتابة وفك الخط . أما عن الوصيفات فى المنازل ، فدلّينى بالله عليك على كاتبة على الآلة الكاتبة ، لاتحسد الوصيفة على ما هى فيه من نعمة وراحة ؟ !

إن المرتبة الوسطى فى الحياة ، لم تعد تستحق قصائد المديح التى صاغها فيها دانييل ديفو Daniel Defoe [1] فى روايته روبنسن كروزو . ففيما عدا الخاملين الذين لا يتمتعون بموهبة جمع المال ، فهى لم تعد تغرى أى إنسان ، بأن ينتمى إليها أو أن يُحسب فى عدادها .

(١) Daniel Defoe ١٦٦٠ — ١٧٣١ كاتب إنجليزى . أشهر أعماله قصة روبنسن كروزو الشهيرة .

البروليتاريا

ها نحن أولاء قد نفضنا أيدينا من الطبقات المتوسطة . دعينا إذن نولى وجوهنا شطر الطبقات الدنيا ، الطبقات الجائعة ، الطبقات الكادحة ، الجماهير ، الغوغاء ، أو كيفما يحلو لك أن تسمّيها . ولقد ابتدع لنا التراث الثقافى الكلاسيكى ، اسماً عاماً لجميع الناس من كل أمة ولون وجنس وملة ومركز اجتماعى ، من الذين لا يملكون أرضاً ولا رأس مال (أى ليس لهم أملاك) ويتحتم عليهم أن يؤجروا أنفسهم ، ليكسبوا قوتهم ، فسماهم جميعاً بروليتاريين ، أو فى جملتهم ، بروليتاريا . وكان كارل ماركس ، ولا يزال ، أشهر المناضلين عن البروليتاريا ، وحامى حماهم ، على أساس أنهم يؤلفون ركن المجتمع الركين ، وقوته الحقيقية ، التى لا مفرّ من أن تخضع لها فى النهاية جميع الطبقات الحاكمة القديمة ، وطبقات الملاك . وكارل ماركس هذا مولود فى منطقة الراين فى ألمانيا سنة ١٨١٨ ومات فى لندن سنة ١٨٨٣ ، بعد أن قضى الـ ٣٤ عاماً الأخيرة من حياته فى انجلترا ، يدرس تطور الرأسمالية عندنا . وعندما رفع كارل ماركس شعاره الشهير « أيها البرولتياريون فى جميع أنحاء العالم : اتحدوا ! ! » كان يدعو به جميع الذين يعيشون من بيع أو تأجير عملهم ، لكى يتحدوا من أجل القضاء على الملكية الفردية للأرض ولرأس المال ، ولكى يقوم كل إنسان بنصيبه من العمل ، ثم يتقاسم الجميع ثمرات الإنتاج ، دون أن يدفعوا أتاوة لأى كسول قاعد من العاطلين بالوراثة .

وكانت الصعوبة التى واجهت ماركس فى ذلك الوقت ، وحالت بينه وبين تحقيق غرضه ، هى أن أصحاب الأعمال الذين كان البروليتاريون بدونهم ، عاجزين لا يستطيعون لأمر حلاً ولا عقداً ، كانوا كما رأينا أقوياء أغنياء وسادة متفوقين فى كل شيء فضلا عن تمتعهم بالسلطة والنفوذ والحرية فى العمل . كانوا يملكون

شطراً كبيراً من الأراضى ، وليس هذا فحسب ، بل كانوا متمسكين بأن يكونوا خلفاء فى الأرض ، وسادة إقطاعيين عندما يتقدمون فى السن ويعتزلون العمل . ولم يأبهوا قط لصيحة كارل ماركس ، إلا عندما بدأوا يتهاوون عن عروشهم ، ويصبحون هم أيضا من الطبقة البروليتارية الأجيرة . عندئذ انصتوا إلى ماركس بإذن صاغية . وكما رأيت ، بدأوا بالتدريج يفقدون اهتمامهم بالملكية الفردية بما فيها من إيجارات أو أنصبة أو أرباح ، وانصبّ اهتمامهم على الأجر الذى يمكنهم الحصول عليه من أصحاب الأراضى والرأسماليين نظير خدماتهم ، أى نظير عملهم اليدوى أو الذهنى . فبعد أن كانوا يرغبون فى الحصول من العمال على أكبر جهد ممكن بأقل أجر ممكن ، تبدّل موقفهم إلى النقيض ، وأصبحوا يرغبون فى أن يُمنح العمل أكبر أجر . ولا يعنيهم أن تدرّ الممتلكات أقل ربح أو أى ربح على الإطلاق ، ما داموا يقبضون أعلى الأجور . ثم سرعان ما وجدوا أن العمل اليدوى الفنى ، بل حتى العمل اليدوى غير الفنى ، يمنح أجوراً أكبر من أعمال مسك الدفاتر والحسابات وأعمال الإدارة الروتينية والمهنية .

وليس هناك أى جدوى من الادعاء بأنك أحسن من الآخرين ، إذا كنت أفقر منهم . بل إن هذا الادعاء لن يجلب عليك إلا المصاريف الكثيرة التى تنفقينها على المظاهر ، برغم احتياجك للقليل . وسيجعلك تحرّمين على أبنائك الاختلاط بأبناء الغالبية العظمى من الناس؛ وسيجعلهم بالمثل يحرّمون على أبنائهم أن يتخاطبوا مع أولادك . وحتى لو غفل الآباء عما فى هذا الادعاء ، من غرور زائف ، فإن الأولاد يعرفون حقيقة الأمر تماماً ، ولا يخفى عليهم شىء . وما زلت أذكر وأنا صبىّ ، كيف كنت أدرك مدى سخف أبى ، عندما كان يعتبر نفسه — وهو تاجر الجملة — أسمى فى المركز الاجتماعى من الخيّاط الذى يخيط له ثيابه ، مع أن الخيّاط كان يملك أقوى الأدلة المادية على أنه أحسن حالا من أبى ؛ إذ كان يمتلك مسكنا جميلاً له أرضية مزخرفة ، على شاطىء البحر وملحق به قوارب شراعية للنزهة ، بينما كنا نحن نقضى عطلة الصيف هناك فى عشة متواضعة من ست غرف ، ليس لها إلا حديقة صغيرة . ولا شك أن أصحاب المحلات الكبرى فى شارع جرافتون فى دبلن ، يفوقون ذلك الخيّاط فى الثراء ، بما لديهم من قصور ويخوت ، ويتمتع

أبناؤهم بكماليات لم أحلم أبدا أن يكون لى مثلها ، هذا بالإضافة إلى أنهم كانوا يتعلمون فى مدارس غالية النفقات .

ومع ذلك فقد كان أبى يعتقد أن أولادهم كانوا أحط وأدنى من أن أختلط بهم ، بينما كانت المسألة واضحة تماما أمامى ، وهى أننى كنت أنا أفقر من أن أختلط بهم . ولعل هذا الاعتقاد كانت له عند أبى أهمية خيالية .

أما فى نظرى فلم يكن إلا غرورًا ونفخة كذّابة . وقد عشت حتى رأيت هؤلاء الأولاد يدعون إلى مائدتهم النبلاء الإيرلنديين ، ونائب الملك نفسه ، دون أن تخطر لهم أية فكرة عن الحوائل الاجتماعية ، التى كانت تحول بيننا وبينهم فى الماضى . وكان النبلاء الإيرلنديون أسعد الناس عندما تلقّوا دعوتهم . وعشت حتى رأيت هذه المحلات التى كانوا يملكونها ، تكبر وتكبر وتتسع . حتى أصبحت محلات تبيع جميع الأصناف ، يديرها موظفون بالمرتب ، لا يطمعون فى فرصة لدعوة النبلاء إلى موائدهم وبيوتهم ، إلا كما يطمع بائع البطاطس فى دعوة الملك إلى بيته .

كان أبى صاحب عمل . ولو ضم كل راس ماله إلى رأس مال شريكه ، لما كفى للمضى أسبوعين فقط ، بشركة حديثة كبرى ، من شركات بيع طوابع البريد . وفى مبدأ حياتى ، وجدت أن من المستحيل علىّ أن أصبح صاحب عمل مثله : كان علىّ أن أصبح كاتبا وأنا فى سن الخامسة عشرة . كنت بروليتاريا صميما منذ نعومة أظفارى . ولم أحاول قط إخفاء ذلك . وعندما بدأت أهتم بالسياسة ، لم أنضم إلى حزب المحافظين لأنه كان حزب ملاّك الأراضى ، ولم أكن أنا من ملاّك الأراضى . ولم أنضم إلى حزب الأحرار ، لأنه كان حزب أصحاب الأعمال ، وكنت أنا موظفا بالماهية . كان أبى يصوّت فى صف المحافظين تارة وفى صف الأحرار تارة أخرى حسب ما يحلو له . ولم يكن يتصور قط ، أن يوجد فى يوم من الأيام حزب آخر غير هذين الحزبين . ولكننى كنت أريد حزباً بروليتاريا . فلما بدأت تظهر آثار نداء كارل ماركس ، وتترك طابعها العميق فى جميع بلدان أوروبا ، ووجدت الجمعيات السياسية البروليتارية ، والتى أصبحت فيما بعد تسمى الجمعيات الاشتراكية ، لأنها كانت تستهدف صالح المجتمع ككل ، وضد الامتيازات

الطبقية وامتيازات ذوى الأملاك ، عندئذ انضممت إلى إحدى هذه الجميات .
ومنذ ذلك الحين أصبحت أسمّى نفسى اشتراكيا ، وأفخر بذلك .

وكانت الظاهرة المميزة للجمعية الاشتراكية التى انضممت إليها ، هى أن جميع أعضائها ينتمون إلى الطبقة المتوسطة . والواقع أن زعماءها وموجهيها ، كانوا ينتمون إلى ما يسمى أحيانا بالطبقة المتوسطة العليا (أو الكبيرة) . ومعنى هذا أنهم أرباب مهن مختلفة مثلى (فقد نجوت بنفسى من عالم الوظائف الكتابية ، إلى عالم الأدب) ، أو كانوا موظفين عموميين فى وظائف عالية . وكان منهم من كانت وظيفته ذات مستقبل ممتاز ، ومع ذلك لم يغيّروا من آرائهم ولم يتركوا الجمعية . وربما كان انضمامهم لهذه الجمعية فى نظر أعمامهم وآبائهم وعمّاتهم ، المحافظين والأحرار منذ خمسين عاماً ، حدثا جللا فى تاريخ الأسرة لم يُسمع به من قبل . وربما اعتبروا اعتناق أبنائهم للاشتراكية ، انحرافاً وشذوذا ، من شأنه أن يحرمهم من فرص النجاح فى الحياة . ولكن ظهور هذه الجمعية ، وانضمام هؤلاء الناس إليها ، كان حدثا طبيعيا تحتمه الضرورة . وكارل ماركس نفسه ، لم يكن عاملا فقيراً . بل كان متعلماً تعليما عالياً ، وكان أبوه محاميا يهوديا من الأثرياء . وكان زميله ، وقرينه فى الشهرة فردريك إنجلز من أصحاب الأعمال الميسورين . وكان تعليمهما المتحرر ، ونشأتهما على معرفة الأشياء وكيف تصنع ، دون أن يغرقوا فى وهدة العمل الشاق المضنى ، لهما الفضل الأكبر ، فى أن يكونا أول من لاحظ أن الرأسمالية تهبط بطبقتهم إلى الحضيض ، لتصبح بالتدريج فى عداد البروليتاريا . وقد لاحظ ذلك أيضاً زملائى فى الجمعية الفابية واقتنعوا به (وأرجو أن تلاحظى أننا منحنا جمعيتنا اسماً لا يخطر ببال أحد إلا إذا كان مثقفاً بثقافة عالية وكلاسيكية[١] ،) وعرفوا أن الطريقة الوحيدة التى نضمن بها أن يحصل كل فرد على نصيب من الدخل القومى ، أفضل من نصيب العبد — كما هو حاصل الآن باستثناء الرأسماليين الكبار والناجحين من أرباب المهن ورجال الأعمال ،

(١) Fabian. Sotiety • منسوبة للقائد الرومانى فابيوس الذى هزم القائد القرطاجنى الشهير هانيبال . وكانت وسائله المراوغة والتسلل والعمل غير المباشر وهى نفس وسائل الجمعية الفابية .

الطريقة الوحيدة لضمان ذلك ، هى أن تتحد البروليتاريا جميعاً بدون تمييز بين طبقة أو أمة أو وطن ، لكى تضع حدا للنظام الرأسمالى ، وذلك بتعزيز الجانب الشيوعى من حضارتنا ، باستمرار حتى تصبح الشيوعية هى المبدأ السائد فى المجتمع ، وتختفى أساليب الحياة التى يعيش بها بعض الناس ، عن طريق التطفل على كدّ الآخرين ، واستغلال جهودهم ، لا لشىء إلا أن الشخص يملك أرضا أو رأس مال ثم لا عليه إلا أن يقعد فى كسل تام ، وارستقراطية كاذبة . مثل هذه الأساليب للعيش يجب أن تختفى عن الأنظار وتلفظ نهائيا من المجتمع ، وينظر إليها كأعمال مزرية مشينة محطة بكرامة الإنسان . أو بالاختصار : يجب ألا يكون فى الأرض إله إلا الله ؛ بدلا من عبادة الدرهم والدينار كما يعبر عنها كثير من رجال الدين . وبما أن الشيوعية هى الصورة غير الدينية للكاثوليكية ، بل فى الحق إنها تعنى نفس الشىء تماماً ، فإنها لم تفتقر أبداً إلى الدعاة والأنصار والمبشرين بها فى كل مكان .

وأستطيع أن أزيد هذه النقطة إيضاحاً ، فأقول إن الجمعية الفابية عندما انضممت إليها بعد تأسيسها مباشرة سنة ١٨٨٤ ، ولم يكن يوجد فى لندن سواها إلا جمعيتان اشتراكيتان منافستان لها ، وكل منهما تسمىّ نفسها جمعية الطبقة العاملة وهو ما لم تدّعيه الجمعية الفابية . ومع ذلك فقد كان على رأس إحدى هاتين الجمعيتين نجل أحـــد الأثرياء ، وقد ترك بعد وفاته مبالغ طائلة للجمعيات والمؤسسات الدينية ، هذا مع توفيره لأبنائه حياة راضية ، وتعليماً راقياً من الدرجة الأولى . أما الجمعية الثانية فكانت تعتمد اعتماداً كليا ، على جهود واحد من أكبر المشاهير فى القرن التاسع عشر ، وأحد أصحاب الأعمال ورجال الصناعة الناجحين . وكان مجال عمله ، فى تأثيث وتزيين القصور والكنائس (ديكور) وفضلا عن ذلك كان مصمماً فنيا بارزا . وأحد علماء الآثار المهتمين بالتنقيب عن التحف والفنون المندثرة ، كما كان واحداً من أعظم الشعراء والكتاب الإنجليز والرجل الأول هو هنرى مايرز هندمان *Henry Mayers Hyndman* والآخر وليم موريس Willuim Morris. وقد تركا طابعيهما على الطبقة العاملة الإنجليزية ، كدعاة كبار للاشتراكية . ولكنهما فشلا فى محاولاتهما لتنظيم حزب اشتراكى جديد للطبقة العاملة ، على طريقة أبناء طبقتهما المتوسطة (الكبيرة) ، أى بزعامتها

الشخصية ، وبأسلوبها الخاص فى التخاطب (لأن لغة السيدات والسادة ، ليست فى الواقع إلا أسلوباً من أساليب التخاطب) . والسبب فى هذا الفشل ، هو أن الطبقة العاملة ، كانت قد نظمت نفسها بالفعل بطريقتها الخاصة فى العمل وبأسلوبها الخاص وبلهجتها الخاصة فى الكلام ، وبزعمائها المنبثقين من صفوفها . لقد نجحت الجمعية الفابية لأنها كانت تخاطب طبقتها هى ، ولم تدّع أنها تخاطب الطبقة العاملة فحسب . كانت تهدف إلى إنجاز التنظيمات الفكرية اللازمة للتخطيط الاشتراكى لجميع الطبقات . وفى نفس الوقت لم ترفض الأوضاع الراهنة ، والتنظيمات السياسية القائمة ، ولم تحاول أن تتخطاها . بل صممت على أن تتغلغل فى جميع هذه التنظيمات ، وتبث فيها المفهوم الاشتراكى للمجتمع الإنسانى .

أما الشكل التنظيمى الحالى للطبقة العاملة ، فقد تمثل فى الحركة النقابية . والنقابية ليست هى الاشتراكية : بل هى رأسمالية البروليتاريا . وستحتاج هذه العبارة إلى فصل كامل لشرحها . وهو فصل هام جدا . لأن الحركة النقابية فى وقتنا هذا ، حركة قوية للغاية ، وفى بعض الأحيان تتسبب فى حرمان المرأة الذكية من زادها من الفحم ، وتعطل القطارات فى السكك الحديدية لفترات قد تطول إلى أسابيع متواصلة . ولكن قبل أن نتمكن من فهم الحركة النقابية ، يجب أن ندرس أولاً سوق العمل ، التى ظهرت فيه أول ما ظهرت ، ثم نمت وترعرعت . وهذه الدراسة ستملأ عدة فصول تمهيدية أخرى ، ومن بينها فصل جافَ إلى حد ما ، يتناول مركز المرأة كبائعة فى سوق العمل ذاك .



سوق العمل واللوائح المصنعية

هناك وجه للشبه بين المرأة العاملة ، التى تعمل بالأجر الأسبوعى ، وبين صاحب العمل الذى تشتغل عنده ، وهو أن لديها مثله شيئا تبيعه ، وتعيش من ثمنه وهذا الشيء هو عملها . وكلما ارتفع هذا الثمن تحسنت أحوالها المعيشية ، وكلما انخفض أجرها ساءت أحوالها . فإذا لم تحصل على شيء ، أى تعطلت عن العمل ، تضورت جوعاً ، وربما أصبحت مشردة بائسة . وعندما تتزوج يقف زوجها نفس الموقف. فعليه أن يدبر المصاريف اللازمة للبيت من ثمن عمله فى الصناعة . وتحرص المرأة وزوجها ، على الحصول على أكبر ثمن ممكن للعمل ، وأن يبذلا أقل قدر ممكن من العمل للمشترى (صاحب العمل) بالقدر الذى يمكنه الصبر عليه . ومعنى ذلك أن هدف المرأة العاملة أو زوجها العامل ، هو أعلى أجر مع أقصر ساعات عمل بقدر المستطاع . وكل تفكيرهما يدور حول هذا المحور المحدود الواضح . هذا بالطبع ما لم يكونا على درجة غير عادية من بُعد النظر ، ومن حب للجماعة وللصالح العام .

وصاحب العمل يقف فى نفس الوضع تماماً : فهو لا يبيع العمل ولكنه يشتريه . أما ما يبيعه فهى السلع أو الخدمات التى ينتجها مصنعه تحت إشرافه . فإذا لم يكن متميزا ببعد النظر وحب الجماعة والصالح العام — وهو الأمر المعهود فى أغلب الأحوال — كان جميع تفكيره يدور حول محور واحد ، هو الحصول على أكبر قدر من المال ثمنا لمبيعاته من السلع أو الخدمات ، وأن يعطى أقل قدر من البضاعة أو الخدمات نظير هذا المال ، بالقدر الذى يحتمله المشترى أو يصبر عليه . فإذا ما اشترى العمل ، انحصر تفكيره وهمّه ، فى دفع أقل ما يمكن للحصول على أكبر ما يمكن فى مقابله ، بقدر المستطاع . وهكذا تتجه سياسته وتفكيره ، ضد سياسة العمال وتفكيرهم على خط مستقيم .

وهكذا يتولد صراع خطير ومتكرر ، بين أصحاب العمل والعمال ، صراع في أسلوب التفكير وفي المشاعر وفي المصالح المباشرة ، وهو ما يسمى بالصراع الطبقي أو الحرب الطبقية وهو في بعض الأحيان يؤدي إلى أعمال عنيفة متطرفة ، لا تحمل إلا بذور الشر والأذى ، مما يصعب تصور صدوره عن أناس متمدينين. وكم من مرة اضطرت الحكومة فيها ، إلى التدخل بين البائعين والمشترين في سوق العمل ، لكي ترغمهم على جعل مساوماتهم وصفقاتهم في نطاق أبسط القواعد الإنسانية . ولأبدأ بضرب هذا المثل لك كبداية فقط : إن ما يريده أصحاب الأعمال هو العمل . ولا يعنيهم أبدا سواء قام هذا العمل على أكتاف طفل أو امرأة أو رجل أو مريض أو سليم . كل ما يعنيهم هو إنجاز العمل . وهم يشترون من الأيدي العاملة أرخصها ثمنا دون اعتبار لسن العامل أو جنسه . ثم هناك تأثير العمل وطبيعة وجوده ، في صحة العمال وأخلاقهم ، وهذا لا وزن له عندهم ولا اعتبار. اللهم إلا إذا تسبب ذلك في إنقاص أرباحه . فإذا نظر إلى هذه الأمور من زاوية مصلحته وحسب ، سينتهي إلى نبذ كل رحمة وشفقة ، وكل القيم والاعتبارات الإنسانية ، ما دام ذلك سيزيد من أرباحه ، وسيعود عليه بفوائد أكبر ، مما لو حاول التوفيق بين مصلحته ومصلحة عماله .

ولكي أوضح لك هذا سأذكر مثال ترام لندن أيام كانت عرباته تجرها الخيل . ثم مثال بعض المزارع الإقطاعية في أمريكا قبل أن يلغى استرقاق الزنوج هناك . أهم مشكلة كانت تشغل بال مديري الترام في ذلك الوقت ، هي طريقة استخدام الخيول بحيث تدر أكبر قدر من الأرباح ، ويستفاد منها أكثر فائدة ممكنة . فالحصان إذا نال عناية جيدة قد يعيش عشرين سنة ، وقد يعيش مثلما عاش حصان دوق ولنجتون Wellington [1] المشهور أربعين سنة . والعكس بالعكس : إذا أسيء استخدام الخيل ، ولم يهتم بها الاهتمام الكافي ، فإن هذا كفيل بقتلها في أقل من سنة واحدة ، كما يحدث مع أي حصان آخر . ولو كانت الخيول رخيصة لا تساوي شيئا ، أي يمكن التقاط حصان جديد في أي وقت نشاء ، ليحل محل

---

(١) Wellington ١٧٦٩ — ١٨٥٣ القائد والسياسي البريطاني الكبير . الذي هزم نابليون في معركة ووترلو سنة ١٨١٥ والملقب بالدوق الحديدي.

الحصان القديم الذى مات أو ضعف ، فلا شك أن من الأفضل تجاريا ، تشغيل الخيل حتى الموت لمدة ستة شهور مثلا بدلا من معاملتها معاملة إنسانية ، والحرص على تركها تستجم من آن لآخر ، فى المستنقعات المالحة فى نور فولك عندما تبلغ سن الثامنة عشرة أو قريبا من ذلك . ولكن الخيل تكلف أموالا . ويعلم مديرو الترام ، أنهم لو استهلكوا الحصان بسرعة ، فلن يجنوا منه فائدة تساوى تكاليفه ونفقاته . وبعد أن حسبوا الحسبة ، وجدوا أن أفضل الطرق ربحا ، هى أن يعاملوا الخيل ، بحيث تستهلك فى مدة أربعة سنوات فى المتوسط . ونفس الحسبة عملت بالضبط ، فى المزارع الإقطاعية الأمريكية فقد كان العبد — كالحصان — يساوى مبلغاً جسيما من المال .. فإذا ما أرهق بالعمل إلى أن يخرّ صريعاً ، فإن موته السريع يصبح خسارة على صاحبه . وقد انتهى الإقطاعيون الأذكياء إلى أن أفضل الطرق للإستفادة من العبيد ، هى أن يستهلكوهم فى مدى سبع سنوات . وأصبح ذلك هدفاً من أهدافهم ، يجعلونه نصب أعينهم عندما يبدءون فى زراعة إقطاعياتهم .

ولست أشك فى أنك أيتها المرأة الذكية ستفزعين ويتملكك الروع وتصيحين : « ما أفظع أن يكون الإنسان حصانا أو عبداً !! » ولكن مهلا لحظة واحدة ياسيدتى الرقيقة . إن الخيل والعبيد كان لهم ثمن ، وثمن غال . ولو قتلت حصانا أو قتلت عبدا ، فلا بد لك من دفع ثمنهما ، أو شراء ما يحل محلهما . وهكذا تفتقت العقول عن خطة جهنمية أخرى أكثر ربحا من هذه ؛ فبدلا من تشغيل الخيل والعبيد ، قاموا بتشغيل الأطفال والنساء والرجال « الأحرار » . وفى هذه الحالة يمكنك تشغيلهم حتى الموت ، وترهقينهم وتُشقّين عليهم فى العمل بأقصى وأسرع ما يمكنك . فهناك منهم الكثيرون فى الانتظار ، ويمكنك الحصول عليهم بلامقابل وفى أى وقت تشائين . بل فى هذه الطريقة ميزة كبيرة ، وهى أنك لست بحاجة قط إلى الإنفاق عليهم وإطعامهم ورعايتهم ، كما تنفقين على العبيد وتطعمينهم وترعين شئونهم ، وذلك فى خلال الأسابيع أو الشهور التى لا تحتاجين فيها إليهم . فأنت إنما تستأجرينهم بالأسبوع ، وإذا كسدت تجارتك ، ولم يتوفر عندك العمل لهم ، قمت بفصلهم وطردهم ، تاركة إياهم ليموتوا جوعاً ، أو ليبحثوا لهم عن عمل آخر ،

بقدر مايسعدهم حظهم.وفى أيام مجد الرأسمالية وعصرها الذهبى ، أيام كان هذا النظام فى العمل فى قمته وأوجه ، ولم تكن هناك قط أية قوانين تحد من إساءة استخدام العمال . كان الأطفال الصغار يشغّلون حتى الموت ، ويضربون بالسياط ، لدرجة أنه قيل إن أصحاب الأعمال الأمريكيين فى المصانع الشمالية ، كانوا يستخدمون ويستهلكون تسعة أجيال معاً فى جيل واحد . وكانت النساء يُستخدمن فى المناجم ، فى أحوال عمل مهينة ، كفيلة بأن تفزع أية زنجية فى كارولينا الجنوبية . وانحدر العمال من الرجال ، إلى نوع من الحياة ، لو عاشها المتوحشون فى الأدغال ، لضاقوا بها ذرعاً ، وفروا منها فراراً . وكانت مساكن هؤلاء التعساء ، أبشع من أن يحيط بها وصف . وكانت أوبئة الكوليرا والجدرى تجتاح البلاد من وقت لآخر . وكان التيفوس ـ والعياذ بالله ـ أكثر انتشارا من الحصبة اليوم. وكانت جرائم العنف والسكر والعربدة التى تبلغ حد التوحش الدموى ، ترتكب بكثرة ، وتعتبر أموراً طبيعية شائعة بين أفراد الطبقات العاملة ومن سماتهم المميزة ، مثل لبس القطنية (الثوب المصنوع من القطن) والأكف الخشنة المشققة . أجل . لقد كان ذلك الرخاء الوفير ، والرقى السامى اللذان يتمتع بهما طبقات الملاك ، والطبقة المتوسطة وهى الطبقات التى أثرت على حساب كد العمال وعرقهم ، كانا يحجبان هوة رهيبة بشعة من الفظائع والأهوال . ثم جاء كارل ماركس ، وكشف الغطاء عن هذه الهوة البشعة ، بكتابه التاريخى ، الذى أصبح علامة مميزة من علامات العصر ، واسمه رأس المال . وأصبح بذلك ، نبيا لتلك الثورة الكبرى التى هاجت هائج الإنسانية ، ضد الرأسمالية ، والتى تمثل القوة المعنوية الدافعة للحركة الاشتراكية . وعلى أية حال ، فإن مسألتى ومسألتك التى تشغلنا الآن ، ليست هى الاشتراكية وقوتها العاطفية ، ليست الاشتراكية الحماسية ، ولكن موضوعنا هو الاشتراكية الذكية العاملة . لنبق إذن محتفظين بهدوئنا ، ومرة أخرى أقول لك : إن الغضب ناصح سوء .

وقبل أن ينشر ماركس كتابه بوقت طويل ، اضطرت الحكومة إلى التدخل فى الأمر . وأصدرت سلسلة متتابعة من القوانين اسمها اللوائح المصنعيّة . تتضمن تعليمات لتنظيم العمل فى المناجم ، والصناعات الأخرى . وتحرّم تشغيل الأطفال

تحت سن معينة ، وتنظم تشغيل النساء والشبان الصغار ، وتحدد ساعات العمل التى يفتح فيها المصنع أبوابه ويغلقها إذا كان يتولى تشغيل هؤلاء . وترغم أصحاب الأعمال على بناء أسوار وحواجز حول الآلات الخطرة ، التى كانت تمزق أجسام العمال شذر مذر ، أو تدق عظامهم دقاً ، إذا مسّوها مسّاً فى لحظات العجلة أو عدم الانتباه : وتنص على أن تدفع الأجور عدّاً ونقداً ، لا أن يُفتح للعمال حسابات بالأجل ، فى محلات صاحب العمل ، حيث يباع لهم الطعام الردىء والثياب الرديئة بأسعار فاحشة ؛ وتنص على تزويد المصنع بالتدابير الصحية الضرورية ، مثل دهان الحيطان بالجير كل مدة معينة ، ومنع عادة تناول الطعام ، فى مكان العمل بالمصنع ، وتخصيص راحة كاملة لتناول الطعام ، على أن يكون ذلك فى مكان آخر بعيد عن مكان العمل . ولكى تحول الحكومة دون التحايل والتهرب من تنفيذ هذه القوانين من جانب صاحب العمل ، ولسد كل ثغرة ممكنة أمامه ، عينت المفتشين للتفتيش على المصانع ، للتأكد من تطبيق القوانين . والعجيب فى أمر هذه القوانين واللوائح ، أنها لم تكن من ثمار حملات الدعاية والإثارة التى شنها الاشتراكيون وتزعموها : ولكن كانت ثمرة لحركة قوية ، بزعامة أحد النبلاء المحافظين الأتقياء . اسمه لورد شافتسبورى Shaftsbury[1] . الذى بحث فلم يجد فى الإنجيل ولا فى أى من الكتب المقدسة ، ما يخوّل للنظام الرأسمالى وللنظرية الرأسمالية ، أن تخرج على جميع القوانين السماوية والوضعية ، لكى تجنى من وراء ذلك الأرباح ، ثم تدعى ذلك أنها تحقق المصلحة العامة للجميع . والعجيب أن هذه النظرية الرأسمالية ، ودعاويها ومزاعمها الكاذبة المضللة ، لم يكن يؤمن بها الجشعون فقط من الرأسماليين ، ولكن كان يدعو إليها علناً أساتذة ومفكرون فى الاقتصـــاد السياسى والقانون ، يؤمنون تماماً بما يقولون . (وقد سمّوا أنفسهم مدرسة مانشستر) وكذلك ظهرت هذه الأفكار فى الخطب التى كان يلقيها أحد رجالات الصناعة المعدودين ، وأحد الخطباء المبرزين ، وواحد من ذوى العقول الراجحة والأخلاق الحميدة فى ذلك الزمان ،

---

(١) Lord Shaftsbury ١٨٠١ — ١٨٨٥ . صدر بفضله قانون اللوائح المصنعية سنة ١٨٤٧ الذى يحدد ساعات العمل : ١٠ ساعات يوميا.

وهو چون برايت John Bright[1]. قام هذا الرجل المحترم يعارض بشدة فكرة اللوائح المصنعية ويهاجمها بكل سبيل . بل مازالت هذه الأفكار الجافية للروح الإنسانية تدرّس فى جامعاتنا ، على أنها من العلوم السياسية الصحيحة . وقد أدت هذه الأفكار ، إلى إضعاف هيبة رجال الكنيسة الجامعيين الذين تلقوها فى الجامعة ، وذهبت بسلطانهم الأدبى على الناس . وكذلك انتهت هذه الأفكار برجال الدولة والسياسة الجامعيين إلى حالة من العقم الفكرى ، وضيق الأفق . إن هذه النظرية الرأسمالية ، أو الفلسفة الرأسمالية ، من أسوأ النظريات الفكرية التى تداولتها عقول البشر فى تاريخ الإنسان ، وأشدّها ضلالاً وتضليلاً . ولقد أدت بكثير من علماء المنطق ورجال الفكر من ذوى الشخصيات المحترمة المحبوبة ، والأخلاق الحميدة ، إلى الوقوف موقف التحبيذ ، لكثير من الموبقات والرذائل التى يندى لها جبين الإنسانية . بل التى يخجل من ذكرها أعتى المجرمين المحترفين .

قد يظن المرء من الوهلة الأولى ، أن اللوائح المصنعية ، سوف تلقى كل الاعتراض من جانب أصحاب الأعمال عن بكرة أبيهم ، وسوف تلقى كل التأييد من جانب الموظفين والمرءوسين والعمال عن بكرة أبيهم . ولكن هناك من بين أصحاب الأعمال الطيب والخبيث ، ومن بين العمال الجاهل القصير النظر ، والعاقل البعيد النظر . فأما أصحاب الأعمال الطيبون ، الذين يتمتعون بضمائر مرهفة ، من أمثال رجال الكويكرز Quakers الذين لديهم من عقيدتهم الخاصة ، ما يفرض عليهم ، أن يتحملوا تبعة أعمالهم ، ولا يطرحونها على أية قوة خارجية ليتحللوا من المسؤولية ، كما يفعل أساتذة الاقتصاد السياسى الرأسمالى . هؤلاء الرجال الطيبون أقضت مضاجعهم ، أحوال موظفيهم وعمالهم السيئة . وربما تساءلت عن السبب فى عدم معاملتهم لهم المعاملة اللائقة . والجواب السريع على ذلك ، أنهم لو فعلوا هذا . لطردوا من أعمالهم طرداً ، ولماتوا من الجوع والإفلاس ، بفضل أصحاب الأعمال الشريرين الخبثاء .

---

(١) John Bright ١٨١١ — ١٨٨٩ السياسى البريطانى المتحرر . ولكنه وقف ضد اللوائح المصنعية متأثرا بمصالحه المادية . فقد كان يملك مصنعاً للقطن .

كان من الممكن أن تجرى الأمور على هذا النحو : بما أن العمل الرخيص المرهق ، لايعنى بالنسبة لصاحب العمل أرباحاً أكبر ، فحسب ، بل يعنى أيضاً بضائع أرخص ، فإذا عمد صاحب العمل الطيب إلى موظفيه وعماله ، ودفع لهم أجوراً معقولة تكفيهم ليعيشوا معيشة لائقة ، وجعلهم يشتغلون ثمانى ساعات فى اليوم بدلا من اثنتى عشرة أو ستعشرة ساعة،اضطر إلى أن يرفع أسعار منتجاته وبضائعه لتفى بهذه الأجور العالية ، ولتسد النقص فى ساعات العمل . وفى نفس الوقت يستطيع صاحب العمل الشرير ، أن يعرض بضائعه بأسعار أرخص ، ويستولى على جميع زبائن صاحب العمل الطيب . عندئذ يضطر الرجل الطيب إلى الانضمام إلى لورد شافتسبورى وأنصاره ، ليقولوا للحكومة ويلحوا عليها أن تسن القوانين واللوائح المصنعية ، لإرغام أصحاب الأعمال طيبهم وشريرهم على السواء ، على تحسين معاملة العمال . وإلا اضطر الطيبون إلى أن يحذو حذو الأشرار ، وإلا خرجوا مفلسين من سوق العمل ، وتركوه تحت رحمة الأشرار ، فتتفاقم الأمور وتزداد سوءاً . لقد وجد الطيبون أن المشاكل الاجتماعية ، لاتحل بالنيات الحسنة ، ولا بالفضيلة والاستقامة الشخصية . وتلك لعمرى حقيقة جوهرية . ففى ظل الرأسمالية ، لايقوّم اعوجاج الناس إلا بالمراسيم البرلمانية وحسب ، بل إن الأخلاق لاتنصلح قط إلا بهذه الطريقة وحدها ، مهما كان استعداد الناس للخير كبيراً ونياتهم طيبة .

ولكن الأدهى والأمرّ ، أن معارضة العمّال أنفسهم للقوانين المصنعية ،كانت أشد وأقوى من معارضة أصحاب الأعمال فى بعض النواحى . فإن أصحاب الأعمال عندما أرغموا بقوة القانون ، على اتباع الخطة الجديدة ، اكتشفوا أن إرهاق العمال بدرجة زائدة عن الحد ، مثله كمثل قتل الأوزة التى تبيض ذهبا . وأنه على المدى الطويل ، ليس بالطريقة المثلى للربح . وأنهم إذا استخدموا قليلا من الذكاء ، أمكنهم تعويض المصاريف التى تكلفهم بها القوانين المصنعية ، وهى مصاريف معتدلة للغاية ؛ بل وجدوا أن أرباحهم تتزايد عن ذى قبل . حتى أغبياؤهم اكتشفوا أنهم لو زادوا سرعة الآلة لمدة عشر ساعات عمل ، جعلت العمال أكثر انتباها فى عملهم ، وزادت من إنتاجهم ومن أرباحهم ، كما لو أطالوا ساعات العمل

إلى اثنتى عشرة وبسرعة أبطأ . والمرأة الذكية ، إذا كانت قد سافرت فى بلاد الدنيا كثيرا ، فلعلّها قد لاحظت فى البلاد التى لا توجه فيها قوانين تحديد ساعات العمل ، أن المحلات التجارية تظل مفتوحة طول الليل ، إلى أن يأوى كل إنسان إلى فراشه . ومع ذلك فى تلك المحلات ، يكون المديرون والمساعدون والموظفون فى الساعة التاسعة مساءً أقل إرهاقاً ، من زملائهم فى المحلات الكبرى فى مدينة إنجليزية كبيرة فى الساعة الخامسة بعد الظهر ، وحيث تطبق قانون تحديد الساعات ، ويغلق المحل أبوابه فى الساعة السادسة بعد الظهر . وقد لا تصدّقين ، أن فى مصانع حلج الأقطان فى بومباى ، وقبل أن تُعرف هناك التشريعات المصنعية ، كان الأطفال يدخلون المصنع ويبقون فيه لا لمدة كذا ساعة فى اليوم ، ولكن لعدة أشهر متتابعة فى كل وردية . وفى أرجاء العالم ، توجد أماكن للعمل ، مثل القهاوى الإيطالية ، تفتح أبوابها ليل نهار بدون انقطاع . ولا يستخدم فيها موظفون بالتناوب (الوردية) لليل أو للنهار . ولكن العامل يبقى فيها بصفة دائمة ، ويختلس لنفسه من آن لآخر إغفاءة قصيرة كيفما اتفق ، وفى أى وقت يتاح له ذلك . وهذه الطريقة فى العمل — طريقة ترك الأمور تسير على هواها بدون تدقيق ولا مواعيد ولا رسميات — قد لا يترتب عليها أذى كبير للعامل . أما نظام الثمانى ساعات عمل فى اليوم فى ظل إدارة علمية حديثة تستقطر آخر نقطة من جهد العامل ، فهذا هو الإرهاق بعينه . بل إن بعض الأعمال العصرية التى من هذا القبيل ، قد لا يحتملها إلا الشبان الذين فى مقتبل العمر ، بل لعلهم لا يحتملونها عدة شهور متتابعة .

ثم إن لدى أصحاب الأعمال موردا آخر للربح . وذلك بإدخال الآلات الحديثة فى المصانع . وإذا ضمن أصحاب العمل ، لأنفسهم ولمصانعهم عملاً وفيرا ورخيصا ، لم يفكروا قط فى استخدام الآلات الحديثة ، فمن شأنها أن تسبب لهم متاعب كثيرة . فبالرغم من أنها قد تقوم بعمل عدد كبير من الرجال معاً ، إلا أنها قد تكلف أكثر مما يكلفون . وفى ميناء لشبونة فى وقتنا هذا (١٩٢٥) يمكن أن تتم عملية قذرة وشاقة للغاية بواسطة الآلات ، وهى عملية تموين البواخر بالفحم . والآلات موجودة هناك بل جاهزة للعمل . ومع ذلك فهذه العملية القذرة الشاقة ، تقوم

بها النساء لأنهن أرخص من الآلة ، ولعدم وجود قوانين تمنع ذلك . ولو سُنّ قانون برتغالى للمصانع ، يحرّم تشغيل النساء أو يفرض قيودا على ذلك (والأرجح أن مثل هذا القانون إذا صدر فلن يكون لسواد عيون النساء ، ولكن لإبعادهن عن الطريق ، وإفساح المجال للرجال) فإن الآلات تبدأ فى الدوران على الفور . وبعد ذلك ستدخل عليها التحسينات والتعديلات ، بحيث تصبح شيئا ضروريا لاغنى عنه وحيث إن النساء سيصيبهن الضرر من هذا القانون ، لأنهن سيفقدن عملهن ومصدر رزقهن ، فسوف يعترضن على القانون المصنعى بأعنف وأشد مما يعترض به عليه ، أصحاب الأعمال .

وقد أثبتت التجربة عكس المزاعم التى زعمها أصحاب الأعمال ، من أن اللوائح المصنعية تؤدى إلى خرابهم وإفلاسهم : لقد زادت أرباحهم أكثر من أى وقت مضى . وذلك بتحسين الإدارة ، وتحسين الآلات ، والاستزادة من استخدامها ، والزيادة سرعة العمل . ولو كان عندهم نصف القدر من الذكاء وبعد النظر ، الذى يدّعونه لأنفسهم ، لطبقوا تعليمات اللوائح المصنعية من تلقاء أنفسهم ، دون أن ينتظروا من القانون أن يرغمهم عليها . ولكن الربح والاستغلال لا يرقى بمدارك الناس وأفهامهم ، كما تفعل الخدمات العامة ، والأعمال العامة . إن أعظم أساليب التقدم فى التنظيم الصناعى ، قد فرضت فرضاً على أصحاب الأعمال ، وأدخلت رغم أنوفهم ، وبرغم احتجاجاتهم الصاخبة ، ومزاعمهم بأنهم سيعجزون عن المضى فى أعمالهم بسببها ، وبأن الصناعة البريطانية كلها ، سيقضى عليها حتما ، وغير ذلك من المزاعم .

وربما أذهلك أن تعلمى ، أن الموظفين أنفسهم ، اعترضوا على اللوائح المصنعية ، لا لشىء إلا لأنها بدأت بوضع حد لإساءة معاملة الأطفال ، وإرهاقهم فى العمل فى المصانع ، إذا كانوا أصغر سنّا من أن يحتملوا العمل الصناعى بصورة مقبولة . قبل صدور القوانين المنظمة للرأسمالية ، كان هؤلاء الأطفال ضحايا للاستغلال البشع . كانوا كلهم صغاراً على شاكلة أوليفر تويست Oliver Twist، ويقوم الأوصياء على قانون الفقراء ، ببيعهم بيع الرقيق للمصانع ، للتخلص منهم . ولكن الأجيال التالية من هؤلاء الأطفال ، كانوا أولاد الموظفين والمرءوسين

فى المصانع . وكانت مكاسبهم وأجورهم من العمل ، تضاف إلى أجور آبائهم ، وتساعد على سد رمقهم ، ولكنها فى مجموعها لا تهيء لهم إلا حياة الفقر المدقع المزرى . وخسارة شلن واحد فى الأسبوع ، تعنى بالنسبة للفقراء كارثة فادحة ، ووقعها عليهم أشد من وقع خسارة ٥٠٠ جنيه فى الأسبوع بالنسبة للمليونير . وتعنى بالنسبه للمرأة التى تكافح كفاح المستميت لتضغط مصاريفها ، وتضبط إيرادها بحيث يكفى الاحتياجات الضرورية بصعوبة عند نهاية الأسبوع ، تعنى بالنسبة لها أزمة دائمة . ما أسهل على الأغنياء الميسورين أن يقولوا : لا يصح أن ترسلى أبناءك ليعملوا فى تلك الظروف المنافية للإنسانية . » أو أنك جديرة بأن تبتهجى وترحبى بصدور لائحة المصنع الجديدة التى تضع حدا لهذه الفضائح » . ولكن إذا كانت النتيجة المباشرة لتطبيق هذه اللوائح ، هى أن الأطفال الذين كانوا يقومون من طعامهم ، وبطونهم نصف ملآى ، سيقومون الآن وبطونهم خاوية أو ربع ملآى ، فإن أمثال تلك المواعظ الوزعة لن تجدى فتيلا ، بل لن تبذر فى النفس إلا الحنق والغيظ الشديد . والحقيقة المرة ، هى أنه بعد صدور القوانين المصنعية الواحد تلو الآخر ، ترفع سن تشغيل الأطفال فى المصانع ، حتى الرابعة عشرة ، ثم إلى السادسة عشرة ، وتشترط أن تنفق سنوات معينة من حياة الطفل فى التعليم الإجبارى فى المدارس ، قام الآباء يعارضونها ، بل كانوا أشد الناس معارضة لها . فلما حصلوا على حق التصويت ، وأصبح فى مقدورهم أن يؤثروا على البرلمان مباشرة ، حرّموا عضوية البرلمان على أى شخص يريد تمثيل منطقة صناعية ، تقوم بتشغيل الأطفال ، مالم يأخذوا عليه المواثيق والعهود المغلظة ، لكى يقف فى وجه أى اتجاه يقيّد تشغيل الأطفال ، أو يتوسع فى القوانين المصنعية . وإذا كان هناك مثل يقول إن الآباء هم خير من يعرف مصالح أبنائهم ، فهو ليس صادقاً على إطلاقه . إذ أن هذا يتوقف على نوع الآباء ، طيبين كانوا أم أشرارا . وليس هذا فحسب ، بل يتوقف على الحالة المالية للآباء ، أمقتّر عليهم فى الرزق ، أم ميسّر عليهم . فإن الحالة المادية المتيسرة ، شرط أساسى لإشباع غريزة الأبوة الطبيعية فى نفوس الآباء . ولا شك أن الآباء الأشرار الذين يدربون وينشئون أبناءهم عن عمد وسبق إصرار ، على اللصوصية أو البغاء أو ما إلى

ذلك من الجرائم ، ليسوا إلا نسبة ضئيلة جدا من الآباء ، وليسوا على أية حال أفقر الآباء وأشدهم إملاقاً . ولكن جميع الآباء تقريبا ، سوف يوافقون على تشغيل أبنائهم فى الأعمال ، بل إنهم يضطرون إلى ذلك اضطراراً ، إذا كانوا هم أنفسهم مرهقين فى أعمالهم بدون شفقة ولا رحمة ، لدرجة أنهم لا يستطيعون البقاء على قيد الحياة ، بدون البنسات القليلة التى يأتيهم بها أبناؤهم ، فى نهاية كل يوم .

والآن بعد أن شرحت لك الأسباب الكامنة وراء قسوة الآباء الظاهرية ، فلا يزال أمامك أن تسأليني لماذا يقبل هؤلاء الآباء تلك الأجور المنخفضة ، التى تضطرهم للتضحية بأبنائهم ، أمام جشع صاحب العمل ونهمه للربح ؟ والجواب على ذلك هو زيادة عدد السكان . وقد نتج عن هذه الزيادة ظهور طبقة الأبناء الصغار ، المنحدرة من صلب طبقة الملاك ، ثم إرسائها أساس الطبقة المتوسطة ، ثم انتهى الأمر بهذه الطبقة الوسطى إلى الانحدار والتهاوى فى صفوف الطبقة العاملة ، من الموظفين والمرءوسين والعمال الذين يعيشون عيشة الكفاف (من اليد للفم) بالأجور التى يقبضونها على عملهم اليدوى . ثم إن هذا العمل اليدوى أصبح شبيهاً بالسمك ، أو بطعام الطحلب ، يكون غالى الثمن إذا شح فى السوق ، ورخيص الثمن إذا توفر فى السوق . وكلما زاد عدد العمال اليدويين المعدمين ، وتضاعفوا من الألوف إلى الملايين ، هبط سعرهم ثم تدهور . وفى القرن التاسع عشر ، كان من المعروف أن الأجور فى أمريكا واستراليا أعلى منها فى بريطانيا وإيرلندا ، لأن الأيدى العاملة كانت هناك أندر وأقل . وكان كل من يستطيع تدبير نفقات الهجرة ، لا يتوانى لحظة واحدة عن مغادرة بلاده والهجرة منها إلى حيث سوق العمل أكثر رواجاً ، وأعلى سعراً . وقد هاجر نصف سكان إيرلند إلى أمريكا حيث كانوا يرحبون بالعمال من كل البقاع . أما اليوم فأصبح سوق العمل فى أمريكا مكتظاً بالعمال لدرجة أنهم حددوا الهجرة وقيدوها بالقيود الصارمة وجعلوها فى نطاق عدد معين من العمال كل عام ، من كل بلد أوربى . أما أستراليا فقد لجأت إلى تحديد النسل بالطرق الصناعية ، ومنعت دخـــول اليابانيين والصينيين إلى بلادها مهما كانت الأحوال . وأمريكا هى الأخرى تبقى اليابانيين خارج حدودها ، وتحرم عليهم أن يطأوا أرضها . فلما أصبحت القوانين

واللوائح المصنعية نافذة المفعول حقاً (وقد ظلت هذه القوانين مدة طويلة مجرد إجراءات شكلية لا تنفذ ، وكان أصحاب الأعمال يتحايلون على التهرب منها بمختلف أنواع الحيل التى يجيدونها) رفعت قيود الهجرة من جزائرنا ، وتدفق سيل المهاجرين ممن يملكون أجرة السفر ، إلى خارج البلاد .

وهذا يعنى أن سوق العمل فى بلادنا ، كان مكتظاً أكثر من اللازم . وعندما يكتظ سوق السمك بالسمك ، يقذفون بالسمك الفائض إلى البحر من جديد . والواقع أن موجات الهجرة التى كانت تجتاح البلاد ، إنما كانت بمثابة إلقاء الرجال والنساء الفائضين عن الحاجة ، إلى عرض البحر ، ومعهم سفينة يتعلقون بها ، وفرصة ، ليبدأوا بها حياة جديدة فى بلاد أخرى . وكان ثمن الرجال والنساء فى انجلترا — ما لم يكونوا يتمتعون بكفاءة وقدرة على القيام بأعمال نادرة — قد أصبح بخساً ، بل هبط إلى الحضيض . وأصبح الناس لا يساوون قلامة ظفر أو شروى نقير . وكان الأطباء ، وأطباء الأسنان ، والمحامون والقساوسة ، لا يزالون يساوون شيئاً (وكان القساوسة قليلى القيمة لدرجة مخزية . بحيث كان القسيس يساوى هو وأسرته معه ، ٧٠ جنيها فى السنة) . وكان العمال الاقوياء الأجسام ذوو المهارة ، يستطيعون أن يكسبوا أكثر من رجال الدين الفقراء . أما جمهرة العمال اليدويين الذين لا يقدرون على شىء بدون إرشاد ، وحتى لو وجدوا من يرشدهم ، لا يستطيعون القيام بشىء يعجز عنه أى رجل سليم الجسم وفى أقصر وقت ، هذه الأغلبية من العمال ، لم يكونوا يساوون شيئاً فى سوق الرجال . ويمكنك أن تحصلى على الرجل منهم ، فى مقابل ما يسد فمه بالطعام ، وما يكفيه لينتج أولاداً لكى يحلوا محله بعد أن يبلى ويُستهلك . كان الرجال مثل الآلات البخارية ، التى أنتجت على نطاق واسع ، بحيث زادت عن الحاجة ، لدرجة أن صانعيها كانوا مستعدين لأن يعطوها بلا مقابل لكل من يريد . فإذا أخذها طالبها ، كان عليه أن يغذيها بالفحم والزيت ، حتى يتمكن من تشغيلها . ولكن هذا لا يعنى أنها ذات قيمة ، أو أنها ستلقى العناية اللائقة بها ، أو أن الفحم والزيت اللازمين لها ، سيُنتقيان من أصناف جيدة مناسبة .

وهكذا ترين أن المعدمين الذين لا يملكون ، لم يعد أمامهم من سبيل للعيش ،

إلا ببيع أنفسهم فى السوق . والسوق وحده هو الذى يحدد قيمتهم . فإذا هبطت قيمتهم من الأدنى إلى الحضيض إلى الصفر إلى لا شىء . فسوف يعرضون أنفسهم عرضا ، على كل من يقبل إطعامهم وإيوائهم . وليس لديهم أرض يعيشون منها ، وليس لديهم من المال ما يشترون به قيراطاً أو سهماً ، وحتى لو منحت لهم الأرض ، فالقليلون منهم هم الذين يعرفون كيف يزرعونها . ولا يستطيعون أن يصبحوا رأسماليين ، لأن رأس المال ، هو مال فائض ، وليس عندهم مال يفيض عن حاجتهم . ولا يستطيعون أن يبدأوا فى عمل تجارى لحسابهم بأموال مقترضة مثلا ، لأنه لا يوجد من يقرضهم مليما . ولو وجد هذا الذى يقبل إقراضهم ، فسوف يخسرون ما اقترضوه ، ويفلسون ، لافتقارهم إلى التعليم والخبرة المطلوبة . فليس أمامهم من سبيل ، إلا أن يبحثوا عن صاحب عمل يقبل تشغيلهم عنده ، وإلا ماتوا جوعاً . ولو حاولوا أن يساوموه على أجر أكبر مما يكفى لسد رمقهم ، فسيقال لهم بغلظة ، وفى كلمات مختصرة ، ولكنها هى الحقيقة المجردة : إذا لم تقبلوا هذا العمل ، فهناك غيركم كثيرون يقبلونه .

وحتى العمل بهذه الشروط — والواقع أنه بلا قيد ولا شرط — لا يتوفر لهم جميعاً . ويقول أساتذة مدرسة منشستر ، مدافعين عن الرأسمالية ، إن النظام الرأسمالى يكفل للعمال على الاقل ، العمل الدائم وبأجر كاف للعيش . ولكنها مجرد أقوال لا تسمن ولا تغنى من جوع . ولم تحقق الرأسمالية فى يوم من الأيام ، صدق مزاعمهم . ولقد اضطر أصحاب الأعمال أخيرا ، إلى الاعتراف الصريح ، بأنهم فى حاجة دائمة إلى ما يسمى « جيش العمل الاحتياطى » من المتعطلين بصفة مستمرة ، حتى تكون أمامهم الفرصة لانتقاء ما يروقهم من « الأيدى العاملة » عندما تروج أعمالهم ويحتاجون إلى العمال . ثم يلقون بها إلى عرض الطريق عندما تضيق الحال وتكسد الأعمال . والإلقاء بهم إلى عرض الطريق ، معناه أنهم سوف ينفقون الشلنات القليلة التى استطاعوا توفيرها أثناء عملهم . ثم يبدأون فى بيع أو رهن ملابسهم وأثاث مساكنهم ، ثم يسيرون فى النهاية فى الشوارع مشردين بائسين ، عالة على إعانة البطالة التى يتكفل بها دافعوا العوايد . ومن الطبيعى أن يعترض هؤلاء ، لاضطرارهم إلى الانفاق على عمال أصحاب الأعمال ، كلما راقهم أن

يستغنوا عنهم . وبنمو النظام الرأسمالى وتطوره ، ازداد العبء على دافعى العوائد من تفاقم حالات البطالة . ففرضوا على إعانة البطالة شروطاً مجحفة وقاسية بل مهينة ومزرية إلى أبعد حد . بحيث تفضل أسر العمال المتعطلين الشرفاء ، أن تعانى أشد الآلام ، على أن تمد أيديها لهذه الإعانات . لقد قلنا للعامل المتعطل الذى يرى أمامه أولاده وأسرته يتضورون جوعاً ، : « إن مرسوم الملكة إليزابث يرغمنا على أن نطعمك ونأويك أنت وأولادك إذا أصابكم الفقر . ولكن عليك أن تحضر أنت وأبناؤك وبناتك إلى الملجأ ، لتعيشوا جميعاً مع السكيرين والبغايا والمتشردين والمعتوهين والمصروعين والمجرمين السابقين ، أى مع حثالة المجتمع الإنسانى فى أبشع وأحط صورها . فإذا ما فعلت ذلك ، فلن تستطيع بعدها أن ترفع رأسك بين رفاقك وإخوانك من العمال الشرفاء . » وقد أجاب الرجل بالطبع بقوله : « شكرا لكم . أنا أفضل أن أرى أولادى يموتون أمام عينى ، على أن ألقى بهم إلى هذا المصير . » ثم يواصل خوض مستنقع الجوع والآلام ، ما استطاع . حتى يسعفه الحظ ، وتنتعش التجارة وتروج الأعمال من جديد ، ويجد أصحاب الأعمال له عملا . وعندئذ سيقبل أقل أجر يكفيه ويكفى أسرته لمجرد سد الرمق . فإذا وجد أن أطفاله يستطيعون أن يكسبوا القليل بالعمل فى مصنع آخر ، فلن يتردد فى إرسالهم إليه مهما كان الأجر تافهاً ، ما دامت فيه زيادة ستضاف إلى أجره . ولكن بمضى الوقت ، سيجد أنه لا ينتفع بشىء من أجور أولاده ، لان أجور أولاده ستؤدى إلى تخفيض أجره هو . وهكذا ، فبعد أن كان يدفع بأولاده مختاراً إلى العمل فى المصانع ، ليحصلوا له على القليل من النقود الإضافية ، سيجد نفسه مضطراً إلى تشغيلهم ليكملوا النقص الذى أصاب أجره نفسه ، وليكفلوا لأنفسهم معاً أدنى مستوى من العيش الكفاف . فلا غرو ولا عجب إذن ، إذا جاء القانون لينقذ الاطفال من عبوديتهم ، أن يعترض الأب ، لانه لم يستطع أن يفهم — وما كان له أن يفهم — كيف يمكنه أن يعيش بدون تشغيل أولاده ، فى عمل يتكسبون من ورائه شيئا يساعد على توفير خبزهم اليومى ، لا لشىء إلا ليذهبوا إلى المدرسة .

النساء في سوق العمل

كانت وطأة النظام الرأسمالي أشد وأقسى على المرأة منها على الرجل في بعض النواحي ، وذلك أنه لم يوجد صاحب العمل في أي صناعة من الصناعات ، الذي يقبل تشغيل امرأة عنده ، إذا ما وجد الرجل بنفس الأجرة . ولهذا لم تحقق النساء رغبتهن في العمل في المصانع — إذا كن يرغبن فيه ، إلا إذا عرضن القيام به بأجور أقل من أجور الرجال . وكان هذا ممكنا . فمهما بلغت أجور الرجال من الانخفاض إلى ما دون مستوى الكفاف ، فقد كان هذا الكفاف كفاف أسرة كاملة ، لا كفاف فرد قائم بذاته . فإن أجر الرجل الضئيل ، كان ينفق منه على الرجل وزوجته وأولاده . ووجود الأسرة والأولاد ، شيء لازم لا غنى عنه للمجتمع الرأسمالي ، وبدونهم يتعرض النظام الرأسمالي إلى الانقراض والفناء المحتوم . لأن الأولاد ، هم المعين الذي لا ينضب من القوة البشرية ، من العمال الجدد ، ليحلوا محل الكبار إذا ما هلكوا أو استهلكوا . فتبصّري يا سيدتي في كل هذا ، ثم ارجعي البصر فيه ، وسوف يتبين لك أن ، أجور الرجال وإن كانت في أسفل سافلين ، ما دامت هي الحد الأدنى لبقاء رجل وزوجته وأولاده على قيد الحياة ، فلا شك أن المرأة وهي فرد واحد قائم بذاته ، يمكنها أن تقبل أجراً أقل من أجر الرجل ، تصبح في نفس الوقت أحسن حالا من جاراتها المتزوجات اللواتي يعشن في كنف زوج وأولاد ، وأسرة . من هنا نشأت أجور النساء المنخفضة ؛ وأصبح ذلك هو القاعدة المتبعة . فإذا ما وثبت من بين صنوف النساء ، امرأة ثورية ، تطالب بأجور متساوية مع أجر الرجل ورفعت عقيرتها بهذا الشعار : « أجر متساو للعمل المتساوي » ، أسكتها صاحب العمل بحجتين : الأولى « لو رفضت الأجر الأقل ، فغيرك كثيرات يقبلنه » والثانية : « لو اضطررت أن أدفع أجر رجل لك ، فإني أفضل أن آتي بالرجل يقوم بالعمل » .

أما أهم عمل تنهض به النساء ، العمل الذى لا يمكن الاستغناء عنه ، العمل الذى لا يمكن الاستعاضة عنه بشىء آخر ، فهو حمل الأطفال وولادتهم وإرضاعهم وتدبير البيوت من أجلهم . ولكنهن لا يؤجرن عليه أبدا بأموال نقدية . وإنما ينلن أجورهن عليه بطريق غير مباشر ، ضمن أجر الرجل . وهذا ما جعل الكثير من الحمقى ينسون أنه عمل على الإطلاق . فإذا تحدثوا عن العمل ، جاء ذكر الرجل على لسانهم ، وأنه هو الكادح الساعى وراء الرزق ، الذى يشق وراء لقمة العيش وما إلى ذلك من الأوصاف التى يخلعونها على الرجل . ولكن هذا كله محض هراء . ألا إن المرأة تعمل فى البيت ! وكان عملها فى البيت منذ الأزل ، عملاً ضروريا وحيوياً لبقاء المجتمع ووجوده . بينما يشغل ملايين من الرجال أنفسهم ، ويبددون أعمارهم فى كثير من الأعمال التافهة ، التى تذهب آثارها أدراج الرياح وربما كان منها الضار المسىء . ولعل عذر الرجال الوحيد ، فى قيامهم بهذه الأعمال إنهم يعولون بها زوجاتهم اللواتى لا يمكن الاستغناء عنهن . ومع ذلك فالرجال مغرورون مستهترون لا يريدون أن يفهموا . وقد دفعهم هذا الغرور وذلك الاستهتار ، بل لعل الذى دفعهم هو الخوف من أن تتمرد عليهم نساؤهم ، إذا اعترفوا لهن بقيمتهن البالغة ، ويطالبنهم بمركز الرياسة فى البيت، كل هذا أو بعضه دفعهم إلى أن يلقوا فى روع الناس بتلك الفكرة الخاطئة ، التى أصبحت عقيدة من العقائد الثابتة ، وهى أن المرأة لا تعمل ولا تتكسب ، وأن ما على الغوانى إلا جر الذيول . أما الرجال فهم العاملون الكاسبون ، الذين يقومون بكل شىء . وعلى هذا الأساس — أو الزعم — رفض الأزواج أن يسلموا لزوجاتهم بأى حق قانونى ، فى مصاريف البيت . ففى اللحظة التى تتزوج فيها المرأة ، تصبح جميع ممتلكاتها ملكا لزوجها بمقتضى القانون الإنجليزى . وقد أدى هذا الوضع الظالم ، إلى إساءات بشعة ، وأعمال استغلالية شنيعة لحقوق المرأة ، مما اضطر طبقة الملاك أن تبتكر خدعة قانونية بارعة ، لتسوية النزاعات الزوجية فى هذا الصدد فأمكنهم أن يتحايلوا لحفظ حقوق المرأة ، بنقل ممتلكاتها قبل الزواج إلى شخص أو أشخاص وهميين ، أو لم يولدوا بعد . وبهذه الطريقة تصبح معدمة تماماً ، ولكنها تستمر فى الحصول على دخلها من ممتلكاتها طول حياتها . وهكذا لا يتاح لزوجها أن

يبدد أموالها وأملاكها كما يشاء . ثم مضى زمن على هذه الحال . وجاءت الطبقة المتوسطة واضطرت البرلمان إلى إصدار قوانين ملكية النساء المتزوجات ، لحماية حقوق المرأة فى ممتلكاتها ، وما زلنا نعيش فى ظل هذه القوانين إلى اليوم . وقد تسبب التباس الأمر فى عقول الناس فى أن هذه القوانين تجاوزت الحدّ المطلوب ، وألحقت بالرجال الكثير من الظلم والإجحاف . ولكن هذا على أية حال جانب آخر من القصة : أما ما يعنينا الآن ، فهو أن نقرر حقيقة واقعة ، وهى أن النساء فى ظل الرأسمالية ، وجدن أنفسهن فى مركز أسوأ من مركز الرجل ، ذلك لأن الرأسمالية قد جعلت من الرجل عبداً رقيقاً ، ولما كان أجر المرأة يُدفع لها ضمن أجر الرجل ، فقد جعلت المرأة أمةً للرجل ، أى أمة للعبد الرقيق ، وتلك لعمرى أسوأ أنواع العبودية .

وهذا الوضع ينسجم تماماً مع مصالح بعض أصحاب الأعمال . لأنه بالنسبة لهم فرصة نادرة ، تمكنهم من استنزاف جهود غيرهم من أصحاب الأعمال ، بدون أن يُكتشف أمرهم . وإليك بيان ذلك : ينظر العامل فى الأرياف فيجد نفسه رب أسرة كبيرة من البنات ، يضطر ليعولهن بأجر أسبوعى يبلغ تسعة وعشرين شلناً (وكان هذا الأجر فى القرن الماضى ثلاثة عشر شلنا فقط) . فإذا نزح إلى مدينة من المدن الكبرى ، أو بالقرب منها ، ارتفع أجره إلى ما بين الثلاثين والسبعين شلناً فى الأسبوع (كان فى القرن الماضى ثمانية عشرة) . وكلما تعرض العمل لموجات الكساد والبطالة ، تعرضت هذه الأجور للتخفيض من آن لآخر . وكل أسرة تعيش عيش الكفاف ، على ثلاثين شلناً فى الأسبوع ، سترى فى علاوة قدرها خمسة شلنات زائدة ، فرقا هائلا فى حياتها . بل هى أكثر من هذا . وأكرر قولى إن هذا الفرق بالنسبة لهذه الأسرة ، أعظم بكثير مما يحدثه فرق خمسمائة جنيه فى الأسبوع بالنسبة لحياة مليونير . فإذا ارتفعت هذه العلاوة فى الأسبوع إلى خمسة عشر شلناً أو جنيه ، ارتفعت أسرة العامل دفعة واحدة إلى مستوى أسرة العامل الفنى . ومن أين تأتى هذه العلاوات المغرية ؟ تأتى بكل بساطة ، بإلقاء البنات الكبار فى الأسرة إلى سوق العمل ، حيث تقبض الواحدة خمسة شلنات فى الأسبوع ، على أن يقمن فى البيت مع أبويهن . فالبنت الواحدة

معناهاعلاوة قدرهاخمسة شلنات. والبنتان عشرة والثلاثة خمسة عشرشلناً. وفى تلك الأوقات شيدت مصانع جبارة، تقوم بتشغيل المئات من البنات بأجور تتراوح بين أربعة شلنات ونصف، وسبعة ونصف فى الأسبوع. والأغلبية الكبرى منهن يقبضن خمسة شلنات. وكانت تلك الأجور الضئيلة تسمى «أجور الجوع». ومع ذلك فقد كانت البنات أحسن صحة، وأبهى حلة، وأفضل تغذية من النساء اللواتى يضطررن لإعالة أنفسهن بأنفسهن. وقد جمعت ثروات طائلة من تلك الأعمال الصناعية، التى تشتغل فيها البنات. مثال ذلك: صناعة أعواد الكبريت. التى كانت تشغل البنات بأجر خمسة شلنات، مع العلم بأنهن يقمن مع أبويهن، ويعتمدن فى معيشتهن جزئياً على الأب. فإذا أقامت البنت مع زميلة لها، فستعيش بالطبع فى كنف أبى زميلتها، وكأنها أخت لها من ناحية المصاريف. وبهذه الطريقة يحصل صاحب مصنع الكبريت، على ثلاثة أرباع عمله، بلا مقابل، وعلى حساب الآباء العاملين فى مصانع أخرى. فإذا كان الأب يعمل فى مصنع للبيرة مثلا، فإن صاحب مصنع الكبريت ينال ثلاثة أرباع عمله مجانا، على حساب صاحب مصنع البيرة. وبهذا تعيش صناعة من الصناعات، بالتطفل على صناعة أخرى، وتستنزف جهودها، أو جهود عمالها من باب أولى. وتظل بنات المصانع، يقبضن أجوراً، لا تكاد تكفى قطة مدللة، ومع ذلك فهن ممتلئات الأجسام، ينطلقن فرحات سعيدات، مقبلات على الحياة، محبات للشاكسة والصخب. أما النساء الأكبر منهن سنا، وكثيرات منهن أرامل ووراءهن رتل من الأطفال اليتامى، إذا رفضن أجور البنات، قيل لهن: هناك الكثيرات من البنات القويات الأجسام، على استعداد لقبوله بأتم ارتياح.

ولم تكن البنات وحـــدهن المسؤلات عن انخفاض مستوى أجر المرأة عموماً، بل تشاطرهن المسؤلية، زوجات العمال أيضاً. فقد اعتادت زوجات العمال الشابات، فى المدن، أن يقبلن على ميدان العمل فى البيوت، كخادمات باليومية وبالساعة، بأجر قدره خمسة شلنات فى الأسبوع، نظيرعمل ساعة واحدة فى اليوم. هذا بالإضافة إلى قيامهن ببعض أعمال الخدمة الأخرى التى تصادفهن، مثل أعمال الغسيل والمسح. وأغلب هؤلاء الزوجات، من اللواتى ما زلن فى مقتبل

العمر ، ومتزوجات من شبان صغار من العمال ، ولا يسكنّ إلا فى غرفة واحدة أو غرفتين لا يصعب عليهن ترتيبها فى وقت قصير (وإن كن فى العادة غير حريصات على ترتيبها) فلا يجدن ما يشغلن به أنفسهن فى البيت ، يسعين إلى العمل كما سبق ، تحت إغراء الخمسة الشلنات فى الأسبوع ، وهى العلاوة الهامة ، التى تحدث ثورة كبرى فى حياة الأسرة الفقيرة كما قدمنا ، وتعنى الفرق بين حياة الضنك ، وحياة الرخاء بالنسبة لها ولزوجها . ولا شك أن البقاء بلا عمل فى تلك المساكن الضيقة الكئيبة ، يجعل ساعات النهار تمتد وتستطيل حتى تصبح كأنها أيام . وقد زادت تلك العلاوة فى هذه الأيام فأصبحت عشرة شلنات ، أو حوالى العشرة ، ولكن قيمتها الشرائية لا تزيد على الخمسة الأولى كثيرا ، فلا يزال وضع تلك الأسر على ما هو عليه .

وهكذا أصبح سوق العمل ، مكتظاً بالبنات والزوجات ، اللواتى يعولهن الرجال واللواتى يغريهن الكسب ، ولو لتوفير مصروف الجيب على الأقل . ولكن هذا الكسب لايمكن بأى حال أن يعول امرأة تعيش بمفردها ، أو أرملة لاعائل لها . ونتيجة ذلك أن الزواج ، يصبح بالنسبة للمرأة ضرورة حتمية ، كالقوت الضرورى : فالمرأة لن تتورع عن شىء لكى تحصل على أى زوج كان ، لأنها تعلم أن انتظارها بلا زواج معناه حياة البؤس والضنك ، خصوصاً إذا كانت وحيدة بلا عائل . وبعض النساء يتزوجن بسهولة . ولكن هناك أخريات أقل جمالاً وجاذبية ، فيستخدمن كل حيلة ، وينصبن كل أحبولة تخطر على عقل بشر ، للإيقاع ، بأى رجل فى فخ الزواج . وهذا التحايل ، بالطبع ، ليس مما يشرّف المرأة . كما أنه لايؤدى فى العادة إلى زواج سعيد ، خصوصاً إذا فطن الرجل — بعد فوات الاوان — إلى أنه قد اتخذ مطية لتحقيق مأرب .

ألا إن فى هذا من السوء والقبح ، مايكفينا فى الوقت الحالى . ومع ذلك فلا يزال هناك حضيض أدنى من ذلك مكاناً ، وأحط منزلة . ولا شك أن مما لايشرّف أية امرأة ، أن تعيش على حساب رجل بدون أن تكون زوجته . ومع ذلك فهى أمور تحدث . ولكن ماقولك فى امرأة معدمة جائعة بائسة لا عائل لها ولا حول ولا قوة ، يأتى إليها رجل فيقول : أنا غير مستعد لأن أتزوجك ،

ولا لأن أجعلك رفيقة لى مدى الحياة ، فى البأساء والضراء ، وفى الصحة والمرض حتى يفرقنا الموت وما إلى ذلك ، كما أنى لا أمنحك اسمى ، ولا أجعلك فى مركز زوجتى الشرعية . ولكن إذا رغبت فى أن تصبحى زوجتى - بطريقة غير قانونية - حتى الصباح ، فسوف أمنحك ستة بنسات وكأساً من الخمر ، أو على حسب الحالة : شلناً أو جنيهاً أو عشرة جنيهات أو مائة جنيه أو ڤيلا وعقدا من اللؤلؤ وفراء وسيارة » ؟ ما قولك فى مثل هذه المرأة التى تسمع مثل هذا الكلام ؟ الأغلب أنها لن تمانع . سهل جداً أن تطالب المرأة بالفضيلة والشرف . ولكن هذا ليس من المعقول أبداً إذا كانت عقوبة الفضيلة ، الجوع والبؤس ، ومثوبة الرذيلة ، التحرر من الجوع والبؤس ؛ إنك لو فعلت ذلك فإنما تلقين بأوراقك الرابحة كلها فى حجر الشيطان بطريقة مكشوفة ومفضوحة ، بحيث تجعلين الشيطان على ثقة تامة بالنصر النهائى . بل لعلك تثيرين فى نفس الفتاة الشكوك فى قيمة معتقداتها الأخلاقية . وقد ترى ، أنها إذا قبلت دواعى الرذيلة ، فإنما تستجيب لشعورها بأحقيتها فى حياة كريمة . ولو أنك خيرّت البنت الجميلة ، بين عمل فى مصنع للكبريت ، بأجر فى الساعة قدره بنسان ونصف بنس مع احتمال تعرّضها لخطر الإصابة بالتسمم الفسفورى ، الذى قد ينخر عظام فكها ويهرأ لحمها ، وبين أن تتاح لها فرصة العيش كفتاة مدللة مرفهة ، فى كنف شاب أعزب ثرى ، وهو ما كان يفعله كثير من أصحاب الأعمال فى العهد الفيكتورى ، ولا يزال هو دأب جميع أصحاب الأعمال، فى جميع أنحاء العالم ، إذا لم توقفهم عند حدهم القوانين الاشتراكية الصارمة ، فأنت بذلك لم تترکی للبنت فى الواقع ، أى خيار فى الأمر . بل إنها قد ترى أن معيشتها مع السيد الأعزب الثرى، ستزيد من معلوماتها ، وخبرتها بالحياة ، وستتيح لها فرصة الاختلاط بالمجتمعات الراقية المهذبة المثقفة ، فضلا عن التمتع بكل ما فى الحياة من جمال وتألق وبهاء ، إنها بلاشك ستفضل أن تبيع نفسها للسيد الأعزب للمتعة على أن تبيع نفسها وصحتها لصاحب العمل للكسب . ولو أنك بصّرتها بأن جمالها لن يدوم إلى الأبد ، فإن تحذيرك لن يزيدها إلا عناية بجمالها، حتى يدوم زمناً أطول من الزمن ، الذى تغلق فيه المصانع أبوابها فى وجوه الفتيات عندما يبلغن الرابعة والعشرين ، و «يتخطّين السن المناسبة للعمل». لأن الوظائف

قد شُغلت ببنات أصغر منها سنا، وأكثر حيوية وأقوى أجساماً. لاشك أن فتاتنا الجميلة لو اشتغلت فى عمل محترم ، فستكون أقل أمنا واطمئنانا على مستقبلها ، مما لو مارست عملا غير مشروع كالذى وصفناه. ففى الأزمات وما يتبعهامن موجات للبطالة، تطرد النساء من أعمالهن أفواجاً أفواجاً. أما اللواتى يبعن اللذة ، فلن يعدمن الزبائن فى كل وقت إلا فى القليل النادر ، هذا بالطبع إذا أجدن مهنتهن ، ولم يصبحن منفّرات كريهات . أما المواعظ والعبر التى تقال وتصب فى المسامع ، بأن المرأة الساقطة ، إنما تبلغ أحط درجات الشقاء ، وتهبط إلى درك المهانة وفى أسفل سافلين، فتلك عظات دينية ملفقة، وليس لها من سند فى الواقع، اللهم إلا تلك القلة القليلة من الساقطات ، اللواتى يُدمنّ على تعاطى المخدرات أو الخمور ، مما له نظير فى جميع حالات الانحرافات الشخصية ، التى يتعرض لها الناس عامة وهى حرية بأن تنهار وتسقط بنفس الدرجة ، حتى ولو تزوجن زيجات محترمات ، وحتى لو فرضن على أنفسهن معيشة التصوف والرهبنة الصارمة . أما خطر التعرض الأمراض التناسلية ، فذاك شىء لا يمكن تجنبه لسوء الحظ ، عن طريق الزواج المحترم : فإن عدد النسوه اللائى يُصبن بالعدوى بها من أزواجهن، أكبر بكثير من اللائى يُصبن بها من عشاقهن . إن المرأة إذا عرضت أمامها الأخلاق الرأسمالية ، ثم تخلقت بها ، وارتضتها لنفسها ، وبدأت تختار بمقتضاها العمل الذى يدر عليها أكبر أجر ، فإنها لن تتردد فى اختيار ما يسميه الإخصائيون الإجتماعيون (بالنسبة للنساء الفقيرات) أجر الخطيئة ، وتترك أجر العمل اليومى المرهق .

ثم إن هناك الحالات التى لا يكون فيها خاتم الزواج مزيّة، بل عيبا ونقصا ، من زاوية مصالح المرأة . ففى ظل النظام الرأسمالى ، تنتشر الزيجات غير القانونية بدرجة كبيرة ، لدرجة أن الحكومة تضطر للتدخل لمعالجة الأمر . فالقانون يقضى الآن بأن المرأة غير المتزوجة، إذا أنجبت طفلا ، تستطيع أن ترغم أباه على أن يدفع لها سبعة شلنات ونصف شلن فى الأسبوع، للإنفاق عليه حتى يبلغ السادسة عشرة . وهى السن التى يستطيع فيها أن يساعد أمه . وفى نفس الوقت يبقى الولد لأمه بدلا من أن يكون لأبيه، (فلو كانا متزوجين لكان الولد لأبيه) فضلا عن تحرر هذه المرأة من كل التزام تجاه الرجل ، فلا تدبر له بيته ، ولا تقوم بأى عمل من تلك

الأعمال الثقيلة البغيضة إلى نفسها من أجله . أما الرجل فيفضل بالطبع أن يدفع بلا تأخير ، على أن يساق إلى المحاكمة . ولو كان رضىّ الخلق ، وليس مُعسراً ، فإنه غالباً سيدفع لها أكثر مما يُلزمه القانون بدفعه . ونتيجة هذا ، أن المرأة الجميلة إذا كانت ذات حرص وحصافة ولا تدقق كثيرا فى علاقاتها بالرجال ، فحملت خمسة أطفال غير شرعيين ، فإنها تجد أن القانون قد أتاح لها دخلا ثابتا قدره سبعة وثلاثون شلنا ونصف شلن فى الأسبوع . بالإضافة إلى ماقد تكسبه من عمل مشروع محترم وشريف . ولو قارنت حالتها بحالة أرملة عندها خمسة أطفال كلهم أطفال شرعيون ، لكانت بالنسبة لها فى مأمن من الفاقة . وذلك إلى أن الحكومة بدأت فى فرض معاش للأرامل بعد قرون طويلة من الإهمال الذريع .

وأقول بالاختصار ، إن الرأسمالية تعمل باستمرار على إغراء النساء بل رشوتهن لكى ينشئن علاقات جنسية من أجل المال . سواء كانت هذه العلاقات شرعية فى شكل زواج ، أم غير شرعية فى أى شكل آخر . وليس هناك ما يقف فى وجه هذا الإغراء المستمر المتواصل والقوى جدا ، إلا تلك الكرامة التقليدية ، التى لا تألو الرأسمالية جهدا فى سحقها بلا شفقة ولا رحمة ، بما تفرضه على من يتمسك بها ، من فقر وبؤس . ثم هناك بعد الكرامة ، الدين والإحساس الغريزى بالشرف هذا الإحساس الذى يتحصن فى قلعة الروح ، والذى يمكنه أن يقاوم (أحيانا) ضد جميع الظروف .

ولكن من العبث أن ندّعى أن الدين والتقاليد والشرف ، تنتصر على طول الخط فى المعركة . فلقد مضى الآن علينا قرن ونصف قرن من الزمان منذ أن رفع الشاعر « أوليفر جولدسميث » عقيرته صائحاً محذراً إيانا بأن « الشرف يسقط ، حيث يرتفع علم التجارة عالياً » . ومنذ ذلك الحين ، والضغط الاقتصادى الذى تفرضه الرأسمالية على النساء ، يدفعهن دفعاً فى سبيل الغواية . وفى كل يوم تزداد وطأته وتتفاقم أو يزداد الإغراء حدة وإلحاحا . وقد رأينا منذ هنيهة كيف يرسل الآباء أبناءهم وهم فى سن الطفولة الغضة ، إلى العمل فى المصانع ، لكى يضيفوا الشىء القليل إلى دخل الأسرة ، ثم يجدون فى النهاية أن أجورهم تنخفض وتنخفض ، حتى يصبح مجموع ما كسبوه ، آباء وأبناء ، لايزيد عما كان يكسبه الآباء

وحدهم من قبل . ثم تصبح أجور الأبناء ، ضرورية لا غنى عنها ، ويتحتم دفعهم إلى العمل دفعاً ، ليتمكنوا جميعاً من البقاء على قيد الحياة ، سواء وافق الآباء على ذلك أم استنكروه . ومثل ذلك يحدث عندما تجمع بعض النساء شيئا من المال الإضافى بأساليب غير شريفة ، سرعان ما يجدن أنفسهن مكرهات على اختطاف أى عمل يعرض عليهن مهما قل أجره ، مع تزايد اعتمادهن على المورد الآخر غير الشريف . وكل هذا ليعشن لحسب عيشة الكفاف . فإذا قدمنا إلى النسوة الحرائر اللواتى ثبتن وانتصرن فى معركة الشرف ، نراهن تعرض عليهن أعمال بأبخس الأجور ، فإذا اعترضن ، وقلن غير معقول أن يعيش إنسان بتلك الأجور ، قيل لهن نفس الرد المعاد : إن هناك غيركن أخريات يقبلن ما ترفضنه. وأن فى وسعهن لو شئن ، أن يصنعن صنيع الأخريات .

لقد أصبح البغاء بهذا فرضاً إجباريا فى بعض المهن والأعمال المعيّنة . وإلا فالمصير هو الموت جوعاً . وفى قصيدة هود[1] Hood ، تمثل المرأة فى قبيلة النساء والتى ترتدى خرقاً بالية لا تليق بالنساء ، وتترنم بأغنية القميص ، كل امرأة حرة تجوع ولا تفرط فى نفسها ، كما أنها تمثـــل أيضاً المرأة العاطلة من أسباب الإغراء فلا شباب ولا جمال ولا جاذبية ، فتعجز عن كسب تلك الدراهم القليلة ، من بيع جسدها لأقرب رجل . أما المهن التى يكون فيها احتراف البغاء لهواً عاديا ، فليست هى بحال من الأحوال المهن الحقيرة البائسة . الأرجح أن البغاء منتشر فى تلك الوظائف والأعمال ، التى تشغلها النساء الجميلات ، الأنيقات الثياب ، التى لا تحتاج إلى مهارة فنية ، أو كفاءة معينة ، الأعمال التى تستخدم فيها النساء لمجرد لفت الأنظار واجتذاب الجمهور . وتدفع فيها أجور لا تكفى أبدا لاحتفاظ المرأة بمظهرها المطلوب ، إلا إذا مارست البغاء جنبا إلى جنب مع عملها . فكثيرا ما ترين بنات يقبض من عملهن ، ثلاثين شلنا فى الأسبوع ، ومع ذلك يذهبن إلى محل العمل فى سيارات غالية ، ويرتدين عقودا ومجوهرات من اللآلئ . إن لم تكن حقيقية ، فهى مقلدة تقليدا رائعا ، وتتساءلين كيف يمكن للواحدة

(١) Thomas Hood ١٧٩٩ — ١٨٤٥ شاعر وكاتب إنجليزى ساخر . وأشهر قصائده Song of the Shirt أو أغنية القميص .

من هؤلاء ، أن تدفع أثمان فساتينها الفخمة ، الضرورية لعملها ؟ ولو تقدمت هي بهذا السؤال عندما تتقدم للعمل ، فسيقال لها نفس الرد التقليدى: « إذا لم تقبلى ، فغيرك كثيرات يقبلنه » أو قد يقال لها صراحة ، إنها محظوظة لحصولها على الثلاثين شلنا . بالإضافة إلى الرعاية الواسعة لجمالها وجاذبيتها ، سواء فى المسرح أو فى المطعم أو صالة العرض ، أو أيا ما كان المكان الذى تشتغل فيه . ولكن إياك أن تفهمى بأية حال ، من قولى هذا ، أن جميع المسارح والمطاعم وما إليهـا ، تستفيد من ممارسة البغاء ، وتجنى منه الأرباح بهذه الصورة ، أو بغيرها . فإن معظمها تستخدم موظفات دائمات ، من السيدات والفتيات المحترمات الشريفات ، اللواتى يتمتعن بكفاءة ومقدرة عالية . وليس من المستطاع أن تدار بغير هذه الطريقة . كما لا يجب أن تفهمى من قولى أن الشبان الأثرياء ، الذين يشترون السيارات والفراء والمجوهرات ، سيصادفهم النجاح دائماً ، فى مغامراتهم الباهظة التكاليف . إن مسرحية سير آرثر بينرو Arthur Pineru[1] وعنوانها « احترس من البوية » the Paint Mind . هى حقيقة واقعة من حقائق الحياة . وفيها عبرة بالغة فى هذا الصدد . ولكن لا يجب أن يُدافع عن هذه العلاقات الجنسية ، بدعوى أن الرجال كانوا فيها ضحايا للنصب والاحتيال . ولكن يمكننا أن نقول بدون تحرج من الوقوع فى الخطأ — إن هناك طرازاً معينا من رجال الأعمال ، من ذوى النيات الخبيثة ، يستغلون الفتيات فى أعمال لا تحتاج إلى مهارة أو كفاءة ، ولكن لمجرد أنهن يتمتعن بوجه حسن ، وشباب ، وجاذبية جنسية ، لجذب الزبائن إلى محله والدعاية له ، ثم يدفعون لهن أجوراً متواضعة . وبهذا يضطر أصحاب الأعمال الآخرون ، الأسلم منهم طوية ، والأشد حرصاً على التقاليد والأخلاق ، إلى أن يحذوا حذوهم ، ويصنعوا صنيعهم ، وإلا انهزموا فى مجال المنافسة ، وأخرجوا من السوق مفلسين .

وبعد ، فتلك حالات شاذة ، مبالغ فيها . ولكن ضحاياها جميعاً من النساء فقط . ولا يضطر الرجال إلى خوض أوحالها ، ومع ذلك فهناك على ساحل الرفييرا ،

---

(١) Sir Orthur Pineru ١٨٥٥ — ١٩٣٤ كاتب مسرحي إنجليزى معاصر . من أهم مسرحياته . أيريس — الصاعقة — ٢٠٠ جنيه في العام .

يمكن السيدات ممن أوتين لباقة ودهاء ، أن يؤجّرن رجالا للرقص معهن ، فى مقابل خمسين فرنكا لليلة الواحدة . وهى صفقة بريئة سليمة من الغرض . ولكنها لا تعنى أن الرأسمالية، تقول لمثل هذا الرجل المأجور لمثل هذا العمل: « أيها الرجل إذا لم تكتف بهذا الأجر ، يمكنك أن تنطلق لوجهك فى الطرقات ، وتعرض نفسك للبيع ، كما تفعل بائعات الهوى ». فقد جرت العادة أن الرجل إذا زاول هذه التجارة الوبيلة ، إنما يزاولها بصفته مشترياً لا بائعاً . وعلى هذا ، فالمرأة لا الرجل ، هى التى تعانى الأمرّين فى ظل النظام الرأسمالى . وتنصبّ على رأسها أقبح سوءاته ، وأبشع رذائله . وهذا هو مايدعو الكثيرات من السيدات الفضليات ذوات الضمائر الحية ، إلى أن يكرسن حياتهن تكريسا ، وينذرن أنفسهن نذراً ، فى سبيل قضية الاشتراكية ، وحتى تحل محل الرأسمالية .

ومع ذلك ، فلا يجب أن تتصورى أن الرجال يفلتون من لعنة البغاء فى ظل الرأسمالية . والرجال إذا لم يبيعوا أجسادهم — كما تفعل النساء — باعوا أرواحهم . مثلا المحامى الذى يذهب إلى المحكمة وكل هدفه أن « يجعل الأسوأ يبدو كالأحسن أو أن يُلبس الحق ثوب الباطل . » هو مثال لانعدام الشرف وقلة الذمة . وهو لا يفعل ذلك إلا فى سبيل المال . هكذا يقال عن المحامى المسكين . وهو مظلوم وبرىء من هذه الاتهامات . فإن من المسلّم به، أن أفضل وسيلة لنعرف بها الحقيقة عن أى شىء ، ليست فى أن نستمع لصاحب رأى محايد لا مصلحة له فى الموضوع . لا . فإن هذا لا جدوى منه قط . إن أفضل وسيلة لمعرفة الحقيقة هى أن نستمع إلى كل ما يمكن قوله لتأييد الموضوع ، وكل ما يمكن قوله ضده . وهذا لن يتم إلا على أيدى وكلاء قانونيين بارعين متمرنين على أداء مهمتهم ، يقوم واحد منهم نيابة عن طرف من الدعوى ، والآخر عن الطرف الثانى . فالمحامى مضطر — بحكم عمله — لان يبذل أقصى جهده للحصول على حكم فى صالح موكله ، ولو علم فيما بينه وبين نفسه أنه مخطئ . وأن الحق ليس معه ؛ شأنه فى ذلك شأن الطبيب الذى يبذل قصارى جهده لإنقاذ حياة مريض ، يرى هو فيما بينه وبين نفسه ، أن وفاته خير له من حياته ، إذ فيها خلاص له من آلام كثيرة . إن المحامى فى هذه الحالة ضحية بريئة ، وهو كبش الفداء الذى يستخدم لكى يصرف أنظارنا

عن جرائم الكاتب والناشر والمعلن ، الذين ينشرون الإعلانات الزائفة التى تحاول أن تثبت أن السيء هو الحسن وأن الخبيث هو الطيب . وعن صاحب الدكان الذى يبيع لنا نفايات البضائع ، ويؤكد للزبون أنها أحسن الأصناف ، والعملاء الذين يتاجرون فى المخدرات والخمور ، وكتاب الحسابات الذين يضعون حسابات مزيفة . ثم هناك الغشاشون والمطففون فى الموازين ، والصحفيون الذين يكتبون المقالات للصحف الاشـــتراكية بالأجر ، مع أنهم يؤمنون بمبدأ حزب الأحرار ، أو يكتبون فى صحف المحافظين وهم فوضويون . ثم السياسيون المحترفون ، الذين يعملون لحساب حزبهم ، سواء أخطأ الحزب أم أصاب . والأطباء الذين يزورون مرضاهم بقصد علاجهم ، مع أنهم يعلمون ألا فائدة فى العلاج ، أو يصفون أدوية وهمية للمرضى الذين دأبوا على الشكوى والتوجع ، مع أنهم ليسوا فى حاجة إلا إلى نصيحة[١] أبرناثى Abernathy وهى « أن يحاولوا أن يعيشوا على ستة بنسات فى اليوم ، بشرط أن يكسبوها بعرق جبينهم » . ووكلاء القضاء والمحامون الذين يستخدمون القانون كأداة لاضطهاد الفقراء بواسطة الأغنياء . والجنود المرتزقة ، الذين يحاربون فى سبيل بلد هى ألد أعداء وطنهم . والمواطنون من جميع الطبقات ، الذين تعودوا إبداء التذلل والمداهنة أمام الأغنياء ، والصلف والوقاحة أمام الفقراء . كل هؤلاء ليسوا إلا أمثلة قليلة للبغاء الذى يمارسه الرجال على أوسع نطاق ، وعلى رءوس الأشهاد . هذا البغاء إنما هو خراب الذمم ، وبيع النفوس والأرواح فى سبيل الدرهم والدينار بل فى سبيل الشيطان ، قد انصبت عليه اللعنات فى الإنجيل ، والكتب المقدسة ، وعلى ألسنة جميع الأنبياء ، ووصف بكل لسان ، بأنه فاحشة وإثم وعبادة للهوى وللأصنام . ومع ذلك فكل الموبقات تفرض كل يوم على الرجال ، بفضل النظام الرأسمالى الذى نعيش فى ظله .

---

(١) Abernathy جون آبرناثى ١٧٦٤ — ١٨٣١ جراح بريطانى مشهور أهم مؤلفاته ملاحظات على أسباب وعلاج الأمراض المتوطنة . وكان مشهورا بغلظة الطبع ، وحضه المرضى على التقشف والعمل .

رأيت الآن ، أنه إذا أثيرت مشكلة الدعارة أو جاء ذكر لكلمة البغاء ، لن تجرؤ المرأة ، ولن يجرؤ الرجل على أن يكون البادئ بإلقاء الحجر الأول . لأن كليهما ، قد تلطخت يداه فى ظل الرأسمالية . بل هناك بعض المدافعين عن المرأة ، قاموا وقالوا : إن الدعارة الفكرية أشد ضرراً وأذى من الدعارة الجسدية، لأنها أعمق تأثيرا فينا ، وأشد قدرة على تضليلنا عن الهدف المقدس الذى خُلقنا من أجله ، والذى منحنا بسببه إمكانياتنا وقدراتنا . ولأن دعارة الجسد ، التى لا تعدو شيئا أكثر من بيع الجسد ، لا تعنى بالضرورة إساءة استخدامه . أو إلحاق الضرر به . والواقع أن أحدا لم يلم نيل جوين Nell Gwynne[1] على بيع جسدها ، كما لام الجميع يهوذا الإسخريوطى على بيع روحه . ولكن على أية حال ، ومهما عيّر أحدهما الآخر ، فكلاهما مثل حمارىْ العبادى الذى قيل له أيهما شر؟ قال هذا ثم هذا . أما محاولة تحديد الفارق المعنوى بين الدعارة الرجالى والدعارة « الحريمى » ، فسوف ينتهى بنا فقط إلى الفارق العضوى والبدنى الواضح بين الاثنين ، وهو شىء خارج عن نطاق المعنويات تماماً ، ولا يمكن أن يوزن بميزان المعنويات . ومع ذلك ، فالاعتداء على شخص الإنسان ، هو اعتداء من نوع خاص جدا . وإذا لم نرسم حدا فاصلا بينه وبين العدوان على الفكر وحرية الفكر ، فإننا بذلك نتجاهل أبسط المشاعر الإنسانية المرهفة . مثلا ، كان الإقطاعيون فى الزمن الماضى يملكون حق إكراه الخوارج على الكنيسة Dissenters على أن يرسلوا أبناءهم إلى مدارس الكنيسة ليتعلموا فيها . وكان ينفذون هذا الحق بالقوة . وكان لهم أيضا الحق فى الخلوة مع كل امرأة تزوجت حديثا قبل زوجها . وكانوا يمارسون هذا الحق فعلا ، وإلا أرغموا المرأة على دفع تعويض كافٍ ، فى نظير إعفائها من ذلك . هل يمكن للمرأة أن تنظر للحالتين بنفس النظرة ، وتقيسهما بنفس المقياس ؟ أما الرجل فلا يمكنه ذلك . فطبيعة الجريمتين مختلفة تمام الاختلاف عن الأخرى . إحداهما يمكن أن يتأجل النظر فيها وعلاجها إلى موعد الانتخابات العامة التالية ، أما الأخرى فعلاجها لا يتطلب من أى إنسان أن يفكر فيه لحظة واحدة . ومع ذلك فإنه موجود .

---

(١) Nell Gwynne ١٦٥٠ — ١٦٨٧ الممثلة الإنجليزية وعشيقة الملك تشارلز الثانى.

رأسمالية النقابات

والآن علينا أن نقلب فى صفحات التاريخ ، تاريخ المقاومة والصراع الذى شنته البروليتياريا ضد الرأسماليين . كان واضحا منذ البداية ، أن من المستحيل على أية امرأة (أو أى رجل) أن تقوم بمفردها ، بأى عمل مجيد ضد أصحاب الأعمال . فصاحب العمل يحتفظ لها برده التقليدى « إذا لم تقبلى الأجر المعروض عليك ، وتقومى بالعمل المطلوب منك ، فهناك غيرك كثيرات سيفعلن ذلك » وهذا الرد كفيل بأن يلقم العامل حجراً ، إذا شاء أن يدخل فى مساومة بمفرده ، من أجل الحصول على أجر كاف ليحيا به حياة لائقة ، أو من أجل تحديد ساعات العمل بصورة معقولة . إن أول شرط للمقاومة المثمرة ، أن يؤلف المستخدمون والمرءوسون ، نوعاً من الاتحاد فيما بينهم ، أو نقابة ، يقفون فيها جميعاً صفاً واحداً ضد صاحب العمل . وقدكان تأليف مثل هذا الاتحاد فى حالات كثيرة ، أمراً مستحيلا . لأن المستخدمين لم يكونوا يعرفون بعضهم بعضاً ، أو لم توجد الفرصة للاختلاط فيما بينهم ، أو للاجتماع معاً للاتفاق على خطة موحدة . فخدم المنازل مثلا لا يمكن أن يكوّنوا نقابات لهم . فهم مشغولون فى المطابخ داخل البيوت ، فى طول البلاد وعرضها ، وهم هناك أشبه بالمسجونين ، ويعملون بمفردهم ، أو على أكثر تقدير فى مجموعات من اثنين أو ثلاثة ، فيما عدا بيوت الأغنياء جدا ، حيث يبلغ مجموع الخدم ثلاثين أو أربعين فى البيت الواحد . وإليك مثل آخر : العمال الزراعيون ، من الصعب جدا تنظيمهم فى نقابات . ولو تم هذا ، فإن أصعب منه أن يُجمع شمل نقاباتهم ، فى أوقات قصيرة أو طويلة . فهم بحكم عملهم ، يعيشون على مسافات بعيدة من بعضهم البعض . ونفس هذا القول ينطبق على كل نوع من الأعمال ، فيما عدا العمل فى المصانع والمناجم أو فى عنابر السكك الحديدية .

وفى بعض الأحوال ، يحدث أن يكون بين العمال أنفسهم ، من الفوارق فى الأجور أو فى التعليم أو فى المركز الاجتماعى ، ما يحول دون اختلاط أبناء المهنة الواحدة أو المصنع الواحد ، حتى لو أمكن جمع شملهم فى صعيد واحد . فمثلا فى المسرح والعمل المسرحى : قد يكون الممثل سيدا على درجة عالية من الثقافة والمهارة ، وربما كان يحمل لقباً رفيعاً ويلعب أدوار هملت ، أو قد تكون الممثلة سيدة أرستقراطية تحمل لقب سيدة الإمبراطورية البريطانية ، وتلعب على المسرح دور بورشيا . وكلا الاثنين ، يتناول مرتبا أسبوعيا يعد بالمئات من الجنيهات . ويعمل معهما كل ليلة ، ممثلون وممثلات ، إذا ظهروا على خشبة المسرح ، لا ينبسون ببنت شفة ، لأنهم لو فعلوا ، لفضحتهم لهجة حديثهم السوقية وكشفت عن الحقيقة المرة ، وهى أنهم أبعد ما يكونون عن الشخصيات التى يقومون بأدوارها ويلبسون ثيابها مثل اللوردات والسيدات الأرستقراطيات . ويتقاضى هؤلاء أجوراً لا تتساوى مع أجور النجارين الذين يقومون بتغيير المناظر . ومع ذلك فإن من المحتمل أن يتقاضى البهلوان أو المهرج أجراً أكبر من أجر هاملت ، ولكنه فى حياته الخاصة ، نصف أمىّ ، وطريقة سلوكه على مائدة الطعام ، تثير الامتعاض والاشمئزاز بحيث لا يطيق هاملت العالى المقام ، أن يستمع إليه أو يجالسه أو يؤاكله . لهذه الأسباب يصعب جدا تكوين نقابة للممثلين : ولا مفر من وجود الانقسام الطبقى بينهم . أما فرصة وجود النقابات ، فتنحصر فقط فى الحرف أو المهن التى يعمل فيها الأعضاء معاً ، وفى جماعات كبيرة ، أو يعيشون فى مساكن متجاورة ، وينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية ، ويكسبون نفس الأجور على وجه التقريب . مثال ذلك عمال المناجم فى مناطق استخراج الفحم ، وعمال غزل القطن فى المدن الصناعية فى لانكشير، وعمال صهر الحديد والسباكون والبرادون ، فى ميدلاندز ، هؤلاء كانوا أول من كونوا نقابات قوية ثابتة. وأيضا كان عمال المعمار من البنائين وعمال ضرب الطوب ، والنجارون واللحامون ، من الذين تجمعهم مهنة البناء ، من أوائل من دخلوا الحركة النقابية وبذلوا المحاولات لتكوين النقابات . وظروف عملهم الموحدة ، هى التى تضطرهم إلى أن يتحدوا فى نقابة واحدة ، ليرغموا أصحاب الأعمال على النظر فى شكاواهم والالتفات إلى

مطالبهم . وكانوا إذا حققوا مطلبا من مطالبهم ، أو فشلوا فى تحقيقه ، حلّوا النقابة ، إلى أن تبرز مشكلة أخرى عاجلة تستدعى تكوينها من جديد . ثم يبدأون بعدذلك فى جميع الاشتراكات من العمال ، لتكوين رصيد صغير للتأمين ضد البطالة . وهذا ما جعلهم فى النهاية يتبعون على النقابة بصفة دائمة . وبهذه الطريقة تكونت النقابات ثم نمت ثم تتطورت من مجرد هيئات مؤقتة ، إلى أن صارت نقابات قوية ثابتة الدعائم ، راسخة القدم من الطراز الذى نراه ونعرفه الآن .

والآن لننظر ماذا يمكن لنقابة من البروليتاريين أن تفعله ، حتى تدافع عن مكاسب العمال وحقهم فى لقمة العيش ضد تحيّف الرأسمالية ، وعدوانها المستمر عليهم . فى اللحظة التى يتم فيها تكوين النقابة ، يتمكن العمال لأول مرة من مواجهة صاحب العمل ، بدون أن يصفعهم برده التقليدى السابق ذكره مراراً ، وهو إما الرضوخ لشروطه،وإلا جلب آخرين يحلون محلهم . فإذا كوّن عمال البناء فى المدينة نقابةخاصة بهم ، وقدّم كل عامل مبلغاًصغيراً إلى خزينتها فى كل أسبوع ، حتى يتجمع لهم رصيد صغير يمكنهم الاعتماد عليه ، ثم حاول أصحاب الأعمال أن يخفضوا أجورهم ، فإنهم عندئذ يمكنهم أن يرفضوا التخفيض وأن يعيشوا على رصيدهم فى النقابة ، ويتوقفوا نهائيا عن العمل مدة أسابيع أو شهور بحسب حجم رصيدهم . وهذا هو مايسمى بالإضراب . ويستطيعون أن يقوموا بالإضراب ، لابسبب خفض الأجور فحسب ، بل أيضاً من أجل زيادتها ، أو من أجل خفض ساعات العمل ، أو لأى سبب آخر يكون مصدر نزاع بينهم وبين أصحاب الأعمال وفرصتهم فى نجاح الإضراب ، تتوقف على حالة العمل فى السوق . فإن أصحاب الأعمال يستطيعون بالطبع ، أن يصبروا طويلا حتى ينفد رصيد العمال ، ويتعرض المضربون للجوع ، فيخضعون لشروطهم تحت وطأة الجوع: ولكن إذاكانت سوق العمل رائجة ، بحيث يكون أصحاب الأعمال متلهفين على العمل ، وفى عجلة شديدة لينتجوا الكثير ليلبوا الطلبيات المتجمعة لديهم ، فإن أى إضراب يحدث فى مثل هذا الوقت ، يعنى خسارة كبرى ، بل أكبر مما لو أجابوا مطالب العمال المضربين . فى هذه الحالة يسلّم أصحاب الأعمال بمطالب العمال .

ولكن أصحاب الأعمال سينتهزون الفرصة المواتية ، للقيام بإضراب مضاد .

فعندما تنتهى فترة الرواج ، وتبدأ الأعمال فى الكساد ، سيجدون أنهم لن يخسروا شيئاً ، أو أن خسارتهم ستكون قليلة ، إذا ما أغلقوا مصانعهم فترة معينة ، فيخفضون الأجور ، ثم يوفّرون جميع العمال الذين لا يخضعون للتخفيض . وهذا هو السبب فى أن إضراب أصحاب الأعمال يسمى « توفيرا للعمّال » . وتستخدم الصحف كلمة إضراب لتعنى بها الإضراب والتوفير معاً ، بدون تمييز بينهما ، لأن قراء الصحف تعودوا أن يلقوا باللوم على العمال عندما يقومون بالإضراب ، بدلا من إلقائه على أصحاب الأعمال ؛ ولكن هناك ما يسمّى « إضرابات كبرى » ، كان أحرى بها أن تسمّى « توفيرا للعمال » أو « موجات إغلاق للمصانع » وكلما نشطت التجارة ، وراجت الأعمال ، صحب ذلك سلسلة من الإضرابات العمالية ، وفى العادة تكون ناجحة وتبلغ أهدافها . فلما كسدت التجارة ، وكسدت الأعمال ، تلا ذلك سلسلة من عمليات التوفير وإغلاق المصانع ، وهذه تكون هى الأخرى ناجحة . وهكذا دواليك ، إحداهما تفسد ما تصلحه الأخرى ، وتبطل الأخرى عمل الأولى فى حلقة مفرغة وبعد الحرب ، مرت بنا موجة رخاء هائلة ، ثم أعقبتها موجة كساد فاجعة ، وقد صحبت كلتى الموجتين موجات من الإضرابات ، وإغلاق المصانع فى تعاقب رتيب . ولا شك أنك بعد أن شاهدت هـــذه الإضرابات ، وموجات إغلاق المصانع ، قد عرفت أنها ليست إلا صورة للحرب الأهلية ، ثم اقتنعت من تلقاء نفسك بأنها كوارث وطنية شاملة ، لا معنى لها ، ولا يجب أن يكون لها أى معنى فى مجتمع حسن التنظيم . ولكن دعينا من هذا الموضوع فى اللحظة الراهنة ، فنحن لم نفرغ بعد من دراسة الحركة النقابية فى بدايتها ، ولم نر بعد ما الذى أدت إليه ، ولا ما انتهت إليه ، فيما عدا قيامها بادخار رصيد مالى استعداداً للإضراب ، ثم بإعلان صيحة البدء بالإضراب أو نداء وضع الآلات جانباً والتوقف عن العمل .

إن أول شرط ضرورى ، ينبغى أن يتوفر فى النقابة ، أنها يجب أن تضم كل عامل فى المهنة ، لأن العمال الخارجين عن النقابة ، من الممكن أن يستخدمهم صاحب العمل لتحطيم الإضراب وفضّه ، إذا ما قاموا بالعمل الذى امتنع عنه المضربون . ولذلك ظهرت الكراهية الشديدة ، بين صفوف العمال ، لزملائهم

الذين لايشتركون فى النقابة . وأطلق عليهم النقابيون أسماء الخونة والجواسيس والانقساميين ، وقاطعوهم بكل وسيلة ممكنة . ولكن الشتائم والمقاطعة لم تكن تكفى لوقف الخونة عند حدهم . فعندما تعلن النقابة ، بدء الإضراب ، كانت تخصص جماعات من العمال ، للوقوف أمام أبواب المصانع لمنع الخونة من الدخول . ولا حاجة بنا لأن نقول للمرأة الذكية ، أنه مالم توجد قوات كافية من البوليس فى مكان الاعتصام ، فإن الخونة لو حالفهم الحظ ، فإنهم ينجون بجلودهم ، وبدون أن تحطم عظامهم . ثم جاء وقت كان الخونة فيه فى «شيفيلد» و «منشستر» ، يعثرون على قنابل فى أماكن عملهم بجوار الأفران ، كانت تنسفهم نسفاً . وكانت الآلات والأدوات تتلف وتحطم أو تعطل ، بحيث تصبح إدارتها محفوفة بالأخطاء لمن أقدم على إدارتها ؛ وكانت مداخن المصانع تحشى حشوا بمواد مفرقعة مثل مادة فالمينات الزئبق ، مما يجعل فى استخدام المصنع خطرا محققا لايقدم عليه إلا السذج جداً أو اليائسون من الحياة . وقد عولجت هذه الحالة ، لا بإرغام أصحاب الأعمال على تلافى سبب ثورة العمال ، ولكن بإنزال العقاب بمرتكبى هذه الأفعال . ففى «شيفيلد» مثلا ، كان السنّانون الذين يقومون بصقل المناشير الحديدية ، يموتون قبل الأوان ، ويقاسون الأمرين طيلة حياتهم من الآلام والأمراض، لأن الهواء الذى يتنفسونه ، كان مشحوناً بغبار أحجار السّنّ . وكان من السهل جداً أن ينقى الجو، باستعمال شفّاطات آلية تعمل بتفريغ الهواء (وتشبه المكنسة الكهربائية) لتمتص الغبار القاتل ؛ ولكن أصحاب الأعمال لم يقوموا بتركيب هذه الشفّاطات ، لأنها تكلفهم أموالا ، ولن يجنوا من ورائها أية أرباح . ولو قام أحد أصحاب الأعمال بتركيبها ، فسوف يخسر فى سوق المنافسة أمام الذين لايستعملونها ولا يتكلفون نفقاتها . وفى ذلك الوقت ، كان عامل الصلب وهو فى الخمسين من عمره فى «شيفيلد» (إذا أسعده الحظ ليبلغ هذه السن) يبدو فى هيئة غلام هزيل مريض ، فى سن السابعة عشرة . وأمام هذه الظروف الإجرامية، التى استمر العمال يشتغلون فى ظلها مائة عام ، انفجر سخط العمال الضحايا عليها ، ومهما اشتد سخطهم ، فإنه بالنسبة لما عانوه لا يكاد يساوى شيئا . ثم كان على الحكومة فى النهاية أن تهب لنجدتهم ، وأن ترغم جميع أصحاب الأعمال على تركيب مراوح لامتصاص الغبار .

والآن فإن حالة صدور أبناء « شيفيلد » ، لم تعد أسوأ من صدور غيرهم فى أى مكان آخر ، بل إنها فى حال أفضل من الكثيرين الذين لا يحميهم القانون ، ولا يتكفل بوقايتهم من أخطاء العمل .

ولم يكن قبول العامل أو الموظف لأجر أقل من الأجر الذى تطالب به النقابة ، هو الطريق الوحيد الذى يستطيع به أن يجر وراءه زملاءه ويهبط بهم . ففى كثير من الحرف ، لم يكن هناك جدوى لتحديد أجر العامل ، إلا بتحديد مقدار العمل الذى يؤديه . ولعلك قد سئمت تلك المزحة السخيفة التى ترددها الجرائد الرأسمالية ، عن عمال البناء الذين لا تصرح لهم نقاباتهم إلا بثلاثة قوالب طوب فقط يضعونها فى البناء كل يوم . ولكن لا شك أن من حق البنّاء أن يطالب بأجر يوم كامل ، نظير وضعه ثلاث طوبات فى البناء ، ما دام صاحب العمل من حقه أن يبيع البيت بعد بنائه بأغلى سعر ممكن : وأى إنسان يتهم كلا الطرفين بعدم الإنصاف ، إنما يتهم فى الواقع النظام الرأسمالى كله ، مثل أى بلشفى صميم . ونكتة الثلاث طوبات ، ليست إلا مبالغة لما يحدث بالفعل : وهو أن أصحاب العمل يفتشون بين العمال ، عن عامل نشيط سريع فى عمله ، متفوق على أقرانه ، وينتخبونه من بينهم على أنه النموذج أو « الششنى » ليجعلوه المقياس الذى تقاس به مقدرة العامل على العمل ، وكمية إنتاجه ، ثم يحاولون أن يفرضوا هذا المستوى على بقية العمال . ويكون الرد على ذلك من جانب النقابات ، أن تمنع أى عضو من أعضائها ، من أن يضع طوبة واحدة زيادة عن اللازم ، أو عن الحد الأدنى الذى يحتمله ويصبر عليه صاحب العمل . واتباع هذه الخطة . هو أسوأ ما يشكو منه أصحاب الأعمال ، مع أنهم يفعلون نفس الشىء فى معاملاتهم الخاصة ، أى تعمّد بذل أقل جهد ممكن فى مقابل أقصى ربح ممكن ، ولكنهم يطلقون على تصرفهم هذا اسماً محترماً وهو « تحديد الإنتاج » من أجل المحافظة على الأسعار فى مستواها المرتفع فى السوق . إن هذه الخطة ، هى المبدأ الصريح الذى يسير عليه النظام الرأسمالى ، بل هو الأساس الذى يقوم عليه .

وهكذا تدفع الرأسمالية أصحاب الأعمال ، للتنكيل بالعمال بمنحهم أسوأ ما فى الصفقة ، وتدفع العمال للتحايل على أصحاب الأعمال بمنحهم أقل ما يمكنهم منحه

لهم . ومع ذلك فهى لا تفتأ تفخر وتتباهى طول الوقت ، بالحافز والدافع الذى تهيئه لكلا الطرفين، ليقدما خير ما عندهما من جهود ! وقد تتساءلين لماذا لا يؤدى هذا الصراع ، إلى تعقد الموقف وتوقف العمل ؟ والجواب أنه يؤدى بالفعل إلى هذا التوقف مرتين كل يوم ، أو نحو ذلك . وتحتوى خطب العرش ، عند افتتاح البرلمان ، وبصورة منتظمة ، على مناشدة حارة للعمال ولأصحاب الأعمال أن يحسّنوا من سلوكهم ، ويتراضوا فيما بينهم ، وألا يتسببوا فى شل صناعة البلاد ، إذا ما اصطدمت مصالحهم المتعارضة، والتى لا يمكن أن تتفق فى يوم من الأيام . ولعل السبب فى أن الرأسمالية ما زالت قائمة على قدميها بدون أن تنهار انهيارا تاما ، فيما عدا الأزمات الدورية التى لا تطول إلا شهوراً قليلة فى كل مرة ، وفى أماكن متفرقة ، هو أنها لم تفلح بعد فى التغلغل فى طبيعة الإنسان وإخضاعها لقيمتها ، وإرغامها على أن تتصرف بمقتضى مبادئ السوق وتطبيقها بحذافيرها . فلا تزال الأغلبية العظمى من الأمة ، تتقبل ما يعطيه لها أصحاب الأعمال بكل جهالة وخضوع ، ثم يقومون بعملهم على خير ما يستطيعون ، وهم يفعلون ذلك لأنهم يشعرون بأن هذا هو واجبهم ، وأن فى أداء الواجب إرضاء الله . ولا يفكرون فى الأمر أقل تفكير ، ولكنهم يؤدون واجبهم كأنه قدر مقدور، لا حيلة لهم فى أدائه ، ولا مفر لهم من احتمال متاعبه ، كما لا مفر لهم من احتمال تقلبات الجو . وحتى بعد أن أرشك القرن التاسع عشر على الانتهاء وكان لدينا من عمال اليومية أربعة عشر مليونا ، لم ينضم منهم إلى النقابات سوى مليون ونصف فقط ، ومعنى هذا أن مليونا ونصف مليون فقط من العمال، هم الذين فطنوا إلى أن يبيعوا عملهم ، على أساس المبادئ الرأسمالية فى التعامل : مبادئ السوق . واليوم تحوّل حوالى أربعة ملايين ونصف من العمال إلى الرأسمالية ، أى انضموا كأعضاء عاملين فى النقابات . وتخوض النقابات ما بين ستمائة وسبعمائة معركة مع أصحاب الأعمال كل عام ، وتسمى خلافات نقابية : وقد أحصى عدد الأيام التى خسرتها الأمة من الإضرابات ، فبلغت فى بعض الأحيان عشرة ملايين يوم عمل، وربما أكثر . ولولا أن المسألة بالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعاً ، لضحكنا ملء أفواهنا من أولئك السخفاء الذين يتحدثون عن خطورة الاشتراكية وتغلغل المبادئ الاشتراكية ،

بينما الواقع أن الخطورة هى فى تغلغل الرأسمالية والمبادئ الرأسمالية . ففى اللحظة التى يخرج فيها العمال من دائرة الإيمان بالقضاء والقدر ، وبأن الله هو الذى أراد لهم الفقر وقدره عليهم تقديراً ، ثم يبدأون فى تنظيم أنفسهم فى نقابات ، لكى يستفيدوا ، أكبر ما يمكن إفادته من جهودهم وساعات عملهم ، بنفس الطريقة التى يستفيد بها صاحب الأرض من أرضه ، والرأسمالى من أمواله ، وصاحب العمل من مهارته فى إدارة أعماله ، والمموّل من براعته فى فن الترويج والدعاية للشركات الجديدة ، فى هذه اللحظة الحاسمة ، لحظة يقظة العمال لحقوقهم ، ستبدأ صناعاتنا كلها ، التى نعتمد عليها جميعاً لبقائنا ووجودنا نفسه، فى الانحدار والتدهور بسرعة متزايدة ، نحو هوة سحيقة ، فإذا ما بلغت قاعها ، وقع الاصطدام الرهيب بين مصالح الطبقتين المتناقضة ، ثم تتوقف تماماً عن الدوران . وينتهى الأمر بإحدى نتيجتين: إما أن ترغم الطبقات المالكة العمال على حياة العبودية السافرة وبالقوة القاهرة ، وإما أن ينتصر العمال ، فيحققوا نظاماً شاملا من رأسمالية العمل ، تماماً كما انتصرت الطبقات الأخرى فى الماضى ، فى سلسلة التطورات التاريخية التى أتينا على ذكرها ، والتى انتزع فيها صاحب العمل الفردى ، زمام السلطة من صاحب الأرض ، ثم انتزعت الشركات المساهمة الزمام من يد صاحب العمل الفردى ، ثم انتزعت الترستات والاحتكارات الزمام من أيدى الشركات المساهمة ؛ ثم انتقل السلطان فى النهاية من أيدى رجال الصناعة ، إلى الممولين ورجال البنوك . إنها معركة مستمرة ، ومتصلة الحلقات ؛ ونحن الآن نخوض غمارها . فبلادنا تجتاحها موجات من الإضرابات وإغلاق المصانع ، ويرزح كاهلنا تحت جيش عرمرم من العمال المتعطلين . ويقول السيدات والسادة الأستقراطيون ، إن الغلطة هى غلطة العمال ، أما العمال فيعلنون أن الغلطة كلها غلطة السيدات والسادة الأستقراطيين ، أو أنهم قد يتحرون الحقيقة ويؤثرون التعقل فيقولون ، إن الغلطة هى فى النظام الرأسمالى ، وأنهم يسعون لتحقيق الاشتراكية ، لا لأنهم سيجنون من ورائها الخير العميم ، ولكن لأنها المخرج الوحيد من هذا المأزق .

وعندما أعلنت هذه الحرب السافرة أول مرة ، استخدم أصحاب الأعمال نفوذهم فى البرلمان وسيطرتهم عليه ، لكى يعتبروها جريمة يعاقب عليها القانون .

ووضعت النقابات فى مستوى الجمعيات الانقلابية المتآمرة على سلامة الدولة ؛ وأى شخص ينضم إليها ، كان يؤخذ بجريرة التآمر ، ويعاقب عليها . ولكن هذا لم يفت فى عضد النقابات : كل مافى الأمر أنه دفعها « إلى العمل السرى » : ومعنى العمل السرى أنها تحولت إلى جمعيات سرية وبهذا وقعت النقابات تحت سيطرة زعماء أشد عزماً ، وأكثر استخفافاً بالقانون . ووجدت الحكومة فى نهاية الأمر ، أن من المستحيل أن تمضى فى سياسة القمع التى تمارسها ؛ فإن الأفراد للقلائل الذين استطاعت أن تضع أيديها عليهم وتحاكمهم ، ظهروا أمام زملائهم فى مظهر الشهداء ، وأثاروا فيهم ما يثيره الشهداء من هياج وثورة وحماسة شديدة . وبذلك اندفعت الحركة النقابية إلى الأمام بدلا من أن تنتكس إلى الوراء .

أما أصحاب الأعمال ، فتصرفوا بقدر الإمكان وفقاً لما فيه مصلحتهم ؛ فامتنعوا عن تشغيل العمال النقابيين . ولكن هذا لم يجدهم فتيلا : فلم يتمكنوا من جمع العدد الكافى من العمال غير النقابيين لتدور المصانع بهم ؛ فأما العمال النقابيون الذين استخدموهم ، فكانوا يرفضون أن يعملوا مع عمال غير نقابيين . ثم رفض أصحاب الأعمال « الاعتراف » بالنقابات ، ومعنى هذا الرفض أنهم يرفضون التفاوض مع سكرتيرى النقابات وممثليهم حول مسائل الأجور والعمل ، وأصرّوا على التفاهم مع مرءوسيهم وعمالهم مباشرة ، كل على انفراد . ولكن هذا أيضا لم يُجد شيئا . فإن من السهل التفاهم مع موظف أو مستخدم بمفرده ، إذا كان هذا المستخدم مثلا امرأة تعمل خادمة فى بيت ، أو إذا كان كاتبا أو « مخزنجيا » فى محل تجارى صغير ؛ أما فى حالة تشغيل الرجال بالمئات فى وقت واحد ، وفى صعيد واحد ، وفى بعض الأحيان كانوا يبلغون الألوف ، فقد كان من المستحيل التفاهم مع كل منهم على انفراد . وكان كبار أصحاب الأعمال الذين فكروا فى هذه الطريقة ، وتحدثوا عنها فى البداية ، فى الواقع لا ينوون الوصول إلى أى تفاهم قط ، فقد كان على العمال أن يدخلوا المصنع ، ثم يقبضوا الأجر المرسوم ؛ وأن يوافقوا على كافة شروط صاحب العمل دون أن يفتحوا فمهم بكلمة . فلما تكونت النقابات واشتد ساعدها ، ومكنت العمال من إتقان أسلوب المساومات الرأسمالية ، رأى أصحاب الأعمال — اختصارا لوقتهم — أن يتفاوضوا مع ممثل واحد للعمال يختارونه لينوب

عنهم . وهذا الممثل كان هو فى الواقع سكرتير النقابة ، وكان فى العادة أمهر العمال فى حلبة المساومة وأقدرهم على التخاطب مع أصحاب العمل : وهكذا انتهت الضجة التى افتعلها أصحاب العمل ، « بالاعتراف » بالنقابات وليس هذا فحسب ، بل أصبحوا ينظرون إليها كجزء لا يتجزأ من العمل الصناعى نفسه . وأخيراً اعترف القانون بالنقابات . وكما حدث فى قانون كفالة حقوق المرأة المتزوجة ، الذى لم يكفل حقوق المرأة المتزوجة فحسب ، بل جار كثيرا على حقوق الزوج ، فإن النقابات التى انتقلت فجأة من جمعيات سرّية يطاردها القانون ، إلى نقابات شرعية ، حصلت على المزيد من الحقوق والامتيازات والحصانات ، مما تفتقر إليه الجمعيات الأخرى العادية . ووجد أصحاب الأعمال أن عليهم أن يتحدوا هم الآخرون فيما بينهم ، لكى يواجهوا خطر النقابات . ولذلك قاموا بتأليف اتحادات لأنفسهم ، تسمى اتحاد الصناعات أو اتحاد أصحاب الأعمال . وأصبحت الحرب الدائرة بين رأس المال والعمل ، حربا بين النقابات واتحاد الصناعات ، وتدور المعارك فيما بينهم ، من إضرابات وإغلاق للمصانع ، كما تدور معارك الحروب العسكرية الحديثة ، بالأسابيع والشهور .

وتنشب بعض هذه المعارك حول ضحايا العمل (أى بسبب فصل تعسفى لأحد المستخدمين أو العمال بسبب نشاطه النقابى ، أو الامتناع عن إعادة تشغيل أى زعيم من زعماء الإضراب ، بعد انتهاء الإضراب) . ولكن معظم المنازعات تدور حول الأجور وساعات العمل . ولابد لك أن تعرف أن هناك نوعين من الأجور : أجر بالساعة ، وأجر بالقطعة . ويدفع أجر الساعة للعامل أو للمستخدم كل شهر أو كل أسبوع أو كل يوم أو كل ساعة ، دون اعتبار إلى كمية العمل المبذول كبيرة كانت أم صغيرة . أما أجر القطعة ، فيدفع على أساس كمية العمل المبذول ، أو على أساس الإنتاج .

وقد يتبادر إلى ذهنك لأول وهلة ، أن جميع المستخدمين سيطالبون بالإجماع ، أن تكون أجورهم بالساعة . وجميع أصحاب الأعمال يطالبون بأن تكون الأجور بالقطعة : وكان هذا بالفعل هو الحاصل فى البداية بصورة تقريبية . ولكن دخول *الآلة الحديثة فى الصناعة ، غيّر من الوضع . فالحقيقة أن الأجر*

بالقطعة ، ليس إلا أجراً بالساعة ، ولكن بضمان عدم وقوع تقصير أو تراخ من جانب العامل . فإن عليه أن يركز انتباهه على عمله ، وأن يبذل أقصى جهده حتى يحصل على أجره . ولكن تحديد قيمة الأجر ، يتم على أساس معرفة ما يكفى العامل بعمله بالقطعة فى مدة ساعة أو يوم أو أسبوع ، لكى يعيش بالطريقة التى تعوّد أن يعيش بها أو كما يقال ، فى مستوى المعيشة الذى اعتاد عليه . والآن افترضى أن آلة قد اخترعت ، ويمكنه أن ينتج بها ضعف إنتاجه القديم فى اليوم ، فسوف يجد أنه قد كسب فى مساء الأربعاء ما كان يكسبه طيلة الأسبوع أى إلى مساء السبت . فماذا يفعل فى هذه الحالة ؟ قد تظنين — إذا كنت سيدة موفورة النشاط عالية الهمة — أن الرجل سيشتغل طول الأسبوع كالمعتاد ، ويعود إلى زوجته فيلقى فى حجرها بضعف المبلغ الذى كان يلقيه لها فيما مضى . ولكن ليست هذه طبيعة الرجال . إن الرجل يفضل ما قيمته شلن من وقت الفراغ ، على ما قيمته شلن من الخبز أو الجبن أو قبعة جديدة لزوجته . إن ما سيفعله الرجل فى الحقيقة ، هو أن يشتغل نصف الوقت ليعود بنفس المبلغ الذى تعوّد أن يكسبه ، ويتمتع بأجازة فى أيام الخميس والجمعة والسبت ، تاركا المصانع لصاحبها ليديرها بنفسه إن شاء ، وربما كان أمامه تل من العقود والطلبيات يتحتم أن تنجز فى موعد محدد . ولكى يرغمه صاحب العمل على مواصلة العمل طول الأسبوع ، فإنه يلجأ إلى خفض « الفية » : ومعنى ذلك إنقاص سعر الأجر بالقطعة إلى النصف . وهنا يهيج هائج النقابات : وتبدأ فى مقاومة هذا التخفيض بكل عنف وإصرار . ويهددون بأنه مالم ينتفع المستخدمون والعمال بمزايا الآلة الجديدة ، فسوف يرفضون العمل عليها وإدارتها . وقد أتى على العمال حين من الدهر ، كانوا يثيرون الشغب والاعتصابات ، كلما أدخلت آلة جديدة فى المصنع ، وكانوا يحطمونها تحطيما بأيديهم المجردة . فلما حلت النقابات محل ، جماهير العمال المعتصبين غير المنظمين ، كان استخدام الآلات الجديدة ، مصحوبا دائماً بالإضرابات وإغلاق المصانع . فلما سكنت حدة الخصومات بين أصحاب الأعمال المتشدّدين ، والعمال المتمردين ، وانتهت إلى التفاهم والتفاوض بين سكرتيرى اتحادات أصحاب الصناعات المتمرنين ذوى الخبرة ، وبين من لا يقلون عنهم خبرة من سكرتيرى النقابات ؛ ممن حُملت

على أيديهم الكثير من أمثال هذه المنازعات من قبل ، فقد استقر الرأى على إعادة تقدير الأجر بالقطعة ، بحيث يتيح للعامل أن يقاسم منافع الآلة الجديدة مع صاحب العمل . وأصبح هذا فى حكم التقليد المتبع . ولم يعد هناك محل للخلاف ، إلا حول ما يدعيه كل من الطرفين لنفسه من هذه المنافع .

فإذا كان الأجر بالساعة ، لا يحصل المستخدمون أو العمال ، على أية منفعة من إدخال الماكينات الجديدة . فقد يتضاعف إنتاجهم مائة ضعف ؛ ولكنهم يبقون على حالهم الأول من الفقر والبؤس . وهذا هو ما يجعل العمال — فى بعض الصناعات المعينة يصرون على الأجر بالقطعة ، ويجعل أصحاب الأعمال يصرون على الأجر بالساعة : وتتضح هذه الاتجاهات ، لأن تطور استخدام الآلة ، جعل الآلة هى التى تشغّل العامل ، وتجبره على العمل بسرعتها ، لا العكس . وجعل من المستحيل على العامل أن يقصر أو يتراخي ، أو من المستحيل أن يمر تقصيره ، بدون أن يكتشف أمره بسهولة .

وغالبا ما يجد العمال باليومية أو العمال بالقطعة ، أنفسهم ولا حيلة لهم فى الأمر . ذلك أن إدخال الآلات الحديثة فى العمل ، يمكن أصحاب الأعمال من استخدام البنات والاستغناء عن العمال ، لأن عمل البنت لن يتعدى مراقبة الآلة فقط . وقد رأينا مدى تأثير البنات والنساء العاملات ، على مستوى الأجور . هذا بالإضافة إلى أن الروح النقابية ليست قوية بين النساء قوتها بين الرجال ، لأن معظم النساء ينظرن إلى العمل ، كشىء مؤقت يساعدهن حتى يعثرن على زوج ، ولذلك فهن لا ينظرن إلى الاتحاد والتضامن معاً فى نقابة ، بنفس النظرة الجدّية التى ينظر بها الرجال إليها ، لأن الرجال يعلمون أنهم سيظلون عمالا صناعيين مدى الحياة . أما فى «لنكشاير» ، حيث لا تعتزل النساء العمل فى صناعات الغزل ، عندما يتزوجن ، فنجد نقابات العاملات ، فى نفس قوة نقابات العمال .

وبمضى الوقت ، وباطراد استخدام الآلات الحديثة فى الصناعة ، تضاعفت الفوائد والأرباح التى جناها أصحاب الأعمال إذا قورنت ، بما جناه العمال منها .

وبالرغم من أن ما قاله چون ستيوارت ميل John Stewart Mill (١) فى منتصف القرن الماضى، من أن عامل اليومية لم يستفد أية فائدة من إدخال الآلات فى الصناعة، لم يعد يمثل الواقع منذ زمن طويل ، إلا أن ما كسبه العمال يعتبر شيئا طفيفا جدا بالنسبة للزيادة الأسطورية فى الإنتاج ، بعد تطور الآلة . فإذا قلنا إن العمال لم يكسبوا قط ، بل خسروا الكثير ، أمام مكاسب الرأسماليين فإن قولنا هذا لن يكون فيه تزيّد أو مبالغة كبيرة .



(١) John Stewart Mill ١٨٠٦ — ١٨٧٣ الفيلسوف والسياسى والاقتصادى الإنجليزى الشهير . صاحب كتاب الحرية وكتب أخرى منها Principles of Political Economy وكان من أنصار حرية التجارة . وحرية المرأة .

فترة تهيد

ويتبدى ضعف الحركة النقابية،فى أن الامتيازات التى ينتزعها العمال من أصحاب الأعمال فى أثناء فترات الرواج ،كانوا يخسرونها ثانية عندما تأتى فترة الكساد . وما دام أصحاب الأعمال يتصرفون فى مخزون البلاد من الأموال الفائضة ، فإن فى وسعهم دائماً ، أن يتوقفوا عن العمل فترة أطول مما يطيق مستخدموهم،دون أن يتعرضوا للجوع . ولم تلبث النقابات أن أدركت ، أنها مالم تجعل للامتيازات التى كسبتها ، صفة الدوام والثبات بقوة القانون ، فإنهم لامحالة خاسرون كل شيء كسبوه بإضراباتهم ، عندما تحل فترات الكساد وإغلاق المصانع . ثم إنهم رأوا بأعينهم أن البرلمان قد استطاع أن يضع حدا لتشغيل الأطفال الصغار وإرهاقهم فى المصانع ؛ وبالرغم من أن العمال قد اضطرتهم أحوال الفقر التى يعيشون فيها،إلى الاعتراض على هذه الإجراءات — كما سبق أن أوضحت — إلا أنهم اقتنعوا بأن البرلمان يستطيع — إذا شاء — أن يكسب أى إصلاح صفةالدوام،بقوة القانون ، بحيث لايستطيع أصحاب الأعمال الرجوع عنه عند ما تحين أمامهم الفرصة لذلك . كانوا يريدون إجراء دائماً وقانوناً ، لتخفيض ساعات العمل الطويلة التى بلغت حداً بشعاً . وهكذا تعالت الصيحة بتخفيض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات فى اليوم . وفى أول الأمر،بدا هذا كأنه هدف لا يمكن تحقيقه ، ولا يزال إلى اليوم أبعد ما يمكن عن التحقيق بصفة كاملة . ولكن تحديد ساعات العمل بعشرساعات يومياً للأطفال وللنساء ، ولصغار السن ،كان هدفاً معقولا وممكناً . أما الرجال فقد قيل لهم إنهم رجال وبالغون وبريطانيون مستقلون ، وإذا منعنا أى مواطن إنجليزى من العمل بالقدر الذى يحلو له ، فإن هذا يكون عدواناً صريحاً على الحرية البريطانية. ولكن ما إن تعود النساء والغلمان إلى بيوتهم ، حتى تتوقف آلات المصانع عن العمل ، لأنها لاتدور بدونهم . فإذا توقفت الآلات ، أصبح فى وسع الرجال أيضاً أن

يتوقفوا ، ويذهبوا إلى بيوتهم . وهكذا حصل الرجال على تخفيض ساعات العمل فى المصانع ، متخفين وراء « جونلات النساء » وبمقتضى القانون .

وكيف يتأتى إذن للمستخدمين والعمال أن يحملوا البرلمان على إقرار هذه اللوائح والمراسيم البرلمانية السعيدة ، لحماية مصالحهم ضد أصحاب الأعمال ، مع العلم بأنه لم يكن لهم حق التصويت فى ذلك الوقت ، وكانت مقاعد البرلمان وقفاً على كبار الملاك والرأسماليين وأصحاب الأعمال ؟

ولو كان لى أن أجيب بأن هذه المراسيم إنما قصد بها وجه الخير فلن يصدقنى إنسان فى الوقت الحاضر ، لأن الرأسمالية قـــد حطمت إيماننا بأية قوة . فيما عدا قوة المصلحة الذاتية التى يحميها القانون . ومع ذلك فإننا مهما جانبنا وجه الخير والعدل عندما تكون مصالحنا مهددة ، فإننا نكون أشد الناس تعصّبا وغضبا من أجل الخير والعدل ، إذا كان هذا على حساب الآخرين . تلك حقيقة تسلمّ بها الفلسفة الرأسمالية نفسها التى لا يعجبها العجب. وإذا تخيلت المرأة الذكية أن أصحاب الأملاك ، وأصحاب الأعمال من الذين كانوا يجلسون فى مقاعد البرلمان منذ مائة عام ، قد قرأوا هذا الكتاب ، ومن ثم عرفوا أن مصالحهم متحدة بالرغم من اختلاف عاداتهم ومهنهم ومراكزهم الاجتماعية فإنها تكون واهمة ، وأحرى بها أن تحذر شر هذا الوهم . كان السادة الإقطاعيون يحتقرون أصحاب الأعمال وينظرون إليهم على أنهم تجار سوقيون ، وكانوا لا يتركون فرصة تمر دون أن يشعروهم بذلك . وكان أصحاب الأعمال ، يعلمون حق العلم ، أن أى أبله يمكنه أن يصبح من ذوى الألقاب ، أو من ذوى الإقطاعيات ، إذا أسعده الحظ ووُلد من صلب أحد الإقطاعيين ، وفى قصر من قصور الإقطاعيين ، بينما يحتاج النجاح فى ميدان الأعمال التجارية ، إلى كفاءة ومقدرة فى هذا المجال ولذلك كانوا مصممين على القضاء على امتيازات الأرستقراطيين الإقطاعيين . وقد تم لهم ذلك فى فرنسا عام ١٧٨٩ بطريق الثورة ؛ وأرغم أصحاب الأعمال الإنجليز . الملك والنبلاء عام ١٨٣٢ بعد حملة إثارة طويلة بين الرأى العام ، وبعد تهديد جدىّ بالقيام بالثورة ، على إصدار ذلك القانون الشهير ، قانون الإصلاح الذى بمقتضاه ، انتقل زمام البرلمان من يد الأرستقراطية الإقطاعية الوراثية ، إلى أيدى أصحاب الأعمال الصناعيين .

وأنت تعرفين معنى إثارة الرأى العام . إنها تعنى القليل من الحكمة والمنطق ، مع الكثير جداً من الشتائم والسباب تُصبّ على الطرف الآخر ، أو الجانب الآخر من الموضوع : فقبل عام ١٨٣٢ ، جعل أصحاب الأعمال كل همهم فى أن يكشفوا عن مدى السخف الذى يتيح لرجل من الأرستقراطيين ، ليس له من المزايا إلا أنه يمتلك عشتين من العشش فى قلب الريف ، يتيح له الفرصة لأن يصبح عضوا فى البرلمان ، فى الوقت الذى لم تكن فيه مدينة « بيرمنجهام » كلها ممثلة فيه . ومعظم الناس كانوا يعتقدون بصواب هذا الوضع ، أى أن من حق عظماء الناس أن تكون لهم امتيازات عظيمة ، ولا يأبهون « لبيرمنجهام » التى لم يسمعوا عنها إلا أنها مكان قذر ، تأتى منه البنسات المزيفة (التى كانوا يسمونها زراير براماجيم) . وهكذا نشط أصحاب الأعمال ، فى نشر الدعايات لإثارة الشعور العام ضد الأرستقراطيين الإقطاعيين ، والكشف عن مثالبهم كلها : مثل قيامهم بطرد أهالى مناطق ريفية بأكملها ، من أراضيهم ليربوا فيها الأغنام ، ومثل تنفيذهم قوانين الصيد والقنص ، بلا أدنى شفقة أو رحمة ، وكان الرجال بمقتضى هذه القوانين يرسلون إلى غيابات السجون بأشنع التهم ، لا لشىء إلا لأنهم سرقوا ديكا بريا ، أو قتلوا أرنبا فى أرض السادة ؛ وتركهم أكواخ الفلاحين فى إقطاعياتهم ، فى أبشع حالة ؛ ومنحهم أبأس الأجور ، واضطهادهم للخارجين عن الكنيسة ، وتعصبهم الذميم ضدهم بعدم السماح ببناء أية أماكن للعبادة خلا الكنائس التابعة لكنيسة إنجلترا ، فوق أراضيهم ، وليس هذا وحسب ، بل إنهم كانوا يدفعون الأجور لرجال الكنيسة الذين يلقنون التلاميذ فى المدارس القروية ، بأن جميع الخوارج والمخالفين للكنيسة ، قد لُعنوا فى الدنيا وفى الآخرة ؛ ومقاطعتهم لكل بائع أو تاجر ، تجاسر على الإدلاء بصوته ضد مرشحيهم فى الانتخابات ؛ وغير ذلك من ألوان الاستبداد والطغيان التى انتشرت فى تلك الأيام لدرجة أن جرى قول شعبى مجرى الأمثال ، من بين صفوف رجال الأعمال هو : « أن إغضاب اللورد يساوى حكماً بالإعدام » . وهكذا حرص أصحاب الأعمال على إذكاء نيران الغضب والسخط على هذه المظالم ، حتى امتلأت صدور الناس بالمرارة والحقد ضد كبار ملاك الأراضى ، لدرجة خيف منها أن تحذو إنجلترا حذو فرنسا فتتكرر فيها الثورة الفرنسية ، وكان هذا الخوف هو الذى عجّل بصدور قانون

الإصلاح . ثم استرضى أصحاب الأعمال الملك وليم الرابع ، بأن سددوا له ديونه ، وأصبحوا بعد ذلك قادرين على إرغام البرلمان على أن يصدر القانون . وكان هذا الحدث ، بمثابة افتتاح رائع لحكم الطبقة المتوسطة الإنجليزية ، المنتفخة الجيوب بالأموال ، فى عهد الملكة فيكتوريا .

وبالطبع ، لم يشأ الإقطاعيون أن يتقبلوا هذه الهزيمة دون أن يحركوا ساكناً . فانتقموا لأنفسهم بأن وقفوا إلى جانب لورد شافتسبورى ودعاياته ، من أجل اللوائح المصنعية ، وبينوا للناس أن مثالب أصحاب الأعمال أبشع وأشد هولا من عيوب الإقطاعيين ؛ وأن أحوال المستخدمين والعمال فى المصانع ، أسوأ من أحوال العبيد الذين يعملون فى المزارع الامريكية ، ومزارع الهند الغربية ، وأن أسوأ كوخ لافقر فلاح يعمل عند أشد الإقطاعيين ظلماً ، هو أحسن حالا من مساكن العمال المتعفنة ، التى تكتظ بها المدن الصناعية ، لأن الكوخ على الأقل يتمتع بالهواء النقى . وإذا كان أصحاب الأعمال قد تحرروا من التعصب لعقائدهم الدينية ، ولم يبالوا أكانوا من كنيسة إنجلترا أومن المذهبيين[1] النظاميين ، فإنهم كانوا لايبالون أكانوا نظاميين أم ملاحــــدة كفارا ، لأنهم ليس لهم إلا إله واحد : هو الدرهم والدينار ؟[2] وإذا كانوا لا يمارسون الاضطهاد السياسى ، فهم لايفعلون ذلك إلا لأن العمال لم يكن لهم أصوات ؛ وأنهم يرتكبون أسوأ ألوان الاضطهاد الصناعى بقدر مايستطيعون ، بالعمل على وضع العمال النقابيين فى السجون ؛ وأن الفلاحين تسود بينهم فى الغالب العلاقة الطيبة وحسن الجوار وبين الإقطاعيين ، وهم يتعلمون منهم الخلال الطيبة والسلوك الحسن ، والتقاليد المنزلية الجميلة وذلك بفضل اشتغال النساء الفلاحات فى بيوت الإقطاعيين . ثم كثيرا ما تبدى زوجات الإقطاعيين دلائل العطف والرعاية والبر بالفقراء والمرضى من أهل الإقطاعية ، وكل هذا قد غرق فى دوامة رهيبة من البؤس والوحشية والكفر والإلحاد ، والازدحام البشع ، الذى يمهد السبيل للمنكرات والأوبئة الفظيعة التى تنبعث من

---

(١) Methodists أنصار المذهب النظامى . أو النظاميون .

(٢) Mammon أورمز لعبادة الدرهم والدينار . ذكر هذا الرمز فى كتاب العهد الجديد باليونانية .

قذارة المساكن الشعبية ، ثم اجتاحت المناطق الصناعية والمناجم ، حيث كانت الحياة الإنجليزية التى رسمتها وصنعتها وصممتها ، مطامع أصحاب الأعمال وجشعهم الذى ليس له حد أو نهاية .

وكان هذا صحيحاً كله . ولكن مرة أخرى كلاهما شر من الآخر. ذلك أن السيد الإقطاعى لم يمانع فى أن يقبض نصيبه من الأرباح ، التى يجمعها له صاحب العمل من المناجم والمصانع ، ولا يمانع فى أن تقام على أراضيه المصانع والعمارات السكينة الرخيصة للعمال فى لانكشير ؛ ومن الناحية الأخرى لا يمانع أصحاب الأعمال عندما يجمعون ثروات طائلة ، فى أن يشتروا الإقطاعيات ، ويؤسسوا فيها عائلات « على التقاليد الإقطاعية الصارمة. فإذا خلف من بعدهم خلف لم ينظروا إلى الاشتغال بالتجارة كعمل سوقى وضيع ، بعد أن مات الجيل الذى ما يزال يتذكر أجداده وكيف كانوا يعيشون . ولكن الخلاف بين الفريقين يكشف لنا السرّ فى إقرار اللوائح المصنعية فى البرلمان ، عندما كانت مقاعد البرلمان وقفا على ملاّك الأرض وأصحاب الأعمال الرأسماليين أو من يزكونهم ، ولم يكن للبروليتاريا أصوات . لقد كان إقرار اللوائح بمثابة انتقام أنزله الإقطاعيون بالرأسماليين ، بسبب قانون الإصلاح .

هذا ، ولم يكن الفقراء جميعهم ، محرومين من حق التصويت . فقد كان هذا الحق متاحاً لكل مواطن له دخل سنوى قدره أربعون شلنا ؛ ثم كان هناك عدد من الاستثناءات القديمة ، التى تتيح لبعض الأفراد الفقراء تماماً ، هذا الحق أيضا . ولكن الفقراء فى ذلك الحين لم يكن فى مقدورهم أن يدخلوا البرلمان أى عضو عمالى (لأن مثل هذا لم يسمع به أحد فى ذلك الحين) ، ولكن كان فى وسع الفقراء أن يرجحوا كفة المحافظين من كبار الملاك ، أو كفة الأحرار من أصحاب الأعمال فى بعض الأحيان . ولو علم المحافظون والأحرار ، أن مصالحهم السياسية مشتركة بل هى مصالح واحدة فى الواقع ، لوجدوا أن من الضرورى لهم أن يوحّدوا صفوفهم فى جبهة متحدة ضد العمال ، ولمّا كان هناك أقل أمل أمام العمال، إلا فى القيام بثورة جامحة . ولكن المحافظين والأحرار ، لم يدركوا حقيقة مصالحهم التجارية المشتركة . فقد تمسّك المحافظون تمسكا أعمى ، بامتيازاتهم القديمة التقليدية ،

واتبع الأحرار كل سبيل تأتيهم من ورائه الأرباح ، بنفس الإصرار الذى يتابع به كلب الصيد أثر الثعلب حيثما ذهب . وكل يرغب فى عضوية البرلمان ، لأنها تمنحه جاهاً ومركزاً وأهمية شخصية ، ولأنها تفتح الطريق للمقاعد الأمامية ، حيث يجلس الوزراء ، وحملة الألقاب من اللوردات والبارونات والنبلاء . وكان الأحرار يعتبرون أنفسهم حزب الإصلاح ، لأنهم قاموا بتنفيذ قانون الإصلاح ، ولما كان العمال والمستخدمون ، يتلهفون على أى نوع من أنواع الإصلاح ، كانوا يصوتون بلا مناقشة ، فى صالح الأحرار بصفة دائمة ، وملؤهم الشكر لهم .

واندفعت إحدى حكومات الأحرار تحت إغراء هذا التأييد الوهمى ، إلى الوعد بأن تمنح الطبقة العاملة حق التصويت ، لتكسب تأييد الشعب كله لها . فقام المحافظون فى أول الأمر يعارضون فى ذلك أعنف المعارضة ، لدرجة أنهم أسقطوا حكومة الأحرار فى الانتخابات التالية ، ثم جاء على أثرها زعيم محافظ ، يمتاز بالذكاء الشديد ، اسمه بنيامين دزرائيلى ، والذى أصبح فيما بعد إيرل بيكنسفيلد Benjamin Disraeli[1] ، وكان يهودياً بدأ عمله السياسى قبل كارل ماركس ، كأحد المدافعين عن البروليتاريا . جاء هذا الزعيم وأقنع المحافظين بأنهم يتمتعون فى البلاد بشعبية أكثر من الأحرار ، ثم حضهم على أن يتوسعوا فى منح حق الانتخاب للعمال ، هذا الحق الذى كانوا يعارضونه معارضة شديدة منذ فترة وجيزة . وكان من الطبيعى أن العمال الذين نالوا هذا الحق ، استخدموه فى كسب مزيد من الحقوق ومزيد من الأصوات ، وكانت النتيجة النهائية ، أن حصل كل مواطن على حق الاقتراع فى الانتخابات العامة ، بما فى ذلك النساء . مع أن النساء كان عليهن أن يخضن صراعاً عنيفاً قبل أن ينلن هذا الحق . ولم يتوج انتصارهن ، إلا بعد أن أقنعوا البلاد بأسرها بقيمة جهودهن الوطنية ، عندما حللن محل الرجال فى الأعمال المدنية أثناء الحرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، لدرجة أن الأمة خجلت من أن تتوانى فى منحهن هذا الحق ، بعد أن أثبتن جدارتهن به .

وتبـــدل الوضع ، وأصبح فى استطاعة الناخبين العماليين الذين كانوا

---

(١) Benjamin Disraeli إيرل بيكونسفيلد : ١٨٠٤ — ١٨٨١ السياسى والكاتب الإنجليزى المحافظ . فى عهده اشترت حكومة إنجلترا نصيب مصر من أسهم قناة السويس .

قادرين فقط فى الماضى على ترجيح كفة المحافظين على الاحرار أو العكس ، أصبح فى استطاعتهم أن يطردوا كليهما خارج البرلمان ، وأن ينتخبوا مرشحين يمثلونهم هم . ولم يدركوا هذه الحقيقة فى أول الأمر . وما زالوا حتى الآن عاجزين عن إدراكها تماماً . فقد بدأوا فى أول الأمر وهم متهيّبون،فأرسلوا إلى البرلمان حوالى اثنى عشر عضوا ، لم يسموا أنفسهم أعضاء من العمال ، ولكن ممثلين للطبقة العاملة فى داخل حزب الأحرار . وجرت العادة فى حكومات الأحرار ، أن يُمنح أحد المناصب الوزارية الثانوية ، لأحد المدرسين أو أساتذة الجامعة من أبناء الطبقة المتوسطة ، يُفترض فيه أنه مهتم بالشؤون التشريعية للمصانع وبمسائل التعليم المجانى ، ولكنه كان يُعامل بكل صراحة من جانب بقية أعضاء مجلس الوزراء ، على أنه نكرة وكمية مهملة لا وزن لها .

وفى تلك الأثناء ، كانت الجمعيات الاشتراكية تتألف وتنشط بين تلاميذ كارل ماركس ، الذى فضح مثالب الرأسمالية ، وتلاميذ أحد الأمريكيين واسمه هنرى چورج Henry George[1] صاحب كتاب التقدم والفقر . وكان هنرى چورج هذا ، قد عاش فى أمريكا حيث شاهد فى أثناء حياته القرى الأمريكية يعيش فيها الناس عيشة راضية ، لاهم إلى الفقر المهين ولاهم إلى الغنى المسرف ، ثم تبدلت أحوالها أمام عينيه ، فأصبحت القرى مدنا ضخمة تعج بألوان الثراء الأسطورى، وقد وزعت الثروة توزيعاً سيئاً،لدرجة أن تردت أغلبية الناس فى حمأة الفقر البشع ، بينما تمرغت حفنة ضئيلة من الناس فى الملايين . وقد عرف هنرى چورج أن هذا التغيير الذى وقع فى الحياة الأمريكية أمام عينيه ، إنما يرجع إلى شىء واحد بسيط : هو الملكية الخاصة للأرض ولرأس المال . وكان أن تطورت هذه الجمعيات الاشتراكية ، وتمكنت من تحطيم ذلك التقليد القديم ، الذى كان يربط البروليتاريا بحزب الأحرار ، وذلك ببذر ما كان يسميه ماركس ، الوعى الطبقى فى صفوف العمال . وعبارة الوعى الطبقى هذه من المحتمل أن تكون سيدتنا الذكية قد عثرت بها عدة مرات فى الصحف ، دون أن تدرك شيئاً عن

(١) Henry George ١٨٣٠ — ١٩٠٧ كاتب أمريكى مشهور . أهم مؤلفاته — التقدم والفقر — الحماية أو التجارة الحرة Free Trade—Progress & Poverty or protection

معناها ، أو على الأقل دون أن تزيد معلوماتها عنها عن معلومات الصحفيين الذين كتبوها ورددوها بلا وعى على الإطلاق . كان الناخبون حتى ذلك الحين ، يعتقدون ألا وجود للأحزاب ، إلا لحزبين كبيرين فحسب يشتغلان فى حقل السياسة : المحافظون والأحرار (أو التوريز والهويجز) يمثلان طائفتين دينيتين كبيرتين هما : طائفة أتباع الكنيسة ، وطائفة الخوارج عن الكنيسة . ويمثلان فى نفس الوقت المصالح الاقتصادية المختلفة ، لفريقين كبيرين من أبناء البلاد : فريق كبار ملاك الأراضى وفلاحيهم فى الريف ، وفريق الرأسماليين ورجال الأعمال فى المدن . ثم شرع الاشتراكيون يعلمون الناس أن كلا الفريقين أو كلتا الطائفتين لا خير فيها بالنسبة لمصالح العمال . فلا خيرة للعمال بين المحافظين والأحرار ، لأن كل مكسب يعود على أى من الفريقين ،إنما هو فى الحقيقة خسارة تعود على العمال . أما الحزبان الحقيقيان فى البلاد اللذان تتعارض مصالحهما تعارضا حقيقياً ، فهما : حزب طبقة ذوى الأملاك ، (سواء كانت أرضا أم أموالا فائضة) وحزب طبقة البروليتاريا المعدمين (الذين لا يملكون أرضاً ولا مالا) : وبعبارة أخرى لا وجود إلا لحزبين فحسب : حزب الرأسماليين وحزب العمال . ولا أهمية لذلك الصراع البرلمانى الذى كان يدور بين مستر جلادستون Gladstone عضو الأحرار ،وبين مستر دزرائيلى عضو المحافظين ، لكى يصبح أى منهما رئيساً للوزراء ، ولا بين خلفائهم مستر بلفور Belfour[1] ومستر بونارلو Bonar Law ومستر بلدوين Baldwin من أعضاء حزب الأحرار ، وبين سير هنرى كامبل بانرمان Henry Campell Bannerman ، ومستر آسكويث Asqwith ومستر لويد جورج Lloyd Goerge من أعضاء حزب المحافظين . فبالنسبة للبروليتاريا التى تسلحت بالوعى الطبقى ، لم يكن يعنى هذا إلا صراعاً صوريا بين زيد وعمرو من أبناء طبقة واحدة ،هى طبقة الملاك : إن ما يحرك الدنيا فى الحقيقة هو الصراع الطبقى أو حرب الطبقات (وكلا الاصطلاحين يستعملان دائما) بين ذوى الأملاك والبرليتاريا ، من أجل الاستيلاء على الأرض وعلى رأس المال فى البلاد

---

(١) Belfour آرثر بلفور وزير خارجية بريطانيا عام سنة ١٩١٦ فى وزارة لويد جورج وصاحب وعد بلفور المشؤوم بتأسيس دولة إسرائيل . أصدره يوم ١٩١٧/١١/٢ .

(وهما ما يعبر عنه باصطلاح « وسائل الإنتاج ») . فإذا فطن أى إنسان إلى هذه الحقيقة قيل عنه إنه أصبح ذا وعى طبقى . ولكن هذه المصطلحات قد تؤدى إلى سوء فهم ، للحقائق، وإلى ضلال كبير لأنها تعنى أن جميع أفراد البرولتياريا فى معسكر ، وجميع البرجوازيين (ذوى الأملاك) فى المعسكر الآخر ؛ وهو شىء بعيد عن الصحة . وبما أن المرأة الذكية التى قرأت كتابنا ، لا شك قد عرفت معنى كل اصطلاح منها ، فلنتجاوز عن ذلك الآن بصفة مؤقتة .

وقد بدأت الجمعيات الاشتراكية بداية خاطئة ، بأن اعتبرت البرلمان ضمن معسكر الأعداء ؛ وقاطعت الكنائس والأديان ، على أنها مجرد أشراك وأحابيل لخداع العمال وتخديرهم حتى يخضعوا للرأسماليين ؛ واستنكرت الحركة النقابية وأنصار التعاون،ووصفتهم بأنهم أخطأوا فى اختيار العلاج المناسب وانحرفوا عن الطريق السليم . فقد كانت الاشتراكية عند ماركس وإنجلز ، وموريس وهندمان إن هى إلا حركة ظهرت بين أبناء الطبقة المتوسطة ، بسبب ثورة ضمائر المتعلمين وأصحاب النزعات الإنسانية من الرجال والنساء ، ضد مظالم الرأسمالية وقسوتها . وهى أيضاً ثورة ضد ذلك التجاهل الفظ ، لكل ما تحفل به حياتنا اليومية من جمال وسعادة ، فى حالة ما إذا ما قمنا جميعاً بأداء الأعمال الجميلة لذاتها (وهذا الرأى الأخير له أهمية خاصة فى نظر موريس) . ولاشك أن مثل هذه المشاعر النبيلة ، يمكن أن يحس بها أى فرد بعيد كل البعد عن الطبقة العاملة ، منعزل كل الانعزال عن مآسيها وآلامها . والأبطال المدافعون عن العمال ، المتحمسون لقضايا العمال ، من أبناء الطبقة المتوسطة ، ينظرون إلى الخدم ، ووصيفات المنازل ، والبستانيين وحمالى المحطة ، وسعاة البريد ، على أنهم هم العمال ، لأنهم يشتغلون باليومية ولأنهم فقراء . ولكنهم يجهلون كل شىء عن عمال المصانع وعمال المناجم وعمال الأرصفة الموانى . ولعلهم لا يتخيلونهم،إلا فى صورة مخلوقات أسطورية أبعد ما تكون عن البشر . ولكنها جديرة دائماً بالعطف الرقيق ، وبالشفقة البالغة التى يتفضل بها عليها السيدات الفضليات والسادة المحترمون فى مجالسهم وأحاديثهم.

وأنت إذا ثارت ثائرتك لظلم وقع على أى إنسان لا تعرفين عنه إلا أنه مظلوم ، فسوف تتصورين — فى نوبة حنقك — أنه مجمع للفضائل والسجايا

الحميدة . وسوف تتصورين أن ظالمه يجمع لكل الرذائل والصفات الخبيثة فى الدنيا . ولكن الحقيقة المجردة عكس ذلك تماماً . فالمظلومون دائماً أخبث من الذين لم يقع عليهم ظلم : بل هذا فى الواقع ، هو السبب الذى يجعلنا نمقت الظلم ، ولا نسمح بوجود مظلومين بيننا . ولو ظننت لحظة واحدة أنت ستصبحين امرأة أفضل مما أنت الآن ، إذا كنت مظلومة ظلماً فادحاً ، فلن أتردد لحظة واحدة فى إيقاع الظلم بك بكل وسيلة . وتأكدى أنى سأبذل قصارى جهدى فى ذلك . يجب عليك يا سيدتى أن تستنكرى وجود الفقر ، ووجود الفقراء كظاهرة اجتماعية مقيتة ، لا لأن الفقراء هم ملح الأرض ، بل لأن الفقراء « فى جملتهم أوغاد وأشرار » والفقراء يعرفون هذا أكثر منى ومنك . وعندما كانت الحركة الاشتراكية فى لندن ، تستمد قوتها من عشاق الفنون والآداب الرفيعة ، ممن استمتعوا بقراءة چورچ بورو(١) حتى أصبحوا يؤمنون أن المتشرد قديس ، ومن رجال الدين الذين ينتمون إلى الكنيسة العليا (الأنجلوكاثوليكية) ممن يقدسون حثالات المجتمع كتقديسهم للقديس فرانسيس(٢) ، كانت تتلخص التعاليم الاشتراكية فى شىء واحد : أن نعلّم المبادئ الاشتراكية للجماهير (والجماهير كلمة غامضة ، تعنى فى نظرهم جمهور غفير من القديسين ، فى ثياب المتشردين والحثالة) ثم نترك الباقى للطبيعة التى ستتكفل بكل شىء . مثلنا فى ذلك كمثل الفلاح الذى يبذر الحب ثم ينتظر الرزق من الرب ، ما دام الحب جيدا والتربة خصيبة طيبة . ولكن التربة البروليتارية لم تكن خصيبة ولا طيبة . ولم يكن الجماهير قديسين ولا متشردين . ولم يكن أحد من هؤلاء الجماهير يخدع نفسه عن حقيقة نفسه . وعندما رشح چون ستيوارت مل نفسه للبرلمان عن دائرة وستمنستر ، حاول خصومه النيل منه بكل الوسائل . وكان مما فعلوه ، أنهم ذكّروه بمناسبة قال فيها بغير مواربة ، إن العامل البريطانى ليس مثالا للصدق ، ولا هو مثال للعفة والعزوف عن الخمر ، ولا هو مثال للشرف والأمانة . بل إنه لا يعرف أضرار القمار ومساوءه . وبالاختصار إن

---

(١) George Borrow ١٨٠٣ — ١٨٨١ كاتب ورحالة إنجليزى .

(٢) St. Francis مؤسس جماعة الرهبان الفرنسيسكان سنة ١٢٠٩ م وهب حياته لخدمة المرضى والفقراء والمجذومين ، وكان يدعو لحياة التقشف .

العامل البريطانى لم يكن بأى حال من الأحوال ، ذلك المثل الأعلى والنموذج الفذ للكمال الإنسانى ، الذى كان يصفه به مرشحو البرلمان عندما كانوا يتملقون الناس ويخاطبونهم: « بسيداتى وسادتى » ويتسولون أصواتهم فى الانتخابات . وربما كان نجاح « مل » فى تلك المعركة الانتخابية ، راجعاً إلى أنه بدلا من أن ينكر أقواله ، أكدها وأصرعليها بحذافيرها . والعمال . شأنهم شأن جميع الناس — مولعون بالمديح والتملق ، وعلى استعداد لالتهام أكبر كمية من المدائح يلقيها إليهم المرشحون ، ما دام الجميع يفهمون تماماً أنها مجرد تملق ونفاق ، وأن رأى المرشحين الحقيق مخالف لهـــذا تماماً ؛ ومع ذلك فالعمال لا يعبأون بأولئك السيدات والسادة المثاليين ، الذين بلغت بهم الحماقة بحيث يتصورون أن الفقراء ليسوا إلا ملائكة أسيء فهمهم . أجل ؛ لا حاجة للعمال فى هؤلاء السيدات والسادة .

واكتشف الاشتراكيون خطأهم فى العقد التاسع من القرن الماضى . وتمكنت الجمعية الفابية،من التخلص من الفوضويين وأنصار بورو وطهرت منهم صفوفها ، ثم أخذت تعرض الاشتراكية ، على شكل سلسلة من الإجراءات البرلمانية العملية . وبهذا جعلت من الميسور على أى مواطن شريف متدين من المواطنين العاديين ، أن يعتنقها ويدعو إليها بلا غضاضة ، ودون أن تحوم حوله شبهة الخروج على القانون ، أو التآمر ؛ تماماً كما يستطيع بلا حرج ، أن يعتبر نفسه عضوا فى حزب المحافظين ، وأن ينضم إلى أى ناد من النوادى السياسية العادية . ومن بين زعماء الجمعية ، زعيم اسمه مستر سيدنى وب Sidney Webb ، عقد زواجه بإحدى السيدات الاشتراكيات واسمها مس بياتريس بوتر Beatrice Potter التى قامت بوضع دراسة ممتازة عن حياة الطبقة العاملة وتنظيماتها ، ونشرت كتابا عن الحركة التعاونية . وقام الزوجان بكتابة أول تاريخ علمى صحيح ، للحركة النقابية ، وبهذا جعلوا العمال يشعرون بالفخر والاعتزاز بتاريخهم السياسى الخاص بهم ، (وهى خطوة بالغة الأهمية فى سبيل تدعيم الوعى الطبقى الماركسى بين العمال) وليس هذا فحسب ، ولكن الكتاب أوضح للاشتراكيين من أبناء الطبقة الوسطى حقيقة الطبقة العاملة ، وعالمها الخاص الذى تعيش فيه ، وكشف لهم عن السخف الذى يقع فيه الاشتراكيون ، عندما يشمخون بأنوفهم ويمرون مر

الكرام على التنظيمات التى كوّنها الشعب من تلقاء نفسه ، وبطريقته الخاصة . وأثبت لهم أن الشرط الأساسى لأن تصبح الاشتراكية حركة عمالية قوية ، هو أن تندمج الاشتراكية فى هذه التنظيمات القائمة بالفعل ، وتتحد معها اتحادا تاماً .

أما الأحرار ، فكانوا لا يزالون سادرين فى وهمهم ، بأنهم الحزب التقدمى الوحيد ، وزعموا ، أن جميع الحركات التقدمية ، عليها أن تتحد معهم وتنضم إلى حزب الأحرار ، وأنها سوف تفعل ذلك بمضى الوقت ، وأنها يجب أن تخضع لسيطرة الزعماء الأحرار فى البرلمان ماداموا يوافقون على ذلك . ولكنهم فوجئوا مفاجأة شديدة وخاب أملهم ، عندما طبّقت الجمعية الفابية أسلوبها فى العمل البرلمانى الدستورى ، وبدأته بالهجوم على حكومة الأحرار ، التى كانت فى مقاعد الوزارة فى ذلك الحين ، وقد نشر هذا الهجوم على صفحات إحدى الجرائد الكبرى فى البلاد ، وكان يتضمن اتهاماً لها بأنها أكثر رجعية ، وأشد عداءً للعمال من حكومة المحافظين . وقد بلغ من دهشة الأحرار وخيبة أملهم ، أنهم قالوا إن الجمعية الفابية ، لابد وأن تكون قد تلقت رشوة من المحافظين ، لكى ترتكب تلك الخيانة السياسية الصريحة . ولكن سرعان ما ازدادت دهشتهم واتسعت أعينهم وفغروا أفواههم أكثر من ذى قبل ، عندما اتبعت الجمعية الفابية هجومها ، بالمطالبة بتأسيس حزب للعمال ، للقيام بمعارضة المحافظين والأحرار فى البرلمان بدون تمييز . وقام أحد زعماء الطبقة العاملة واسمه كيرهاردى Keir Hardie (١) ، وكان عاملاً سابقاً من عمال المناجم ، بتأسيس جمعية سمّاها حزب العمال المستقل ، كتنفيذ عملى لهذا المطلب . وكان من بين أعضاء الجمعية الفابية ، الذين انضموا إلى الحزب الجديد وأصبحوا من زعمائه ، مستر رمزى ماكدونالد Ramsey Macdonald (٢) ، الذى كان على اطلاع واسع بأحوال الدنيا خارج نطاق الطبقة العاملة ، ومتعلماً

---

(١) Keir Hardie ١٨٥٦ — ١٩١٥ زعيم عمالى اسكتلندى من مؤسسى حزب العمال المستقل . من مؤلفاته : من رق الأرض إلى الاشتراكية .

(٢) Remsay Macdonalp ١٨٦٦ — ١٩٣٧ من مؤسسى حزب العمال . وكان عضوا فى الجمعية الفابية. كان رئيسا للوزارة العمالية الأولى سنة ١٩٢٤ ولكنه اتهم بخيانة مبادىء حزب العمال .

تعليما ممتازا ، فكان أجدر وأكفأ من كيرهاردى لقيادة الحزب فى البرلمان . وانبثق من حزب العمال المستقل ، حزب العمال الحالى ، باتحاد سياسى بين نقابات العمال والجمعيات الاشتراكية . وكان أقوى بكثير من سابقه . واحتل مندوبو النقابات والجمعيات الاشتراكية مقاعد اللجنة التنفيذية . وكان اشتراك النقابات فى تأسيس الحزب ، عاملاً حاسماً فى تدعيمه وتقويته ، ذلك أن أعضاء النقابات استطاعوا أن يساهموا باشتراكات أسبوعية قدرها بنس واحد لكل منهم ، فتجمع منها رصيد سياسى يزيد على ٣٢٥٫٠٠٠ جنيه (ويبلغ الرصيد فى الوقت الحاضر ثلاثة أضعاف هذا القدر) وفى انتخابات سنة ١٩٠٦ انتخب فى البرلمان عدد من النواب العمال ، كان يسمح بتأليف حزب عمالى مستقل فى البرلمان . وما إن جاءت سنة ١٩٢٣ حتى طغى مدّهم، بحيث لم يتمكن الأحرار ولا المحافظون من الحصول على أية أغلبية فى المجلس ؛ وتحدى الفريقان مستر رمزى مكدونالد أن يؤلف وزارة عمالية ، لكى يتبيّن للناس هل فى استطاعة العمال أن يحكموا أم لا . وقَبل هو التحدى ، ورضى أن يصبح رئيسا للوزراة ، بوزراء من الاشتراكيين والنقابيين . وكانت حكومة متماسكة وقوية وأكثر كفاءة من حكومة المحافظين السابقة ، لأن أعضاءها قد برزوا من أعماق الفقر والنسيان ، بفضل مقدرتهم وكفاءتهم الشخصية ، ولم يعوّق سيرهم شخصيات تافهة عاجزة ، ولأنهم كانوا رجالاً واقعيين ينظرون إلى الدنيا كما هى اليوم ، لا كما كانت بالأمس ، كما كان يحلم المحافظون حتى أذكاهم عقولاً ، بعصر ڤيكتورى ذهبى ، تعود إليهم فيها السيطرة الإقطاعية على أسواق القطن وعلى الطبقة الرأسمالية ويعود العمال إلى خضوعهم القديم ، يهلكون أنفسهم فى سبيل خدمة السادة الأماجد . مع أن هذا الحلم لم يستمر حتى طول عهد الملكة ڤيكتوريا نفسها . والحق أن زعماء العمال كانوا أكثر تجربة وأفضل تعليما من خصومهم بدرجة غير عادية . وكان هؤلاء مغرورين ، ويعتقدون أن من المسلّم به ، أن الأغنياء أرقى وأفضل من غيرهم فى التربية والتعليم ، لا لشىء إلا لأنهم تخرجوا من جامعتين ارستقراطيتين ، بدلا من أن يتخرجوا من مدرسة الحياة .

وامتلأ الأحرار والمحافظون اشمئزازا ومرارة ، لدى رؤيتهم هذه النتيجة غير المنتظرة ، وندموا على إتاحتهم الفرصة للعمال ، ليثبتوا عدم كفاءتهم ، فحدث ماهو عكس ذلك ؛ فاتحدوا يدا واحدة، وطوّحوا بمستر رمزى مكدونالد من منصبه

سنة ١٩٢٤.ولكنه كان قد تمكن من إلقاء الرعب فى قلوب الأغنياء بنجاحه النسبي فى البرلمان ، وإن لم تكن له الأغلبية فى البلاد . وكان نجاحه بالذات فى منصب وزير الخارجية ، وهو المنصب الذى كان من المتوقع أن يظهر ضعف العمال ، وعدم استعدادهم له بصفة خاصة . فشددوا هجومهم على العمال وبالغوا فى ذلك،لدرجة أنهم ادّعوا أن رمزى مكدونالد على اتصال بالحكومة الشيوعية فى روسيا ، ونجحوا فى إقناع الأمة بذلك.فأعقبت ذلك موجة من الفزع سادت أوساط الناس حتى موعد الانتخابات،مما أدى إلى القضاء قضاء مبرماً، لا على حزب العمال الذى استطاع أن يتماسك ويبقى على قدميه ، ولكن على حزب الأحرار البرىء من تلك التهمة .

وتكمن الخطورة فى أوقات الفزع الذى يسود الناس أيام الانتخابات العامة ، فى أن الفرصة تتاح للمهيّجين ، والمخبولين السياسيين ، لكى يبرزوا ، ويظهروا على صفحة الحوادث ، وينالوا أصوات الناس لا بشىء،إلا بصياحهم بأعلى صوت أن البلاد فى خطر . مع أن الناس فى أوقات الهدوء لم يكونوا ليعيروهم أى اهتمام جدّى . بينما تلحق الهزيمة الشنعاء بالمرشحين المقربين العاقلين . فمثلا فى انتخابات سنة ١٩٠٦ ساد الفزع من مزاحمة العمال الصينيين ، وفى خلال ذلك استطاع مرشحون أحرار من الدرجة الثالثة ، أن يكتسحوا مرشحين محافظين من الدرجة الأولى بالعشرات . وفى سنة ١٩٢٤ مكّن الفزع من الخطر الروسى الأحمر ، مرشحيين محافظين من الدرجة الثالثة ، من اكتساح المرشحين الأحرار من الدرجة الأولى . والنتيجة فى هذه الحالات ، واحدة : انخفاض فى مستوى الكفاءة ، فى الحزب المنتصر . وقد وقعت حادثة اغتيال السردار مثلنا فى مصر ، عقب الانتخابات مباشرة ، وهى حادثة مشؤومة(١) ولكن المحافظين كانوا قد أسكرتهم خمرة النصر ، ولم يستطع رئيس الوزراء مستر بلدوين Baldwin كبح جماحهم ، فوجهوا للقتلة تهديدا جنونيا ، بمنع المياه عن مصر . وقد روّع هذا التطرف أوربا

---

(١) حادثة السردار — اغتيل سير لى ستاك فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ . والسردار وظيفة قائد الجيش . وقد دأب الانجليز بعد احتلال سنة ١٨٨٢ على تعيين سردار انجليزى للجيش المصرى حتى اغتيل سير لى ستاك على أيدى الوطنيين المصريين. وكان آخر القواد الانجليز للجيش المصرى .

بأسرها ، وأحس الجميع أن مثل هذا العمل الأخرق ، لم يكن ليقدم عليه مستر مكدونالد قط .. واضطرت الحكومة إلى التراجع متعثرة فى أذيالها عندما اكتشفت أنها لم تتمكن من تنفيذ تهديدها،ولم تلق غير الاستنكار والاستهجان من كل جانب،سواء فى الخارج أم فى الداخل . وأنا أقول ، للأسف ، إن فرض الأعمال الشريرة بالقوة ، يلقى تأييدا شعبيا لا معارضة شعبية ، ما دامت حكوماتنا تقوم به على حساب الأجانب ، وكنا نتوقع أن تلقى النجاح فيما أقدمت عليه ولكن التراجع من جانب الحكومة ، يعود عليها بالكراهية بقدر إصرارها السابق على الإقدام . ولذلك خسرت الحكومة فى معركة مصر الفاشلة ، ما كسبته من تأييد شعبي بفضل الفزع الأحمر ؛ ثم فقدت الحكومة رشدها مرة أخرى ، عندما هددت نقابات العمال بالقيام بإضراب عام ، وكان تهديدا جنونيا طائشا . ومما زاد الطين بلة ، أن الروسيين تبرعوا لرصيد الإضراب بمبلغ محترم جدا ؛ فامتلأت الحكومة بالفزع وبالغضب معاً ، ولم تستطع أبداً أن تقدّر مدى الخطورة فى الموضوع (والذى لم يكن ليخيف جرذا واحداً) وحاولت أن تصدر مرسوماً بحل النقابات وجعلها غير قانونية ، وهوإجراء لاجدوى منه ، ولكنه مثير للخواطر للغاية ، ثم قطعت العلاقات الدبلوماسية مع روسيا ، بعد أن هاجمت مكاتب الاستعلامات الروسية فى لندن . وفى تلك الأثناء بدأ الأعضاء العمال فى البرلمان ، بعد أن أفاقوا من صدمة الانتخابات ، ينظمون صفوفهم ويجلسون فى مقاعد المعارضة رسمياً .

وألخص قصة الحوادث إلى النقطة التى بلغتها الآن (١٩٢٧) ، فأقول ، إن البروليتاريا بدأت تدافع عن نفسها فى حرب الطبقات ، بتنظيم قواتها فى النقابات ، وعرفت أنها لن تتمكن من المحافظة على مكاسبها إلا إذا جعلتها تأخذ صفة القانون ، فنظمت صفوفها سياسياً فى حزب العمال ، وأدخلت إلى البرلمان عدداً من النواب العماليين ، كان كافيا لتحويل البرلمان من مجلس يتبارى فيه حزبان رأسماليان يسميان نفسيهما محافظين وأحراراً ، على اقتسام الغنائم ، والوظائف وأمجاد الحكم والسلطان ، إلى حلبة للصراع العنيف بين البروليتاريا ، وذوى الاملاك ، حيث وقف الفريقان وجها لوجه يتنازعان حول سلسلة طويلة من المشاكل ، ولكنها

تتفرع جميعاً من مشكلتين رئيستين : هل تسيطر الأمة على الأرض ورأس المال لصالح الامة ، أو تتركها فى يد مجموعة صغيرة من الأفراد يصنعون بها ما يشاءون؟ والثانية فى فترة بقاء النظام الرأسمالى ، من الذى سيكون له نصيب الأسد ، صاحب رأس المال أم العامل ؟ والمسألة الأولى مسألة اشتراكية ، لأنه ما دامت الارض ورأس المال والصناعة فى أيدى أفراد ، فإن الحكومة لا تستطيع أن توزع الإنتاج أو العمل توزيعاً متساوياً .

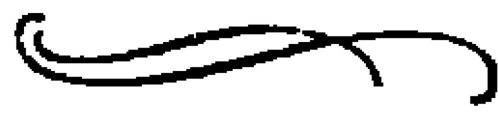
أما المسألة الثانية ، فهى مسألة نقابية . فحزب العمال يتألف من اشتراكيين لا يهدفون إلى المساواة فى الدخل فحسب ، بل يتألف أيضا من نقابيين لا يمانعون فى استمرار الطريقة الرأسمالية للإنتاج الصناعى ، بشرط أن يحصل العمال على نصيب الأسد . فكان من السهل الإبقاء على النظام الرأسمالى،الذى يحصل فيه العمال على نصيب الأسد ، وينال الرأسماليون وملاك الأراضى وأصحاب الأعمال ، أنصبة أقل ، بحيث يعيشون عيشة الفقر النسبى بالنسبة للعمال . فهذا الوضع أيسر وأفضل مما هو الآن . ذلك أن العمال والميكانيكيين والفنيين وزوجاتهم ، يؤلفون تسعة أعشار سكان البلاد . وعلى أية أحوال ، فإن من الأضمن والأيسر أن يبقى تسعة من بين كل عشرة من السكان فى حالة من الرضى والاطمئنان ، وواحد فى حالة سخط من أن نرضى واحداً ونغضب تسعة . وبعبارة أخرى ، من السهل على حكومة حائزة على تسعة أعشار الأصوات ، أن تجمع ضرائب الدخل والضرائب الإضافية والتصاعدية من ملاك الأراضى والرأسماليين ، حتى تضطرهم إلى بيع قصورهم وسياراتهم إلى مستأجريهم ومستخدميهم ، وإلى السكنى فى أكواخ الفلاحين ، بدلا من إطلاق يد ملاك الأراضى ليجمعوا إيجاراتهم ، والرأسماليين ليستغلوا أموالهم ، ويتمتعوا بالعيش فى رغد ورفاهية على حساب بقية الشعب .

من السهل جدا أن يقبل المهندس الفنى الذى يقوم بتصميم كوبرى مثل الكوبرى الرابع ، أو كاتدرائية ، أو قصراً ، أن تخفض أجره على العمل الذى يقوم به . ولكن من الصعب جداً أن يقبل ذلك التخفيض ، العمال واللحامون والبناءون والنقاشون الذى يشتغلون بأيديهم فى تنفيذ تصمياته الهندسية . صحيح أن العمال لا يستطيعون العمل بدون مهندسين ، وكذلك المهندسون لا يستطيعون العمل بدون

العمال ؛ ولكن العمال هم دائماً الرابحون فى هذه الصفقة . لأن المهندس ، أو أى شخص له موهبة غير عادية ، يفضل دائماً أن يقوم بعمله الفنى بأجر مخفض ، على أن يقوم بعمل يدوى غير فنى مهما كان أجره مرتفعاً . إنه يفضل أن يقوم بعمله بأية شروط ، ما دام العمل يعجبه ويسعده ويمنحه اللذة التى ينشدها ، ويرفض كل عمل غيره . أما العامل العادى ، العامل الخامل، الذى لا يتمتع بموهبة تحفزه على عمل معين بالذات ، فيرفض أن يقوم بأى عمل بدون مقابل ، وهو دائماً على استعداد لأن يبذل القليل من أجل القليل . ولا يزيد من جهده إلا إذا زاد أجره .

وهكذا تستطيع حكومة من النقابيين ، أن تعيد توزيع الدخل القومى ، بحيث يصبح الأغنياء الحاليون هم الفقراء ، والعمال هم « الفائزون » . تستطيع أن تفعل ذلك بفرض الضرائب القاسية على الدخل غير المكتسب ، وبسن اللوائح المصنعية ، ولوائح تحديد الأجور وتكوين لجان التسعيرة الجبرية ، استخدام ضرائب الدخل فى إعانة المهن والحرف ذات الأجور المنخفضة (وغير ذلك من الإجراءات المماثلة) . وكلها على أية حال كفيلة بأن تجعل الأمور أكثر استتبابا واستقراراً مما هى الآن ، حيث يرزح الأغلبية تحت وطأة الفقر ، وتتقلب الأقلية فى نعيم الغنى . ولعل الخطر الوحيد الذى يمكن أن يتهدد هذه الأوضاع الجديدة ، هو أن يأتى أصحاب الأملاك ، ويتوقفون عن تحصيل الإيجارات والفوائد من أملاكهم ، ويتخلون عنها كلية لمحصل الضرائب ، وفاءً بالتزاماتهم والمستحق عليهم من الضرائب . فإذا كنت تملكين دخلا قدره ألف جنيه فى العام ، ورأس مال فى بعض المشروعات ، فإنك تشعرين فى نهاية العام أنك لا تقومين إلا بتحصيل أموالك لتسليمها للحكومة ، نظير عمولة قدرها سبعون فى المائة أو ما إلى ذلك . ولكن إفرضى أن هذه العمولة قد خفضت على يد حكومة النقابيين إلى ٢٥٪ . فلن تفعلى شيئا إلا الاستسلام للأمر الواقع ، ثم تدفعين للحكومة ٧٥٠ جنيها من الألف الجنيه التى تستثمرينها ، كما تفعلين الآن وأنت تدفعين بكل استسلام ٢٥٠ جنيها منها . أجل . عندما كان الملاك هم المسيطرون على البرلمان ، استخدموا سلطتهم فى اعتصار آخر مليم فى حوزة العمال ما وسعهم ذلك . وبنفس الطريقة عندما يسيطر العمال على البرلمان ، فإنهم يستطيعون

استخدام سلطتهم ، فى اعتصار آخر مليم فى حوزة الملاك . وإنهم لفاعلون ؛ مالم يوضع مبدأ المساواة فى توزيع الدخل موضع المبادئ الدستورية الأساسية للبلاد . وفى الوقت الحاضر تتطلع الطبقات المالكة إلى النقابات الرأسمالية (نقابات العمال المشبعة بالروح الرأسمالية والقيم الرأسمالية) لكى تنقذهم من الاشتراكية . ولكن سيأتى الوقت الذى يلجأون فيه إلى حمى الاشتراكية ، لكى تنقذهم من النقابات الرأسمالية . ومثل هذا قد حدث فعلا فى أمريكا ، فقد بدأت النقابات هناك تتحد مع رجال الأعمال ، والمؤسسات الكبرى ، لاعتصار الشريك النائم[1] (المالك الذى يملك دون أن يعمل) . وغداً سنرى من ذلك الكثير .



(١) Sleeping Partner (اصطلاح اقتصادى) = الشريك الموصى . أو الشريك الذى يملك ولا يعمل .

رأس المال المحلى

بعد أن تكلمنا كل هذا الكلام عن الرأسمالية عموماً ، دعينا نخصص قليلا من الفصول ، لدراسة آثار الرأسمالية عليك شخصياً ، لو تصادف وكنت تمتلكين رأس مال صغير يخصك، أى إذا كنت سيدة لديها فائض من المال تستخدمه كرأس مال لزيادة دخلها ، بعد أن توفر لنفسها حياة معقولة تشبه من هم فى طبقتها الاجتماعية . وسأبدأ بضرب المثل البسيط بامرأة تتكسب نقوداً ، لا بصفتها صاحبة عمل ، ولكن بصفتها عاملة تقوم بالعمل بنفسها .

ولنفرض أن عملها الذى تقوم به ، عبارة عن إجراء عمليات حسابية كالجمع والطرح (أى أنها تشغل كاتبة حسابات) أو هو الكتابة (أى أنها إما مؤلفة أو مدرسة خط) أو القيام بزيارة الزبائن فى بيوتهم بدلا من أن تنتظر قدومهم إليها فى مكتبها (أى أنها طبيبة) . فإذا استطاعت فى هذه الأحوال أن توفر من مكسبها نقوداً تكفى لشراء آلة حاسبة تساعدها على إنجاز عمل ثلاثة من كتبة الحسابات فى وقت واحد ، أو شراء ماكينة خياطة أو آلة كاتبة ، أو دراجة أو سيارة بحسب الحالة ، فإن الآلة التى ستشتريها ستساعدها على إنجاز أعمال كثيرة كل يوم ، وتستطيع كسب المزيد من المال أكثر من ذى قبل . ويمكننا ألا ندقق وأن نسمى تلك الآلة التى اشترتها تجاوزا رأس مال لها . (ومعظم الناس يرتكبون هذه الغلطة عندما يناقشون المسائل الاقتصادية ويخلطون الأمور فى أذهانهم) ؛ ولكن الحقيقة هى أن رأس المال هو النقود الفائضة التى اشترت بها الآلة ، وحيث أن هذه النقود قد استهلكها ، بل أكلها العمال الذين صنعوا الآلة ، إذن فالنقود لم يعد لها وجود . أما الشيء الموجود فهو الآلة ، التى تستهلك بمضى الوقت أى تبلى بالتدريج ، ولا يمكن أن تباع إلا نصف عمر ، أى بنصف

ثمنها وهي جديدة . فقيمتها تهبط من سنة إلى أخرى ، إلى أن تصبح لا تساوى شيئا فيما عدا ثمن الخردة ، أى الحديد الذى صنعت منه .

والآن افرضى أن هذه السيدة تزوجت ، أى غيّرت وظيفتها ، إلى وظيفة الزوجة والأم وربة البيت وما إلى ذلك ! أو افرضى أن الترام الكهربائى تم تسييره فى الشوارع ، أو ازداد عدد عربات التاكسى وأصبحت أجرتها رخيصة ، بحيث تستطيع أن تقوم بجميع تنقلاتها كما لو كانت فى سيارتها الخاصة وبتكاليف أرخص ! ما الذى ستفعله إذن بآلتها الزائدة عن حاجتها ، أى ماذا ستصنع بآلتها الحاسبة أو الكاتبة ، أو بماكينة الخياطة أو بسيارتها الخاصة ؟ إنها لا تستطيع أن تأكلها أو أن تضعها فوق ظهرها ، كما أن الآلة الحاسبة لن تصلح لكىّ القمصان : وماكينة الخياطة لن تصلح فى قلى البيض : والآلة الكاتبة لن تنفع فى تنفيض الأثاث فى البيت ؛ والسيارة الخاصة ، رغم مزاياها الرائعة ، لن تفيد فى غسل جسد الطفل .

لو أنك قرأت ما كتبته الآن ، على ذلك الطراز من الرجال الذى يطلق على نفسه اسم الرجل العملى أو رجل الأعمال الواقعى ، فسيقول لك على الفور إننى مخطىء وأن كلامى هذا عبث أطفال : وأنك تستطيعين أن تأكلى « بالفعل » الماكينة الحاسبة أو ماكينة الخياطة ، وتستطيعين أن تنفضى الغبار عن أثاثك بالآلة الكاتبة ، وتغسلى أجسام مائة طفل بسيارتك . وكل ما عليك هو أن تبيعى ماكينة الخياطة لتشترى الطعام بثمنها ، وتبيعى الآلة الكاتبة وتشترى بثمنها مكنسة كهربائية ؛ والسيارة لتستأجرى بثمنها عدة وصيفات ومربيات ولتشترى بانيو وصابونا ومناشف لابنك الصغير . وسيكون على حق فى ما قاله ، ذلك الرجل العملى الواقعى الأريب ، أى أن فى استطاعتك أن تفعلى كل هذه الأشياء ولكن بشرط ألاّ يكون هناك كثيرون غيرك يفعلون ماتفعلين فى نفس الوقت . والرجل العملى الأريب ، ينسى دائماً هذا الشرط الجوهرى ؛ وهو بنسيانه ذاك يبقى مغفلا لا رجاء فيه من ناحية الفهم السياسى للموضوع . إنك عندما بعت ماكينة الخياطة ، واشتريت بثمنها طعاماً ، فأنت فى الحقيقة لم تحولى الماكينة إلى طعام : فسوف تظل ماكينة الخياطة كما هى لا يمكن أن تؤكل ، وحتى لو جئت لها بنعامة ، لما استطاعت أن تقضم منها قضمة . فإن فعلت لما استطاعت معدتها أن تهضمها

فيما بعد . كل ما حصل ، هو أنك لمّا وجدت لديك ماكينة خياطة لست فى حاجة إليها ، ولمّا كنت فى حاجة إلى الطعام ، بحثت عن امرأة أخرى لديها فائض من الطعام لا تحتاج إليه ، ولكنها فى حاجة إلى ماكينة للخياطة . أنت تمتلكين ماكينة خياطة لست فى حاجة إليها ، وأيضاً بطناً خاوية فى حاجة إلى الطعام . وصاحبتك عندها طعام لا تحتاجه معدتها ، وأيضاً لديها حاجة شديدة إلى ماكينة خياطة . وكل ما صنعتماه أنتما الاثنان هو عملية مبادلة ؛ ثم ها أنت ذى ! ليس هناك أبسط من ذلك !

ولكن أرجوك أن تسجلى عندك ، أن أية عملية مبادلة ، أو أية صفقة ، تحتاج إلى شخصين أو طرفين لعقدها . ويجب أن يرغب أحدهما فيما لا يرغب فيه الآخر . فلو أنهما يرغبان فى نفس الشىء ، أو يرغبان عن نفس الشىء ، فلن تكون هناك صفقة . والآن افرضى أن فكرة ما ، ركبت رأس وزير المالية ، وحسب أنه رجل عملى واقعى ، ورغب فى جمع مبلغ كبير من المال بفرض ضريبة على رءوس الأموال بدلا من فرضها على الدخل . وافرضى أنه وجد ألفا من السيدات لديهن رءوس أموال فى صورة ماكينات خياطة،ثمن الواحدة منها مثلا ٥ جنيهات ، ووجد أن كل واحدة من هؤلاء السيدات الرأسماليات يمكنها أن تتحمل ضريبة قدرها ٣ جنيهات . وافرضى أنه استطاع بقدرة قادر ، أن يحمل مجلس العموم على إقرار هذه الضريبة تحت اسم ضريبة رأس المال ، أو بأى اسم آخر من ذلك العبث الذى يجيده أمثال هؤلاء الرجال العمليين الواقعيين ، واضطرت كل امرأة إلى بيع ماكينتها حتى تدفع الضريبة ! ماذا تكون النتيجة ؟ كل امرأة ستحاول أن تبيع ماكينتها ، ستلتقى بجارتها وبجميع السيدات الأخريات اللواتى يحاولن فى نفس الوقت بيع ماكيناتهن ، ولن تجد إنسانا واحدا يريد شراءها . يمكنها أن تبيعها خردة بما فى مقابل شلن واحد ، ولكن هذا لن يجعلها تدفع ضرائبها المستحقة . ويأتى محصل الضرائب فيجدها ممتنعة عن الدفع ، فيحجز على ممتلكاتها أى على ماكينة الخياطة !! وحيث أنه هو الآخر لن يستطيع بيعها ، فسوف يسلمها يدا بيد إلى السيد وزير المالية ، الذى سيجد نفسه فى النهاية ، غارقا وسط كومة هائلة من ماكينات الخياطة ، بدلا من أوراق النقد التى كان يطمع فى جمعها .

وسيقعد فى كرسيه بلا نقود ، وستقعد السيدات فى بيوتهن بلا ماكينات خياطة ؛ وكل هذا بفضل الرجال العمليين الواقعيين الذين أوحوا إليه ، بأن ماكينات الخياطة يمكن أن تتحول إلى أرغفة خبز .

ولو أنك تدبرت هذا الكلام قليلا لرأيت أن هناك فرقا جوهريا بين مجال الأعمال الخاصة ومجال أعمال الدولة ، فالأعمال الخاصة هى ما يستطيع الناس عمله بأنفسهم مرة واحدة كل بمفرده ، وبطريقته الخاصة فى كل مرة ؛ أما شئون الدولة فهى التى تُحمل على أدائها كلنا جميعاً فى نفس الوقت وبقوة القانون. فأنت فى بيتك حرة تصنعين ما تشائين فى أعمالك الخاصة ؛ ولكنك إذا دخلت البرلمان كنائبة ، وربما دخلت الوزارة كوزيرة ، فسوف تصبحين من نساء الدولة . ففى بيتك كل ما عليك أن تفكرى فيه هو « ماذا علىّ أن أصنعه:هذا أم ذاك ؟ » ولكنك فى البرلمان أو فى الوزارة ، يجب أن تفكرى فى « ماذا على كل فرد فى الأمة أن يصنعه : هذا أم ذاك ؟ » هذا هو ما يسمى امتحان الفيلسوف « كانت » [1] .

مثلا لو أصبحت وزيرة للمالية ، فإن تفكيرك الخاص كامرأة ، لن يجعلك تقعين فى أمثال هذه السخافات التى تزعم أن ماكينة الخياطة فى البيت تعادل ٥ جنيهات فى البيت سواء بسواء. نفس هذا التفكير الخاص جدا سيجعلك تعتقدين أن دخلا قيمته ٥ جنيهات فى العام يساوى ١٠٠ جنيه نقداً لأنك إذا ذهبت إلى ممولك فسوف يحصل لك على ١٠٠ جنيه فى مقابل حصوله على ٥ جنيهات سنوياً من دخلك . وبهذه الطريقة قد يداخلك إغراء شديد بأن تفرضى على كل إنسان يمتلك دخلا قيمته ٥ جنيهات فى العام ، ضريبة قيمتها ٣٠ جنيها وأنت تتصورين أنك قد حصلت على ٣٠ جنيها وفى نفس الوقت أبقيت لذلك الإنسان ٧٠ جنيها فى العام يتعيش منها . فلابدأ إذن بشرح قصة الدخل الذى يساوى ٥ جنيهات فى العام وكيف أنه يساوى ١٠٠ جنيه نقداً بالنسبة لك كمواطنة ، وكيف أنه لا يساوى أكثر ولا أقل من ٥ جنيهات فى العام فى نظر وزيرة المالية .

عندما أتينا فيما سبق على ذكر الادخار واستحالة الإدخار ، شرحت لك أن

---

(١) Emanüel Kant الفيلسوف الألمانى الأشهر ١٧٢٤ — ١٨٠٤

هناك صفقات يومية معيّنة يمكن أن تعقد ، وهى شبيهة بالادخار ، ولكنها تسمى فقط باسم الادخار . وهى شبيهة جداً بعملية بيع ماكينة الخياطة وشراء الطعام بثمنها ، والتى توصف مع ذلك بأنها عملية أكل لماكينة الخياطة . ولا تشغلى بالك بتذكر هذا الآن : فمن الأسهل لى أن أعود فأكتبها من جديد . افرضى أنك تملكين ١٠٠ جنيه وتريدين أن تدخريها : أى تريدين أن تنفقيها لا فى الوقت الحاضر ، ولكن فى المستقبل ! الاعتراض على ذلك ، أنه بما أن الأشياء التى تريدين شراءها بالنقود ، سوف تتعفن وتفسد بمضى الزمن مالم تستهلك فى الحال ، فأنت لن تستطيعى أن تحققى غرضك فى الادخار . ولكن افرضى أن هناك فى الشارع التالى لشارعك، تسكن سيدة مات أبواها وتركا لها دخلا قدره خمسة جنيهات فى العام . واضح أنها لا تستطيع أن تعيش على هذا الدخل . ولكن إذا تمكنت هذه السيدة من الحصول على مائة جنيه نقداً ، أمكنها أن تهاجر من البلاد ، أو أن تؤسس مكتب آلة كاتبة، أو دكانا صغيراً ، أو أن تأخذ دروساً فى فن الكسب وجمع المال من أى نوع . أو أن تشترى لنفسها ثياباً جميلة لتظهر بمظهر محترم يمكّنها من الالتحاق بعمل محترم ، أو أن تفعل أى شىء من هذه الأشياء التى تعتبرها المرأة الفقيرة مفتاحاً للرزق ، إذا ما تيسر لها فقط المال اللازم . إذا كان الأمر كذلك ، فلا أسهل عليك من أن تعقدى مبادلة مع هذه المرأة . تعطيك الحق فى دخلها الذى يبلغ خمسة جنيهات فى العام تقبضينها أولا بأول من محصولها عند جمعه أو من الإيجار عند قبضه ، وتسلمينها أنت المائة جنيه لتنفقها هى فى الحال كيفما تشاء . ووظيفة الممول أو صاحب البنك أو سمسار الأوراق المالية ، هى أن يجمعكما معاً فأنت تذهبين إليه وتقولين له إنك ترغبين فى استثمار المائة جنيه التى تخصك بسعر ٥٪ وجارتك ستذهب إليه وتقول له إنها تريد أن تبيع دخلها الذى يبلغ ٥٪ فى العام فى مقابل نقود فورية . وسيتولى هو إتمام الصفقة فى مقابل عمولة صغيرة . وهذه الصفقة تتخفى تحت أسماء عجيبة (كتلك الأسماء العجيبة التى يضفيها الطبيب فى تذكرة الدواء للماء القراح وفتات الخبز) بحيث لا أنت ولا أية امرأة أخرى تستطيع أن تفهم ما حدث . سيقال لك إنك قد استثمرت مائة جنيه ، وأنك تساوين ١٠٠ جنيه ، وأنك أضفت ١٠٠ جنيه إلى الدخل القومى ، وسيقال

لجارتك : إنها قامت « بتصفية رأسمالها » وكل ما حصل فى الواقع هو أن المائة جنيه التى تخصك ، قد سلمت إلى المرأة الأخرى لإنفاقها ، وأنت أصبح لك الحق فى تناول خمسة جنيهات من الدخل القومى بدون حاجة منك إلى العمل سنة بعد سنة إلى الأبد . هذا أو أن تقومى أنت بدورك ، ببيع هذا الحق فى مقابل ١٠٠ جنيه نقدا ، لو أنك لا قدرَ الله ، قد وقعت فى نفس الورطة التى وقعت فيها جارتك عندما اشتريته منها .

والآن لنفرض أنك — وقد أصبحت وزيرة للمالية — فرضت ضريبتك التى تبلغ ٣٠ جنيها على كل من له دخل سنوى يساوى خمسة جنيهات فى طول البلاد وعرضها . أو افرضى أن حكومة المحافظين، التى يقودها من خطابها رجال الأعمال الواقعيون ، الذين يعلمون من واقع تجاربهم العملية ، أن من يمتلك دخلا قدره خمسة جنيهات فى العام يستطيع أن يبيعه . بـ ١٠٠ جنيه فى أى وقت يشاء ، افرضى أن هذه الحكومة قد فرضت هذه الضريبة !! أو افرضى أن الذى فعل هذه الفعلة ، حكومة من العمال ، سيطرت عليها رغبة شديدة فى أن تنتزع رأس المال من أيدى الأفراد ، وأن تضعه فى خزينة الدولة ! سوف يسمونها ضريبة الـ ٣٠٪ على رأس المال . وأؤكد لك أن معظمهم سيدلى بصوته مؤيداً لها بدون أن يعرف معناها . أما الخصوم فسوف يصوتون ضدها بنفس الجهل بطبيعتها ؛ ولن يقتنع إنسان بحجج الطرفين المؤيدين أو الخصوم . ما الذى سيحدث ؟ بالطبع ، لن تستطيع أية امرأة أن تدفع ٣٠ جنيها من دخل الـ ٥ جنيهات فى السنة وستضطر لبيع هذا الدخل فى مقابل ١٠٠ جنيه وستحاول أن تعيد استثمار الباقى وهو ٧٠ جنيها . ولكنها لن تستطيع الحصول على المائة جنيه كاملة لأنها ليست وحدها البائعة ، بل جميع النساء الرأسماليات فى البلد يبعن فى نفس الوقت لأن الضريبة قد شملت الجميع ، فإذا ذهبت إلى سمسارها أو مموّلها ، عجز عن تحقيق غرضها ، لأنه قد وجد الجميع يبيعون ولا مشترى واحد وهكذا تتكرر قصة ماكينة الخياطة مرة أخرى . فستضطر السيدة فى نهاية الأمر إلى أن تقول لمأمور الضرائب ، إنها عاجزة عن دفع الضريبة ، وأنه يستطيع أن يبيع أثاث منزلها بالمزاد مع وافر اللعنات (والسيدات الذكيات يستخدمن ألفاظا من هذا الطراز ولا يتحرّجن منها فى مثل

هذه الظروف) ولكن مأمور الضرائب سيقول لها إن الأثاث لا فائدة فيه ولن يباع ؛ لأن جميع السيدات مثلها يبعن أثاثهن فى نفس الوقت وفاء للضريبة ، وحيث أن الفقراء المعدمين الذين لا يقع عليهم عبء الضريبة، هم الذين سيشترون ، فسوف تباع كراسى شيبندال الفاخرة بسعر الدستة شلنا واحدا . ومائدة حجرة الطعام بسعر خمسة شلنات ، بحيث لا يفى ثمن أثاثها ، بتكاليف نقله وبيعه ووضعه فى المخزن . ولن يجد أمامه ما يفعله إلا أن يعود أدراجه خاوى الوفاض . ولن تجد الحكومة ما تفعله إلا أن تضع يدها على دخل ٥٪ فى العام لمدة ست سنوات وأربعة شهور ؛ وهذه الشهور الأربعة فى مقابل فوائد المبلغ فى سنوات الانتظار . وبعبارة أخرى ستصل الحكومة فى نهاية الأمر إلى هذه الحقيقة الجوهرية ، وهى أن الدخل هو الشىء الحقيقى ، أما رأس المال فهو شىء وهمى .

وحتى هذا الحل نفسه لن ينفع ولن يجدى فتيلا ، إذا ما فرضت هذه الضريبة كل عام ، شأنها شأن ضريبة الدخل ذلك لأن المرأة دافعة الضريبة ستجد أنها فى نهاية السنوات الست مدينة للحكومة بـ ١٨٠ جنيها بواقع ٣٠ جنيها دين فى العام مع أنها لا تتحصل إلا على ٥ جنيهات لتدفع منها كل هذه المبالغ. فستعرف المرأة أن من الأفضل لها أن تتخلى وتتنازل نهائيا عن دخلها ٥٪ إلى الأبد ، وتعول نفسها بعمل يدها وبكدها . وستعترف الحكومة أن الضريبة على رأس المال شىء مستحيل ، لسبب لا نقض فيه ولا إبرام ، هو أن رأس المال لا وجود له بعد أن أكله الناس وهضموه منذ وقت طويل .

ولكن هناك بالفعل ضريبة على رأس المال ، ويشار إليها كدليل على إمكان فرض مثل هذه الضريبة . عندما نموت ، تفرض ضرائب تسمى ضريبة التركات ، وتقدر على أساس القيمة الوهمية لتركاتنا وأموالنا ، إذا تركنا منها شيئا بعد وفاتنا . والسبب فى تمكن الناس من الوفاء بهذه الضريبة للحكومة ، هو أننا لا نموت جميعاً فى يوم واحد فى العام مثلا ، نحن لا نموت فى يوم ٥ إبريل من كل عام حتى يستحق دفع ضريبة التركات فى يوم ٣١ ديسمبر . ولكننا نموت فرادى وعلى فترات ، وببطء شديد ، ولا يموت منا فى كل ألف، إلا أقل من عشرين شخصا فى العام . ومن بين هؤلاء العشرين فى الألف ، لا يترك منهم أموالا أو أرضاً إلا اثنان على

أقصى تقدير ، وقد يُظن بأن ورثتهما يستطيعون بسهولة أن يبيعوا جزءا من دخل التركة بمال نقدى سائل ليسددوا به ضريبة التركات ، وسيجدون من الرأسماليين من يستطيع الشراء لأن آباءهم وأعمامهم لم يموتوا بعد . أولم يموتوا منذ وقت قريب . ومع ذلك فإن الحكومة تضطر للانتظار طويلا قبل أن تحصّل أموالها . وهذه الضريبة ظالمة . لا لأنها تصادر جزءا من التركة بأن تدخل الدولة شريكة للورثة معهم جنبا إلى جنب (ولا أدرى لماذا لا تفعل الدولة ذلك) ولكن لأن طريقة تطبيقها تتم بقسوة وبتحيّف شديد على بعض الناس دون بعضهم الآخر فربّ عقار ينتقل بالمـــوت ، من وارث إلى وارث ثلاث مرات فى مدة قرن من الزمان ، فلا يشعر قط بوطأة الضريبة . وربّ تركة تنتقل من وارث إلى آخر ثلاث مرات فى عام واحد ، (لو وقع وباء مثلا) فإذا بها قد تلاشت نهائيا بفعل هذه الضريبة ، ويتحول الورثة من الغنى المرجو إلى الفقر المدقع . فإذا خطر لك يا سيدتى أن تكتبى وصيتك ، فاحذرى أن تتركى أشياء ذات قيمة للفقراء من الناس ، فلو أنهم احتفظوا بها ، فربما اضطروا لدفع أموال عليها أكثر مما يطيقون للحكومة ، فى صورة ضرائب تركات . ومن المحتمل أن يلجأوا إلى بيعها لدفع المستحق عليهم .

وهذه الحقائق التى ذكرتها ، لا يلتفت إليها أحد ، ولا يريد أحد أن يفهمها إلا قليلا ، بدليل أن الكثير من العقلاء الذين لاشك فى قواهم العقلية ، يدأبون على عمل إحصائيات عجيبة ، عن دخل البلاد وبأنه يتراوح ما بين عشرة آلاف مليون قبل الحرب ، وبين ثلاثين ألف مليون بعد الحرب (كما لو كانت الحرب قد جعلت البلاد أغنى مما كانت ، مع أنها جعلتها أفقر مما كانت) ثم يتقدمون فعلا إلى مجلس العموم باقتراح فرض ضريبة على هذه الثلاثين ألف مليون ، كأنها ثروة حقيقية موجودة ، وأن تسدد من هذه الضريبة نفقات الحرب وتكاليفها . وكلهم يعلمون ، أنك لا تستطيعين أن تأكلى كعكتك ، ثم تحتفظين بها فى نفس الوقت ؛ ومع ذلك فهم يظنون أن المبالغ التى أنفقوها على الحرب المروّعة التى

خصناها (وتبلغ سبعة آلاف مليون) وأن أثمان المناجم والسكك الحديدية والمصانع وما إلى ذلك (وتبلغ فى حسابهم عشرين ألف مليون) يحسبون أنها مازالت موجودة لأن أرقامها مكتوبة ومسجلة فى دفاتر حسابات بنك إنجلترا ، وفى الميزانيات العمومية للشركات والترستات . ويظنون أننا بهذا أمة غنية بدرجة هائلة مهولة ، مع أننا وياللحسرة أمة فقيرة بدرجة مشينة مزرية ، ويثبت ذلك أمام كل ذى عينين ، لو نظر نظرة واحدة إلى حالة تسعة أعشار شعبنا .



سوق المال

والآن ياسيدتى ، وما زلنا نفترض أنك تمتلكين شيئا من المال الفائض عن حاجتك ، يمكننى أن أكون ذا نفع لك إذا ما بصرّتك بحقيقة ذلك المكان الغامض الذى تجرى فيه استثماراتك المالية ، والمسمى بسوق المال . أجل ربما كنت ذا نفع مادى لك إذا شرحت لك الحقائق عن سوق المال وما ينتابه من تقلبات فى الأسعار ، مما قد يزيد من دخلك على أحسن ما تحبين دون أن يكلفك هذا شيئا ، أو قد يبتلع أموالك فجأة بطريقة غامضة لا يستطيع أى رجل أن يفسرها لأية امرأة ، لأن الرجل لا يفهم سرها هو نفسه .

إذا قلنا إن هناك سوقا يباع فيها المال ويشترى ، لكان قولنا هراء لا معنى له . ولكن ظاهر القول فقط هو الهراء . يمكنك أن تقولى — ولا يعد قولك المنطق السليم — « أريد ما يساوى خمسة شلنات من سمك السلمون » ؛ ولكنك إذا قلت « أريد ما يساوى خمسة شلنات من المال » سخر الناس منك . إن ما يساوى خمسة شلنات من المال هى الخمسة الشلنات ؛ ثم من ذا الذى يريد أن يبادل خمسة شلنات بخمسة شلنات ؟ لا يوجد إنسان يبادل النقود بالنقود إلا صيارفة النقود ، الذين يشترون العملات وأوراق النقد الأجنبية ، ويبيعونها لك عندما تعتزمين السفر إلى الخارج .

وبالرغم من عدم وجود أى إنسان فى إنجلترا ، يريد شراء نقود إنجليزية ، فإننا غالبا مانرغب فى تأجيرها ، أو كما نقول فى العادة ، نرغب فى اقتراضها . وكلمة اقتراض وكلمة تأجير ، قد لا تعنيان دائما نفس الشىء . قد تقترضين غلاية من جارتك (وفى هذه الحالة نستعمل كلمة تستعيرين) ثم تعيدينها إليها فيما بعد وعليها كلمة شكر رقيقة . ولكن فى سوق المال ، لا وجود للشكر ولا للرقة : يجب

أن تدفعى ثمن ما حصلت عليه ، وأن تتقاضى ثمن ما أعطيته ؛ تلك هى طبيعة الأعمال التجارية . ومن المفهوم تماماً ، أن كل شىء تستأجرينه ، لا تعيدينه لصاحبه أبداً ، فأنت تستهلكينه فوراً وفى الحال . لو أنك طلبت من جارتك أن تقرضك — ليست علاية هذه المرة — بل رغيفا من الخبز وشمعة ، فمن المفهوم أنك سوف تأكلين الرغيف وتشعلين الشمعة ، ثم تعيدين لها ما أخذت فيما بعد ، بأن تعطيها رغيفاً طازجاً وشمعة جديدة . والآن إذا اقترضت نقودا ، فأنت فى الحقيقة تقترضين الأشياء التى تشترينها بهذه النقود : أى الخبز والشمع ، وغير ذلك من الأشياء المادية من جميع الأصناف ، مما تستهلك فى التو والساعة . فلو أنك اقترضت شلنا ، فإنما تقترضينه لشراء شىء يساوى شلنا ، ثم تستهلكين هذا الشىء أو تستخدمينه فى الحال . وأنت لا تدفعين هذا الشىء إلى دائنك : كل ما تستطيعين فعله ، هو أن تصنعى شيئا جديدا ، أو تقوى بأداء خدمة ما ، بحيث تتحصلين من وراء ذلك على شلن تدفعينه للدائن أو للدائنة . (وطبعاً يمكنك أيضا أن تقترضى شلنا آخر من شخص آخر ، أو تشحذينه ممن يتصدقون به عليك ، أو تسرقينه ؛ ولكن هذه صفقات لا تليق بمقام سيدة محترمة) . وفى جميع هذه الأحوال لا يستطيع الدائن أو الدائنة ، أن يستهلك الأشياء التى يقوم مقامها الشلن ، إلا بعد أن تسددى له شلنه . ولو أنك دفعت له مبلغاً إضافيا ، نظير انتظاره حتى موعد السداد ، فأنت فى الواقع قد استأجرت منه حق استخدام نقوده أو حق الانتفاع بها .

وفى تلك الحالة ، لن تكونى ملزمة قبله بأية التزامات كانت ، لأنك فى الواقع تقدمين له باقتراضك خدمة كبرى ، كما يقدم لك هو خدمة كبرى بإقراضك ؛ قد يبدو وهذا فى نظرك شيئا غير مفهوم ؛ ولكن تدبرى الأمر معى : كل نقود تقرض ، هى بالضرورة نقود فائضة ، لأن الناس لا يقرضون الآخرين نقوداً ؛ إلا بعد أن يكونوا قد انفقوا منها ما يكفيهم الضروريات معاشهم . فهذه النقود الفائضة ، ليست فى الواقع إلا رمزاً أو عنواناً سهل التداول ، يمثل أو يقوم مقام الأشياء المادية الفائضة عن الحاجة ، وبالأخص يمثل الطعام . والطعام يفسد ويتلف ويتلاشى إذا لم يستهلك فى الحال . فإذا تبقى عند جارتك رغيف

من مؤونتها الأسبوعية ، فلا شك أنك تقدمين لها خدمة كبرى ، إذا عرضت عليها أن تأكليه نيابةً عنها ، بشرط أن تعطيها وعداً بأن تعطيها رغيفا طازجاً فى الأسبوع التالى . والواقع أن المرأة إذا وجدت لديها هذا الرغيف الفائض من طعام أسرتها ، فإنها قبل أن تفكر فى إلقائه فى صفيحة الزبالة ، سوف تقول لجارتها « يمكنك أن تأخذى هذا الرغيف ، إذا أعطيتينى فى الأسبوع القادم نصف رغيف طازج » : ومعنى هذا أنها على استعداد لأن تضحى بنصف الرغيف ، فى مقابل الخدمة التى ستؤدّى لها ، بالحيلولة دون فقد الرغيف كله إذا ما ترك ليتعفن بطبيعته .

يسمى الاقتصاديون هذه التضحية ، فائدة سلبية . ومعناها أنك قد تدفعين لأشخاص نقوداً نظير قيامهم بالمحافظة على أموالك الفائضة من أجلك ، حتى تطلبيها ، بدلا من أن يدفعوا هم لك فى مقابل سماحك لهم بالاحتفاظ بها ، وهو ما يسميه الاقتصاديون فائدة موجبة أوفائدة طردية . وكلتا الفائدتين أمرهما مفهوم جداً ؛ والسبب الوحيد الذى يجعل الناس كل الناس يدفعون لك الفائدة عندما تقرضينهم ، ولا يجعل أى شخص يدفع لك مليما واحدا عندما تقترضين منه ، هو أن نظامنا القائم على عدم المساواة فى التوزيع ، لا يسمح إلا بوجود عدد قليل جدا منا ممن لديهم أموال أموال فائضة ليقرضوها ، وعدد كبير جدا منا ممن لديهم أقل مما هم فى حاجة إلى استهلاكه فى الحال ، مما يجعل الكثيرين على استعداد دائم لأن ينفقوا الأموال الفائضة فى الحال ، بل على استعداد لأن يسددوها كاملة فيما بعد ، فى صورة بضائع وأشياء جديدة طازجة ، مضافاً إليها ثمن انتظار الدائنين حتى وقت السداد وقد اعتاد الاقتصاديون أن يسمّوا عملية الدفع هذه : « جزاء الحرمان » أو « ثمن تأجيل المتعة » وهو اسم سخيف ، لأن الناس لا يكافأون على حرمانهم من تناول غداء ثان فى نفس اليوم ، أو على حرمانهم من ارتداء ست بذلات فى وقت واحد ، أو على حرمانهم من السكنى فى عشرة منازل فى وقت واحد : بل على العكس ، أولى بهم أن يشكروا أى إنسان ، يقوم بالانتفاع بهذه الأشياء الفائضة بدلا منهم ، ثم يدفع لهم فائدة عليها . ولو كان عندنا بدلا مما هو حادث الآن ، كثيرون من الأغنياء ، وحفنة ضئيلة من الفقراء ، فإن أصحاب

البنوك فى هذه الحالة ، سيطالبونك بثمن ، باهظ نظير احتفاظهم بأموالك عندهم ؛ فى هذه الحالة ستصبح العبارة المكتوبة على شاهد الفارس الميت فى لوحة وات Watt [1] الشهيرة « كل ما ادخرته ، خسرته » عبارة صحيحة تماماً بمفهومها المادى كما هى صحيحة بمفهومها المعنوى والروحى . ففى تلك الحالة ، أيضا ، لو كان عندك ١٠٠ جنيه فائضة وتريدين ادخارها للعام القادم ، فسوف تحملينها إلى مدير البنك ، ليحتفظ لك بها ، وسوف يقول : « آسف يا سيدتى ؛ ولكن جنيهاتك المائة لن تبقى كما هى . إن أقصى ما يمكننى أن أعدك به ، هو مبلغ ٧٠ جنيها أعطيها لك فى العام القادم (أو خمسين أو عشرين أو خمسة على حسب الحالة) ؛ وسيكون من حسن حظك إذا حصلت على هذا المبلغ ، مع ما لدينا من أموال كثيرة مدّخرة ، وأنصحك نصيحة أخوية أن تعدلى عن فكرة الادخار . خير لك أن تزيدى من نفقاتك وتكثرى من مصروفاتك ، وأن تتمتعى بنقودك قبل أن تتعفن وتفسد الأشياء التى تمثلها وتقوم مقامها . إن أعمال البنوك لم تعد كما كانت فى الزمن الماضى » .

هذا لا يمكن أن يحدث فى ظل الرأسمالية ، لأن الرأسمالية تقوم بتوزيع الدخل القومى ، بحيث تكون الكثرة من الفقراء والقلة من الأغنياء فاحشى الثراء . ومن ثم ، فإن فى وسعك أن تطمئنى ، إلى أنك تستطيعين أن تقرضى كل ما عندك من مال فائض (أى تستثمرينه) ، وإلى أنهم سيدفعون لك كذا وكيت فى نهاية العام فى نظير إمهالك لهم فى الدفع ، وسيستمرون على هذا الوضع حتى يسدد المدينون ما اقترضوه منك . والمبلغ المدفوع نظير الإمهال أو الانتظار اسمه فائدة ، أو كما فى الإنجيل يسمّى ربا ، والفائدة هى الاسم المؤدب أو المهذب للربا . وبالاختصار ، يقوم المدين باستئجار مالك الفائض والاستفادة منه ؛ وليس ثمة شيء يمسّ الشرف أو الأمانة فى هذه الصفقة . فأنت تسلمّين مالك النقدى أو السائل (رأس مالك) إلى المدين ؛ ويتعهد المدين بأن يدفع لك مبلغاً سنوياً أو شهرياً أو أسبوعيا إلى أن يحين أجل تسديد الدين .

---

(١) Watt أنطوان وات الرسام الفرنسى ١٦٨٤ — ١٧٢١ .

وسوق المال ، هى مكان فى المدينة تتم فيه عملية شراء الدخول السنوية بمبالغ سائلة جاهزة من المال الفائض . أما الدخل السنوى الذى تستطيعين شراءه بمبلغ ١٠٠ جنيه (والمائة هى رقم القياس المتفق عليه) فيتفاوت من يوم إلى يوم ، بحسب ما هو متوفر فى السوق من المال الفائض المعروض للتأجير ، وبحسب المتوفر أيضا من الدخول المعروضة للبيع . ويتفاوت أيضاً بحسب ما فى الدخل من ضمانات ، أى بحسب تعرّضه للتقلبات من سنة لأخرى . فإذا أخذت المائة جنيه الفائضة عندك ، إلى سمسارك أو مولك ، لكى يستثمرها لك (أى لكى يؤجرها لغيرك فى مقابل دخل سنوى فى سوق المال) يمكنه فى اللحظة الراهنة ، وأنا أكتب هذه السطور (١٩٢٦) أن يحصل لك على ٤٫٥ جنيه كل عام كدخل سنوى ثابت ، أو يحصل لك على ٦ جنيهات كل عام مع احتمال صعود هذا الرقم أو هبوطه ، أو يحصل لك على ١٠ جنيهات فما فوق ، إذا كنت ذات روح رياضية معامرة ، وجازفت بمالك كله ، بحيث يعود لك أو لا يعود .

ولا يحشر الفقراء أنوفهم فى سوق المال الرسمى ، لأنهم لا يستطيعون أن يقدموا ضماناً عندما يريدون أن يقترضوا مالا سائلا من أى إنسان ، غير تاجر الرهونات سوى أن يتعهدوا بدفع كذا وكذا كل أسبوع من واقع أجورهم . وهذه الأجور أضعف وأقل ضماناً بكثير من شهادة الأسهم ، أو من عقد إيجار الأطيان ، فعلى الفقراء لذلك أن يدفعوا أسعاراً عالية جداً ثمناً لما اقترضوه . مثلا تستطيع امرأة فقيرة كادحة ، أن تستأجر شلنا ، بسعر بنس فى الأسبوع . وهذا هو السعر المعتاد ؛ وهو يبدو معقولا جداً فى نظر الفقراء المدقعين . ولكنه أكثر مما تدفعه الحكومة نظير استئجارها الأموال بثمانى مرات ونصف . إن معناه أن الفقراء يستدينون بسعر : ٤٣٣٫٥ جنيه لكل مائة جنيه فى العام أو كما نقول فى العادة إنهم يستدينون بفائدة قدرها ٤٣٣٫٥٪ : وهو سعر لا يحلم به أى رجل غنى ولا يمكن أن يخطر بباله أن يدفعه . وكلما ازداد فقرك ، كلما ارتفع سعر الفائدة التى تقترضينه بها ، لأن احتمال عدم السداد من جانبك ، يكون أكبر . فإذا طالعت الصحف ، وقرأت فيها أن سعر تأجير المال قد تم تثبيته عن طريق بنك إنجلترا

(وهذا هو السبب فى تسميته بسعر البنك) بخمسة فى المائة أو أنه خفض إلى أربعة ونصف فى المائة ، أو رفع إلى ستة فى المائة أو غير ذلك ، فلا تحسبى أبداً أنك أو أى شخص آخر يستطيع أن يستأجر النقود بهذه الأسعار : إنها تعنى فقط أن الأشخاص الموثوق فيهم أى المتأكدين تماماً من قدرتهم على الدفع والسداد ، مثل الحكومة أو المموّلين الكبار أو بيوتات الأعمال والتجارة ، هؤلاء فقط يمكنهم أن يقترضوا من البنوك بهذه الأسعار المحددة . وتتقلب هذه الأسعار بحسب كمية الأموال الفائضة المتوفرة فى السوق للإقراض ، لا بحسب احتمال عجزهم عن السداد . ومهما انخفضت تلك الأسعار ، فإن على المرأة الغسالة مثلا أن تدفع ٤٣٣½ ٪ فائدة على قروضها ، لاحتمال عجزها عن السداد وهو احتمال كبير ، ولأن تكاليف الإقراض بمبالغ صغيرة تعد بالشلنات وتكاليف تحصيلها وتحصيل فوائدها كل أسبوع هى تكاليف كبيرة نسبيا ؛ أكثر بكثير مما تتكلفه ملايين الجنيهات المقترضة ، وتحصّل فوائدها كل ستة شهور ، ولسبب ثالث هو أن الغسالة امرأة جاهلة وعاجزة ، ولا تعرف حقيقة أمر المرابى الذى يقرضها ، بل تعتبره أعز أصدقائها ، أو الصديق الذى تلجأ إليه فى الشدائد ، مع أنه يتقاضاها فائدة أفحش من التى يتقاضاها من مليونير بعدة أضعاف .

وتتفاوت أسعار الأموال أيضاً ، بحسب الغرض الذى من أجله أقرضت . وأنت تهتمين بسوق المال بصفتك دائنة لا مدينة ، وهذا ما أرجوه . ولكن لا بأس عليك إذا كنت من مقرضى الأموال بالفائدة (وأنا أكرر ، أنه ليس فى ذلك ما يشين) فلن يسمى إنسان أموالك المستثمرة ، ديوناً أو قروضاً . ولكنها رغم كل هذا ديون وقروض . والفرق الوحيد فيها هو أنها ديون مدفوعة لا إلى أفراد ، بل إلى شركات مساهمة بشروط خاصة . ويقوم رجال الأعمال فى المدن ، كل يوم بتأسيس أمثال هذه الشركات ، ويطلبون منك أن تقرضيهم أموالك لكى يبدأوا فى مشروع كبير ، قد يكون افتتاح محل فى الشارع المجاور ، أو خط أوتوبيس يسير فيه ، أو نفق يخترق جبال الآنديز ، أو ميناء على المحيط الباسيفيكى ، أو منجم ذهب فى بيرو ، أو مزرعة مطاط فى الملايو ، أو أى مشروع تجارى يظنون أنه سيدرّ عليهم الأرباح . ولكنهم لا يقترضون منك بهذا الشرط

البسيط الذى ينص على رد المال فى وقت معين ودفع قيمة استئجاره ؛ إنهم يعرضون عليك أن المشروع عندما ينهض وينشأ ، سيصبح ملكا لك أنت وجميع زملائك الدائنين (ويطلق عليهم اسم حملة الأسهم) ؛ وهكذا فبعد أن يبدأ المشروع فى الإنتاج وجلب الأرباح ، توزع الأرباح عليكم جميعاً ، كل بحسب مقدار الأموال التى أقرضها أو ساهم بها . ومن الناحية الأخرى ، إذا لم يحقق المشروع أية أرباح ، فسوف تخسرين أموالك . وعزاؤك الوحيد فى هذه المصيبة ، هو أنك لن تخسرى أكثر من أموالك . فلن يدقوا على بابك ويطالبوك بالديون التى وقعت فيها الشركة مثلا ، إذا كانت قد أنفقت أموالا أكثر من التى أقرضتها لها . وهم يقولون فى ذلك : « إن مسؤوليتك محدودة ؛ وأسهمك أسهم ذات مسؤولية محدودة » .

هذا مشروع فيه مجازفة كبيرة ؛ وتعمد هذه الشركات بسبيل تشجيعك إذا كنت هيّابة (أو نقول إذا كنت حذرة ؟) إلى أن تطلب منك أن تقرضيها أموالك الفائضة بسعر محدد ، مثلا بسعر ستة أو سبعة فى المائة ، ويكون معلوماً أن هذه الفائدة تدفع قبل أن يحصل أى من المقرضين الآخرين العاديين على شىء ؛ ولكنك لا تحصلين على نقود زيادة عن هذا السعر ، مهما بلغت أرباح المشروع فى المستقبل . ولو قبلت هذا العرض ، قيل إنك حاملة سندات أو حاملة أسهم ممتازة فى الشركة ؛ أما الآخرون فيسمون حملة أسهم عادية . وهناك أنواع قليلة أخرى من السندات ومن الأسهم العادية ؛ ولكنها جميعاً وسائل وطرق متعددة لتأجير الأموال الفائضة : والفروق الوحيدة بينها ، هى فى الشروط التى تؤجرينها بها .

وبعد أن يكون لك سهم فى شركة ، وتجنين منه دخلا ، يمكنك فى أى وقت ، إذا أعسرت أو احتجت إلى أموال نقدية ، أن تبيعى هذا السهم ، بالسعر الذى يساويه فى سوق المال ، وسوف يشتريه منك شخص عنده مال فائض ، يرغب فى « ادخاره » بمبادلته بدخل سنوى . أما الإدارة أو المصلحة التى يتبعها سوق المال ، حيث تباع الأسهم وتشترى بهذه الطريقة فاسمها : بورصة الاوراق المالية . وإذا أردت أن تبيعى أسهماً ، يجب أن تستخدمى وكيلا (يسمّى سمسار أوراق مالية) فيحمل معه أسهمك ويذهب بها إلى البورصة ويطلب من وكيل آخر (اسمه مياوم) « أن يحدد له سعراً » (تسعير المياوم) ووظيفة المياوم هى أن

يعرف قيمة السهم ، بحسب التقديرات المحتملة للشركة ، وبحسب مقدار الأموال الفائضة المعروضة للبادلة كدخول ، وبحسب كمية الأسهم المعروضة للبيع . وإياك إياك أن تنظرى باحتقار إلى المياومين : فهم أشخاص مهمون جداً ، ويعتبرون أنفسهم سادة فى سوق المال ، وبيدهم زمام السيطرة على الأعمال المالية ، أكثر مما هو متاح لسماسرة البورصة .

أما الوظيفة القانونية لبورصة الأوراق المالية ، فهى إنجاز عمليات البيع والشراء هذه ، لأسهم الشركات القائمة فعلا . ولكنها أيضا ، مشغولون دائما بلعبة أو مباراة عجيبة اسمها المضاربة ، حيث توضع أسعار خيالية ، لأسهم خيالية ، ولكن بالله عليك دعينا من الخوض فى هذا الآن . ولنقصر اهتمامنا فى الوقت الحاضر ، على أن الأسهم المتداولة فى البورصة ، كلها تقريبا فى شركات قائمة بالفعل . وهذا هو الجانب المهم فى الموضوع من الزاوية القومية بوجه عام . فلا أهمية فى استخدام المـــال الفائض لشراء أسهم فى شركات قديمة ، ولكن الأهمية هى فى استخدامه لإنشاء شركات جديدة ، أو على الأقل للتوسع فى الشركات والمؤسسات القائمة . والأعمال التى تجرى والصفقات التى تعقد فى بورصة الأوراق المالية ، ليست دليلا على هذا ، بل ربما لم يكن لها أية علاقة به . إفرضى مثلا أنك تملكين مالا فائضا قيمته ٥٠,٠٠٠ جنيه ثم قمت باستثمار المبلغ كله فى أسهم السكك الحديدية ! فأنت بهذه الأموال ، لم تضيفى ياردة واحدة إلى خطوط السكك الحديدية الموجودة ، ولا قطارا واحدا إلى القطارات الموجودة ، بل إن أموالك هذه لن تزود قطاراً موجوداً بمدفأة احتياطية للأقدام . إن أموالك لن يكون لها أدنى تأثير على السكك الحديدية . وكل ما يحدث هو أن اسمك سوف يحل محل اسم آخر أو أسماء أخرى فى قائمة حملة الأسهم ، وأنك فى المستقبل ستحصلين على دخول أصحاب هذه الأسهم التى كانوا سيحصلون عليها إذا لم يبيعوا لك أسهمهم . هذا وبالطبع ، سوف يضعون أيديهم على مبلغك الـ ٥٠,٠٠٠ جنيه ليصنعوا به ما يشاءون . فربما أنفقوه على موائد القمار فى مونت كارلو ، أو فى حلبة السباق البريطانية ؛ أو ربما قدموه منحة ، تضاف إلى رصيد حزب العمال . وقد تستنكرين بشدة ألعاب القمار ؛

وقد يعقل لسانك الفزع الأكبر ، إذا ذكر حزب العمال ، وقد تقولين . « آه لو أنى علمت أن هذا سيحدث لأموالى ، لاشتريت أسهمى من أناس ذوى مبادئ وأخلاق أطمئن إليهم وأعرفهم معرفة جيدة ، وأثق بهم وفى أنهم لن يبددوا أموالى فى نزق وطيش على هذه الصورة ، ولما أعطيتها لذلك المياوم الوغد الذى لا ضمير له أكثر مما لآلة تسجيل النقود الحديدية ، ولا يبالى بما يكون من أمر نقودى » .. ولكن استنكارك سيذهب سُدى . وفى الواقع ، ستجدين نفسك مضطرة لشراء اسهمك من شركات ثابتة قائمة وفى بورصة الاوراق المالية ؛ وستجدين أموالك لم تذهب أبداً إلى الشركة التى تشترين أسهمها ! أما مصيرها الحقيقى فهو أمر لا يد لك فيه ولا سلطان لك عليه . وربّ يوم يمر على بورصة الاوراق المالية ، يضاف فيه مئات الألوف من الجنيهات من الأموال الفائضة ، إلى رأس المال الصناعى فى البلاد ، ولكن الواقع أن هذه الأموال قد يكون مصيرها إلى التبديد والضياع بإنفاقها على الكماليات وأسباب الفخفخة ، أو على أبواب الرذائل المهلكة . ولا أقول شيئا عن احتمال تصديرها إلى الخارج لتأسيس مشروعات أجنبية قد ينتهى بها الامر إلى الاستيلاء على أعمال الشركة الأصلية التى اشتريت أسهمها فى البداية ، وتنتهى بك إلى حضيض الفقر والإملاق .

والآن سوف تقولين إنه ما دام الأمر كذلك ، فسوف تحرصين كل الحرص ، على ألا تشترى أسهما إلا إذا كانت أسهماً جديدة فى شركات جديدة ، وترسلين نقودك مباشرة إلى بنوك هذه الشركات على حسب الاستمارة المرفقة مع الدعوة للاكتتاب . ولن تسمحى لأى سمسار أو مياوم أن يعلم شيئاً عن الموضوع ، وبهذا تتأكدين من أن أموالك ستستغل فى خلق مشروعات جديدة ، تضمها إلى موارد البلاد الإنتاجية فى الصناعة . ولكن يا سيدتى العزيزة ، إنك سوف تخسرينها كلها إذا لم تأخذى حذرك ، وإذا لم تحاطى علماً بمثل المخاطر والاحتمالات الممكنة ، وإذا لم تكونى ذكية أريبة فى المسائل المالية : إن تأسيس الشركات الجـــديدة من أشد الأعمال غدراً وخيانةً ، وتكتنفه من كل جانب الفخاخ والأحابيل . ويؤسفنى كل الأسف أن أقول هذا القول . ولكنه الواقع — فقد أصدر البرلمان المرسوم تلو المرسوم — وبدون نتيجة كبيرة ، للحيلولة بين

النصابين ، وتأسيس الشركات ذات الأهداف الزائفة ، ولكن ما أن يجمعوا الأموال التي يستطيعون جمعها من بيع الأسهم ، حتى يقعدوا عن بذل أية جهود جدية لتحقيق تلك الأهداف ، وإنما يكتفون باتخاذ مكاتب لهم ، ويبعثون بطلبيات ويعينون أنفسهم مديريين ومشرفين وسكرتيرين وفي أية وظيفة يتقاضى عليها مرتب ، ويقبضون العمولات على جميع الطلبيات ، فإذا ما قسموا الغنيمة بينهم بهذه الطريقة (وهي طريقة قانونية تماما) أعلنوا أن الشركة قد فشلت وأنهم قاموا بتصفيتها . وكل ما تستطيعين أن تفعليه في هذه الحالة ، هو أن تذهبي إلى اجتماع حملة الأسهم ، وتحدثي هناك ضجة وشغبا ، مع إبداء الحرص ألا تتفوهي بكلمة في حق النصابين ، وألا تقولي لهم رأيك فيهم . لأنك لو فعلت ، فسوف يتخذون إجراءات سريعة ضدك ، ويرفعون عليك قضية جنحة مباشرة بتهمة السب العلني ، ويحصلون منك على تعويض . ولكن الضجة والشغب لن تستنقذ لك أموالك . وإن مجموع الأموال المسروقة من النساء البريئات بهذه الطريقة ، يبلغ رقماً مذهلا في كل عام ؛ وتخدع السيدات بشركات وهمية لإنشاء خطوط أوتوبيس ، لو كانت حقيقية ، لكان الاستثمار فيها عملاً مفيداً للصالح العام ، وعين العقل . ولكن السيدات يخدعن بتلك الشركات التي لا كما يدل ظاهرها على باطنها كما يخدعن بشركات أخرى تزعم أنها ستحفر منجماً للذهب لاوجود له ، وأمرها مشكوك فيه من أول وهلة ، وظاهرها مكشوف مثل باطنها . و . . . وحتى لو تمكنت من تجنب النصابين ، خصوصاً الذين يجيدون وضع أحابيلهم بحيث تبدو شركاتهم كأنها ناجحة ، وبحيث يزعجهم نجاحها الزائف ، كما ينزعج اللص إذا ما دعي لتناول الغداء في بيت سطا عليه من وقت قريب ؛ أجل . حتى لو تمكنت من الإفلات من هؤلاء الدهاة الخاتلين فربما وقعت فيما هو أدهى وأمر . فقد تغريك شركات أسسها أناس شرفاء متحمسون حقاً وصدقاً لمشروعاتهم ، ويبرر هذه الحماسة النجاح المؤقت الذي تلقاه الشركة في أول أمرها ، وأنهم يبذلون كل جهودهم وخلاصة طاقاتهم فيها . ولكن هذا الطراز من الرجال يقعون دائماً في غلطة إساءة التقدير للتكاليف المطلوبة . فالشركة جديدة ، وليست لديهم الخبرة التي توجههم التوجيه السليم ، وإنما لديهم الحماسة التي تقودهم إلى

الضلال المبين . فبينما هم فى منتصف الطريق إلى النجاح ، إذا بجميع أموال الأسهم قد نفدت ؛ وإذا بهم يضطرون إلى بيع كل ما أقاموه وكل ما بنوه ، لشركة جديدة أخرى أسست خصيصاً على جناح السرعة لتستغل ورطتهم ، ولتشترى منهم كل شيء بثمن التراب . وأحياناً تلقى الشركة الجديدة مصير سابقتها ، فتشتريها شركة ثالثة . أما الشركة التى يقدّر لها النجاح فى النهاية ، فربما قامت على أموال وجهود ثلاث أو أربع طبقات من الروّاد المغامرين، الذين أعوزهم المال فى منتصف الطريق ، ولم يكملوا ما بدأوه . ورجال الأعمال المحنّكون فى دوائر الأعمال ، يعرفون كل هذه الحقائق ، ويرقدون فى الانتظار متربصين حتى تحين اللحظة المناسبة ، لحظة النجاح النهائى للشركة . أو كما قال واحد منهم : « إن أرباحك تأتى إليك ، إذا ساهمت بأموالك فى الشركة ، عند إعادة تكوينها للمرة الثالثة » . فى هذه الأحوال تصبح المساهمة فيها استثمارا ممتازاً ومضموناً . أما حملة الأسهم الأصليون الذين كانت لديهم البصيرة والنظر البعيد ، ليتنبأوا بهذا المستقبل الباهر لمشروعهم ، وكانت لديهم الأموال والحماسة الكافية للبدء فيه ، فقد اكتسحوا اكتساحاً من الميدان ، وأخلى الطريق منهم . ويكتفون بالتطلع فى حسرة إلى آمالهم التى تحققت على غير أيديهم ، ويختلسون النظرات من خلال نوافذ المصانع التى أقاموها بجهودهم وهم متحسرون ؛ وهم بهذا لا يُعتبرون مثلاً يحتذى ، بل عبرة لمن يعتبر ، وعظة بالغة لمن يأتى بعدهم من المستثمرين .

وفى وسعك أن تتحاشى كل هذه المجازفات الخطرة ، إذا امتنعت عن التدخّل فى شركة جديدة . وخير لك تتبعى الطريق الأسلم عاقبة ، وتلجأى إلى سمسارك ليشترى لك أسهماً فى شركة قديمة ثابتة الدعائم . صحيح إنك لن تصلحى من أمرها شيئاً ، بل لن تملكى من أمرها شيئاً ، ولكنك على أية حال ستكونين مطمئنة إلى أنها ليست شركة وهمية ، ولم تبدأ برأس مال غير كاف ، ولن تتعرض فى المستقبل لخطر الإفلاس . حذار إذن من المشروعات الجديدة ! حذار من أن تندفعى وراء أوهام الصالح العام وإفادة الدخل القومى ! ثم حذار من ذوى الأحلام العريضة عن المستقبل وخصوصاً إذا كانوا مخلصين فى حماستهم ؛ ضعى نقودك فى المكان المأمون . أقرضى الحكومة أو البلديات ما استطعت إلى ذلك

سبيلا . فبالرغم من قلة الدخل ، إلا أن الاستثمار العام أكثر ضماناً وأعظم نفعاً من أي استثمار خاص . فإذا وجدت الصحفيين يمجدون النظام الرأسمالي ، وأنه يعطي الحافز الرائع للإقدام على تلك المشروعات التي حذرتك منها ثلاثاً ، فأرجوك أن تضبطي مشاعرك ، وتتمعي تلك الرغبة التي استبدت بك والتي لا تليق بسيدة محترمة ، لكي تردّي عليهم كما فعـــل خادم الكنيسة في أساطير إنجولدسبي Ingoldsby Legends [1] ، والذي سئل عن معنى الشك ، فلم ينبس بكلمة ، وإنما ردّ بوضع إبهامه على طرف أنفه ، ثم بسط أصابع يده الأخرى .



(١) Ingoldsby Legends مجموعة قصص ساخرة معظمها شعرية . مؤلفها رتشارد هاريس بارهام R. H Barham وكان يتخذ لنفسه اسما مستعارا هو توماس إنجولدسبي .

المضاربة

كنت طيلة الفصل السابق أفترض أنك رأسمالية . وفى هذا الفصل سأفترض أنك مقامرة ، أو فيك شيء من روح المقامر ونفسيته . وحتى إذا كنت تستبشعين القمار والمقامرة ، ففى ظروفنا الاجتماعية الحاضرة ، مايتحتم عليك الإلمام بأكبر قدر من المعلومات عن هذا الموضوع ، وهذه المعرفة شيء ضرورى ينبغى أن تتزوّد به . فأنت مثلاً إذا لم تعرفى شيئاً من ذلك ، ربما وقعت على مقامر أو وقع هو عليك ، ثم تزوجته ، بعد أن أكد لك وأقسم بمغلظ الأيمان أن يده لم تمس ورق اللعب ، وأنه لم يجلس قط إلى مائدة روليت ، ولم يراهن على حصان واحد فى حياته ، وأنه متفرغ كلية لشيء واحد فقط ، هو ممارسة العمليات المالية فى بورصة الأوراق المالية . ثم إذا بك تكتشفين بعد الزواج ، أنه فى أسبوع من الأسابيع يدفعك للانفاق عن سعة ، وتبديد النقود كما تبددين الماء ، وفى أسبوع تال ، يحتج أمامك بالعوز والإملاق وبأنه ليس معه ثمن قبعة جديدة لك . وباختصار قد تجدين نفسك وقد أصبحت تلك المخلوقة البائسة الشقية ، زوجة المقامر ، مع أنها ليست مقامرة بطبيعتها أو باستعدادها .

منذ صفحة أو صفحتين مضتا من هذا الكتاب ، أبديت لك ملاحظة عابرة عن اللعبة أو المباراة التى تدور فى حلبة البورصة ، وسميتها مضاربة . وقلت إن فيها تدفع الأثمان الخيالية فى أسهم خيالية . والآن سأشرح لك هذه اللعبة وأصولها . وأتركك لذوقك ولضميرك ، لتحدّدى موقفك منها ، هل تتجنبينها ، أم تقذفين بنفسك فى حلبتها . إن المضاربة فى البورصة هى أوسع أشكال المقامرة انتشاراً ، وأعظمها إثارة فى وقتنا الحاضر ، وهى ثمرة من ثمرات النظام الرأسمالى .

ولكى تتمكنى من فهم المضاربة ، لابد وأن تعرفى مقدماً ، أن من الممكن جداً

أن تذهبي إلى بورصة لندن للأوراق المالية ، وتشترى هناك سهماً من الأسهم ، دون أن تدفعي ثمناً له ، ومن الممكن أيضاً أن تبيعي سهماً دون أن تسلمي بيدك شهادة بالسهم ، وذلك حتى يحين يوم الدفع أو « آخر أيام التصفية » . وربما لا يأتى هذا اليوم إلا بعد أسبوعين . وقد لا تتضح لك لأول وهلة أهمية هذا التأجيل ؛ ولكن استعيدى إلى ذاكرتك ما سبق أن قلته لك عن تقلبات الأسعار المستمرة ، أسعار الدخل (الفوائد) وأسعار المال الفائض فى سوق المال ! ولتتصورى مدى تلك المطامع والمخاوف التى يخلقها فى نفوس الناس ، ازدهار الشركات المساهمة أو تدهورها ، كلما نمت مشروعاتها أو انكمشت ، وحالة المحصول ، هل هو وفير أم شحيح : سواء أكان المحصول ، محصول مطاط أم بترول أم فحم أم نحاس أم محصولات زراعية كذلك . وهذا يعنى أن النقود التى ستوزع بين حملة الأسهم ستكون كثيرة أو قليلة كل عام . ويعنى أيضاً كثرة أو قلة فى الأموال الفائضة المتوفرة لشراء الأسهم من السوق . وتتقلب أسعار الأسهم من سنة إلى سنة ، وليس هذا فحسب ، بل من يوم إلى يوم ومن ساعة إلى ساعة ، بل فى فترات الهياج فى بورصة الأوراق المالية قد تتقلب الأسعار من دقيقة إلى دقيقة . والسهم الذى كانت تقدر قيمته بمائة جنيه منذ سنوات أو قرون ، عند البدء فى شركة جديدة ، قد يدر على صاحبته اليوم دخلا سنويا قدره ٥٠٠٠ جنيه . أو قد يدر عليها ثلاثين شلنا أو لا شىء على الإطلاق أو قد يدر عليها كل هذه جميعاً الواحدة بعد الأخرى . وهذا السهم الذى كان يكلف صاحبته ١٠٠ جنيه عند بداية الشركة ، قد تتمكن من بيعه فى لحظة من اللحظات بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه وفى لحظة أخرى بمبلغ ٣٠ جنيها فقط وفى لحظة ثالثة قد لا تتمكن من من بيعه قط بأى مبلغ أو حتى مجاناً . وعندما تفتح صحيفتها اليومية فى الصباح ، ستنظر فى صفحة المال والتجارة ، وما فيها من قوائم للأسعار فى الأمس . أسعار الأسهم والحصص ، لترى مدى ما وصلت إليه من غنى فى يومها ؛ ومن النادر أن تجد نفسها رابحة أو أن أسهمها تحتفظ بقيمتها ثابتة مدة أسبوع ، إلا إذا كان لها من الحصافة والفطنة ما يجعلها تقرض أموالها للحكومة أو للبلدية (وفى هذه الحالة سيقوم المجتمع بدور الضامن لها) بدلا من وضعها فى يد الشركات الفردية .

والآن اجمعى هاتين الحقيقتين أمام بصرك : التقلبات المستمرة فى أسعار الأسهم ، والقاعدة التى تسير عليها بورصة لندن وهى عدم الحاجة لدفع ثمن الأسهم أو تسلمها إلا فى يوم الدفع التالى . وافرضى أنك لا تملكين شروى نقير، وليس فى حوزتك سهم ولا قيراط تبيعينه ! وافرضى أنك عرفت من مصدر أو آخر أن أسعار شركة معينة (ولنسمها شركة « ا ») على وشك الصعود فى خلال أيام قليلة ! وافرضى أنك عرفت أيضا أن أسعار الأسهم فى شركة أخرى (ولنسميها شركة « ب ») على وشك الهبوط . لو كانت معلوماتك صحيحة ، فكل ما عليك هو أن تجمعى بعض الأرباح من ذلك . وذلك بأن تشترى أسهما من شركة « ا » وتبيعى أسهما من شركة «ب» . وقد تقولين « كيف لى أن أشترى أسهما بدون نقود ، أو أن أبيعها بدون شهادات بها ؟» والجواب على هذا بسيط للغاية : لا حاجة بك إلى إبراز نقودك أو شهاداتك إلا فى يوم الدفع . وقبل أن يحل هذا اليوم الموعود ، يمكنك أن تبيعى ثانية أسهم شركة « ا » بأكثر مما اشتريتها به بالأجل (شكك) ؛ ويمكنك أن تشترى ثانية أسهم شركة « ب » بشهاداتها بسعر أقل مما تظاهرت بأنك ستبيعينها به . وفى يوم الدفع ، ستحصلين على النقود من الذين بعت لهم ، وعلى شهادات الأسهم من الذين اشتريت منهم ؛ وبعد أن تدفعى ثمن أسهم شركة « ا » ، وسلمت شهادات شركة « ب » ، ستعودين إلى بيتك وفى جيبك الفرق بين السعرين فى اليوم الذى بدأت فيه بالبيع والشراء ، وفى يوم الدفع . مسألة بسيطة ؛ أليست كذلك ؟

هذه هى لعبة المضاربة . وتلك هى أصولها وقواعدها ، إن كان لها قواعد أو أصول . ولن يلومك أحد إذا خضت فيها خوضاً ؛ ولكنهم فى البورصة سيسمونك «ثوراً» لأنك تظاهرت بشراء أسهم «ا». وسيسمونك « دبّا » لأنك تظاهرت ببيع أسهم «ب» . وتلك كلمات رمزية تعنى فى لغة رجال البورصة أن «الثور» هو المضارب للصعود أو المشترى الذى ليست عنده النية للتسلّم ، و «الدب» هو المضارب للهبوط، أى البائع الذى ليست لديه النية للتسلم . وإذا دفعت مبلغاً صغيراً لتحصلى به على أسهم تخصص لك فى شركة جديدة ، على أمل بيعها بمكسب ، قبل أن تلزمى بدفع باقى الثمن ، فسوف يسمونك « غزالا » أو « وعلا » ، ومعناه

بلغة أهل البورصة ، الشخص الذى يكتتب فى أسهم جديدة بغرض بيعها بربح . ولو أنك سألتنى لماذا هذه التسميات المذكّرة ، ولماذا لا يسمونهم بقرة أو دبة أو غزالة ، فالجواب على ذلك هو أن بورصة الأوراق المالية قد أسسها الرجال ومن أجل الرجال ، وبالتالى فهى مُذكّرة من أول أمرها إلى نهاية أمرها.

ولكن قد تقولين لنفرض أن تقديرى كان خاطئاً ! فماذا يكون من أمرى ؟ أفرض أن سعر أسهم « ا » انخفض بدلا من أن يرتفع ، وسعر أسهم « ب » ارتفع بدلا من أن ينخفض على حسب ما قدرت . فليكن ذلك . وهو شىء كثير الحدوث إما بسبب أحداث غير متوقعة لم تحسب الشركات حسابها ، وإما لأنك قد أخطأت فى تقديراتك . ولكن لا بأس عليك من هذا . ولا يداخلنك فزع أو حزن ؛ فخسارتك لن تتجاوز الفرق فى الأسعار ؛ وهذا الفرق فى العادة لن يتعدى جنيهات قليلة حوالى خمسة أو عشرة جنيهات فى كل مائة جنيه كنت تتعاملين بها ، ويمكنك أن ترهنى ملابسك وأثاث بيتك لتسدديها ثم تحاولى من جديد تجربة حظك . بل يمكنك أن تسعى « لتأجيل حساباتك » ليوم الدفع التالى إذا ما دفعت غرامة « كونتانجو »[1] وهى غرامة يدفعها المضارب على الصعود لتأجيل التسلم ليوم التصفية التالى . هذا إذا كنت « ثوراً » . أو إذا ما دفعت « بدل تأجيل » إذا كنت « دبّا » ، أى إذا كنت مضاربة على الهبوط ، وهذا على أمل أن يتغير حظك فى الأسبوعين التاليين أى فى المدة بين يومى الدفع والتصفية .

ثم علىّ أن أبرئ ذمتى وأحذرك ، أنه لو كان هناك كثير من الدببة (المضاربون على الهبوط) وقاموا ببيع كميات كبيرة من الأسهم الخيالية ، فقد وقعت فى مأزق أو كما يعبرون عنها بلغتهم قد اختزنت « أو احتكرت » . ومعنى هذا أن الدببة (المضاربين على الهبوط) قد باعوا أسهما أكثر مما هو موجود فى الحقيقة ، أو أنهم باعوا أكثر مما يريد حملة الأسهم أن يبيعوه ، إلا بعد دفع مبالغ كبيرة من الثمن مقدماً . أما الثيران (المضاربون على الصعود) الذين بلغ بهم المكر والدهاء ليحدسوا هذه الأمور قبل وقوعها ، فيندفعون كالثيران إلى شراء الأسهم

---

(١) Contango غرامة يدفعها المضارب على الصعود (الثور) لتأجيل التسلم حتى موعد التصفية التالية . وهى المقابلة لبدل التأجيل الذى يدفعه المضارب على الهبوط (الدب).

التى ضارب عليها الدببة ، وبهذا يجمعون الأرباح التى خسرها الدببة . وعملية « محاصرة » الدببة أو « تخزينهم » هى عملية مشروعة ومعترف بها فى حلبة البورصة ، وفى لعبة المضاربة .

والمضاربة فى البورصة تحتاج إلى الحذق والدهاء والعلم ببواطن الامور ، وإلى الشخصية القوية (أو إلى انعدام الشخصية على الإطلاق) ؛ كما أنها تعتمد على الحظ ، وعلى حسن التقدير . وكل من وجد فى نفسه هذه الصفات ، يمكنه أن يدخل حلبتها ويخوض غمارها ويجمع الأموال الوفيرة ؛ ولكن هناك بعض المضاربين خسروا أموالا طائلة ، وهناك بعض السيدات أيضاً ، ممن يجربن حظهن فيها ، كما يجربن حظهن فى سباق الخيل . وأحيانا يفعلن ذلك بوعى وفطنة ، ويمارسن اللعبة ، عن طريق السماسرة المعروفين ، وهن على بيّنة من قواعد اللعبة وخفاياها . وأحياناً يعمهن الإغراء الشديد الذى تحفل به المنشورات الدورية التى تصدرها مكاتب المراهنات ، فيقعن فى شر أعمالهن ، ومن ثم ؛ فإنى أرى من واجبى أن أنير لك السبيل ، وأن أعرفك بحقيقة أمر مكاتب المراهنات هذه .

أنت تذكرين أن المضارب فى البورصة ، لا يستطيع تحمل خسارة ثمن السهم الذى يعرضه للبيع ، بأكمله . وكذلك لا يمكنه أن يتحمل خسارة ثمن السهم الذى يتظاهر بشرائه . إنه إذا خسر ، فإنما يخسر الفرق بين السعر الذى قدره والسعر الذى يدفع به . فإذا كان تحت يديه من المال ما يكفى لهذه الطوارئ ، فإنه ينجو من خطر الإفلاس . وهذا المبلغ الكافى اسمه « غطاء ». أما صاحب مكتب المراهنات فهو رجل يقوم بالمضاربة ، بالنيابة عن أى شخص يقدم له « الغطاء » اللازم أى الضمان اللازم ، ضد احتمالات الخسارة . ويقول فى منشوراته الدورية التى يرسلها لزبائنه : « ابعثى إلى بعشرة جنيهات ، وسوف أضاعفها لك ، بل قد أضاعفها لك أضعافا ؛ وعلى أسوأ الفروض لن تخسرى سواها . ويمكننى أن أدلك على زبائن لى ، أرسلوا إلى بعشرة جنيهات ، ثم استردوها خمسين أو مائة جنيه » . وأية سيدة خالية الذهن عن الموضوع ، قد يغريها هذا العرض السخى ، فترسل له بالعشرة الجنيهات . والاحتمال الأكبر أنها سوف تخسر جنيهاتها . وفى هذه الحالة تحاول أن تستعيدها ، بالمخاطرة بعشرة أخرى ، إذا كانت عندها . وأحيانا قد يحالفها الحظ ،

وتجنى بعض الأرباح ؛ لأن مكاتب المراهنات تغرى زبائنها فى أول الأمر ببعض الأرباح ، وإلا ما استطاعوا أن يستمروا فى أعمالهم . ولكنهم يستطيعون فى العادة أن يحرموك من كل ربح إذا شاءوا ، فينتهزون مثلا فرصة هبوط أسعار بعض الأسهم هبوطا كبيراً ، ويقولون لك إن غطاءك قد نفد . ويمكنهم أن يبيعوا من تلقاء أنفسهم ، سهمين أو ثلاثة ، بسعر منخفض ، ويدرجوا الخسارة فى حسابك . فإذا قاضيتهم أمام المحاكم ، وطالبتهم بمكاسبك استطاعوا أن يفلتوا من قبضتك ، بالالتجاء إلى مواد القانون الذى ينظم ألعاب الميسر والقامرة . ولا تستطيع لجنة البورصة أن توقع عليهم غرامة ، أو أن تأمر بطردهم ، لأنهم ليسوا أعضاء رسميين فى البورصة ، ولم يقدموا لها أية ضمانات . ولكن هذا لا يعنى أن صاحب كل مكتب مراهنات ، هو بالضرورة نصاب محترف للنصب ، تماماً كما لا يتحتم أن يكون وكيل مكتب المراهنات لسباق الخيل ، نصابا أو غشاشاً ، مع أنه لو نحل وبرك إلى آخر مليم عندك فلا حيلة لك معه . ولكن إذا غشك سمسار البورصة الرسمى ، فربما أدى به ذلك إلى فقدان وظيفته وطرده منها . فإذا ما قمت بالمضاربة عن طريق سمسار البورصة الرسمى ، يجب أن يكون فى علمك دائماً ، أن المفروض فيه أنه لا يتعامل إلا فى الاستثمارات الحقيقية فقط : أى فى شراء وبيع أسهم الزبائن الذين عندهم المال الكافى ليدفعوا منه أثمانها ، والذين يمتلكون شهاداتها بالفعل، وإنما يريدون أن يبيعوها فى مقابل مبلغ كبير يدفع لهم نقدا . والفرق بين الاثنين هو أنك إذا ذهبت لمكتب المراهنات وقلت لصاحبه بصراحة : « هناك ورقة بخمسة جنيهات ، هى كل ما أملكه فى الدنيا . هل لك أن تأخذها كغطاء لى ، وتضارب باسمى فى أسهم تبلغ قيمتها أضعاف ذلك » ؟ وسيجيبك صاحب المكتب بانحناءة احترام ، وبكل سرور ، وما إلى ذلك . ولكنك إذا قلت هذا الكلام لسمسار البورصة ، فلا شك أنه سيأمر بطردك من مكتبه. إن ما ينبغى عليك هو أن تقنعيه إقناعاً تاماً ، أو تحمليه على التظاهر بالاقتناع التام ، بأنك تملكين حقيقة تلك الأموال أو الأسهم التى تريدين أن تتعاملى فيها ، وأنها تحت يدك ورهن إشارتك .

لعلك الآن قد فهمت معنى المقامرة التى تدور فى ساحة بورصة لندن للأوراق

المالية ، واللعبة تتم على صور مختلفة ، تسمى «عمليات خيارية» ، أو «عمليات «خيارية مزدوجة» وما إلى ذلك من الأسماء فى لغة أهل المال . ومن السهل جداً أن تختارى من بينها أية لعبة تشتهين . كما تفعلين تماماً أمام مائدة الروليت فى حلبة القمار . ولبورصات الأوراق الأجنبية قواعد وأصول ، قد لا تكون ملائمة للدببة أو للثيران كما هى الحال فى بورصتنا المحلية ؛ ولكن هذه الاختلافات لا تؤثر فى جوهر اللعبة من حيث هى مقامرة فى مقامرة . ففى كل يوم تتم عمليات لا حصر لها من عمليات المضاربات ، سواء فى كابل كورت فى لندن ، أو فى وول ستريت فى نيويورك أو فى بورصات أوروبا ، وتتداول خلالها مبالغ تقدر بملايين الجنيهات ؛ والمسألة لا تعدو المفهوم الحرفى لكلمة تداول : فالمشترون ليس عندهم أموال ، والبائعون ليس عندهم بضائع ؛ وبلادهم لا تزداد غنى ولا ثراء بالمضاربة بتلك الأموال الطائلة ، إلا كما تزداد ثراء بنوادى المقامرة الموجودة فى مونت كارلو ، أو بمكاتب مراهنات سباق الخيل بعد انتهاء السباق . ومع ذلك يضيع فى تلك الأثناء ذلك الكثير من الطاقات الإنسانية ، ومن مواهب الدهاء والخسارة ، وتذهب كلها سدى . ولو أنفقت هذه الطاقات وتلك المواهب إمكانياتها من أجل أهداف أفضل ، لوضعت حداً لما ابتلينا به من أوبئة ، ومن أحياء سكنيّة قذرة ولأغلقت ، معظم سجوننا ، بل لفعلت ذلك فى ساعات قلائل ، أقل من عدد الأيام التى قضتها الرأسمالية فى تفريخ هذه المصائب التى نعانى منها الأمرّين .

أعمال البنوك

لا تعدو بورصة الأوراق المالية ، فرعاً من فروع سوق المال الكثيرة . وأكثر الطرق شيوعاً لتأجير الأموال بهدف القيام بالمشروعات المختلفة ، هى فتح حساب فى البنك . ثم تأجير الأموال الفائضة المودعة فيه إذا لزم الأمر . ومدير البنك سيقرضك ما تريدين من أموال إذا اطمأن بدرجة معقولة ، إلى قدرتك على السداد : بل الحق ، أن هذه هى وظيفته الحقيقية كما سوف نرى حالاً . وقد يفعل ذلك بأن يسمح لك بأن تسحبى أموالاً أكثر من رصيدك فى البنك أى أكثر من أموالك المودعة فيه . وهو يسمح لك بذلك أيضا إذا أعطاك شخص تتعاملين معه ، تعهداً كتابيّاً ، بأن يدفع لك مبلغاً من المال فى وقت معيّن فى المستقبل (وهذا التعهد الكتابى اسمه كمبيالة) ورأى مدير البنك أن هذا التعهد سيوفّى فى موعده ؛ عندئذ سيعطيك ما تريدين فوراً ، بعد أن يخصم منه مبلغاً يساوى قيمة تأجيره ، حتى يفى عميلك أو شريكك بتعهده لك . وهذه العملية تسمّى خصم الكمبيالة . وجميع هذه العمليات أو الصفقات ، ليست فى الواقع إلا أشكالاً مختلفة لتأجير الأموال الفائضة . فإذا قرأت فى صفحة المال والتجارة ، مقالات تقول إن الأوراق المالية قد هبط ثمنها أو أن الأوراق المالية قد ارتفع ثمنها ، فمعنى ذلك أن السعر الذى تدفعينه لمدير البنك فى مقابل تأجير المال الفائض ، قد هبط أو ارتفع على حسب الحالة .

وربما سمعت ضجة تثار ، لأن بنك انجلترا ، قد رفع أوخفّض « سعر القطع » ومعنى هذا أن بنك انجلترا سوف يتقاضى نسبة أقل أو أكثر بحسب الحالة ، فى مقابل قطع أو خصم الكمبيالات ، وذلك بسبب وفرة أو ندرة المال الفائض فى السوق ، أى بسبب رخص ثمن المال الفائض ، أو ارتفاع ثمنه . فلو كنت

قد سحبت أموالاً من البنك أكثر من رصيدك هناك ، فسوف يصلك خطاب من المدير ، على أثر رفع سعر القطع ، يطلب منك فيه ، أن تتوقف عن سحب أية مبالغ زائدة ، وأنه يكون شاكرا لك ، إذا قمت بتسديد ما سبق أن سحبته من قبل . وقد يسبّب لك هذا النبأ كثيرا من الإزعاج ، لأنه قد يحول بينك وبين المضى فى مشروعاتك وتوسيع أعمالك . ومن ثم ترتفع صيحات الشكوى والألم من رجال الأعمال كلما ارتفع سعر القطع فى البنك . وترتفع صيحات السرور والفرح منهم كلما انخفض سعر القطع . ذلك لأن الشروط التى يضعها بنك انجلترا على تأجير الأموال الفائضة تسرى على الجميع . فإذا ارتفع سعرها فى بنك انجلترا ارتفع فى كل مكان ؛ وإذا هبط سعرها فى بنك انجلترا هبط فى كل مكان ؛ وعلى هذا يعتبر سعر القطع فى بنك انجلترا ، دليلاً أو ميزاناً لثمن تأجير الأموال الفائضة بصفة عامة .

والآن يحضرنا هذا السؤال : من أين يا ترى ، تحصل البنوك على كل هذه الأموال الفائضة التى تتعامل بها ؟ يبدو البنك بالنسبة لأية امرأة ذكية لا علاقة لها بدنيا الأعمال والأموال ، أو إذا كان لها حساب فيه ، فهى لا تفكر مطلقا فى تقديم كمبيالة للخصم أو لا يخطر ببالها أن تسحب أكثر من رصيدها ، بالنسبة لهذه المرأة الذكية ، يبدو البنك كبناء شامخ يدفعون لها فيه قيمة شيكاتها بكل ظُرف ولطف ، ويحفظون لها أموالها فى مكان أمين بلا مقابل ، كأنها تتكرم عليهم بالسماح لهم بذلك . بل أنهم هناك سوف يؤجرون الأموال منها إذا كان لديها ما يفيض عن حاجتها ، بشرط ألا تطالبهم بها إلا إذا أخطرتهم بذلك قبل عدة أيام (وتسمّى هذه العملية إيداع للأموال وتسمّى الأموال ودائع) . وربما سألت نفسها فى بعض الأحيان ، من أين يتأتى لهم أن يشيّدوا بناءً منيفا شامخاً كهذا ، ويوظفون فيه مستخدمين وموظفين وكتبة فى أحسن هيئة وأكثرها احتراماً ، ويجعلون على رأسه مديرا من أرق الناس شعورا وأكثرهم أدبا وعطفاً ، وكل هذا لا لشيء إلا من أجل القيام بالكثير من أعمالها الخاصة نيابة عنها ، ودون أن يسألوها عن ذلك أجرا ؟ من أين لهم الأموال اللازمة لكل هذه الأمور ؟

الجواب : هــو أن الناس لا يسحبون أبداً من البنك أمـــوالا تساوى قيمة ودائعهم فيـــه ؛ وحتى لو رغبوا فى ذلك ، فإن أموالهم

تبقى فى البنك فترة من الوقت . افرضى أنك أودعت ١٠٠ جنيه فى البنك يوم الإثنين ، للاحتفاظ بها فى مكان أمين ، لأنك تعتزمين كتابة شيك بها يوم السبت التالى ؟ فإن شيكك لن يعرض للدفع إلا يوم الاثنين التالى . أى ان البنك قد وضع يده على جنيهاتك المائة لمدة أسبوع ، ويستطيع فى خلال هذا الأسبوع أن يؤجرها بشلنين .

ولكن الصفقات التى يعقدها البنك على هذه الصورة غير المجزية ، ليست إلا حالات نادرة جدا . فمعظم الناس يبقون حساباتهم فى البنك مفتوحة طول العام ؛ وبدلا من أن يُودعوا فى البنك ما يريدون سحبه بعد أسبوع للصرف منه ، فإنهم يبقون هناك بصورة دائمة ، مبلغاً من المال تحت الطلب ، ليكون جاهزا تحت تصرفهم إذا احتاجوا إليه . وحتى أفقر النساء ، إذا خطر لها ـ ولو فى المنام ـ أن تفتح لنفسها حسابا فى البنك فإنها لا تفكر فى أن تسحبه كله حتى آخر مليم ، بل على العكس إنها كلما عرفت أن رصيدها قد انخفض أو تناقص ، عملت جاهدة على إضافة جنيه أو جنيهين إليه . وبالطبع لا تعقد كل البنوك صفقات صغيرة على مثل هذا النطاق الضيق . ولو خطر لك أن تذهبى إلى بنك انجلترا لفتح حساب بهذا الحجم الضئيل ، فسوف يزرّق وجه المدير العام ، ثم يصفرّ ، ثم يأمر الحجّاب والبوابين بإزاحتك من الطريق . إن زبائن البنوك ، يحتفظون لأنفسهم فى العادة ، برصيد تحت الطلب بصفة دائمة ، يتراوح بين ٢٠ جنيها أو ١٠٠ جنيه أو ١٠٠٠ جنيه وبعضهم يبلغ رصيده عدة آلاف ، بحسب اتّساع نطاق أعمالهم ، أو بحسب المستوى الذى يعيشون فيه . وهذا يعنى ، أنه بصرف النظر عن المبالغ التى يودعونها أو التى يسحبونها ، لا يزال فى البنك رصيد دائم لا يسحبونه أبداً ؛ فإذا جُمعت هذه الأرصدة بعضها مع بعض ، فإنها تبلغ رقماً هائلاً من النقود الفائضة ، تبقى تحت تصرف البنك ورهن إشارته . وتجمع البنوك أرباحها الطائلة، من تأجير هذه الأرصدة المجتمعة فيها . وبالتالى يمكنهم هناك أن يبَشوا فى وجهك، وأن يعاملوك بمنتهى الأدب والاحترام ولا عجب .

والآن سوف تأتى السيدة الذكية التى لها حساب فى البنك ، وتحرص كل الحرص وتدقق كل التدقيق ، حتى لا ينخفض رصيدها إلى أقل من رقم

معيّن ، ثم تتساءل فى جزع شديد هل البنك يعمد بالفعل إلى إقراض نقودها إلى أناس آخرين، بدلا من إبقائها فى البنك جاهزة تحت الطلب لتسحب منها وقتما تشاء . أجل هذا هو ما يحدث . والبنك لا يفعل ذلك فحسب ، بل إنه لم يشيد أصلاً إلا ليفعل ذلك . فتصيح السيدة الذكية فى دهشة : « إذن إذا أنا أحببت أن أسحب شيكا من البنك من رصيدى ، فلن تكون هناك نقود لأسحب منها . » وهذا بكل تأكيد ما سوف يحدث ، إذا سحب جميع العملاء ودائعهم فى يوم واحد . ولكنهم لا يفعلون هذا أبدا . فستُسارعين أنت إلى القول : « ومع ذلك فربما فعلوا ذلك . » ولكن لا بأس من هذا . إن البنك لا يشغل رأسه بما قد يحدث . إن ما يعنيه فقط هو ما يحدث بالفعل ؛ وما يحدث بالفعل هو أن البنك إذا احتفظ بثلاثة شلنات من كل جنيه فى حوزته ، فسوف يكفى هذا تماما لدفع قيمة شيكات زبائنه .

ولكن أرجوك أن تتذكرى أن المرأة التى لها حساب فى البنك ، إذا ما اطلعت على هذه الحقائق ، فلا ينبغى أن تثير الفزع فى قلوب الأخريات بكشف هذه الحقائق لهن ؛ هذا وإلا فسوف يندفعن جميعاً إلى البنك لسحب أرصدتهن ، فإذا ما دفع مديرو البنوك الشلنات الثلاثة التى احتفظوا بها لهـــذا الغرض ، فسوف يتوقفون عن الدفع ، ويغلقون خصاص النوافذ . وهذا ما يحدث فى بعض الأحيان ، عندما تنتشر شائعة بأن بنكا من البنوك غير جدير بالثقة . ومصدر هذه الشائعة قد يعود إلى حادثة ما أو مناسبة ما ، أو قد يعود إلى شخص ما أطلقها ، ثم يسود الفزع الأكبر ؛ وتسمع فى المدينة صيحات كهذه : « الناس يندفعون إلى البنك » ؛ « البنك أفلس » ، « عملاء البنك يتشاجرون مع المديرين » ؛ « الصيحات تتردد بالمطالبة بزجهم فى السجن » ؛ ولكن كل هذه الضجة بالطبع تجافى العقل السليم مجافاة ؛ لأن الناس أو مروجى هذه الشائعات ، أحرى بهم أن يعرفوا أن البنوك التى تقدم كل هذه الخدمات بلا مقابل ، لا يمكن أن تقوم لها قائمة ، إلا تحت شرط واحد : هو ألاّ يسحب جميع الزبائن ودائعهم فى يوم واحد .

وبهذه المناسبة ، ربما كنت تعرفين امرأة ما ، تدأب على سحب كل رصيدها

بصفة مستمرة ، وليس هذا فحسب ، بل تسحب مايزيد عن هذا الرصيد ؛ بحيث تكون فى كل الأوقات مدينة للبنك . وحالة هذه السيدة واضحة للغاية . البنك يقوم بإقراضها بأموال الزبائن الآخرين ، لتنفق منها ثم يتقاضاها فى النهاية قيمة إيجارها . إن مثل هذه الصفقة تعود على البنك وعلى عملاء البنك بأرباح مجزية .

والآن وقد أصبحت تعرفين دخائل البنوك وخوافيها ، وكيف يحصل مديرو البنوك على الأموال الفائضة لكى يؤجروها ، هل لى أن أذكرك مرة أخرى — إذا لم يضايقك هذا — أن هذه الأموال الفائضة إنما هى مواد فائضة عن الاستهلاك ، فى حقيقة أمرها ، وأنها مواد قابلة للتلف ، ينبغى أن تستهلك فى الحال . وإن أعظم الأخطار التى تتهدد أمتنا هى أن مديرى البنوك لايعرفون هذه الحقيقة ، لأنهم لم يلمسوا بأيديهم هذه المواد القابلة للتلف ، ولم يقوموا بتخزينها بأنفسهم ؛ أما حق نقلها واستعمالها واستهلاكها ، وهو الحق الذى يبيعونه بموجب نظام التأجير ، فهو حق يتخفى تحت اسم «دَيْن أو اعتماد» . ولذلك ، فهم يظنون فى النهاية ، أن « الاعتماد » هو شيء يمكن أن يؤكل أو يُشرب أو يُلبس أوتُصنع منه منازل وسكك حديد ومصانع وما إلى ذلك ؛ بينما الدَّين الحقيقى ليس فى الواقع إلا وجهة نظر الدائن فى أن المدين قادر على سداد ما عليه .

لكنك لاتطعمين العمال ولاتشيّدين البيوت ، ولاتضعين الزبد على المربى ، بوجهات نظر . إذا سمعت أن امرأة تعيش بالدين ، (شكك) ، أو تشيّد منزلا بالدين أو تشترى سيّارة بالدين ، يمكنك أن تطمئنى بالا إلى أنها لا تفعل شيئاً من ذلك أبداً : إنها تعيش على زاد حقيقى ؛ وتشيد منزلها بالطوب والمونة بواسطة رجال يأكلون زاداً حقيقياً ووجبات طعام حقيقية ؛ وأنها تنتقل فى سيارة من الحديد والصلب ، مملوءة بالبنزين الشديد الانفجار إذا مسّته نار . فإذا لم تكن قد صنعت هذه الأشياء بنفسها ، أو دفعت ثمنها بنفسها ، فلابد أن شخصا ما أو أشخاصاً قد فعلوا ذلك من أجلها ؛ أما أنها قد حصلت عليها بالدين فمعناه ، أن مدير البنك واثق من أنها — فى وقت ما قريب أو بعيد — سوف تردّ ما أخذت فى صورة أشياء مادّية تساويها فى القيمة تماماً بعد أن تدفع للبنك أتعابه نظير انتظاره لها طيلة هذه المدة . ولكنها عندما تذهب إلى مدير البنك

لا تطلب منه طعاماً وزاداً وطوباً وسيارات ؛ إنها تقول للمدير أريد قرضاً . فإذا سمح لها مدير البنك ، بسحب المال ، فكأنما قد أعطى أمراً بمنحها كذا من الزاد وكذا من الطوب ، وسيارة وما إلى ذلك . ولكنه لايذكر كلمة عن هذه الأشياء . إنه يقول ، وهو مؤمن بما يقول : — إنه أعطاها قرضاً أو أموالا على الحساب ، أو فتح لها اعتماداً فى البنك . ولهذا السبب أصبح مديرو البنوك ورجال الأعمال ، يعتقدون أن الدَّين شيء يمكن أكله ، وشربه ولبسه والسكنى فيه وغير ذلك ، وأن فى وسع مديرى البنوك أن يزيدوا أو ينقصوا محصول الإنتاج ، إذا أصبحوا أكثر تساهلا أو أكثر تشدّداً مع طالبى القروض (ويسمون هذا إصدار القروض أوالحد من إصدار القروض). وتحفل مقالات حى «السيتى» فى الصحف ، وخطابات رؤساء مجالس إدارة البنوك فى الاجتماعات السنوية للجمعيات العمومية للمساهمين ، والمناقشات المالية التى تدور فى البرلمان ، بعبارات فارغة لا معنى لها عن إصدار القروض ، وإتلاف القروض ، والحد من القروض ، كأنما هناك شخص ما يجرف القروض بجاروفه هنا وهناك . وقد وضع بعض الأذكياء عدة خطط بارعة محكمة تقوم على أساس التقدير بأن مدير البنك عندما يقرض ما يساوى خمسة آلاف جنيه من المواد الفائضة ، فإنه يعطى المدين أيضاً قرضاً بمبلغ خمسة آلاف جنيه فى نفس الوقت ، فإذا أضيفت الخمسة الآلاف المستدانة ، إلى الخمسة الآلاف من المواد الفائضة أصبحت معاً عشرة آلاف ! ولا شك أن هؤلاء الأذكياء سوف يزج بهم زجاً فى أقرب مستشفى للأمراض العقلية ، ولكن هذا لا يحدث . بل على العكس فإن هؤلاء الأذكياء يجدون من يستمع لهم ، ويتبعهم الجواريون والأتباع فى البرلمان وفى حى المال فى لندن . وهم يقترحون أن نتوسع فى صناعاتنا (أى نبنى سفناً ، ومصانع ، وقاطرات حديدية ، وما شاكل ذلك) بالشكك . وهم يعتقدون أننا نستطيع أن نضاعف كمية البضائع الموجودة فى البلاد ، بمجرد أن نغيّر الرقم ٢ إلى الرقم ٤ . وإذا أتى على بنك انجلترا وقت يعانى فيه من ندرة الأموال الفائضة ، ويضطره إلى رفع سعر القطع ، فإنهم يتهمون مديرى البنوك بأنهم يتلاعبون بهم ويمنعونهم من التوسع فى مشروعاتهم ، كأنما فى استطاعة مدير عام بنك انجلترا أن يخفض من سعر القطع ؛ مع أنه عاجز

عن ذلك ، عجز البارومتر عن الهبوط بعامود الزئبق فى الجو الصحو الدافىء .
وهؤلاء الأذكياء يدّعون العلم ببواطن الأمور لأنهم من « الرجال العمليين الواقعيين » . ولكنهم من وجهة نظر المصالح القومية ليسوا أكثر من مجانين ، تسيطر عليهم أوهام خطرة ؛ والحكومات التى تستمع لهم وتعمل بنصائحهم ، سرعان ما تجد نفسها على البلاطة لا عندها ولا حواليها .

إذن ما هو الشىء الذى يقوم بالفعل بتحديد السعر الذى تدفعينه عند ما تؤجرين أموالا نقدية من البنك ، أو بتحديد السعر الذى تتقاضينه عندما تقرضين نقودك للبنك (كودائع) أو تقرضينها للشركات التجارية بشراء أسهمها ، أو تقرضينها للحكومة أو للبلدية ؟ وبعبارة أخرى ما هو الشىء الذى يحدد ما يسمى بسعر المال ، أى ثمن تأجير المال ، وما الذى يحدد سعر الدخل عندما يبيعه صاحبه بنقود سائلة فى بورصة الأوراق المالية ؟

أقول ، إن هذا يتوقف على النسبة بين كمية المواد والبضائع الفائضة ، (أى النقود « المدخرة ») المعروضة فى السوق للإيجار ، وبين عدد الأشخاص الراغبين فى استهلاكها والقادرين على دفع قيمة إيجارها . أى أن لديك فى جانب ، أصحاب الأملاك الذين يعيشون من دخولهم الخاصة ، ويرغبون فى التخلص من الفائض لديهم قبل أن يتلف . وفى الجانب آخر لديك رجال الأعمال الذين يرغبون فى الحصول على هذا الفائض ، ليطعموا به العمال الذين يحتاج إلى عملهم فى البدء بمشروعات وأعمال جديدة ، أو توسيع المشروعات القديمة . وإلى جانب هذين الفريقين ، لديك طائفة ذوى الأملاك المسرفين الذين ينفقون الأموال يمينا وشمالا ، ويعيشون فى مستوى أكثر مما تسمح به دخولهم ، فيضطرون إلى بيع هذه الدخول (أو أجزاء منها) نقوداً سائلة (نقدية) لينفقوا منها على ملذاتهم ويسددوا بها ديونهم . وبين هؤلاء وأولئك ، يوجد قانون العرض والطلب ، الذى تصبح بمقتضاه الدخول غالية أو رخيصة . فالأسعار ترتفع عند يقل العرض ، أو عند ما يزيد الطلب ، وتهبط الأسعار عندما يزيد العرض ، أو يقل الطلب .

وبهذه المناسبة أرجو أن تعلمى أن الطلب فى مفهوم سوق المال ، لا يعنى الحاجة إلى الشىء فقط ؛ إنه يعنى الحاجة التى يستطيع المحتاج إشباعها . إن صياح الطفل

الجائع مطالبا بالطعام ، إنما يعبرّ عن حاجة قوية جداً للطعام : بل إنها شديدة الإزعاج جدا . ولكنها لا تساوى شيئا ولا وزن لها فى سوق المال ؛ إلا إذا كان لدى الأم المال لتشترى به الطعام لطفلها . ومع ما فى ذلك من مجافاة للروح الإنسانية ، فإن قانون العرض والطلب (ويسمى فى هذه الحالة الطلب الفعّال) يقرر سعر كل شىء له سعر ، وثمن كل شىء له ثمن .

والبنوك تكون فى أمان تام من الإفلاس ، عندما تقرض أموالها (أو بالأحرى أموالك أنت) بطريقة حكيمة . ولكن إذا استثمرت البنوك الأموال بطريقة غير حكيمة ، أو وضعت ثقتها فى من هم غير أهل للثقة ، أو ضاربت فى البورصة ، فربما أفلست ، وجرّت معها عملاءها إلى هوة الإفلاس . وهذا ما يحدث فعلا فى بعض الأحيان ، عندما توجد بنوك كثيرة . أما فى الوقت الحاضر ، فقد ابتلعت البنوك الكبيرة ، البنوك الصغيرة ، ولم يتبق منها إلا عدد قليل ، كل منها على درجة هائلة من الضخامة ، بحيث لا تسمح فيما بينها أن يفلس أحد منها ، بل إن الحكومة لا يمكن أن تسمح بذلك . وبهذا القول ، فأنت فى أمان تام إذا أودعت نقودك فى بنك كبير . والبنك إذا كان يقترض منك بفائدة (على حساب الإيداع) أو يقرضك بفائدة أكبر من هذه بكثير ، كل ما تحتاجينه من أموال سائلة ، وبشرط أن تقدمى له ضمانا كافيا بدرجة معقولة ، فأنت لست فى حاجة إلى التشكك فى خدماته الأخرى التى يؤديها لك ، من إكرامك ورعاية مصالحك بطرق كثيرة ، بما فى ذلك أنه قد ينوب عنك فى البورصة ويلعب دور سمسارك الخاص .

وبعد أن عرفت لماذا تتغير شروط تأجير الأموال من وقت لآخر ، وأحيانا من ساعة لأخرى ، فلنسل أنفسنا قليلا ، بالتأمل فيما قد يحدث للبنوك إذا خطر للحكومة أن تستمع لنصائح الأذكياء ، من رجال الأعمال العمليين ، أو نصائح أولئك الهواة السابحين فى الخيال ، الذين يحلمون بإمكان تحقيق جنة الله على الأرض فى غمضة عين ، ثم عمدت إلى فرض ضريبة على رأس المال من أجل جمع مبلغ هائل يساوى مثلا ٣٠,٠٠٠ مليون جنيه . ثم إلى فرض ضريبة مماثلة على الديْن

لجمع مبلغ آخر يماثل هذا المبلغ أى ٣٠,٠٠٠ مليون جنيه أخرى.[١]

إن أول خبر ينشر عن ضريبة الديْن، سيضع حدا فى الحال لهذا الجانب من الأعمال التجارية، بالقضاء على جميع القروض، ووقف التعامل بالديْن نهائيا. ثم يأتى القطب الكبير من أقطاب المال والأعمال، والذى كان بالأمس يستطيع أن يجمع مليونا بفائدة ستة أو سبعة فى المائة، بإشارة من إصبعه، فإذا به اليوم عاجز عن اقتراض عدد قليل من الشلنات من رئيس خدمه، اللهم إلا إذا سمح الخادم له بها إكراماً لعلاقتهما الماضية، وبلا أقل أمل فى أنه سوف يستردها مرة ثانية.

أما ضريبة رأس المال،فسوف يسحب الرأسماليون كل مليم لديهم فى البنك لكى يدفعوها، وسيأمرون سماسرتهم ببيع كل ما لديهم من أسهم وسندات حكومية وبلدية وغيرها. وسيكون هناك طلب شديد لا مثيل له على النقود السائلة، لدرجة أن مدير عام بنك انجلترا ومجلس إدارته سيجتمعون فى الساعة ١١ صباحاً ويقررون بعد تردد قليل، أن يرفعوا سعر القطع بكل جرأة بمقدار عشرة فى المائة. وبعد الغداء، سوف يُستدعون على جناح السرعة للاجتماع من جديد، لرفعها إلى مائة فى المائة، وقبل أن يعلنوا هذه الأنباء المذهلة، ينمى إلى علمهم، أن جميع البنوك الأخرى، بعد أن استنفدت نسبة الثلاثة الشلنات المعدة للسحب العاجل فى كل جنيه لديها، قد توقفت عن الدفع، وألصقت إعلانا على جدرانها وأبوابها المغلقة، بأنها تأمل أن تتمكن من الدفع لزبائنها، عندما يصفّون استثماراتهم: بمعنى عندما يستردون قروضهم التى أقرضوها، ويبيعون أسهمهم وحصصهم. ولكن السماسرة سوف يبلغونهم أن هناك سعرا واحدا لتلك الأسهم والحصص والسندات، وهذا السعر ليس بالجنيه ولا بالشلن ولا بالبنس ولا حتى بالمليم. أى لا سعر على الإطلاق. وهذا هو ما يحدث فى أى سوق جميع الناس فيه بائعون، ولا من مشترٍ واحد.

فإذا دار محصل الضرائب بالأبواب يطرقها ليجمع ضريبته، فسوف يرد عليه

---

(١) كانت الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت سنة ١٩٢٧ مدينة بمبلغ ٧٧٠٠ مليون جنيه. وكان الكثيرون يتقدمون بأمثال هذه المقترحات لسداد هذه الديون. وللقيام بالمشروعات الضرورية.

دافع الضريبة بقوله : « لا أستطيع أن آتيك بالمال ؛ وبدلا من دفع ضريبة على رأس مالى ، فهاك رأس المال نفسه فخذه . إليك بحزمة شهادات الأسهم ، يمكنك أن تبيعها لجامع القمامة بنصف بنس ، وإليك حزمة من السندات ، تُدفع لحاملها ، يمكنك أن تجرب حظك معها ، وإليك دفتر كوبونات ، سوف يصبح بعد سنوات قلائل ، تحفة أثرية قيمة ، ونادرة الوجود مثل طوابع البريد . وإليك تحويلا على بنك انجلترا ، يخوّل للبنك أن يجرى قلمه على اسمى فى سجل قرض الدفاع الوطنى فيشطبه ، ويضع اسمك بدلا منه . وأرجو أن يعود عليك الكثير من الخيرات من هذا كله ! ! أما عن نفسى فينبغى أن أكشف لك عن حقيقة أحوالى : فخدمى قد انطلقوا جائعين فى الشارع ، لأننى لا أملك نقوداً أدفع بها أجورهم : والواقع أننى لم أكن لأمتلك ما أتبلغ به فى يومى ، لولا أنى رهنت ثياب السهرة التى أملكها ؛ وما أقل ما منحنى تاجر الرهونات فى تلك البذلة! لأنه هو الآخر مفتقر إلى النقود . وقد تجمعت فى دكانه أكوام وأكوام ، من بذلات السهرة حتى بلغت السقف ! أستودعك الله ! » .

وقد تتساءلين : وما أهمية ذلك كله على كل حال ؟ ما دام تسعة أشخاص من بين كل عشرة لا يملكون رأس مال ولا نقودا على الحساب بالمعنى الاصطلاحى للكلمة (ومعناه أن البائع قد يأتمنهم على حسابه حتى نهاية الأسبوع التالى ، ولكن مدير البنك لا يمكن أن يفكر فى إقراضهم ستة بنسات) ؟ إذا كان هذا هو شأن تسعة أعشار السكان ، فيمكنهم أن ينظروا ثم يضحكوا ثم يصيحوا قائلين : « فليأخذ الأغنياء أيضاً نصيبهم الأوفى من الفقر ، وليجربوا بدورهم معنى الإفلاس ، كما جربناه نحن كثيرا . ولكن ماذا عن العدد الغفير من الفقراء الذين يعيشون على حساب الأغنياء ، الخدم والموظفين والمستخدمين والعمال ، الذين يعملون فى الصناعات الكمالية ؟ وماذا عن الأطباء والمحامين الأرستقراطيين ؟ وحتى فى مجال الحرف الإنتاجية ، ماذا يحدث لها ، وقد أغلقت كل البنوك أبوابها ، وأعلنت إفلاسها ، وجمعت الحكومة كل الأموال التى تدفع منها الأجور ، فلا شيك قابل للدفع ، ولا كمبيالة للخصم ؟ فى هذه الحالة ، إذا لم تكن الحكومة مستعدة فى الحال ، لأن تتولى إدارة جميع الأعمال والمشروعات والمصانع فى طول البلاد

وعرضها : أى أن تطبق التأميم الكامل الشامل على جميع الصناعات ، فى لمح البرق قبل أن تحسب حسابا أو تعد العدة لشىء ، إذا لم تكن الحكومة مستعدة لذلك ، فسوف يعم الخراب والإفلاس والمجاعة . ثم تجىء فى أعقابها أعمال الشغب والسلب والنهب : وأعمال السلب والنهب هذه لن تزيد الطين إلاّ بلة ؛ وفى النهاية ، لن يجد الأحياء ، إذا ما تبقى على الأرض أحياء ، أمامهم إلا أن يجثوا على ركبهم ويعفروا جباههم أمام أى نابليون أو أى موسولينى ، يتولى تنظيم أعمال العنف التى تقوم بها الغوغاء ، ويعيد من جديد كل شىء على ما كان عليه ، أو ينقذ ما يمكن إنقاذه من براثن الفوضى الشاملة . وبالطبع لن يتمكن مثل هذا الدكتاتور من تحقيق ذلك إلا باستخدام القوة القاهرة ، والاستبداد الذى لا يعرف الرحمة .

النقود

هأنت ذى الآن يا سيدتى أصبحت تعرفين عن سوق النقود أكثر مما يعرفه معظم الناس. ولكن لا يكفيك أن تعرفى العوامل التى تحدد قيمة الأسهم والسندات المكونة من النقود الفائضة، من يوم لآخر. فليست النقـــود كلها نقوداً فائضة عن حاجتنا. فالقليلون منـــا هم الذين ينفقون فى شراء الأسهم والسندات قدر ما ينفقونه على الطعام والملابس والسكن. والأغلبية العظمى منا لا تملك أية نقود فائضة عن حاجتها. ولهذا السبب فنحن كثيراً ما نحلم بامتلاكها وبأننا اشترينا العمارات فى سكتلندا لنستغلها. أو بأننا نزلنا البورصة وأصبحنا من المضاربين العتاة. ومع ذلك فنحن لا نكف عن استعمال النقود والتعامل بها. فلنفرض إذن أنه لا يوجد على ظهر البسيطة أية نقود فائضة، فما الذى يحدد قيمة النقود إذن؟ ما هى النقود؟

إليك مثلا قطعة نقود ذهبية. وربما تكون السن قد بلغت بك بحيث تستطيعين أن تذكرى أيام النقود الذهبية، قبل أن تكتسحها موجة الحرب وتزيلها تماماً من سوق التعامل، وتستبدل بها قصاصات من الورق اسمها سندات على الخزينة أو أوراق نقد الخزانة أو نقود ورقية. ولعلك ما زلت فى شرخ الشباب فيمتد بك العمر لتشهدى عودة العملة الذهبية مرة أخرى إلى التداول. فما هى العملة الذهبية؟ العملة الذهبية هى أداة لشراء الأشياء. شأنها تماماً شأن الملعقة الفضية التى هى أداة نتناول بها وجبة من البيض. وبدون هذه الأداة يصبح البيع والشراء فى حكم المستحيل. ولنفرض مثلا أنه لاوجود لها. وأنك ترغبين فى الانتقال إلى مكان ما بالأوتوبيس!! ولنفرض أنك لا تملكين من الأشياء التى يمكن اصطحابها معك فى تنقلك سوى عشرين بطة وحمار!! فإذا ماأقبل عليك الكمسارى فى الأوتوبيس، وطلب منك أجرة الركوب،فلن يكون أمامك إلا أن تعطيه الحمار على أن يرد لك

الباقى بطاطس أو تعطيه إحدى البطات ليرد لك الباقى بيضاً . وهذه العملية ستتسبب بالطبع فى كثير من المتاعب ومن ضياع الوقت فى المساومة والأخذ والرد، لدرجة أنك ستجدين إذا ما أردت الانتقال فى المرة التالية، أن من الأرخص لك أن تركبى حمارك بدلا من ركوب الأوتوبيس . وفى هذه الحالة لن تكون هناك أوتوبيسات ، لأنه لن يكون هناك من يرغب فى ركوبها . هذا بالطبع مالم تؤمم الأوتوبيسات وتلغى أجرة ركوبها كلية .

فى هذه الحالة ستتضايقين من اصطحاب الحمار حتى إذا استطاع الحمار إبلاغك مقصدك . وسوف تجدين أن من الأسهل جداً أن تحملى فى جيبك مقداراً من الذهب يعادل قيمة الحمار . وعلى هذا عمدت الحكومة إلى تقطيع الذهب قطعاً صغيرة لها شكل مقبول وتزن الواحدة منها ١٢٣ قمحة أو أكثر قليلا من الذهب عيار ٢٢ قيراطا . وأمرت باستخدامها فى البيع والشراء . أما فى الصفقات الصغيرة التى يمكن إتمامها بعملات معدنية أقل فى القيمة من الذهب الثمين ، فقد قررت الحكومة عملات برونزية وفضية ، وأصدرت قانوناً ينص على أن عدد كذا من هذه العملات يساوى قطعة ذهبية واحدة وعلى أن يجرى التعامل بها على هذا الأساس . بعد ذلك يصبح البيع والشراء سهلا ميسوراً ، بدلا من اضطرارك إلى أن تعطى الحمار لكمسارى الأوتوبيس ، لتستبدلى به ما يساوى قيمته من العملات ، ووجود هذه النقود فى جيبك يمكنك أن تدفعى أجرة الركوب فى ثانيتين بدون كلام ولا سلام .

وهكذا ترين أن النقود لا تعتبر أداة ضرورية للبيع والشراء فحسب ، بل هى أيضاً مقياس للقيمة، لأن النقود عندما تدخل فى التعامل نسكت عن القول بأن الحمار يساوى كذا وكذا من البط ، أو يساوى نصف حصان ، وإنما نقول إن الحمار يساوى كذا من الجنيهات والشلنات . وهذا يمكننا من عمل حساباتنا بسهولة ويجعل الأعمال التجارية أموراً ممكنة .

كل هذا سهل . فى سهولة ا . ب . ت . أما العسير حقاً فهو أن تفهمى السبب الذى جعل الحمار يساوى مثلاً ثلاثة أرباع جنيه (فى هذه الحالة سيقال إن سعره أو ثمنه هو خمســـة عشر شلناً) فإذا وصفناها بالطريقة المقابلة : ما الذى جعل

الخمسة عشر شلناً ، مساوية لقيمة الحمار ؟ وكل ما يمكنك قوله للإجابة على السؤال هو أن المشترية بهذا السعر ، سيدة تملك فى جيبها خمسة عشر شلناً، وتفضل أن تحصل على الحمار على أن تحتفظ بالخمسة عشر شلناً . أما البائعة بهذا السعر فهى سيدة تملك حماراً ، ولكنها تفضل الخمسة عشر شلناً على الاحتفاظ به . والمشترية مع حاجتها للحمار إلا أن حاجتها إليه ليست من الشدة والإلحاح بحيث تجعلها تدفع فيه أكثر من الخمسة عشر شلناً وبالمثل فالبائعة رغم أنها فى حاجة إلى النقود إلا أنها لن تبيع حمارها بأقل من الخمسة عشر شلنا .وهكذا تتم الصفقة بينهما . ويتوازن احتياجهما النسبي عند هذا الرقم وهو ثمن الحمار .

أما الحمار فهو حمار ليس إلا . وأما الخمسة عشر شلنا فهى تمثل ما قيمته خمسة عشر شلناً من أى شىء، سواء كان طعاماً أم شراباً أم مظلّة رخيصة . وهكذا فكل مبلغ من النقود يمثل أو ينوب عن مادة معينة موجودة . ولكن لا تنسى أبداً أنك تأكلين وتشربين وترتدين مواد موجودة ، ولكنك لا تستطيعين أكل أو شرب أو ارتداء سندات الخزينة أو النقود المعدنية ، فإذا كان معك شلنان ، فسوف يعطيك بائع اللبن رطلا من الزبد.ومع ذلك فإن رطل الزبد ليس هو قطعة المعدن المستديرة ذات الشلنين ، كما أن القطة ليست صفيحة من الحـــديد . وإذا لم يتوفر الزبد ، فلا حيلة لك إلا أن تأكلى الخبز القديد ، حتى ولو كان لديك ملايين وملايين من الشلنات .

هذا وسعر الزبدة ليس دائماً شلنين . فهى أحياناً باثنين وبنسين . وأحياناً باثنين وستة بنسات . وهناك أناس يعيشون بين ظهرانينا فى وقتنا هذا قد اشتروا من السوق زبدة طازجة ممتازة بسعر الرطل أربعة بنسات فقط لا غير . وكانوا مع ذلك يشكون من ارتفاع سعرها ذاك . ومن السهل أن تقولى إن الزبدة رخيصة لأنها متوفرة بكثرة فى السوق . أو غالية لأنها نادرة وشحيحة فى السوق . فإذا كان هذا سهلاً مفهوماً فهو ليس إلا طرفاً واحداً من الموضوع : فإذا كانت عشرة أرطال من الزبد تساوى جنيهاً يوم الاثنين وجنيهاً وربعاً يوم السبت فهل هذا يعنى، أن ما يوجد فى السوق من الزبد قد شح ، أم أنه يعنى أن ما يوجد من الذهب فى سوق التعامل قد أصبح متوفرا بكثرة ؟

حسناً . قد يكون السبب هذا أم ذاك . أم الاثنين معاً . فإذا جاءت الحكومة وقامت بضرب جنيهات ذهبية كثيرة فى دار المسكوكات الأميرية حتى يتضاعف عدد المتداول منها بين الناس فسنضطر لأن ندفع فى عشرة الأرطال من الزبد جنيهين بدلا من جنيه واحد . لا لأن الزبدة قد شحت فى السوق ولكن لأن الذهب أصبح متوفرا بكثرة. ولكن لاخوف من أن يحدث ذلك،لأن الذهب معدن ثمين نادر الوجود ، حتى إن الحكومة لو قامت بسك كميات كبيرة منه فى جنيهات ذهبية أكثر من اللازم بهدف زيادة تسهيلات البيع والشراء ، فإن الزائد منه سيقوم الناس بصهره وصياغته ، واستخدامه فى أغراض أخرى على الرغم من القانون الذى يحظر هذا العمل . وسيمضى الناس فى هذا السبيل حتى تندر الجنيهات الذهبية وتشح ، لدرجةأنه يمكنك أن تشترى بجنيه الذهب حاجيات أكثر مما لو دفعت فيها سلاسل وأساور وحلى ذهبية . معنى هذا أن النقود الذهبية سوف تشح لدرجة أن قيمتها سترتفع أكثر من قيمة المصوغات الذهبية المتوفرة بكثرة . وهذا هو السر فى إحساس الناس بالأمن ، عندما تكون جيوبهم عامرة بالنقود الذهبية . فإن الذهب الموجود فى الجنيه الذهبى لا يزال يحتفظ بقيمته ويستخدم فى أغراض أخرى غير البيع والشراء ولوحدث ما لم يكن فى الحسبان ، فى حسبانى أو حسبانك ، ونزلت بالدنيا داهية طامة :ذلك أن كوكب المريخ مثلا ، قام وضم الامبراطورية البريطانية إلى ممتلكاته ، ولم يسمح للتداول إلا بالنقود المريخية . ولو أن هذا حدث فسوف تستخدم الجنيهات الذهبية فى التعامل مع ذلك ، بمبادلتها بكذا وكذا رطلا من الزبد أو من أى شيء آخر كما كان الحال من قبل . ولكنها فى هذه الحالة لن تستخدم بصفتها نقوداً ، ولكن بصفتها ذهباً ، وبقدر ما تحتويه من الذهب . وبهذا يمكن الجنيه الذهب البريطانى أن يشترى المقادير التى يشتريها الجنيه الذهب المريخى ، بشرط أن يكون مساوياً له فى الوزن .

افرضى مثلا أن حكومتنا حكومة لصوص !! افرضى أن البلاد كلها بدار مسكوكاتها الرسمية يحكمها «شيخ منسر». وافرضى أن هذا اللص كان مديناً بمبلغ كبير من المال وينتوى النصب على دائنيه . ففى وسعه أن يسدد ديونه بجنيهات من الرصاص ليس عليها إلا قشرة من الذهب لتبدو حقيقية . لقد صنع هذا الصنيع

بالفعل ملك من ملوك انجلترا هو هنرى الثامن(١) . ولكن بطريقة أكثر لباقة . لقد أعطى دائنيه عملات فضية ذات وزن ناقص ولم يكن هنرى الثامن هو الحاكم الوحيد الذى لجأ إلى هذه الحيلة عندما أعوزه المال . فإذا ما انكشف أمر هذه الألاعيب ارتفعت جميع الأسعار فى الحال . وارتفعت الأجور على أثرها . وكان الرابحون فى هذه العملية هم الأشخاص الذين استدانوا نقوداً ثقيلة وسددوها نقوداً خفيفة وكان ما ربحوه هو ما خسره دائنوهم . ولكن فعلة هنرى الثامن كانت فعلة دنيئة ، أساءت لسمعة بريطانيا وطعنت الشرف الملكى البريطانى . فلقد كان الدائنون البريطانيون مشتركين مع الملك فى العملية حتى أذقانهم سواء بصورة إرادية أم غير إرادية .

والمغزى . أن الحاكم اللص هو إحدى الطامات الكبرى التى يمكن أن تصاب بها أمة من الأمم والتى يجب أن تتوقاها ما استطاعت . أما الناس الذين لا يفهمون كثيراً فى هذه المسائل فيثيرون ضجة عالية حول زواج هنرى بست زوجات،وأنه كان تعساً مع معظمهن ، وأنه سمح للنبلاء أن يسيئوا إلى الكنيسة وما إلى ذلك . ولكن ما يعنينا الآن أكثر من هذا كله ، هو تسبب الملك هنرى فى خفض قيمة العملة . وخفض قيمة العملة هو الشبح الذى يحلّق فوق رءوسنا الآن . إن لعبة هنرى لا يلعبها اليوم الملوك فقط بل الحكومات الجمهورية المنتخبة من الشعب الذى يتكون تسعون فى المائة منه من البروليتاريا . والنتيجة أن تجدى النساء البريئات اللواتى قضى آباؤهن السنين الطوال ينكرون على أنفسهم ملذات الحياة ليوفروا لبناتهم مستقبلا مضمونا بالحرص على سداد أقساط التأمين فى موعدها ، هؤلاء النسوة يجدن أنفسهن فجأة بلا مورد وفرائس للجوع . أما الرجال الذين اكتسبوا معاشات شيخوختهم بسنوات طويلة من الكدح الشريف الدائب ، فيجدون أنها أصبحت بلا قيمة وأنهم أصبحوا مشردين ضائعين، ليس لهم من أمل فى النجاة،إلا كأمل الناجين من سفينة غارقة احتموا بقارب صغير فى عرض البحر . كل هذا فى الوقت الذى يكرس فيه ا ، ب ، ج من الأشخاص ثروات ضخمة بدون وجــــه حق . بينما يفلس ه ، و ، ى وتخرب بيوتهم بدون أن يرتكبوا

(١) Henry VIII ملك انجلترا ١٤٩١ — ١٥٤٧ .

أقل خطأ من جانبهم . ألا إن الموضوع يا سيدتى بالغ الخطورة . ثم إن احتمال وقوعه كبير . ولذلك فإننى أرجوك أن تجمعى أطراف صبرك وطول بالك حتى أشرحه لك بشكل أكثر تفصيلا .

فى وقتنا هذا (١٩٢٧) لا نستعمل الجنيهات الذهبية . وإنما نستعمل قصاصات من الورق وهى فى أغلب الأحوال قذرة ورائحتها نتنة ومطبوع عليها كلمات « جنيه واحد » بحروف كبيرة وعلى ظهرها صورة مجلس البرلمان . وعليها أيضاً جملة مطبوعة تشير إلى أن هذه الورقة عملة رسمية ، وأنه بمقتضى المرسوم البرلمانى الرابع والخامس ... الخ فإذا كان عليك لأى شخص دين قيمته جنيه فيمكنك سداده بإعطائه هذه القصاصة من الورق . ويجب عليه أن يقبلها وفاءً لدينه سواء شاء أم أبى .

والآن لا محل للزعم بأن هذه القصاصة من الورق التى تعتبرينها جنيها ، تساوى أى شىء على الإطلاق حتى كمجرد قصاصة. فهى بعدُ صغيرة الحجم ومكتظة بالحروف المطبوعة والنقوش والصور، مما يجعلها غير صالحة للاستعمال فى أى غرض من الأغراض التى تستعمل فيها الورق . اللهم إلا أن تستخدم لافتة مختصرة تشير إلى بضاعة أو إلى شىء معين قيمته جنيه واحد . ومع كل ذلك فلا يوجد ثمة قانون يمنع الحكومة — وهى المدينة بـ ٧٧٠٠ مليون جنيه — أن تطبع ٧٧٠٠ مليون من هذه الأوراق وتسدد بها ما عليها من ديون إلى أصحابها فى داخل البلاد، بالرغم من أن ألفاً منها لا يشترى سيجارة واحدة .

قد تقولين إن هذا أمر فظيع . أفظع من أن يحدث . ولكنه حدث فعلا . وكان ذلك فى عهد قريب جداً بحسب علمى . لقد أقدمت على فعله الحكومة الألمانية بعد الحرب عندما أصرّ الغزاة المنتصرون — وقد أطار النصر صوابهم وأعمى الحقد بصيرتهم — على مطالبتها بمبالغ طائلة من الأموال لم يكن لديها منها شىء . وفعلت نفس الشىء الحكومة النمساوية . وفعلته أيضاً الحكومة الروسية حتى إننى شخصياً كنت أدين تلك البلاد جميعها بمبالغ من المال تكفى لسد رمقى إلى آخر أيامى ، ولكنهم دفعوا لى نقوداً ورقية ، كانت الأربعة الملايين منها تساوى بالضبط بنسين ونصف بنس من العملة الإنجليزية . لقد ظنت الحكومة البريطانية أنها

سوف ترغم ألمانيا على دفع تعويضات عن الحرب بصفة غرامة حربية ، ولكنها فى الواقع لم تضر أحداً سواى وسوى الذين كانت لهم ديون فى ألمانيا . وبما أننى أجنبي ومن بلد عدو فلم يشعر الألمان نحوى بأية شفقة أو أى رثاء . ولكن ما حدث لى حدث مثله للألمان أنفسهم الذين كانت لهم ديون عند الأجانب أو عند ألمان آخرين . أما التجار الذين حصلوا على بضائعهم بموجب إيصالات تستحق الدفع خلال ستة شهور فقد قاموا بدفع هذه الإيصالات بالمارك الورقى، وهكذا حصلوا على البضائع بلا مقابل . أما الرهونات على العقارات ،أى على الأرض والمنازل، والكمبيالات وجميع السندات واجبة السداد فى أجل محدود مهما كانت صورتها وأشكالها ، فقد ذهبت كلها سُدًى بالطريقة نفسها . وقد ترتب على ذلك شيء لم يكن متوقعاً أبداً : ذلك أن أصحاب الأعمال الألمانيين بعد أن تخلصوا من عبء الرهونات والديون التى يرزح تحتها زملاؤهم أصحاب الأعمال الإنجليز — أصبح فى مقدورهم أن يبيعوا بأسعار أرخص وأن يضاربوا الإنجليز حتى فى السوق الإنجليزى . وما أكثر الغرائب والعجائب التى حدثت فى تلك الأيام !! لم يرغب أى إنسان فى توفير أية نقود بأية صورة ، لأن قيمة النقود كانت تهبط من ساعة لأخرى ،وكان الناس يذهبون إلى المطعم ويتناولون غداء بمبلغ خمسة ملاين ، فإذا فرغوا من طعامهم وهموا بالدفع وجدوا أن سعر الطعام قد ارتفع إلى سبعة ملايين أثناء تناولهم الطعام . وما إن تظفر امرأة بقصاصة ورق نقدية ، حتى تهرع إلى أقرب متجر لتشترى بها شيئا أى شيء . لأن الشيء الذى ستشتريه سوف يحتفظ بفائدته ، أما النقود التى اشترته بها فربما لو بقيت معها حتى صباح اليوم التالى ، لما استطاعت أن تشترى بها بنصف أو حتى عُشر ما اشترته بها اليوم . وقد لا تشترى بها شيئا على الإطلاق . فالأحسن بالنسبة لها أن تدفع عشرة ملايين من الماركات فى قلاّية صاج ، حتى لو كان عندها قلاّيتان أخريان فى المطبخ ، بدلا من أن تحتفظ بالمبلغ ولا تشترى شيئا . ذلك أن القلاية الصاج ستبقى هى هى قلاية صاج ، وتستطيع أن تقلى فيها البيض والطعام فى كل الأحوال ، هذا إذا كان عندها بيض أو طعام للقلى . أما العشرة الملايين ، فربما لا تكفى لشراء تذكرة ترام فى الساعة الخامسة من مساء اليوم نفسه .

وانتشرت فى ألمانيا فى ذلك الوقت فكرة أفضل من فكرة شراء القلايات : هى إقبال الناس على شراء الأسهم فى الشركات إذا كان ذلك ممكناً . لأن المصانع والسكك الحديدية سوف تظل محتفظة بقيمتها مثل القلاية الصاج . وهكذا كان الناس فى ألمانيا فى لهفة جنونية لإنفاق أموالهم ، وكانوا فى نفس الوقت فى لهفة جنونية لاستثمارها أى : لاستخدامها كرءوس أموال . ونتج عن ذلك ارتفاع ظاهرى وهمىّ فى كمية رأس المال الوطنى . وسبب هذا الارتفاع هو التجاوز فى القول بتسمية رغيف الخبز الفائض خمسين ألف جنيه ليس إلا . ومع ذلك فقد كانت هناك زيادة حقيقية فى كمية الرصيد المادى ، الذى يفضل الناس استثماره على إنفاقه . ولكن أياً كانت الجهة التى تنفق فيها النقود ، فقد كان الغرض الاول والأخير ، هو التخلص منها فى الحال واستبدال أى شىء بها لايكون عرضة لأن تتغير قيمته . وسرعان ما بدأ الناس فى تداول النقود الأجنبية (وفى الغالب الدولارات الأمريكية) كما حاول الناس الاستغناء عن النقود بقدر الإمكان بالقيام بعمليات التبادل المباشر أو المقايضة . وكل هذه المحاولات أدت إلى استتباب الأمور مؤقتا ؛ إلى أن اضطرت الحكومة إلى النزول بعملة ذهبية جديدة تاركة النقود الورقية القديمة لتلاقى مصيرها فى سلة المهملات . أو ليحتفظ بها من شاء لكى يبيعها بعد خمسين عاماً كتحفة أثرية لزمن عجيب . تماماً كالعُملة الورقية المشهورة التى صدرت فى أيام الثورة الفرنسية .

هذه العملية إذن — عملية خفض قيمة العُملة — تقوم بها الحكومات لغش دائنيها والنصب عليهم . ويطلق عليها اسم مهذب لا يفهمه إلا الراسخون فى العلم ... اسم « التضخم » . والعملية المضادة لها أى العودة مرة أخرى إلى التعامل بنقود من معدن نفيس تسمى deflation أو انكماش العملة . وأسوأ ما فى الموضوع أن علاج المرض مؤلم كالمرض ذاته . لأن التضخم إذا كان يرفع الأسعار ويتيح للمدين أن يغش الدائن ، فإن الانكماش يخفض الأسعار ويتيح للدائن أن يغش المدين . ولذلك فإن أقدس واجب اقتصادى تأخذه كل حكومة على عاتقها ، هو أن تعمل على بقاء قيمة العملة ثابتة . وما دام فى استطاعة الحكومة فى أى وقت أن تتلاعب بقيمة العملة ، فإن من الضرورى فى المحل الاول أن تتألف الحكومات من رجال أمناء ويفهمون كثيراً فى مسائل النقود .

ولا يوجد فى الدنيا فى وقتنا هذا حكومة واحدة تنطبق عليها هذه الأوصاف . أما حكومتنا نحن فقد انتهزت فرصة الحرب واستبدلت عملتنا الذهبية بسندات الخزينة الورقية . أما الحكومات الألمانية والروسية فقد أصدرت أوراقاً مالية بكميات هائلة ، لدرجة أن حمولة عربة كاملة منها لم تكن تكفى لشراء طابع بريد . والفرق بين حكومتنا وتلك الحكومات هو فرق فى درجة اللصوصية والنصب . وهذا الفرق فى الدرجة ، لا يرجع إلى أن الإنجليز أكثر أمانة من الروس أو من الألمان أو العكس . ولكن المسألة ترجع إلى مدى ضغط الظروف الإستثنائية عليها وإلى مدى الإغراء الشديد الذى تتعرض له لإستخدام تلك الأساليب . فلو قدّر علينا ، أن ننهزم فى الحرب ووقّعت علينا غرامات فادحة فوق طاقتنا لندفعها للمنتصرين ؛ أو لو أن اقتصادنا قد تحطم وانهار كما حدث فى روسيا بعد سقوط القيصرية ، فإننا فى تلك الحالات لن نكون أعظم أمانة من الألمان أو من الروس . ولعل سبب ارتفاع الأسعار عندنا حتى بلغت ضعفها هو ندرة البضائع وقلة الأعمال المتوفرة أكثر مما كان يرجع إلى إصدار أوراق النقد بكميات كبيرة ، ومع كل هذا فلايزال عندنا سادة محترمون ينصحون باللجوء إلى التضخم المفتعل كوسيلة لإمداد الصناعة برءوس أموال إضافية ، وما زلنا ننظر إليهم كمراجع عليا فى المسائل المالية لا يرقى إلى قولهم الشك . ترُى هل صدق هؤلاء السادة فى ظنهم حقا بأننا نستطيع مضاعفة رءوس أموالنا بطبع ضعف الكمية الموجودة من العملة الورقية ، أم أنهم فى حقيقة الأمر غارقون إلى أذقانهم فى الديون وأنه لا أمل لهم فى التخلص منها إلا بتسديدها بجنيهات ورق لايساوى الجنيه منها إلا عشرة شلنات فقط ؟ الله أعلم. ولكنك يا سيدتى لو ضبطت نائبك (أو نائبتك) فى البرلمان متلبسا بالدعوة إلى التضخم فاسأليه هل هو مغفل أم لص ؟ ومع أنه قد يقول إن مثل هذا الكلام لا يحمل صدوره من سيدة ؛ فأنت على كل حال تكونين قد وجهت إليه صفعة طيّبة ، هى خير تحية له . ولاشك أن قولك سيرغمه على أن يعيد التفكير مرة أخرى بدلا من التشبث بهذا الوهم الفارغ : أى أن يتصوّر أن يضاعف ثروة البلاد بمجرد أن يسمى البنس بنسين .

والآن إذا وافقت معى على أن واجب الحكومة الأول هو أن تبقى نقودها

ثابتة القيمة دائماً بقدر الإمكان فعلينا أن نواجه معاً هذا السؤال : ثابتة فى أى مستوى؟ . حسناً يمكنك أن تأخذى المسألة قضية مسلمة بأن تقولى إن المستوى المطلوب هو المستوى الحالى . هذا ما لم يكن قد حدث تلاعب فى قيمتها أو وقعت لها ذبذبات شديدة . وفى الحالة الأخيرة فالجواب هو « فى المستوى الذى كانت عليه قبل وقوع الذبذبات . أيًّا كان ذلك المستوى » . ولكن إذا شئت معرفة السر الحقيقى لا الاكتفاء بالشرح التقريبى . فأنت وماتشائين : عليك أولا أن تنظرى إلى النقود الورقية والمعدنية على أنها أدوات خاصة تحملينها معك فى غدوّك ورواحك لأنك لا تستطيعين الاستغناء عنها فى ركوب الأوتوبيس أو التاكسى أو القطار أو فى شراء كعكة أو فُرصة . ولابد من توفّر الكثير منها لتزويدك وتزويد الناس جميعاً بها حتى يشتروا بها حاجياتهم . وبالاختصار فالنقود سواء كانت ورقية أو معدنية شأنها شأن الإبر أو الفؤوس ، وقيمتها تحدد بنفس الطريقة التى تحدد بها قيمة هذه الأدوات . فلو جاء الصناع وأنتجوا من الإبر عشرة أضعاف المقدار الكافى للاحتياج العام ، فإن الإبر لن تصبح إبراً ، وذلك لأن أية امرأة لن تقبل أن تدفع شيئا لشراء إبرة تحتاجها ما دامت تجد تسع إبر مطروحة لأى إنسان يأخذها بلا مقابل . وكل ما يمكن عمله هو التقاط الإبر التسع المطروحة وجمعها واستخدام الصلب الموجود فيها لصنع أشياء أخرى نافعة (مثلا أسنان الريشة) عندئذ لن يكون هناك إبر بلا فائدة . أما بقية الإبر النافعة فسوف تكون مساوية لتكاليف صنعها على الأقل لأن الخياطات سوف يحتجن إليها احتياجاً يضطرهن إلى أن يدفعن فيها تلك القيمة : وأى مجتمع له حظ من الذكاء لابد أن يبذل محاولة ما لتنظيم المعروض من الإبر فى السوق حتى تبقى قيمتها أو يبقى ثمنها فى هذا المستوى أو قريبا منه بقدر الإمكان . أما المجتمع الرأسمالى فيفعل العكس : فهو ينظم ذلك بحيث يكفل المعروض من الإبر فى السوق — أكبر ربح ممكن للرأسمالى . وفى كلتا الحالتين ستبقى قيمة الإبرة متوقفة على الكمية المعروضة منها .

والإبر تستعمل فى الخياطة وليس لها أى استعمال مشروع آخر . وكذلك النقود ورقية أو معدنية تستعمل فى البيع والشراء وليس لأى غرض آخر . وسوف تستخدم كل قطعة نقود فى عمليات بيع وشراء كثيرة وسوف تنتقل من

يد إلى يد تماماً كالإبرة التى تستعمل فى تطريز الكثير من المناديل . وهذا ما يجعل من الصعب جداً معرفة العدد الكافى من الإبر أو من النقود . فأنت لا يمكنك أن تقول « يلزمنا عدد كذا وكذا من المناديل فى طول البلاد وعرضها وأنها تحتاج إلى التطريز ولذلك سنضع إبرة لكل واحد منها » أو يلزمنا عدد كذا وكذا من الأرغفة لطرحها للبيع كل صباح ولذلك لابد من أن نسك نقوداً أو تصدر أوراقاً نقدية تعادل ثمن كل رغيف من هذه الأرغفة » . وليس من شخص أو من حكومة على وجه الأرض تستطيع أن تتنبأ مقدماً بعدد الإبر أو بعدد النقود اللازمة . فأنت يمكنك أن تحسبى عدد الأفواه التى لابد من إطعامها وأن تحسبى عدد الأرغفة اللازمة لملء هذه الأفواه . ذلك لأن رغيف الخبز لن يؤكل إلا مرة وبعدها يستهلك ويفنى . أما الإبرة أو جنيه الذهب أو ورقة النقد فيمكن استعمالها المرة بعد المرة . فربما يبقى الجنيه سجينا فى جورب قديم مدة طويلة قبل أن تذهب إليه صاحبة البيت لتطلق سراحة وتنفقه فى وجه من الوجوه ، بينما هناك جنيه آخر دائب التنقل من يد إلى أخرى خمسين مرة فى اليوم ، وفى كل مرة تتم به صفقة من الصفقات . فكيف إذن يتسنى للحكومة أن تحدد عدد النقود المعدنية أو الورقية التى ينبغى إصدارها ؟ وكيف يتمكن صانع الإبر من تحديد الكمية التى ينبغى عليه صنعها ؟

هناك طريقة واحدة للوصول إلى ذلك : أن يستمر صنّاع الإبر فى صنع الإبر وأن يقوموا بعرضها فى السوق بسعر مرتفع بدرجة خياليّة وسرعان ما يجدون أنهم لن يبيعوها كلها إلا لو خفضوا السعر . وهكذا يستمرون فى صنع الإبر وتخفيض السعر وزيادة مبيعاتهم منها (وسوف تتزايد المبيعات بسبب الرخص) ؛ إلى أن ينخفض السعر إلى حد يرون عنده أنهم سيبدأون فى الخسارة لو نزل السعر إلى ما دونه . عندئذ يتوقفون عن صنع المزيد من الإبر حتى يحتفظ المعروض منها بمستواه أى حتى يبقى سعرها ثابتا . والحكومة ستفعل نفس الشىء بخصوص العملة الذهبية . ذلك لأن الذهب فى مبدأ الأمر يصبح أكثر نفعاً ومن ثم أكثر قيمة لو تحول إلى عملة ذهبية . لأن أوقية الذهب المسكوك فى عملات ذهبية ستساوى أكثر بكثير من أوقية الذهب الخام (ويسمونه السبائك) . ومع ذلك فلو أصدرت

الحكومة جنيهات ذهبية أكثر مما يلزم لعمليات البيع والشراء فسوف يوجد فائض منها وسوف تنخفض قيمة الأوقية من العملات الذهبية إلى أقل من قيمة أوقية الذهب الخام . وسيتضح هذا من ارتفاع الأسعار بما فيها أسعار الذهب السبائك . والنتيجة المترتبة على ذلك هى أن تجار الذهب والصائغين سيجدون أن الأكسب لهم أن يصهروا الجنيهات الذهبية ويحولوها إلى سبائك ثم يصوغوا هذه فى ساعات وأساور وسلاسل ذهبية أى فى أشياء أخرى غير النقود . وستؤدى عملية الصهر هذه إلى نقص الجنيهات الذهبية المتداولة الأمر الذى سيؤدى إلى رفع سعرها فى الحال ، وهكذا ، حتى يعود الذهب فى شكل الجنيهات فيساوى الذهب فى أى شكل آخر ، وهكذا ، فطالما كانت النقود نقوداً ذهبية ، وعملية صهرها ممكنة بل لا يمكن إيقافها ما دامت مربحة — ما دام الأمر كذلك فإن قيمة النقود سوف تتحدد وتثبت من تلقاء نفسها أو توماتيكيا عند مستوى معين وتبقى عنده . وعملية صهر الجنيه الذهبى البريطانى عملية محرّمة فى داخل الإمبراطوية البريطانية بنص القانون الإنجليزى . ولكن بما أن هذا القانون السخيف لن يستطيع أن يمنع صائغاً هولندياً فى أمستردام مثلاً من أن يقوم بصهر ما شاء من الجنيهات الذهبية البريطانية — فهو إذن حبر على ورق لا وزن له ولا اعتبار .

بهذه الطريقة ستتحدد قيمة النقود الذهبية . وستثبت جميع الأسعار على أساس قيمتها بالنسبة لجنيهات الذهب . وسيكون البنس مساوياً $\frac{1}{240}$ من الجنيه الذهبى والقطعة ذات الشلنين والنصف تساوى $\frac{1}{8}$ الجنيه الذهبى وهكذا . ولكنك مع ذلك يمكنك الحصول على بنسات ذهبية أو حتى على قطع ذهبية من فئة ستة بنسات لأنها ستكون من صغر الحجم بحيث يتعذر تداولها باليد . كما أنك لو رغبت فى قبض مبلغ خمسة آلاف جنيه مثلا فستجدين أنها لو كانت من الذهب صعُب عليك حملها . أما مشكلة البنس والستة بنسات فنتغلب عليها باستعمال عملات فضية وبرونزية ونصدر قانوناً بتداول البنسات البرونزية بشرط ألا يساوى البنس الواحد أكثر من $\frac{1}{240}$ من الجنيه الذهب . وبشرط ألا يُتعامل بأكثر من اثنتى عشرة قطعة منها فى الوقت الواحد . وينص القانون أيضاً على التعامل بالنقود الفضية فى شكل قطع تصل قيمتها إلى مبلغ جنيهين . أما مشكلة الخمسة الآف جنيه فنتغلب

عليها بأن نسمح لبنك إنجلترا بإصدار سندات إذنية عليه ، واجبة السداد فوراً وبالذهب عند أول طلب فى ذلك البنك ، وتتراوح قيمتها بين خمسة أو عشرة أو مائة جنيه وهكذا . ويتداول الناس هذه السندات بينهم فى عمليات البيع والشراء وهم يعلمون تماماً أنها نقود حقيقية كالذهب البندقى عيار ٢٤ . وتوجد عدة بنوك أخرى اسكتلندية وإيرلندية محددة تتمتع بنفس الترخيص فى إصدار هذه النقود الورقية بشرط أن يكون فى خزائنها وقبائها الأرضية قدراً من الذهب يكفى لاستبدال الجنيهات الورقية إذا ما قدمت إليها فى أى وقت . وهناك شرط آخر بالطبع هو ألا تدفع هذه البنوك ديونها الخاصة بالأوراق التى تصدرها هى .

وبهذا نتعود على استخدام النقود الورقية والعملات الفضية والبرونزية . وهذا معناه أننا تعودنا على الادعاء بأن قصاصة الورق ذات الصورة المائية تساوى ٦١٥ قمحة من الذهب الخالص أو رقماً قريباً من هذا . وأن قطعة المعدن التى لا يدخل فيها من الفضة إلا نصف قيمتها تساوى مقداراً من الفضة الخالصة أكبر من قيمتها بكثير . وأن ٢٤٠ قطعة برونزية تساوى جنيها ذهبياً . وهكذا . وبالتجربة وجدنا أن هذه البدائل الرخيصة تقوم بنفس الدور الذى يقوم به الذهب. ويحق لنا بالطبع أن نتساءل عما إذا كان للنقود الذهبية أية فائدة على الإطلاق بعد أن استغنينا عنها تماماً . فالورق كأداة للتبادل والتعامل يؤدى نفس الغرض فضلا عن أنه أخف وزناً وأسهل حملاً . ومع ذلك فنحن نقيس الأثمان بنسبتها إلى الذهب ولو كان غير موجود حقيقة . والذهب الوهمى يلعب دور الذهب الحقيقى فى هذا . (تماماً كما تلجئى فى قياس السوائل بالجالون واللتر حتى ولو لم يكن فى البيت قطرة واحدة من البيرة) وليت الإنسان يستطيع الاعتماد على أمانة الحكومات وشرفها !! إذن لكان استعمال الذهب كنقود شيئا كاليّـا كاستعمال الدبّوس الذهبى أو الأزرار الماسية فى قميصه بدلا من الدبوس العادى والأزرار العادية والتى تؤدى نفس الغرض

ولكن ليت هذه أداة للتمنى !! ويجب أن تُكتب بالخط العريض. فلو كانت العملة المتداولة ذهباً حقيقياً لما توقفت القيمة الشرائية للنقود على أمانة الحكومة وشرف الحكومة . فقيمتها هى بحسب ما فيها من المعدن النفيس ويمكن استعمالها

فى أغراض أخرى لو أصدرت الحكومة منها ما يفيض على حاجة البيع والشراء. ولكن النقطة: هى أن الحكومة تستطيع أن تمضى فى طبع وإصدار نقود ورق حتى تصبح لا قيمة لها. فما هو الحد الذى يجب أن تتوقف عنده الحكومة إذا ما اختل التوازن بين ما لديها من ذهب وما تصدره من ورق؟. الجواب هو على حسب ما رأينا — : فى اللحظة التى تبدو فيها أول بادرة على ارتفاع الأسعار كلها. لأن الأمر الوحيد الذى يتسبب فى رفع جميع الأسعار هو نزول قيمة النقود. فربما رخصت هذه السلعة أو تلك لاكتشاف أساليب جديدة لصنعها وربما ارتفع ثمنها إذا شح المحصول المجموع منها مثلا. وربما تفقد قيمتها كلية إذا بطلت «المودة» «موضتها». ولكن الأشياء أو السلع جميعاً لا تتأثر أثمانها فى وقت واحد بسبب هذه العوامل. إن ما يحدث هو أن بعضها يرتفع سعره وبعضها ينخفض سعره. أما إذا ارتفعت أو هبطت أسعارها جميعاً وفى وقت واحد فالسبب ليس فى تغيير قيمتها، ولكن الذى تغيرت قيمته هى النقود. فإذا كانت النقود الورقية هى السائدة فى التعامل وجب على الحكومة أن تراقب هذه التغيرات. فإذا لاحظت ارتفاعاً ظاهراً فى جميع الأسعار، عليها أن تقوم بسحب جانب من العملة المتداولة حتى تعود الأسعار إلى الهبوط مرة أخرى. والعكس إذا لاحظت هبوطاً فى الأسعار عليها أن تصدر المزيد من النقود حتى تعود إلى الارتفاع. كل ما هو مطلوب منها هو كمية كافية من النقود للوفاء بعمليات البيع والشراء اليومية فى جميع أنحاء البلاد. إذا قل إصدار النقود، أصبحت قيمتها كالشيء النادر مرتفعة. فإذ ذهبت إلى البقال فسيعطيك حاجيات أكثر فى مقابل نقودك (انخفاض الأسعار) فإذا زاد إصدار النقود وزاد الفائض منها إنخفضت قيمتها وأعطاك البقال أقل من القليل فى مقابلها (ارتفاع الأسعار). وواجب الحكومة الأمينة الواعية المدركة هو أن تبقى النقود فى حالة من التوازن والثبات. وذلك بموازنة المعروض منها على المطلوب. أما إذا ابتليت الأمة بحكومة من النصابين أو من الجهلة أو من كليهما فلا ضمان ولا أمان إلا فى عملة من المعدن النفيس.

ولنذكرى — بهذه المناسبة — أن النظام الحديث للبنوك يجعل فى ميسورك أن تقومى بمشروعات كثيرة دون أية حاجة إلى عملات أو أوراق نقد من أى

نوع . افرضى أن مسز جون دو ومسز ريتشارد رو قررتا الاشتراك معاً فى بعض الأعمال التجارية . وافرضى أن مسز دو قد باعت لمسز رو بضائع قيمتها خمسمائة جنيه ، واشترت منها فى نفس الوقت بضائع أخرى قيمتها خمسمائة جنيه وبنس واحد . ففى إمكانها إتمام هذه الصفقة التى تساوى ألف جنيه وبنس بسهولة . وكل ما هما فى حاجة إليه من النقود هو بنس واحد . فلو أنهما كانتا تودعان حسابيهما فى بنك واحد فحتى وجود هذا البنس الواحد يصبح غير ضرورى البتة — فالمسألة — لا تحتاج إلى أكثر من أن يقوم صاحب البنك بتحويل البنس من حساب مسز دو إلى حساب مسز رو . وبهذا ينتهى كل شىء . ولو كان عليك دين ما فلست فى حاجة إلى إعطاء نقود لدائنك يداً بيد . بل تعطينه أمراً منك إلى صاحب البنك الذى تودعين فيه نقودك (شيك) بدفع المبلغ إليه . والدائن لن يكلف خاطره بالذهاب إلى البنك وسحب المبلغ، إن كل ما يفعله هو أنه يقوم بتسليم الشيك إلى البنك الذى يودع هو فيه نقوده وهو الذى يتولى عنه تحصيل المبلغ . وبهذه الطريقة يجد كل بنك من البنوك ، أن عليه أن يقوم كل يوم بدفع أكوام هائلة من النقود للبنوك الأخرى التى لديها شيكات عليه بهذه المبالغ ، وفى نفس الوقت يقبض أكواماً من النقود، بقيمة الشيكات التى يحصلها من البنوك الأخرى . ولو أننا جمعنا مقادير كل الشيكات لبلغت مئات الألوف من الجنيهات ، مع أن الفروق بين قيمة الشيكات المدفوعة والشيكات المحصلة قد لا تصل إلى جنيهات قليلة وربما أقل من القليلة . وهكذا أنشأت البنوك ما يسمى بـ « غرفة المقاصة » Clearing lovse وغرفة المقاصة عبارة عن مكان تتجمع فيه جميع الشيكات ، ويحسب لكل بنك ماله وما عليه، حتى تتم التسوية اللازمة وقد وفر هذا الأسلوب الكثير والكثير من عمليات تداول النقود، لأن عملية تحويل جنيه واحد من بنك إلى آخر، ستؤدى إلى تسوية صفقات ضخمة تبلغ أرقاماً هائلة من النقود . ومع ذلك فقد تراءى للبنوك أن هذا الجنيه الواحد نفسه يمكن توفيره لو أن جميع البنوك أودعت حساباتها فى بنك واحد . وعلى هذا الأساس، عمدت البنوك نفسها إلى فتح حسابات لها فى بنك إنجلترا وجميع ما بينها من حسابات تسوى بمجرد تسجيل أرصدة كل منها فى دفاتر الحسابات فى بنك إنجلترا . وهكذا تسير العمليات

التجارية والمعاملات ، بما يساوى الملايين والملايين من الجنيهات كلها على الورق وبالأرقام ، ودون أية حاجة إلى عملة أو ورق نقد . ولو بلغنا جميعاً من اليسار ورواج الحال بحيث تكون لنا جميعاً حسابات فى البنوك، فقد ينتهى الأمر إلى اختفاء النقود اختفاء تاماً ، اللهم إلا فى الصفقات التى تتم بين أجانب ، لا يعرف الواحد منهم اسم الآخر أو عنوانه . مثلا : يمكنك أن تدفعى حسابك فى أى محل أو دكان بالشيك . لأنك مطمئنة إلى أن الدكان باق فى مكانه إذا ما اكتشفت فيما بعد أى عيب فى البضاعة . وصاحب الدكان مطمئن إلى أنه سيعثر عليك إذا ما اكتشف أى عيب أو غلط فى الشيك . ولكن إذا ركبت تاكسيّا ليذهب بك إلى المنزل ، فمن المستبعد أن تتوقعى من السواق أن يفتح لك حساباً عنده ، ولذلك فلابد من تسوية حسابك معه فى الحال ، بإعطائه أجرته بالعملة .

بل إن الحاجة إلى العملة الصغيرة (الفكة) التى نضعها فى جيوبنا — قد قلت جداً فى النظام الشيوعى . ففى أيام دفع الأجرة للمروز على الكبارى أو الطرقات، كان يتعين على كل مسافر أن يحمل فى جيبه مقداراً من النقود ، لدفع الأتاوة أو الرسم المقرر عند كل كشك مرور ، أو بوابة أو رأس كوبرى . أما الآن وقد أصبحت جميع الطرق والكبارى شيوعية ، ففى استطاعة المسافر أن ينتقل من لندن إلى أبردين بسيارته دون أن يحتاج إلى وضع يده فى جيبه مرة واحدة ليدفع أجر المرور . ذلك لأنه قد دفع هذا الرسم المقرر مقدماً أثناء استصداره رخصة القيادة ، ورخصة السيارة . فإذا دفع حساب إقامته فى الفندق بالشيكات ، فربما لا يحتاج إلى أية نقود طوال الرحلة ، اللهم إلا لدفع البقشيش . فإذا ما انقرضت عادة دفع البقشيش ، كما انقرضت من قبل عادة تقديم الهدايا للقضاة ، فيمكننا أن نتخيل أن فى استطاعة أى شخص قادر ، أن يقوم برحلات ممتعة فخمة بالسيارة دون أن يمتلك — نظرياً — مليما واحداً .

وهكذا تستبدل بالنقود الحقيقية تدريجاً حسابات فى البنوك . وإذا كنا ما زلنا نحسب ديوننا بالنقود ،ونقدر وضعنا ومركزنا بالنقود ، فنقول إننا نكسب مئات الجنيهات وندفع مئات الجنيهات وننفق مئات الجنيهات ، ونمتلك ما قيمته مئات الجنيهات من الأثاث أو الثياب أو السيارات : فإن ما يدخل فى جيوبنا منها حقيقة ، ليس إلا جنيهات قليلة أو حفنة من العملات الفضية طيلة حياتنا من أولها

إلى آخرها . هذا ، وتكاليف إمداد البلاد بالعملات وأوراق النقد اللازمة للبيع والشراء قد أخذت تهبط وتهبط باستمرار ، بالنسبة لقيمة السلع والبضائع المشتراة والمباعة فعلا .

وربما أسعد خاطرك وشرح صدرك ، أن تشعرى بأن النقود عما قريب سوف تختفى نهائياً . وعندها لن يهم أن نسمى ديوننا جنيهات ذهبية أو بنسات أو شلنات أو نحسبها بالملايين أو بالبلايين أو بالدشليون . ولما كان الألمان يدفعون الملايين ثمناً لتذكرة الترام أو لورقة البوستة، لم يحدث أقل ضرر بسبب الضخامة الظاهرة للثمن ، فقد كان فى استطاعة الفقراء أن يركبوا الترام وأن يرسلوا خطاباتهم «بالبوستة». ولو كان هناك أيامها ضمان لبقاء الأسعار على ماهى عليه بحيث يستطيع الرجل الفقير (أو الغنى فى هذه الحالة) أن يثق بأن ورقة المليون مارك ستشترى فى اليوم التالى بقيمة ما تشتريه اليوم، وستشترى فى السنة التالية بقيمة ما تشتريه هذا العام — لو كان هناك هذا الضمان فلن يضارّ أى إنسان فى قليل ولا كثير أن تكون الورقة ذات المليون كما هى ورقة بمليون ، أو أن تصبح عملة برونزية بل لن يلحظ أى أحد الفرق بينهما . هذا وقد قامت ألمانيا الآن بتثبيت عملتها على أساس السعر القديم : عشرون ماركا لكل جنيه إنجليزى . وثبتت النمسا عملتها فى مبدأ الأمر على أساس عجيب : كل ٣٠٠,٠٠٠ قطعة من ذات العشرة بنسات نمساوى تعادل جنيهاً إنجليزياً . ولكنها عدّلت ذلك فيما بعد وحددت السعر بـ ½ ٣٤ شلن نمساوى لكل جنيه إنجليزى (الشلن النمساوى = ٧ بنسات) . ولولا اختلاف النظرة إلى الموضوع، لما كان لأى تغيير من هذا القبيل أية أهمية، بالنسبة لربة البيت التى تنزل كل يوم إلى السوق لتشترى حاجياتها . فلو أن الأسعار ارتفعت فجأة ، وأصبحت تقدر بالملايين ، فسوف تنزل أيضاً إلى السوق كعادتها ، وتأخذ فى مساومة البائع ، ومجادلته ، مسقطة من حسابها الأصفار الستة التى على يمين الرقم . وقد تعوّدنا على أن الجنيه يساوى ١٦٠ أوقية من الزبد . أما الجنيه الذى يساوى نصف قمحة أو نصف درهم من الزبد أو عشرة أطنان من الزبد ، فسنظل أيضاً نتعامل به بشرط أن يثبت على ما هو عليه ، وبشرط أن تظل النقود مجرد أرقام مرصودة فى دفاتر الحسابات ، أى حبر على ورق . أو أن تبقى مجرد

أوراق نقدية ليس لها أدنى قيمة فى ذاتها . فإذا كانت تذكرة الترام تساوى مليوناً من الجنيهات ، فربما كانت أرخص مما لو كانت بنس واحد ، هذا إذا كان المليون جنيه مجرد قصاصة ورق ، أقل فى قيمتها من ذلك القرص البرونزى الصغير .

وقصارى القول أقول : إن أهم ما فى الموضوع كله ، هو أن تبقى النقود ثابتة القيمة ، أى أن يظل الجنيه محتفظا بقيمته التى يشترى بها اليوم ، كما يشترى بها بعد سنة ، أو بعد عشر سنوات ، أو خمسين سنة . فإذا كان الجنيه جنيهاً ورقياً ، فعلى الحكومة أن تحافظ على بقاء هذا الاستقرار . أما إذا كانت العملة ذهبية فإن الاستقرار يتحقق «أوتوماتيكياً » ، مهما زاد المعروض منها فى التداول ومهما زادت الموارد الطبيعية للذهب ، باكتشاف مناجم جديدة : وذلك لأن الذهب يتمتع بخاصية عجيبة من بين جميع المعادن ، وهى أن الطلب عليه أى الإقبال عليه من الناس فى عالمنا هذا ، لا حد له ولا نهاية . وأنت (كناخبة) عليك أن تختارى بين الاتكال على خاصية الاستقرار الطبيعية فى الذهب . أو الاتكال على أمانة رجال الحكومة وفطنتهم . ومع الاحترام الواجب لهؤلاء السادة الكرام ، فإنى أنصحك يا سيدتى أن تدلى بصوتك فى صف الذهب ، ما دام النظام الرأسمالى قائماً .

فهرس الجزء الأول

الصفحة

الإشراف اللغوى : عبد الرحمن حجازى
الإشـراف الفنـى : حســـــن كــامـــل

تم طبع هذا الكتاب من نسخة قديمة مطبوعة



برنارد شو

دليل المرأة الذكية

صدرت الطبعة الإنجليزية لهذا الكتاب عام 1927، عندما كان جورج برنارد شو (1856 - 1950) فى أوج نجاحه باعتباره كاتبًا مسرحيًا ذاع صيته بعد أن نال جائزة نوبل فى الأدب قبل ذلك بعامين.

وهذا الكتاب يعد دليلا أو مهادًا سياسيًا مهمًا لمن يعرف القليل أو لا يعرف شيئًا عن السياسة؛ لذلك كان على برنارد شو أن يبدأ من المفاهيم الأولى: نظّف عقلك من المفاهيم المسبقة كلها. اتركنا ننظر أولا إلى الحقائق. ما الظروف التى يعيش تحتها الكتلة العريضة من الناس فى عالم مصطنع؟ ما السياسة؟ ... إلخ.

إن السؤال الذى يهم القراء المحدثين- وهو سؤال مطروح منذ ما يقرب من 75 عامًا - هو ما إذا كان هذا الدليل يمكن أن يساعدنا على فهم العالم الحديث أم لا؟

لذلك يقف هذا الدليل بوصفه واحدًا من أعظم الأعمال الأدبية والسياسية التى صدرت خلال القرن العشرين، كما أنه واحد من الإسهامات التأسيسية فى ذلك المجال المعرفى الذى نطلق عليه الآن اسم "علم الاجتماع".

يلخص لنا هذا الكتاب ببراعة أفكار برنارد شو كلها وقراءاته وحواراته وخبرته، وكذلك آماله ومخاوفه من المستقبل.



التصميم الأساسى للغلاف: أسامة العبد
لوحة الغلاف: حسن كامل